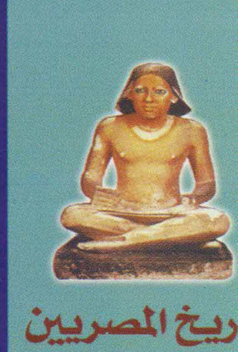
مصر الفتاة

ودورها في السياسة المصرية

١٩٣٣ - ١٩٤١

أ. د. علي شلبي



ريخ المصريين

٢٨٧

هذا الكتاب

يناقش أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من خلال تجربة حزب "مصر الفتاة"، وهي تجربة رائدة وغنية، حيث انتقل الحزب بين عدة تيارات سياسية من جماعة فاشستية ذات تشكيلات شبه عسكرية ، إلى حزب ذي ميول اشتراكية، وقد تناول الفكر النظري للحزب قضايا مصر ومشكلاتها السياسية والاجتماعية المختلفة، كما ساهم هذا الحزب في الأحداث السياسية المختلفة التي شهدتها مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد ساهمت الصحف المنتمية إلى الحزب في مناقشة وعلاج كثير من مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية، كما تبنى الحزب عدد من المشروعات التي تعالج تلك القضايا مثل "مشروع القرش" الذي نتج عنه إنشاء مصنع للطرابيش، كما حارب الحزب الإقطاع وتبنى سياسة إصلاح نظام الملكية الزراعية، قبل أن تتبناها ثورة يوليو ١٩٥٢. وخلاصة القول فإن هذا الكتاب يعتبر إضافة مهمة للمكتبة العربية، ويسد ثغرة كانت واسعة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

ISBN# 9789774217081

6 221149 019515

١٠ جنيهات

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مصر الفتاة

ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١

سلسلة

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

أ. د. محمد صابر عرب

مدير التحرير

د. عماد أحمد هلال

سكرتير التحرير

مصطفى غنايم

الإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

أسس هذه السلسلة
الدكتور / عبدالعظيم رمضان
وترأس تحريرها
من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٧

شلبى ، على .
مصر الفتاة ودورها فى السياسية المصرية: ١٩٣٣ - ١٩٤١ / تأليف: على شلبى .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
٥٢٨ ص ؛ ٢٤ سم .ـ (تاريخ المصريين)
تدمك ١ - ٧٠٨ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - مصر - حزب مصر الفتاة.
٢ - مصر - الأحوال السياسية.
أ - العنوان ب - السلسلة .
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٢٩٤ / ٢٠١٠
I.S.B.N 978 - 977 - 421-708 -1
ديوى ٣٢٩,٩٦٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق

ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

مصر الفتاة

ودورها في السياسة المصرية

١٩٣٣-١٩٤١

تأليف

أ.د. علي شلبي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ٢٠١٠

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
على سبيل التقديم	٧-٨
المقدمة	٩-١٨
الفصل الأول: الظروف التاريخية لنشأة مصر الفتاة	١٩ - ٦٤
الفصل الثاني : مقدمات مصر الفتاة	٦٥- ٨٨
الفصل الثالث: تطور مصر الفتاة	٨٩-١٢٤
الفصل الرابع: الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة	١٢٥-٢٠٢
الفصل الخامس: صحافة مصر الفتاة	٢٠٣-٢٣٦
الفصل السادس: الفكر النظري لمصر الفتاة	٢٣٧-٣٠٤
الفصل السابع: التركيب الاجتماعي لمصر الفتاة	٣٠٥-٣٣٠
الفصل الثامن: مصر الفتاة والقصر	٣٣١-٣٧٤
الفصل التاسع:مصر الفتاة والأحزاب	٣٧٥-٤٣٦
الفصل العاشر: مصر الفتاة والمسألة الوطنية	٤٣٧- ٤٩٤
الخاتمة	٤٩٥-٥٠٢
المصادر والمراجع	٥٠٣-٥١٤

على سبيل التقديم

تواصل سلسلة "تاريخ المصريين" تألقها في ثوبها الجديد، حيث أصبح غلافها مميزًا، وحجمها مقبولاً من قطاع عريض من القراء، مع رخص السعر، وغنى المحتوى. وقد صدر حتى الآن أربع عشرة كتابًا من الشكل الجديد في أقل من عامين، وقد غطت جوانب مختلفة من تاريخ مصر بعصوره الثلاثة: القديم والوسيط والحديث، وناقشت موضوعات متنوعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية.

وقد تميزت الكتب التي قدمناها بأن أغلبها عبارة عن رسائل للماجستير والدكتوراه قدمها باحثون مغمورون لم تتح لهم فرصة النشر في أماكن أخرى، هذا بالإضافة إلى حرصنا على تدعيم تلك المجموعة من الرسائل بنشر مجموعة من الكتب القديمة لرواد حركة التنوير، وبعض أعمال كبار المؤرخين، حتى لا تبدو السلسلة خاصة بمجموعة الشباب فقط، وإن كنا لا نمانع في أن تكون شبابية خالصة طالما سيقدم الشباب مستوى راقيًا من الكتابات التاريخية.

واليوم نقدم كتابًا مميزًا لمؤرخ كبير هو الأستاذ الدكتور علي شلبي والكتاب هو "مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية" ، وإذا كان المؤرخ غني عن التعريف، فإن الكتاب بالرغم من أهميته الكبيرة ؛ إلا أنه لم يحظ بفرصة نشر واسعة، حيث سبق أن نشر في طبعة محدودة منذ نحو عشرين عامًا، ولم تلبث أن نفدت دون أن يدري بها كثير من الباحثين والمهتمين بالتاريخ. ولذلك كان من الضروري أن نعيد تقديمه لجمهور القراء والباحثين في هذه السلسلة واسعة الانتشار.

والكتاب يناقش أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خـــلال تجربة حزب مصر الفتاة، وهي تجربة رائدة وغنية، حيث انتقل الحـــزب بـــين عـــدة تيارات سياسية من جماعة فاشستية ذات تشكيلات شبه عسكرية ، إلى حـــزب ذو ميول اشتراكية، وقد تناول الفكر النظري للحزب قضايا مصر ومشكلاتها السياسية والاجتماعية المختلفة، كما ساهم الحزب في الأحداث السياسية المختلفة التي شهدتها مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وقد ساهمت الصحف المنتمية إلى الحزب في مناقشة وعلاج كثير من مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية، وتبنى الحزب عدد من المشروعات التي تعـــالج تلـــك القضايا مثل "مشروع القرش" الذي نتج عنه إنشاء مصنع للطرابيش، كما حـــارب الحزب الإقطاع وتبنى سياسة إصلاح نظام الملكية الزراعية، قبل أن تتبناها ثورة يوليو ١٩٥٢. وخلاصة القول فإن هذا الكتاب يعتبر إضافة مهمة للمكتبة العربية، ويسد ثغرة كانت واسعة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر قبـــل ثـــورة يوليو ١٩٥٢.

وختاماً لا يفوتني أن أشكر أسرة تحرير سلسلة "تاريخ المصريين" على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر الدكتور عماد هلال الذي بذل مجهوداً كبيراً في مراجعة الكتاب وإخراجه بهذا الشكل الطيب.

والله وتاريخ أمتنا من وراء القصد

د. محمد صابر عرب

مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية

١٩٣٣-١٩٤١

مقدمة:

ظهرت حركة مصر الفتاة في المجتمع المصري في الثلاثينات من القرن العشرين، وكان ظهورها معاصرًا لتيارات فكرية معينة وفدت من أوربا بعد أن انتشرت بها في تلك الفترة وما سبقها، وكان لها صداها المسموع في مصر، فتألفت جمعية مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين في خريف عام ١٩٣٣ محاولة الأخذ بهذا التيار الفكري وباستخدام أساليبه التي اتخذها في مجال تطبيق أفكاره.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذه التيارات الفكرية التي انتشرت في أوربا واعتمدت على عنصر الشباب بحماسته المتدفقة وسرعته في التأثر والإيمان المطلق بفكرها الذي أرادت أن تنشره، وهي أفكار جديدة كانت غير مألوفة ولا مستخدمة في ذلك الوقت، فقد لجأت بعض الدول الأوربية للأخذ بهذه الأفكار حتى يتاح لها استعادة وضعها السابق وتجديد شباب دولها عن طريق الشباب وحماسته، وربما كان الإخفاق والهزيمة القاسية التي منيت بها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى دافعًا لها للتغني بمبدأ سيادة العنصر الجرماني، وهي دعوة عنصرية عرقية لعلها مرتبطة بناحية نفسية طبيعية تصاب بها أية كيانات عندما تتعرض لهزة عنيفة، وليس هناك أقوى من رد فعل الحرب وظروفها على المجتمعات المختلفة.

هيأت ظروف الحرب التي تعرضت لها تلك الدول الفرصة لظهور أنظمة سياسية تنادي بضرورة بعث مجد روما في إيطاليا وسيادة العنصر الجرماني في ألمانيا،

وقد استطاعت تلك النظم الأوربية – في فترة وجيزة – أن تحقق نجاحًا منقطع النظير في الوصول إلى تحقيق الغايات التي كرست نفسها في أجلها، فتمثل ذلك في النجاح الذي حققه موسوليني في إيطاليا بعد استيلائه على السلطة في عام ١٩٢٢ حيث نهض بإيطاليا نهضة اندهش لها الشرق والغرب معًا في ذلك الوقت. كذلك استطاع هتلر أن يقفز إلى السلطة في عام ١٩٣٣ وأن يعيد لألمانيا جزءًا من هيبتها بعد أن مزقت الحرب العالمية الأولى أوصالها. فكان ذلك النجاح الذي شهدته هاتان الدولتان في ظل أنظمة حكم ديكتاتورية تقوم على الفرد كما تقوم على طبيعة عسكرية استخدمت قوتها في الوصول إلى الحكم وتغيير شكل المجتمع، كانت مثار إعجاب من معظم دول العالم، إلى الحد الذي رأت فيها بعض الدول والشعوب نماذج تحتذى.

انتشرت موجة الإعجاب بما حققته تلك الأنظمة السياسية في معظم دول العالم، وكان لها صداها المسموع في مصر، فظهرت بها تجمعات سياسية أعجبت بتلك الأنظمة وبما حققته من منجزات لدولها، فكان منها جمعية مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني وحتى حزب الوفد الحزب الشعبي الجماهيري الذي يؤمن بالديمقراطية إيمانًا مطلقًا، تعرض في فترة من الفترات للأخذ بأساليب تطبيق تلك الأفكار فلم يستطع أن يقاوم موجة الإعجاب بتلك الأنظمة الأوربية.

وعلى الرغم من أهمية دراسة حركة مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية كحركة سياسية ذات اتجاهات إصلاحية ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات وعناصر الشعب المختلفة، إلاَّ أنَّه كان دون ذلك عدة محاذير تمنع من دراستها والتعرض لها، فمنها أنَّ معظم قادة تلك الحركة وأعضاؤها مازال معظمهم على قيد الحياة، ومنها أنَّ معظم وثائق تلك الفترة مازالت في بطون الأرشيفات المحفوظة

بوزارة الداخلية والتي لم يكشف النقاب عنها حتى الآن، وهي تشكل المادة الأصلية لدراسة هذه الأحزاب والجماعات السياسية، ومنها أنّ دراسة هذه الموضوعات المعاصرة دونه صعوبات كثيرة ومتعددة.

وفي نفس الوقت الذي كانت تلك المحاذير تمنع دراسة الموضوع فقد كان بعضها عاملاً مشجعًا في نفس الوقت لدراسته، فإنّ زعماء الحركة وقادها الأحياء يضيفون أبعادًا جديدة وتفسيرات معينة للأحداث المختلفة التي رمت ها الحركة، كما أنّ التقاء المؤرخ بالشخصيات التي يؤرخ لها والتي شاركت في الحياة السياسية يضيف أبعادًا جديدة أيضًا إلى تصوره للموضوع ولشخصية القائمين بالحركة التي يعالجها في دراسته، فالوثائق والمؤلفات ومختلف المصادر تعطي مادة جامدة على المؤرخ أن يحاول تحليلها وتفسيرها، أمّا مناقشة الموضوعات مع من شاركوا في أحداثها ربّما أعطت صورة أوضح لتفسيرها وتحليلها، ومن هذا المنطلق كان بقاء معظم قادة وأعضاء الحركة أحياء عاملاً مشجعًا على دراستها.

أمّا لماذا تم اختيار ذلك الموضوع وتحديده بالفترة الزمنية المذكورة؟ فإنّ ذلك راجع إلى أنّ الحركة الوطنية المصرية قد حظيت ببعض الدراسات العلمية التي قام ها بعض المؤرخين والمهتمين بتاريخ مصر، وعلى الأخص الدراسة التي قام ها الدكتور عبد العظيم رمضان في رسالتيه للماجستير والدكتوراه والتي تعرض فيهما لدراسة حكمة مصر الفتاة كرافد من روافد الحركة الوطنية وقد اعتبره رافدًا معاديًا للخط الوطني الذي سلكته الجماهير، كذلك قام أحد المؤرخين الأمريكيين بدراسة بعنوان "حزب مصر الفتاة والقومية المصرية في الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٤٥" لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة "متشجان" بالولايات المتحدة الأمريكية عالج فيه الحركة معتمدًا أساسًا على الدوريات المختلفة وبعض الكتابات عنها وإنْ لم يرجع

إلى المصادر الأصلية التي كان متاحًا الإطلاع عليها فيما يختص بالموضوع سواء كانت الوثائق العربية أو الوثائق البريطانية، ولكنه لم يفعل واقتصر على أرشيف الخارجية الألمانية الذي صور ونقل إلى أرشيف الولايات المتحدة الأمريكية، وفي اعتقادي أنّه لا يضم من الوثائق عن تاريخ مصر إلاّ القليل، فإذا كان الموضوع مصر الفتاة فهو أقل القليل. ولكن على العموم فقد جاءت دراسته إضافة جديدة لتاريخ مصر وكان له فضل الريادة في هذا المجال.

وإزاء ما أورده الدكتور عبد العظيم رمضان وأعتبر فيه مصر الفتاة حركة معادية للخط الوطني ودراسة "جان كوفسكي" لحركتها مع عدم استناده إلى المصادر الأصلية، كان ولابد من التصدي لهذا الموضوع ودراسته وبيان مختلف جوانبه في ضوء المادة الأصلية المتاحة من الوثائق العربية والأجنبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ دراسة مصر الفتاة كحركة ظهرت في المجتمع المصري رأى فيها البعض تعبيرًا عن تيار فكري وفد من أوربا واعتنقه أفرادها وحاولوا نشره وتطبيق أفكاره في مصر، كان ذلك في حد ذاته هو الدافع الأساسي لي للقيام بتلك الدراسة وبيان مدى صحة ذلك وهل كانت مصر الفتاة في حقيقة أمرها تعبيرًا عن ذلك التيار الفاشي الذي حقق نجاحًا ملحوظًا في أوربا في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين؟ ولعل فصول هذا البحث تجيب على هذا السؤال.

أمّا عن تحديد الموضوع بالفترة الزمنية فيما بين سنتي ١٩٣٣، ١٩٤١، فالتاريخ الأول هو التاريخ الذي أنشأ فيه أحمد حسين جمعية مصر الفتاة كتطوير طبيعي "لمشروع القرش" فأعلن قيامها في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، فهي بداية لمصر الفتاة كحركة سياسية إصلاحية في المجتمع المصري. أمّا التاريخ الثاني فهو التاريخ الذي

أجهضت فيه الحركة تمامًا في فترة الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد بعد أنْ أسفرت الحركة عن عدائها السافر وكشفت النقاب عن وجهها الصحيح ضد الإنجليز، وقد تمثل ذلك في تأييدها لحركة رشيد عالي الكيلاني في العراق في مايو ١٩٤١ فكان ذلك في حد ذاته مبررًا كي تشتد السلطات الإنجليزية في مصر في معاملتها وإصدار الأوامر باعتقال رئيسها ومعظم أعضائها وبذلك تجمد نشاطها تمامًا فلا حزب ولا أعضاء ولا جريدة، ولا نشاط من أي نوع لهذه الحركة خلال الفترة الزمنية الباقية من الحرب تقريبًا حتى استعادت نشاطها من جديد في خريف عام ١٩٤٤. ولعل التاريخ الذي اتخذناه نهاية لمرحلة الدراسة بعد نهاية للحركة ولتطورها في مرحلة معينة.

أمّا عن دراسة هذه الحركة كأحد الكيانات السياسية التي شاركت بدور فعال في الحركة الوطنية المصرية في تاريخ مصر المعاصر، تعد دراستها بل دراسة التاريخ المعاصر على وجه العموم دراسة شاقة تتطلب المزيد من الجهد والجرأة في التصدي لموضوعات مازالت حية في أذهان الجماهير بل ربّما شاركوا في أحداثها بنصيب، فمن هنا تأتي صعوبة دراسة هذه الموضوعات المعاصرة. هذا فضلاً عن أنَّ معظم وثائق هذه الفترة المعاصرة مازالت لم يكشف النقاب عنها بعد. وعلى الرغم من تلك الصعوبات فقد أمكن التوصل إلى عديد من المصادر والوثائق التي تلقي أضواء ساطعة على حركة مصر الفتاة وبيان الجوانب المختلفة في حركتها وكفاحها خلال فترة البحث وما بعدها.

وقد اعتمد هذا البحث على المصادر الآتية وهي:

وثائق دار القضاء العالي المحفوظة بالمتحف القضائي ومنها قضية الاعتداء على النحاس باشا من جانب عز الدين عبد القادر عضو مجلس جهاد مصر الفتاة في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧، وترجع أهمية هذه القضية في معالجة الموضوع لأنها ضمت مختلف الأوراق والتقارير التي قدمت عن حركة مصر الفتاة منذ نشأتها عام ١٩٣٣ وحتى وقوع الحادث في عام ١٩٣٧، كما أنها ضمت محاضر التحقيق والتفتيش وقرار الإحالة المقدم من النيابة العمومية والمرافعة والحكم في القضية ومجموعة كبيرة من أوراق مصر الفتاة الخاصة وتتكون من ثلاث محافظ كبيرة هي الأحراز في القضية.

كما كانت مجموعة وثائق عابدين المحفوظة بدار الوثائق القومية ذات أهمية قصوى لهذا البحث، فقد ضمت تقارير الأمن العام عن جمعية وحزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٣-١٩٤٢، وكذلك بعض التقارير السياسية إلى جانب تقارير البوليس المخصوص بالسرايات الملكية في الفترة من ١٩٣٣-١٩٤١، هذا فضلاً عن مجموعة وثائق عن الانقلابات الدستورية في مصر في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٥.

كما استطعت الحصول على وثائق الخارجية البريطانية وتضم مجموعة تقارير المندوب السامي أو السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية البريطانية خلال الفترة وهي تقدم الكثير لهذا البحث كما هو وارد في صفحاته المختلفة.

كما اعتمد هذا البحث على وثائق الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، سجلات الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي، هذا إلى جانب بعض الوثائق المنشورة عن حركة مصر الفتاة طوال الفترة، كما قدمت مضابط مجلس النواب بعض المادة الأصلية عن هذا الموضوع عام ١٩٣٦. هذا بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع المختلفة

التي تناولت الموضوع خلال فترة البحث وعلى الأخص البحث الذي قدمه الباحث الأمريكي "جان كوفسكي" لجامعة متشجان للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث عام ١٩٦٧ فقد استطعت الحصول على نسخة مصورة منه، هذا بالإضافة إلى معظم دوريات تلك الفترة من صحف ومجلات مختلفة.

وعند محاولة وضع خطة العمل في البحث ومنهجه راودتني فكرة تقسيم الموضوع إلى مراحل زمنية ارتبطت بتطورات في حياة حركة مصر الفتاة، ولكن تبين لي أنَّ هذا المنهج في التقسيم سيفقدها وحدة الموضوع الواحد، وأخيرًا استقر الرأي على تقسيم البحث تقسيمًا موضوعيًا، وعلى الرغم مما يعانيه الباحث من صعوبات في الكتابة ملتزمًا بهذا التقسيم الموضوعي وذلك لتداخل الحوادث والموضوعات بين كل موضوع والموضوع الآخر إلاَّ أنَّها تعد طريقة أمثل لمعالجة مثل هذا الموضوع.

وقد قسمت بحثي على الطريقة المذكورة إلى مقدمة وعشر فصول وخاتمة، فكان الفصل الأول منها بعنوان "الظروف التاريخية لنشأة مصر الفتاة" تناولت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتيارات الفكرية التي سادت في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى إعلان قيام جمعية مصر الفتاة في عام ١٩٣٣، أمَّا الفصل الثاني بعنوان "مقدمات مصر الفتاة" تناولت فيه نشأة أحمد حسين رئيس الجمعية ونشاطه السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل إعلانها. كما تناول الفصل الثالث "تطور مصر الفتاة" وهو يتناول مراحل التطور التي مرت بها الحركة من جمعية مصر الفتاة إلى حزب مصر الفتاة في عام ١٩٣٧ إلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠ وفيه عرضت للظروف التاريخية التي سبقت ولحقت التطور.

أمَّا الفصل الرابع فقد تناول "الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة" وقد قسمته إلى أربعة أقسام رئيسية تناولت المستوى المركزي والمستوى الإقليمي والتشكيلات شبه

العسكرية وأخيرًا الموارد المالية لمصر الفتاة طوال فترة البحث. ولكي ستكمل الهيكل التنظيمي صورته فقد كان الفصل الخامس عن "صحافة مصر الفتاة" وفيه تناولت الصحف والمجلات التي استخدمتها مصر الفتاة طوال فترة البحث واعتبرهما جزءًا متممًا للهيكل التنظيمي فقد كانت إحدى أدوات مصر الفتاة التي استخدمتها في تنفيذ برنامجها ونقل تعليماتها إلى أعضائها.

أمَّا الفصل السادس فقد تناول "الفكر النظري لمصر الفتاة" وقد تبلورت أفكارها في أربعة أفكار رئيسية هي فكرة القومية المصرية وفكرة العروبة وفكرة الجامعة الإسلامية إلى جانب فكرة تحقيق العدالة الاجتماعية، كما تناول الفصل السابع "التركيب الاجتماعي لقيادة حركة مصر الفتاة" والتي جاء تركيبها مطابقًا لواقع المجتمع المصري الاجتماعي وإنْ غلب عليها عنصر الشباب.

أمَّا الفصول من الثامن إلى العاشر فقد تناولت موقف القوى السياسية في مصر من مصر الفتاة والعلاقات بينهما طوال فترة البحث. فكان الفصل الثامن بعنوان "مصر الفتاة والقصر" وقد تناولت فيه علاقة مصر الفتاة بالقصر ووزاراته المختلفة وبيان إلى أي مدى ربطت مصر الفتاة نفسها بالقصر ودوائره.

أمَّا الفصل التاسع فكان بعنوان "مصر الفتاة والأحزاب" وقد تناولت فيه علاقتها بمختلف الأحزاب المصرية القائمة في تلك الفترة، وكيف أنَّ مصر الفتاة قد ربطت نفسها بأحزاب الأقلية بعد أن فشلت في الحصول على اعتراف الوفد بها وبشرعية قيامها بدورها في السياسة المصرية. وكان الفصل العاشر والأخير بعنوان "مصر الفتاة والمسألة الوطنية" عرضت فيه لموقف مصر من الأجانب عامة والإنجليز المحتلين للبلاد خاصة وبيان العلاقات بينهما، كما تعرضت لبيان علاقة مصر الفتاة

بكل من إيطاليا وألمانيا، وكذلك علاقتها بالدول العربية ومدى اهتمامها بقضايا تلك الدول إيمانًا منها بتكوين الحلف العربي الذي كان الحلقة الثانية في سلسلة أفكارها.

ولا يسعني في النهاية إلاّ أنْ أتقدم بموفور الشكر لكل من قدّم لي مساعدة في إخراج هذا البحث، وأخص بالشكر السادة الزملاء بدار الوثائق القومية ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، والسيد أمين المتحف القضائي بدار القضاء العالي، والزملاء الدكتور عاصم الدسوقي والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن والدكتور علي بركات فقد ساعدوني كثيرًا وكانت مكتباقم عونًا لي، كما أشكر الصديق الأستاذ زهير الشايب لما قدمه لي من مساعدة في ترجمة بعض الوثائق باللغة الفرنسية. كما أشكر الأستاذ أحمد حسين والأستاذ فتحي رضوان والدكتور نور الدين طراف وجميع من أتيح لي مقابلتهم من قادة مصر الفتاة، فقد منحوني الكثير من العون وأتاحوا لي الكثير من وقتهم وجهدهم.

كما أتقدم بشكري إلى أستاذي الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى لما بذله من اهتمام في متابعة مراحل هذا البحث، كما أقدم شكري خالصًا إلى الدكتور صلاح العقاد والدكتور جمال زكريا قاسم لما تجشماه من عناء في فحص هذا البحث ومناقشته.

أمّا أستاذنا المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم مؤسس سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس والذي أسعدني الحظ بإشرافه على هذا البحث، فقد منحني سيادته كثيرًا من الوقت والجهد، وكان لتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في إخراج هذا البحث على هذه الصورة. رحمه الله رحمة واسعة وجعل مثواه الجنة بين الصديقين والشهداء جزاء ما قدمه لوطنه ولأبنائه الباحثين والمؤرخين.

وإني لأرجو أنْ أكون قد وفقت في إضافة لبنة متواضعة إلى تـاريخ الحركـة الوطنية المصرية، وأن يكون التوفيق حليفي في إلقاء الضوء على حركة مصر الفتـاة ودورها في السياسة المصرية في فترة البحث، توضيحًا لتاريخ مصر المعاصر وخدمـة لأجيالنا الشابة ومصرنا الحبيبة.

والله ولي التوفيق؛

مدينة الصحفيين في ٤ أكتوبر ١٩٨١

دكتور علي شلبي

الفصل الأول

الظروف التاريخية لنشأة مصر الفتاة

كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتيارات الفكرية التي ظهرت في المجتمع المصري عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ذات أثر كبير في تغيير صورة ذلك المجتمع. لقد تحدد وضع مصر السياسي بعد صدور التصريح – الذي وضع العلاقة بين مصر وانجلترا في إطار معين – فاعترف التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – وإنْ كان ذلك من ناحية الشكل فقط – ومنحها حق إقامة حياة برلمانية مرت بمراحل مختلفة من الصراع على السلطة بين الأحزاب القائمة، فتعرضت خلال الجماهير لأشكال من الضغوط مرة على يد الملكية الأوتوقراطية ومرة أخرى على يد حكومات الأقلية التي عرفت "بوزارات الانقلاب". هذا فضلاً عما كانت تمارسه انجلترا مستغلة الظروف الموضوعية إلى أبعد حد، وما شاركت به من جهد في الاعتداء على الدستور والحياة البرلمانية.

عرضت تلك الضغوط وذلك الصراع التجربة الدستورية برمتها لهزات عنيفة كادت تطيح بها وهي مازالت في مهدها، فقد كان الدستور أحد الأماني التي حققها الشعب المصري بجهاده بعد كفاحه الطويل، فلم يكن من السهل عليه أنْ يفرّط فيما حققه بجهاده، فساد الصراع بينه وبين من يريدون سلب مكاسبه التي حصل عليها فدخل بذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني. فإلى جانب طلب الاستقلال للبلاد، كان مطلب الحفاظ على الحياة النيابية سليمة مع احترام الدستور لا يقل أهمية عنه بل ربّما تقدم عليه.

ومن خلال ذلك الصراع الذي ساد بين الأحزاب المصرية القائمة في ذلك الوقت على السلطة، فإنَّ الجماهير قد تعرضت لمزيد من الضغط والاضطهاد،

فأحدث ذلك شرخًا كبيرًا في وحدة الأمة التي برزت في ثورة ١٩١٩، فأدى ذلك إلى ظهور أنظمة سياسية جديدة ترفض أسلوب المفاوضات التي إرتضاها المصريون كأساس يمكن عن طريقه تحديد علاقة مصر بانجلترا، ولكنها كانت تؤمن باستخدام القوة كأساس يمكن عن طريقه إخراج الانجليز من مصر، وكانت مصر الفتاة من بين تلك الأنظمة الجديدة.

وكما أحدث تصريح فبراير تغييرًا في شكل المجتمع المصري من الناحية السياسية، فكان ولابد لكي يتحقق الاستقرار السياسي للبلاد، أنْ يصاحبه تغيير في الأوضاع الاقتصادية لها، ولكن في خلال تلك الفترة التي تلت صدور التصريح، فإن العالم قد تعرض لأزمة اقتصادية طاحنة شديدة الوقع والأثر عليه وهو مازال يعالج الآثار الاقتصادية الضارة التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى، فلم يكد يخرج من تلك الآثار حتى فاجأته تلك الأزمة عند نهاية العشرينات من ذلك القرن، ولمّا كانت مصر جزءًا حيويًا وهامًا من العالم فكان ولابد وأنْ يظهر للأزمة صداها المسموع فيها، فقد تأثر بها المجتمع المصري تأثرًا كبيرًا، وعانت منها الطبقات الكادحة من الشعب من الفلاحين والعمال، ولم يقتصر أثرها عليهما بل تعرضت الطبقات الأخرى لأزمات غير محدودة من جرائها، ومنهم الملاك والتجار من مصريين وأجانب.

وإلى جانب الأوضاع السياسية والاقتصادية، فقد برزت إلى السطح في تلك الفترة المشكلة الاجتماعية وبشكل ملح، خاصة بعد أن استقرت الأوضاع السياسية بتحديد العلاقة بين مصر وانجلترا إلى حد ما، ولكن الأحزاب السياسية القائمة في ذلك الوقت جاءت برامجها خلوًا من المشكلة الاجتماعية، فقد أصبحت تلك المشكلة مطروحة دون أن تلقى عناية من القوى السياسية المختلفة. وبالإضافة إلى تلك الجوانب الثلاثة فقد برزت تيارات فكرية مختلفة تناولت شخصية مصر تحاول إبرازها على ما عداها.

وفي ضوء الواقع السياسي الذي أوضح مدى اهتزاز الحياة السياسية بفعل الحياة الحزبية القائمة وتطاحن الأحزاب فيما بينها والصراع على السلطة، ووجود فراغ سياسي، فلم يكن هناك تنظيمات سياسية تستهوى الشباب وتستوعب حركتهم بعيدًا عن تلك الإطارات الحزبية التي كانت قائمة. هذا فضلاً عن أنّ أسلوب المفاوضات المصرية البريطانية لم يكن ليرضي الشباب ولم يقنعهم كإطار يمكن عن طريقه تحديد علاقة مصر بانجلترا، فإذا أضفنا إلى ذلك دور انجلترا في الانقلابات الدستورية التي تعرضت لها البلاد، والتي أخرت تقدمها وتطورها السياسي، وأمكننا تفسير ظهور حركة مصر الفتاة في ذلك الوقت.

في ظل تلك الظروف، أو الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري برزت مصر الفتاة كاحتجاج صارخ على الحياة السياسية والاجتماعية في مصر. وهذه الظروف هي المفتاح الحقيقي لفهم حركتها وتقييمها في التاريخ المصري الحديث خلال فترة البحث.

منح تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مصر استقلالاً شكليًا، ولكن فى نفس الوقت منحت البلاد حق إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية(١). وعلى الرغم ممّا أوجده صدور التصريح من ردود فعل داخل المجتمع المصري، حيث أعلنت القوى السياسية والشعبية استياءها منه — إلاّ من قلة من الشعب رحبت بصدوره(٢). فمصر بعد صدوره لم يتعد كونها محمية، فانجلترا ما تزال تضطلع بمهمة الدفاع عنها، كما بقى وضعها يإزاء الدول الأجنبية على ما كان عليه قبل التصريح(٣).

وعلى العموم فقد وافقت انجلترا على إصدار التصريح لأنها توقعت أنّه يهدئ من ثائرة المصرين الذين أسرفوا في استعمال أسلوب الاغتيالات(٤). وفي حقيقة الأمر ومهما كان رأي القوى السياسية والشعبية في التصريح فقد كان مكسبًا لمصر إذ أنهى

الحماية بعد أنْ اعترفت بها الدول، فهو يعد خطوة للأمام في تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا[٥]. هذا فضلاً عن أنه قد كفل للمصريين تولي شئونهم بأنفسهم.

وفي أعقاب صدور التصريح ولّى عبد الخالق ثروت الوزارة وعهد إليه السلطان فؤاد اتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دستور للبلاد، وفي ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لقب ملك مصر، وفي ٣ أبريل ألفت الوزارة لجنة لوضع الدستور عرفت بلجنة الثلاثين. وقد انقسمت الأحزاب السياسية القائمة يإزائها، فالوفد وعلى رأسه سعد زغلول يرى أنّ وضع الدستور لابد وأنْ يجيء على يد جمعية منتخبة لا معينة، حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها، وقد رفض الوفد أن يشترك في عضويتها، وأطلق عليها سعد "لجنة الأشقياء" كما رفض الحزب الوطني أيضًا الاشتراك فيها[٦].

وفي ذلك الوقت بدأ التفكير في تأليف "حزب الأحرار الدستوريين" وذلك راجع إلى أنّ الملك فؤاد قد أثار عدة عقبات أمام لجنة وضع الدستور وأمام لجنة وضع الدستور وأمام الوزارة من أجل مزيد من السلطات له، فدفع ذلك ثروت إلى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفًا واحدًا في وجه محاولات الملك، ولما كان هؤلاء هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصياغته، فقد كان طبيعيًا أن يعملوا على حمايته. وعند تأليف الحزب تقرر أن ينضم إليه جميع أعضاء لجنة الدستور، وعدد آخر من ذوي النفوذ وكان كثيرون منهم أعضاء في "الحزب الديمقراطي" أو في "جمعية مصر المستقلة"[٧]. وهكذا جمع الحزب عددًا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم، أو من أبنائهم وذويهم منضمًا إليهم فريق من المثقفين المتحررين[٨].

قوبل تأليف حزب الأحرار الدستوريين بالوجوم والاستنكار من الطبقات الشعبية، فقد هاجمته الصحف المصرية حتى قبل أن يعلن عن تأليفه، واتهمته بأنه سيفرط في حقوق الوطن[٩]. وعلى الرغم من أن مبادئ الحزب تنص على استكمال

الاستقلال وتأييد النظام الدستوري، فإن الجماهير لم تكن لترضى عن..... يعيد إلى أذهانها حزب الأمة القديم. ولكن على العموم فيمكن القول بأنه كان حزب موازنة وتلطيف في السياسة المصرية(١٠). وقد ضم إلى عضويته أيضًا بعض المنفصلين عن الوفد ومعظمهم من المخالفين لسعد، ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد والوفد(١١).

وعلى الرغم من أن الحزب قد أعلن قيامه للدفاع عن الدستور، فقد تعرض مشروع الدستور للمسخ والتشويه والبتر على يد وزارات القصر. فقد حاولت وزارة توفيق نسيم – التي أعقبت وزارة ثروت – العمل على زيادة سلطات الملك. وفي عهد وزارة يحيى إبراهيم التي جاءت بعدها، ارتفعت الأصوات محتجة على أي بتر أو تعديل لمشروع الدستور، وكان أقوى هذه الاحتجاجات الخطاب الذي أرسله عبد العزيز فهمي إلى يحيى إبراهيم طالبه فيه بإصدار الدستور كما وضعته اللجنة، فصدر الدستور بعد أن حذف منه بعض النصوص الخاصة بالسودان، وأعقب ذلك إجراء الانتخابات في ١٢ يناير ١٩٢٤ والتي أسفرت عن أغلبية مطلقة للوفد، فكان بديهيًا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة، فقبلها في نفس اليوم ٢٨ يناير ١٩٢٤(١٢).

حصل الوفد على الأغلبية المطلقة التي أتاحت له أن يقبل مسئولية الحكم كحق من حقوق الشعب الأصيلة، والوسيلة المباشرة لاستكمال استقلال مصر والعناية بشئون البلاد الداخلية. فتألفت وزارة سعد زغلول، وقد اعتبر البعض أن قبوله الوزارة يعد اعترافًا بتصريح ٢٨ فبراير، أمّا البعض الآخر فقد اعتبره تعبيرًا عن إرادة الأمة. أمّا سعد نفسه فقد أعلن منذ البداية أنّه سيواصل التنصل من تصريح فبراير، فأكد في مجلس النواب أن السودان جزء من مصر يستحيل فصله، فأعلنت الحكومة البريطانية من جانبها عن إصرارها على عدم التخلي عن السودان(١٣). وفي

ذلك الوقت ..... وزارة العمال الحكم في انجلترا، وبدا من السهل بدء المفاوضات الرسمية بين سعد وماكدونالد – وزير خارجيتها – ولكن سير المفاوضات قد أكد لسعد أنها فاشلة، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه، فلم تمض أيام على بدايتها حتى قطعها سعد وعاد إلى القاهر ليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلي عن أي حق من "الحقوق المقدسة" لمصر في وادي النيل[١٤].

وبعد أن فشلت المفاوضات اشتد سعد في معاملة الاحتلال وظاهره مجلس النواب في موقفه، فقد انتهز فرصة مناقشة الميزانية، فصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر في نفقات جيش الاحتلال البريطاني مع المطالبة بالجلاء عن الأراضي المصرية، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات المستشارين الانجليز. كما ظهرت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر بين المندوب السامي البريطاني والإدارة المصرية. ومن المحتمل أن تكون حكومة لندن قد فكرت منذ ذلك الوقت في إبعاد سعد عن الحكم[١٥]. فقد أدركت الحكومة البريطانية أن استمراره في الحكم مع ما يتمتع به وحزبه من أغلبية مطلقة في البرلمان سيكون مثار متاعب لبريطانيا ورجالها في مصر.

كان فشل المفاوضات وما اتخذ من إجراءات اعتبرتها السلطات البريطانية معادية لها ما ينبئ عن قرب سقوط الوزارة. هذا فضلاً عن أن المعارضة قد نشطت، فأضرب الأزهريون وعين القصر حسن نشأت وكيلاً للديوان الملكي دون علم الوزارة ودون إقرارها لهذا التعيين، فتقدم سعد باستقالته قائلاً أنه لا يستطيع أن يعمل في الظلام[١٦]. وقد اجتمع مجلسا البرلمان وجددا الثقة بسعد، ومن ثم بذلت محاولات وجهود كبيرة كي يعدل سعد عن استقالته، ولكنه أصر عليها إلاّ إذا أجيبت مطالب الوزارة التي اضطر الملك فؤاد أن يسلم بها وأن يقبل الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستوري للبلاد ليست لآرائه من فاعلية إلا إذا صادقت عليها الوزارة، فأعلن سعد أنه باق في السلطة "بفضل الله وإرادة الأمة" وعدل عن استقالته[١٧].

وبعد هذا الكسب المحقق الذي أحرزته وزارة سعد ضد أوتوقراطية الملك فؤاد فقد تعرضت لحادث أفقدها ما كسبت بل يزيد عليه، فكان مقتل السيرلي ستاك - سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان - في ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ هو المحك الذي جعل المندوب السامي يتشدد في موقفه من وزارة سعد، وكأنما قد وافته الفرصة تمامًا للإطاحة بتلك الوزارة، فكانت تصرفاته عقب الحادث توضح ذلك. وهكذا التقى الطرفان، القصر والانجليز للعمل ضد سعد ووزارته فقدم استقالته في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤. وقد احتج البرلمان على التصرفات الانجليزية المنافية لاستقلال البلاد وأبلغ الاحتجاج إلى برلمانات العالم ومجلس عصبة الأمم[١٨].

وباستقالة وزارة سعد تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين والإنجليز من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى. كما تبدأ أيضًا محاولات الاعتداء على الدستور الذي منح للبلاد وهو مازال في المهد. كل ذلك استدعى وقوف السياسيين صفًا واحدًا لمقاومة الخطر الداهم الذي يهدد البلاد[١٩]، ولكن وزارة زيور التي جاءت في أعقاب وزارة سعد عملت على ترضية انجلترا والاستجابة لكل مطالبها - التي تقدمت بها بعد حادث مقتل السردار - وقد عبر زيور عن تلك السياسة بأنها محاولة لإعادة صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية، وإسرافًا منه في الوصول إلى تلك الغاية وإرضاءً لنزعة الملك فؤاد الأوتوقراطية، فقد طالب بحل مجلس النواب، وصدر المرسوم الملكي بالحل[٢٠]، وهكذا تخلص الملك فؤاد من البرلمان الوفدي كما تخلص من الوزارة الوفدية من قبل.

وبعد أن تحقق للملك فؤاد ما أراد، سعى إلى خلق أحزاب سياسية جديدة تسند حكمه الاستبدادي، فبعد أن اصطدم بالوفد حاول أن يضم الأحرار الدستوريين إلى صفه، وقد نجح في ذلك بعض الشيء، وحين لم يسيطر عليهم سعى إلى تأليف حزب جديد هو "حزب الاتحاد". فعهد إلى حسن نشأت بتأليفه، وقد

اشتهر لدى الدوائر الشعبية على أنه "حزب الملك" وأطلق عليه سعد زغلول "حزب الشيطان"[٢١] وقد هيأت لهذا الحزب كل أسباب النجاح فقد خصصت له اعتمادات مالية ضخمة، هذا فضلاً عن صحيفتي "الاتحاد" و"الليبرتية" لتعبرا عنه وكلسان حال له. إلاّ أنّ الحزب لم يكن يضم بين أعضائه أحدًا من البارزين. وقد كان القصد من إنشائه هو دعم سلطة الملك، وأن يحكم بمراسيم بدلاً من الحكومات البرلمانية. وعلى ما يبدو من الظروف التي نشأ فيها الحزب وأشخاص أعضائه وموقف قوى الشعب منه أن الحزب قد ولد ميتًا، وإن دل تأليفه على شيء فإنما يدل على مدى النزعات الأوتوقراطية التي كانت توجه القصر بعد الاستقلال[٢٢].

وفي ظل تلك الظروف أجرت وزارة زيور الانتخابات فأسفرت عن أغلبية للوفد – لم يكن يريدها زيور – واجتمع البرلمان يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥، فتقدم زيور إلى الملك في نفس اليوم طالبًا حل مجلس النواب مرة أخرى، موضحًا أنه بمجرد انعقاد المجلس الجديد ظهرت فيه روح عدائية حيث اختار لرئاسته سعد زغلول، وبما أن هذا التصرف من جانب المجلس يجعل مهمة زيور صعبة – على حد قوله – فتقدم باستقالة وزارته[٢٣]. وعندما عرضت الاستقالة على الملك فؤاد رفض قبولها، وإنما صدر المرسوم بحل المجلس في نفس اليوم[٢٤].

كان زيور أقل صلاحية مما يكسب القيام بالدور الذي فرض عليه، فلم ينجح في أن يحول دون حدوث الانقسامات بين أعضاء وزارته من الأحرار والاتحاديين، ذلك أن آراء ومفاهيم كلا الحزبين كانت متباينة إلى حد كبير، فالاتحاديون يرون في الصراع ضد الوفد تدعيم للحكم الفردي الذي يسعى إليه القصر. والأحرار الدستوريون لم يكن إغفال العمل بالدستور بالنسبة لهم سوى إجراء وقتي، فتململوا من ائتلاف أدركوا أنه أكثر أضرارًا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر. وكانت أزمة كتاب علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" أحد الأسباب التي عجلت بنهاية

هذا الائتلاف وخروج الدستوريين منه[٢٥]. وكان أن فرض الملك فؤاد على البلاد وزارة قصر حقيقية، فعين في المناصب التي خلت رجالاً معروفين بالولاء له، فأصبحت الوزارة أداة في يد الملك. كان ذلك بادرة وحدة بين الأحزاب ضد الحكومة والقصر، فاجتمع بالنادي السعدي في نهاية عام ١٩٢٥ ممثلون عن الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني، واتخذوا قرارات منها مواجهة حكومة زيور والتصدي لها. وقد ظل الائتلاف قائمًا حتى عقدوا مؤتمرًا وطنيًا في فبراير ١٩٢٦ قرروا فيه دخول الانتخابات من جديد حتى تظهر إرادة الأمة بعد أن سبق لهم الإعلان عن مقاطعتها[٢٦].

أجرت وزارة زيور الانتخابات فأسفرت عن ثالث فوز مدو للوفد في مايو عام ١٩٢٦. فتقدم زيور باستقالته في ٧ يونيه ١٩٢٦، وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفًا بالهزيمة في أول محاولاته لإحياء أوتوقراطية جده محمد علي[٢٧]. وباستقالة زيور تنتهي الجولة الأولى – التي أراد فيها الملك فؤاد أن يستبد بالحكم – بفشل ذريع وذلك نتيجة اتحاد القوى الوطنية في مناهضة الملك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية قد أصبحت أكثر اقتناعًا بأن زيور رغم نواياه الطيبة تجاه بريطانيا لم يكن بالرجل الذي يستطيع أن يستأنف المفاوضات معها. وقد أقنعها ذلك بأن استئناف المفاوضات رهنًا لعودة الحياة النيابية، وبذلك التقت سياسة الأحزاب المؤتلفة مع سياسة حكومة لندن[٢٨].

ظل الائتلاف قائمًا فكان ذلك طابع الوزارات التي جاءت في أعقاب وزارة زيور، فوزارات عدلي وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس كانت تعبيرًا عن هذا الاتجاه في تلك الفترة لمواجهة أوتوقراطية القصر. وقد سنحت الفرصة لتلك الوزارات أن تسعى لمفاوضات جديدة، فقد جرت مفاوضات بين ثروت وتشمبرلن وأسفرت عن مشروع معاهدة في صيف عام ١٩٢٧، ولكنه كان لا يتفق في أساسه

ونصوصه مع استقلال البلاد فرفض. وفي أثناء إجراء تلك المفاوضات توفي سعد زغلول، إلا أن الائتلاف ظل قائمًا، وخلفه مصطفى النحاس في زعامة الوفد، وتولى الوزارة خلفًا لثروت، وفي عهد وزارته حدثت أزمات بينها وبين السلطات البريطانية، فبدأ الائتلاف يتعثر في ذلك الوقت وبدا في الأفق أن محاولة جديدة تجري بين القصر والأحرار الدستوريين للاعتداء مرة أخرى على الدستور.

كان القصر يرى أن الدستور يحول دون تدخله في الحكم أو انفراده به – وهو ما كان يسعى إليه منذ بدء التجربة الدستورية في مصر – فقد كان يترقب الفرص لتعطيله. أما الأحرار الدستوريون فكان هدفهم الوزارة والمناصب، فإن لم يصلوا إليها عن طريق الدستور فليصلوا إليها عن طريق تعطيله[٢٩]. فقد اتفق على أن يستقيل الوزراء الدستوريين واحدًا بعد الآخر، وبذلك يتصدع بناء وزارة النحاس من ناحية شكلها الائتلافي فيقيلها الملك. إلا أن الذي أحرج مركز الوزارة بدرجة كبيرة كان استقالة أحمد خشبة وزير الحقانية الوفدي. هذا فضلاً عن الحملة الصحفية التي شنتها الصحافة المعارضة للوفد حول وثائق قضية الأمير أحمد سيف الدين[٣٠]. وبذلك حبكت المؤامرة لإقامة الوزارة فأقالها الملك فؤاد في ٢٥ يونيه ١٩٢٨[٣١]. وإن كانت من أكثر الوزارات الائتلافية السابقة حرصًا على حقوق البلاد وصيانة دستورها.

وبإقامة وزارة النحاس تظهر بوادر الانقلاب الثاني على الدستور، والذي يمثل الجولة الثانية من الصراع بين الملك والوطنيين. الملك يحاول أن يؤكد حكمه الأوتوقراطي والوطنيون حريصون على أن يكون دور الملك في الحكم لا يتعد كونه ملكًا دستوريًا يملك ولا يحكم.

وبدأ الانقلاب الثاني على الدستور بأن أسند الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة فألفها في ٢٧ يونيه ١٩٢٨، وقد كان ذلك مكافأة له ولحزبه على الدور

الذي قام به في صدع الائتلاف وإقالة وزارة النحاس. وبذلك جنى الأحرار الدستوريون ثمار غرسهم. وقد ضمت وزارته كلاً من الأحرار والدستوريين والاتحاديين. وهكذا عاد هذان الحزبان للتآمر على الدستور كما فعلا في عام ١٩٢٥. فطالبت الوزارة بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ثم أعقبت ذلك بطلب حل البرلمان بمجلسيه وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[٣٢].

وقد انقسمت الصحافة البريطانية يإزاء هذا الانقلاب إلى فريقين. الفريق الأول ينعي على النحاس تصرفاته إزاء بريطانيا، ورفض مشروع ثروت تشمبرلن، ويثني على اختيار محمد محمود لرئاسة الوزارة[٣٣]. أمّا الفريق الآخر فقد أخذ جانب الدفاع عن النحاس بقوله: "إن إقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حركات مدبرة في حملة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها... وهي سياسة ترمي إلى إحباط الحركة الوطنية[٣٤]" هذا وإن كانت الحكومة البريطانية قد صرحت على لسان وزير خارجيتها أنه لا دخل لها بما حدث في مصر، وإن كان هذا الوزير نفسه قد أدلى – فيما بعد – بتصريحات تنم عن إقرار حكومته هذا الانقلاب[٣٥].

قوبل الانقلاب على الدستور للمرة الثانية بالسخط والاستنكار، فهو حرمان للأمة من حقوقها التي كسبتها بعد نضال مرير. فنشط الوفد لبث الدعوى بين أنصاره لتجديد الثقة بزعيمه، وفي نفس الوقت للتنديد بأعمال وزارة محمد محمود. فلم تكد تحل البرلمان حتى وقفت الأمة مواقف تنم عن تمسكها بدستورها كحق من حقوقها، فوجه الوفد نداء في ٢٢ يوليو عام ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال من أجل دستورها، كما أصدر الحزب الوطني بيانًا احتج فيه على تعطيل الدستور[٣٦]. كذلك أصدر النواب والشيوخ قرارهما من منزل مراد الشريعي بعدم الثقة بالوزارة

وبطلان حل المجلسين على أن يجتمعا في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر عام ١٩٢٨[٣٧].

تولت وزارة محمد محمود الحكم وهي على ثقة تامة أنها غير ممثلة للأمة ولا هي وليدة إرادتها، وفي سبيل ذلك لجأت إلى إهدار الحريات وإلى سياسة الاضطهاد لتثبيت مركزها. وقد عبر أنصارها عن هذه السياسة "باليد الحديدية" فأسرفت في الاضطهاد بألوانه المختلفة، فهب الشعب يكافح من أجل الدستور ومن أجل حريته، وأخذت الوفود تتقدم بعرائضها إلى الملك طالبة إعادة الحياة النيابية، كما جاءت إلى القصر الملكي لتقديمها فاعتدى البوليس عليها، وقد تعرض بعض النواب والشيوخ للاعتداء. كما هب طلبة المدارس محتجين مضربين متظاهرين، فأصدر محمد محمود قانون حفظ النظام في معاهد التعليم. وهو يهدف بذلك إلى عزل الطلبة عن السياسة وهم في مقدمة القوى الوطنية البارزة آنذاك[٣٨].

تولت وزارة العمال الحكم في إنجلترا عقب انتخابات مايو ١٩٢٩، وقد أعربت عن رغبتها في التفاوض بشأن المسألة المصرية، فأسفرت المفاوضات عن مشروع معاهدة عاد به محمد محمود إلى مصر، وعندما أعلنت نصوصه علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة النيابية كي تقول الأمة كلمتها فيه تحت قبة البرلمان، ولكن محمد محمود بذل جهودًا ضخمة كي يحظى بالتصديق على مشروع معاهدته، فلجأ إلى أسلوب الترويج له في الداخل، فتألف لذلك الغرض جماعات وعقدت اجتماعات وبذلت محاولات للتقرب من جماهير الشعب خاصة الفلاحين والعمال بطرح مشروعات ضخمة للإصلاحات الاجتماعية، وبذل الكثير من الوعود المغرية لهم، ورغم ذلك فقد كانت الإنجازات ضئيلة وتكدست المشروعات وانتهى الأمر بها إلى زوايا النسيان[٣٩].

وعلى الرغم من موقف الوفد من المشروع، إلا أنه قد لقي قبولاً من جانب بعض القوى، فقد اعتبر الحزب الوطني أنه يفضل المشروعات التي تقدمته - كما صرح بذلك حافظ رمضان، كما وافق عليه حزب الاتحاد إلى جانب بعض الأفراد من ذوي الحيثية الذين أعربوا عن رضائهم عنه ووصفوه بأنه حسن في جملته، كذلك سارع في قبول المشروع غالبية المستقلين في الرأي الذين ألفوا جماعة أطلقوا عليها "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة"[٤٠]. وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع الأحرار الدستوريون استمالة المعارضة الوفدية، كما أن الحكومة البريطانية قد عبرت عن رغبتها في أن يصدق برلمان منتخب على مشروع معاهدة جديدة، هذا فضلاً عن أن العلاقة بين محمد محمود والملك فؤاد لم تكن طيبة على طول الخط. كل ذلك جعل مركز الوزارة في حرج أكثر فتقدم محمد محمود باستقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ قبل إتمام السنوات الثلاث التي حددها لوزارته مسجلاً بذلك فشلاً ذريعًا في تجربة الاعتداء على الدستور. كما قدم عظة للملك فؤاد كي يعدل للمرة الثانية عن إقامة نظام فردي يعمل لصالحه، فأسند إلى عدلي يكن تأليف وزارة انتقالية تجري الانتخابات تمهيدًا لعودة الحياة النيابية من جديد - وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد فحصل على ٢١٢ مقعدًا من مجموع المقاعد البالغ عددها ٢٣٥ مقعدًا. فعهد الملك إلى النحاس بتأليف الوزارة[٤١].

منح مجلسا البرلمان وزارة النحاس تفويضًا في ٦ فبراير عام ١٩٣٠ بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية، وقد بدأها النحاس وهندرسون، إلا أن هذه المفاوضات قطعت بين الطرفين بسبب عدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فاستغل الأحرار الدستوريون ذلك الوضع وطالبوا الملك بإقالة الوزارة واستئناف تجربة محمد محمود من جديد[٤٢] وكان القصر يرى أن الظروف بعد فشل المفاوضات سانحة لبدء الانقلاب الثالث على الدستور، فوضع

العراقيل في وجه وزارة النحاس، واشتدت الأزمة بينهما فقدم النحاس استقالته في ١٧ يونيه ١٩٣٠، فأسند الملك إلى إسماعيل صدقي بطل الانقلاب الدستوري الثالث تأليف الوزارة.

اتبع إسماعيل صدقي منهج سابقيه في الاعتداء على الدستور، فأجل انعقاد البرلمان شهرًا، ثم استصدر مرسومًا بفض الدورة البرلمانية في ١٢ يوليو ١٩٣٠، وفي ٢٢ أكتوبر صدر الأمر الملكية بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسي النواب والشيوخ. ووضع صدقي دستور ١٩٣٠ ليكون أكثر طواعية له وللقصر، فدستور ١٩٢٣ كان العدو الأول للقصر، فمنذ تطبيقه والملك فؤاد دائب السعي في محاولة الاعتداء عليه، لأن العمل به يتيح للأغلبية البرلمانية الممثلة في حزب الوفد أن تتولى الحكم فتتصدى للنزعة الأوتوقراطية للملك فؤاد. وقد استطاع في المرتين السابقتين أن يعمل على تعطيله، أمَّا هذه المرة فقد اعتمد على شخصية صدقي التي تعد أكثر جرأة ومقدرة عن سابقيه فقضى تمامًا على دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستورًا جديدًا بعد أن ألحق به قانونًا جديدًا للانتخاب.

قوبل إلغاء دستور ١٩٢٣ بالاحتجاج الشديد من كل القوى السياسية داخل مصر، فقد احتج الوفد والحزب الوطني، وقرر الأحرار الدستوريون أنهم لا يؤيدون الوزارة في إصدار الدستور الجديد، وإزاء هذا الموقف من جانب القوى السياسية — وقبل أن تجري وزارة صدقي الانتخابات وفقًا للدستور وقانون الانتخاب الجديد، فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي تأليف "حزب الشعب" في نوفمبر ١٩٣٠ فقد قرر صدقي تأليف حزب يستند إليه في فرض النظام الذي وضعه على مصر، وقد استطاع أن يضم إليه بعض أعضاء مجلس إدارة الأحرار الدستوريين، هذا فضلاً عن عدد من الاتحاديين إلى جانب بعض الباشوات، كما أرغم بعض العمد والمشايخ على عضويته قسرًا، على أن يساهم رجال الإدارة بأقصى جهودهم في ضم أعضاء وأنصار

للحزب الجديد. كما صدرت الأوامر بتأليف لجان له في كل مركز من المراكـــز[٤٣]. هذا وقد تولى إسماعيل صدقي رياسته بنفسه وأصدر جريدة "الشعب" كلسان حـــال له. وقد كشف قانون الحزب عن صبغته فمن بين مواده مادة تنص على تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرض[٤٤]. ولعل هذا الحزب يعيد إلى الأذهان تجربة حسن نشأت في تأليف حزب الاتحاد عام ١٩٢٥[٤٥]. وقد أوجـــده صدقي ليكون سنده في الحياة الدستورية الصورية التي يريد إقامتها.

أعلن حزبا الوفد والأحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات، وهما يهدفان مـــن وراء ذلك إلى سحب القاعدة الشعبية من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبـــدًا، هذا فضلاً عن عدم تمثيله للشعب فيصبح غير قادر على الاتفـــاق مـــع الحكومـــة البريطانية بشأن المسألة المصرية، وقد وقعا لذلك ميثاقًا عرف "بالميثاق القـــومي" في ٣١ مارس ١٩٣١ وأسمياه "عهد الله والوطن". أمَّا الحزب الوطني فقـــد انقـــسمت لجنته الإدارية على نفسها حول الانتخابات بين مؤيد ومعارض لدخولها، ولكنـــها في النهاية قررت خوض غمارها على الرغم من موقفه السابق من الدستور[٤٦].

وعلى الرغم مما تعرضت له الجماهير الشعبية من عنت علـــى يـــد حكومـــة صدقي، فقد استطاع أعضاء الوفد الطواف بالأقـــاليم لتوعيـــة الجمـــاهير لمقاطعـــة انتخابات صدقي، فكان الشعب يستقبلهم استقبالا حافلاً رغم رصاص البـــوليس، كما قامت المظاهرات المعادية لصدقي في كل مكان، في بلبيس وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وزادت حدتها في مدينة الإسكندرية حتى بلغ عدد القتلى عشرين قتـــيلاً هذا فضلاً عن خمسمائة جريح، فأصر الشعب على مقاطعة الانتخابات التي فرضـــها صدقي وقدم كثير من العمد والمشايخ استقالاتهم احتجاجًا، كما شاركت الطبقـــات العاملة في احتجاجها على ما قامت به وزارة صدقي، فأضرب عمال عنابر بـــولاق والورش الأميرية في الاشتراك في الانتخابات وتظاهروا احتجاجًا فقوبلت مظاهراتهم

بمنتهى القسوة والعنف[٤٧]. وهكذا أراد صدقي أن يقيم حكمًا يستند على أسلوب الاضطهاد والبطش، بعد أن أعلنت الأمة استنكارها لما قام به من خطوات على طريق سلب حريتها التي كسبتها بعد كفاح طويل وذلك بإلغائه دستورها الذي كفل لها هذه الحرية.

استمرت وزارة صدقي في اضطهادها للوطنيين وتضييق الخناق عليهم، فوقعت بالبلاد حوادث دموية متعددة، ولكن الاتجاه المضاد لتيار الحركة الوطنية الذي يمثلها صدقي وغيره كان لا يستطيع الصمود طويلاً أمام كفاح الوطنيين المتواصل، هذا فضلاً عن أن تجربة حكم الشعوب قهرًا لم تصمد لاختبار الزمن. فقد كان حكم صدقي يحمل بين طياته نقاط ضعفه التي عجلت هي وعدم شعبيته بانـدحاره، فقد بدأت تظهر فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين في الحكم، ثم حدث ما هو أخطر من ذلك إذ لم يتردد صدقي نفسه في أن يصطدم بتزايد سلطات الملك، كما أن الأزمة الاقتصادية كانت ما تزال قائمة وتعاني منها البلاد، فقدم صدقي استقالته في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ بعد حكم شبه ديكتاتوري استمر أكثر من سنوات ثلاث، فكان ذلك بمثابة إدانة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها إليه صدقي نفسه[٤٨]. وهكذا يسجل الانقلاب الثالث الذي أطاح بدستور ١٩٢٣ فشلاً أيضًا وتنتهي الجولة الثالثة ضده فيواصل الوطنيون كفاحهم لاستعادته وتشتد الأمة في كفاحها من أجله ولكنه لا يعود إليه إلا على أثر "ثورة" قام بها الشباب في خريف عام ١٩٣٥.

وهكذا فإن الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كانت تعاني اهتزازًا حادًا، فقد كان تطبيق التجربة الدستورية في البلاد مثار خلافات ومنازعات حادة بين الأحزاب القائمة في ذلك الوقت. وقد ظهرت تلك الخلافات جلية أثناء إجراء الانتخابات التي تهدف الأحزاب من وراء الفوز فيها بأغلبية للوصول إلى الحكم، وبذلك اشتد الصراع بينها للوصول إليه،

فشغلهم ذلك ببعضهم ولعه قد استنفد جزء من طاقتهم التي يوجهونها ضد المحتل الأجنبي، وكان من نتيجة الصراع أيضًا أن كثرت المهاترات الحزبية، كما ألقيت الاتهامات على أشخاص المعارضين. هذا فضلاً عن أسلوب الترغيب والترهيب الذي استخدم عند تأليف أحزاب سياسية جديدة لا تستند إلى أي سند شعبي، بهدف مساندة أنظمة حكم استبدادية تعمل على زيادة سلطات العرش بالاعتداء على الحياة الدستورية التي جاءت نتيجة لتصريح فبراير.

كما كان الصراع بين القصر والوطنيين أحد مظاهر ذلك الاهتزاز السياسي، فالقصر يعمل جاهدًا على نقل مقاليد الأمور إلى ساحته، ولكنه أنى له ذلك إلا بالاعتداء على الدستور، والوطنيون حريصون كل الحرص للحفاظ على مكاسبهم التي كفلها لهم الدستور. فإذا أضفنا إلى ذلك دور انجلترا في الانقلابات التي تعرض لها الدستور، فهي إن لم تكن وراء حدوثها فلا أقل من أنها قد أحسنت استغلالها إلى أبعد الحدود لصالحها. ولعل كل ذلك يوضح مدى الاهتزاز الذي كانت تعاني منه الحياة السياسية المصرية في أعقاب تصريح فبراير، فقد أحدث ذلك الاهتزاز فراغًا سياسيًا كبيرًا، فإن حركة الأحزاب السياسية القائمة لم تكن لتستوعب حركة الشباب فتعبر عن آمالهم وأمانيهم ووجهة نظرهم في حل المسألة المصرية، فكان ذلك مبررًا كافيًا كي تظهر تجمعات سياسية تعتمد في المقام الأول على عنصر الشباب الذي رفض وبإصرار الأسلوب الذي ارتضته الأحزاب القائمة لحل المسألة المصرية وهو أسلوب المفاوضات وإنما آمن باستخدام القوة لحلها وإكراه المستعمل على الجلاء عن البلاد. وقد كانت جمعية مصر الفتاة التي ظهرت في خريف عام ١٩٣٣ أحد تلك التجمعات كما سنرى. وهكذا فإذا كانت تلك هي صورة الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة فمن الأهمية بمكان أن نتعرف على الوضع الاقتصادي فيها أيضًا.

كان للاعتراف باستقلال البلاد – كما جاء في تصريح فبراير ١٩٢٢ – نتائج هامة، إذ أخذ المسئولون عن السياسة المصرية يدركون بوضوح أن هذا الكسب السياسي لاثبات له إلا إذا صحبه نوع من الاستقلال الاقتصادي، فسرت هذه الروح بين أفراد الشعب، وأصبح تشجيع الصناعة المحلية والمصنوعات المصرية من الأهداف والأماني الوطنية[٤٩]. كانت هذه الروح شعبية ورسمية، فعلى النطاق الشعبي، فإنه منذ عام ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب إلى تأسيس شركة أنشأت بنك مصر، وهو أول مؤسسة مصرفية مصرية، أنشأته متواضعًا برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه. أنشأته والناس في ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة في البلاد[٥٠]. وقد اشترط في عقد تأسيس البنك أن يكون حملة الأسهم من المصريين، فكفل له ذلك الصبغة القومية، وأخذ البنك يؤدي رسالته وينمو مع الأيام فأنشأ فروعًا له في معظم مدن القطر الهامة، وتضاعف رأسماله واتسعت معاملاته على مر السنين[٥١].

أصبح البنك النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية فقد أنشأ عدة شركات مساهمة مصرية، كان البنك أداة تمويل وتوجيه لها، وحققت تلك الشركات نجاحًا ملحوظًا، فأدى نجاحها إلى تشجيع المصريين على استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة[٥٢]. فأسس المصريون شركات صناعية وتجارية حققت قدرًا من النجاح، بعد أن كانت الأرض وحدها مجالاً لاستثمار أموالهم وخاصة عندما ارتفعت أسعار القطن ارتفاعًا أدى إلى استثمار رءوس الأموال في الزراعة[٥٣]. أمّا على الصعيد الرسمي، فكانت الحكومية تساير الرغبة القومية في تشجيع الصناعة، فأنشأت مصلحة التجارة والصناعة عام ١٩٢٢، وقررت مبدأ التسليف الصناعي الحكومي. إلا أن الأزمة الاقتصادية اجتاحت العالم، فكان لها أثرها الواضح في مصر مما جعل المصريين حكومة وشعبًا يتخذون من التدابير المختلفة ما يخفف من وطأة تلك الأزمة، في محاولة

من جانبهم أن يتلمسوا طريقًا للخروج بالبلاد من تلك الأزمة الطاحنة، والتي تحمل العبء الأكبر من آثارها الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين.

لم تكد الدول الاستعمارية تنتهي من فترة التجديد والتعمير بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٧، حتى دخلت تلك الدول في أزمة جديدة وصلت إلى الذروة في السنوات ما بين ١٩٢٩-١٩٣٣[٥٤]. ففي شهر أكتوبر ١٩٢٩ حدث الانهيار المالي الكبير في أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، مؤذنًا بحدوث أزمة اقتصادية، لم تلبث أن اجتاحت العالم أجمع، وقد كانت من الشدة والعنف بدرجة لم يعرف لها العالم مثيلاً من قبل، فلقد هبطت الدخول هبوطًا كبيرًا، كما هبط مستوى العمالة، وهبطت الأسعار وساد البؤس والفاقة سائر المجتمعات الصناعية والزراعية على السواء. وكان لهذه الأزمة صداها المسموع في مصر، ولكن مظاهرها اختلفت في الدول الزراعية عنها في الدول الصناعية، فالأزمة تظهر في الدول الصناعية في شكل هبوط واضح في الدخول والإنتاج وتفاقم البطالة، وفي المجتمعات الزراعية في شكل صعوبة في تصريف الحاصلات الزراعية وانخفاض كبير في أسعارها[٥٥].

ففي مصر انخفض سعر القطن انخفاضًا كبيرًا، فبيع محصول عام ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيهًا إسترلينيًا للقنطار مقابل ٢٦ جنيه في العام السابق. وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيهًا، ومحصول ١٩٣١ بسعر عشرة جنيهات للقنطار. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فقد كان الطلب على المحصول ضعيفًا فلم تستطع مصر تسويق محصولها منه، فزاد ذلك من حدة الأزمة، فأخذت بآلات القطن تتكدس عامًا بعد عام حتى بلغ المجموع في عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطار[٥٦] وقد ترتب على ذلك انخفاض في مستويات المعيشة وسوء حال السواد الأعظم من سكان البلاد فظهرت في البلاد موجة رسمية وشعبية للتخفيف من وطأة الأزمة.

فعلى النطاق الرسمي – بعد أن اشتدت الأزمة في نوفمبر ١٩٢٩، وانخفاض أسعار القطن انخفاضًا كبيرًا، وتحت ضغط وإلحاح المنتجين – قررت الحكومة التدخل في سوق القطن مشترية فبلغت مشتريات الحكومة من القطن ثلاثة ملايين قنطارًا، وهي أكبر صفقة عقدتها الحكومة، ولم تكن مصر وحدها هي التي اتبعت تلك السياسة، بل أن الولايات المتحدة اتبعت هي الأخرى نفس السياسة، وكان من نتيجة هذا التدخل من جانب الحكومة أن ارتفع سعر القطع في مصر عنه في دول العالم المنتجة له، مما أدى إلى إعاقة بيع المحصول كله لامتناع الغزالين عن الشراء، وتوقعوا أن الحكومة المصرية لن تستطيع الاستمرار في سياسة رفع الأسعار، ونتيجة لذلك هبطت قيمة الصادرات بحوالي عشرين مليونًا من الجنيهات، وفي وقت بقيت فيه الواردات عند نفس المستوى السابق، مما أدى إلى ظهور عجز كبير في الميزان التجاري.

وقد أثبتت الدراسات التي قام بها الاقتصاديون أن سياسة التداخل الحكومي في السوق مشترية غير مجدية، ولكنها تلحق بالاقتصاد الأهلي ضررًا بليغًا، فالقطن المصري يخضع للأسعار العالمية للأقطان، وخاصة سعر القطن الأمريكي وليس التحكم في الأسعار مما يعد مسألة داخلية[٥٧]. وقد اتبعت وزارة النحاس الثانية ١٩٣٠ هذه السياسة للتخفيف عن السواد الأعظم من جماهير الشعب وهم الفلاحون منتجو القطن، هذا فضلاً عن كبار ملاك الأراضي الزراعية الذي أثرت الأزمة عليهم إلى أبعد حد.

وفي هذا المجال أيضًا، قامت وزارة إسماعيل صدقي بعدة دراسات – قام بها وكيل وزارة المالية، بهدف وضع سياسة مستديمة لعلاج الأزمة الاقتصادية، فأعد مذكرة في هذا الشأن، اقترح فيها العدول عن سياسة التدخل وترك الأسعار حرة، فاتبعت حكومة صدقي هذه السياسة الجديدة في سبتمبر ١٩٢٠، فأدى ذلك إلى

أطراد انخفاض أسعار القطن، فلجأت الحكومة إلى خفض نفقات إنتاج القطن، فزادت المبالغ التي تقرضها للزراع بفائدة معتدلة فأنشأت بنك التسليف الزراعي لهذا الغرض[٥٨]. وكذلك مدت أجل استحقاق الأموال التي قدمتها للزراع، وشجعت إنشاء جمعيات تعاونية جديدة. وساعد عدم وجود نقابات للعمال الزراعيين على انخفاض أجورهم، وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلتها الحكومة ظلت الحالة تسوء في البلاد بسبب استمرار هبوط الأسعار، ونقص غلة الفدان، وفرض الحكومة الأمريكية الرسوم العالية على واردات الأقطان طويلة التيلة. هذا بالإضافة إلى زيادة محصول القطن الأمريكي في الموسم الزراعي ١٩٣٠/١٩٣١. ولم تنج مصر من حدوث كارثة محققة إلا بخروج انجلترا عن قاعدة الذهب[٥٩]

كان لخروج انجلترا عن قاعدة الذهب أثره الواضح في مصر، فقد كان الجنيه المصري مرتبطًا بالجنيه الإنجليزي فهو يتبعه في تقلباته، ومن ثم كانت مصر تسير على نظام الصرف بالإسترليني وبينما كانت أسعار القطن مستمرة في الانخفاض، إذ بانجلترا تخرج عن قاعدة الذهب، ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني بمقدار ٣٠% وتبع ذلك انخفاض في قيمة الجنيه المصري، فساعد هذا على تخفيف وقع الأزمة بعض الشيء، فارتفعت أسعار القطن المصري بحوالي ٢٠% من سعره، كما أفاد هذا التخفيض في تخفيف العبء الحقيقي للدين الخارجي، فقد أصرت الحكومة على سداد الأقساط والفوائد بالإسترليني إذ أنها عقدت تلك القروض بالعملة الأجنبية[٦٠]. إلا أن هذه الإجراءات السريعة التي لجأت إليها الجهات الرسمية لم يكن لها أثر كبير في تخفيف حدة الأزمة، مما جعل الحكومة تعيد النظر في سياسة مصر الاقتصادية برمتها.

ففي مجال الزراعة: حاولت الحكومة أن توجد نوعًا من التوازن في الإنتاج الزراعي، يرمي إلى إضعاف سيطرة القطن على الاقتصاد المصري، فاشتدت العناية

بزراعة الحبوب والخضر والفاكهة حتى يحدد التوازن المنشود. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بذلت جهود كبيرة لتحسين الإنتاج الزراعي، وهو ما يسمى بالتوسع الرأسي في الإنتاج، أي إعطاء مزيد من الإنتاج من نفس مساحة الأرض المستغلة. كذلك عنيت الحكومة بمكافحة الآفات. ووجه اهتمام خاص لتنفيذ بعض مشروعات الري ذات المنفعة العامة، ففي ١٩٣٣ تمت التعلية الثانية لخزان أسوان لتوفير المياه اللازمة للزراعة بعد زمن الفيضان، واهتمت الحكومة أيضًا بمشروعات الصرف إلا أنها كانت دون حاجة الأراضي[٦١].

أمَّا في مجال الصناعة: فقد أوجدت الأزمة الاقتصادية نوعًا من القلق الاقتصادي داخل مصر، إذ أوضحت المتاعب التي تتعرض لها البلاد نتيجة الاعتماد على القطن، إلى توطيد العزم على ضرورة تنويع أوجه النشاط الاقتصادي بإدخال التصنيع، كما أن نمو السكان وسرعة تزايدهم أدت إلى فائض كبير في العمال الزراعيين، فليس هناك من سبيل للتخفيف من حدة المشكلة السكانية إلا بتحويل جزء منهم إلى عمال صناعيين، حيث مستوى الأجور أعلى منها في مجال الزراعة. وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات في هذا المجال لتدعيم الصناعة الناشئة، فما أن انتهى أجل المعاهدات التجارية التي غلت أيدي مصر ردحًا طويلاً من الزمن إلا وسارعت إلى تغيير السياسة الجمركية، فعرضت في ١٧ فبراير ١٩٣٠ تعريفة جمركية جديدة تعتبر بحق نقطة تحول في تاريخ مصر الحديث، فقد كان الهدف منها حماية الصناعة المصرية من المنافسة الأجنبية. وفي حقيقة الأمر فإنه يمكن اعتبار تاريخ فرض هذه التعريفة الجديدة، هو بدء قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير في مصر.

وكذلك فقد استقدمت الحكومة المصرية الخبراء الأجانب لدراسة أوضاع الصناعة في مصر، ومنحت السلف بفائدة معتدلة، وأصدرت أوامرها إلى المصالح الحكومية بتفضيل المنتجات المصرية حتى لو زادت أثمانها عن مثيلاتها الأجنبية بنسبة

١٠%. هذا وإن كانت هذه الإجراءات قد هيأت للصناعة نوعًا من الاستقرار، فإن خروج البلاد عن قاعدة الذهب وما كان له من أثر في رفع أسعار القطن، جعل الطلب يتزايد على بعض السلع فحقق ذلك رواجًا مؤقتًا لبعض السلع..وبرغم كل هذا فقد ظلت الصناعة المصرية دون ما كان يرجى لها من تطور، فلا زالت تلقى منافسة قوية من الصناعة الأجنبية. وفي الحقيقة فإن نهضة الصناعة المصرية أخذت واضحة للعيان منذ التعديل الجمركي في عام ١٩٣٠، ولكنها كأي نهضة كانت في حاجة إلى الوقت الكافي لنجاحها وثباتها[٦٢].

وفي مجال التجارة: فقد ازدادت الحاجة إلى المتاجر نتيجة للنمو السكاني في مصر وتعدد مطالب السكان وتنوعها. فنمت المنشآت التي تقوم بخدمة التجارة الداخلية، ولقد كان للأزمة الاقتصادية آثار واضحة على تجارة مصر الخارجية، فهبطت الصادرات والواردات هبوطًا مفاجئًا، حتى بدت بوادر التحسن في عام ١٩٣٣. فاطردت الزيادة في الصادرات والواردات لأن الأحوال الاقتصادية في مصر أخذت تستقر تدريجيًا بعد هذا التاريخ[٦٣]. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قامت بإجراء بعض التعديلات على النظام الضريبي، إلا أن يدها لم تكن حرة تمامًا في هذا المجال لقيام الامتيازات الأجنبية، وتركز رءوس الأموال في يد الأجانب المتمتعين بمظلة الامتيازات الأجنبية. كذلك سعت الحكومة للتخلص من تبعية النقد المصري للنقد الإنجليزي الذي جعل الاقتصاد المصري يتأثر تأثرًا مباشرًا بالتقلبات التي تصيب الحياة الاقتصادية في إنجلترا، ففكرت مصر في التخلص من هذه التبعية في مجال النظام النقدي[٦٤].

وعلى الرغم مما قامت به الدولة في مجال الزراعية والصناعة والتجارة للتخفيف من حدة الأزمة فقد برزت في خلال الأزمة الاقتصادية قضية هامة برزت على سطح الأحداث الجارية في مصر وهي قضية الثروة العقارية الأفراد من

الأجانب. فقد عقد الكثير من ملاك الأراضي قروضًا مع البنوك العقارية لآجال طويلة، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى. وعندما حلت الأزمة الاقتصادية بالبلاد واشتدت وطأتها نتيجة للكارثة القطنية في عام ١٩٣١، فقد عجز المدينون من الملاك عن سداد الأقساط والفوائد المستحقة عليهم، فلجأ الدائنون إلى السير في إجراءات بيع الأراضي الضامنة لديونهم، بنزع ملكيتها لصالحهم، فكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة، وانتشر بيع الأراضي إجباريًا ففزع الملاك مستنجدين بالحكومة[٦٥].

تقدم الاقتصاديون بأبحاثهم يقترحون الحلول للخلاص من تلك الأزمة التي تهدد الثروة القومية للبلاد، فأفسحت الصحف أنهرها لتلك الأبحاث ولمناقشة الأزمة العقارية والعمل على تلافيها[٦٦] وقد أدت الإجراءات التي قام بها الدائنون الأجانب إلى انخفاض سعر الأرض، فبيعت الأراضي بأقل من قيمتها بكثير، فأصبح ذلك خطرًا يهدد الكيان الاجتماعي، فقررت الحكومة أن تستجيب لنداء الملاك، فتدخلت لحل هذه المشكلة، فأنشأت البنك العقاري الزراعي المصري، وكذلك أنشأت بنك التسليف الزراعي – كما سبق أن ذكرنا – في صيف عام ١٩٣١ فتعاون البنكان على حل مشكلة الديون العقارية بوقف البيوع الجبرية، فتدخلت الدولة لدى الدائنين في عام ١٩٣١ ودفعت الأقساط المتأخرة نيابة عن المدينين واعتمدت لذلك القرض مليونا من الجنيهات. وهكذا أنقذت هذا الجزء الكبير من ثروة البلاد العقارية من الضياع[٦٧].

ومهما كان من أمر، فعلى الرغم من هذه التدابير التي اتخذتها حكومة إسماعيل صدقي للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، ووقعها على الشعب المصري، فقد عانت منها البلاد الكثير، ووقع العبء الأكبر على العمال والفلاحين وساءت أحوال معيشتهم فانضمت جموعهم إلى حركة المقاومة ضد حكومة إسماعيل صدقي[٦٨]. وقد

قابلتهم حكومة صدقي بالحديد والنار فتحولت المعركة إلى "شبه حرب أهلية" على حد تعبير صدقي نفسه(٦٩). وهكذا وبرغم الجهود المبذولة من جانب حكومة صدقي وعلى ما يتمتع به صدقي نفسه من عقلية اقتصادية ممتازة، فقد عجزت كل تلك الجهود عن أن تجعل الأزمة تنفرج تمامًا.

وعندما تولى عبد الفتاح يحيى تأليف الوزارة عقب استقالة صدقي، ذكر أن أكثر ما يشغل وزارته هو معالجة الأزمة الاقتصادية، ومع هذا فإن ما قامت به وزارته في هذا الشأن لم يتعد إصدار القانون الذي أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية لعام ١٩٣٢ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها، وكذلك فقد خصصت مبلغ مليوني جنيه لسداد بعض المستحقات على المزارعين(٧٠). وكان من نتيجة عجز هذه الوزارة عن معالجة الأزمة كما عجزت سابقتها، أن حاول حزب الأحرار الدستوريين التقرب من حزب الوفد لوضع سياسة اقتصادية مشتركة ينفذانها لمعالجة أسباب الأزمة من ناحية؛ وكمحاولة للإطاحة بوزارة عبد الفتاح يحيى من ناحية أخرى.

أرسل الأحرار الدستوريين مذكرة إلى حزب الوفد حول المعنى السابق، فكان رد الوفد المصري على مذكرتهم "يشارك الوفد المصري حزب الأحرار الدستوريين شعوره فيما وصلت إليه حالة الأزمة الاقتصادية في البلاد من سوء عجزت عن معالجتها بطبيعة الحال الحكومات التي تولدت إدارة شئونها بدون إرادة الأمة وبمشيئة الغاصبين.. وكان بود الوفد المصري.. أن يقابل فكرة الأحرار في الوقت الحاضر بالارتياح لولا أن ترديد هذه الفكرة ينشأ بعد محادثات ذاع خبرها في طول البلاد وعرضها بين صدقي باشا وحزبهم للتعاون اقتصاديًا لمحاربة الوزارة الحاضرة" ويتعجب النحاس فيقول: "كيف ينسى الأحرار ما جناه صدقي على البلاد فيمدون يدهم إليه" وقد رفض الوفد هذه الفكرة قائلاً: "كما أن الوفد لا يحب أن يقع في سياسة خاطئة يمليها صدقي باشا ويرعاها خدمة لأغراضه الشخصية"(٧١).

وكان رد الفعل واضحًا لدى القوى الاجتماعية في مصر، فقد قام بعض الوطنيين من الشباب بنشر أفكار شابة للنهوض بالصناعة الوطنية وحمايتها من منافسة الصناعة الأجنبية لها، فارتفعت صيحات مخلصة في هذا الشأن، وتألفت لهذا الغرض جمعيات وطرحت أفكار اقتصادية جديدة، كان الهدف منها تحرير الاقتصاد المصري من ربقة الاستعمار، ومن ذلك جمعية "المصري للمصري" التي أسسها سلامة موسى عام ١٩٣٠، وقد اشترط قانون الجمعية على الأعضاء ألا يشتروا سلعة أجنبية مادام هناك ما يقابلها من السلعة المصرية، وأن يقاطعون المصنوعات الإنجليزية، وأن يتجروا مع التجار المصريين دون الأجانب حتى يمكن أن يتحقق استقلالنا ونجعل مصر ملتقى المصريين"[٧٢]. وقد لقيت حركة مقاطعة البضائع الأجنبية حماسة كبيرة بين أفراد الشعب بحسهم القومي، وقد تألفت لهذه الجمعية لجان في مختلف كليات الجامعة[٧٣]. وقد نظمت الجمعية حملة بالصحف أدت إلى نشر الوعي الاقتصادي بين أفراد الشعب، فأقبلوا على تشجيع المصنوعات الوطنية. ولكن عندما تعرضت الجمعية لإسماعيل صدقي بالهجوم، فقد أمر بغلق أكثر من عشر مجلات من المجلات التي كانت تقوم بنشر أفكارها. وبذلك انتهت هذه الحركة – التي تعبر عن تيار شعبي – تحت وطأة الضغط الذي مارسته حكومة صدقي لإسكات أصوات المعارضين لها[٧٤].

كانت الأوضاع الاقتصادية التي سادت المجتمع المصري خلال الفترة، ذات أثر فعال على النواحي السياسية والاجتماعية، فقد انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية وخاصة القطن عماد الاقتصاد المصري، هذا فضلاً عن الصعوبة في تصريفها، وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي بذلت من جانب وزارة إسماعيل صدقي للتخفيف من وقع الأزمة على الشعب المصري، فقد زادت حالة الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين سواء، ولعل هذا يدعونا إلى دراسة الأوضاع الاجتماعية التي سادت

المجتمع المصري في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي منح البلاد الاستقلال الشكلي، فهل كان لهذا الاستقلال أثر على الأوضاع الاجتماعية؟

ترتب على الأوضاع الاقتصادية – التي سبق أن ذكرناها – للمجتمع المصري خلال فترة البحث نتائج اجتماعية فيما يتعلق بالوضع الطبقي والاجتماعي بصفة عامة، فقد تركزت ثروات البلاد في يد القلة من كبار الملاك وغيرهم، هذا فضلاً عن أن تلك القلة من أصحاب الثروات هم المسيطرون على الحياة الاقتصادية المصرية، فهم الذين يمثلون كبار ملاك الأراضي الزراعية، وفي نفس الوقت فهم أصحاب المصانع والشركات الصناعية أو على الأقل حملة أسهمها، كما أنهم محتكرو التجارة الداخلية والخارجية فهم بذلك يمارسون سيطرة كاملة على الاقتصاد المصري، مما كان من نتائجه سوء توزيع الدخل القومي وانخفاض أجور العمال الزراعيين والصناعيين مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب السياسية قد أغفلت حقيقة وضع الطبقات الاجتماعية الكادحة، فقد خلت برامجها جميعًا من النص على معالجة هذه المسألة، فقد كانت الأحزاب السياسية تعبر عن أفكار ومصالح البرجوازية المصرية التي تولت قيادة تلك الأحزاب، وحتى حزب الوفد، الحزب الشعبي من بين الأحزاب المصرية، لم تحظ المشكلة الاجتماعية باهتمامه، وقد كانت الأحزاب السياسية جميعًا تتفق في إغفالها لتلك المشكلة، كما تتفق أيضًا في أن تحد من نشاط العمال السياسي فهي تخشاه، وفي نفس الوقت تحارب انتشار الأفكار الاجتماعية بصفة عامة، فهي تعتبر انتشار تلك الأفكار بين العمال بمثابة البركان الذي سينفجر في يوم من الأيام فيطيح بها، وبأنظمتها القائمة، فحاربت تلك الأفكار حربًا شعواء، فتعرض معتنقوها للاضطهاد والسجن والتشريد، وكان رد الفعل لذلك أن انتشرت تلك الأفكار سرًا، فلما كان تأسيس حزب سياسي لهم يعبر عن تلك الأفكار باسم "الحزب الاشتراكي المصري" وما حدث داخله من انقسامات وما تعرض له من أزمات ثم تألف "الحزب

الشيوعي المصري" من بين أعضائه، إلا أن البرجوازية المصرية قد وقفت حائلاً دون نمو الأفكار الاجتماعية في مصر إلى جانب عوامل أخرى.

شهدت الشهور التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حركة عمالية نشطة، ولكن الموج السياسي الذي بدأ مع حركة الوفد لم يلبث أن جرف هذه الحركة لصالح القضية الوطنية، فقد أدرك العمال أن الرأسمالية الأجنبية المستغلة التي يعملون في ظلها أنما تستمد شراستها وعنفها من وجود الاحتلال البريطاني، ولهذا انخرطوا في تأييد الثورة والاشتراك فيها دون أي تحفظ ودون أي شروط(٧٥). وقد رحب العمال بأن ينخرطوا في صفوف الجماهير المؤيدة لحزب الوفد الذي تولى قيادة الثورة التي اشتركوا فيها، فحزب الوفد كان همه الدائم أن يظل الممثل الوحيد للأزمة، في مواجهة خصومة السياسيين، وفي مواجهة المحتل فإنه لم يستطع إهمال آمال وتطلعات الطبقة العاملة التي ظلت تمنحه تأييدها وبالتالي الأصوات الانتخابية، وحيث كان العمال متفرقين في أرجاء مصر كافة، وحيث كان عددهم لا يزال قليلاً إلى حد لا يستطيعون معه أن يخرجوا من بينهم واحدًا لينوب عنهم في البرلمان، لذلك فإنهم ما كان ينبغي لهم أن يكونوا آخر من يمنح تأييده للحزب الكبير الذي التفوا حوله بحماس منذ عام ١٩١٩، وكان التأييد بالنسبة لهم هو الوسيلة الوحيدة لإسماع صوتهم داخل مجلسي البرلمان وللعمل على تحقيق مطالبهم الأساسية(٧٦).

وعلى الرغم من أن حزب الوفد كان ميالاً إلى الاستجابة للمطالب الشعبية، إلا أنه بحكم تكوينه كان بعيدًا عن تبني الأفكار الاجتماعية، فلم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة إلى التغلغل في أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقي منها برنامجًا اجتماعيًا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب، فقد أدرك سعد زغلول أن المصريين ليسوا بحاجة لأكثر من برنامج سياسي قوي(٧٧) وعلى الرغم من هذا فعندما تولى سعد زغلول رياسة الوزارة عام ١٩٢٤، اعتقد العمال أنهم سينالون من أول حكومة

شعبية للبلاد الاعتراف بوجودهم كقوة في الوطن، واعتقدوا أن الحكومة التي تولت السلطة نتيجة تضحيات العمال والفلاحين والجماهير الشعبية في الثورة ستستجيب لمطالب العمال العادلة، فاتجهوا إلى تنظيم صفوفهم، وتألفت عدة اتحادات نقابية، وتقدم العمال بمطالبهم إلى وزارة سعد بشأن الأجور وعدد ساعات العمل، فلما رفضت الحكومة مطالبهم، نظموا خلال شهري فبراير ومارس سنة ١٩٢٤ إضرابًا عامًا في الإسكندرية والقاهرة، واحتلوا خلاله بعض المصانع وحاولوا طرد أصحابها منها، تدخلت الحكومة فقمعت الإضرابات واعتقلت عددًا كبيرًا من زعماء العمال واتهمتهم بالشيوعية(٧٨).

بدأ الوفد حملة لإبعاد القادة اليساريين عن مراكز القيادة في النقابات – محاولة منه لاحتواء حركة العمال – وقد انهمك رؤساء لجان الوفد في المدن والأقاليم في العمل على نجاح تلك الحملة فكانت المرحلة الأولى التي اتبعها الوفد هي مرحلة إغلاق الباب في وجه اليسار لقيادة الحركة العمالية، ومن ثم تمثلت المرحلة الثانية في فتح الباب للبرجوازية كي تقود الحركة، فلم يكن من باب الصدفة تدخل الحكومة في قمع إضراب العمال والقبض على زعمائهم في ٣ مارس ١٩٢٤. ثم تتضح خطة الوفد أكثر فأكثر فيعلن عن تأسيس (النقابة العامة للعمال) التي تحولت فيما بعد إلى اتحاد عام للعمال، وقد تولى قيادة تلك الحركة عبد الرحمن فهمي بتكليف من سعد زغلول. وفي ١٨ أبريل صدرت مجلة وفدية باسم "العمال" وفي ١٢ يونيو تصدر مجلة عمالية أخرى باسم "اتحاد العمال"(٧٩).

هكذا خيل للوفد أن الأوضاع قد تهيأت له لكي يتولى قيادة الحركة العمالية، فلاشك وأن إسهام الوفد في عملية تكوين الاتحاد قد جذب إليه كثيرًا من القوى، وقد تركزت الجهود داخل الاتحاد لإغلاق الباب في وجه اليسار. ولكن إغلاق الباب في وجه اليسار كان خطوة لابد وأن تتبعها خطوة أخرى تستهدف بث الفكر

البرجوازي في صفوف العمال، وقد بذلك عبد الرحمن فهمي كل ما لديه من جهـــد، في محاولة إفراغ هذا التجمع العمالي من أي محتوى ثوري وطلائه بطلاء معتدل غاية الاعتدال. وهنا أدرك العمال أن الوفد لم يتح لهم اتخاذ أية خطوة جادة للحصول على مطالبهم العادلة، فانفضوا من حوله سريعًا كما تجمعوا من قبل، وباعتقال عبد الرحمن فهمي عقب حادث مقتل السردار، وما أن جاء زيور إلى الحكم حتى انهار هذا الاتحاد مسجلاً الفشل الأول لمحاولة البرجوازية قيادة النضال الطبقي للعمال[٨٠].

وهكذا كان موقف حكومة سعد من قضايا العمال الاجتماعية، فالوفد هـــو ممثل البرجوازية المصرية لم يكن ليتبنى قضايا العمال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأفكار الاجتماعية لم تكن لتنمو داخل المجتمع المصري، في وقت استغرق فيـــه النضال الوطني جهود الجماهير، فلم تجد تلك الأفكار رواجًا في الريف المصري حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى. وما ذلك إلا لطبيعة البيئة الريفية بما فيها من جهل وتأخر ومعتقدات تواكلية تسود نفوس الفلاحين، وقد استغل خصوم تلك الأفكـــار أقوى سلطان على النفوس، وهو الدين، في محاربتها لأنه مجتمع زراعي ولأن الـــدين الإسلامي يحمي الملكية الفردية[٨١]. كما كان وجود الاستعمال البريطاني عاملاً قويًا في مقاومة الأفكار الاجتماعية في مصر وفي تشديد المقاومة الحكومية ضدها.

إن القضايا الاجتماعية التي كانت مطروحة داخل المجتمع المصري من جانـــب الطبقات الكادحة للمطالبة بحقوقهم لم تحظ بعناية القوى السياسية القائمة في تلـــك الفترة، فالأحزاب السياسية رغم ما تعتنقه من أيديولوجيات تخالف ما يتطلبه التغيير الاجتماعي، فقد كانت تمثل القيادات البرجوازية هذا من ناحية، ومن ناحية أخـــرى فربما شغلها الاهتمام بالمسألة الوطنية ومحاولة إحراز تقدم فيها عن الاهتمام بالقـــضية الاجتماعية. والقصر بطبيعة تكوينه لم يكن ذا صلة من أي نوع بقـــضايا الـــشعب الاجتماعية، والاستعمار كقوة سياسية تفوق القوتين سالفتي الذكر، لم يكن يرى من

نفسه سوى مدافعًا عن الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية في البلاد، فقد كان عاملاً قويًا في مقاومة الأفكار الاجتماعية التي ترمي إلى ترقية الطبقات الكادحة من أبناء المجتمع المصري العمال والفلاحين، وبذلك تأخرت القضية الاجتماعية عن سواها من القضايا. وننقل بعد هذا لدراسة التيارات الفكرية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

شهد المجتمع المصري تيارات فكرية مختلفة خلال الفترة، ففي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت تيارات منها التيار الإسلامي والتيار الليبرالي وتيار الفكرة العربية، وتيار الرابطة الشرقية – وإن كان امتدادًا للتيار الإسلامي – وتيار القومية المصرية وأخيرًا تيار الفكر الاشتراكي. ومن المفيد أن نعرض لتلك التيارات من خلال الفترة التي شهدت نشأتها وتطورها في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى ظهور إرهاصات جمعية مصر الفتاة كتعبير عملي عن تيار فكري برز في المجتمع المصري.

كان التيار الإسلامي يرى ربط الحركة الوطنية المصرية بحركة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها الأفغاني والتي وجدت في سلطان تركيا عبد الحميد الثاني عضدًا لها خاصة وأنه حاول أن يحي الخلافة الإسلامية في شخصه. وفي ذلك الوقت كانت قد ظهرت في مصر حركة دفاع عن الإسلام، ارتبطت بردود الفعل التي أثارها الاحتلال البريطاني وزحف المؤثرات الغربية. وقد تمثل ذلك الاتجاه بوضوح في مصطفى كامل والحزب الوطني(٨٢)، الذي كان يرى ارتباط مصر بالدولة العثمانية على اعتبار أنها أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت. وقد تأثر مصطفى كامل بالفكر السياسي لدى الأفغاني فقد رأى في الإسلام الجذوة التي يجب أن تحرك وتدعم القومية المصرية التي أخذت تصطبغ بالأيديولوجيات الغربية، ولهذا فقد نقد مصطفى كامل الاتجاهات العربية في المشرق العربي التي كانت تدعو إلى الانفصال عن تركيا(٨٣). وكان تيار الفكرة العربية يعني توحيد البلاد العربية ولم شتاتها يرجع إلى

الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكن اتجاه مصطفى كامل والحزب الوطني جعل الفكرة العربية لا تظهر إلى حيز الوجود لارتباط مصر بتركيا وحركة الجامعة الإسلامية، ولكن ذلك لم يمنع وجود العروبة في قيام روابط ثقافية واقتصادية وسياسية في شعور المصريين وضمائرهم[٨٤]. وهكذا فقد عرقل التيار الإسلامي المرتبط بحركة الجامعة الإسلامية ظهور تيار الفكرة العربية في مصر حتى إعلان قيام جمعية مصر الفتاة، فقد كانت أول تنظيم سياسي مصري يتضمن برنامجه الدعوى إلى الوحدة العربية[٨٥].

وقد ارتبط بالتيار الإسلامي تيار آخر هو التيار الشرقي – خاصة وأنهما يتخذان من العقيدة الإسلامية أساسًا لقيام الوحدة الإسلامية الشرقية – وفي حقيقة الأمر فإن مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت تهتم بأحداث سوريا وفلسطين والريف وبرقة، إلا أن هذا الاهتمام كان من قبيل التضامن الديني، ومما يدل على ذلك أن بعض المصريين رأوا في أواخر العشرينات احتمال اتحاد البلدان الشرقية من اليابان إلى المحيط الأطلنطي، وهو الاتجاه الذي عبرت عنه مجلة "الرابطة الشرقية" ورغم أن عددًا كبيرًا من المصريين قد أبدوا حماسة لأن تلعب بلادهم دورًا شرقيًا إسلاميًا إلا أن هذا التيار ظل غامضًا ومختلطًا لفترة طويلة[٨٦].

أمّا التيار الليبرالي، فقد جاء إلى مصر نتيجة لتأثرها بثقافة وحضارة الغرب، فعلى الرغم من أن المثقفين المصريين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانوا لا يزالون في مجموعهم معادين للغرب الذي اعتبروه خطرًا على مقوماتهم التقليدية، فإنهم رحبوا بالحضارة الغربية وأعجبوا بالغرب إعجابًا شديدًا، وأحبوا في أوربا ليبراليتها ونظمها الديمقراطية وروحها الإنسانية وتساوي الناس فيها، وآمنوا بضرورة اتخاذ المجتمع الأوربي مثلاً يحتذى إلى درجة أن مصر كانت تمثل جزءًا

من حضارة البحر المتوسط التي شملت أوربا والشرق الأدنى، وقد عبر عن هذا الرأي قبيل الحرب العالمية الأولى كل من لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين.

وفي ذلك الوقت بدأ الذين تلقوا تعليمًا أوربيًا ينادون بتطبيق العلم والثقافة الأوربية الحديثة على مجتمعهم بهدف إصلاحه ومن هنا جاء اعتناقهم للمفهوم الأوربي العلماني الخاص بالدولة القومية، لهذا نجدهم يأخذون عن أوربا التنظيمات الحزبية السياسية الحديثة. وباختصار فإن ظهور الوطنية المحلية وولائهم لها دون اعتبار للعقيدة أصبح أساسًا للعمل السياسي، بدلاً من الولاء الإسلامي الواسع. ولما كان الأساس الثقافي الذي قام عليه هذا الاتجاه الليبرالي العلماني أوربيًا، فمن الطبيعي أن يكون زعماء هذا التطور السياسي أقل عداء لانجلترا.

وقد تم قبول أسس الحضارة الغربية وسر تفوقها، فإن وجود الجماعة القومية التي تحكم نفسها بنفسها على ضوء مصالحها، وفصل الدين عن السياسة ونظام الحكم الديمقراطي، وقوة الفضائل السياسية، وقد عبر عن هذه الآراء في أوائل القرن العشرين كل من أحمد فتحي زغلول وأحمد لطفي السيد، وفي خلال العشرينات والثلاثينات أحمد أمين وعباس العقاد وتوفيق الحكيم وإبراهيم المازني وطه حسين، وحاولوا أن يجعلوا لمص شخصية ثقافية متميزة خاصة بها فزودوها بأفكار قومية تستند إلى أمجاد الحضارتين الفرعونية والعربية. وكان هدفها الحفاظ على ولاء الفرد ضمن الحدود الإقليمية للدولة الإقليمية[(٨٧)].

كان حزب الأمة يلتف حول "الجريدة" التي كان أحمد لطفي السيد يشرف على تحريرها، والتي كان ظهورها بداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية. وقد اشترك مع "اللواء" في طلب الاستقلال، إلا أن اللواء كانت تدعو إليه مشوبًا بروح الجامعة الإسلامية والارتباط بتركيا، أمَّا "الجريدة" فقد رأت إلا سبيل لذلك إلا بجهود المصريين وحدهم، ومن هنا محاولتها لإنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع، والنظر

إلى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها، هذا إلى أخذها بمبادئ الليبرالية في مختلف النواحي منتهية إلى المطالبة بالدستور فهي تعده ضمانًا ضد قيام الاستبداد الفردي[٨٨]. وللطفي السيد وجماعة الجريدة الفضل الأول في تحويل الحركة الوطنية المصرية نحو الوجهة الديمقراطية ذات الطابع العلمي المدروس[٨٩].

ذابت كل تلك التيارات وانتهت في أثناء ثورة ١٩١٩، حيث وقفت الأمة كلها في مواجهة المستعمر، ولكن في أعقاب تلك الثورة، فإن الوحدة السياسية التي تمتعت بها البلاد قد تفتت بعد أن تبدد المد الثوري الذي أشاعته الثورة. فأخذت تظهر تكتلات سياسية تعد امتدادًا لتلك التي كانت قائمة قبيل الحرب الأولى مع الاختلاف في التفاصيل. حقيقة أن سعد زغلول قد استطاع أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة، ولكن كان من الصعب عليه أن يستمر في زعامة كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي. فقد تحولت الفئات التي كانت تلتف حول حزب الأمة والجريدة إلى جانب عدلي يكن والأحرار الدستوريين الذين يعترفون بتصريح فبراير باعتباره خطوة نحو الاستقلال، وهذا الحزب يتبع قاعدة الاعتدال مع الإنجليز لحل المسألة المصرية، ففشل الحزب منذ البداية فلجأ أحيانًا إلى القصر وأحيانًا إلى الإنجليز[٩٠].

حقيقة أن سعد زغلول حاول أن يثبت دعائم الحياة الدستورية، إلا أن القصر استطاع أن يستعيد بمرور الزمن الأرض التي فقدها وأن يسخر الدستور والساسة لخدمة مصالحه، وكان من نتيجة ذلك الصدام بين الوفد والقصر، وبالإضافة إلى الأحقاد الكامنة والمنافسة داخل الحزب. أن ضعف الوفد بمرور الزمن بخروج أعضائه المهيمنين وانضمامهم إلى الأحزاب الأخرى أو تأليفهم أحزابًا جديدة[٩١]. على أن زحف المؤثرات الغربية على الحياة النيابية المصرية بعد دستور ١٩٢٣، هو المسئول عن اختلافها بعض الشيء عما كانت عليه قبيل عام ١٩١٤. على أنه من المفيد أن

تشير إلى أن النظام الليبرالي الذي طبق في مصر في أعقاب دستور ١٩٢٣ كان نظامًا سياسيًا لا يتصل بماضي البلاد أو حاضرها. ففشل ذلك النظام لأسباب عديدة[٩٢].

ومهما تكن أسباب فشل التجربة الليبرالية في مصر، فقد ظهر لذلك رد فعل إسلامي قوي ظهر واضحًا حين نشر كتابًا "في الشعر الجاهلي" لطه حسين و"الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق لما تضمناه من آراء أثارت رد الفعل القوي، وكما مهد ذلك للهجوم على المؤثرات الغربية على اعتبار أن هذين الكتابين بفعل تأثيرها على المجتمع المصري[٩٣] وفي ذلك الوقت قام صراع بين التقليديين والعصريين، وكان لآراء الأفغاني ومحمد عبده والتي قام بشرحها وتفسيرها رشيد رضا الأثر الأكبر من نشأة الاتجاه إلى الدفاع عن الإسلام، وتفسيره الدين الإسلامي تفسيرًا قوميًا متطرفًا في الحياة السياسية المصرية وفي التكوين الثقافي والروحي للشباب، ومن ثم ظهور عدد كبير من الجمعيات الدينية في أواخر العشرينات جعلت هدفها الدفاع عن الدين والقومية في نفس الوقت، وكانت النتيجة لهذا المد الديني ظهور تشكيلات دينية سياسية كالإخوان المسلمين ومصر الفتاة فيما بعد[٩٤].

كانت حركة الإخوان المسلمين حركة سياسية دينية نشأت كرد فعل للفشل السياسي والاجتماعي للنظام الليبرالي، وقد ظهرت في أواخر العشرينات بزعامة حسن البنا، وهي لا ترى الأخذ بالأساليب الحديثة للتنظيم السياسي، فهي تدعو إلى إصلاح ديني سلفي، وإن طالبت في نفس الوقت باستقلال مصر التام. على أن وطنيتها ظلت إسلامية أكثر منها مصرية أو عربية، فكانت غايتها القصوى إعادة بناء المجتمع في نطاق جامعة إسلامية عصرية تلعب دورها في تحقيق سلام العالم. وقد قدم الإخوان أنفسهم باعتبارهم بديلاً لحكم الساسة العلمانيين، وكان نجاحهم في اجتذاب الطبقات الدنيا ثم لجوؤها إلى العنف فيما بعد دليلاً على فشل النظام الليبرالي الوطني في المجال الاجتماعي. وقد كان البنا يهدف بحركته إلى القضاء على عادات

الغرب الفكرية التي تغلغلت بالتدريج في المجتمع الإسلامي. كما كان يسعى إلى استئصال شأفة أشكال العادات الاجتماعية المستقاة من الغرب، وكان يعادي القومية التي رأى أنها زحفت من الغرب واعتبر الإسلام ذا رسالة عالمية[٩٥].

كان الاتجاه العام في مصر غير مستعد للاندماج في الفكر الغربي، فقد تضمن ذلك الاتجاه توجيه الهجوم إلى النظم والقيم الغربية. مما أدى إلى اهتزاز هيبة القيادة السياسية للطبقة الحاكمة في ظل النظام الدستوري، وظهور حركات راديكالية جديدة منها مصر الفتاة وتنظيمات أخرى كانت تدعو إلى العودة إلى الإسلام باعتباره يفي بحاجات مصر الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويقيلها من عثرتها، وفي نفس الوقت كانت الفاشية قد أحرزت انتصارات باهرة في كل من إيطاليا وألمانيا، مما كان له صداه المسموع في مصر. وقد بذلك موسوليني جهده في تأسيس المدارس الإيطالية في عدد من المدن المصرية بهدف تلقين الطلاب مصريين وإيطاليين أمجاد الفاشست. وكان من نتيجة ذلك نمو الاتجاهات الفاشية لدى مصر الفتاة والحزب الوطني وحزب الوفد، وكان تنظيم أحمد حسين يمثل النزعات الوطنية المتطرفة ممزوجة بالتعصب الديني وكره الأجانب. ولعل ذلك يدعونا إلى دراسة بدايات ظهور ذلك التيار الفكري الذي ينادي باستخدام القوة لإعادة مجد مصر مستلهمًا أفكاره من منابع فاشية حققت نجاحًا في إعادة مجد روما، فكان لابد وأن ينادي هذا التيار بإعادة مجد مصر متتبعًا خطوات موسوليني في هذا الصدد.

كان نمو الوطنية المصرية بشعاراتها ورموزها وأسانيدها التاريخية قد أدى إلى حجب الميول العربية، وعلى الرغم من وجود الاتجاه الإسلامي ممثلاً في حركة الجامعة الإسلامية، فإن مكافحة الاحتلال القائم قد نما الشعور الوطني المصري، كما برز الاتجاه الفرعوني وبخاصة لدى الأقباط المصريين الذين اعتبر بعضهم زعمائهم ومفكريهم أنفسهم الورثة الشرعيين لمصر الفرعونية. وهذه النزعة الفرعونية قد اشتد

ساعدها في أعقاب ثورة ١٩١٩ وبروز المفهوم العلماني للشخصية القومية، ثم اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في عام ١٩٢٢. فقد خيل للمراقبين أن هذا الاكتشاف وما أثاره من أحاسيس قد أفسح المجال "لبعث مجد مصر" خاصة وأنه جاء في أعقاب انتفاضة الشعب المصري[٩٦]. كما انتشرت الأسماء الفرعونية داخل المجتمع المصري، وأصبح العالم كله يرتج بمجد مصر الفرعوني، فصدرت الكتب بشتى اللغات عن حضارة مصر الفرعونية، واصطبغ طابع الحياة الفنية بطابع فرعوني فامتلأت المسارح بالروايات التي تتغنى بمجد مصر الفرعوني[٩٧]. وقد عبرت مصر الفتاة عن هذا الاتجاه بوضوح فيما بعد كما سنرى.

كما شهد المجتمع المصري في تلك الفترة ظهور تيار الفكر الاشتراكي، فقد عرفت مصر الفكر الاشتراكي باعتباره جزءًا من الفكر الأوربي الذي يتغلغل في حياتها الثقافية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وقد جاء دخوله إليها على يد العناصر الأوربية الأصل وظل قاصرًا عليها، لأن المستوى المادي والفكري للعامل المصري لم يكن قد نضج بالصورة التي تؤهله لتقبل المبادئ الاشتراكية، ولأن المثقفين المصريين كانوا ينتمون إلى أبناء وملاك الأراضي والبورجوازيين الذين لم يبدوا اهتمامًا بالمشاكل الاجتماعية. على أن نشوب الثورة الاشتراكية في روسيا في عام ١٩١٧ وقيام الدولية الثانية في عام ١٩١٩ كان له أثره في نمو الاتجاهات الاشتراكية في مصر. وعلى حين رأى بعض المثقفين التندميين من المصريين ضرورة السعي إلى نشر الفكر الاشتراكي، قرر بعضهم الآخر أن ظروف مصر الاجتماعية والاقتصادية غير ملائمة لهذه المحاولة. على أن ذلك لم يحل دون تأليف الخلايا الشيوعية في القاهرة والإسكندرية حيث قام الدعاة الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب وبين المثقفين المصريين الذين درسوا في جامعات أوربا[٩٨].

وقد جرت محاولة لبلورة ذلك الاتجاه الاشتراكي في شكل منظم يرعاه وينميه، فكان أن تألف "الحزب الديمقراطي" بعد الحرب العالمية الأولى[٩٩]. وفي عام ١٩٢٠ جرت محاولة أكثر تقدمًا لبلورة ذلك الاتجاه وتحديد ملامحه، فقد ت صدى جوزيف روزنتال اليهودي المصري المنتمي إلى أصل إيطالي لتأليف أول حزب اشتراكي بمدينة الإسكندرية، وقد اعتمد في بنائه على العناصر الأجنبية التي تتواجد في الإسكندرية بأعداد كبيرة، وقد نشر بيان الحزب التأسيسي موقعًا عليه من كل من سلامة موسى وعلي العناني ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسني العرابي[١٠٠] وقوبل تأليف الحزب الاشتراكي المصري بالهجوم العنيف من جانب مختلف الطبقات، من منطلق ديني وخشية من انتشار تلك المبادئ التي ينشرها فتهدد الملكية الفردية[١٠١] وقد استنكر البعض ظهور ذلك مبررًا استنكاره بأن قضية التحرر الوطني تأتي في المقام الأول قبل قضية التحرر الاجتماعي التي هي أثر من آثار ذلك التيار.

تعرض ذلك التيار لهزات عنيفة منها أن الحزب الاشتراكي الذي يعد تعبيرًا عنه قد انقسم على نفسه فخرج المثقفون المصريون، كما تعرض للانقسام مرة أخرى بطرد روزنتال مؤسسه منه في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢، ومن ثم تول الحزب بعد ذلك إلى "الحزب الشيوعي المصري" وأصبح فرعًا للدولية الثالثة. ومن ثم أخذ هذا التيار يسجل نموًا مطردًا، فاصطبغ نشاط الحزب بالشيوعية، وما أن اشتد ساعده حتى كانت الأوضاع في مصر تسجل تغيرًا في وضعها السياسي بصدور الدستور وتولى الشعب الحكم، فمارس الحزب نشاطه بحرية إلى حد ما، ومن خلال ممارسته لنشاطه وبتوجيهات منه فقد احتل العمال المصانع، فلم تجد وزارة سعد مناصًا من الوقوف في وجه تلك الحركة بكل قوتها ومحاربتها، فألقت القبض على كل زعماء الحزب وقدمتهم للمحاكمة في عام ١٩٢٤ مما أدى إلى ضعف ذلك التيار.

كان تيار الفكر الاشتراكي يحمل أسباب ضعفه، فقد مزقت الخلافات الأيديولوجية كيان الحزب الذي يمثله هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الظروف التي أحاطت بنشأة ذلك التيار كانت عقبة في سبيل انتشاره في مصر على اعتبار أنها دولة زراعية، والأفكار الاشتراكية لا تروج في البلدان الزراعية ولأن الدين الإسلامي يحمي الملكية الفردية وينافي المبادئ الشيوعية، ومن ناحية ثالثة فإن الوجود البريطاني في مصر كان عاملاً قويًا في مقاومة ذلك التيار الفكر وتشديد المقاومة ضد معتنقيه ومحاولة نشر أفكاره[١٠٢].

عرضنا للتيارات الفكرية التي سادت المجتمع المصري وتتبعناها منذ نشأتها تقريبًا وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، ولعل وجود كل تلك التيارات على تنوعها على سطح الحياة في مصر كان ذا أثر واضح على نشاطها السياسي والاجتماعي، فقد كان عدم تحقيق مصر لاستقلالها التام ما جعلها تموج بعديد من التيارات الفكرية التي تحاول وضع الحلول العملية لاستكمال الاستقلال وتحديد شخصية مصر. وقد اختلفت وجهات النظر وتباينت الوسائل التي رسمها كل تيار من هذه التيارات للوصول إلى تلك الغاية.

كانت تلك هي الظروف التاريخية التي نشأت في أحضانها جمعية مصر الفتاة التي أعلن أحمد حسين رئيسها عن قيامها في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣. ومن الطريف أن نذكر هنا أن ظهور اسم مصر الفتاة في تاريخ مصر الحديث لم يكن على يد أحمد حسين وجمعية مصر الفتاة، بل إن هذا الاسم قد ظهر لأول مرة في تاريخ مصر – على ضوء ما لدينا من معلومات – عام ١٨٧٩ على يد مجموعة من الشبان المثقفين في مدينة الإسكندرية انتظموا في جمعية كل من محمد أمين (نائبًا للرئيس الذي لم تشر إليه المصادر المختلفة) ومحمود واصف (سكرتيرًا) وعبد الله النديم وأديب إسحاق وسليم النقاش (أعضاء). كما اتخذت لها صحيفة تعبر عنها باسم "مصر الفتاة" في

أواخر عام ١٨٧٩ وبعد أن استمرت تلك الصحيفة في الصدور بمام تولى أديب إسحاق رئاسة تحريرها وشاركه النديم في ذلك[١٠٣].

أمّا عن صحيفة "مصر الفتاة" فلم يرد ذكرها إلا في كتاب الدكتور عبد اللطيف حمزة، أمّا بقية المصادر الأخرى بالإضافة إلى ما أسفر عنه البحث فيمكن ترجيح هذا الرأي وهو أن جمال الدين الأفغاني قد ساعد أديب إسحاق في الحصول على امتياز إصدار جريدة "مصر" عام ١٨٧٧ والتي اشتهرت بمقالاتها في التعريف بالوطنية والدعوة إلى الحرية، وهي الجريدة الأولى التي وردت فيها كلمة "مصر الفتاة"[١٠٤] ومن المرجح أن تكون جريدة "مصر" هي التي كانت تعبر عن أفكار تلك الجمعية داخل صفحاتها، خاصة وأن أديب إسحاق صاحب امتيازها كان أحد أعضاء هذه الجمعية. أمّا هذه الجمعية فقد توقف نشاطها في عام ١٨٨٠ وذلك بانضمام معظم أعضائها إلى الحزب الوطني[١٠٥].

وفي عام ١٩٠٨ يبرز اسم مصر الفتاة إلى الوجود مرة أخرى كإحدى صحف الحزب الوطني فيصدر العدد الأول منها في أول ديسمبر من نفس العام[١٠٦]. وقد مرت تلك الصحيفة بأطوار مختلفة فقد انتقلت ملكيتها إلى يد أجنبي لتتمتع بغطاء الحماية وتنجو من المصادرة لنهجها نهجًا متطرفًا في معالجة القضايا إلى أن عطلت نهائيًا في أبريل عام ١٩١١[١٠٧].

وقد أهمل استخدام اسم مصر الفتاة بعد استخدامه على مستوى الحزب الوطني وخاصة في قول مصطفى كامل "أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة" حتى استخدم مرة أخرى فيما بعد على لسان أحمد حسين في عام ١٩٢٩[١٠٨]. ثم عاد فاستخدمه بعد ذلك اسمًا لتنظيمه السياسي الذي أقامه في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ – كما سبق القول – باسم "جمعية مصر الفتاة"[١٠٩].

عرضنا للظروف التاريخية لنشأة جمعية مصر الفتاة ولأول مرة استخدم فيها الاسم، وعلينا أن نعرض لنشاط أحمد حسين – رئيس الجمعية – ولنشاطه السياسي والاقتصادي الذي سبق إعلان قيام الجمعية والتي تعد بحق مقدمات مصر الفتاة.

هوامش الفصل الأول

(١) أحمد عبد الرحمن مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص١٢٩.

(٢) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن جـ٣. القاهرة، دار مجلتي للطبع والنشر، د.ت، ص ص٢٩٠-٢٩١.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤) حسين مؤنس: تصريح ٢٨ فبراير ولد ميتًا. آخر ساعة، ١٢ سبتمبر ١٩٧٣.

(٥) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة، دار الكاتب العربي، د.ت. ص٣٤٢.

(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص١٥٤.

(٧) تألفت جمعية "مصر المستقلة" في أثناء مفاوضات عدلي – كيرزون، وكانت تؤيد عدلي في مفاوضاته وقد تولى رئاستها الدكتور حافظ عفيفي.

(٨) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص ص٣٧٨-٣٧٩.

(٩) نفس المكان.

(١٠) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص١١٦.

(١١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص١٤٠.

(١٢) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص١٤٢.

(١٣) مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص٣٥.

(١٤) نفسه، ص٥٤.

(١٥) نفس المكان.

(١٦) شهدي عطية: الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة، الدار المصرية للكتب، ١٩٥٧، ص٧٧.

(١٧) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص ص٥٤-٥٥.

(١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص١٦٣.

(١٩) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥٦٨.

(٢٠) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، البرلمان، خطاب أحمد زيور إلى الملك فؤاد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

(٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق، ص١٥٠.

(٢٢) نفس المكان.

(٢٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. البرلمان، كتاب الاستقالة المرفوع من أحمد زيور إلى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥.

(٢٤) نفسه: كتاب زيور إلى الملك فؤاد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥.

(٢٥) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص ص٥٧-٥٩.

(٢٦) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ وآخر ١٩ فبراير ١٩٢٦.

(٢٧) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٨) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص٦٠.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٤٥.

(٣٠) شنت الصحافة المعارضة حملة عنيفة على النحاس، فنشرت يوم ٢٢ يونيه ١٩٢٨ وثيقة الاتفاق على الأتعاب الذي كان قد عقده النحاس وويصا واصف وجعفر فخري في فبراير ١٩٢٧ للدفاع عن الأمير أحمد سيف الدين ورفع الحجر عن أملاكه، وقد أشارت تلك الصحف إلى أن قيمة الأتعاب مبلغ ١١٧ ألف جنيه واتهمت النحاس بالمبالغة في الأتعاب، واستغلال سلطته، وقد ثبتت براءة النحاس وزميليه فيما بعد.

(٣١) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٦٨٢.

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ج٢ ص ص٥٠-٥١.

(٣٣) الأهرام: أول يوليو ١٩٢٨، أقوال مجلة "أفريكان وورلد" لندن في ٣٠ يونيه ١٩٢٨.

(٣٤) الأهرام، ٣ يوليو ١٩٢٨، أقوال صحيفة "سنداي ووركر" لندن في أول يوليو ١٩٢٨.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ج٢، ص٥٣.

(٣٦) نفسه: ص ص ٥٤-٥٨.

(٣٧) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٢٨، عن اجتماع النواب والشيوخ في دار مراد الشريعي.

(٣٨) شهدي عطية الشافعي: المصدر السابق، ص٧٨.

(٣٩) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص٢٣٤.

(٤٠) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص ص٧١٠-٧١١.

(٤١) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ج٢ ص١٠٠.

(٤٢) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٧١٩.

(٤٣) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٧٤٤.

(٤٤) نفسه، ص٧٤٥.

(٤٥) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق ج٢، ص١٤٤.

(٤٦) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ج٢، ص١٤٤.

(٤٧) شهدي عطية الشافعي: المصدر السابق، ص٧٨.

(٤٨) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص٧٢.

(٤٩) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٤. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص١٩٤.

(٥٠) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص٢٦٥.

(٥١) رؤوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص٧٤.

(٥٢) كان المصريون يحجمون عن العمل بالتجارة، فاشتغل بها التجار الأجانب وصارت حكرًا عليهم، فكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل أن قل عدد أفراد الطبقة الوسطى وضعف

بذلك نفوذها الاجتماعي والسياسي، فالطبقة الوسطى هي عماد الديمقراطية وهي التي ضمنت بقاء حكمها، انظر، حافظ عفيفي، على هامش السياسة المصرية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٨ ص٢١١.

(٥٣) رؤوف عباس: المصدر السابق، ص٥٧.

(٥٤) إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٧، ص١٩.

(٥٥) جمال الدين سعيد: التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥، ص١٨.

(٥٦) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٥٧) جمال الدين سعيد: المصدر السابق، ص١٨.

(٥٨) كان إنشاء بنك التسليف الزراعي من بنات أفكار وزارة النحاس ١٩٣٠ وأعدت مشروع أنشائه، ولكنها استقالت قبل أن يرفع المشروع إلى القصر. وقد أثار هذا المشروع نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التي رأت فيه ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها. عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق ج٢، ص١٠٣.

(٥٩) راشد البراوي، عليش: المصدر السابق، ص ص٢١٥-٢١٦.

(٦٠) جمال الدين سعيد: المصدر السابق، ص٢٤.

(٦١) راشد البراوي، عليش: المصدر السابق، ص٢١٧.

(٦٢) جمال الدين سعيد: المصدر السابق، ص ص٣٢-٣٣.

(٦٣) راشد البراوي، عليش: المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٦٤) جمال الدين سعيد: المصدر السابق، ص٦٤.

(٦٥) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص١٤٧.

(٦٦) أحمد العمري: الأزمة الاقتصادية والديون العقارية، الأهرام، ١٦ يوليو ١٩٣١.

(٦٧) جمال الدين سعيد: المصدر السابق، ص٦٨.

(٦٨) إبراهيم عامر: المصدر السابق، ص٧٠.

(٦٩) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٧٣٣.

(٧٠) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، ج٣، ص١٨٣.

(٧١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. تقارير سياسية، تقرير بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣، يتضمن مذكرة الأحرار ورد الوفد عليها.

(٧٢) رؤوف عباس: المصدر السابق، ص٧٥.

(٧٣) سلامة موسى: تربية سلامة موسى ط٢، القاهرة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، د.ت، ص١٩٧.

(٧٤) نفس المكان.

(٧٥) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥١١.

(٧٦) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص٢٣١.

(٧٧) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥١٢.

(٧٨) إبراهيم عامر: المصدر السابق، ص٦٤.

(٧٩) رفعت السعيد: اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢ ص٢٨.

(٨٠) نفسه، ص ص ٢٩-٣٢.

(٨١) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥٦٠.

(٨٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في الحديثة، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٧٣، ص ص ٤١-٤٢.

(٨٣) نفسه، ص٤٣.

(٨٤) عاصم أحمد الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١، ص١٨٨ (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٨٥) انظر الفصل السادس بعنوان "الفكر النظري لمصر الفتاة" لمزيد من التفاصيل عن الفكرة العربية.

(٨٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، ص٨٩.

(٨٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، ص ص٤٨-٥٠.

(٨٨) نفسه، ص٥٦.

(٨٩) نفسه، ص٥٧.

(٩٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، ص٦٣.

(٩١) نفسه، ص٦٤.

(٩٢) نفسه، ص ص٦٦-٦٩.

(٩٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر، ص٧٥.

(٩٤) نفسه، ص ص٧٧-٧٨.

(٩٥) نفسه، ص ص٨٣-٨٥.

(٩٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٨٨.

(٩٧) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧١، ص٢٨.

(٩٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، ص٩٢.

(٩٩) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥١٠.

(١٠٠)أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٩٣.

(١٠١)عبد العظيم رمضان: المصدر السابق، ص٥١٧.

(١٠٢)نفسه، ص٥٦٠.

(١٠٣)عبد اللطيف حمزة: المدخل إلى فن التحرير الصحفي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٦، ص٣٥.

(١٠٤)سامي عزيز: الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨، ص٢٢.

(١٠٥)الحزب الوطني المذكور عبارة عن جمعية سرية للضباط ظهرت في عام ١٨٦٧، وكان غرضها اغتيال الخديو إسماعيل، ثم أعلنت هذه الجمعية عن نفسها عام ١٨٧٩ وأطلقت على نفسها يومئذ "الحزب الوطني" انظر، عبد اللطيف حمزة، المصدر السابق، ص٣٦.

(١٠٦)مصر الفتاة، أول ديسمبر ١٩٠٨.

(١٠٧)يونان لبيب رزق: أثر قانون المطبوعات في الحركة الوطنية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩٠٩-١٩١٢ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ع١٤، ص٢٧٧.

(١٠٨)السياسة، أول سبتمبر ١٩٢٩.

(١٠٩)الصرخة، ٢١ أكتوبر ١٩٣٣.

الفصل الثاني

مقدمات مصر الفتاة

تجدر الإشارة هنا إلى أن جمعية مصر الفتاة تعد نتاجًا طبيعيًا للظروف التاريخية التي مر بها المجتمع المصري، والتي تناولناها في الفصل السابق، كما كان لأحمد حسين رئيسها نشاطًا سياسيًا واجتماعيًا سبق إعلانها، ومن الأهمية بمكان أن نعـرض هـذا النشاط، والذي يعد بحق إرهاصات لقيام الجمعية، ولعله من المفيد أن نلقي نظرة على نشأة أحمد حسين رئيس الجمعية وصاحب فكرة إنشائها، ربما ساعدتنا في تحديد الخط السياسي الذي سيسلكه في كفاحه حتى نهاية فترة الدراسة.

ولد أحمد حسين بمدينة القاهرة في ٨ مارس عام ١٩١١، وهو ابـن محمـود حسين الذي كان يشغل وظيفة كاتب حسابات في بعض الدوائر الزراعية، وهي مهنة أورثه إياها والده، وقد ولد محمود حسين في بلدة "كفر البطيخ" بمحافظـة دميـاط وكان والده ويدعى حسين يعمل كاتبًا للحسابات بالدوائر الزراعية، وعندما فقـد بصره تولى ابنه محمود القيام بمهام وظيفته بدلاً منه، وإلى جانب عمله في الحسابات، فقد افتتح "كتابًا" يعلم فيه الصبية القراءة والكتابة والحساب[1]. وقد أمضى محمود حسين شبابه كاتبًا للحسابات في الدوائر، وكان أن نقل إلى "سمنود"، ليعمل في دائرة السيد (بك) عبد العال. وفي ذلك الوقت تزوج من والدة أحمد حسين وهي من قرية "ميت النصارى" قرب سمنود، وكانت تمت بصلة قربى لمصطفى النحاس (باشـا). ثم انتقل والده للعمل في دائرة عزيز عزت (باشا) ثم عين "باشكاتبًا" لدائرة الأمير كمال الدين حسين في نجع حمادي عام ١٩١١ عندما ثارت الفتنة بين الأقباط والمـسلمين. وقد كان تولى أحد المسلمين أعمال الحسابات في دوائر الأمراء يعد حدثًا في ذلـك الوقت، فقد كانت تلك الوظيفة قفًا على الأقباط.

وعندما انفرجت الأزمة وخدمت الفتنة عاد الأقباط إلى تولي مناصبهم في دوائر الأمير كمال الدين حسين، فاستغنى عن محمود حسين وغيره من الموظفين المسلمين. ومن ثم اختير ليكون كاتبًا لحسابات الديوان السلطاني، عندما عين السلطان حسين كامل سلطانًا على مصر(٢). ومن ثم استقر به المقام في القاهرة، حيث ولد بها ابنه أحمد – كما سبق القول – وأمضى بها سنوات حياته الدراسية، فالتحق "بالكتاب" ثم بالمدرسة الأولية فالمدرسة الابتدائية حيث التقى بزميله وصديقه فتحي رضوان فيما بعد، فقد تكونت بينهما صداقة تحولت إلى مشاركة في العمل السياسي والكفاح امتدت حتى عام ١٩٤٢. وفي المدرسة الابتدائية ألف أحمد حسين وفتحي رضوان وهما في السنة الثالثة جمعية دينية باسم "جمعية نصر الدين الإسلامي" وكان على رأسها أحمد حسين، وغرضها نشر تعاليم الدين والحض على الفضيلة، وقد أعدا منشورات تعبر عن هذا الغرض وارتادا المساجد لشرح غرض جميعتهما والهدف منها، ولكن ناظر المدرسة هاله ما يفعلون فطلب منهما حل الجمعية وترك هذا العمل للعلماء والمشايخ والفقهاء(٣).

حصل أحمد حسين على شهادة الابتدائية، ومن ثم التحق بمدرسة الخديوية الثانوية، وفي تلك الفترة كان قد اشتد إعجابه بالتمثيل، فقد شهد الكثير من الروايات التي كانت تعرض على المسارح المصرية، كان يدعوه إليها هو ووالده أحد أصدقاء والده الذي كان يعمل في شركة "ترقية التمثيل العربي"، وعندما التحق بالمدرسة الثانوية وجد الفرصة سانحة أمامه كي يخرج ذلك الإعجاب إلى النور، فقد أصبح نشيطًا جدًا في فن التمثيل المسرحي، فشارك في أدوار كثيرة كممثل ومخرج ومؤلف روايات، إلى أن أصبح رئيس فريق التمثيل بالمدرسة، والذي كان يشرف عليه محمود مراد كاتب المسرحيات المغمور، والذي من أهم أعماله رواية "مجد

رمسيس" وهي تبرز الاتجاه نحو الأخذ بالفرعونية، فهي تتغنى بأمجاد الفراعنة، وقد شارك أحمد حسين بنصيب في تمثيلها فتولى أحد أدوار البطولة فيها[٤].

وفي نفس الوقت الذي كان فيه أحمد حسين يتولى رئاسة فريق التمثيل بالمدرسة الخديوية انضم للعمل بمسرح رمسيس ووضع رواية من تأليفه هي "أبو مسلم الخراساني". ومن ثم تقدم لمسابقة للالتحاق بمعهد التمثيل، وكان يرأس لجنة المسابقة زكي طليمات، ولكن اللجنة استبعدته – ولو اتيحت له هذه الفرصة والتحق بمعهد التمثيل لتغير مجرى حياته ولأصبح أحد أبطال الحركة المسرحية في مصر على حد تعبير فتحي رضوان[٥]. وفي ذلك الوقت تفرغ أحمد حسين لدراسته إلى جانب عمله بفريق التمثيل بالمدرسة حيث كانت شهرته على مستوى وزارة المعارف كلها. فقد أخذت الوزارة تهتم به وبمدرسة الخديوية لنهضتها المسرحية، فقد كانت ترسل الوفود الأجنبية من زوارها إلى المدرسة لمشاهدة عروض فرقتها، وقد حضر علي الشمسي (باشا) وزير المعارف في وزارة النحاس الأولى عام ١٩٢٨ أحد هذه العروض فأعجب بتمثيل أحمد حسين وطلب لقاءه بمكتبه. وعندما توجه أحمد حسين وناظر المدرسة إلى لقاء الشمسي (باشا) عرض عليه إرساله في بعثة حكومية يتلقى فيها فن التمثيل في الخارج، . كان مقدرًا لهذا المشروع أن يرى النور لولا سقوط الوزارة. وفي ذلك الوقت وكنتيجة لنشاط أحمد حسين المتزايد في فن التمثيل عهد إليه ناظر المدرسة (لبيب الكرداني) بتحرير مجلة المدرسة وإدارة جمعية المحاضرات. إلا أنه وقع صدام بين أحمد حسين والناظر فأعلن بعده اعتزاله لكل نشاط[٦]. وكان ذلك وهو في "البكالوريا" عام ١٩٢٩، كما ذكر أحمد حسين "كان ذلك بداية تركي للتمثيل وانخراطي في الحياة العامة والاهتمام بالسياسة"[٧] وفي ذلك العام التحق بكلية الحقوق.

سبق اهتمام أحمد حسين بالسياسة والانخراط في الحياة العامة خطوات أخرى، فقد أعجب أحمد حسين في تلك الفترة بالتيار الفرعوني الذي ظهر في تلك الفتـــرة، والذي ينادي بإعادة مجد مصر، كما كان للمسرحيات التي اشترك فيها أكبر الأثر في تعميق هذا الإعجاب في نفسه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد قام مع زملائـــه في المدرسة برحلة لزيارة الآثار المصرية في الأقصر وأسوان، فكانت تلك الزيارة وما طبعته في نفسه من آثار وما أوقفته على مدى عظمة مصر والمصريين، كانت تتويجًـــا لهذا الاتجاه الفرعوني لديه، إذ كما يقول أنه كرس نفسه وحياته لبعث مجـــد مـــصر الفرعوني[٨]. وقد أتاحت الظروف والأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد الفرصة لأحمد حسين كي يعبر عن اتجاهه الفرعوني، فعندما عاد محمد محمود (باشا) من لندن عام ١٩٢٩ وهو يحمل مشروع المعاهدة الذي وضعه مع هندرسون وزير الخارجيـــة البريطانية، كان أحمد حسين من الذين دعوا المصريين لقبول ذلك المشروع مطالبًـــا محمد محمود بأن يعمل على إعادة مجد مصر، فكان ذلك أو مشاركة فعالـــة لـــه في النشاط السياسي.

وعندما عاد محمد محمود من لندن في شهر أغـــسطس عـــام ١٩٢٩ يحمـــل مشروع المعاهدة الذي توصل إليه مع هندرسون، ليعرضه على الـــشعب المـــصري، وكما سبق أن ذكرنا، فقد لقي المشروع قبولاً من بعض الدوائر ورفضا من الـــبعض الآخر وتحفظًا من دوائر أخرى، وفي ظل تلك الظروف كان الأحرار الدســـتوريون يبذلون أقصى جهودهم للترويج لهذا المشروع، فسعوا إلى تأليف جماعة لتأييد مشروع المعاهدة عرفت "بجماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة" أسندت رياســـتها إلى حـــافظ محمود واشترك في عضويتها أحمد حسين عندما عرض عليه ذلك حسن صبحي أحد المتصلين بمحمد محمود لكي يعمل لمناصرة المعاهدة والدعوى لقبولها[٩]. ولم يتردد أحمد حسين في قبول هذا العرض على حد تعبيره هو[١٠].

شارك أحمد حسين بجهوده في تلك الجماعة لأنه رأى أن محمد محمود قد عاد إلى مصر بمشروع معاهدة يفضل جميع المشروعات السابقة عليه. فتألفت هذه الجماعة وبدأت تنشر بياناتها في جريدة "السياسة"، فصدر أول بيان لها في ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٩، أعلنت فيه أنها بعيدة عن الأحزاب تمامًا وأنها تعبر عن رأي الشباب، وأن رائدها في تأييد المعاهدة هي الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد إلى الأمام، وفي ختام بيانها وجهت نداء للشباب بأن ينضووا تحت لوائها(١١). ومن ثم أخذت هذه الجماعة تسعى لتعيين شخصية كبيرة مستقلة على رأسها فحاولت إقناع الأمير عمر طوسون برعايتها مستندة في هذا على ما أعلنه الأمير من أن المشروع "حسن في جملته" ولكن الأمير لم يشأ أن ينغمس في هذه المسألة. فعقدت الجماعة اجتماعًا بمنزل إبراهيم (بك) فتحي بالعباسية، حضره عدد من كبار الأعيان والمفكرين والأدباء يتقدمهم عبد الخالق مدكور (باشا) واللواء أحمد فطين، ونصبت عبد الخالق مدكور رئيسًا لها بالقاهرة وتولى أحمد كامل المحامي سكرتيريتها(١٢). ومن ثم بدأت تتوالى أخبار تأليف اللجان الفرعية للجماعة في الأقاليم على صفحات جريدة السياسة. وقد حرصت هذه اللجان على إعلان شكرها لمحمد محمود بطل المعاهدة وزعيم البلاد. كما اتخذ بعضها الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار مصر الفتاة "مصر فوق الجميع"(١٣).

بدأ أحمد حسين نشاطه في الجماعة بمهاجمة الوفد لموقفه من مشروع المعاهدة، وكان ذلك في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩، ووصفه في مقال له، بأنه موقف لا يغبط عليه، وليس فيه ما يشرفه في قليل أو كثير، ومن ثم ألقى خطبة في احتفال إقامة شبان الأحرار الدستوريين في ٣١ أغسطس ١٩٢٩ وقد ذكر في خطبته هذه أن مصر في حاجة إلى زعيم يؤمن بالعمل وحده ولن يكون هذا الزعيم الأول إلا من دم فرعوني تنساب فيه دماء رمسيس ومينا، ولابد أن هذه الإشارة قد أرضت محمد محمود باعتباره مصريًا صميمًا من أحشاء صعيد مصر(١٤). وقد ضمنت الخطبة ما يوضح

فكرة أحمد حسين في العمل على إعادة مجد مصر فقال: "وأذن فبلسان الشباب الحر، بلسان مصر الفتاة أسألك أن تكون زعيمًا للشباب في الوزارة أو خارجها على السواء لا تظنن وقد جئت بالمعاهدة أن عملك قد انتهى فإنه لم يكد يبدأ، فإلى العمل إذن والشباب يؤيدك فلتكن لنا كموسوليني في إيطاليا"(١٥)، ثم هتف قائلاً فلتحيى مصر، مصر فوق الجميع، فليحيى زعيم الشباب. ثم قدم لمحمد محمود طاقة باسم الشباب الحر فقبلها مسرورًا(١٦). وقد ركز أحمد حسين في هذه الخطبة على مجد مصر التليد ووجوب بعث هذا المجد من جديد على يد ذلك الزعيم الذي أشار إليه – يقصد محمد محمود – وعندما لم تجد هذه المحاولات لإقرار مشروع المعاهدة، ولما لم يستجب محمد محمود لمطالب أحمد حسين بأن يكون لمصر كموسوليني في إيطاليا لأنه يرفض أن يكون هكذا، على الرغم مما لحق بالحياة السياسية على عهده من تعطيل للدستور وحل للبرلمان، إلا أن محمد محمود كان يعلن أن هذا مجرد إجراء وقتي تعود بعده الحياة النيابية إلى سابق عهدها. في ظل تلك الظروف تصدى أحمد حسين في العام التالي ليقوم بالدور الذي طالب به محمد محمود بنفسه.

وفي عام ١٩٣٠ تصدى أحمد حسين لذلك العمل، فيصدر في مارس من نفس العام مجلة "الصرخة" وكتب في العدد الثاني منها داعيًا إلى تكوين "ميليشا فرعونية" ذاكرًا أنه "بهذه الطريقة استقلت الممالك وارتقت، فمن قبل كانت إيطاليا الفتاة، ورومانيا الفتاة وألمانيا الفتاة وأيرلندا الفتاة وتركيا الفتاة، كل أمة أرادت استقلالاً أو نهوضًا أو مجدًا اتبعت هذا الطريق. طريق الشباب الملتهب بحماسة الإيمان. فما أحرانا بتكوين مصر الفتاة لنعيد لمصر بهجتها ومجدها"(١٧). وفي العدد الثالث من المجلة يدعو إلى تكوين "جيش الخلاص" لينفذ فكرته في إعادة مجد مصر مترسمًا تجربة الدول التي ذكرها(١٨). إلا أن هذه الدعوة التي دعا إليها أحمد حسين ورفاقه لم تلق قبولاً لدى الشباب، فتوقف عن إصدار المجلة بعد ذلك(١٩).

وبعد فشل تجربة العمل مع محمد محمود وتصدى أحمد حسين للعمل بنفسه وعدم نجاحه فيه، في ذلك الوقت كانت وزارة صدقي قد تولت الحكم في ٢٠ يونيه ١٩٣٠، ونظرًا لما عانته حكومة صدقي من فساد في البلاد، تمثل بشكل حاد في الصراع بين الوطنيين من جانب، وبين إسماعيل صدقي والسراي والسلطات الإنجليزية من جانب آخر. بدأ أحمد حسين يبتعد عن المسرح السياسي تمامًا، ففي ذلك الوقت كان قد تعرف إلى كل من كمال الدين صلاح ومصطفى عبد الله الوكيل في نفس العام الذي التحقوا فيه بالجامعة. وقد فكر في أن يقوم برحلته لزيارة باريس في صيف ذلك العام – وكان هذا مكفولاً للطلبة في العطلة الصيفية – ولكن والده عارض في أمر سفره، ولكنه استطاع إقناعه بأن لن يكلفه شيئًا، وقد ساعده زميله فتحي رضوان ببعض نفقات الرحلة[٢٠]. وقد أتاحت له هذه الرحلة مشاهدة مشروعات جديدة وأفكار جديدة في باريس كانت ذات أثر بارز في تغير مجرى كفاحه إلى حد ما، وهذا ما سنوضحه بعد قليل.

وفي نفس العام بدأت جماعة الأصدقاء، أحمد حسين ورفاقه فتحي رضوان وكمال الدين صلاح ومصطفى الوكيل يطرحون أفكارًا جديدة حول إعادة مجد مصر، وفي ظل تلك الأفكار رشح فتحي رضوان نفسه لعضوية اتحاد الطلاب على أساس برنامج إصلاحي محدد، وقد وقف زملائه خلفه يساندونه ويؤيدونه، ولكنه لم ينجح في تلك الانتخابات وإن كانت تلك الجماعة قد عرف أعضاؤها بأنهم أصحاب أفكار جديدة. فقد بدأوا يفكرون في أساليب جديدة لإحياء المعاني الوطنية بين طلاب الجامعة خاصة وبين الشباب عامة، فقد أعلنوا عن عزمهم على الاحتفال به، فاقترح فتحي رضوان أن يتوجه الشباب إلى ساحة الهرم وعلى ضوء النيران المشتعلة يقضون الليل في شبه معسكر يتبادلون فيه المناظرات، وكذلك القيام ببعض المشاهد التمثيلية المستوحاة من تاريخ مصر وقد قاموا بنشر الفكرة بين الطلبة وقد شجعهم على ذلك أمين الخولي[٢١]. وفي يوم ١٣ نوفمبر لم يلب دعوتهم إلا عدد قليل لا يتعد أصابع اليد

الواحدة[٢٢]. ومن ثم عندما لم تحظ هذه الفكرة بالقبول بين الشباب سعى أحمد حسين وفتحي رضوان إلى مسائل أخرى بعيدًا عن السياسة.

أمّا العام الدراسي التالي ١٩٣١/١٩٣٠ فإنه يبدو هادئًا نوعًا بالنسبة لكل من أحمد حسين وفتحي رضوان فيذكر "جان كوفسكي" أن كلاهما كان عضوًا بجمعية الشبان المسلمين[٢٣]. وقد جانبه الصواب في هذا الصدد إذ أنهما قد اتخذا من مقر جمعية الشبان المسلمين مسرحًا لنشاطهم في إلقاء المحاضرات وعقد الندوات فقط، ولكنهما لم ينضما إلى عضوية الجمعية، وقد كان ذلك بناء على خطتهما في الابتعاد عن أحوال السياسة الجارية فلا يعني هذا عضويتهما للجمعية، وعلى الرغم من خطة أحمد حسين في الابتعاد عن السياسة فإنه كان من أشد المعجبين بإسماعيل صدقي على نفس الصورة التي أعجب بها بمحمد محمود متصورًا أنهم دعاة إصلاح، كما أعجب بطلعت حرب وفوق كل هؤلاء كان إعجابه بموسوليني وربما أنه أراد أن يرى فيهم صورة موسوليني[٢٤]. ولكن ذلك الإعجاب لم يجعل أحمد حسين يحيد عن خطته، فشغل نفسه هو مفتحي رضوان بمسائل أخرى بعيدًا عن السياسة، فقد عاد أحمد حسين من رحلته إلى باريس وفي رأسه فكرة مشروع القرش وهو ما سنعرض له. أمّا فتحي رضوان فقد كانت الدعوى لعقد مؤتمر للطلبة الشرقيين هي شغله الشاغل في ذلك الوقت، وقد شارك كل منهما الآخر في مشروعه.

اعتنق فتحي رضوان فكرة عقد مؤتمر للطلبة الشرقيين بعد دراسته لشخصية غاندي وقراءاته المتعددة عنه[٢٥]. هذا بالإضافة إلى أن الظروف قد ساقت إليه أشخاصًا من دول شرقية ممن يتلقون العلم في الجامعة المصرية وفي الجامعة الأمريكية، فأفضى إليهم بفكرته فرحبوا بها. ومن ناحية ثالثة فإنه أحس بأن الحركات الوطنية في العالم العربي كانت هزيلة فكريًا وثقافيًا، وأنها وحدها غير قادرة على مواجهة الاستعمار الإنجليزي والفرنسي في المنطقة، ففكر في إقامة المؤتمر بهدف توسيع دائرة

الروابط بين العالم العربي والدول الشرقية، ولعل ذلك يوضح أن فكرة المؤتمر فكـــرة سياسية وطنية، ولكنه حاول أن يلبسها ثوبًا ثقافيًا اقتصر على العمل في مجال الطلبة ثقافيًا ورياضيًا[٢٦].

استطاع فتحي رضوان أن يقنع بعض أساتذة الجامعة بفكرة المـــؤتمر، وهـــم الدكاترة علي إبراهيم، أحمد أمين، عبد الرازق السنهوري وعلي مـــصطفى مـــشرفة فاقتنعوا بها على أن يكون مؤتمرًا سنويًا للطلبة الشرقيين بالقاهرة، وذلك بغرض تقوية الصلات والروابط بينهم[٢٧]. وبعد أن استوثق فتحي رضوان من موقف الأســـاتذة المؤيد لفكرته، حاول الاتصال بطلاب الدول الشرقية في كل من تركيـــا واليابـــان والصين وجاوه وفلسطين والعراق والهند. ولم تقف جهوده عند هذا الحد بل خـــابر شركات الملاحة فظفر منها بتسهيلات وامتيازات للطلبة المـــسافرين، واســـتكمالاً لجهوده في الدعوى للمؤتمر، فكر هو ومجموعة من زملائه في السفر إلى كـــل مـــن العراق وسوريا ولبنان وتركيا، وقد لاقى فتحي رضوان صعوبات جمة في الحـــصول على جواز سفر كي ينفذ فكرته، وقد حصل عليه بعد أن توسط له كل من أحمد فؤاد صاحب جريدة "الصاعقة" وادجار جلاد رئيس جريدة "الاتحاد" لدى وزير الداخلية على اعتبار أنه مريض يسافر للاستشفاء[٢٨]. وقد سمح لفتحي وزملائه بالسفر إلا أن الحيلة التي لجأوا إليها قد اكتشفت بعد أن وصلوا إلى سوريا فاعتبرت سلطات الأمن الفرنسية زيارتهم لسوريا عملاً خطيرًا فطردتهم من سوريا ورفضت دخولهم إلى لبنان وأعيدوا إلى مصر[٢٩].

كان الغرض من عقد المؤتمر الذي أعلنه فتحي رضوان، أنه يفضي إلى توثيـــق العلاقات بين الشبان الشرقيين، ويهدف إلى تنمية أعمالهم الأدبية وجهودهم الفكرية، وتنشيط الرحلات بين شباب الشرق، والعناية بثقافة الشرق. وقد شـــكلت لجنـــة تحضيرية للمؤتمر لتعمل على تحقيق الغرض الذي هدف إليه من وراء تلـــك الفكـــرة

فتكونت من الأساتذة والدكاترة كمستشارين لها وهم الدكتور منصور فهمي والدكتور عبد الوهاب عزام، وعبد العزيز الثعالبي والدكتور عبد الرحمن الشهبندر وخليل مطران ولطفي جمعة وعبد الرحمن نصر المحامي ورئيس تحرير الهلال وقد انضم إلى عضويتها ممثلون عن كليات الجامعة المصرية والجامعة الأمريكية والأزهر[٣٠] وقد نشرت تلك اللجنة أنها ستبذل جهدها لتنشئ في كل قطر من أقطار الشرق لجانًا فرعية تعمل لنفس الغاية. وفي هذا السبيل فقد لجأ فتحي رضوان إلى كل وسيلة ممكنة ليوطد صلاته بشبان الشرق، فأرسل خطابًا باللغة الاندونيسية إلى الطلبة في اندونيسيا شرح فيه فكرة المؤتمر وأهدافه مؤكدًا أن هذا المؤتمر بعيد كل البعد عن المنازعات السياسية والدينية[٣١].

وعلى الرغم من توفير عناصر النجاح لهذا المؤتمر، إلا أن السلطات الاستعمارية بذلت جهودًا ضخمة لإحباط فكرته، كما قامت حكومة صدقي بحل لجنة المؤتمر التحضيرية، وإن كان فتحي رضوان قد استطاع نشر بعض المقالات في "السياسة الأسبوعية" ومجلة "الرسالة" عن المؤتمر وأهدافه. وهكذا طويت هذه الفكرة التي راودت فتحي رضوان وتحمس لها كل الحماسة فلم تر النور. وقد شهدت أوربا في وقت لاحق مؤتمرات للطلبة الشرقيين فعقدت إيطاليا مؤتمرًا لهم في روما، وعلى أثر مؤتمر روما دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر للطلبة الشرقيين في برلين. وبعد أن عقدت تلك المؤتمرات في أوربا ارتفعت أصوات تطالب فتحي رضوان ببعث فكرته القديمة في إقامة المؤتمر[٣٢] ولكنه يبدو أن فتحي رضوان قد أدرك أن فكرة عقد المؤتمر لم تعد مناسبة في ذلك الوقت.

أمّا أحمد حسين، فقد شارك في بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب عمله في التحضير لمؤتمر الطلبة الشرقيين في تلك الفترة، عملاً بخطته السابقة في الابتعاد عن السياسة، ففي ١٩٣٠ كان وكيلاً لجمعية "المصري للمصري" التي

أسسها سلامة موسى وكان وكيلاً لها بكلية الحقوق، ولكنه عندما ضيق صدقي عليها الخناق كما سبق أن ذكرنا، هذا فضلاً عن الخلاف الذي حدث بين أحمد حسين وسلامة موسى حول بعض الأفكار تركها أحمد حسين ليعمل في مجال آخر[٣٣].

لم يكد أحمد حسين يترك جمعية "المصري للمصري" التي دعت إلى مقاطعة البضائع الأجنبية حتى بدأ يفكر في أسلوب آخر للنهوض بالصناعات الوطنية. أخذ يفكر في عمل ضخم يهز به كيان الأمة كلها في مجال الاقتصاد، عمل يرتفع باسمه وزملائه إلى المستوى القومي ويمهد به لخطوته التالية وهي تأسيس جمعية مصر الفتاة[٣٤]. وحتى يتسنى له أن يقوم بالدور الذي رسمه لنفسه منذ بداية اعتقاده في مجد مصر وسعيه الحثيث لإعادة هذا المجد، فلما فشلت المحاولات السابقة التي قام بها في تجربته مع محمد محمود، وكذلك الدور الذي قام به هو عام ١٩٣٠، فقد تقدم هذه المرة بمشروع يرفع اسمه على صعيد مصر كلها كخطوة تمهيدية يتقدم بعدها ويتصدى للعمل السياسي، كي يحقق ما فشل فيه من قبل، وفي وسط سيل تلك الأفكار التي كانت تراوده، وأتته الفرصة والفكرة.

سافر أحمد حسين إلى باريس في صيف عام ١٩٣٠، وكان من بين ما شاهده هناك تمثال ضخم لأحد رجالات التربية في حدائق "التوليري" كتب على قاعدته "بني هذا التمثال باكتتاب اشترك فيه أكثر من مليوني طفل"، دفع كل منهم "سو" – وهي عملة تقرب من المليم.. أعجب أحمد حسين بهذه الفكرة وصمم على أن ينادي بتطبيقها في مصر، وعندما عاد إلى مصر رسم خطة للنهوض بالصناعات الوطنية على المستوى القومي، بأن يشارك جميع أفراد الشعب في تنفيذها بإنشاء صناعات جديدة يساهم فيها الجميع بمبالغ ضئيلة، ووضع الحد الأدنى قرشًا واحدًا. ومن هنا سمى مشروعه بمشروع القرش.

عرض أحمد حسين فكرته بعد عودته على زميليه فتحي رضوان وكمال الدين صلاح فأبديا استحسانها وكيف أنها ستساعد على إقامة ركائز وطنية للصناعة تحل من الزمن محل الركائز الأجنبية المسيطرة على الاقتصادي المصري[٣٥]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه سوف تحقق لهم جماهيرية تساعده على الإقدام على خطوتهم التالية، وعن طريق تلك الفكرة أيضًا فأنهم سوف يشتهرون على أنهم أصحاب أفكار جديدة.

بعد أن استوثق أحمد حسين من موقف زميليه من الفكرة، عمل على طرحها على أفراد الشعب ليحظى بتأييدهم لها – إذ من الطبيعي أن يسبق كل فكرة جديدة نوع من الدعاية لها، لشرح الغرض منها والفوائد ا لتي تعود على الشعب من جراء اعتناقها – من هذا المنطلق أخذ أحمد حسين يفكر في أساليب الدعاية التي يلجأ إليها لنشر فكرته، فبدأ يتصل بدور الصحف لتبسط فكرته على صفحاتها، وبالفعل عرض فكرته بعد أن بلورها على جريدة "الأهرام" فرأت فيها فكرة جديدة تستحق الاهتمام من جانبها فقامت بنشرها على صفحاتها[٣٦]. وقد حذت الصحف الأخرى – غير الوفدية – حذو جريدة الأهرام وأخذت تنشر ما يبعث به أحمد حسين ورفاقه حول المشروع من نداءات إلى الشعب لشرح أهدافه ومراميه[٣٧].

ومن ثم لجأ أحمد حسين لنشر فكرته في أوساط الطلبة بالجامعة والمدارس العليا، فلم يكد يبدأ العام الدراسي حتى بدأ في إقناع الطلبة والأساتذة بالفكرة، فاستجاب لدعوته الكثيرين، ومن هؤلاء كان الدكتور علي إبراهيم (باشا) الجراح الشهير وعميد كلية الطب في ذلك الوقت والذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع، فقد كانت رئاسته لها خيرًا وبركة على المشروع – على حد تعبير أحمد حسين[٣٨]. وقد تشكلت اللجنة من مجموعة من الأساتذة والطلبة، واتخذت من نادي الجامعة بميدان الأوبرا مقرًا لها، وقد ضمت كلاً من الدكتور علي إبراهيم رئيسًا، والدكتور

عبد الله العربي الأستاذ بكلية الحقوق، والدكتور علي حسن الأستاذ بكلية الطب وكيلين، والدكاترة مصطفى مشرفة، عبد الرازق السنهوري وعلي بدوي وزكي عبد المتعال والأستاذ أمين الخولي مراقبين[٣٩]. وكلاً من نعيمة الأيوبي، كمال الدين صلاح. عبد الخالق فريد، سيد فتحي رضوان. أحمد حسين، عبد القادر عودة ومنير القاياتي عن كلية الحقوق، وعبد الرحمن الصدر ونور الدين طراف وحنا مرقص عن كلية الطب. ويحيى العلايلي، ومصطفى الوكيل ومصطفى ملوك عن كلية العلوم، وإبراهيم عبده ومحمد زكي عن كلية الآداب، ومدحت عاصم عن كلية الزراعة، صالح عوضين وحسين حافظ عن كلية التجارة وجميعهم أعضاء. وقد تولى داوود (بك) راتب أمانة الصندوق، وأسندت أعمال السكرتارية إلى كل من أحمد حسين وسيد فتحي رضوان ومدحت عاصم[٤٠].

وبعد أن استتبت الفكرة إلى حد ما، وبعد أن صار لها هيئة تشرف على تنفيذها واصل أحمد حسين الدعوى لها، فظل يرسل بالنداءات إلى الصحف عن المشروع. هذا بالإضافة إلى أنه كان يقوم بنفسه بالدعاية للمشروع، فأخذ يجوب دور السينما ويتولى شرح فكرة المشروع للحاضرين في فترة الاستراحة. وعند هذا الحد من النجاح في الدعوة للمشروع، أدرك أحمد حسين أنه بحاجة إلى أن يسترشد برأي رجال الاقتصاد وفي نفس الوقت يحظى بتأييدهم لفكرته، فسعى لمقابلة طلعت حرب (باشا) وبسط له فكرته ولكنه لم يلق استحسانًا من جانبه لتلك الفكرة. ولكن عندما تولى علي إبراهيم رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع تغير موقف طلعت حرب تمامًا وأبدى استعداد بنك مصر لتقديم أية تسهيلات ممكنة[٤١].

وفي ذلك الوقت أيضًا ظهرت موجهة لتشجيع المشروع بين المجلات والصحف المصرية، فقد عرضت "دار الهلال" أن تصدر عددًا من مجلتها "الدنيا المصورة" يتناول المشروع وفكرته على أن يخصص دخله لصالحه، فأعد فتحي رضوان

الجزء الأكبر من مادة هذا العدد وراح يتصل بكبار الشعراء والكتاب ومنهم حافظ إبراهيم وخليل مطران وعباس محمود العقاد وأبو بثينة، وأحمد لطفي السيد وفكري أباظة وإبراهيم عبد القادر المازني وطه حسين ومحمد حسين هيكل فحصل على قصائد لهم ومقالات تدعو إلى تأييد المشروع[٤٢]. وكما ضم ذلك العدد عديدًا من المقالات لعديد من الكتاب الآخرين من بينهم أحمد حسين وحافظ محمود[٤٣]. وقد لقي هذا العدد نجاحًا.كبيرًا ساهم الطلبة بجهد كبير فيه، وحقق دخلاً للمشروع بلغ ثلثمائة من الجنيهات بعد أن حصلت دار الهلال على تكاليفه. وقد أصبح ذلك المبلغ نواة لرأس مال المشروع ويمكن الصرف منه على الخطوات التنفيذية التالية. فأودع ذلك المبلغ في بنك مصر باسم المشروع، وكان حق السحب منه مكفولاً لعلي باشا إبراهيم مع أستاذ آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية[٤٤].

استمرت حملة الدعاية للمشروع تظهر على صفحات الصحف، فوجهت نداءات إلى الطلبة والعمال والفلاحين وإلى السيدات وإلى الفقراء والأغنياء، وقد اكتسبت الدعاية شكلاً تنظيميًا فكل النداءات كانت تصدر عن اللجنة التنفيذية للمشروع، وأصبحت الدعاية له تغمر مصر كلها في ظل شعار جديد اتخذته اللجنة التنفيذية هو "تعاون وتضامن في سبيل الاستقلال الاقتصادي" فأخذت الدعوى طريقها إلى كل فئات الشعب[٤٥]. وقد تحدد يوم أول فبراير عام ١٩٣٢ موعدًا لبدء الاكتتاب للمشروع في مدينتي القاهرة والإسكندرية على أن يستمر بهما حتى يوم ١٠ من نفس الشهر وعلى أن يبدأ في الأقاليم في الفترة من ٤-٢٩ فبراير من نفس العام. وفي هذا الشأن وجه أحمد حسين باعتباره السكرتير العام للجنة المشروع بيانًا إلى الأمة استهله بقوله "ساهموا بقروشكم في بناء استقلالنا الاقتصادي". مستخدمًا أسلوب الترغيب في التبرع للمشروع تارة وأسلوب الترهيب تارة أخرى بقوله "لا

يفكر شخص في الامتناع عن شراء طوابع القرش فالمتطوعون مكلفون بالتعرض لكل شخص لا يحمل طابع المشروع، والمتطوعون ألوف وإذن فخير لك أن تدفع"[٤٦].

أمّا عن موقف القوى السياسية من المشروع، فعلى الرغم من النجاح المذهل الذي حظيت به فكرة المشروع وانتشار دعوته بين كل طبقات الأمة. إلا أن حزب الوفد رأى في المشروع صرفًا للشباب من جماهيره عن حزبهم، هذا بالإضافة إلى أنه اعتبر مؤامرة جديدة ودسيسة يراد بها صرف الشباب عن قضية البلاد الحقيقية، ولابد وأن يكون أحمد حسين أحد صنائع إسماعيل صدقي. ونما إلى علم النحاس (باشا) أن المشروع بدأ يلاقي نجاحًا كبيرًا فشكلت له لجنة من بين طلبة الجامعة والمدارس العليا برئاسة علي إبراهيم (باشا). عند هذا الحد بدأ القلق يساور النحاس (باشا) في المشروع واعتبره محاولة لاستقطاب جماهير الوفد من الشباب، فأوعز إلى لجنة الطلبة المركزية الوفدية أن تحارب المشروع[٤٧] وبناء على موقف النحاس من المشروع نشرت جريدة "الجهاد الوفدية" بيانًا لطالب وفدي يهاجم فيه المشروع والقائمين عليه[٤٨].

ولكن موقف الوفد سرعان ما تغير عندما أجمعت كل طوائف الشعب على تأييد الفكرة، فبدأت جماهيره تنصاع لفكرة المشروع وتعتنقها، وجاء اليوم المحدد للتبرع فأخذ أحمد حسين على عاتقه مقابلة النحاس (باشا) والحصول على تبرعه للمشروع، فتوجه إليه بمنزله في مصر الجديدة وحصل على تبرعه الذي بلغ اثنين وعشرين جنيهًا، كما التقى عنده بكل من مكرم عبيد والنقراشي وحصل على تبرعهما أيضًا. وقد كانت قيمة ما دفعه النحاس وأعضاء الوفد ا لمعنوية أكثر بكثير من قيمته المادية. فهو يعني رضاء الوفد عن المشروع ويوضح قوميته بعيدًا عن الخلافات الحزبية التي كانت مستعرة الأوار في مصر في ذلك الوقت[٤٩].

أمّا عن موقف وزارة صدقي من المشروع فقد كان ينم عن التأييد للمشروع، وإن كان حلمي عيسى وزير المعارف قد تصدى له في أول الأمر، ولكـــن صـــدقي أصدر إليه تعليماته بأن يكف نهائيًا عن كل معارضة للمشروع، وأن يقدم لـــه كـــل تسهيلات ممكنة، فقد رأى صدقي في المشروع رافدًا من الروافد التي تسعى إلى تفريج حدة الأزمة الاقتصادية، وكانت لجنة المشروع تعلن دائمًا أنها تعمل بوحي من وطنية القائمين عليها بعيدًا عن الخلافات الحزبية، فأرضى ذلك صدقي، ومن ثم أخذت جميع دوائر الحكومة تقدم للمشروع كل التسهيلات الممكنة. وهكذا حظي المشروع بتأييد الأمة كلها حتى أن بعض الأجانب المقيمين بمصر أبدوا تعضيدهم للمشروع وتبرعوا له كالوطنيين سواء بسواء[٥٠]. كذلك تبرع موظفو حكومة السودان من المـــصريين للمشروع للمشروع، كما تبرع أيضًا موظفو الري المصري "بملاكـــال" في أعـــالي النيل[٥١]. بحديقة الأزبكية حضرة ما يربو على العشرين ألف من المواطنين، قـــدمت فيه بعض المشاهد المسرحية والغنائية وغيرها، واشترك فيه معظم فناني مصر. وأدرك أحمد حسين في ذلك الوقت بأن هذه الروح التي سادت المهرجان هـــي روح مـــصر الفتاة التي ينشدها منذ سنين[٥٢].

بلغت حصيلة التبرعات في العام الأول للمشروع مبلغ ١٧٣٣٢ جنيها[٥٣]. وقد كان هذا المبلغ مخيبًا لآمال أحمد حسين الكبار، فقد اتضح أن الريف المـــصري كان أعجز عن دفع قروش معدودة، ولعل هذا يوضح مدى حدة الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٣١ نتيجة لانخفاض أسعار القطن بشكل رهيب. وبعد ذلك جرى التفكير في الخطورة التالية، فتشكلت جمعية القرش طبقًا لقانون الجمعيات فتولى رئاستها علي (باشا) إبراهيم وضمت عضويتها كل من فؤاد (باشا) أباظة مدير الجمعية الزراعيـــة الملكية، ومصطفى (بك) الصادق مدير مصطلحة الصناعة والتجارة، وعبد الله فكري

أباظة مدير إحدى شركات بنك مصر، وحسن مختار رسمي وكيل وزارة المالية، وقد تولى أحمد حسين أعمال السكرتارية للجمعية[٥٤] وكذلك تم تسجيلها.

وبعد أن تكاملت للجمعية أسباب وجودها، فقد اكتسبت الصبغة القانونية للجمعيات وأصبح لها مجلس إدارة يضم عددًا من الفنيين، في ذلك الوقت بدأ التفكير يتجه نحو تحديد نوع المنشأة الصناعية التي ستقوم الجمعية بإنشائها، فقر الرأي على إقامة مصنع للطرابيش[٥٥]. وقد قامت هذه الصناعة في مصر من قبل، فكان إسماعيل (باشا) عاصم قد أنشأ مصنعًا للطرابيش في "قها". ولكن الشركة النمساوية التي كانت تورد الطرابيش لمصر حاربته وخفضت الأسعار إلى أقصى درجة ممكنة، وعندما لم يستطع المصنع المصري التصدي للمنافسة أغلق أبوابه، إذ لم تكن الحماية الجمركية قد عرفت في مصر بعد. وترجع أهمية الإشارة إلى ذلك المصنع أن العمال الفنيين اللازمين للمصنع الجديد المقترح يمكن الحصول عليهم من بين من عملوا في مصنع قها من قبل[٥٦].

وقد أجريت دراسة مبدئية حول إمكانية إقامة المصنع في حدود المبلغ المجموع من حصيلة الاكتتابات في العام الأول. قدمت حكومة إسماعيل صدقي قطعة الأرض اللازمة لإقامة المصنع بناحية "العباسية" دون مقابل، كذلك كلفت الحكومة مهندسي مصلحة المباني وخبراء مصلحة الصناعة والتجارة ومصلحة الكهرباء، بتقديم كل مساعدة ممكنة لإتمام عملية البناء طبقًا للرسوم التي وضعتها شركة "هارتمان" الألمانية التي تم التعاقد معها لتوريد آلات المصنع بكاملها. وهكذا تكاملت للمشروع كل أسباب النجاح، فاتصلت الجمعية بمحمد (بك) حسن العبد المقاول ليتولى عملية البناء وقد تنازل عن مبلغ ألف جنيه من قيمة المباني تبرعًا من جانبه للمشروع[٥٧].

لم تتبلور عملية إقامة مصنع الطرابيش دون عقبات، فقد مرت بمؤامرات كثيرة، منها محاربة الشركة التشيكوسلوفاكية التي كانت تقوم بتوريد الطرابيش إلى

مصر، فقد تدخلت لدى إسماعيل صدقي كي يرفض المشروع من جانب الحكومة، وكذلك تدخلت لدى شركة "هارتمان" لفسخ العقد المبرم بينها وبين جمعية القرش، ومنها محاولتها رشوة أحمد حسين للتخلي عن المشروع، ومنها ما أبداه طلعت حرب – عندما عرضت عليه فكرة إقامة المصنع – من تعذر إقامته بعد دراسات قام بها بنك مصر. وكان البنك ينظر إلى المشروع نظرة رأسمالية بحتة تنصب على مدى ما يمكن أن يحققه المصنع من أرباح، ولكن كان أحمد حسين ينظر إليه على أنه تحقيق لإرادة أمة تريد النهوض بصناعاتها الوطنية، وقد جعلته كل تلك المحاولات والصعاب أكثر إصرارًا على تنفيذ المشروع وإقامة المصنع[٥٨].

وفي العام الثاني للمشروع، أدرك أحمد حسين أنه لكي يحافظ على حماسة الجماهير له فلابد وأن يروا ثمة عاجلة لقروشهم التي دفعوها في العام الماضي، فانتهز فرصة وضع حجر الأساس للمصنع وألقى خطابًا طالب فيه بالمزيد من الجهود لجميع الاكتتابات، ولكن موجة الحماسة للمشروع كانت قد فترت بعض الشيء فلم تسفر عملية الاكتتاب في ذلك العام إلا عن مبلغ ثلاثة عشر ألف من الجنيهات، وإن كانت الخبرة والتنظيم قد عوضت إلى حد ما نقص الحماسة للمشروع. وأقيم مهرجان القرش الثاني في حديقة الأزبكية. وفي نهاية عام ١٩٣٣ تم إنشاء المصنع وتركيب الآلات وبدأ الطربوش المصري يطرح في السوق ابتداءً من ١٥ ديسمبر ١٩٣٣[٥٩]. وبدأ المصنع في الإنتاج بطاقة إنتاجية قدرت بثلاثمائة ألف طربوش في العام[٦٠]. وقد ضم المصنع فيما بعد إلى جانب إنتاج الطربوش غزل الصوف، وشارك في أثناء الحرب العالمية الثانية في توريد غزل الصوف إلى وزارة الحربية. وتوريد القلنسوات لسلاح الفرسان الملكي والطرابيش لجنود حرس الحدود[٦١]. وهكذا كانت إقامة المصنع وطرح إنتاجه من الطرابيش المصرية يعد تتويجًا لجهود أحمد حسين وزملائه من

هذا المجال، ودليلاً واضحًا على رغبة المصريين في تحرير اقتصادهم من ربقة الاستعمار وإن كان ذلك قد تم في ظروف اقتصادية عصيبة مرت بها البلاد.

وقبل أن يتم بناء المصنع، كان أحمد حسين ورفاقه قد تعرضوا لهجوم سافر من جانب الوفد، فألفت جماهيره المظاهرات منادية بسقوط أحمد حسين "حرامي القرش" فقد اتهموه باختلاس أموال المشروع، وكان يبدو أن الوفد يسعى لإعادة الشباب من جماهيره إلى حظيرته بعد أن شد المشروع كل اهتمامهم، وكذلك خشي الوفد أن يستقطب أحمد حسين جماهيره ويضمهم إلى صفه، خاصة وأن الوفد في ذلك الوقت كان يمر بفترة عصيبة تحت وطأت مطرقة صدقي التي سلطها عليه، فلا نشاط ولا اجتماعات لجماهيره، فلجأ إلى هذا الأسلوب في مهاجمة أحمد حسين، وإزاء هذا الهجوم استقال أحمد حسين من سكرتارية جمعية القرش متخذًا من تصرفات الوفد حياله تكأه كي ينفذ خطوته التالية التي ظل يسعى للوصول إليها، فأعلن قيام جمعية مصر الفتاة في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، وتولى سكرتارية المشروع من بعده كمال الدين صلاح[٦٢].

اعتبر علي باشا إبراهيم استقالة أحمد حسين من جمعية القرش خسارة كبيرة لها، فأراد أن يعيده إلى صفوفها مرة أخرى فوجه إليه خطابًا جاء فيه "لما كان المجلس حريصًا على ألا تحرم الجمعية من جهودكم وخبرتكم فقد قرروا إشراككم في لجنة تنظيم الاكتتاب هذا العام". وقد استجاب أحمد حسين لهذا القرار وعاد يزاول نشاطه في إطار الجمعية من جديد، إلا أن سلطات البوليس اقتحمت مبنى الجمعية وفضت اجتماعًا كان منعقدًا بها – في عهد وزارة عبد الفتاح يحيى التي جاءت بعد صدقي – وإزاء هذا الموقف أوضح أحمد حسين لمجلس إدارة الجمعية أن انضمامه إليها لن يفيد الجمعية بقدر ما يسيء إليها، وطلب إعفاءه من منصبه فيواصل نشاطه في جمعية مصر الفتاة التي أنشأها[٦٣]. وهكذا انقطعت صلته تمامًا بجمعية القرش.

وعلى الرغم من أن أحمد حسين قد أعفي من منصبه في جمعية القرش، فقد ظل بعض أعضاء جمعية مصر الفتاة الناشئة يعملون في المشروع، وجاء وقت الاكتتاب للعام الثالث ١٩٣٤، فاستمر الوفد في مهاجمة المشروع لبقاء بعض أعضاء مصر الفتاة من بين المسيطرين عليه، فشكل في ذلك الوقت لجانًا لمقاطعة المشروع في مختلف الكليات الجامعية والمدارس، وطبعت منشورات لمقاطعة لأنه أصبح أداة في يد جماعة سياسية غير مرغوب فيها (يقصد جمعية مصر الفتاة)[٦٤]. وقد ارتأت الوفد في جمعية مصر الفتاة منذ البداية واعتبرها دسيسة عليه وعلى الشباب، فأصدر تعليماته إلى الطلبة من جماهيره بأن يرفعوا العرائض إلى علي (باشا) إبراهيم يطالبونه بإقصاء أي عضو من أعضاء مصر الفتاة بعيدًا عن المشروع[٦٥].

لم ير علي (باشا) إبراهيم ما يجعله يستجيب لمطالب الشباب الوفدي، فنشرت جمعية القرش بيانًا نفت فيه صلتها بأية هيئة سياسية، إلا أن الوفد لم يقتنع بذلك، فطالب أحد محرري جريدة "كوكب الشرق" الوفدية علي إبراهيم نفسه بأن يستقيل في رياسة المشروع وأن يترك السياسة جانبًا وأن يركز على واجباته الرسمية[٦٦]. وكنتيجة لهذا الموقف من جانب حزب الوفد ومن جماهيره من المشروع وحثهم الجماهير الأخرى على عدم المشاركة في التبرع. جاءت حركة الاكتتاب في ذلك العام خلوًا من أي حماس، فلم يزد المبلغ المجموع عن ثلاثة آلاف من الجنيهات[٦٧].

وعلى أثر النجاح الذي حققه مشروع القرش في مصر، فقد سرت فكرته بين الدول العربية فقد قام الشباب في العراق بمشروع "الفلس" ومن ثم انتقلت فكرته إلى السودان فقاموا بمشروع القرش هناك فإنشاء المستشفيات والملاجئ، كما انتقلت الفكرة إلى بلاد الحجاز فأيقظت حيوية الشباب هناك، ففكروا في مشروع خيري يخدمون به بلادهم، فقرروا القيام بمشروع القرش على المنوال الذي قام في مصر، وتقدموا بطلب إلى حكومتهم للسماح لهم بذلك فوافقت[٦٨]. وفي مصر فقد

انتشرت الفكرة بصورة أخرى فألف أحمد كامل قطب المحامي "جمعية القرى" لمحاربة الأمية في البلاد[٦٩].

اتخذ أحمد حسين من مشروع القرش خطوة تمهيدية توصله إلى غايته التي ينشدها منذ آمن بمجد مصر والعمل على بعثه، وفي الحقيقة فإن أحمد حسين قد كسب شهرة قومية عن طريق المشروع، وكسب أيضًا أنصارًا وأعوانًا وخبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري سهلت له القيام بخطوته التالية، فما إن تخرج في كلية الحقوق حتى طالبه زملاؤه بخطوته التالية التي وعدهم بها من قبل وهي تأليف جمعية مصر الفتاة[٧٠]. ومن ثم أعد برنامجها وأعلن قيامها في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣[٧١]. وهكذا تألفت جمعية مصر الفتاة بعد أن مرة فكرة تأليفها بالمراحل السابقة، وعلينا أن نتابع تطور تلك الجمعية حتى نهاية فترة البحث.

هوامش الفصل الثاني

(١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى، وهي مجموعة ذكريات سجلها أحمد حسين ابتداء من عام ١٩٧٢. وهي كراسات خطية أطلعني عليها مشكورًا.

(٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٣) أحمد حسين: إيماني. ط١، القاهرة، مطبعة الرغائب، ١٩٣٦، ص٤٤.

(٤) J.P. Jankowski: The young Egypt Party and the Egyptian Nationalism, 1933-1945. U.S.A. University of Michigan, 1967, p. 5.

(٥) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢.

(٦) أحمد حسين: إيماني، ط١. ص ص٤٧–٤٨.

(٧) نفسه: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٨) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص٢٨، أزهار، ص١٣.

(٩) نفسه: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(١٠) أحمد حسين: إيماني، ط١. ص٦٦.

(١١) السياسة: ٢٠ أغسطس ١٩٢٩.

(١٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٧٠ ص٢٠٣.

(١٣) السياسة: ١٥ سبتمبر ١٩٢٩.

(١٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(١٥) أحمد حسين: إيماني ط١، ص٦٧.

(١٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ص٢٠٤.

(١٧) الصرخة: ١٠ مارس ١٩٣٠.

(١٨) نفسه، ١٧ مارس ١٩٣٠.

(١٩) نفسه، ٢٧ مارس ١٩٣٠.

(٢٠) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٢١) كان طلبة كلية الحقوق يقضون سنة إعدادية بكلية الآداب ولعل هذا يفسر اتصالهم بأمين الخولي أستاذ الأدب العربي بكلية الآداب.

(٢٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٢٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 9.

(٢٤) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢.

(٢٥) أصدر فتحي رضوان كتابًا عن غاندي بعنوان "المهاتما غاندي، حياته وجهاده" القاهرة، ١٩٣٢.

(٢٦) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢.

(٢٧) J.P. Jankowski: op. cit., p. 10.

(٢٨) وادي النيل، ٢ مايو ١٩٣٥.

(٢٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 10.

(٣٠) لجنة مؤتمر الطلبة الشرقيين التحضيرية، نشرة صغيرة في ثمان صفحات. وقد ضمت تلك اللجنة كل من عبد العزيز إبراهيم الشيخ. السيد جميل داود المسلمي (الحجاز) عن كلية الحقوق. توفيق أحمد البكري (سوداني). منصور جنكيزخان (صيني). هشام الشواف (عراقي). بخطرو نصر الشافعي (مصري) عن كلية الآداب. وعمر إبراهيم الدسوقي. عبد الرحيم علي سعد (سوداني) عمر أحمد الحضرمي (حضر موت). علي مصطفى صبري.

عبد المنعم خلاف. محمد عزيمان (مراكش). عزت عواد. رشيد علي عبيدي (عراقيان). نصر الدين طه (أندونيسيان) عن دار العلوم العليا. وعبد الصمد عبد المعين. حسين البصري محمد أمين (أندونيسيا). موسى الحسيني (فلسطين) عن الأزهر الشريف. وعبد القادر الحسيني (فلسطين) عن الجامعة الأمريكية والصنائع. ونور الدين طراف، حسني العامري. أبو بكر نور الدين عن كلية الدب.

(٣١) دار القضاء العالي: المتحف القضائي، قضية الجناية رقم ١٩٣٨/١٤٣ مصر الجديدة، قضية اعتداء عز الدين عبد القادر على مصطفى النحاس في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧، خطاب باللغة الاندونيسية موجه إلى الطلبة الأندونيسيين، أمرت النيابة بترجمته بعد أن ضبط بمنزل فتحي رضوان أثناء تفتيشه على ذمة القضية المذكورة.

(٣٢) وادي النيل، ٢ مايو ١٩٣٥.

(٣٣) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٢.

(٣٤) نفسه: إيماني، ط١ ص٧٧.

(٣٥) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٧٢، ص١٠.

(٣٦) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى، راقت هذه الفكرة لداود بركات رئيس تحرير الأهرام حينذاك.

(٣٧) السياسة: ٩ نوفمبر ١٩٣١.

(٣٨) أحمد حسين: حياتي السياسية: الكراسة الأولى.

(٣٩) الدنيا المصورة، ١٠ يناير ١٩٣٢.

(٤٠) السياسة، ٢٧ نوفمبر ١٩٣١.

(٤١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٤٢) الدنيا المصورة، ١٠ يناير ١٩٣٢.

(٤٣) نفس المكان.

(٤٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٤٥) السياسة، ٢٧ نوفمبر ١٩٣١.

(٤٦) الأهرام: أول نوفمبر ١٩٣٢.

(٤٧) أحمد حسين: أزهار، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٦٣، ص١٤٣.

(٤٨) نفسه: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.

(٤٩) الأهرام: ٢ نوفمبر ١٩٣٢.
(٥٠) نفسه: ٥ فبراير ١٩٣٢.
(٥١) نفسه: ١٢ فبراير ١٩٣٢.
(٥٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(٥٣) الصرخة، ٧ أكتوبر ١٩٣٣، تقرير جمعية القرش لعام ١٩٣٣.
(٥٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(٥٥) عرفت هذه الصناعة بمصر في عهد محمد علي فكان هناك مصنع للطرابيش "بفوه".
(٥٦) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(٥٧) الصرخة، ٧ أكتوبر ١٩٣٣، تقرير عن جمعية القرش لعام ١٩٣٣.
(٥٨) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(٥٩) الصرخة، ٩ ديسمبر ١٩٣٣.
(٦٠) الصرخة، ١٤ أكتوبر ١٩٣٣.
(٦١) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق ج٢، ص٣٢٧.
(٦٢) كوكب الشرق: ١٥ يناير ١٩٣٤.
(٦٣) الصرخة: ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣.
(٦٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٤ ومرفق به صورة طبق الأصل من منشور المقاطعة الذي وزعه حزب الوفد.
(٦٥) الأهرام: ٤ يناير ١٩٣٤.
(٦٦) F.O. 371/17977, Yenken to John Simon, No. 64, Confidential, Cairo. 19, January, 1934.
(٦٧) Ibid, M. Lampson to John Simon, No. 367, Confi., Cairo 25 April, 1934.
(٦٨) وادي النيل: ٢ يونيو ١٩٣٥.
(٦٩) أحمد حسين: إيماني. ط١، ص٨١.
(٧٠) نفسه، ص٨٢.
(٧١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ص٢٠٥.

الفصل الثالث

تطور مصر الفتاة

١٩٣٣-١٩٤١

يعالج هذا الفصل تطور جمعية مصر الفتاة في ضوء الظروف والملابسات التي مرت بها، فليس من شأنه أن يعالج موقف مصر الفتاة من القوى السياسية القائمة أو موقف تلك القوى منها، وإنما يركز على إبراز الملابسات والظروف التي سبقت كل تطور مرت به الجمعية وكذلك اللاحق منها.

كان ظهور جمعية مصر الفتاة كتطور طبيعي وكنتاج حقيقي لما سبقها من نشاط لأحمد حسين وزملاءه، مضافًا إليهم من أبلوا بلاءًا حسنًا في مشروع القرش. وقد اتخذت الجمعية من مجلة الصرخة – التي سبق أن أصدرها أحمد حسين عام ١٩٣٠ – لسان حالها لتعبر عن أفكارها التي تلخصت في ضرورة العمل لبعث مجد مصر القديم فكانت "مصر التي علمت الإنسانية وأضاءت على العالمين، مصر التي رفعت لواء الأديان جميعًا وأعلت كلمة الله والإسلام، مصر مركز العالم وزعيمة الشرق بعد أن طهرتها الآلام وصقلتها المحن، لن تموت أبدًا بل ستبعث من جديد، لتعيد سيرتها الأولى منارة للعالم وتاجًا للشرق وزعيمة للإسلام"[١]. وقد اتخذت الجمعية شعارًا لها "الله. الوطن. الملك". وجعلت غايتها "أن تصبح مصر فوق الجميع إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام" وهي من أجل تحقيق تلك الغايات فهي في حاجة إلى دم الشباب من الجيل الجديد، فعلى جنود مصر الفتاة تقع تبعة بعث المجد القديم[٢].

أعد أحمد حسين برنامج الجمعية على الأسس السابقة، وضمنه برنامجًا إصلاحيًا شاملاً شمل مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والخلقية، وذكر أن وسيلته لتحقيق هذا البرنامج هي الإيمان والعمل، والإيمان به والعمل على تنفيذه، كما أعد للجمعية قانونها النظامي، الذي أوضح فيه شروط العضوية ودرجاتها المختلفة، ووضع نظامًا دقيقًا للتشكيلات شبه العسكرية التي تعد نواة الجمعية، وجعل السلطة العليا للإشراف على مختلف شئون الجمعية وأنشطتها لمجلس مكون من خمسين عضوًا من أعضائها المؤسسين هو "مجلس الجهاد". وقد حدد القانون مختلف التفاصيل لتكوين الهيكل التنظيمي للجمعية الذي سيكون موضوع الفصل التالي.

قوبل إنشاء جمعية مصر الفتاة بإعراض تام وبتشكك واضح من جانب كل القوى السياسية في ذلك الوقت. فقد اعتبرها الوفد دسيسة عليه لاستقطاب جماهيره من الشباب، فصرح النحاس (باشا) أن على الوفد أن يحارب أحمد حسين وجماعته وذلك لتشكك النحاس في هويتها، كما راعه أن تكون الجمعية قادرة على إصدار مجلة وافتتاح مكتب لها بالقاهرة وآخر بالإسكندرية، وساوره الشك في مصدر المال اللازم لهذا النشاط فربما كانت أموال مشروع القرش أو أن السراي هي التي تمدهم بالمال[٣]. وقد اعتبرها البعض رافدًا من روافد الحزب الوطني وأنها ثمرة جهود كل من حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعي[٤]. وذكر البعض الآخر أن عبد الحميد سعيد رئيس جمعية الشبان المسلمين هو المسئول عن ظهورها[٥].

أمّا القصر فقد تجاهل تلك الحركة تمامًا، فبعد أن رفع أحمد حسين برنامجه للقصر، لم يبد في الأفق أي رد فعل على الرغم مما احتواه البرنامج من تأييد مطلق للملكية ولشخص الملك[٦]. ولكن جريدة القصر "الليبرتية" نشرت رسمًا "كاريكاتوريًا" سخر من حافظ رمضان ومن إفس "القمصان الخضراء" – التي أوجدها مصر الفتاة – ولعل هذا يوضح موقف القصر من الجمعية وكيف ربطها

بالحزب الوطني واعتبرها رافدًا من روافده. أمّا الإنجليز فقد راعهم موقف الجمعية المعادي لهم خاصة وللأجانب بصفة عامة، فاتخذوا موقف المراقبة والتريث لما يمكن أن تأتي به الأيام، وإن كان قد تأكد لديهم أن ا لجمعية موالية لإيطاليا وتتلقى إعانات مالية منها[٧]. فبدأ يساورهم القلق بدرجة كبيرة فلم يدم موقف المراقبة والتريث طويلاً، فبدأت السلطات الإنجليزية في مصر تسعى لإجهاض تلك الحركة، وقد قام "كين بويد" مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية بالدور الأكبر في محاربة تلك الجمعية، فتعرضت لكثير من الاتهامات التي أسفرت عن إجراء تحقيقات وقضايا لفقها القلم المخصوص بالداخلية.

وفي ظل تلك الظروف كان ظهور جمعية مصر الفتاة، فالقوى السياسية المؤثرة لا ترضى عنها بل ومتشككة فيها، فكان أن جاءت نشأتها في ظروف صعبة، فلما بدأت في ممارسة نشاطها كانت لها كل القوى بالمرصاد، فلم تسمح الحكومات المختلفة في البداية أن تقوم بعقد اجتماعاتها العامة التي تتيح لها نشر أفكارها على المواطنين، فقد كانت تلك الحكومات تصدر اجتماعاتها وتمنع عقدها، ولعل في إلقاء نظرة على عدد أعضاء الجمعية في فترة السنوات الثلاثة التالية لنشأتها ما يؤكد هذا المعنى، فقد قدر عدد أعضاء الجمعية العمومية التي كانت تعقدها الجمعية سنويًا في ساحة الهرم بثلاثين عضوًا في عام ١٩٣٤، وخمسين عضوًا في عام ١٩٣٥، وتسعين عضوًا في عام ١٩٣٦. وهذه الأرقام تمثل عدد أعضائها في القاهرة وإن كان هناك أعدادًا تماثلها أو تقل عنها قليلاً في شعبها بالأقاليم[٨].

وعلى الرغم من أن الجمعية لم تحرز نجاحًا في كسب جانب يعتد به من الجماهير، فقد كانت دائمة السعي لتحقيق هذا الهدف، فكانت تلجأ إلى إجراء تنظيمات داخلية علها تساعدها في هذه الناحية، فعندما تولت وزارة توفيق نسيم الحكم في خريف عام ١٩٣٤ وأعلنت أنها ستطلق الحريات السياسية، بعد الكبت

الطويل الذي عانت منه البلاد منذ عهد صدقي عام ١٩٣٠، استغلت مصر الفتاة هذا التصريح من جانب وزارة نسيم فطرحت استمارات عضوية جديدة وطالبت الأعضاء بضرورة تحريرها حتى تصبح عضويتهم للجمعية قائمة[٩]. وعلى الرغم مما تمتعت به مصر الفتاة من حرية إلى حد كبير في عهد تلك الوزارة إلا أن عدد أعضائها لم يزد عما ذكرنا سابقًا. ولعل ذلك يرجع لأسباب منها أن الوفد قد بدأ يسترد أنفاسه المنهكة في ظل تلك الوزارة، فقد كانت وزارة نسيم بمثابة عودة الروح للوفد من جديد، بعد أن حاولت أن تزهقها وزارة صدقي. ومن المؤكد أن التقاط الوفد لأنفاسه قد جعلته يعيد تنظيم صفوفه من جديد في حرية تامة، فالتف حوله أنصاره من الشباب من جديد بعد أن كانت مطرقة صدقي قد فرقتهم إلى حد ما.

وفي حقيقة الأمر فإن وزارة توفيق نسيم قد هيأت المسرح وأعدته كي يمارس الوفد نشاطه السياسي بحرية تامة، وأن يستعيد ثقته بنفسه وثقة جماهيره به، فالتعاون بين الوفد والوزارة كان تعاونًا تامًا، وربما كانت تعمل بوحي من توجيهاته، كذلك فإن الوزارة قد سعت لإعادة دستور ١٩٢٣ الملغي، فكان ذلك حريًا بالوفد أن يتعاون معها، وقد جاءت عودة الدستور في أعقاب "ثورة" عارمة قام بها في خريف عام ١٩٣٥ الطلبة وكان لهم فيها شهداء. وقد شاركت مصر الفتاة بجهودها في تلك الثورة – قدر استطاعتها – وإن كان رئيسها أحمد حسين، وسكرتيرها العام فتحي رضوان قد قاما برحلة إلى لندن في نهاية ذلك العام بقصد الدعاية للقضية المصرية في لندن، ولكنه في تقديرنا فإن الغرض الحقيقي من تلك الرحلة كان لفت الأنظار لهم في الداخل والدعاية لجمعيتهم أكثر منه دعاية للقضية الوطنية في لندن[١٠].

أخلت وزارة نسيم كراسي الحكم، وتولى علي ماهر تأليف وزارة محايدة أجرت الانتخابات على أساس دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب المباشر، وفي عهد تلك الوزارة على قصره فقد نعمت مصر الفتاة بفترة طيبة فقد اعتبرت نفسها في

"شهر عسل" فمارست نشاطها السياسي بحرية تامة، فعلي ماهر من أشد المتحمسين لها ومن كبار مؤيديها فحققت بعض النجاح الملحوظ في ذلك الوقت، ولما جاء وقت إجراء الانتخابات التي أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية كبيرة تقدم علي ماهر باستقالته[١١]. وهنا سؤال يطرح نفسه لماذا لم تدخل مصر الفتاة الانتخابات؟ والإجابة على ذلك السؤال تتخلص في أن قادتها كانوا دون سن عضوية مجلس النواب التي حددها القانون بثلاثين عامًا.

كان تولي وزارة النحاس الحكم بمثابة انتهاء "شهر العسل" الذي نعمت به مصر الفتاة إبان حكم علي ماهر، فقد بدأ الاصطدام والاضطهاد من جانب الوفد لمصر الفتاة خاصة وأنه متشكك فيها منذ البداية، هذا فضلاً عما استحدثه منذ يناير ١٩٣٦ من فرق شبه عسكرية هي فرق القمصان الزرقاء، فكان مجال الصدامات بين الفريقين أوسع، وعلى الرغم من ذلك فقد فكر أحمد حسين وزملاءه في مشروع يبعدهم عن الصدام مع الوفد، ففكر في القيام برحلة من الشلال إلى القاهرة سيرًا على الأقدام، بهدف الدعاية للجمعية وكسب المزيد من الأعضاء والأنصار، إلا أن وزارة الوفد حاربت تلك الفكرة وإن لم تمنعها فقد ضيقت الخناق على القائمين بها ومنعتهم من ارتداء قمصانهم الخضراء زي جمعيتهم الرسمي[١٢]. وقد بلغ التوتر بين الطرفين قمته عندما صرح النحاس باشا في مجلس النواب أنه تأكد لديه أن جمعية مصر الفتاة تعمل لصالح دولة أجنبية، فطالبه أعضاء المعارضة بتقديم الوثائق التي تؤيد ثبوت التهمة للمجلس ولكنه رفض وأصر على رفضه بحجة أنها تمس أمن البلاد، فأقفل باب المناقشة في هذا الموضوع[١٣].

كان رد الفعل لتصريح النحاس (باشا) السابق، أنْ حصلت مصر الفتاة على عطف بعض قطاعات الرأي العام وكان ذلك أكبر دعاية أتيحت لها، فقد اهتمت بعض السفارات الأجنبية بالموضوع لمعرفة من هي تلك الدولة التي ذكرها النحاس

(باشا)، فالنحاس قد اتهم ولم يقدم الدليل. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر أحمد حسين يواصل رحلته في الوجه القبلي، مستهدفًا بث الدعوة لجمعيته، وإن كانت الإجراءات التي أحاط بها البوليس الرحلة لم تمكنه تمامًا من أداء غرضه. ولكن حادثًا وقع لجماعته جعله يعود دون أن يكون رحلته، فقد اعتدى ذوو القمصان الزرقاء على اجتماع عقدته الجمعية برئاسة فتحي رضوان بمسرح "برنتانيا" لترد فيه على اتهام النحاس. عاد أحمد حسين على أثر ذلك الاعتداء، وأخذ يندد بأعمال الوزارة وتجمعت حوله المعارضة وكان حزب الأحرار الدستوريين أكثرهم حماسة في مناوأة الوزارة[١٤].

كان تصريح النحاس في مجلس النواب بمثابة "الفتيل" الذي أشعل القنبلة، فقد دارت المعارك بين الفرق شبه العسكرية من كلا الجانبين، وازداد معدل الاصطدام بينهما إلى أن سقط اثنان من ذوي القمصان الزرقاء قتلى، فكان ذلك كفيلاً بأن تصدر الحكومة أوامرها بإغلاق دور مصر الفتاة في القاهرة والأقاليم، وكان من نتيجته أن تعرض نشاطها للجمود في تلك الفترة، وقد تقدم أحمد حسين إلى القضاء طالبًا إعادة فتح دور مصر الفتاة لتمارس نشاطها ولكن طلبه رفض من قبل القضاء. فافتتح مكتبًا يمارس منه مهنة "المحاماة" هذا فضلاً عن أنه قد استخدمه ليدير منه نشاطه السياسي، كما تخذ من جريدة "الضياء" لسان حال للجمعية بعد أن تعرضت مجلة "الصرخة" للمصادرة المستمرة وهي مازالت في المطبعة[١٥].

وعندما قامت وزارة الوفد بعقد معاهدة ١٩٣٦[١٦]، فإن البلاد قد تمتعت بحرية تامة، فاستطاعت مصر الفتاة أن تعقد اجتماعاتها وظهرت جريدتها بانتظام وأتيح لها أن تنشر كل ما تريد نشره، وفي ذلك الوقت كان العقاد قد خرج على الوفد واستطاع أحمد حسين أن يقنعه بأن يكتب مقالاً أسبوعيًا ينشر بجريدتهم "الضياء" فكتب عدة مقالات انتقد فيها المعاهدة، وكان أحمد حسين قد انضم هو وجمعيته إلى

المعسكر الذي انتقد المعاهدة، وقد بلغ ذلك الهجوم قمته عندما دعت جمعيته إلى عقد اجتماع عام بدار الحزب الوطني خطب فيه محمد علي علوبة (باشا) وأحمد حسين فندد الأخير بالمعاهدة وبأنها ألقت على كاهل مصر أعباءً جسيمة وراح يقارنها بما سبقها من معاهدات، ومن جراء ذلك الموقف من جانب أحمد حسين كان الصدام مرة أخرى مع الوفد[١٧].

وفي ذلك الوقت أدرك أحمد حسين أن جمعية مصر الفتاة بوضعها في ذلك الوقت لم تكن تملك من القوة المادية أو المعنوية ما يمكنها من التصدي لمناوأة الوفد لها، فبدأ يفكر في أسلوب جديد لكفاحه السياسي، ربما ساعده في الوصول إلى هدفه المبكر بعد أن تأكد له تمامًا أن الجمعية منذ نشأتها وحتى ذلك الوقت، لم تستطع إحراز جماهيرية تمكنها من تحقيق حلمه القديم في إعادة مجد مصر على يديها، فلم تكن الظروف التي مرت بها تتيح لها تكوين "الميليشيا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" الذي دعا إليه منه عام ١٩٣٠، فقد كون جمعية مصر الفتاة بعد أن هز المجتمع المصري بمشروع القرش الذي حقق جماهيرية وخبرة بالتنظيم الجماهيري، إلا أن الأوضاع التي تعرضت لها الجمعية، جعلت الكثير من الأعضاء والأنصار ينأون بأنفسهم بعيدًا عن الاضطهاد، ونتيجة لذلك فقد سعى لتطوير أسلوب كفاحه عساه يحقق نجاحًا أوفر في ظل هذا التطور.

مهّد أحمد حسين لخطوته التالية بأن دعا إلى عقد جلسة لمجلس الجهاد بمكتبه في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦، وذلك للنظر في الموقف السياسي الحاضر، وما ينبغي على مصر الفتاة عمله لتواجه العهد الجديد، بما يتناسب مع مسئولياتها تجاه الرأي العام وتحقيق برنامجها "ونظرًا لأن الجلسة ستكون تحولاً خطيرًا في حياة كفاحها السياسي وفي تاريخ الجمعية لأهمية المقترحات المعروضة. فإن لي كبير الرجاء أنكم ستقدرون خطورة الموقف فلا تتأخرون عن حضور هذا الاجتماع"[١٨]. ومن ثم تابع أحمد حسين

الدعوة لخطوته التالية فنشر مقالاً بعنوان "نحو حزب جديد" عاب فيه على المصريين قبول معاهدة تسجل عليهم الاحتلال وترهق ميزانيتهم وتجيع فلاحيهم، ورضائهم بمركزهم في السودان، كما هاجم المقال الشباب أيضًا لاستكانتهم للأوضاع القائمة في ظل وزارة النحاس التي اشتد في مهاجمتها، وذكر أن المصريين يدركون كل هذا، ولكنهم لا يفعلون شيئًا إزاء المحسوبيات وانشغال الوزراء بالحصول على الرتب والنياشين، لا يفعلون شيئًا بل ينتظرون القضاء المحتوم، ثم استطرد قائلاً "ولكن حمدًا لله أن جعل في هذه الأمة فريقًا يفكر من أجلها. حمدًا لله أن سخرنا لنوقف حياتنا لإنقاذ هذه الأمة ولرفعها من هذه الهاوية التي تردت فيها، ولإعادة الحق إلى نصابه ولمحاربة الطغيان والظلم في أشكاله لتحقيق رسالة المجد والخلود"[١٩].

أعلن أحمد حسين عن عزمه على تأليف حزب جديد بقوله أن مصر في حاجة إلى حزب جديد بإيمان جديد وعزم جديد، مصر في حاجة إلى نفر من بنيها يتولون شئونها غير باخلين في ذلك بأرواحهم وأموالهم، غير طامعين إلا في أن يموتوا فداء لحياتها. مصر في حاجة إلى الشباب ينقذها من الشيوخ، ونحن وقد علمنا الشباب معنى الجد والاجتهاد، وأوجدنا فيهم الرجولة بقي أن نتقدم لننقذ الأمة من هذه الأوضاع السياسية، ولن يكون ذلك إلا بتأليف حزب جديد يلقف هذه الأحزاب التي ألفت وجودها ورضيت بالحياة في ظل الوفد والنحاس. كما ذكر أنه لن تكون نجاة هذه الأمة إلا على يد شباب مصر الفتاة، فهم الذين سيعرفون كيف ينشرون العدالة، وهم الذين سيخلقون هذه الأمة خلقًا جديدًا عن طريق الشباب وجهود الشباب، ولذلك فسوف تسمع الأمة بعد أيام عن تحويل جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسي. نزل إلى الميدان في قوة وعزم ليناضل ويجاهد ويحقق رسالة المجد، وهي أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام[٢٠].

اكتمل عقد مجلس الجهاد في المحدد، إلا من عدد قليل اعتذر عن الحضور. فافتتح أحمد حسين الجلسة موضحًا أن فكرته في تحويل الجمعية إلى حزب سياسي، ناتج عن تدهور الأحوال في مصر تدهورًا شنيعًا عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦. وقد تضمن بيان الحزب التأسيسي هذا المعنى "في هذه الأيام بعد أن جاءت المعاهدة التي كبلت مصر بالتزامات وقيود، وفرضت عليها أوضاعًا ينبغي لمصر أن تخلص منها سريعًا وإلا انحدرت نحو هاوية سحيقة لا قرار لها من التدهور المالي والاجتماعي والسياسي. في هذه الأيام التي يجب أن تبعث فيها مصر من جديد، وتخلق خلقًا جديدًا، وتحول إلى ثكنة عسكرية من الإسكندرية حتى خط الاستواء، ليعمل فيها كل مصري واجبه لإبلاغ مصر إلى المجد والعظمة، في هذه الأيام أحسست وإخواني أن مصر في حاجة إلى دم جديد يتقدم للنهوض بالعبء. بعد أن مل الشيوخ وتقاعسوا لكثرة ما كافحوا في القديم. وفي هذه الأيام رأينا أن نتقدم لنتسلم الأمانة ممن حملوها قبلنا ولنواصل مهمة من سبقونا ولنحقق لمصر آمالها.. فالاستقلال لم يعد غايتنا بل المجد هو مطلبنا وهو أنشودتنا، فليس يقنعنا مصر حتى الشلال ولا يرضينا استقلال مقيد، ولكننا نريد استقلالاً تامًا لاشك فيه ولا غموض، ونريد وادي النيل وحدة لا تتجزأ حتى منابعه في خط الاستواء"[٢١].

وبالإضافة إلى وجهة نظر أحمد حسين فيما آلت إليه أحوال مصر بعد إبرام المعاهدة فإنه يرى أنه لم يعد في البلاد قوة تفكر في خير الأمة وتعمل من أجلها إلا في صفوف مصر الفتاة، فلا بين الأحزاب ولا بين جدران البرلمان ولا في أي مكان آخر من يرغب في أن يحرك ساكنًا، فأصبح واجب الشباب أن ينهض بالعبء الجديد، وقد أوضح أن الجمعية لا تستطيع أن تحتمل هذا العبء بصورتها الحاضرة لأن كثيرًا من الناس يخيل إليهم أنها جمعية فدائية أو جمعية سرية[٢٢]. هذا بالإضافة إلى أنه قد نما إلى علم أحمد حسين أن وزارة الوفد بصدد إصدار تشريع يحدد صفة الجمعيات عمومًا

وأغراضها، فخشي أن يقضي هذا التشريع على الجمعية[٢٣]. فشرع على الفور يعمل على تحويلها إلى حزب سياسي معلن حتى يكسبها صفة الأحزاب السياسية.

أخذ أحمد حسين يعدد المزايا التي ستعود على الجمعية من جـراء تحولهـا إلى حزب سياسي وأنه سيعقب ذلك نشاط جديد لأعضاء الحزب، وأنه سـيكون لهـم دعاية قوية واسعة النطاق، سيكون من نتيجتها أن ينضم إلى الحزب أعـضاء جـدد سيستفيد منهم، قائلاً إن الظروف السياسية بعد عقد المعاهـدة أصـبحت تـسمح بتحويل نظام الجمعية إلى حزب سياسي يعمـل بالأسـاليب الـسياسية، ويـسمح للمصريين على اختلاف مشاربهم وطبيعتهم بالانضمام إليه[٢٤]. ومن ثم بـدأ أحمـد حسين قراءة قانون الحزب النظامي لأعضاء المجلس كي تدول حوله مناقشة، فتقـدم فتحي رضوان باقتراح يقضي بضرورة أن ينسخ هذا القانون ويوزع علـى أعـضاء المجلس وأن تشكل لجنة خاصة لدراسته وفحصه، فانقسم أعضاء المجلـس إزاء هـذا الاقتراح بين مؤيد ومعارض له. ومن تطور الإجراءات في الجلسة اتـضح أن هـذا الاقتراح لم يؤخذ به، فقد استمر أحمد حسين في عرض مواد القانون عليهم، فـنص البند الأول منه على أن يحق لكل مصري ومصرية الانضمام إلى الحـزب، فعـارض البعض دخول المرأة في عضوية الحزب، ونص البند الثاني على تشكيل مجلـس إدارة للحزب من بين الأعضاء الذين ينضمون إلى الحزب من بين السياسيين القدامى على ألا يزيد عددهم عن ثلاثين عضوًا، على أن يتولى السلطة العليا في الحزب، فعـارض البعض في أن تكون سلطة مجلس الإدارة تفوق سلطة مجلس الجهاد، وهؤلاء يرون أن أعضاء المجلس الجديد سيكونون من بين رجال الجيل القديم الذين تختلف أفكارهم عن أفكار الشباب أعضاء مجلس الجهاد فأوضح أحمد حسين أنه ليس من المعقول أن تؤثر إرادة الشيوخ على الشباب[٢٥].

استمرت المناقشات في جلسة مجلس الجهاد المذكورة حول مواد القانون النظامي للحزب وعلى الرغم مما وجه إلى بعضها من نقد وما دار حولها من مناقشة، فقد أقر المجلس القانون كما وضعه أحمد حسين، ووقع عليه الأعضاء بالموافقة على تحويل جمعية مصر الفتاة إلى حزب مصر الفتاة، على أن يكون مقره القاهرة وأن تكون غايته تحقيق برنامج مصر الفتاة – الذي وضع عند تأسيس الجمعية – وانتخبوا أحمد حسين رئيسًا له وقرروا تأليف مجلس إدارة له يعاون الرئيس في إدارة شئون الحزب ووضع سياسته، وعهدوا إلى أحمد حسين توجيه الدعوة إلى بعض السياسيين و المجاهدين القدماء الذين أظهروا رغبتهم في الاشتراك في الحزب لتكوين مجلس الإدارة[٢٦]. وهنا يتبادر إلى الذهب سؤال ما هي سياسة الحزب وما مدى اختلافها واتفاقها مع سياسة الجمعية وما هي أغراضه؟

أجاب أحمد حسين على هذا السؤال بقوله "إن سياسة الحزب بعد التحويل هي كما كانت قبل التحويل، ترمي إلى إعداد جيل جديد من الشباب، يؤمنون بالمثل العليا ويجاهدون في سبيل تحقيق هذه المثل بالوسائل التي جاءت في ختام برنامج الحزب وهي "الإيمان والعمل""[٢٧]. والعمل في نظر مصر الفتاة هو ممارسة النشاط السياسي من عقد اجتماعات وإصدار جرائد تكون لسان حال للحزب، والانتقال إلى كل أنحاء البلاد للدعوة للحزب، وذلك وصولاً لتحقيق غايتها في إحراز جماهيرية له وتكوين جيل قوي من الشباب فعمل لإعادة مجد مصر، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان، ومن ثم التحالف مع الدول العربية، وبعد أن يتحقق لها ذلك فإنها تتزعم الإسلام، أمَّا عن أغراض الحزب فهي إصلاح شامل في الداخل لجميع النواحي سياسية واقتصادية واجتماعية[٢٨]. وهذا بدوره يقودنا إلى سؤال آخر كيف كانت جمعية مصر الفتاة تحارب الحزبية ثم تسمح لنفسها بأن تتحول إلى حزب سياسي؟

أعلن حزب مصر الفتاة أنه لن يكون هناك فارق بين الحزب والجمعية من حيث الروح التي يسير بها الجهاد، ولا من حيث البرنامج أو المبادئ فكل هذه بقيت كما هي، وستبقى فرق المجاهدين هي دعامة الحزب الأولى بكل أنظمتها ومزاياها، ولكن النظام الحزبي سيكون بحيث يسمح لكل مصري بالانضمام إلى صفوفه، أما عن جمعية مصر الفتاة وكيف بها الآن قد نظمت من نفسها حزبًا سياسيًا، فقد أعلن أحمد حسين أن حزب مصر الفتاة سيكون شعاره الأول محاربة الحزبية كذلك بقوله "فتح أصبح لا مناص للقضاء على الحزبية من تأليف شباب قوي شعاره مصر فوق الجميع، يتعاون مع المصريين جميعًا ويعمل لخير المصريين جميعًا"[٢٩]. وفي حقيقة الأمر فإن أحمد حسين لم يقدم إجابة شافية على هذا السؤال، وإن كان قد أوضح هذه النقطة بقوله إنه لكي يستطيع أن يتصدى للأحزاب القائمة وهو يعني حزب الوفد فكان ولابد من تحويل الجمعية إلى حزب سياسي وله تعبير مشهور في هذه الناحية "إنه لا يفل الحديد إلا الحديد"[٣٠].

جاء تحويل جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسي في عهد وزارة الوفد في عام ١٩٣٧، وفي وقت كانت فيه العلاقات بين مصر الفتاة والوفد سيئة إلى أقصى درجة ممكنة، فقد انضم حزب مصر الفتاة بكل ما أوتي من قوة إلى المعسكر الذي هاجم الوفد بشدة، وانتقد إلى أقصى درجة ممكنة المعاهدة التي أبرمها مع إنجلترا، وقد ازداد معدل التوتر بين الفريقين فكثرت حوادث الاعتداءات بين فرق القمصان الزرقاء الوفدية وقمصان مصر الفتاة الخضراء، فكان أن اشتد أحمد حسين في مهاجمته للوفد يسانده ويؤيد خطوته هذه كل العناصر المعارضة للوفد، فضلاً عن علي ماهر رئيس الديوان الملكي. فنشر أحمد حسين عدة مقالات في جريدة الحزب بعنوان "برنامجنا السريع إسقاط صاحب المقام الرفيع" ثم خطا خطوة أبعد من ذلك فرفع هو وأعضاء حزبه التماسات إلى الملك مطالبين بإقالة الوزارة.

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ أطلق عز الدين عبد القادر أحد أعضاء مجلس جهاد حزب مصر الفتاة أربعة أعيرة نارية على سيارة النحاس (باشا) وهو في طريقه لحضور احتفال أقيم له في "شبرا" فأصاب السيارة ولم يصب النحاس باشا، وقد كان ذلك الحادث ذريعة تذرعت بها الوزارة فاعتبرته من تدبير قيادة الحزب وتأييد وتخطيط من خصومها، فاشتدت إلى أقصى درجة في معاملة أعضاء مصر الفتاة وتفتيش منازلهم، هذا فضلاً عن إغلاق دور الحزب في مختلف الأقاليم، واشتدت وزارة الداخلية في إجراءات القبض والتفتيش فقد قبض على كل من له صلة بمصر الفتاة، من قريب أو بعيد ومنهم رئيس الحزب نفسه[٣١].

ولكن في حقيقة الأمر فإن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الوفد حيال حزب مصر الفتاة كانت أكثر بكثير مما يحتاج التحقيق في جريمة من الجرائم، فكان يشتم من موقفها غريزة الانتقام من عدو آثار لها المتاعب.

عرض ذلك الحادث حزب مصر الفتاة الناشئ لهزة عنيفة كادت تطيح به وبالقائمين عليه، لولا أن الأوضاع السياسية التي سادت مصر في ذلك الوقت قد هيأت له عودة الروح من جديد، فقد أقيلت وزارة الوفد في نهاية عام ١٩٣٧، وتولت وزارة محمد محمود الحكم فكان أن أفرجت عن المعتقلين من مصر الفتاة، بعد أن تغيرت الهيئات القضائية التي كانت تحاكمهم، فبدأ الحزب يستعيد نشاطه من جديد وبحرية تامة، وإن كانت الضربة التي وجهتها إليه حكومة الوفد قد أضعفته إلى حد كبير فانفض من حوله العديد من الأنصار والأعضاء نتيجة لشراسة الإجراءات التي اتخذت ضدهم عقب الحادث المذكور، ولكنه على الرغم من ذلك فقد استرد الحزب أنفاسه المنهكة بسرعة إذ لم تمتد هذه الفترة طويلاً.

كانت وزارة محمد محمود وزارة صديقة لمصر الفتاة، فعلاوة على أن رئيسها يحفظ لها الدور الذي قامت به في الإطاحة بوزارة الوفد، فقد كان لها من بين أعضاء

الوزارة أصدقاء لمحمد كامل البنداري وحسن صبري على علاقات طيبة إلى درجة كبيرة بمصر الفتاة، خرج أحمد حسين من السجن فتوجه لمقابلة محمد محمود الـذي استجاب لمطالبه كمكافأة له على الدور الذي قام به، فعين نور الدين طراف - عضو مجلس الجهاد - مديرًا لمكتبه كما منح الحزب مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة التأمين النقدي لرخصة جريدة "مصر الفتاة". كما عين عزيز المصري مفتشًا للجيش المصري - طبقًا لرواية أحمد حسين(٣٢).

وعلى الرغم مما تعرضت له مصر الفتاة في عهد وزارة الوفد، فقد استطاعت أن تحقق نجاحًا ماديًا فازداد عدد المنضمين إليها، وذلك على أثر الانـشقاق الـذي حدث داخل حزب الوفد بخروج النقراشي وأحمد ماهر من بـين صـفوفه في نهايـة ١٩٣٧، فقد وجه حزب مصر الفتاة اهتمامًا كبيرًا في محاولة اجتذاب الكثير من بين شباب الوفد الذين خرجوا عليه كي يضمهم إلى صفوفه، فعقد الحزب اجتماعـات كبيرة داخل الجامعة وكون لجان مختلفة هدفها الأساسي جَذب تلك العناصر وضمها تحت رايته فكانت "اللجنة التنفيذية لطلبة مصر الفتاة بـالأزهر" و"لجنـة المـدارس الثانوية والخاصة" و"لجنة الجامعة والمدارس العليا". وفي هذا المجال فقد أحرز الحـزب نجاحًا جدير بالاهتمام، فقد جاءت نتائج انتخابات اتحاد طلبة الجامعـة المـصرية في أواخر أكتوبر ١٩٣٧ تنبئ عن فوز ساحق لطلبة مصر الفتاة على زملائهم الوفديين وغيرهم، فقد حصل حمادة الناحل عضو مصر الفتاة على أكبر عدد مـن أصـوات الناخبين في كلية الحقوق، كما حصل عثمان نجاتي عضو مصر الفتاة أيضًا على أكبر عدد من أصوات الناخبين في كلية الآداب(٣٣).

أمّا في عام ١٩٣٨ وبعد أن تهيأ المناخ الصحي للحزب لممارسة نشاطه، فقـد أنس في نفسه قوة، واعتبر نفسه حركة المستقبل التي ستؤول إليها مقاليد الأمـور في المستقبل، ففي اجتماع الحزب في ٢٧ يناير من نفس العام قرر إنشاء عدة مكاتـب

ولجان تتولى تنفيذ برنامجه الاجتماعي والإصلاحي منها مكتب الانتخابات، لجنة مكافحة الأمية، لجنة مشروع القرش والدراسات الاقتصادية، لجنة الشئون الصحية، لجنة القرية المصرية، لجنة مناهج التعليم وأخيرًا لجنة نشر الثقافة العسكرية[٣٤]. وفي ٧ مارس قرر الحزب إنشاء "مكتب الشئون الخارجية" برئاسة عبد الرحمن بدوي[٣٥]. ويقوم هذا المكتب الشئون الخارجية وإعداد تقارير عنها يرفعها لقيادة الحزب[٣٦].

وجدت تلك الفكرة قبولاً لدى الحزب، ففي اجتماعه في ٥ مايو ١٩٣٨ أعلن الحزب عن تشكيل عدد آخر من المكاتب تتولى دراسة برنامج الحزب ودراسة مختلف مظاهر الحياة المصرية، فأنشئ مكتب شئون التربية برئاسة الدكتور مصطفى الوكيل، مكتب الشئون الصحية برئاسة نور الدين طراف، مكتب الشئون الزراعية برئاسة حسن الأبياري، مكتب الشئون الاجتماعية برئاسة عثمان نجاتي، مكتب الشئون الاقتصادية برئاسة محمد صبيح، مكتب الفنون برئاسة حسين محمد يوسف، مكتب الشئون الدينية برئاسة عبد الحميد المشهدي، مكتب الدراسات السياسية برئاسة فتحي رضوان، مكتب الشئون الهندسية يتولى سكرتاريته علي زين العابدين وسمير حلمي، مكتب شئون الدفاع برئاسة محمد صبيح، مكتب الشئون الصناعية برئاسة أحمد بدوي، مكتب شئون السودان برئاسة محيي الدين عبد الحليم[٣٧]. ويمكن اعتبار تكوين هذه المكاتب بمثابة "وزارة ظل" ألفها حزب مصر الفتاة كي تكون مستعدة للقفز إلى كراسي الحكم إذا طلب منه ذلك في المستقبل[٣٨].

وعلى الرغم من هذا المد الخاص بمصر الفتاة، فقد أرادت وزارة محمد محمود أن تتخلص من فرق القمصان الزرقاء التي عاثت في البلاد فسادًا استشرى خطره، حتى أنها هاجمت أكثر من مرة منازل المعارضين لحزب الوفد ومنهم محمد محمود وأفراد حزبه، فما أن استتب الأمر لمحمد محمود في وزارته حتى استصدرت في ٨ مارس ١٩٣٨ مرسومًا بقانون يحظر قيام الفرق شبه العسكرية، فطبق على القمصان

الزرقاء الوفدية وقمصان مصر الفتاة الخضراء[٣٩] وقد كان لذلك المرسوم أثر كبير على مصر الفتاة، فلم تكن الفرق النظامية مسألة هامشية بالنسبة لنشاط الحزب وفيما يخطط للوصول إليه، فقد اعتبرها "جيش الخلاص الذي دعا أحمد حسين إلى تكوينه منذ عام ١٩٣٠.

تأثر نشاط مصر الفتاة بإلغاء فرقه النظامية، فتقدم أحمد حسين بالتماس إلى الملك فاروق طلب فيه السماح بعودة فرق القمصان الخضراء، مبررًا تلك العودة بأن البلاد لا يمكن لها التقدم إلا بقيام ثورة إصلاحية في مختلف مجالات الحياة وليس سوى الشباب من يستطيعون القيام بتلك الثورة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بانتظامهم في أعمال منظمة تعلمهم النظام والطاعة والأخلاق[٤٠]. وفي حقيقة الأمر فإن مرسوم حل الفرق شبه العسكرية لم يكن مقصودًا به قمصان مصر الفتاة ولكنه لا يمكن استثناؤها من الحل، وعلى الرغم من ذلك فقد كان للمرسوم رد فعل لدى الأجانب الذين يمارسون مثل هذه الأنشطة شبه العسكرية، فقد تقدم وزير إيطاليا المفوض في مصر باحتجاج إلى وزير الحقانية أحمد خشبة على شمول هذا المرسوم لفرق قمصانهم السوداء الفاشية[٤١].

اعتقد حزب مصر الفتاة أنه بقرب تحقيق أهدافه في الوصول إلى الحكم في أعقاب وزارة محمد محمود، فمهد لخطوته هذه فتقدم إلى الحكومة طالبًا تخفيض سن العضوية لمجلس النواب إلى خمسة وعشرين عامًا بدلاً من ثلاثين حتى يتمكن زعماءه من خوض معركة الانتخابات التي ستجريها الوزارة[٤٢]. ولكن محمد محمود كان يرى أن علاقته بمصر الفتاة لا تتعدى أنها أداة أدت مهمتها وكوفئت عليها فلم يعر ذلك المطلب اهتمامًا. فكان ذلك بداية لتراجع أحمد حسين عن أمله في خوض معركة الانتخابات، فوجه نداء إلى الطلب من أعضاء الحزب بألا يزجوا بأنفسهم في معركة الانتخابات المقبلة بعد أن حيل بين مصر الفتاة وبين الاشتراك فيها، وأن يتركوا الجيل

القديم يتطاحن ويخوض معركة الانتخابات بعيدًا عن الشباب، فهو جيل سوف يفني نفسه بنفسه ويمهد الطريق للشباب[٤٣].

كان ذلك الموقف من جانب وزارة محمد محمود، إلى جانب مرسوم حل التشكيلات والفرق شبه العسكرية علامتين بارزتين على طريق العلاقات بين حزب مصر الفتاة والأحرار الدستوريين، فقد خاب فأل أحمد حسين في وزارة محمد محمود والتي آمل في أن يحقق الجزء الأكبر من برنامجه على يديها، وقد اعتبرها مرحلة انتقال تمهد له ولحزبه تولي مقاليد أمور البلاد، وبعد أن اتضح له هذا الموقف من جانبها طالبها بإجراء عدة إصلاحات تشمل مختلف نواحي الحياة في المجتمع المصري، ولما لم تستجب لما طالبها به انبرى يهاجمها في حملة صحفية عنيفة على صفحات جريدته، وخاصة بعد أن جرى تأليف الوزارة من جديد بعد إجراء الانتخابات وإخراج محمد كامل البنداري من عضويتها[٤٤]. فاشتد أحمد حسين أكثر من مخاصمتها وندد بها وطالب بإسقاطها. وقد تعرضت مصر الفتاة في عهدها إلى إجراءات أشد قسوة وصرامة عما تعرضت له في عهد الوزارة الوفدية السابقة عليها.

وعلى الرغم من الظروف غير المواتية لأحمد حسين وحزبه، فقد اعتقد أنه بقرب تحقيق أهدافه في الوصول إلى الحكم وتحقيق برنامجه بإعادة مجد مصر، وأن ذلك لن يتأتى إلا على يد الجيل الجديد من الشباب شباب مصر الفتاة. فسافر إلى أوربا في صيف عام ١٩٣٨ ليدرس أنظمة الحكم المختلفة والأسس التي تقوم عليها الحياة الأوربية سياسية واجتماعية وهو يهدف إلى تلمس نظام حكم معين يسلكه حزبه عندما يرتقي الحكم بعد مضي مهلة السنوات الثلاث التي حددها كي يصل حزبه إلى السلطة عندما تدعوه الأمة لذلك[٤٥].

وقبل أن يقوم برحلته إلى أوربا عقد اجتماعًا في ٨ يونيو ١٩٣٨ صرح فيه بأنه يؤيد قيام حكومة ائتلافية تضم جميع الأحزاب برئاسة علي ماهر، ويرى أن ذلك

هو الحل الوحيد لمشاكل مصر الحالية، فإذا لم تلق هذه الفكرة قبولاً، فإنه يجب أن تعطى الفرصة للشباب الذي يمثلهم حزبه لتصريف شئون البلاد، وطالب أعضاء حزبه أن يستمروا في النضال للوصول إلى هذا الهدف طبقًا للبرنامج الذي وضعه لهم[٤٦].

عاد أحمد حسين من رحلته إلى أوربا في ١٤ أغسطس ١٩٣٨، وكان الحزب قد قرر من قبل أن يقوم بنشاط متزايد في الشتاء القادم لإسقاط الوزارة، ولكن موقفه هذا قد تغير بعد إعادة تأليفها وإدخال السعديين فيها، فوعد أحمد حسين بتأييدها إذا نفذت برنامج مصر الفتاة في الإصلاح. وبعد عودة أحمد حسين من أوربا اتجه الحزب إلى بذل مجهوداته لزيادة أعضائه والمؤيدين لسياسته فنظم عددًا من الاجتماعات واللقاءات في القرى، فقد أوفد الحزب بعض أعضائه إلى الريف ليبذلوا فيه نشاطهم ولتثبيت الإيمان بمصر الفتاة في نفوس ساكنيه ولضم أعضاء جدد للحزب، وقد بدأ مصطفى الوكيل نائب رئيس الحزب هذه المهمة فوجه نداء إلى جنود مصر الفتاة بالريف للعمل على زيادة عدد أعضائه[٤٧]. ولكن هذه الحملة التي قصد بها الدعاية للحزب وضم أنصار جدد لم تحقق نجاحًا ملحوظًا[٤٨].

ولما لم تثمر هذه الحملة ثمرتها المرجوة، استغل أحمد حسين فرصة إدخال وزارة المعارف – تحت تأثير الأزمات الأوربية عام ١٩٣٨ – نظام التدريب العسكري في المدارس والجامعة وللأعضاء المتطوعين، فوجه نداءاته إلى أعضاء مصر الفتاة بالانخراط في سلك تلك التدريبات فوجه نداء إلى جنوب مصر الفتاة بالريف للعمل على زيادة عدد أعضائه[٤٩]. وعلى الرغم من هذه النداءات المتكررة من جانب أحمد حسين للأعضاء فلم تحدث ما أراد منها، فأصدر قرارًا بحل جميع منظمات الحزب في جميع أنحاء البلاد مستهدفًا إعادة تنظيمها من جديد على أسس قوية وبروح فتية، موضحًا خطوته هذه بقوله أنه قد سرت لدى الكثير من أعضاء مصر الفتاة روح التهاون في

تنفيذ مبادئ الحزب، وأنه نظرًا للتفكك الملحوظ في وحدة أعضائه، ورغبة في استئناف الكفاح الذي يرتكز على التضحية وإنكار الذات وتنفيذ مبادئ مصر الفتاة بحرفيتها وروحها[٥٠]. ويبدو أن الدافع الذي حدا بأحمد حسين إلى اتخاذ ذلك القرار كان ما مُني به مرشحو مصر الفتاة من فشل في انتخابات اتحاد الطلبة بالجامعة في ذلك العام[٥١].

إن قرار أحمد حسين بحل تنظيمات الحزب المختلفة قد عرضه لهزة عنيفة نتج عنها أن نقص عدد أعضائه، فلما أدرك خطورة ذلك القرار، توجه بنداءاته إلى أعضاء الحزب وطالبهم فيها بأن يكون لدى كل من يريد استئناف الجهاد في صفوف الحزب ملابس التدريب العسكري، وأن يضع نفسه تحت تصرف الرؤساء الذين سيصدرون قرارًا بتعيينهم[٥٢]. وقد اتضح قلة عدد أعضاء الحزب في احتفاله بعيد الجهاد في ١٣ نوفمبر من نفس العام من قول أحمد حسين "فإذا كان عددنا الليلة قليلاً، فإنه كبير بالروح التي ينطوي عليها. فهو اجتماع هام في حياة الحزب وقف فيه على مفترق الطرق"[٥٣]. وقد تبع ذلك القرار بإدخال عدد من التنظيمات الجديدة في حياة الحزب اصطبغت كلها بنمو الروح العسكرية لدى الحزب، كما دعا إلى استخدام القوة فكتب مقالاً بعنوان "لابد من انقلاب. لابد من قوة" أوضح فيه أن الأهداف أصبحت لا تتحقق إلا بالقوة وأن الحزب سيعمل لإحداث هذا الانقلاب بالقوة من الآن فصاعدًا وتسمى الحزب منذ ذلك الوقت باسم الحركة[٥٤].

بذل الحزب جهودًا ضخمة لكسب أعضاء وأنصار جدد له، فقد حاول أحمد حسين أن يضم إلى حركته قطاعات جديدة من بين صفوف الطبقة العاملة، فصرح في الاجتماعات التي عقدها بعد عودته من أوربا أن الحكومات الإيطالية والألمانية قد أقامت مشروعات مذهلة من أجل رفاهية الطبقات العاملة، وصرح أيضًا بأن رفاهية تلك الطبقات تشكل جزءًا من البرنامج الذي يريد حزبه أن ينفذه[٥٥]. هذا فضلاً

عن أن الحزب قد أعلن أنه سيوجه عناية خاصة لتكوين الشعب الجديدة له. كما أنه سيبذل نشاطًا جمًا لتوثيق صلاته بالأحزاب المختلفة في البلاد الإسلامية، وأنه سيوفد مندوبًا من كبار أعضائه لزيارة بعض العواصم الإسلامية الكبرى في آسيا وفي الشمال الأفريقي، وستوجه عناية خاصة بشئون السودان[٥٦]. ولكن هذا الذي أعلن عنه الحزب لم ير النور. ولكن الشيء الواضح في حياة الحزب في تلك الفترة كان بروز الاتجاه الإسلامي على ما عداه، ويعلل أحمد حسين ذلك بقوله إنه ناتج عن زيارته للسودان عام ١٩٣٨ "إن السودانيين متدينون جدًا وقابلوني بحماس شديد، فلما عدت إلى مصر كنت متأثرًا بهذه الروح الدينية"[٥٧]. وربما كان ذلك بفعل شخصية مصطفى الوكيل المؤثرة والذي كان يغلب عليه هذا الاتجاه، وهو ما اصطبغ به كفاح الحزب بفضل تأثيره حتى نهاية فترة البحث.

كان بروز الاتجاه الإسلامي على ما عداه في حياة مصر الفتاة يستهدف توسيع دائرة أنصارها والمؤيدين لسياستها وقد شجع هذا الاتجاه تولي علي ماهر الحكم على أثر استقالة وزارة محمد محمود، وعلي ماهر يعطف على مصر الفتاة ونشاطها منذ البداية، فقد رأى فيها والجمعيات الدينية الأخرى التي ظهرت في مصر في ذلك الوقت سندًا له وللقصر الذي أصبح يمثل اتجاهه في مواجهة حزب الوفد. وقد تمتعت مصر الفتاة في عهد وزارته الثانية – على الأقل في أول عهدها – بشيء من الاستقرار والحرية في ممارسة نشاطها السياسي، مما جعلها تعتقد أنها بقرب تحقيق أهدافها في الوصول إلى حكم البلاد، فقد كانت تعتبر فترة حكم علي ماهر مرحلة انتقالية تمهد لها ولجيل الشباب الذي تمثله تولي الحكم، فقد حققت جماهيرية في الفترة التي سبقت إعلان الحرب. ولكن إعلان قيام الحرب العالمية الثانية كان له أثره الواضح على المجتمع المصري، فقد أعلنت الأحكام العرفية وشددت الرقابة على الصحف وعطلت الاجتماعات والنشاط السياسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى

فقد أخذت اهتمامات الجماهير تنصرف إلى شئون الحرب الجارية، فأوقف ذلك المد الخاص بالحزب، وتأكد لقيادته أن ما اعتقدته أنها بقرب تحقيق أهدافها قد أصبح سرابًا بفعل ظروف الحزب[٥٨]. فقد دبت بوادر الفتور والخمول لدى أعضاء الحزب[٥٩].

أعلن أحمد حسين عدم رضائه عما صارت إليه حال الأعضاء، فأعلن أنه لا يريد أن يكون معه من المجاهدين إلا من يؤثر الجهاد على كل شيء، أعلن ذلك قبل سفره إلى الحجاز في حجته الثانية، فذكر أنه إنما يسافر إلى الحجاز ليتطهر ويستغفر الله ويبتهل إليه أن يرشده إلى سبيله، وسوف يستخيره في أي الطرق يسلك، وما ينبغي عليه أن يفعل، ومن ثم عبر عن رجائه في أن يعود من الحجاز وقد اتضح في نفسه المنهاج الذي ينبغي عليه أن يسلكه، وصرح بأنه مهما يكن ذلك المنهاج فإنه لن ينطوي على الروح التي سادت الأعضاء في ذلك الوقت، وطالبهم بأن يتهيأوا لمرحلة جديدة من الكفاح في سبيل تحقيق غايات الحزب في إعادة مجد مصر، وبين لهم أن ذلك لن يحدث إلا بالإخلاص لمبادئهم والتمسك بها[٦٠]. ومن هنا نلمس إرهاصات التغير في أفكار الحزب للأخذ بالمبادئ الإسلامية ونمو الاتجاه الإسلامي. فقد أخذ يطفو على السطح بعد أن كان ضمنيًا، فيسعى الحزب إلى تغيير اسمه إلى "الحزب الوطني الإسلامي".

بدأ الاتجاه الإسلامي يظهر واضحًا في نشاط الحزب منذ أواخر عام ١٩٣٨ كما ذكرنا، وهذا بدوره يدعونا إلى مناقشة تيارات الفكرة الإسلامية في مصر في الثلاثينات من القرن العشرين وما قبلها، فقد كان رشيد رضا يهاجم المسلمين الذين يتمسكون بتعاليم الإسلام كما هي، فكان لمقالاته في "المنار" وكذلك كتبه أكبر الأثر في نشر هذا الرأي فقد تشربت القومية المصرية – عند تناولها هذه المؤلفات المكتوبة بأسلوب جذاب – جرعة جديدة من الحماسة والقوة، وتكاتف المسلمون من كافة

المذاهب للدافع عن الإسلام. فأضفت هذه المؤلفات على الدين صبغة قومية، كان لها أثرها على الحياة السياسية في مصر، وكما أثرت على التكوين العقلي والنفسي والخلقي للشباب، وجاءت أولى نتائجها في ظهور العديد من الجمعيات الدينية التي لعبت دورًا يتزايد مع الأيام في أوساط الطبقة المتوسطة ومنها "جمعية الشبان المسلمين" و"جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية" وغيرها، وكانت كل هذه الجمعيات تنفي عن نفسها بقوة أنها تتدخل في الحياة السياسية للبلاد، ولكنها مع ذلك سرعان ما تحولت إلى جمعيات يتعايش فيها كل من الدين والوطنية جنبًا إلى جنب، ثم لم تلبث أن نشأت جمعيات أخرى لها طابع مزدوج ديني وسياسي في الوقت نفسه، مثل "جماعة الإخوان المسلمين" هذا بالإضافة إلى أن جمعية مصر الفتاة قد تأثرت بهذا الاتجاه منذ البداية فقامت بحملات صاخبة لإغلاق حانات الشرب وتحريم الاختلاط في الأماكن العامة ومنع البغاء[٦١]. وظلت تواصل نشاطها الديني حتى أعلنت عن تحولها إلى الحزب الوطني الإسلامي فأخذ نشاطها الديني يطفو على السطح.

يرى أحمد حسين أن الوحدة العربية هي الوسيلة لتحقيق الجامعة الإسلامية التي تعد نهاية للتطور الذي ينشده، كما يرى أنه لتحقيق تلك الغاية، فلابد وأن تخلق وحدات عربية قادة تنصهر في وحدة عربية قوية شاملة، فيرى أن تصبح مصر وحدة قوية تتألف من مصر والسودان ومن ثم تحالف الدول العربية الأخرى وبعد ذلك تتزعم الإسلام[٦٢]. بهذا المنطلق الفكري سافر أحمد حسين إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، هذا فضلاً عن جعل دعوة مصر الفتاة عامة لجميع الأقطار العربية الإسلامية[٦٣].

عاد أحمد حسين من الأراضي الحجازية مصممًا على إجراء التغيير الذي أراده فيقول "عدت من البلاد المقدسة وأنا ممتلئ عزيمة وقوة على قوة وقد أنار الله سبيل العمل وطريق الجهاد، وأول خطوة ذلك العمل وهذا الجهاد أن نعود إلى تنظيم

صفوفنا لتناسب الدور الخطير الذي نبغي علينا أن نضطلع به، بعد أن لم تعد حركة مصر الفتاة حركة محلية فحسب تبدأ بمصر وتنتهي بمصر، بل لقد جاوزت الحدود والسدود، ونفذت روحها إلى البلاد العربية والإسلامية. فأصبح من العبث أن نتجاهل هذه الحقيقة بعد أن سعينا لها منذ خرجت مصر الفتاة إلى الوجود. واليوم بدأت المس بيدي طريق الحياة لمصر وللبلاد العربية والإسلامية، وأن ذلك كله يتحقق في بعث الإسلام والتعاليم الإسلامية واتخاذها أساس الحياة. وشباب مصر الفتاة هم المطالبون اليوم بأن يقوموا بهذا الدور الخطير في حياة مصر والإسلام، وهذا من شأنه أن يحملنا على التفكير لكي نعدل اسم الحزب وبرنامجه تعديلاً يجعلهما أكثر تصويرًا لهذا الأهداف(٦٤).

دعا أحمد حسين مجلسي الإدارة والجهاد لعقد اجتماع في ٢ مارس ١٩٤٠ وذلك لمناقشة المقترحات التي سيعرضها عليهم حول التغيير المزمع وللنظر في أمر الحزب ومبادئه(٦٥). عرض أحمد حسين فكرته عن التغيير على المجتمعين، فأوضح أنه ظهر من رحلته أن العالم الإسلامي على معرفة بحركة الحزب، كما ذكر أن المبادئ التي اتخذها الحزب منذ البداية، كان الهدف منها تقوية الروح القومية وتشجيع كل ما هو مصري، فكانت كلها تنصب على القومية المصرية، والآن حان وقت تغيير هذه القواعد على شكل يجعل القومية التي يسعى إليها الحزب هي القومية الإسلامية، ويجعل نفوذ الحزب تمتد إلى كل الأقطار العربية والإسلامية، ليكون له أنصار وأعوان يساعدوننا على وحدة المسلمين التي نعمل من أجلها(٦٦). وبعد أن عرض أحمد حسين فكرته على أعضاء المجلس ترك لهم فرصة للتفكير فيما عرضه عليهم لمناقشته في جلسة تالية.

عقد الاجتماع الثاني في ٦ مارس ١٩٤٠، وفتح أحمد حسين باب المناقشة، فعارض بعض أعضاء المجلس في إجراء التغيير المقترح، وكان محور المعارضة يدور

حول أن اسم مصر الفتاة قد ذاع في كل البلاد، وأن ذلك سيحتاج إلى وقت طويل حتى يألف الناس الاسم الجديد. وقد أوضح فتحي رضوان – سكرتير عام الحزب – أن معارضته للتغيير إنما ترجع إلى أن الوقت لا يناسب التغيير، وأن ظروف الحرب القائمة لن تسمح لهم بإذاعة البرنامج ونشره خاصة وأنهم لا يستطيعون نشر شيء في جريدتهم "مصر الفتاة" وعلى الرغم من المعارضة التي لقيتها فكرة التغيير، فإن المناقشة استمرت داخل الجلسة وأحمد حسين يرد ويبين أنه قد اقتنع بضرورة التغيير الشامل حتى للاسم قائلاً إنه لا يستطيع عمل شيء الآن والحزب بحالته الحاضرة، في حين أنه يرى أن الحزب سيكسب كثيرًا من هذا التغيير وسيجد المجال واسعًا للكفاح والعمل. وانتهت الجلسة بموافقة المجلسين على إجراء التغيير المقترح، ودعى المجلسان لعقد جلسة أخرى في ١٢ مارس لدراسة البرنامج الجديد الذي سيضعه أحمد حسين بنفسه[٦٧].

وضع أحمد حسين البرنامج وأعد له مذكرة تفسيرية، وعقدت الجلسة في الموعد المحدد وتناقش الأعضاء حول مواد البرنامج، واقترح تعديل بعضها وقد أجرى ذلك التعديل ورفع البرنامج إلى الملك في ١٨ مارس ١٩٤٠[٦٨].

كان الهدف المعلن للتغيير أنه محاولة لتوسيع دائرة كفاح الحزب لتشمل العالم العربي والإسلامي، ولكن الهدف الحقيقي منه كان محاولة من جانب أحمد حسين لكسب المزيد من الأنصار والأعضاء لحزبه حتى تحقق له الجماهيرية التي كان ينشدها منذ البداية، خاصة وأن المراحل السابقة التي مرت بها مصر الفتاة لم تساعده على تنفيذ فكرته في بعث مجد مصر القديم، فرأى أن يطور كفاحه بإبراز الاتجاه الإسلامي في أيديولوجية الحزب، والانتقال خطوة إلى الأمام في دائرة أوسع والمناداة ببعث مجد الإسلام فعزف على وتر الحماس للدين الإسلامي، خاصة وأن المجتمع المصري بقيمه وتقاليده السائدة آنذاك أكثر استجابة للاتجاهات الدينية. هذا بالإضافة إلى أنه كان

يدرك أبعاد نشاط جماعة الإخوان المسلمين المتزايد وسيطرتهم على الجمعيات الإسلامية الأخرى وتعاظم القوى الشعبية التي كانت تؤيدها، فقد أسرع بتغيير اسم الحزب الوطني الإسلامي لينافس جماعة الإخوان في الزعامة الشعبية(٦٩). وقد ذكر أحمد حسين فيما بعد أن التغيير كان يهدف إلى الرغبة في التعاون مع الإخوان المسلمين والشبان المسلمين(٧٠). ومهما تكن دوافع التغيير فقد تحول حزب مصر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسلامي ونشر برنامجه الجديد، وعلينا أن نتناول أهم ما جاء بهذا البرنامج.

نص البرنامج الجديد على تحرير مصر والسودان وتحقيق الوحدة العربية. ورسم الخطوط لتحقيق الجامعة الإسلامية. فقد نصت المادة الثانية منه على أن من غايات الحزب مكافحة الاستعمار للأمم الإسلامية في أي جزء من أجزاء العالم وتحرير البلاد الإسلامية، وتحقيق الجامعة الإسلامية وإحياء مجد الإسلام ونشر رسالته في أرجاء العالمين. وكما نص البرنامج أن وسيلته لتحقيق تلك الغايات هي أن يضطلع الحزب بمسئولية الحكم في البلاد، فقد نص على أنه يسعى للوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة ومن أهمها الحصول على تأييد الرأي العام في الانتخابات العامة والحصول على ثقة جلالة الملك صاحب عرش البلاد والعامل الأول على إشادة صرح مجدها ورفاهية شعبها وجمع كلمة العرب والمسلمين(٧١).

حدد البرنامج موقف الحزب من مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففيما يختص بالناحية التشريعية وبنظام الحكم في البلاد، فقد نص على ضرورة أن تستمد قوانين البلاد كل أصولها من الشريعة الإسلامية، أو بما لا يتعارض معها، كما نص على أن يكون نظام الحكم دستوريًا طبقًا لقواعد الإسلام يتمتع فيه الناس بالحرية الحقيقية والمساواة والشورى، وأن يتولى صياغة القوانين مجمع من العلماء والمشرعين الذين تتمثل فيهم جميع مذاهب المسلمين. وقد حدد الحزب

مدة خمس سنوات من تسلمه مقاليد الحكم في البلاد لينفذ فيها برنامجه في الداخل ثم بعدها يواصل تنفيذ برنامجه الخارجي، أما إذا لم تتح له فرصة تولي الحكم فإنه لا يتردد في تأييد أي حكومة متى تعهدت بتنفيذ برنامجه.

وأهم ما يلفت النظر فيما نص عليه البرنامج وانطلاقًا من فكر مصر الفتاة المبكر في ضرورة نشر الروح العسكرية بين المواطنين وخاصة بين الشباب والعمل على تنظيمهم، وإن كان قد خطا خطوة أبعد من ذلك فقد نص على ضرورة أن تكون المصالح الحكومية خاضعة لنظام شبه عسكري وأن يوحد زي الموظفين جميعًا. هذا فضلاً عن أن المدارس على اختلاف أنواعها ودرجاتها يجب أن يكون النظام بها نظامًا شبه عسكري فيوحد الزي لجميع الطلاب، وعليهم تأدية التدريبات العسكرية، كما أن الزي لابد وأن يكون من المصنوعات المصرية[٧٢]. ولعل هذا يوضح مدى إصرار الحزب على صبغ المجتمع المصري بصبغة شبه عسكرية حتى بعد أن تحول إلى حزب إسلامي يرى أن وسيلته لتولي الحكم هو الحصول على تأييد الرأي العام والحصول على أغلبية في الانتخابات إلا أنه لم يستطع أن يتخلى عن فكرته القديمة في تكوين "الميليشيا الفرعونية" للوصول إلى الحكم بالقوة لبعث مجد الإسلام. ولعل هذا أهم ما أتى به البرنامج الجديد[٧٣].

كانت المعارضة التي قوبلت بها فكرة التغيير مبنية على أن ظروف الحرب القائمة لا تتيح القيام بأي نشاط في سبيل عرض البرنامج الجديد والعمل على نشر ما حواه من مبادئ بين المواطنين. وقد تأكد ذلك فيما بعد فلم يكن الحزب بقادر على ممارسة نشاطه السياسي بأي شكل من الأشكال فقد كانت الرقابة مشددة على الصحف، فكانت تظهر فيها الصفحات البيضاء دلالة على كثرة الحذف الذي أعمله فيها قلم الرقيب، هذا فضلاً عن الأحكام العرفية فلا اجتماعات ولا نشاط سياسي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تجربة التغيير كانت تحمل عوامل فشلها داخل

تكوينات الحزب نفسه، فقد قوبلت عملية التغيير بالرفض من جانب بعض شعب الحزب، ففي الإسكندرية عقدت اللجنة العمالية المشكلة بحي "كرموز" للعمل على مبادئ الحزب الوطني الإسلامي – اجتماعًا بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٠ نوقشت فيه مسألة العودة إلى استخدام الاسم القديم للحزب وهو "حزب مصر الفتاة" ووافق الأعضاء على ذلك، هذا فضلاً عن أن إسماعيل عامر المشرف على لجان الحزب بالإسكندرية دعا الأعضاء إلى اجتماع يعقد في ٢ أبريل ليدلي إليهم بالأسباب التي دعت إلى تغيير الاسم والعودة إلى الاسم القديم[(٧٤)].

عقد الاجتماع في الموعد المذكور وتولى رئاسته عبد الحميد المشهدي عضو مجلس إدارة الحزب فافتتح الاجتماع قائلاً: "عليكم أن تعودوا إلى نشر مبادئ الحزب القديمة والدعاية لها في كل مكان، وألا تتصادموا مع أي شخص أو حزب لأننا في حالة هدنة الآن وسنتبعها بحركة تتطلب منكم جهودًا عظيمة... ولكننا إذا ما لجأنا إلى الهدنة اليوم فليس ذلك إلا لخطة مرسومة سنواصل بعدها كفاحًا أنتم نواته"[(٧٥)]. وفي ختام الاجتماع طالبهم المشهدي بضرورة أن يترددوا على دار الحزب بالإسكندرية لكي يقفوا على ما ينقله لهم إسماعيل عامر من التعليمات التي سيزوده الحزب بها عن طريق البريد، وذلك لأن الحزب في حالة لا تمكنه من القيام بنشاطه، فالبوليس يراقبهم والرقابة مفروضة بشدة على صحيفة الحزب[(٧٦)]. هذا فضلاً عن أن عملية التغيير قد أحدثت صدعًا في وحدة الحزب فنشبت الخلافات بين أعضائه، ولعل مطالبة المشهدي – رغم أزهريته – لشعبة الإسكندرية بالعودة إلى الاسم القديم تؤكد ذلك الموقف، فالمشهدي عضو مجلس إدارة الحزب ولابد وأنه على دراية وإلمام بسياسة الحزب العليا، ولعل ما يؤكد ذلك أن تقدم كثير من أعضاء الحزب باستقالاتهم من عضويته، وكمثال على ذلك فقد تقدم بعض أعضاء شعبة بورسعيد باستقالاتهم احتجاجًا على التغيير[(٧٧)]. هذا وإن كان الحزب لم يعلن عن ذلك رسميًا،

إلا أن جريدته عادت إلى ذكر الاسم القديم في بعض المقالات منها مثلاً "من حـــزب مصر الفتاة إلى دولة رئيس الوزراء"(٧٨). هذا فضلاً عن أن جريدة الحزب ظلت كما هي فلم يتغير اسمها وبقيت باسم "مصر الفتاة".

أدرك الحزب أنه لم يحقق نجاحًا فيما قصد إليه بعملية التغيير فبـــدأ يـــسعى إلى تنظيمات جديدة بين صفوفه فأعلن أن على مصر الفتاة أن تراجع نظامها الداخلي في الوقت الحاضر وأن تصلح من أخطائه، وأن تسد ما فيه من ثغرات مـــستفيدة مـــن تجاربها منذ البداية، فعليها مراجعة موقف كل عضو من أعضاء الحزب، فـــذكرت أن من كان ضعيفًا خوارًا، ومن كان يتخذ من عضويته زينة أو ترفًا، ومن كان يعتبر أن الوطنية على هامش حياته فعليه أن يخرج من بين صفوف العاملين من الحزب، ومـــن أثقلته أعباء الكفاح فلينأى بنفسه، ومن أراد أ، يبقى في صفوفها فعليـــه أن يلتحـــق بالتدريب العسكري في المدارس والجامعات، أو في ميادين التـــدريب الـــتي أعـــدها الحكومة لتدريب الجيش المرابط(٧٩). ومصر الفتاة في هذا لم تستطع أن تتخلى عـــن فكرها في خلق القوة التي تساعدها في الوصول إلى الحكم، هذا فضلاً عن أن الحزب كان يعد للقيام بثورة مسلحة يتولى على أثر نجاحها مقاليد الحكم في البلاد، ولعـــل هذا يفسر سر تشدده مع الأعضاء في ضرورة الالتحاق بالتدريب العسكري. إلا أن ظروف الحرب التي كانت قائمة شدت انتباه معظم جماهير الحزب إلى متابعة أحداثها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ما فرضته الحرب من أعباء اقتصادية تمثلت في ارتفاع أسعار المعيشة وقلة المواد التموينية عن حاجة الجماهير، قد شـــغلتهم هـــذه الأوضاع إلى حد كبير عن النضال السياسي فلم يواصل الأعضاء دفـــع التزامـــاتهم المالية تجاه الحزب، مما جعله يجدد نداءه إليهم بأن من أثقله الكفاح فلينأى بنفسه بعد أن اتضح له تراخيهم عن الجهاد الحق(٨٠).

ظلت الأوضاع داخل الحزب على هذا المنوال السابق، الأعضاء تشدهم مشاكل الحياة اليومية عن "الجهاد" وعن تقديم أدنى قدر ممكن من التزاماهم المالية نحو الحزب، والحزب غير مستطيع أن يقوم بأي نشاط سياسي حر، فلا اجتماعات ولا نشر في الجريدة إلا ما تسمح به الرقابة، فهو في هذه الفترة أو منذ بداية الحرب أشبه بالجسد الذي لا يحمل بين جنبيه روحًا تحركه. ولقد كان للإنجليز منه موقفًا فطالبوا الحكومات المتعاقبة في فترة الحرب بضرورة اعتقال أعضائه لتأكدهم أهم لا يؤدون جانب الحلفاء، وإنما هو موالون للمحور، ولكن وزارة علي ماهر ومن بعده حسن صبري أهملوا ذلك الطلب من جانب الإنجليز مادام ليس هناك ما يبرر هذا الإجراء، فلما كانت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق والتي شارك فيها مصطفى الوكيل عضو الحزب بنصيب كبير، وما أعلنه الحزب من تأييده لتلك الحركة، ضغط الإنجليز وتشددوا في موقفهم فلم تجد وزارة حسين سري مناصًا من القبض على غالبية أعضاء الحزب ورئيسه وإيداعهم السجون منذ مايو ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه التقريب.

إن الظروف التاريخية التي نشأت فيها مصر الفتاة، هذا فضلاً عن النشاط السياسي والاقتصادي لأحمد حسين قبل إعلان قيام الجمعية، كل ذلك كان يمهد لقيام الجمعية التي تعد نوعًا جديدًا من أنظمة سياسية تؤمن باتخاذ أساليب جديدة لحل المسألة المصرية، أما نشاط أحمد حسين المبكر والذي دار كله حول إيمانه العميق بضرورة إعادة مجد مصر، لكي تكون سيدة العالم من جديد. ولكي يتحقق ما آمن به أحمد حسين ورفاقه منذ البداية فقد مر ذلك الإيمان بعديد من المراحل منها العمل بالتحالف مع الأحرار الدستوريين ومطالبة محمد محمود بالعمل على إعادة مجد مصر وأن يحقق لها ما حققه موسوليني لإيطاليا، ومنها مرحلة تصدي أحمد حسين لهذا العمل بنفسه في عام ١٩٣٠ بدعوته إلى تكوين "الميليشيا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" مستهدفًا من وراء ذلك إعادة مجد مصر القديم على يديه، ولما لم تنجح المحاولة عاد

يقرع أسماع المصريين بمشروع اقتصادي قومي وفي ظروف مناسبة في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية، فكان مشروع القرش للنهوض بالصناعات الوطنية، استطاع أحمد حسين أن يهز به كيان المجتمع المصري ويرتفع باسمه وبجماعته إلى المستوى القومي، وقد مهد به خطوته التي جاءت بعده فألف جمعية مصر الفتاة لتحقيق هدفه المبكر بعد أن كسب جماهيرية وخبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري من خلال العمل في المشروع.

وفي حقيقة الأمر إن كل هذه المراحل التي سبقت إعلان جمعية مصر الفتاة تعد بحق إرهاصات لها، فقد كانت كل خطوة مرحلة من مراحل الدعوة لها وتهيئة المجتمع المصري لذلك التيار الفكري الجديد الذي يؤمن باستخدام القوة لتحقيق استقلال البلاد، فلما أعلن قيام الجمعية كان أحمد حسين ورفاقه من جماعة المؤسسين لها، يستهدفون تحقيق المزيد من الأعضاء والأنصار، حتى تمكنه تلك الجماهيرية من تحقيق هدفه، ومن هذا المنطلق فقد سعى أحمد حسين إلى عدد من التطورات التي مرت بها فكرة مصر الفتاة، فبعد أن لم تستطع الجمعية بظروفها المحيطة بها وبطبيعة تكوينها من تحقيق الجماهيرية التي كان ينشدها سعى إلى تحويلها إلى حزب سياسي علـه يدرك نجاحًا أوفر في المستقبل وإن كان قد التزم بما طرحته مصر الفتاة منذ بداية تشكيلها من مبادئ وتنظيمات إلى حد كبير، فلم يكن لهذه التجربة أن تحقق ما قصد إليه من التغيير وهو تحقيق الجماهيرية، فالجماهير في ذلك الوقت كانت تتعلق بحزب الوفد وبكفاحه إلى جانب الأحزاب الأخرى والجمعيات والجماعات الدينية التي انتشرت في ذلك الوقت، وعلى الرغم مما تعرض له حزب الوفد من انشقاقات بخروج بعض أعضائه عليه وحدوث صدع في تكوينه الداخلي، فقد حاولت مصر الفتاة استغلال انشقاق ١٩٣٧ بخروج النقراشي وماهر على الوفد لصالحها إلا أنها لم تحقق إلا نجاحًا ضئيلاً في هذا الشأن.

وعندما تأكد لأحمد حسين وحزبه أن تجربة التغيير لم تحقق تقدمًا ملموسًا في حياة مصر الفتاة، وعندما أدرك أن جماعة الإخوان المسلمين قد حققت نجاحًا منقطع النظري، هذا فضلاً عن الجمعيات ذات الصبغة الدينية التي تسيطر عليها ومنها "جمعية الشبان المسلمين" فقد سعى إلى تحويل حزبه إلى الحزب الوطني الإسلامي عله يدرك نجاحًا أوفر يستطيع به أن ينافس جماعة الإخوان في الزعامة الشعبية لكن التجربة لم تصمد لاختبارات الزمن إلا أسابيع قليلة رأى بعدها العودة إلى أسلوب الكفاح القديم. وإن كانت ظروف الحرب التي ضربة أطنابها على البلاد لم تتح هذه التجربة أن تمارس بحرية.

إن مراحل التطور التي مرت بها مصر الفتاة كانت كلها تدور حول هدف واحد، وهو أن يتهيأ لمصر الفتاة جماهيرية معينة تستطيع أن توصلها إلى الحكم بأي شكل من الأشكال وبأي أسلوب من الأساليب، سواء كان ذلك عن طريق استخدام الأنظمة القائمة في البلاد أو باستخدام القوة وذلك لتحقيق برنامجها في إعادة مجد مصر، فكلما رأت مصر الفتاة أنها بقرب تحقيق هدفها وجدت نفسها تسير في حلقة مفرغة، وانتهت تجربتها بالفشل في إمكانية الوصول إلى الحكم وتحقيق حلمها القديم. ولعل ما طرحته مصر الفتاة من مبادئ وأفكار داخل المجتمع المصري كان شيئًا خياليًا رومانسيًا، لم يدرك واضعوه حقيقة وضع مصر، في أنها دولة محتلة لا تملك إرادتها فتتمكن من تنفيذ البرامج الضخمة التي نادت بها. كما أن الأسلوب الذي حاولت مصر الفتاة استخدامه لتنفيذ برامجها كان أسلوبًا غير مألوف في مصر، فإن تجربة التشكيلات شبه العسكرية التي أوجدتها اتضح أنها تشكل عدوانًا على الحريات خاصة بعد أن اتخذ الوفد أيضًا تشكيلات مماثلة. وعلى الرغم مما كان يبدو من نجاح هذا الأسلوب في إيطاليا وفي غيرها من دول أوربا فلم يدرك أحمد حسين ومصر الفتاة أن هناك فروقًا واضحة بين ظروف وطبيعة المجتمع والشعب المصري وبين ظروف وطبيعة الشعب الإيطالي أو الألماني فلم يتحقق الهدف من محاكاة أنظمة سياسية بعينها.

كما أن التقلب الأيديولوجي في حياة مصر الفتاة بين النزعة القومية والنزعة الإسلامية، وهو التطور الذي نشأ في فكر أحمد حسين نفسه، كان له در الفعل الأكبر على تنظيماته الداخلية، فلم يكفل لها هذا التقلب صفة الاستقرار والثبات فيتاح للمبادئ التي طرحتها في أي مرحلة من مراحل الاستمرار، حتى ينموا الإيمان بها من خلال التجربة والممارسة، وإنما كان التغيير الدائم لها عاملاً من عوامل فشل الحزب في تحقيق أهدافها في التطور، هذا فضلاً عن كثرة التنظيمات التي استحدثتها منذ البداية وتعقدها، مع قلة واضحة في عدد الأعضاء جعلت التداخل في اختصاصاتها واضحًا، مما أدى إلى عدم فهم لطبيعة تكويناتها. ولعل من المفيد أن ندرس تلك التنظيمات حتى يمكن تفسير حركة مصر الفتاة، فالهيكل التنظيمي الذي استحدثته كان يحمل سمات جديدة.

هوامش الفصل الثالث

(١) برنامج مصر الفتاة ومبادؤها عام ١٩٣٣، وهو عبارة عن نشرة صغيرة محفوظة لدينا حصلت عليها من أحد أعضاء مصر الفتاة.

(٢) نفسه، سوف نعالج هذه الأفكار في الفصل السادس "الفكر النظري لمصر الفتاة".

(٣) أحمد حسين: أزهار، ص ص٣٧٦-٣٧٧، للمزيد من التفاصيل حول موقف القوى السياسية من جمعية مصر الفتاة، انظر الفصول من الثامن إلى العاشر من هذا البحث.

(٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة، ج٨، من سؤال أحمد مختار رئيس القلم المخصوص بوزارة الداخلية.

(٥) F.O. 371/17977, Yenken to John Smon, No. 46, Cairo, 19 January, 1934.

(٦) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.

(٧) F.O. 371/17977, M. Lampson to John Smon, No. 367, Cairo, 25 April, 1934.

(٨) J.P. Jankowski: op. cit., p. 37.

(٩) الصرخة، ١٧ ديسمبر ١٩٣٤.
(١٠) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢، انظر الفصل العاشر بعنوان "مصر الفتاة والمسألة الوطنية".
(١١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.
(١٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الرحلة انظر الفصل التاسع بعنوان "مصر الفتاة والأحزاب".
(١٣) مضابط مجلس النواب، الجلسة السادسة، ٢٢ يونيو ١٩٣٦.
(١٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.
(١٥) نفس المكان.
(١٦) نعالج موقف مصر الفتاة في المعاهدة في الفصل العاشر بعنوان "مصر الفتاة والمسألة الوطنية".
(١٧) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.
(١٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، خطاب من أحمد حسين إلى فتحي رضوان بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦، وهو صورة لما أرسل لكل الأعضاء.
(١٩) الضياء: ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦.
(٢٠) الضياء: ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦
(٢١) نفسه، ٦ يناير ١٩٣٧.
(٢٢) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.
(٢٣) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٧ عن اجتماع شعبة الإسكندرية.
(٢٤) نفسه، محضر تحقيق النيابة ج٢، من سؤال أحمد حسين أمام النائب العام في ١١ يناير ١٩٣٨.
(٢٥) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ أول يناير ١٩٣٧ عن اجتماع مجلس جهاد مصر الفتاة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦.
(٢٦) المقطم، أول يناير ١٩٣٧.
(٢٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٢، من سؤال أحمد حسين أمام النائب العام بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٨.

(٢٨) نفس المكان.

(٢٩) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(٣٠) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧٢.

(٣١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة، سنفصل الكلام عن ذلك الحادث في الفصل التاسع "مصر الفتاة والأحزاب".

(٣٢) أحمد حسين، حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(٣٣) J.P. Jankowski: op. Cit., pp. 133-134.

(٣٤) مصر الفتاة، ٣١ يناير ١٩٣٨.

(٣٥) نفسه، ٧ مارس ١٩٣٨.

(٣٦) J.P. Jankowski: op. cit., p. 150.

(٣٧) مصر الفتاة، ٩ مايو ١٩٣٧.

(٣٨) J.P. Jankowski: op. cit., p. 150.

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق ج٣، ص٦٤.

(٤٠) مصر الفتاة، ٢١ مارس ١٩٣٨.

(٤١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، نقلاً عن وثائق وزارة الخارجية المصرية، مذكرة محررة بإدارة الشئون السياسية عن احتجاج وزير إيطاليا المفوض، مايو ١٩٣٨، علبة رقم ٣٧٣٩، ملف ٢٠٢/٧/١ ج٤.

(٤٢) مصر الفتاة، ٣١ يناير ١٩٣٨.

(٤٣) مصر الفتاة، ٢٨ فبراير ١٩٣٨.

(٤٤) نفسه، ٢ مايو ١٩٣٨.

(٤٥) مصر الفتاة، ٢٣ مايو ١٩٣٨.

(٤٦) F.O. 371/21948, The British Embassy to Halifaz, No, 1007, Alexandria, 30 August, 1938.

(٤٧) مصر الفتاة، ٤، ٧ يولية ١٩٣٨.

(٤٨) F.O. 371/21948, The British Embassy to Halfax, No. 1007, Alex, 30 august, 1938.

(٤٩) مصر الفتاة، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٨.

(٥٠) نفسه، ٥ نوفمبر ١٩٣٨.

(٥١) J.P. Jankowski, op. cit., p. 155.

(٥٢) مصر الفتاة، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.

(٥٣) نفسه، ١٤ نوفمبر ١٩٣٨.

(٥٤) J.P. Jankowski, op. cit., p. 159.

(٥٥) F.O. 371/21948, The British Embassy to Halifax, No. 1007, Alex, 30 August, 1938.

(٥٦) مصر الفتاة: ١٤ أغسطس ١٩٣٩.

(٥٧) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٧٣.

(٥٨) نفس اللقاء السابق.

(٥٩) مصر الفتاة، أول يناير ١٩٤٠.

(٦٠) مصر الفتاة، أول يناير ١٩٤٠.

(٦١) مارسيل كولومب: المصدر السابق، ص ص١٤٧-١٧٦.

(٦٢) مصر الفتاة، ٨ يناير ١٩٤٠.

(٦٣) دار الوثائق القومية، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٠ عن اجتماع حزب مصر الفتاة.

(٦٤) مصر الفتاة، ٢٩ فبراير ١٩٤٠.

(٦٥) دار الوثائق القومية، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام، بتاريخ أول مارس ١٩٤٠.

(٦٦) نفسه، تقرير بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٠.

(٦٧) دار الوثائق القومية، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٧ مارس ١٩٤٠.

(٦٨) مصر الفتاة، ١٨ مارس ١٩٤٠.

(٦٩) عاصم أحمد الدسوقي: المصدر السابق، ص٢١٠.

(٧٠) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٧٢.

(٧١) قانون وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي، ص٨، وهو عبارة عن نشرة صغيرة مطبوعة من ١٦ صفحة محفوظة لدينا.

(٧٢) قانون وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي، ص١٠.

(٧٣) سوف نأتي على تفصيل ما جاء به البرنامج في الفصل السادس بعنوان "الفكر النظري لمصر الفتاة".

(٧٤) دار الوثائق القومية: تقارير الأمن العام، تقرير من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ أول أبريل ١٩٤٠.

(٧٥) نفسه، تقرير بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٠.

(٧٦) نفس التقرير السابق.

(٧٧) دار الوثائق القومية، تقرير من محافظ القناة إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٤٠.

(٧٨) مصر الفتاة، ٢٦ سبتمبر ١٩٤٠.

(٧٩) نفسه، ٥ ديسمبر ١٩٤٠.

(٨٠) مصر الفتاة، ٣ يناير ١٩٤١.

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة

إن تجربة التطور التي مرت بها مصر الفتاة لم تكن لتحقق لها ما آمنت به منذ البداية، وما كرست نفسها له، فقد وضع أحمد حسين منذ البداية هدفًا محددًا لحركته – وهو العمل لإعادة مجد مصر – وحاول أن يستخدم كل الأساليب الممكنة لتحقيقه، إلا أنه لم يرسم الطريق لحركته كي تسلكه فكانت النتيجة أن فشلت في تحقيق هدفها، وإن كانت قد أحدثت ردود فعل داخل المجتمع. صاحب عملية التطور في جمعية مصر الفتاة تغيرات ملموسة في التركيب الداخلي لها بهدف تطوير هيكلها التنظيمي ليواكب عملية التطور، أملاً في الوصول إلى الهدف المنشود ولابد لنا أن نتناول هذا الجانب حتى تتضح حركة التطور.

وسوف نتناول في هذا الفصل جانبين: جانبًا نظريًا يتعلق بالقوانين النظامية المختلفة التي صاغتها مصر الفتاة وما طرأ عليها من تعديلات، وكذلك التعليمات والتوجيهات التي كانت تصدر للأعضاء، فقد حددت تلك القوانين حركة مصر الفتاة داخليًا، ونتناول درجات العضوية وتكوين اللجان الفرعية، والتشكيلات شبه العسكرية وكوادرها المختلفة، والموارد المالية ومصادر التمويل. وقد خضعت كل تلك الجوانب التي حددتها القوانين للتعديل والتغيير كما سنرى. أمّا الجانب الثاني فهو تطبيقي يتعلق بالممارسة اليومية للنشاط السياسي لمصر الفتاة، فهو رصد لحركتها الواقعية بحيث يمكننا في النهاية معرفة مدى التزام مصر الفتاة بما أعلنته في الجانب النظري.

أعلنت مصر الفتاة منذ بداية تكوينها أن أول عمل تريده هو تنظيم الصفوف لتصل إلى غايتها بأسرع وقت، وقد عبرت عن ذلك بقولها "إننا نعيش في فوضى

فيجب أن نعيش في نظام، وأن نجمع الشباب في صعيد واحد، وأن نعودهم النظام والطاعة، وأن نلبسهم زيًا واحدًا، وأن نجعل لهم شعارًا وغاية محددة، وأن نرسم لهم مثلاً أعلى يحاولون الوصول إليه، وأن نملأهم إيمانًا بحقهم، إيمانًا بقوتهم، إيمانًا بقدرته على العمل، وأن نحملهم على التقشف وعلى بغض اللهو والتخنث والتهتك، وأن يعبدوا الله، وأن يفنوا في سبيل الوطن وأن يلتفوا حول عرش الملك"[1]. وقد اشتمل القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة على مبادئ حددت أقسام الهيكل التنظيمي لها على الوجه التالي:

الأنصار:

وهم كل مصري يناصر مبادئ الجمعية ويهمه نجاحها فيساعدها باشتراكه الشهري وتنفيذ مبادئها ونشر الدعاية لها، ولكي يكون الشخص نصيرًا عليه أن يملأ استمارة العضوية الخاصة بذلك والتي يتم تسجيلها في دفاتر الجمعية، ثم يمنح النصير بعد ذلك بطاقة عضوية، وعلى النصير أن يدفع اشتراكًا شهريًا قدره خمسة قروش، فإذا تأخر عن دفع اشتراكه شهرين متواليين بدون عذر يعتبر مستقلاً إلا إذا رأى رئيس الجمعية غير ذلك، والأنصار وحدهم هم الذين ينتخب من بينهم المجاهدون، فيجب على من يكون مجاهدًا أن يكون نصيرًا أولاً لمدة شهر فإذا أثبت إخلاصه وكفاءته عين مجاهدًا[2].

المجاهدون:

والمجاهد، هو الشاب الذي يرغب في القيام بدور إيجابي لتنفيذ مبادئ الجمعية بأن يندمج في فرقها النظامية، والتي مهمتها تنفيذ ما يلقى عليها من الأوامر لنشر الروح المعنوية. ويخضع المجاهدون لنظام شبه عسكري أساسه الخضوع التام للرؤساء وتنفيذ الأوامر بلا مناقشة أو تردد، ويتم تعيين المجاهد بعد موافقة مجلس أركان حرب الجهاد، بناء على ترشيح أحد أعضائه، أو بناء على ترشيح شعب الجمعية في الأقاليم،

ويجوز للرئيس دائمًا أن يعين مجاهدين بشرط أن يعرض أسماءهم بعد ذلك على المجلس لتسجيل هذا التعيين وعلى المجاهد واجبات هي:

أن يكون جنديًا يتصرف في كل أعماله بالروح العسكرية، روح النظام والشجاعة والخضوع للقوانين وطاعة الرؤساء، وأن ينفذ كل الأوامر الصادرة من رئيسه الأعلى، وإلا عرّض نفسه للمحاكمة، وعليه أيضًا أن يكون حائزًا لزي الجمعية الرسمي، كذلك يحرم نفسه شرب الخمر، أو ارتياد دور اللهو وأن يحافظ على جسده قويًا سليمًا، وألا يلبس أو يأكل إلا كل ما هو مصري، ولا يتعامل إلا مع المحلات المصرية، وأخيرًا عليه أن يدفع اشتراكًا شهريًا قدره عشرة قروش وأن يكون مشتركًا في جريدة الجمعية وللرئيس أن يعفي بعض المجاهدين من هذا الالتزام كله أو بعضه[٣]. وهؤلاء المجاهدون ينضوون تحت لواء تشكيلات عسكرية لها كوادرها وتنظيماتها وهي:

التشكيلات شبه العسكرية:

لهذه التشكيلات كوادرها المختلفة التي تتكون من المجاهدين وهي على الوجه الآتي: كل اثني عشر مجاهدًا يكونون قسمًا، يعين الرئيس من بينهم مجاهدًا أول يكون رئيسًا للقسم ومجاهدًا ثانيًا ليكون وكيلاً له. ومن كل أربعة أقسام تتكون كتيبة يعين لها الرئيس مجاهدًا أول يتولى رياستها واثنين من المجاهدين الثواني يكونان وكيلين له، وكل أربعة كتائب تكون فرقة يعين لها الرئيس مجاهدًا أول رئيسا لها يعاونه أربعة مجاهدين ثواني وكلاء له، وكل أربعة فرق تكون لواء يعين له الرئيس مجاهدًا أول وثمانية مجاهدين ثواني وكلاء له، وكل أربعة ألوية تكون فيلقًا يعين الرئيس له مجاهدًا أول وسبعة عشر مجاهدًا ثانيًا. ولهذه التشكيلات شبه العسكرية أزياء رسمية وشارات مميزة تميز كل منها عن الآخر سواء كان ذلك في الزي الذي يرتديه المجاهد في كل كادر من الكوادر أو في الشارات التي يحملها كل منهم والرتب التي يضعها على

ذراعه الأيسر، ولهذه التشكيلات أيضًا مجلس أعلى هو مجلس أركان حرب الجهاد يشرف عليها وينظم كل ما يختص بها من شئون، فهو يصدر الأوامر ويرسم الخطط التي من شأنها تنفيذ مبادئ الجمعية وإنجاحها، ويقرر تعيين المجاهدين، ويتكون هذا المجلس من كل من رؤساء الألوية والفيالق، كما أن لهذا المجلس مستشارًا له حق حضور كل جلساته وله أن يدلي بآرائه وله حق التصويت في المجلس[٤]. أمَّا عن كيفية اكتساب الأنصار لدرجة المجاهد فإن ذلك يتم بناء على حفل يقام لهذا الغرض.

تنصيب المجاهد:

يكون تنصيب المجاهد في حفلة عامة يحدد رئيس الجمعية ميعادها ويعلن عنها في جريدة الجمعية قبل الموعد بثلاثة أيام على الأقل، ويجب أن يحضر الاحتفال أقسام من المجاهدين بعدد الأعضاء الذين سيعينون مجاهدين، إلا إذا كان الاحتفال بحضور أعضاء مجلس الجهاد، وذلك تشريفًا للمجاهدين الجدد، فإذا كانت المدينة لا يوجد بها أقسام فيكتفي في هذه الحالة بحضور الرئيس أو مندوبه الرسمي الذي يعين خصيصًا لذلك، ويشترط لحضور هذا الحفل أن يرتدي الجميع الأزياء الرسمية للجمعية، وعند بداية الحفل تقف أقسام المجاهدين على شكل مثلث متساوي الأضلاع وفي وسطه يركز علم الجمعية ويقف تحته الرئيس أو من ينتدبه لذلك ثم ينادي على المرشح ويتلو عليه قرار مجلس أركان الجهاد القاضي بتعيينه مجاهدًا، ثم يوجه إليه السؤال الآتي: "هل أنت مستعد أن تكون مجاهدًا في جمعية مصر الفتاة، فتضحي فنفسك وكل ما تملك في سبيل الله والوطن والملك، وهل تقسم على الخضوع لنظام الجمعية العسكري، وأن تكون مطيعًا لرؤسائك مهما كلفك ذلك". فيجيب المرشح مستعد وأقسم "ويتلو الرئيس أو مندوبه القسم ثم يتلوه المرشح وهو "أقسم بالله وبالوطن وبالملك أ، أقف نفسي وجهدي ومالي في سبيل مبادئ الجمعية وبرنامجها وأن لا أتأخر عن أية تضحية يتطلبها مني الجاهد، وأن أكون خاضعًا لنظام الجمعية العسكري،

محترمًا لرؤسائي منفذًا لما يلقى لي من الأوامر في حدود القانون بلا مناقشة أو تردد". وهنا يقلده الرئيس أو مندوبه شارة الجمعية (عبارة عن قطعة من القماش الأحمر بها ثلاث مثلثات بيضاء) وبذلك يصير منذ ذلك الوقت مجاهدًا ينضوي تحت لواء الكوادر سالفة الذكر. وفي قمة هذه التنظيمات وعلى رأسها يتشكل مجلس الجهاد وهو أعلى سلطة في الجمعية.

مجلس الجهاد:

يتكون هذا المجلس من خمسين عضوًا اشتركوا في تأسيس جمعية مصر الفتاة أو شعبها في الأقاليم أو في أحياء القاهرة، وعضويته حق لكل رئيس شعبة معترفًا بها رسميًا أو سكرتيرها إذا لم يكن لها رئيس، ومع ذلك يجوز لمجلس الجهاد أن يضم إليه أعضاء جددًا للاستعانة بكفاءاتهم بشرط أن يوافق الرئيس على ضمهم، وتعقد اجتماعاته مرة في يوم الجمعة الأول من كل شهر، إلا إذا طلب الرئيس عقده، وكذلك فإن جلساته سرية لا يجوز حضورها إلا لأعضائه، وفي حالة الضرورة الملحة لا يجوز لأحد حضورها إلا بتصريح خاص من المجلس بموافقة ثلاثة أرباع أعضائه، أما حضور الجلسات للأعضاء يجب أن يكون بالزي الرسمي للجمعية، وقبل أن يباشر عضو مجلس الجهاد عمله في المجلس عليه أن يقسم القسم التالي "أقسم بالله وبالوطن والملك أن أقف نفسي وجهدي ومالي في سبيل تنفيذ مبادئ الجمعية وبرنامجها، وأن لا أتأخر عن أي تضحية يتطلبها مني الجهاد، وأن أؤدي أعمالي بإخلاص ووفاء في حدود قانون الجمعية، وأقسم أن أحافظ على سرية المداولات وألا أذيع حرفًا واحدًا منها بدون إذن الرئيس". وكذلك فإن على عضو المجلس أن يقدم ١٠% من دخله الشهري للجمعية وأن يقوم بتأدية ذلك بما يوحيه إليه شرفه وضميره على ألا يقل ذلك عن عشرين قرشًا في الشهر بأي حال من الأحوال[٥].

اختصاصات مجلس الجهـــاد:

مجلس الجاهد هو الهيئة التشريعية للجمعية، فهو المختص بإصدار القوانين بناء على اقتراح من الرئيس أو من أحد الأعضاء، وعليه أيضًا أن يراقب مالية الجمعيـــة ويشرف عليها ويعد ميزانيتها السنوية، وهو أيضًا بمثابة محكمة استئناف تستأنف إليها كل القرارات الصادرة من أية هيئة أخرى بشرط موافقة الرئيس، وتعرض عليه كل القرارات والأعمال التي صدرت في غيبته لكي يحاط علمًا ويصدق عليها، وهو الأمر الذي يرسم سياسة الجمعية العليا، ومنها مثلاً علاقة الجمعية ببقية الهيئات الـسياسية الوطنية أو الأجنبية، ويكون رأي المجلس في هذا الصدد استشاريًا، ما لم يصدر قراره فيها بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس فيصبح رأيه قطعيًا، وله أيضًا أن ينظر في ضم أعضاء جدد إليه، ويشكل من بين أعضائه محكمة لمحاكمة من يرى محاكمته من أعـضائه أو غيرهم من هيئات الجمعية، ويعتبر كل عضو من أعضائه رئيسًا لكتيبـة مـن فـرق المجاهدين[٦].

أمًا فيما يختص بتكوين فروع للجمعية في الأقاليم، وما هي تلك الفروع فقد حددها القانون على الوجه التالي:

اللجان الفرعية للجمعية في الأقاليم:

تؤلف في عاصمة كل مديرية أو محافظة شعبة للجمعية، من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة عشر إلا بتصريح خاص من مجلس الجهاد، وأن يكون لهذه القلة ما يبررها، وبمجرد اجتماع هذا العدد، يحرر محضر رسمي بتشكيل الشعبة، وترسل صورة منه موقعًا عليها من جميع الأعضاء إلى المركز الرئيسي، وترسل دعوة لسكرتير عـام الجمعية لحضور جلسة تأسيس الشعبة رسميًا، ويتولى رئاستها إما بنفسه أو بإيفاد أحد أعضاء مجلس الجهاد مندوبًا عنه، فإذا تكامل أعضاء الشعبة الموقعون علـى المحـضر الأول يلقي عليهم السكرتير العام أو مندوبه تعليمات الجمعية ومبادئها بصفة رسمية

ويرسم لهم خطة العمل، ثم يتشاور معهم فيمن ينتخبونه رئيسًا وسكرتيرًا وأمينًا للصندوق، فإذا قر رأيهم بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، نفذ القرار وإلا ترك الأمر لرئيس الجمعية ليفصل فيه. وبمجرد تأليف الشعبة يكتتب أعضاؤها بمبلغ من المال يكون رأسمال للشعبة لتتمكن من القيام بالأعمال التأسيسية، ثم يحرر محضر رسمي لما دار في الجلسة ونتيجة الانتخابات وما دفع من أموال ويوقع عليه جميع الأعضاء والسكرتير العام أو مندوبه، وعلى السكرتير العام أو مندوبه رفع هذا المحضر إلى مجلس الجهد للتصديق عليه وبهذا تعتبر الشعبة قد تم تكوينها رسميًا.

لكل شعبة في منطقتها اختصاصات مجلس الجهاد بأعماله، وتسري عليها كل قواعده وأنظمته، وعضو الشعبة يعتبر مجاهدًا أول لقسم في تشكيلات المجاهدين، وعلى الشعبة أن تقوم بنشر الدعاية لمبادئ الجمعية عن طريق المطبوعات والاجتماعات وعليها أيضًا أن تجمع الأنصار وأن تقوم بتحصيل اشتراكاتهم لمساعدة الجمعية في القيام بأعمالها، على أن أهم عمل أنيط بالشعبة أن تقوم به هو إعداد الشباب ليكونوا مجاهدين، فتقوم بالتدريبات العسكرية مستعينة في ذلك ببعض الأشخاص الذين سبق لهم الالتحاق بالعسكرية، وعليها أن ترشح من بين أعضائها، من أظهروا استعدادًا وتفانيًا ليكونوا مجاهدين ينتظمون في سلك التشكيلات النظامية، فإذا ما تم تعيين المرشحين مجاهدين أصبحوا يخضعون في علاقاتهم لمركز القيادة العامة في القاهرة مباشرة، ومن مهام الشعبة أيضًا، أن تعمل على فتح مدارس لمحو الأمية، أو أن تساهم في إنشاء مؤسسة صناعية، أو جمعيات تعاونية، وعليها أيضًا أن تقوم بتأليف العصب في المراكز، والعصبة تتكون من عشرة أعضاء على الأقل ويجري تشكيلها على نمط تشكيل الشعبة، ويقوم بالتأسيس سكرتيرو "الشعب"، وتقوم العصبة بنشر مبادئ الجمعية وجمع الأنصار وتحصيل اشتراكاتهم وكذلك إعداد الشبان ليكونوا مجاهدين، وعلى العصبة أن تقوم أيضًا بتأليف جماعات في القرى من

سبعة أعضاء ويجري تشكيلها بنفس الطريقة السابقة وتكون علاقتها بالعصبة كعلاقة العصبة بالشعبة[٧].

الجمعيات العمومية لهيئات الجمعية:

تنظم كل شعبة جمعية عمومية من أعضائها ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل عصبة ليتداولوا في شئون الجمعية في منطقتهم، وهي مراجعة حسابات المنطقة والموافقة عليها، إعداد تقرير سنوي بخلاصة أعمالهم، انتخاب عضو من كل عصبة غير الرئيس والسكرتير وأمين صندوق الشعبة لحضور الجمعية العمومية في القاهرة، وقد حدد موعد عقد الجمعيات العمومية للشعب في الفترة ما بين العيد الأصغر والعيد الأكبر. أما الجمعية العمومية التي تعقد في القاهرة فقد حدد أول أيام عيد الأضحى موعدًا لعقدها، برئاسة رئيس الجمعية وتتكون عضويتها من كل من أعضاء مجلس الجهاد، ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل شعبة، وعضو من كل عصبة وفيها يتلو الرئيس تقريره عن أعمال الجمعية في أنحاء البلاد، على أن يتضمن هذا التقرير أهم ما جاء في تقارير الجمعيات العمومية للشعب، ثم يتحدث مندوب عن كل شعبة بما لديه من الاقتراحات لينظر فيها مجلس الجهاد ويحقق ما يمكن تحقيقه، وللجمعية العمومية حق ضم أعضاء جدد تختارهم إلى مجالس الجهاد[٨].

الموارد المالية للجمعية:

تكون الموارد المالية للجمعية من اشتراكات الأنصار ومقدارها خمسة قروش شهريًا، واشتراكات المجاهدين ومقدارها عشرة قروش شهريًا، والتبرعات والهبات وأرباح المؤسسات والمشروعات التي قد تنشئها الجمعية، هذا بالإضافة إلى نصيبها من دخل أعضاء مجلس الجهاد وهو ١٠٪ من دخلهم، كذلك فإن الشعب والعصب والجماعات تقوم بواسطة أمناء صناديقها، بتحصيل الاشتراكات من الأنصار والمجاهدين وتقبل الهبات المقدمة من أعيان منطقتها، وعلى الجماعة أن تحتفظ بثلاثين

في المائة من مجموع المتحصل لديها، وتسلم الباقي للعصبة التي تحتفظ أيضًا بثلاثين في المائة من مجموع ما لديها، وتسلم الباقي للشعبة التي تحفظ بثلاثين في المائة، وتسلم الباقي لمجلس الجهاد، ويمكن تعديل تلك النسبة بواسطة المستوى الأعلى، ويجري قيد حسابات الجمعية بجميع هيئاتها في دفاتر منظمة بحيث يمكن مراجعتها في كل وقت ومراقبتها، وعلى أن تودع أموال الجمعية في بنك مصر باسم الجمعية أو باسم أي أشخاص آخرين يعينهم مجلس الجهاد في حالة الخوف من مصادرة أموال الجمعية[٩]. هذا وقد تشكلت الهيئة الإدارية للجمعية من كل من الرئيس والسكرتير العام والسكرتير العام المساعد وأمين الصندوق.

هذه هي النواحي التنظيمية لمصر الفتاة في عهد الجمعية، وعندما تحولت إلى حزب سياسي في يناير ١٩٣٧ حدث تغيير في قانونها النظامي وإن ظل برنامجها كما هو، هذا ما سنتناوله لنقف على ما أضافه القانون الجديد من الناحية النظرية.

عندما تحولت جمعية مصر الفتاة إلى حزب مصر الفتاة في أول يناير عام ١٩٣٧ نشر الحزب قانونه النظامي في جريدته "الضياء" في ذلك الوقت في ٣ يناير ١٩٣٧، ولقد أضاف هذا القانون عدة إضافات جديدة لقانون الجمعية. حددت مختلف أنظمة الحزب داخليًا.

ففيما يختص بدرجات العضوية في الحزب فقد أصبح حق العضوية مكفولاً لكل مصري متى كان حسن السير والسلوك مخلصًا لمبادئ الحزب محترمًا لأنظمته ولوائحه، ولعضويته درجات منها: النصير وهو كل مصري يعطف على الحزب ويعاونه قلبيًا وماديًا، يعمل على نشر مبادئه، يصوت له في الانتخابات دون أن تكون له صفة رسمية أو يدرج اسمه في سجلات الحزب، وقد استحدث الحزب درجة جديدة من درجات العضوية وهي درجة العضو العادي وهو الذي ينضم رسميًا للحزب فيسجل اسمه في سجلاته بعد أن يحرر استمارة العضوية ويمنح بطاقة العضوية ويدفع

اشتراكًا شهريًا مقداره خمسة قروش، أما المجاهد فقد ظلت شروط عضويته كما كانت عليه في عهد الجمعية[١٠]. وبقي للمجاهدين مكانتهم في الهيكل التنظيمي للحزب، وبعد أن حلت جميع منظمات الحزب في ٥ نوفمبر ١٩٣٨ أعلن أحمد حسين أن على كل عضو يرغب في أن يكون مجاهدًا في الحزب أن يكون مالكًا لملابس التدريب العسكري كما حددها وزارة المعارف، وكذلك لكي يعتمد المركز الرئيسي أي شعبة من الشعب أن يكون بها اثني عشر مجاهدًا على الأقل يؤلفون وحدة منظمة بملابس التدريب العسكري ويواظبون على دفع الاشتراكات الشهرية ويكونون مستعدين لتنفيذ كل ما يصدر لهم من أوامر وتعليمات الحزب، وإذا قل العدد عن اثني عشر مجاهدًا منظمين فيصدر القرار بحلها، ولاعتماد العصب في القرى أن يكون بها خمسة مجاهدين على الأقل يؤلفون وحدة منظمة بملابس التدريب العسكري ولكي تعتمد إحداها لابد من تقديم استمارات عضوية جديدة مصحوبة بصور الأعضاء وبصورة جماعية لهم بملابس التدريب[١١]. وهكذا نرى أن درجات العضوية قد اختفت منها درجة النصير والعضو العادي وأصبح ضروريًا أن يكون كل عضو مجاهدًا.

أمَّا عن الجديد الذي استحدثه الحزب، فقد نص القانون على أن يتولى إدارة الحزب وقيادة فرقه النظامية، كل من رئيس الحزب ومجلسي الإدارة والجهاد، أما عن الرئيس فقد نص البرنامج على أن أحمد حسين قد انتخب رئيسًا للحزب، على أن يظل يتولى منصب الرئاسة ما بقي مخلصًا لمبادئ الحزب عاملاً على تحقيقها، وحدد اختصاصاته بأنه هو وحده الذي يمثل الحزب أمام القضاء وأمام الحكومة وفي المعاملات مع الأفراد، وفي حالة وفاة الرئيس أو تنحيته أو عزله يتم انتخاب الرئيس الجديد بواسطة مجلسي الإدارة والجهاد، وعلى أن يتم الانتخاب في ظرف أسبوعين على الأكثر، على أن القانون لم يحدد طريقة عزل الرئيس وما هي الهيئة التي تملك هذا

الحق، ونص القانون أيضًا، على أن يعاون الرئيس ويشاطره المسئولية في إدارة شئون الحزب مجلس إدارة مكون من عشرين عضوًا غير الرئيس، ولهذا المجلس أن يزيد في عدد أعضائه إذا رأى في ذلك ضرورة لحسن سير العمل، على ألا يزيد عدد الأعضاء عن ثلاثين عضوًا غير الرئيس ويجب أن يكون في المجلس أعضاء يمثلون مختلف مديريات ومحافظات البلاد بقدر الإمكان، وأن ينتخب المجلس من بين أعضائه هيئة مكتب الحزب، وتتكون من وكيل وسكرتير عام وسكرتير مساعد وأمين صندوق ومراقب. هذا فضلاً عن رئيس الحزب على أن توضع لائحة تحدد اختصاصات كل منهم[١٢]، وقد حدد اختصاصات ذلك المجلس فيما يلي:

اختصاص مجلس إدارة الحزب:

يتولى وضع التشريعات واللوائح الخاصة بإدارة الحزب، مراقبة ماليته، رسم سياسته العليا، ضم أعضاء جدد إليه أو فصل أعضاء من عضويته لخروجهم على مبادئ الحزب أو إخلالهم بنظامه. وقرارات هذا المجلس تصبح نافذة المفعول متى صدرت بموافقة ثلاثة أرباع أعضائه، إلا إذا كان الرئيس مصدقًا على القرار فتكفي أغلبية الأصوات، وتعقد اجتماعاته بناء على دعوة من الرئيس، أو بناء على طلب خمسة من أعضائه للنظر في جدول الأعمال، الذي يعده السكرتير العام بالاتفاق مع الرئيس، كما نص القانون على أنه لا يجوز التخلف عن حضور الجلسات بدون عذر مقبول، ويعتبر التغيب بدون عذر إذا تكرر إخلالاً يترتب عليه جواز فصل العضو من المجلس، وعلى كل عضو من أعضائه، أن يدفع اشتراكًا شهريًا مقداره جنيه مصري أو عشرة جنيهات سنويًا، وهنا نلمس أن اختصاصات مجلس الجهاد القديمة قد انتقلت إلى مجلس الإدارة مع بعض تعديلات طفيفة، وقد بقي مجلس الجهاد يشارك في إدارة الحزب وإن اقتصر عمله في الإشراف على المجاهدين وتنظيمهم ومحاكمتهم،

كذلك بقيت مسألة تكوين اللجان الفرعية للحزب في الأقاليم كما هي وبنفس كوادرها وشروطها السابقة[١٣].

الجمعيات العمومية لهيئات الحزب:

تنظم كل شعبة جمعية عمومية من أعضائها، ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل عصبة، ورئيس كل جماعة، ليتداولوا في شئون الحزب في منطقتهم، ومنها مراجعة حسابات المنطقة والموافقة عليها، وإعداد تقريرهم السنوي، ومنها مراجعة حسابات المنطقة والموافقة عليها، وإعداد تقريرهم السنوي بخلاصة أعمالهم، وإجراء استعراض عام لمجاهدي الأقاليم، وتعقد تلك الجمعيات في الموعد السابق الذكر، أما الجمعية العمومية للحزب والتي تعقد في القاهرة فهي نفس الموعد أيضًا، وحق حضورها مكفول لكل من أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الجهاد، وأعضاء الجمعيات العمومية للشعب، وفيها يعرض الرئيس لسير أعمال الحزب من الناحية العامة، ويتولى السكرتير العام عرض تفاصيل شئون الحزب الداخلية، كذلك تختص تلك الجمعية بالنظر في المقترحات التي يتقدم بها مندوبو الشعب، وعليها أيضًا أن تشهد الاستعراض لجميع مجاهدي البلاد.

أمّا عن الموارد المالية للحزب فقد كانت كما حددها القانون تتمثل في اشتراكات الأعضاء وأعضاء مجلس الإدارة وفي التبرعات والهبات وفي أرباح المؤسسات والمشروعات التي تقوم بها الشعب وإدارة الحزب، إما عن طريقة تحصيل تلك الموارد فهي نفس الطريقة السابقة، وإن طرأ عليها تعديل واحد، وهو أن تحتفظ الشعبة بخمسين في المائة من جملة المتحصل لديها لتنفق منه على شئون الحزب في منطقتها، وقد أسند قيد حسابات الحزب في كل مستوى من مستوياته إلى أمناء الصندوق على أن يتولى الإشراف على هذه الناحية أمين صندوق الحزب العام، الذي يقوم سنويًا بمراجعة حسابات المناطق، على أن تودع الأموال المتجمعة لدى الحزب في

أحد البنوك المصرية باسم الحزب، على أن يكون للرئيس ولأمين الصندوق معًا حق صرف الأموال من البنك، وعلى أمين الصندوق أن يقوم بإعداد ميزانية سنوية للحزب لتقديمها لمجلس الإدارة حتى إذا ما وافق عليها يجري العمل بمقتضاها كما يقدم الحساب الختامي كل عام للتصديق عليه.

كما نص القانون على أن لكل عضو من أعضاء مجلسي الجهاد الحق في أن يصبح عضوًا في مجلس الإدارة متى رغب في ذلك بعد إكمال دراسته وكان قادرًا على القيام بالتزامات العضوية في مجلس الإدارة، ومتى رشحه مجلس الجهاد ووافق على ترشيحه الرئيس الذي ترك له أيضًا اختيار أعضاء مجلس الإدارة[١٤].

وعندما أعلن حزب مصر الفتاة عن تغيير اسمه إلى الحزب الوطني الإسلامي في مارس ١٩٤٠ فقد أعد له برنامجًا جديدًا يعبر عن تلك التسمية ويبرز الاتجاه الإسلامي للحزب في تلك الفترة على ما عداه. إلا أن الحزب لم يضع قانونًا جديدًا ينظم حركة العضوية ويرسم الخطوط العريضة لنظامه الداخلي، ويبدو أن الحزب قد رأى في قانونه النظامي السابق ما يفي بالغرض المطلوب، أو أن الأوضاع الداخلية للمجتمع المصري في زمن الحزب والأحكام العرفية والرقابة المفروضة بشدة على كل وسائل النشر حالت دون أن يعلن الحزب عن تنظيمات جديدة، فمن المؤكد أن نشاط الحزب في ظروف الحرب قد تجمد إلى حد كبير، إذا علمنا أن الحزب ينشط عندما يكون قادرًا على عقد الاجتماعات، وإلقاء الخطب، ونشر ما يستطيع عن طريقه أن يدير نشاطه الحزبي من تعليمات وتوجيهات لأعضائه في جريدته، ولكن ذلك النشاط كان محظورًا في زمن الحرب، ولعل السبب الأكثر أهمية في عدم إعلان الحزب عن تنظيمات جديدة تتمشى مع خطته الجديدة في الكفاح السياسي، أن تجربة التغيير نفسها لم تصمد لاختبارات الزمن أو أنها ولدت ميتة، فلم يحدث أي تغيير في حق العضوية وحركتها، وكذلك لم تظهر إلى الوجود لجنة له في أي بلد عربي أو إسلامي كما هدف إلى ذلك.

حالت ظروف الحرب دون إحداث أي تنظيمات جديدة إلا ما كان يصدر عن الحزب في أوقات متفرقة من تعليمات للأعضاء حول ضرورة ممارسة التدريبات العسكرية في أي مكان يتاح لهم ممارستها فيه، أما في المعسكرات التي أوجدتها الحكومة لهذا الغرض، أو بالانخراط في سلك الجيش المرابط(١٥). فيما عدا هذا لم تصدر أية تعليمات أو تنظيمات عن الحزب حتى ولو من الناحية النظرية، ومن الواضح أن الحزب كان في فترة الحرب أشبه بمنظمة سرية، كما سنوضح ذلك فيما بعد.

لقد تناولنا الجانب النظري للهيكل التنظيمي لمصر الفتاة في مختلف أطوار حياتها خلال فترة الدراسة، ويتعين علينا دراسة الجانب التطبيقي لهذا الهيكل لنرى مدى الالتزام من جانب مصر الفتاة في تنفيذ هذه القوانين من الناحية العملية، وهل التزمت بحرفيتها أم كانت النظرية شيئًا والتطبيق شيئًا آخر.

الجانب التطبيقي لهيكل مصر الفتاة التنظيمي:

من المستحسن ونحن نتناول الحديث عن هذا الجانب من الهيكل أن نقسمه إلى أربعة أقسام رئيسية هي المستوى المركزي ونعني به قيادة مصر الفتاة بمستوياتها المختلفة، ثم المستوى الإقليمي ونقصد به اللجان الفرعية لمصر الفتاة وعلاقتها بالمستوى المركزي، ثم التشكيلات شبه العسكرية لمصر الفتاة وكوادرها وعلاقتها بالمستوى المركزي، وأخيرًا الموارد المالية لمصر الفتاة. على أن معالجة هذا الجانب ستكون طبقًا للواقع الذي لمسناه من حركة مصر الفتاة ونشاطها في مختلف الأطوار التي مرت بها، مع محاولة إجراء مقارنة بين ما خطته في قوانينها التنظيمية التي اتخذتها مصر الفتاة، ورد فعل الظروف الموضوعية للمجتمع في كل طور من تلك الأطوار على تكويناتها. ونخلص بمناقشة الموارد المالية لمصر الفتاة ومدى اتصالها بالقوى السياسية في مصر وخارجها.

أولاً: المستوى المركزي:

ويتمثل في قيادة مصر الفتاة أو المركز العام لها، وهو بطبيعة الحال ذات كوادر مختلفة هي على وجه التحديد، الرئاسة، السكرتارية العامة، السكرتارية، أمانة الصندوق ثم المجالس وهي مجلس الجهاد ومجلس الإدارة فيما بعد. ويقتضي الأمر دراسة كل مستوى من تلك المستويات مع مناقشة العلاقة بينها، وكيفية إدارة اجتماعات هذا المستوى المركزي وطريقة اتخاذ القرارات، وقبل ذلك طريقة شغل هذه المناصب وكيف كان يتم ذلك، أهو عن طريق التعيين من جانب الرئيس، أم كانت عن طريق الانتخاب؟ وأخيرًا طريقة الاتصالات بالمستوى الإقليمي وكيف كانت تجري وما هي وسائلها. كل هذه قضايا سنحاول حسمها على قدر المادة المتاحة لنا وإن كان هناك الكثير من المادة غير المتاح الإطلاع عليها ذات أهمية كبيرة وفائدة عظيمة تحسم بالقطع كل هذه القضايا[١٦].

تولى أحمد حسين رئاسة جمعية مصر الفتاة عندما أعلن قيامها في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، وإن كان ذلك قد تم دون أن ينص عليه برنامجها أو قانونها النظامي في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى أنه لم يصدر عن الجمعية أية إشارات لمنصب الرئيس وطريقة توليه ذلك المنصب وهل هو بالتعيين أم بالاختيار أو عن طريق الانتخاب؟ لم تظهر مثل هذه التصورات إلى الوجود، إنما حقيقة ما حدث كما يرويه أحمد حسين نفسه، بأنه عندما تخرج من كلية الحقوق هو وزملاؤه فتحي رضوان وكمال الدين صلاح، وكذلك تخرج كل من عبد الرحمن الصدر من كلية الطب ومصطفى الوكيل من كلية العلوم ومحمد صبيح من كلية الآداب طالبوه بأن يقدم على خطوته التي تلي مشروع القرش وهي تأسيس مصر الفتاة[١٧] خاصة وأن مشروع القرش قد استنفذ أغراضه بإقامة مصنع الطرابيش من ناحية، وتحقيق الشهر والخبرة بالعمل الجماهيري لأحمد حسين ورفاقه فارتفعت أسماءهم على المستوى القومي كما ذكرنا في الفصل

السابق، فكانت المطالبة من جانب زملاءه له تعني تسليمهم ضمنًا بأنه رئيس حركتهم وزعيمها، وربما كان ذلك لأن أحمد حسين هو أول من فكر في إقامة مصر الفتاة لتعيد لمصر مجدها القديم إمبراطورية شامخة تتألف من مصر والسودان.

ظل أحمد حسين يتولى رئاسة الجمعية وبدأ يضع التنظيمات بعد أن مرت الجمعية بفترة التأسيس الأولى لنلمس بداية ظهور تلك التنظيمات، فيشكل ما سماه بالهيئة الإدارية للجمعية، وقد كفل لها رئاسة الجمعية في فترة غيابه عنها في أي مكان خارج القاهرة، وكانت هذه الهيئة تتكون من كل من فتحي رضوان السكرتير العام[١٨]، محمد صبيح السكرتير المساعد، أحمد السيد سكرتير اللجان وأحمد الشيمي أمين الصندوق[١٩]. تلك كانت أولى ملامح التنظيم الذي أعلنت عنه جمعية مصر الفتاة، ومن ثم أصدر أحمد حسين قرارًا آخر ينظم فيه طريقة سير العمل في الجمعية وعلى جريدة "الصرخة"، على أن يتولى أحمد الشيمي المسائل المالية وبإشراف فتحي رضوان[٢٠]. هذا ويبدو أن أحمد حسين قد لجأ إلى أسلوب القيادة الجماعية في فترة غيابه في إدارة شئون الجمعية ريثما يعود هو ليتولى الرياسة ويجمع تقريبًا كل الخيوط في يديه.

وعندما أعلن مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة عن تحولها إلى حزب سياسي في جلسته المنعقدة في ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٦، نرى ملمحًا جديدًا من ملامح التنظيم فقد انتخب المجلس أحمد حسين رئيسًا للحزب كما ذكرت ذلك جريدة "المقطم"[٢١]. وإن كانت جريدة الحزب "الضياء" دأبت على ذكر أحمد حسين مقترنًا بالرئاسة دون أن تشير إلى تعيين أو انتخاب. فذكرت تعيين أحمد حسين رئيسًا للحزب ولكنها لم تشر إلى عملية الانتخاب[٢٢]. وهكذا يتضح أن منصب الرئاسة احتفظ به أحمد حسين ضمنيًا دون أن يتم ذلك عن طريق الانتخاب. وقد ظل يمارس سلطات هذا المنصب حتى بعد تحول حزب مصر الفتاة في مارس ١٩٤٠ إلى الحزب الوطني

الإسلامي. ويتطلب الأمر أن نلقي نظرة على سلطات الرئيس كما كانت من واقع الممارسة الفعلية للنشاط السياسي لمصر الفتاة في مختلف المراحل.

تولى أحمد حسين بصفته الرئيس رئاسة جلسات مجلس الجهاد ومجلس الإدارة، وإدارة المناقشات فيهما، كما كانت له سلطة حل المجلسين، كما اتضح ذلك من القرار الذي أصدره بحل جميع منظمات الحزب في أواخر عام ١٩٣٨ بقرار فردي من جانبه[٢٣]. هذا بالإضافة إلى أنه منح حق تشكيل مجلس إدارة الحزب، كما جاء ذلك في قرارات مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة عند تحولها إلى حزب سياسي أن المجلس "عهد إلى الرئيس اختيار الأعضاء الذين يصلحون لمجلس الإدارة"[٢٤]. وبالرغم مما أصدره أحمد حسين بشأن تنظيم العمل في الجمعية في أثناء غيابه، فإنه في مرحلة الحزب قد بدأ يتراجع عن ذلك النظام الجماعي الذي كان قد قرره بتشكيل الهيئة الإدارية للجمعية، فإنه في هذه المرة يصدر قرارًا يحدد فيه الأشخاص الذين ينيبهم عنه في إدارة شئون الحزب فجاء في القرار "إلى مجلس إدارة حزب مصر الفتاة وإلى مجلس جهاده، قد أنبت عني الأستاذ فتحي رضوان سكرتير الجمعية (هكذا) العام في إدارتها وتمثيلها أثناء سجني فإذا حدث له ما يمنعه من ذلك فالأستاذ صبيح فالأستاذ عبد الحميد المشهدي. وإني أرجو أن يتعاون معهم أعضاء المجلسين في إخاء وصدق"[٢٥].

استحدث أحمد حسين في أواخر ١٩٣٧ منصب نائب رئيس الحزب، وذلك عندما عاد مصطفى الوكيل من لندن في نوفمبر من نفس العام – بعد حصوله على الدكتوراه في العلوم – فبذل جهودًا ضخمة في إعادة تنظيم صفوف مصر الفتاة، فبدأ نجمه يرتفع داخل تنظيمات الحزب، خاصة وأن فتحي رضوان كان قد بدأ يبتعد عن الحزب وعن المشاركة في نشاطه إلى حد ما، كما يتضح ذلك من خطاب أرسله أحمد حسين إليه يطالبه فيه بالحضور إلى الحزب بانتظام جاء فيه "أرجو أن تحضر إلى الحزب في مواعيد منظمة مهما قلت ولكن يجب أن تكون منظمة"[٢٦]. وعندما لم يستجب

فتحي رضوان لهذا الرجاء استجابة كاملة، يطلب إليه أحمد حسين أن يتخلى عن منصب السكرتير العام على أن يبق ذا مركز ممتاز في الحزب[٢٧]. فرد فتحي رضوان على ذلك الخطاب يعرب عن رغبته في الاستقالة من مجلس الإدارة ومن عضوية الحزب، وفعلاً تقدم فتحي رضوان باستقالته طالبًا عرضها على مجلس الإدارة في أقرب فرصة ممكنة، إلا أن أحمد حسين لم يبت في هذا الموضوع كما سنرى، وفي ظل هذه الظروف من ابتعاد فتحي رضوان عن الحزب وارتفاع نجم مصطفى الوكيل نتيجة لتفانيه في الكفاح السياسي للحزب أن عينه أحمد حسين نائبًا للرئيس، فأصبح يتولى مركز القيادة في الحزب في حالة غياب أحمد حسين فهو الذي يدير النشاط الحزبي من عقد للاجتماعات وتوجيه النداءات لأعضاء الحزب والإعلان عن التنظيمات الجديدة كما سنرى فيما بعد، وكذلك أخذ يكتب افتتاحيات الجريدة[٢٨].

أما فتحي رضوان فقد احتفظ بمنصب السكرتير العام، رغم تقديم استقالته، فقد حدث في نوفمبر ١٩٣٧ أن أطلق عز الدين عبد القادر النيران على سيارة النحاس باشا، وكان من نتيجة ذلك أن اعتقل معظم أفراد الحزب ومنهم فتحي رضوان، وفي أثناء إجراء التحقيق في القضية رأى محاميه مصطفى مرعي، أن يشير إلى الاستقالة التي تقدم بها من قبل ليثبت أنه مستقيل من حزب مصر الفتاة، إلا أن فتحي رضوان رفض ذلك وأحس بأن الحزب في محنة فلا أقل من أن يقف بجانب أحمد حسين في ذلك الموقف حتى ينجلي، وهدد محاميه إذا أشار لتلك الاستقالة بأنه سيقاطعه ويعلن عدم صحة ذلك[٢٩] ظل فتحي رضوان يتولى هذا المنصب، وإن كان نشاطه فيما بعد ذلك لا نكاد نلمسه إلا في فترات قليلة منها معارضته عند تحول الحزب إلى الحزب الوطني الإسلامي، إلى أن أعلن انفصاله تمامًا عن الحزب عقب حادث ٤ فبراير وتأييد أحمد حسين للنحاس باشا في موقفه بخطابه إليه في هذا الصدد، وحاول أحمد حسين أن يسترضيه في ذلك الوقت بأن يتنازل له عن رئاسة الحزب

ولكن فتحي رضوان أدرك أن تلك هي ساعة النهاية بالنسبة له مع حزب مصر الفتاة المتجمد النشاط في ذلك الوقت بعد اعتقال معظم أعضائه، ونجح فتحي رضوان في اجتذاب عدد من الأعضاء الحانقين في تصرف أحمد حسين، وكونوا "اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني" عام ١٩٤٤[٣٠].

أمَّا منصب السكرتير المساعد فقد تولاه محمد صبيح طوال فترة البحث، فعندما أصدر أحمد حسين قراراته التي تنظم العمل بالجمعية، كان صبيح هو الشخص الذي يلي فتحي رضوان، وقد تولى الإشراف على الجمعية في فترة سفر أحمد حسين وفتحي رضوان إلى لندن ١٩٣٥، ثم في أواخر ١٩٤٠ بعد سفر مصطفى الوكيل إلى العراق، وابتعاد فتحي رضوان. أعلن أحمد حسين قبيل سفره إلى الحجاز في اجتماع الحزب يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ أنه يسافر ويترك صبيح ليرعى الحزب وينمي قوته، وأشاد بجهاده في السباق عندما كانوا يسافرون ويتركون له الحزب[٣١]. كذلك كان صبيح يتولى القيام بأعمال السكرتارية لاجتماعات مجلس الجهاد، كما كان يتولى منصب أركان حرب الجهاد في الفرق النظامية، كما سنوضح ذلك في حينه[٣٢].

أمَّا أمانة الصندوق فقد تولاها أحمد عبد المطلب الشيمي منذ تأسيس الجمعية، ثم أسند ذلك المنصب في عام ١٩٣٤ إلى محمود طاهر العربي، الذي كان يقوم بالتجسس على الجمعية لحساب القلم المخصوص بوزارة الداخلية[٣٣]. وبعد أن اكتشف أحمد حسين علاقة طاهر العربية بالبوليس، طرده من الحزب عام ١٩٣٧، وقد تأكد ذلك بصفة قاطعة عند وقوع حادث الاعتداء على النحاس، فكانت كل التقارير المقدمة في القضية من إعداد طاهر العربي. وفي أول اجتماع لمجلس إدارة الحزب في ٥ أبريل ١٩٣٧، انتخب المجلس من بين أعضائه عبد الحميد شحاتة كامل أمينًا للصندوق[٣٤]. وكان يساعده في هذا المجال حسن جريو، فقد كان وكيلاً لحسابات الحزب[٣٥]. هذا ولم يظهر بعد ذلك تنظيمات جديدة تفيد أن هذا المنصب

قد تولاه شخص آخر، ومن مهام ذلك المنصب تنظيم حسابات الحزب من اشتراكات وتبرعات أي تنظيم مالية الحزب بصفة عامة.

والآن نتناول بالدراسة المجالس التي أوجدها مصر الفتاة على اعتبار أنها الجانب الأكثر أهمية داخل المستوى المركزي.

مجلس الجهاد:

كانت الإجراءات التي يتخذها البوليس السياسي ضد مصر الفتاة تمنع الجمعية عن نشر أي شيء عن أعضاء ذلك المجلس أو عن اجتماعاته، ولذلك لم يقع تحت أيدينا إلا تقارير البوليس التي بينت أول تشكيل له في عام ١٩٣٥ وكان يضم تسعة أعضاء فقط[٣٦]. ثم نلمس تشكيل المجلس الثاني، من خلال الاجتماع الذي عقد في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ للنظر في تحويل الجمعية إلى حزب سياسي، فكان يضم ٣٣ عضوًا هم[٣٧]. وبهذا نلمس تطورًا في تكوين المجلس إذ ازداد عدد أعضائه من تسعة في ١٩٣٥ إلى ثلاثة وثلاثين عضوًا في نهاية ١٩٣٦، وإن كان الشرط النظري الذي نص على أنه مكون من خمسين عضوًا لم يتحقق.

عند تحويل الجمعية إلى حزب تنازل مجلس الجهاد عن سلطاته لمجلس الإدارة، ولكنه ظل يتولى الإشراف على الفرق النظامية شبه العسكرية، وتنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة[٣٨]. وفي جلسة المجلس بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٣٧ يقرر المجلس استبعاد بعض أعضائه من عضويته، ومعظم هؤلاء الأعضاء جدد لم يسبق لهم الانضمام إلى المجلس فيقرر المجلس فصلهم[٣٩]. وهذا يوضح أن عضوية المجلس لم يكن لها صفة الاستقرار، فإن آخر اجتماع للمجلس كان في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦، وهذا الاجتماع بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٣٧ أي أن هؤلاء الأعضاء قد انضموا خلال تلك الفترة القصيرة وفصلوا أيضًا خلالها، ومن خلال استعراض أسماء الأعضاء في جلسة تالية وجد أن بعض هؤلاء المفصولين كانوا من بين الحاضرين للاجتماع والذين

شاركوا في مناقشاته[٤٠]. وعندما صدر المرسوم الملكي بحل التشكيلات شبه العسكرية في مارس ١٩٣٨ أعلن الحزب حل مجلس الجهاد وفرق المجاهدين وكل ماله علاقة بالتشكيلات العسكرية، ولكن عندما قررت الحكومة التدريب العسكري في المدارس، طالب الحزب أعضاءه بالانضمام إلى هذا التدريب. ومن ثم بدأ يظهر استخدام اسم مجلس الجهاد، ونص على أن كل عضو لابد وأن يكون مجاهدًا بعد حل جميع منظمات الحزب في ٥ نوفمبر ١٩٣٨.

وعلى هذا فيمكن القول بأن قرارات هذا المجلس لم تكن لها فاعلية ولم تكن تحترم بدرجة كبيرة، فإن التقلب الواضح في حركة العضوية داخل المجلس، وكذلك عدم احترام قراراته وتنفيذها ليدل دلالة واضحة على مدى الارتباك الذي كانت تعانيه قيادة الحزب، فحرصها الدائم على تجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء، رغم أن بعضهم كان يعمل لحساب القلم المخصوص بالداخلية، فهي تسعى إلى إحراز الجماهيرية عن أي طريق، ولكن غياب الأهداف الواضحة ممكنة التحقيق عن نشاط الحزب، كان من نتيجته ذلك التذبذب في حركة العضوية.

وبالرغم من إعلان عن حل مجلس الجهاد، إلا أنه اجتمع في سبتمبر عام ١٩٣٨ واقترح أحمد حسين على المجتمعين زيادة عدد أعضائه من خمسين إلى مائة عضو على أن يشترك فيه أعضاء من شعب الأقاليم. وتقدم أحمد حسين بقائمة أسماء من أعضاء الحزب يرشحهم لعضوية المجلس. وكذلك تقدم بعض أعضاء المجلس بترشيحات جديدة، وترك أمر البت في هذه المسألة إلى جلسة تالية[٤١]. ولكن بمتابعة التطور لهيكل المجلس لم يظهر ذلك الاقتراح إلى الوجود، إذ لم يكد يحل شهر نوفمبر من نفس العام، حتى أعلن أحمد حسين حل مجلس الجهاد، وكذل حل جميع الشعب واللجان الموجودة في أنحاء البلاد، معلنًا أن الأسباب التي دعته للإقدام على تلك الخطوة، هو ما لمسه من تهاون الكثير من أعضاء الحزب في تنفيذ مبادئ مصر الفتاة،

وكذلك التفكك الملحوظ في وحدة أعضائه[٤٢]. وقد تم إعادة تنظيم الحزب بسرعة على الورق. وبزعامة مصطفى الوكيل أعلن قادة الحزب تخليهم عن مواقعهم وأعلنوا أنهم جنود عاديين في الحزب. واشترط أحمد حسين لمن يريد أن يستأنف الكفاح معه، أن يعد لنفسه ملابس التدريب العسكري، وأن يكون مستعدًا لإطاعة الرؤساء – الذين سيعينهم – طاعة كاملة. وبذلك أصبح ضروريًا أن يكون كل عضو مجاهدًا واختفت صفات العضوية الأخرى[٤٣].

اختفى مجلس الجهاد منذ حله إلى أن بدأ يظهر من جديد في منتصف عام ١٩٣٩. فقد منح الحزب للأعضاء الذين أثبتوا ولاءهم له ولمبادئه كتابًا سمي "كتاب العضوية" وهو يحتوي على برنامج مصر الفتاة، وكلمات الرئيس، وكذلك فهو يحوي صورة للعضو ومعلومات عنه. وفي اجتماع لحاملي كتاب العضوية هؤلاء أعلن أحمد حسين أنهم يكونون مجلس الجهاد الحالي بدل المجلس المنحل[٤٤]. إلا أنه لم يظهر إلى الوجود تشكيل رسمي لهذا المجلس وربما كان لإعلان قيام الحرب الأثر الواضح الذي ترك بصماته على النشاط الحزبي برمته، فلم يرد ذكر لهذا المجلس مطلقًا حتى نهاية الدراسة. كذلك فإنه في مرحلة التغيير إلى الحزب الوطني الإسلامي لم تظهر أية تنظيمات خاصة به. هذا فيما يتعلق بدور مجلس الجهاد وتشكيله وسنتناول الحديث عن اختصاصاته من واقع الممارسة الفعلية للنشاط عند تناولنا للتشكيلات شبه العسكرية.

بقي أن نتناول المجلس الآخر الذي كان يعاون الرئيس في إدارة شئون الحزب وهو مجلس الإدارة، فقد قرر مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة بجلسته المنعقدة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ الموافقة على اقتراح الرئيس بتحويل الجمعية إلى حزب سياسي، وقرر تأليف مجلس إدارة للحزب يعاون الرئيس في إدارته، بحيث يكون لكل مديرية من المديريات ممثل، على ألا يزيد عددهم عن ثلاثين عضوًا، وعهد إلى الرئيس اختيار

الأعضاء الذين يصلحون لمجلس الإدارة، فانتخب الحاضرون من بينهم كل من فتحي رضوان، محمد صبيح، محمد حلمي الجيار، أحمد السيد، عبد الحميد المشهدي وبدوي صقر ليكونوا نواة هذا المجلس، وعهدوا إلى الرئيس أحمد حسين توجيه الدعوة لبعض السياسيين والمجاهدين القدماء، الذين أظهروا رغبتهم في الاشتراك في الحزب لاستكمال تأليف مجلس الإدارة[٤٥]. إلا أنه في أول اجتماع للمجلس بتاريخ ٢ أبريل ١٩٣٧، اتضح أنه كان يتألف من أحمد حسين رئيسًا، فتحي رضوان سكرتيرًا وعضوية كل من محمد صبيح، عبد الحميد المشهدي، أحمد السيد، إسماعيل وهبي، عبد الحميد شحاتة كامل، أحمد الشيمي، شعبان الكاتب وبدوي صقر. وقد انتخب المجلس عبد الحميد شحاتة كامل ليتولى أمانة الصندوق وتنظيم مالية الحزب[٤٦]. وقد اختفى اسم محمد حلمي الجيار من بين الأعضاء، فهو زعيم الشباب الوفدي بالدقهلية، فكان الجيار متقلبًا بين وفديته وبين الانضمام لمصر الفتاة، فقد عاد لتولي قيادة فرق القمصان الزرقاء بالدقهلية، وانضم إلى جانب النقراشي بعد انفصاله عن الوفد، فأصدر الوفد بيانًا بحل فرق القمصان بالدقهلية[٤٧].

وإزاء هذا الأسلوب في اختيار مجلس الإدارة الذي لا يقوم على قاعدة معينة، رأى بعض المؤسسين لجمعية مصر الفتاة أنه يحق لهم الحصول على عضوية المجلس، ومن هؤلاء كان عز الدين عبد القادر الذي تقدم بطلب رفض رئيس الحزب تلبيته، فقدم استقالته من عضوية مجلس الجهاد[٤٨]. وفي عام ١٩٣٧ أيضًا وعندما تقدم الحزب بعرائض إلى الملك لنزع الثقة من وزارة الوفد وإقالتها، كان مجلس الإدارة مكونًا من أحمد حسين رئيسًا، فتحي رضوان سكرتيرًا عامًا، محمد صبيح سكرتيرًا مساعدًا، شعبان الكاتب، أحمد السيد، بدوي صقر، عبد الحميد شحاتة كامل، عبد الحميد المشهدي، مصطفى الوكيل وأحمد الشيمي أعضاء[٤٩]. وقد تضمن تشكيل المجلس اسم مصطفى الوكيل، وهو في ذلك الوقت كان ما يزال في لندن ولم يعد إلى

القاهرة، وقد عاد في ٢ نوفمبر ١٩٣٧، ويتضح من ذلك أن عضوية المجلس كانت تمنح لأعضاء غائبين عن مصر، ولا يتاح لهم المشاركة في النشاط الحزبي، فكيف كان ذلك؟

وبعد عودة مصطفى الوكيل من لندن انضم لعضوية مجلس الإدارة بالفعل، وانضم معه أيضًا بعد الأعضاء من الذين تخرجوا في الجامعة ومنهم نور الدين طراف، فخري أسعد، أنور فريد، علي زين العابدين، محمد الزقاقي، أحمد محيي الدين عبد الحليم وإبراهيم شكري[٥٠]. هذا وقد رأى الحزب فيما بعد أن يضم إلى عضوية المجلس كلاً من عثمان نجاتي، حمادة الناحل وكمال سعد في سبتمبر ١٩٣٨[٥١]. ومن خلال الممارسة للنشاط الحزبي، وتذبذب عضوية المجلس بانضمام أشخاص بعيدين عن مصر الفتاة تمامًا وانفصالهم عنه بأسرع مما انضموا إليه، شرع الحزب يعيد تنظيم صفوفه على أسس جديدة، منها أن اتجه الرأي إلى أن يكون أعضاء المجلس من كبار مؤسسي وأعضاء الحزب الذين أبلوا في كفاحه منذ الدقيقة الأولى أحسن بلاء[٥٢]. وعلى هذا الأساس الجديد جاء تشكيل المجلس على الوجه التالي، أحمد حسين رئيسًا، مصطفى الوكيل، فتحي رضوان، محمد صبيح، عبد الحميد المشهدي، محمود مكي، إبراهيم شكري، حمادة الناحل، محمد مهدي، مصطفى عدلي، صالح حنفي ومحيي الدين عبد الحليم أعضاء[٥٣]. ولعل كان هناك تشكيل آخر لهذا المجلس إلا أنه لم يقع تحت أيدينا ولكنه ربما ضم بعض الأعضاء البارزين مثل محمد حلمي مراد ومحمد متولي عوض.

استمرت حركة العضوية داخل مجلس الإدارة تلاقي تذبذبًا واضحًا، فليس هناك أسس واضحة ولم يتقيد الحزب بالشروط التي وضعها في الجانب النظري للهيكل، لا من حيث نوعية الأعضاء، ولا من حيث عددهم الذي حدده. فكان الفصل بين عضوية الحزب وعضوية مجلس الجهاد وأخيرًا عضوية مجلس الإدارة يعد

أمرًا صعبًا، فالمسألة لم تكن بالدقة المطلوبة، بحيث يمكن الالتزام الدقيق بالهيكل المعلن نظريًا، وربما كان التشكيل السابق للمجلس هو آخر تشكيل محدد، وبعد هذا اختلط الحابل بالنابل وأصبح من الصعب التفرقة بين أي درجة من درجات عضوية الحزب حتى نهاية فترة البحث. فالحزب دائم التبديل والتغيير في حركة العضوية. ولا يبعد أن التذبذب في حركة عضوية المجلس بهذه الطريقة كان ناتجًا عن غياب الأهداف الواضحة والمحددة التي يناضل الحزب من أجل الوصول إليها، هذا فضلاً عن السلطة المطلقة لرئيس الحزب فهو يبدل ويغير طبقًا لأهوائه. وكان من نتيجة ذلك أن استطاع البوليس السياسي أن يجند بعض قادته للتجسس على الحزب نفسه وكان عبد الحميد المشهدي أحد هؤلاء[٥٤]. مما دعا المجلس إلى اتخاذ قرار بفصله من عضويته ومن عضوية الحزب[٥٥]

ننتقل بعد هذا إلى تناول أسلوب العمل داخل مجلس إدارة الحزب من حيث طريقة المناقشات ومدى ديمقراطيتها. والأمر يتطلب منا أن نرجع إلى الوراء قليلاً فعندما اقترح أحمد حسين تغيير الجمعية إلى حزب اعترض الكثيرون من الأعضاء على ذلك فقد أصر هو على رأيه، نرجع إلى الوراء قليلاً، فعندما اقترح أحمد حسين تغيير الجمعية إلى الحزب الوطني الإسلامي أيضًا حدثت معارضة شديدة من جانب بعض الأعضاء إلا أن القرار قد صدر أيضًا بتغيير اسم الحزب وبرنامجه. هذا بالإضافة إلى أنه عندما ثبت لأحمد حسين عمالة المشهدي وقرر فصله من الحزب كان ذلك بقرار فردي من جانب أحمد حسين، وإن كان الحزب قد أعلن أن ذلك جاء بقرار من مجلس الإدارة كما سبق القول. ولكن أحمد حسين يذكر "فإذا فصلت اليوم عبد الحميد المشهدي الذي كان من أكبر أعضاء مصر الفتاة، فليس لأحد أن يسألني لماذا فصلته، فالمناقشة في الحساب لا تجوز من أي أحد فمن أحب ذلك فليبق ومن لم يحب فيستقيل"[٥٦].

وهكذا يتضح لنا أن سلطة اتخاذ القرار داخل مجلس إدارة مصر الفتاة كان يحكمها ديكتاتورية الرئيس، فإذا أصر على موقف كان من الصعب مناقشته فيه للعدول عنه رغم أية معارضة توجه إليه فلم تكن هناك ديمقراطية تمارس داخل المجالس المختلفة.

ويجدر بنا كي يستكمل المستوى المركزي للهيكل صورته، أن نتناول منظمات مصر الفتاة المساعدة التي انبثقت عن المستوى المركزي. فقد بذلت مصر الفتاة جهودًا لإيجاد منظمات مساعدة لها تتبع المركز العام للحزب، وهي في ذلك تهدف إلى توسيع دائرة أنصارها ونشر مبادئها بين مختلف الأوساط، فسعت إلى تكوين لجان للطلبة في الجامعة والمدارس العليا والمدارس الثانوية والخاصة وفي الأزهر، هذا بالإضافة إلى أنها حاولت أيضًا أن تخوض التجربة في أوساط العمال بتكوين لجان مماثلة مكاتب إدارية تتولى تنظيم حركة مصر الفتاة في المجتمع. وسنتناول تلك المنظمات المساعدة بالدراسة حتى تتضح صورة الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة بتنظيماته الأساسية ومنظماته المساعدة.

لجان الطلبة التنفيذية:

تألفت في عام ١٩٣٥ هيئة تسمى "كتلة الطلبة القوميين" وهذه الهيئة تضم الشباب المعارض للوفد ولوزارة توفيق نسيم، وقد تولى نور الدين طراف أحد أعضاء مصر الفتاة رئاستها، وكانت تعقد اجتماعاتها بمنزل النبيل عباس حليم، فهو الذي يتبناها لموقفه المعارض من الوفد ووزارة نسيم آنذاك[٥٧]. وكذلك شارك أعضاء مصر الفتاة في حركة الطلبة عام ١٩٣٥، ففي عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ أصيب إبراهيم شكري أحد أعضائه بإصابات بالغة وأجريت له عدة جراحات أنقذت حياته، فمصر الفتاة تقوم أساسًا على الطلبة، وهي بذلك لابد لها أن تقيم داخل المؤسسات الطلابية منظمات تقوم بالدعاية لها ونشر مبادئها، وفي هذا المجال تقدم نور الدين

طراف باقتراح في جلسة مجلس الجهاد بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٦ لتأليف لجنة من طلبة مصر الفتاة باسم "اللجنة التنفيذية لطلبة مصر الفتاة" فوافق المجلس على الاقتراح وقرر أن تتألف هذه اللجنة من ثلاثة مندوبين عن كل معهد أو كلية من كليات الجامعتين المصرية والأزهرية والمدارس العليا، وانتخب المجلس نور الدين طراف رئيسًا لها(٥٨).

تم تشكيل اللجنة لكان لها مندوبون في مختلف الكليات الجامعية، ففي كلية الحقوق كان أعضاؤها هم كل من حمادة الناحل، صالح حنفي، بسكالس ويصا، مصطفى عدلي، أحمد شوقي، وفي كلية الزراعة محمود مكي، إبراهيم شكري، حسين حلمي، عبد الفتاح زكي وفي الآداب عبد الحكيم عدوي عابدين، محمد فاضل، أحمد حسين أحمد، وفي الهندسة سمير حلمي، كمال عز الدين، حسني شعتوت، علي زين العابدين، وفي كلية الطب نور الدين طراف، أحمد عبد النبي، فتحي القداح، محمود فهمي كريم، وفي كلية التجارة أنور عبد المعطي، محمد محمد الزقاقي، مصطفى زهران، وفي معهد التربية محمود شافعي، وفي كلية دار العلوم محي الدين عبد الحليم، إبراهيم خضراوي، محمود عبد الله، وفي كلية اللغة العربية عبد الحميد محمود، السيد أبو حديد، محمد الجنيدي جمعة، إبراهيم بسيوني، وفي كلية أصول الدين عبد الرحمن الصوالحي ومحمود عبيد(٥٩). وفي العام التالي ١٩٣٧ بذل الحزب جهودًا كبيرة لضم أنصار جدد من الطلبة، خاصة بعد الانشقاق الذي تعرض له حزب الوفد بخروج النقراشي وماهر، وكذلك خروج كثير من الطلبة على الوفد، فأراد حزب مصر الفتاة أن يضم إلى عضويته هؤلاء الخارجين على الوفد، فحاول عقد اجتماعات عامة كبيرة داخل الجامعة، وكون لجانًا جديدة مختلفة منها "اللجنة التنفيذية لطلبة مصر الفتاة بالأزهر"، "لجنة المدارس الثانوية والخاصة" و"لجنة الجامعة والمدارس العليا"، وقد أحرز الحزب نجاحًا في هذ المجال(٦٠).

وقد بدأ في تكوين لجان الطلبة داخل كل شعبة من شعبه في القاهرة، فاشترط أن تكون كل شعبة في القاهرة مؤلفة من لجنتين أحداهما للطلبة والأخرى للعمال، وخصص لكل منهما يومًا من أيام الأسبوع يلتقي فيه أعضاء هذه اللجان برئيس الحزب، وقد تولى حمادة الناحل مهمة الاتصال بلجان الطلبة، وتولى أنور حوطر الاتصال بلجان العمال[٦١]. وقد كان لفوز مرشحي الطلبة من حزب مصر الفتاة في انتخابات اتحاد الطلبة بالجامعة، وحصولهم على أغلبية الأصوات، إذ حصلوا على أصوات المرشحين الوفديين[٦٢]. كان ذلك مشجعًا لمصر الفتاة كي تزيد من اهتمامها بلجان الطلبة، فتألفت لجان فرعية في الأقاليم منها "لجنة طلبة مصر الفتاة التنفيذية بمعهد شبين الكوم"، كذلك تكونت لجان للطلبة في أسيوط في المعاهد والمدارس المختلفة وتشكل لها مكتب دائم[٦٣].

وبالإضافة إلى لجان الطلبة التنفيذية، فقد تشكلت لجان فرعية تهتم بموضوعات معينة، فقد تشكلت لجنة فرعية خاصة بفلسطين من بين زعماء مصر الفتاة بالجامعة من مختلف كلياتها، وعملت هذه اللجنة على التنسيق مع الهيئات الأخرى التي تألفت لمناصرة فلسطين، من ذات أنها حددت يوم ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ ليكون يومًا جامعيًا خاصا بفلسطين يظهر فيه طلبة الجامعة شعورهم حيال إخوانهم المجاهدين الفلسطينيين[٦٤]. ونظرًا للأعمال التي كان يقوم بها اليهود داخل فلسطين، فقد قرر حزب مصر الفتاة تكوين لجنة لمقاطعة اليهود في مصر والتنبيه إلى خطرهم في مصر والبلاد العربية، فتشكلت اللجنة من محمد صبيح رئيسًا، ومحمود مكي سكرتيرًا، كمال سعد ومحمد مهدي وعبد الرحمن الصوالحي أعضاء[٦٥].

وتحقيقًا للشطر الثاني من شروط تأليف "الشعب" الذي نص على أن تكون بكل شعبة لجنتين أحداهما للطلبة والأخرى للعمال، فقد قامت مصر الفتاة بدعاية واسعة النطاق في أوساط العمال لضم عدد كبير منهم لعضويتها، وتوجت عملها بأن

ألفت "اللجنة التنفيذية لعمال مصر الفتاة" وتولى رئاستها أحمد الشيمي وانتخب العمال من بينهم سكرتيرًا وأمينًا صندوق ومراقبًا لها[٦٦]. هذا وإن لم تعلن أسماءهم.

ولكي يستكمل الهيكل صورته أيضًا، فقد استحدث حزب مصر الفتاة عددًا من المكاتب واللجان التي تتبع المركز العام، وكان الهدف من إنشائها التوفر على دراسة وتنفيذ برنامج الحزب الاجتماعي والإصلاحي العام، وهذه المكاتب واللجان هي: مكتب الانتخابات، لجنة مكافحة الأمية، لجنة مشروع القرش والدراسات الاقتصادية، لجنة الشئون الصحية، لجنة القرية المصرية، لجنة مناهج التعليم، لجنة نشر الثقافة العسكرية[٦٧]. وتطويرًا لهذه الفكرة قرر الحزب إنشاء "مكتب الشئون الخارجية" مستلهمًا فكرة إنشائه من مكتب الشئون الخارجية لحزب النازي في أبريل ١٩٣٣ برئاسة الفريد روزنبرج مستشار هتلر في الشئون الخارجية. ولما كان قادة مصر الفتاة يرون أن حركتهم جزء من حركة عالمية، فكان لا مناص من أن تفعل هذا، فأنشأت ذلك المكتب ليقوم بدراسة الشئون الخارجية والبحث في مشاكلها، ومنها سياسة مصر الخارجية، وكان المكتب يحدد أيضًا سياسة الحزب في الشئون الخارجية، والدعاية لمصر الفتاة في الخارج. وقد تولى عبد الرحمن بدوي رئاسته[٦٨].

ويبدو أن هذه الفكرة قد راقت لإدارة الحزب، ومن ثم بدأت في استكمال تشكيل هذه المكاتب بحيث يكون هدفها التوفر على دراسة برنامج الحزب، ومن هذه المكاتب، مكتب شئون التربية، مكتب الشئون الصحية، مكتب الشئون الزراعية، مكتب الشئون الاجتماعية، مكتب الشئون الاقتصادية، مكتب الفنون، مكتب الشئون الدينية، مكتب الدراسات السياسية، مكتب الشئون الهندسية، مكتب شئون الدفاع، مكتب الشئون الصناعية، مكتب شئون السودان. وهذه المكاتب جميعًا يتولى سكرتاريتها محمد صبيح ويعاونه موسى رستم وحسين يوسف مراقبًا إداريًا لها[٦٩]. ومن ثم استحدث الحزب مكتبين آخرين هما مكتب الشئون العربية ومكتب

الدراسات السياسية الداخلية[٧٠]. وقد بدأت اجتماعات رؤساء وأعضاء هذه المكاتب لمناقشة ما يمكن عمله تحقيقًا للهدف من إنشائها.

ومن هذا المنطلق تكون داخل الحزب "المكتب القضائي" ويشرف عليه المحامون من أعضاء الحزب وغيرهم، ويعمل فيه بصفة دائمة وكيل قضائي. كذلك افتتح الحزب مكتبًا لتسجيل الأعضاء تولى محمود مكي رئاسته، وذلك بهدف ضبط حركة العضوية، كذلك أنشئ مكتب الدعاية للإشراف على النشرات التي تصدرها هيئات الحزب لتكون معبرة عن راية السياسي، وقد تولى عثمان نجاتي رئاسته. وكذلك افتتح الحزب عيادة طبية لفحص أعضائه وعلاجهم تحت إشراف الدكتور أنور نعمان. كما عني بتكوين جمعية صناعية لمن لديهم الخبرة من الأعضاء، كما افتتح أيضًا مدرسة مقاومة الغارات ومدرسة الطيران لإلقاء محاضرات على بعض الأعضاء لتثقيفهم في هذين المجالين[٧١].

كان المستوى المركزي يضم إلى جانب تنظيماته الأساسية والمساعدة لجنة قوية تضم أعضاء المركز العام، وهي تعتبر بحق النواة التي بدأت بها مصر الفتاة نشاطها السياسي، والنواة التي استطاعت عن طريقها أن تؤسس لجانًا لها في مختلف أنحاء البلاد، ومن ذلك فإنه يحسن أن نتناول تكوين تلك اللجنة وحركة العضوية بها ونشاطها عند تناول المستوى الإقليمي وتكوين اللجان، وفي هذا المستوى يمكننا أن نلقي نظرة على بداية تكون اللجان وتطورها طوال فترة الدراسة والوقوف على نشاطها ومدى ما أحرزته من جماهيرية داخل المجتمع المصري.

فيما يتعلق بالمستوى الإقليمي وتكوين اللجان فيمكن القول، أنه منذ كانت مصر الفتاة مجرد فكرة لبعث مجد مصر، آمن بها مجموعة من الأصدقاء الشبان، لا يتعدى عددهم اثني عشر فردًا، وقعوا على برنامجها في أكتوبر ١٩٣٣. بدأ هؤلاء يعملون على نشر مبادئ مصر الفتاة لتجنيد المزيد من الأعضاء، فاستطاعوا في خلال

أربعة أشهر أن يحققوا نجاحًا ملحوظًا، فبلغ عدد أعضاء المركز العام ما يزيد على خمسين عضوًا في يناير ١٩٣٤[٧٢]. وفي نفس الوقت كان بعض أعضاء المركز العام يسعون لنشر دعوتهم في القاهرة وضواحيها وفي الأقاليم، وتحقيقًا لهذا الهدف، أسند أحمد حسين رئيس الجمعية إلى بعض الأعضاء مهمة الطواف بالأقاليم للدعوة لمصر الفتاة، فعهد إلى عز الدين عبد القادر مهمة تكوين اللجان في ١٤ يناير ١٩٣٤، فرفع تقريرًا إلى الرئيس اتضح منه أن عدد الأعضاء الذين وقعوا على استمارة العضوية بالجمعية حتى (الآن) بلغ ٢١٦ عضوًا، منهم ٧٣ بالوجه البحري و١٧٤ بالعاصمة وضواحيها و١٩ بالوجه القبلي. وأن مجموع المناطق التي وجدت فيها دعوة الجمعية آذانًا صاغية بلغ ٤٩ منطقة في مختلف أنحاء البلاد، ما أشار التقرير إلى أن أربعة من أعضاء المركز العام يقومون بعمل تكوين اللجان في كل من الإسكندرية وطنطا وبنها والزقازيق[٧٣]. ولكننا نجد أن ما ورد بالتقرير من أسماء كانت تتبع المركز العام مباشرة وحتى ذلك الوقت لم تتألف أية شعبة أو لجنة للجمعية خارج العاصمة.

تألفت أول شعبة بصفة رسمية خارج القاهرة في طنطا، فبلغ عدد أعضائها ٢٥ عضوًا، كذلك تألفت في نفس الوقت أيضًا لجنة فرعية في طنطا، وتم انتخاب الرئيس والوكيل والسكرتير وأمين الصندوق، وبلغ عدد أعضائها عشرة أعضاء[٧٤]. وقد تتابع تأليف هذه الشعب، فتألفت شعبة في الزقازيق عاصمة الشرقية في ٢٥ يناير ١٩٣٤ بلغ عدد أعضائها ١٣ عضوًا ينتمي بعضهم إلى مراكز وقرى مديرية الشرقية[٧٥]. وتألفت لجنة في السيدة زينب ضمت ١٤ عضوًا في ٢١ فبراير ١٩٣٤[٧٦]. وإن كان أحمد حسين قد ذكر أن الجمعية قد تألفت لها لجان في كل من طنطا والإسكندرية وبنها والمنصورة[٧٧]. أمَّا عن لجان الإسكندرية وبنها والمنصورة فلم نعثر على محاضر تأليفها رسميًا في ذلك التاريخ، وقد كان أول تشكيل رسمي

للجنة الإسكندرية بحضور أحمد حسين في ٧ أبريل ١٩٣٤ حيث تقرر تعيين عبد الفتاح كيرشاه المحامي سكرتيرًا وحنفي جمعة أمينًا للصندوق(٧٨). ومن ثم عاود أحمد حسين زيادة الإسكندرية لاستكمال تأليف شعبتها، فعقد اجتماعًا لها بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٣٤ وأسند حنفي جمعة مهمة تأليف اللجان الفرعية بالإسكندرية(٧٩).

تلك هي الشعب التي تم العثور على محاضر تكوينها رسميًا، لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك شعب غيرها، ويمكن القول أنه تألفت للجمعية شعب ولجان في مختلف البلدان في عام ١٩٣٤(٨٠). وإن لم يكن هناك وضوح تام حول تكوين هذه اللجان، ولكن على الأقل يمكن القول أنه كان لمصر الفتاة أعضاء في تلك البلاد كدعاة لتأليف لجان في المستقبل، وإن كانت بعض التقارير تشير، إلى أن فروعًا للجمعية قد تم تأليفها في مختلف المدن خارج القاهرة(٨١). كما ظهرت للجمعية شعبة في وادي حلفا بالسودان(٨٢).

وفي عام ١٩٣٥ بدأت تظهر إلى الوجود شعب جديدة للجمعية، منها شعبة مدرسة مشتهر الزراعية، وأطلق عليها مؤسسوها "شعبة الفلاح الحديث" وشعبة الحوامدية، وشعبة في أسوان، ثم ظهر تكوين شعبة بورسعيد بصفة رسمية(٨٣).

وفي عام ١٩٣٦ أنشئت شعبة في قنا، وقد عملت هذه الشعبة على تأليف عصبة تابعة لها في نجع حمادي. وتكونت كذلك شعبة في الفيوم، وشعبة في طهطا أسندت رياستها لمحمد حسين المحامي، وشعب أخرى في سوهاج، وبني سويف وشبين الكوم وأسيوط، وشعبة في منوف وعلى رأسها أسرة المشهدي، وشعب في مشتول السوق، وشعبة في بلبيس أما في دمنهور فقد ألف شعبان الكاتب – عضو مجلس نواب سابق – شعبتها من ٢٥ شابًا(٨٤).

وفي عام ١٩٣٧ بعد أن أعلن مجلس الجهاد تحول الجمعية إلى حزب مصر الفتاة بدأت تظهر إلى الوجود شعب جديدة تعمل على نشر مبادئ الحزب والترويج

له، بهدف كسب المزيد من الأعضاء وتجنيدهم في ظل شروط العضوية الجديدة التي ضمنها الحزب قانونه النظامي الجديد، وهو الذي سمح للمصريين جميعًا بالانضمام إلى عضويته. ففي شهر أبريل من ذلك العام نشهد تكوين شعب جديدة للحزب في منيا القمح وقد تكونت عن طريق شعبة مشتول السوق المجاورة لها، وفي الوجه القبلي، تألفت شعبة بساحل سليم وجرى تشكيل مكتبها واعتمده المركز العام وسجل أعضاؤها بسجلات الحزب. وفي نفس الشهر أيضًا تألفت شعبة قوية في كوم حمادة بالبحيرة وقام بتأليفها محمد كمال سعد عضو المركز العام للحزب في ثلاثين عضوًا[٨٥].

كما شهد عام ١٩٣٧ أيضًا تأليف شعب وعصب جديدة في مختلف أنحاء البلاد منها شعبة في دكرنس بمديرية الدقهلية في ٢٧ مايو ١٩٣٧، وشعبة في ساقية أبو شعرة بالمنوفية وقام بتأليفها فهمي عقل عضو المركز العام والمحرر بجريدة الثغر. كذلك تألفت عصبة في "أتليدم" بأسيوط برئاسة جميل حسنين. أمّا دمياط فتألفت أول شعبة بها في ٢٣ سبتمبر من نفس العام، وفي ٤ أكتوبر تألفت شعبة بسنتريس منوفية وفي مدينة القاهرة تألفت شعبة في مصر الجديدة تولى سكرتاريتها صلاح الدين طاهر وأقر الحزب أعضاءها في ١١ أكتوبر. كما تألفت شعبة بكفر الدوار في ١٨ أكتوبر[٨٦]. هذا فضلاً عن تأليف شعبة في بولاق بالقاهرة بصفة رسمية، وإن كان قد ورد ذكرها في عام ١٩٣٤ إلا أنها لم تتألف إلا في سبتمبر من عام ١٩٣٧[٨٧].

كذلك شهد شهر أغسطس من نفس العام تشكيل أول مجلس إدارة لشعبة الإسكندرية التي أصبحت في ذلك الوقت من أقوى شعب الحزب بعد المركز العام[٨٨]. وقد اتخذ المجلس عدة قرارات من أهمها، أنه لا يسمح لأي عضو من أعضائه بحضور جلساته إلا مرتديًا الملابس الرسمية للحزب، وتقرر عقد الجلسات مرتين شهريًا، وأن توضع لائحة داخلية للشعبة[٨٩].

وقد تمت مناقشة موضوع وضع اللائحة الداخلية، ورؤى تأجلي هذا الموضوع خاصة وقد أكد عصام عبد المعطي رئيس الجلسة للأعضاء أن مجلس إدارة الحزب بالقاهرة ليس له لائحة داخلية، وقد قرروا أن يتوجه وفد منهم إلى سراي راس التين لتقديم عرائض نزع الثقة من وزارة الوفد عام ١٩٣٧ إلى الملك[٩٠]. ومن الملاحظ أنه في شهر أكتوبر من هذا العام رفعت عرائض كثيرة تطالب بنزع الثقة من الوزارة، وقد أفاد ذلك في التعرف على بعض الشعب ورصد حركة العضوية بها.

كذلك تألفت شعبة المحلة الكبرى وتألف مجلس إدارتها[٩١] وإلى جانب هؤلاء ضمت العريضة التي تقدمت بها الشعبة إلى الملك ١٠٨ اسمًا ذكروا على أنهم أعضاء وجنود وأنصار. ومن المؤكد أن كل هؤلاء لا يمثلون أعضاء الشعبة ومن المرجح أن يكون أعضاؤها هم أعضاء مجلس الإدارة فقط، وتقدمت شعبة أبو تيج بعريضة عليها ٦١ توقيعًا، وساقية أبو شعرة بعريضة عليها ٥١ توقيعًا و٢٩ "بصمة" للأفراد الذين لا يعرفون الكتابة. أمّا ساحل سليم والبداري فبلغ عدد الأعضاء الموقعين ٢٧٨ فردًا، وشربين بعريضة عليها ٥٧ توقيعًا[٩٢].

أمّا المركز العام فتقدم بعريضة ضمت أعضاء مجلس الإدارة والجهاد، إلى جانب أعضاء المركز العام الذين بلغ عددهم ١٠٦ عضوًا، ولعل ذلك يوضح حركة العضوية به، وقد تبين من خلال دراسة أسماء أعضاء المركز العام أن بعضهم أعضاء في شعب على المستوى الإقليمي. وهنا يتضح أن حركة العضوية بالحزب لم تعرف الإطارات المحددة لها، ولا الفصل التام بين أعضاء المركز العام وبقية أعضاء الشعب[٩٣]. ولمعرفة حقيقة عدد أعضاء المركز العام فقد بلغ ١٧٨ عضوًا في نهاية عام ١٩٣٧[٩٤].

وفي عام ١٩٣٧ أيضًا لجأ الحزب إلى استحداث نوعية أخرى من اللجان، فلأول مرة يظهر بين تنظيماته لجان للمرأة، فقد وجه الحزب دعوة إلى بعض نصيراته

من بين الأسر التي تنتمي إليه، لتأليف لجنة فتيات مصر الفتاة، فعقدت اجتماعها الأول في ٢٠ سبتمبر، وحضره أحمد حسين فأوضح موقف مصر الفتاة من المرأة وأكد ضرورة مشاركتها في نشاطه، وقد تم تشكيل اللجنة وإن لم يعلن عن هيئة مكتبها(٩٥). وهكذا نرى أن حركة العضوية وانتشار اللجان قد شهدت تطورًا إلى حد كبير وإن كانت قد تعرضت لهزة عنيفة على إثر حادث الاعتداء على النحاس في آخر هذا العام، فأغلقت دور الحزب في كل مكان، وقبض على معظم الأعضاء، وقدموا للمحاكمة، وتم تفتيش دور الحزب ومصادرة كل ما يخص النشاط الحزبي بها.

وفي عام ١٩٣٨ تنتقل مصر الفتاة إلى طور جديد من أطوار حياتها، فقد كان لتولي وزارة محمد محمود الحكم أكبر الأثر على نمو هيكل مصر الفتاة وانتشار لجانها في كل مكان، بحيث يمكن القول أن بداية عهد حكومة محمد محمود تعتبر عصرًا ذهبيًا لمصر الفتاة حيث أصبح يسمح للحزب بالإعلان عن تأليف لجان جديدة، هذا بالإضافة إلى أنه قد سمح له بممارسة نشاطه الحزبي بحرية تامة، وقد انعكس ذلك على حركة العضوية في الحزب، وانتشار اللجان بدرجة ملحوظة، حتى أننا نشهد عددًا كثيرًا من اللجان في مختلف أنحاء البلاد، وفي الحقيقة فإن مصر الفتاة لم تشهد انتشارًا لأفكارها، ونموًا لهيكلها التنظيمي في أي مرحلة من المراحل، كما شهدت ذلك خلال هذا العام، وهذا اتضح في تشكيل لجان جديدة نوردها هنا بترتيب تأليفها.

ففي مستهل عام ١٩٣٨، ظهرت شعب جديدة في كل من بني خالد (مركز ملوي) وقد تم تأليفها بحضور فهمي عقل سكرتير لجان الحزب المساعد، وشعبه في ادفو، وأخرى في سوهاج والفشن، وفي دسوق، وتكونت لجان فرعية لشعبة الإسكندرية الرئيسية منها: شعب في القباري، محرم بك، الجمرك، كرموز، الرمل. وكذلك ظهرت شعبة في زفتى غربية، وشعبة خط المطرية أسند الإشراف عليها للدكتور فخري أسعد، أما شعبة دمنهور فقد تولى محمد كمال سعد عضو المركز

العام بالحزب تنظيمها من جديد[٩٦]. وهذا يوضح أن الضربة الـتي وجهتـها وزارة النحاس لمصر الفتاة، قد أنهكتها وحلت من عزائمها، فتفرق معظم الأعضاء وابتعدوا عن نشاطها، فما كان من الحزب إلا أن بدأ يستعيد تماسكه، فشرع يعيـد تنظـيم صفوفه في عهد وزارة محمد محمود التي أفرجت عن باقي المعتقلين في القضية.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة التي استردت فيها مصر الفتاة أنفاسها، أخـذ يتوالى ظهور الشعب الجديدة، فنجد صفحات جريدة "مصر الفتاة" تزدحم بتـأليف تلك الشعب ومنها، شعبة شنشور منوفية، شعبة الشيخ يوسف بسوهاج، شعبة أكوه بالسنبلاوين دقهلية، شعبة النخيلة، ثم تألفت لجنة هامة هي لجنة عمـال أسـيوط، وشعبة الخصوص بشبين القناطر، وشعبة بي العرب منوفية، وشعبة الغنايم بأسـيوط، وشعبة الزرابي، وشعبة البداري، وشعبة فوه، وشعبة كفر الزيات، وشعبة بني مـزار، وشعبة القناطر الخيرية، وشعبة في شربين، وشعبة شندويل، وشعبة الـضهرية بحـيرة، شعبة ببا، شعبة جروان منوفية، وشعب في الإبراهيمية، وكفر صقر شرقية، وشعب في أرمنت، وشعبة في بيلا، وشعبة فيجزيرة أسـوان[٩٧]. وفي نفـس العـام شـهدت الإسكندرية تأليف أول لجنة للمرأة بها، فقد تألفت لجنة لفتيات مصر الفتاة، تابعـة لشعبة كرموز وتولى شكرتاريتها سكينة حسن[٩٨].

وعندما أعلن أحمد حسين في ٥ نوفمبر من نفس العام، حل جميـع منظمـات الحزب، أعلنت بعض الشعب تأييدها للرئيس وتصميمها على أن تواصل الكفاح معه إلى النهاية، ومن بين تلك الشعب، شعبة الإسكندرية التي أعلنـت تجديـد البيعـة للرئيس، وبلغ عدد الأعضاء الموقعين على عريضة البيعة أربعة وخمسين عـضوًا[٩٩]. حقيقة أن أحمد حسين قد عرض الحزب لهزة عنيفة كادت تودي بما لديه من تنظيمات وأعضاء، إلا أن مصطفى الوكيل قام بجهود عظيمة، لإعادة تأليف مؤسسات الحزب، على أسس جديدة وبشروط جديدة تناولناها فحققت الحركة على يديه في أقل مـن

عام ما لم تحققه في السنوات السابقة من حيث التنظيم وانتشار اللجان في البلاد[١٠٠]. فتوالت عرائض التأييد للرئيس واستعادت الشعب نشاطها من جديد، وظل الحزب يمارس نشاطه العادي، وأدرك أنه بقرب تحقيق أهدافها فأعلن عن عقد جمعيته العمومية في نهاية عام ١٩٣٧ ولكن الوزارة منعت عقد الاجتماع، إذ كانت العلاقة بين مصر الفتاة ووزارة محمد محمود، قد انتقلت إلى طور جديد، ساءت فيه العلاقات بينهما، لعدة أسباب سنوضحها فيما بعد[١٠١].

فإذا انتقلنا إلى عام ١٩٣٩ فنجد أن ذلك العام، لم يشهد سوى تأليف عدد قليل من الشعب، فتألفت شعبة في بلدة العيادية مركز شربين، وتم تأليف هيئة مكتبها، وشعبة في بلدة العونه بأسيوط وكذلك تم تأليف هيئة مكتبها، وشعبة في أبي رجوان بالجيزة، وكذلك شهد ذلك العام تأليف شعبة القباري بالإسكندرية رسميًا[١٠٢]. وفيما عدا ذلك لم يظهر على صفحات جريدة الحزب "مصر الفتاة" أية إشارة لتأليف شعب جديدة، وربما كان لظروف الحرب أثرها الكبير على تكوينات الحزب، فحتى بعد أن تغير اسم الحزب وبرنامجه إلى الحزب الوطني الإسلامي، لم تشهد تلك الفترة أية تنظيمات جديدة، ولا ظهور شعب جديدة، إلا فيما أمكن التعرف عليه من خلال تقارير البوليس السياسي، فيما يختص بشعبة الإسكندرية فقد تألفت للحزب شعبة جديدة للعمال بحي كرموز بالمدينة[١٠٣]. وقد تجمد النشاط الحزبي بالمدينة مما اضطر أحمد حسين بعد زيارته للمدينة في ١١ يوليو ١٩٤٠، أن يصدر قراراه بإلغاء فرع الحزب بالإسكندرية، على أن يتبع أعضاؤه المركز العام بالقاهرة[١٠٤]. فأغلقت دار الحزب ونقلت أمتعته إلى معمل الصابون التابع للحزب بالإسكندرية[١٠٥]. وعندما تخرّج إبراهيم طلعت من كلية الحقوق، أسند إليه الإشراف على لجنة الحزب بالمدينة، وفي نفس الوقت كان يزاول التمرين على أعمال المحاماة، بمكتب محمد رياض المحامي، فعمل على الاتصال بالأعضاء لاستعادة نشاط

الحزب من جديد، فعقد اجتماعين لأعضاء الحزب وشرع يؤلف لجنتين أحداهما لجمع الاشتراكات والأخرى لنشر مبادئ الحزب[١٠٦].

ومهما يكن من أمر تأليف اللجان، ومدى انتشارها في ١٩٣٨، ورد فعل ظروف الحرب على هذا النشاط فإننا لم نشهد لجان أو شعب من أي نوع، وقد جاءت معالجة هذا الجانب في ضوء المادة المتاحة كما سبق القول، ولذلك كان رصد حركة التطور للهيكل التنظيمي عملية شاقة جدًا لغياب المادة الأصلية التي تخدم هذا الموضوع بصفة أساسية وهي سجلات الحزب، وملفات الأعضاء التي كانت محفوظة لدى المركز العام، إلا أن تعرض الحزب ولجانه بصفة دائمة للتفتيش، ومصادرة كل أوراقه في كل مرة، جعل البحث في هذا الموضوع شاقًا إلى درجة كبيرة. ولكنه مع غياب المادة الأصلية فقد أمكن رصد حركة العضوية وتشكيل اللجان إلى حد كبير. والآن وقد تحدثنا عن المستوى المركزي لمصر الفتاة وتناولنا المستوى الإقليمي بالدراسة فإن الأمر يتطلب دراسة التشكيلات العسكرية والتي تشكل جانبًا هامًا من جوانب الهيكل.

التشكيلات شبه العسكرية:

كانت الفاشية موجة انتشرت في أوربا ومنها إلى دول العالم المختلفة، فقد ظهرت في إيطاليا، وحققت نجاحًا منقطع النظير باستيلائها على الحكم بالقوة في العشرينات من هذا القرن على يد موسوليني، وكان ظهورها ناتجًا عن التناقض الحاد بين الرأسمالية والشيوعية. وقد انتقلت أفكارها إلى معظم دول العالم في الثلاثينات وما بعدها من القرن العشرين، فظهرت في كل من ألمانيا واليابان وأسبانيا وأيرلندا. وقد اعتنقت كل هذه الحركات إطارًا أيديولوجيًا واحدًا إلى حد كبير، وقد انتشرت تلك الأفكار بسرعة عجيبة، ووجدت آذانًا صاغية لها في داخل المجتمعات التي تحمل بين طيات تكوين طبقات شعوبها تناقضًا حادًا، أفضى إلى رواج تلك الأفكار، وزيادة

عدد أعضاء معتنقيها بدرجة كبيرة. وقد تركز اهتمام تلك الحركات في الاعتماد على الشباب، فعملت على تنظيمهم تنظيمًا دقيقًا، وتدريبهم بأساليب عسكرية محضة تعودهم النظام والطاعة، حتى إذا ما أنست في نفسها القوة المادية التي تسعى لتكوينها، تحركت لتحقيق أهدافها في تغيير شكل الحكم القائم، عن طريق تلك القوة المادية التي أحرزتها، ممثلة في التشكيلات شبه العسكرية التي اتخذتها، وقد كان للنجاح الباهر الذي أحرزته تلك الحركات الفاشية والنازية في أوربا، صداه المسموع أيضًا في منطقة الشرق العربي، فقد ظهرت حركات مماثلة في كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان[١٠٧]. وإن كان هناك تمايز واضح بينها من ناحية، وبينها وبين الحركات التي انتشرت في أوربا وآسيا من ناحية أخرى، وهذا راجع للظروف الموضوعية لكل مجتمع من المجتمعات.

ظهرت تلك الأفكار في مصر في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وعمل أحمد حسين على طرحها عندما كان طالبًا بالجامعة وتمثلت حركته في الدعوى إلى تكوين "الميليشيا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" ولكنها لم تلق نجاحًا في ذلك الوقت، ثم عاود الكرة عندما أعلن قيام جمعية مصر الفتاة في خريف ١٩٣٣، على أساس تلك الأفكار التي اعتنقها منذ ١٩٣٠، ولكن هذه المرة بشكل منظم، بعد أن كسب خبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري من خلال عمله بمشروع القرش، فشرع في الدعوة لكسب الأنصار من الشباب، ليجمعهم حوله، وحول فكرته التي سيطرت عليه، ومن ثم أخذ يضع لهم الأنظمة التي تكفل له تحقيق فكرته، فعمل على تكوين التشكيلات شبه العسكرية، وجعلها أساسًا لاهتماماته، ومن ثم برزت إلى الوجود تلك التشكيلات داخل المجتمع المصري، ويجدر بنا أن نلقي نظرة عليها داخليًا وعلى تكويناتها وكوادرها المختلفة، ومدى ما حققته من نجاح في هذا المجال.

أعلنت جمعية مصر الفتاة، أن أول ما تريده هو تنظيم الصفوف لتصل إلى غايتها بأسرع وقع وقالت "إننا نعيش في فوضى فيجب أن نعيش في نظام، فعلينا أن

تجمع الشباب في صعيد واحد، وأن نعودهم النظام والطاعة، وأن نلبسهم زيًا واحدًا، وأن ننطقهم بنشيد واحد وأن نجعل لهم شعارًا واضحًا وغاية محددة"[١٠٨]. وعلى هذا شرعت مصر الفتاة في تكوين فرق المجاهدين من أعضائها، فنشرت جريدة "الصرخة" أول صورة لجندي مصر الفتاة مرتديًا القميص الأخضر في ١٦ ديسمبر ١٩٣٣، موجهة إليه تحية الأجيال الغابرة وتحية الأمة التي تريد على يديه رفعة ومجدًا[١٠٩]. وقد كان ذلك بداية الدعوة لتكوين فرق المجاهدين لابسي القميص الأخضر، وقد كانت أولى التشكيلات التي ظهرت، عدة كتائب في أقسام العاصمة، في شبرا وروض الفرج، وفي الدرب الأحمر، وفي الأزبكية، وفي الأزهر وفي القلعة، فبلغ مجموع أعضاء المجاهدين بها ثلاثة وخمسين عضوًا في مستهل عام ١٩٣٤[١١٠]. وإن ذكرت مصر الفتاة في نهاية الثلاثينات أن عدد المجاهدين، الذين حضروا الجمعية العمومية التي كانت تعقدها كل عام بسفح الأهرام - كانوا ثلاثين عضوًا فقط عام ١٩٣٤[١١١]. وكان جمال عبد الناصر من بين هؤلاء الأعضاء فقد انضم رسميًا لمجاهدي مصر الفتاة في ذلك العام وسدد اشتراكه للجمعية كما تثبت ذلك قسائم تسديد الاشتراكات بالإيصال رقم ٣٤ عن شهر يناير ١٩٣٥ فدفع مبلغ ٥ قروش[١١٢]. كما أطلعني أحمد حسين على صورة له وهو يرتدي القميص الأخضر، إلا أنه في نهاية ذلك العام ابتعد عن مصر الفتاة[١١٣]. وهذا العدد يمثل عدد المجاهدين بالعاصمة فقط، ويؤكد صحة الرقم الأخير ما طالب به أحمد حسين كلا من صبيح والمشهدي والشيمي، عندما كان في جنيف في مستهل عام ١٩٣٦، بأنه يريد أن يرى خمسين مجاهدًا من لابسي القميص الأخضر في القاهرة[١١٤].

وفي عام ١٩٣٥ بلغ عدد المجاهدين بالعاصمة خمسين مجاهدًا[١١٥]. ولكن في مستهل عام ١٩٣٦ عندما عاد أحمد حسين من جنيف عقدت الجمعية اجتماعًا بمسرح "برنتانيا" حضره ستون مجاهدًا يرتدون القميص الأخضر[١١٦]. وهذه الأعداد

السابق ذكرها كانت للمجاهدين في العاصمة، وإن كان هناك أعدادًا أخـرى تقـل عنها قليلاً في شعب الأقاليم[١١٧]. ومن ثم تشكلت فرقة من المجاهدين تحمل اسم فرقة فؤاد الأول بلغ عدد أفرادها ١١٦ مجاهدًا، ٢٣ مجاهدًا أول، ١٢ مجاهدو كتائب، ٢ مدربين عسكريين، ٢ أركان حرب الجهاد، "المجاهد الأعظم" أحمد حسين – كما سمى نفسه – فبلغ مجموع أفرادها ١٥٦ مجاهدًا من لابسي القميص الأخضر في مختلـف رتبهم شبه العسكرية[١١٨].

وفي غضون عام ١٩٣٦، شرعت جمعية مصر الفتاة في تنظيم العمال الـذين يعتنقون مبادئها، في شكل فرق نظامية يرتدي أعضاؤها القمصان الخـضراء، فعقـد أحمد حسين اجتماعًا معهم وشرح لهم الهدف من تكوين تلك الفرق، وأوضح لهم أن هذه الفرق ليس لها علاقة بالنقابات أو الاتحادات العمالية، وإنما هي حركة سياسـية يقصد بها تأييد مبادئ مصر الفتاة، وقد تابع ذلك بتوجيه نداء إلى العمال فلديها الحل لكل مشاكلهم، ولن يستطيعوا حل مشاكلهم إلا إذا كانوا أقويـاء سياسـيًا[١١٩]. ولكن تلك الفرق لم تظهر إلى الوجود ووقفت الفكرة عند الحزب في إنشاء اللجنـة التنفيذية لعمال مصر الفتاة التي لم تظهر بصفة رسمية أيضًا.

وعندما ألف حزب الوفد فرقًا نظامية شبه عسكرية في يناير ١٩٣٦. بـدأت مصر الفتاة توجيه النداءات في محاولة لتجنيد أكبر عدد من المجاهدين، حتى يـستطيع بتنظيماته من المجاهدين مواجهة اعتداء القمصان الزرقاء على أعضائه، وفي هذا المجال، تولى محمد صبيح أركان حرب الجهاد، إرسال النشرات إلى الشعب وإلى لجان الحزب وأعضائه في كل أنحاء البلاد، يعلنهم أن أهم ما يعني به الحـزب في ذلـك الوقـت لمواجهة العهد الحاضر، هو تنظيم القمصان الخضراء وزيادة عددهم لتشكيل الأقسام والكتائب[١٢٠].

كانت محاولات مصر الفتاة الدائمة، لنشر الدعاية لتأليف كتائب المجاهدين، دليلاً واضحًا على أن الفكرة لم تكن تلق ترحيبًا من جانب جماهير الشعب، وتفسير ذلك أنه ليست هناك أية مكاسب مادية أو معنوية لمن ينضوي تحت لواء هذه الفرق، وإنما كان على العكس عرضة للتفتيش الدائم من جانب البوليس أيضًا، خاصة وأنه ليس لهذه الفرق سلطة تساندها وتؤيدها وتحمي ظهرها، على عكس ما حدث لفرق الوفد الزرقاء، ففي غضون شهور قليلة بلغ عددها ما يزيد على العشرة آلاف، فهي مؤيدة بحزب له جماهير عريضة، وموارد مالية ضخمة، فإذا ما ارتقى الوفد الحكم، كانت هذه الفرق أوفر حظًا، لدرجة أنها أصبحت تعتبر في وقت من الأوقات "فوق القانون" أما في مصر الفتاة فلم ينضم لفرقها إلا المجاهدون الصادقون الذين آثروا الجهاد في صفوفها دون مكاسب من أي نوع، وهذا بدوره يفسر المحاولات الدائمة من جانب قيادة مصر الفتاة لزيادة عدد أعضائها لابسي القميص الأخضر.

ولما كانت شعب ولجان مصر الفتاة في الوجه البحري أكثر بكثير من الوجه القبلي، فقد فكر أحمد حسين في أن يقوم برحلة في الصعيد لنشر مبادئ مصر الفتاة في غضون عام ١٩٣٦، فقام ومعه عدد من المجاهدين، مخترقين الصعيد سيرًا على الأقدام لكسب المزيد من الأعضاء[١٢١]. ويبدو أن الرحلة لم يكن لها أثر يذكر في زيادة حركة العضوية لمصر الفتاة، إذ أن الحزب قد لجأ في السنوات التالية إلى نفس الأساليب للدعوة لضم أعضاء جدد إليه، ورغم هذه الدعاية المستمرة، والنشاط الدائم من جانب قيادة الحزب، فإن كل تلك المحاولات لم تحرز نجاحًا ملحوظًا، فإذا انتقلنا إلى عام ١٩٣٧، وعندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية، أعلن حزب مصر الفتاة عن تأليف فيلق باسم "فيلق فاروق الأول" وهو الفيلق الأول لجنود مصر الفتاة لابسي القميص الأخضر، ومن الناحية النظرية فإن الفيلق يتكون من أربعة ألوية، وكل لواء يتكون ٧٦٨ مجاهدًا، وأعلنت مصر الفتاة عن توزيع هذا الفيلق،

على كل من القاهرة ففيها لواءان يبلغ عدد أعضائهما ١٥٣٦ مجاهـدًا، ولـواء في الإسكندرية والوجه البحري، ولواء في الوجه القبلي، أي أن يصل عدد أعضاء مصر الفتاة من المجاهدين ٣٠٧٢ مجاهدًا(١٢٢). وهو ما لم يتحقق لها في أي وقت من الأوقات، فلم يزد عدد أعضائها لابسي القميص الأخضر عن بضع مئات من المجاهدين، ففيما يختص بفيلق فاروق الأول فإن تلك الفكرة لم ترى النور، وكل ما حدث أن الحزب قد دعا أعضاء فرقة فؤاد الأول سالفة الذكر للاجتماع وشكل من بينهم فرقة فاروق الأول، فقد أصبح الأعضاء يجمعون بين عضوية الفرقتين، وقد جاء تشكيلها على الوجه التالي: أحمد حسين المجاهد الأعظم، محمد صبيح وعبد الحميد المشهدي أركان حرب الجهاد، عصام عبد المعطي ومحمود مكي وجمال الشرقاوي وإبراهيم شكري مجاهدو الفرق بالإضافة إلى ٢٥ عضوًا هم المجاهـدون الأول في الكتائب، ١٦ عضوًا مجاهدو أقسام و٩٨ مجاهـدًا بلـغ مجموعهم جميعًا ١٤٦ مجاهدًا(١٢٣). وهؤلاء الأعضاء هم تقريبًا كل لابسي القميص الأخضر بالحزب.

ولكي تتضح حركة العضوية لفرق مصر الفتاة النظامية إلى حد ما، فإنه يمكن معرفة ذلك إذا علمنا أن شعبة الإسكندرية في سبتمبر ١٩٣٧ لم يزد عدد المجاهدين بها عن ستة عشر مجاهدًا فقط(١٢٤) فإذا علمنا أن شعبة الإسكندرية من الشعب الهامة، فلعل هذا يعطي تفسيرًا أن عدد المجاهدين لم يكن ليتيح لمصر الفتاة في أي وقت أن يصل إلى تكوين فيلق وبالعدد سالف الذكر. وفي نهاية ١٩٣٧ واجهت مصر الفتاة ضربات عنيفة عندما أغلقت حكومة الوفد كل دور مصر الفتاة بسبب اعتداء عز الدين عبد القادر على النحاس. وعندما تولت وزارة محمد محمود في أول يناير ١٩٣٨ بدأت مصر الفتاة تسترد أنفاسها المنهكة، ولكنها لم تلبث أن تواجه ظروفًا جديدة حدّت من نشاطها في تكوين الشعب وتنصيب المجاهدين، وقد تمثل ذلك في المرسوم الملكي بقانون الذي صدر في ٩ مارس ١٩٣٨ الذي نص على

"تحظر الجمعيات أو الجماعات دائمة أو مؤقتة، التي يكون لها سواء من حيث تأليفها أو عملها أو من حيث تدريب أعضائها أو نظامهم وزيهم أو تجهيزهم صورة لتشكيلات شبه عسكرية خدمة لحزب أو مذهب سياسي معين"[١٢٥].

وكان لصدور ذلك المرسوم أثره الواضح على مختلف التنظيمات شبه العسكرية، المصرية منها والأجنبية[١٢٦]. أما فيما يختص بموقف حزب مصر الفتاة فقد طالبت باستثناء قمصانها الخضراء من الحل[١٢٧]. والحقيقة لم يكن هدف وزارة محمد محمود حل تشكيلات مصر الفتاة، وإنما كان همها حل القمصان الزرقاء، وكان من الصعب على الوزارة أن تصدر المرسوم بقانون وتستثني منه فئة معينة، ولذلك فقد كان له رد فعل واضح على تشكيلات مصر الفتاة شبه العسكرية، فأعلن الحزب حل كل التنظيمات التي يتعلق نشاطها بالمجاهدين، وأن يحمل كل عضو كان في صفوفها لقب عضو مؤسس[١٢٨]

ويجدر بنا أن نتناول طرق وأماكن تدريب هذه التشكيلات وكوادرها المختلفة، والقيادة التي تخضع لها في مختلف المراحل التي مرت بها.

كانت مصر الفتاة، تمارس تدريب أعضائها بعيدًا عن أعينا لبوليس، إذ كانت هناك تعليمات من وزارة الداخلية بتعقب أعضائها والحد من نشاطهم، وعلى هذا فقد ضبط أحد عشر عضوًا من أعضائها يتدربون على الأعمال العسكرية ولم تضبط لديهم أسلحة، وكانوا على هيئة "طابور" يتولى رئاسته محمد صبيح، ويقوم بإجراء التدريبات العسكرية حسني ناجي الشماشرجي أحد أعضاء مصر الفتاة، وقد كان الجميع يرتدون زي الجمعية الرسمي، القميص الأخضر والبنطلون الكاكي[١٢٩]. وأما في مدينة الإسكندرية فقد تبرع الحاج أحمد رمضان – أحد تجار الإسكندرية – بقطعة أرض من أملاكه بسيدي بشر لحساب الجمعية[١٣٠]. وقد استخدمها في ذلك الوقت أعضاء شعبة الإسكندرية للقيام بالتدريبات العسكرية و الرياضية، وقد أشرف على

تدريبهم كمال الدين صلاح، رئيس أركان حرب الجمعية[١٣١]. وفي عـــام ١٩٣٦، أعلنت الجمعية عن معسكر للتدريبات العسكرية، يقام بمدينة الإسكندرية لمدة خمسة عشر يومًا ووضعت له برنامجًا للتربية الروحية والعسكرية والثقافيـــة[١٣٢]. أمـــا في القاهرة فبعد أن انضم عبد الخالق مدكور باشا إلى الجمعية، اتفق معه أحمـــد حـــسين على أن تجرى التدريبات العسكرية في قهوة "الفنتازيو" التي يمتلكها مدكور باشـــا، ووعد بأنه سوف يمهد قطعة أرض من أراضيه لهذا الغـــرض وفي نفـــس الوقـــت لا يستطيع البوليس أن يتعرض لهم في أرضه الخاصة[١٣٣].

وفي نفس الوقت كان أحمد حسين يبذل جهوده، لكي يقنع عباس حليم، بأن يعمل على بث الروح العسكرية و النظامية بين العمال المنضمين إليه فنجح في ذلك، وتم الاتفاق بينهما على أن يقوم عباس حليم بإنشاء أندية رياضية يتدرب فيها كل من عمال عباس حليم، وأعضاء مصر الفتاة على التدريبات العسكرية، وقد رأت تلـــك الفكرة النور، فأنشأ عباس حليم ناديًا يحمل اسمه لهذا الغرض، في نهاية لشارع "الملكة نازلي"[١٣٤]. وهكذا استطاع أحمد حسين أن يتوفر لديه الأماكن التي يـــزاول فيهـــا أعضاء مصر الفتاة تدريباتهم العسكرية، وفي نفس الوقت حقق لهم الحماية المطلوبـــة من مهاجمة البوليس، ويتضح ذلك من محاولته الاتصال بعبد الخالق مدكور ثم عبـــاس حليم، وهما واجهة قوية يمكن لأعضاء جمعيته أن يستتروا خلفها. بقي بعد هـــذا أن يحصل لهم على الأسلحة اللازمة لتدريبهم والمدربين المتخصصين الذين يتقنوا عمليـــة التدريب.

ففيما يختص بتسليح الأعضاء، فقد أوفدت جمعية مصر الفتاة، أحـــد كبـــار أعضائها للإشراف على شعبة الإسكندرية القوية، وإن كان الهدف الحقيقـــي مـــن مهمته هو الاتصال ببعض مهربي الأسلحة في المدينة، ومن الواضح أن الملازم ثان عبد الله صادق، صديق أحمد حسين الحميم، والذي يعمل بالجمارك في الإسكندرية، حاول

مساعدة المشهدي في تلك المهمة بحكم وظيفته(١٣٥). وإن كان المشهدي لم يستطع الحصول على الأسلحة، رغم أنه بقي بالإسكندرية فترة طويلة، وقد استمرت مصر الفتاة تجد في الحصول على الأسلحة بمختلف الطرق إلى أن تمكنت في عام ١٩٣٦ من الحصول على بعض المسدسات، عن طريق بعض التجار والضباط السابقين بالجيش المصري(١٣٦). وقد كان الحصول على الأسلحة أحد المطالب الأساسية التي تسعى مصر الفتاة للحصول عليه، والذي يهيئ لها في النهاية تحقيق حلمها في الاستيلاء على السلطة، لتنفيذ برنامجها في إعادة مجد مصر القديم على يديها، ومن هذا المنطلق كانت دائمة السعي لتسليح الأعضاء، فعندما فشلت في أن تحصل على الأسلحة الكافية، طالبت أعضاءها بأن يحاول كل منهم الحصول على سلاح، حتى إذا حانت الساعة المناسبة لكي تقوم بتنفيذ خطتها كان الأعضاء مستعدين ومسلحين.

وللوصول إلى تلك الغاية كان لابد من تدريب الأعضاء على التدريبات العسكرية بطريقة سليمة، وعلى أيدي متخصصين يجيدون فن العسكرية، ففي أول الأمر يقوم بتدريب الأعضاء من لهم دراية بالنواحي العسكرية، ثم اتجه الرأي إلى أن يقوم بالتدريب المتخصصون من رجال العسكرية، فقد تولى عبد الحميد حسين – من أسرة أحمد حسين – وهو "كونستابل" سابق تدريب المجاهدين(١٣٧). وكذلك كان عبد الله صادق يعاونه في هذا الأمر، ولكن الجمعية أرادت أن يشرف على التدريب أحد ضباط الجيش السابقين، فاتصلت بشاكر أحمد – وهو أحد الضباط المصريين الذين كانوا يعملون في السودان، وقد أحيل إلى استيداع وعدا إلى مصر(١٣٨). عن طريق محمد صبيح ليقون بإجراء التدريبات الرياضية والعسكرية للمجاهدين، وقد توجه شاكر أحمد إلى نادي عباس حليم ليقوم بالعمل الذي أسندته إليه الجمعية، حيث يتدرب المجاهدون، فوجد عبد الله صادق يقوم بعمل التدريبات فانتقد شاكر طريقة

التعليم التي يتبعها عبد الله صادق،وقد طلب شاكر أحمد أجرًا قدره ستة جنيهات شهريًا، ولكن يبدو أن الجمعية لم تستطع دفع هذا المبلغ، فاتفق على أن يسعى صبيح لدى علي الشمسي، لتعيين شاكر أحمد محصلاً بشركة المياه بهذا المبلغ، وقد كان الشمسي عضوًا بمجلس إدارتها، على أن يتولى تدريب "كتلة الطلبة القوميين" التي تؤيد عباس حليم، على أن يأخذ علاوة قدرها ٢% من مجموع الاشتراكات[١٣٩]. وللإشراف على المجاهدين وتدريباتهم تولى كل من محمد صبيح والمشهدي منصب أركان حرب الجمعية والجهاد[١٤٠].

ومهما يكن الأمر، فقد توفر لدى الجمعية عدد من المجاهدين، وأمكن الحصول على الأماكن التي يؤدون فيها تدريباتهم العسكرية، واتيح لهم مدربون من ذوي الخبرة، فكان الأمر يتطلب بالضرورة إيجاد هيئة عليا تتولى الإشراف على كل شئون المجاهدين، فتم تشكيل مجلس الجهاد لهذا الغرض، ومن مهامه تنصيب المجاهدين، والإشراف على تدريبهم ومدى انتظامهم في الحضور. ومراقبة مالية الجمعية وتنظيمها، فهو أعلى سلطة في الجمعية، وقد ظل يمارس هذه المهام إلى أن تحولت الجمعية إلى حزب، فانتقلت سلطاته إلى مجلس الإدارة، إلا ما يخص منها شئون المجاهدين، وقد تولى محمد صبيح سكرتارية ذلك المجلس، فأعد له سجلات يدون بها محاضر جلساته ويتابع مدى انتظام الأعضاء في حضور جلساته، وذلك بصفته الرئيس الأعلى للمجاهدين[١٤١].

وهكذا يمكن القول، إن التشكيلات شبه العسكرية التي استحدثتها مصر الفتاة داخل المجتمع المصري، كان يمكن أن يتكامل لها أسباب النجاح في تحقيق غرضها، لو أتيح لها العمل بحرية في ممارسة تدريباتها، ولو توافرت لها السلطة التي تؤيدها وتدعمها لحققت نجاحًا أوفر من حيث تجنيد أعداد أكبر من المجاهدين، هذا فضلاً عن غموض الأفكار التي طرحتها، فكان عدم توفر هذه الشروط كفيلاً بألا

تحرز قمصان مصر الفتاة الخضراء نجاحًا ملحوظًا، وإن كانت قد أحدثت جذوة داخل المجتمع المصري فقد حذت بعض الأحزاب حذوها في تكوين تشكيلات مشابهة.

استحدث حزب الوفد في يناير ١٩٣٦ فرقًا نظامية شبهة عسكرية، واعتمد في تشكيلها على لجان الشبان الوفديين التي أنشأها من قبل. وقد كان ذلك تقليدًا لمصر الفتاة، أو ربما إعجابًا من جانب ذلك الحزب بنظام تلك الفرق وموجتها التي انتشرت في ذلك لوقت. وكما حاكى الوفد مصر الفتاة، فقد لقيت الفكرة أيضًا رد فعل لدى الحزب الوطني، فقد قرر حافظ رمضان رئيس الحزب تكوين "جمعية البازي" واختار لها الزي الرسمي، وأصدر تعليماته إلى أنصار الحزب من طلبة الجامعة بضرورة ممارسة التدريبات العسكرية في ساحة النادي. وقد توفر حافظ رمضان على دراسة الأنظمة الفاشية والنازية وبذل جهودًا لبث الروح العسكرية بين الشباب المصري[١٤٢]. وليس هناك وضوح تام حول ما أحرزته تلك الفكرة. وقد اتجه تفكير حافظ رمضان في أن يضم جمعية مصر الفتاة إلى الحزب الوطني، وكلف محمد محمود جلال عضو الحزب أن يقوم باتصالات بأعضائها لهذا الغرض، ولكن المحاولة أخفقت لرفض أعضاء مصر الفتاة موضحين أن ذلك من اختصاص أحمد حسين نفسه[١٤٣].

وسواء كان ذلك تقليدًا لمصر الفتاة، أو أنها موجة انتشرت وكان لها صداها المسموع في مصر، فإن تشكيلات الوفد قد اختفت تمامًا، بعد صدور المرسوم بحل الفرق (مارس ١٩٣٨). إلا أن مصر الفتاة، وهي التي قامت أساسًا على تلك الفكرة لتنظيم الشباب، وتعويدهم النظام والطاعة وجمعهم في تشكيلات شبه عسكرية تتيح لها تكوين "الميليشيا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" ليمهد لها تنفيذ أهدافها في إعادة مجد مصر القديم، مع إيمانها بأن ذلك لن يتحقق إلا بالاستيلاء على الحكم ومن ثم تنفيذ برنامجها، ومن هذا المنطلق الفكري، ظلت مصر الفتاة تلح على تنفيذ تلك

الفكرة، فحتى بعد صدور المرسوم الملكي بحل الفرق، فقد ظلت تمارس تدريباتها العسكرية داخل دورها[١٤٤]. وما أن أعلنت حكومة محمد محمود عن إعادة التدريب العسكري لطلبة المدارس والجامعة حتى طالبت مصر الفتاة جميع أعضائها بأن ينضموا إلى صفوفه، وأن يكون لدى كل عضو من أعضائها ملابس التدريب العسكري التي قررها وزارة المعارف[١٤٥]. وأعادت تنظيم صفوفها على هذا الأساس، وبدأت تظهر درجة الأعضاء المجاهدين، فتقرر أن تكون كل شعبة أو عصبة من لجانها مكونة من المجاهدين فقط. وعادت إلى تشكيل الكتائب فوجهت دعوة لأعضائها لتأليف "كتيبة فلسطين"[١٤٦]. لتنظيم يوم فلسطين الذي أعلنت عنه مصر الفتاة، للقيام بمظاهرات توضح موقف الطلبة من القضية.

ومن ثم أعلن حزب مصر الفتاة، استمرارًا لفكرته في نشر الروح العسكرية، عن افتتاح مكاتب للتطوع في جميع شعب مصر الفتاة، حتى إذا تجمع لدى الحزب عدد كبير من المتطوعين، وضعهم تحت تصرف وزارة الدفاع سواء في الجيش العامل أو في الجيش المرابط، ويوضح أحد التقارير أن ثمانين عضوًا من أعضاء مصر الفتاة قد قرروا الانضمام إلى الجيش المرابط، تحت قيادة اليوزباشي السابق بالجيش محمد زكي مصطفى، والذي يشغل نفس المنصب بالجيش المرابط في ذلك الوقت[١٤٧]. ومن ثم يتابع الحزب نشر تعليماته على الأعضاء، بضرورة الانضمام إلى معسكرات التدريب، سواء في الجيش المرابط أو في أماكن التدريب التي أوجدها الحكومة[١٤٨]. وأكد أحمد حسين على ضرورة الالتحاق بتلك المعسكرات وقصر حضور اجتماعات الحزب على من يمارسون التدريب في تلك المعسكرات[١٤٩].

وهكذا يتضح لنا أن مصر الفتاة لم تتخل إطلاقًا عن فكرها القديمة في نشر الروح العسكرية بين أعضائها لتكوين "الميليشا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" ولكن الظروف الموضوعية التي مر بها المجتمع المصري لم تتح لها أنتصل إلى أهدافها التي

رسمتها أنفسها منذ بداية كفاحها، فقد مرت التجربة بمنحنيات خطرة وهزات عنيفة كان من نتيجتها أنها لم تستطع تحقيق ما هدفت إليه.

ويجدر بنا أن نتناول وسائل الاتصال بين المستوى المركزي والمستوى الإقليمي والتشكيلات شبه العسكرية.

منذ أن أعلن أحمد حسين ورفاقه برنامج مصر الفتاة، فقد أيقنوا جميعًا بضرورة نشر مبادئهم بين مختلف فئات الشعب، وقد تمثل ذلك في البداية في رحلات قام بها الأعضاء المؤسسون، وأمكن عن طريق تلك الرحلات تكوين اللجان الفرعونية لمصر الفتاة، واستمر ذلك طابع العلاقات بين المركز العام وبين اللجان الفرعية، فأعضاء المركز العام كانوا يقومون بالدعاية لمصر الفتاة ومبادئها، ويعملون على نشرها في مختلف البلاد، كل منهم يعمل في منطقته – إذا كان ينتمي لإقليم من الأقاليم – بهذه الطريقة تم تأليف معظم الشعب، وبعد أن تكونت كان لابد من استمرار العلاقة بين المركز العام واللجان الإقليمية، ولقد سارت الاتصالات في طريقين، أولهما تم عن طريق الاتصالات الشخصية بين كبار رجال مصر الفتاة وبين اللجان الفرعية في الأقاليم، أما الطريق الثاني فقد تمثل في الجريدة التي تعبر عن آراء مصر الفتاة، وتعد لسان حال لها.

ففي الجانب الأول، قام بعض كبار الأعضاء بزيارة اللجان المختلفة في الأقاليم، استكمالاً لتأليفها والإشراف على نشاطها، ففي مستهل عام ١٩٣٤، قام كبار أعضاء الحزب بزيارات مختلفة للأقاليم، ومنها زيارة أحمد الشيمي أمين صندوق الجمعية لمدينة المنصورة، بعد أن انتشرت دعوة مصر الفتاة فيها، وفي تلك الزيارة تقابل مع زعيم الشباب الوفدي بالمنصورة الدكتور محمد حلمي الجيار، ودارت بينه وبين الشباب الوفدي مناقشات حول مبادئ مصر الفتاة، كان نتيجتها أن انضم لمصر الفتاة عدد من الأعضاء، وقد طالبهم الشيمي بالعمل على نشر مبادئ مصر الفتاة

وتجنيد المزيد من الأنصار والأعضاء لها في ريف المنصورة(١٥٠). وفي نفس الوقت قام فتحي رضوان، سكرتير عام الجمعية، بزيارة لمدينة الزقازيق، وذلك لتنظيم شعبتها وبث الدعاية لمصر الفتاة بها، ولكن البوليس فرض رقابة شديدة على تحركاته، ولكنه استطاع أن يفلت من رقابة البوليس ويتوجه لأداء فريضة الجمعة في أحد مساجد المدينة، فألقى خطبة ضمنها كفاح مصر الفتاة، إلا أن البوليس اكتشف أمره فألقى به خارج المسجد(١٥١). وتلك كانت إحدى الطرق التي سلكها رجال مصر الفتاة لنشر دعوتهم.

وعندما كانت جمعية مصر الفتاة تأنس في أحد فروعها قوة وتنظيمًا، فقد كانت توفد أحد كبار أعضائها ليكون مندوبًا دائمًا للمركز العام بها، وقد حدث ذلك عندما انتظمت للجمعية شعبة قوية في مدينة الإسكندرية كانت في ذلك الوقت تعد أقوى شعبة للجمعية، وقد سافر فتحي رضوان سكرتير عام الجمعية إلى الإسكندرية وأقام هناك شهرًا فواصلت شعبتا الإسكندرية مجهوداتهما، وشارك فتحي رضوان في أعمالها(١٥٢). ومن ثم قررت الجمعية أ، ترسل أحد كبار أعضائها، فأرسلت عبد الحميد المشهدي ليتولى السكرتارية الدائمة للشعبة، يتولى تنظيمها ويعمل على تجنيد أكبر عدد ممكن من الأنصار والأعضاء لها(١٥٣). وفي هذا المجال أيضًا كان أحمد حسين يقوم بزيارات لشعب الأقاليم، ولم تكن تلك الزيارات تخلو من مضايقات، كان يتعرض لها رجال مصر الفتاة من جانب الوفد في الأقاليم، وكانت تحدث صدامات مختلفة بين فرق المقصان الخضراء وفرق القمصان الزرقاء الوفدية وقد حدث ذلك أثناء زيارة أحمد حسين لمدينة الفيوم للوقوف على مدى نشاط شعبتها، فعاد أحمد حسين إلى القاهرة واتجه عبد الحميد المشهدي لزيارة شعبة بني سويف(١٥٤). واستمرارًا لأسلوب محاربة الوفد لأعضاء مصر الفتاة، فعندما توجه عبد الحميد المشهدي إلى موف بلدته للإشراف على أعمال شعبتها وعقد اجتماع فيها،

أرسلت الإدارة في طلبه لمقابلة مأمور المركز الذي أودعه السجن، وقد كان ذلك الموقف من جانب المأمور بإيعاز من صبري أبو علم مرشح الدائرة في الانتخابات الذي حاربه المشهدي[١٥٥]. وكذلك أرسل الحزب أحد أعضائه ليقوم بنشر الدعوة في أسوان والإشراف على شعبتها[١٥٦].

ظل ذلك هو أسلوب الاتصالات بين المستوى المركزي والمستوى الإقليمي لمصر الفتاة، ففي هذا المجال قام أحمد حسين بزيارة شعبة أسوان، للإشراف عليها وبث الدعوى لمصر الفتاة، وفي نفس الوقت توجه لنفس الغرض لزيارة بعض الشعب في مديرية قنا وأسيوط[١٥٧]. وفي صيف عام ١٩٣٨، وجه مصطفى الوكيل، نائب رئيس الحزب، في أثناء سفر أحمد حسين لأوربا – نداء إلى جنود مصر الفتاة من الطلبة بأن يتوجهوا إلى الريف لنشر دعوة مصر الفتاة ومبادئها، وليعملوا على تأليف اللجان في بلادهم، وذلك أثناء العطلة الصيفية[١٥٨]. ولشدة اهتمام الحزب بنشر دعوته في الريف، فقد تولى بعض الأعضاء عقد اجتماعات في القرى بهدف كسب المزيد من الأعضاء، ولكن لم تلق هذه الجهود أي نجاح ملحوظ[١٥٩]. وبعد عودة أحمد حسين من أوربا فقد قرر أن يقوم ببعض الزيارات للأقاليم في مناسبات مختلفة[١٦٠].

وعندما تقرر عقد مؤتمر لحزب مصر الفتاة في أول يناير ١٩٣٩، قررت رئاسة الحزب إيفاد بعض أعضاء المركز العام إلى الأقاليم للدعوة للمؤتمر وللإشراف على شعبها، وقسمت المناطق بينهم، فتولى عبد الحميد المشهدي زيارة مديرية الشرقية، ومحافظتي القناة ودمياط، وتولى أحمد بدوي زيارة الفيوم وبني سويف والمنيا، وعصام عبد المعطي زيارة البحيرة والإسكندرية، وتوفيق الملط أسيوط وجرجا وقنا، وعبد الرحمن الصوالحي القليوبية وبلبيس ومنيا القمح وأجا وميت غمر، وصالح حنفي الغربية، محيي الدين عبد الحليم المنوفية والجيزة، وسامي جورجي مديرية أسوان[١٦١]. من ثم يقرر الحزب أن يقوم بعض رؤسائه برحلات متلاحقة إلى الأقاليم

لزيارة الشعب، والإشراف على سير الأعمال بها، والاجتماع بأعضائها وقرر أن يقوم بها مصطفى الوكيل، فتحي رضوان، محمد صبيح، حسين يوسف، عبد الحميد المشهدي ومحمود مكي، وقد قرروا أن تكون أولى زياراتهم لمديرية المنوفية ومراكزها[١٦٢].

تابع أعضاء مجلس إدارة الحزب زياراتهم لشعب الأقاليم، فوجه كمال سعد عضو المجلس الدعوة لعدد من الأعضاء لزيارة مزرعته بالقناطر، لتنفيذ برنامج الحزب، في نشر الدعوة واتصال رؤسائه بأهل القرى وتنظيم شعبها، وكانت زيارتهم هذه المرة إلى بعض قرة مديرية الجيزة، ثم قام الرئيس بدور في هذا المجال، فزار القناطر الخيرية ومنها انتقل إلى قليوب وشبين القناطر، ثم كفر أبو زايد فمشتول السوق، ثم إلى سنهوا، وكذلك قام عبد الحميد المشهدي بزيارات لكل من المنصورة وبيلا ونبروه والمحلة الكبرى لنفس الغرض[١٦٣].

وبقيام الحرب العالمية الثانية وتشديد الرقابة على النشر، أصبح ذلك الجانب من الاتصالات أكثر اهمية، إذ أصبح هو الأسلوب الوحيد للاتصالات بين المركز العام وبين اللجان، ويتمثل ذلك في الزيارات المفاجئة التي قام بها رؤساء الحزب للأقاليم، ومنها زيارة مصطفى الوكيل وحسن سلومه لبني سويف[١٦٤]. وكذلك زيارة مصطفى الوكيل لشعبة المنصورة والبلاد المجاورة لها[١٦٥]. وزيارة أحمد حسين لشعبة الإسكندرية، حيث ذكر للأعضاء – الذين تم جمعهم لعقد الاجتماع عن طريق مرور أحد الأعضاء عليهم – إن الرقابة المفروضة على الصحف تجعله لا يستطيع أن ينشر كل شيء، ولهذا فقد عول على زيارة لجان الحزب وفروعه بالمدن والاقاليم، زيارات مفاجئة لا يعلم بها أحد لكي يتمكن من الاتصال بأنصاره والتحدث إليهم عما يريد[١٦٦]. وهكذا فرضت ظروف الحرب قصر أسلوب الاتصال بالمستوى

الإقليمي على جانب الاتصالات الشخصية المفاجئة دون أن يعلن الحزب عنها بأي وسيلة من وسائل الإعلان.

أما عن الطريق الآخر الذي استخدمته مصر الفتاة، كوسيلة من وسائل الاتصال، فقدت مثل في توجيه تعليمات المستوى المركزي لعشب الأقاليم، عن طريق النشر في الجرائد المختلفة التي اتخذتها مصر الفتاة لسان حال لها تارة، وتارة أخرى عن طريق المراسلات البريدية(١٦٧). وبذلك تكون صر الفتاة قد استخدمت هاتين الوسيلتين للاتصال بالمستوى الإقليمي، إما للإشراف على اللجان الفرعية التي تشكلت لها من قبل، أو للدعاية بغرض تشكيل لجان جديدة، ويجدر بنا لكي نستكمل أبعاد الهيكل التنظيمي أن نتناول القسم الرابع وهو الموارد المالية لمصر الفتاة.

تتمثل الموارد المالية لمصر الفتاة من علنية وغير علنية، في عدة مصادر هي - كما حددتها القوانين النظامية لها - اشتراكات الأعضاء والأنصار بمختلف كوادرهم، التبرعات لإعانة مصر الفتاة على مواصلة كفاحها، الاشتراك في الجريدة لسان مصر الفتاة، إعانات للجرائد التي اتخذتها مصر الفتاة، من بعض الهيئات والأشخاص، وهناك موارد مالية أخرى تمثلت في محاولة مصر الفتاة الحصول على الأموال من بعض القوى السياسية في مصر، اتصالات ببعض الشخصيات داخل مصر وخارجها لنفس الغرض، هذا بالإضافة إلى دخل مصر الفتاة من توزيع الجريدة والإعلانات، والاكتتابات التي كانت تطرحها مصر الفتاة بين أعضائها وأنصارها، عندما كانت تشرع في القيام بعمل جديد، أو عندما تتعرض لأزمة مالية، وأخيرًا أرباحها من المؤسسات التي تقيمها. وفي الجانب الآخر نتناول الالتزامات المالية المفروضة على مصر الفتاة، وقد تمثلت في رحلات بعض الأعضاء إلى أوربا في سنوات مختلفة. والآن نتناول المصدر الأول ونعني به الاشتراكات.

كانت مصر الفتاة منذ بداية قيامها حريصة على ضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء إليها، فبالرغم من أنها حددت قيمة الاشتراك لكل درجة من درجات العضوية بها، إلا أنه في أحد اجتماعات الجمعية في ٢٢ يناير ١٩٣٤، قرر المجتمعون جعل قيمة الاشتراك قرشين شهريًا فقط لكل الأعضاء[١٦٨]. وهي بذلك تستهدف تخفيف الأعباء المفروضة على من ينضمون إليها بغية انتشار دعوتها وكسب المزيد من الأعضاء والأنصار، خاصة وأنها قامت في ظروف أزمة اقتصادية طاحنة تعرضت لها مصر والعالم أجمع، وبالرغم من هذه التسهيلات التي منحتها مصر الفتاة لأنصارها وأعضائها، فإن عدد الأعضاء المنضمين إليها لم يحقق لها الجماهيرية التي كانت تنشدها، فقد أمكن العثور على بعض دفاتر قسائم اشتراكات الأعضاء، ومن خلالها أمكن التعرف على عدد الأعضاء المسددين لالتزاماتهم المالية في المركز العام لمصر الفتاة، ففي يناير ١٩٣٥ بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم ٦٨ عضوًا، دفعوا مبالغ متفاوتة تتراوح بين ثلاثة قروش وخمسين قرشًا بلغ مجموعها ٧٣٨ قرشًا هي كل حصيلة الاشتراكات في هذا الشهر[١٦٩].

وفي شهر فبراير من نفس العام بلغ الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم، اثنان وعشرون عضوًا تتراوح قيمة اشتراكاتهم بين قرشين وخمسين قرشًا بلغ مجموعها ٢٧٤ قرشًا[١٧٠]. وهذا يوضح أن حصيلة الاشتراكات في تناقص، فإذا علمنا أن معظم المسددين عن هذا الشهر أعضاء جدد انضموا لمصر الفتاة، فإن غالبية من سددوا اشتراكاتهم في الشهر السابق لم يقوموا بتسديد اشتراكاتهم عن هذا الشهر، ولعل هذا يعطي صورة واضحة لتذبذب حركة العضوية وبالتالي الموارد المالية من الاشتراكات بين المد والجزر. فإذا انتقلنا إلى شهر يناير عام ١٩٣٧ فإننا نجد أن عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم عشرون عضوًا تتراوح قيمة اشتراكاتهم بين قرشين ونصف وأربعين قرشًا بلغ مجموعها ١٨٨,٥ قرشًا[١٧١]. وهكذا تسجل قيمة

الاشتراكات هبوطًا ملحوظًا في عدد الأعضاء المسددين، وهذا بدوره يتنافى مع الفكرة التي من أجلها عمد أحمد حسين لتحويل جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسي، بهدف كسب المزيد من الأعضاء والأنصار، وفي شهر فبراير من نفس العام بلغ عدد الأعضاء الذين سددوا اشتراكاتهم واحدًا وثلاثون عضوًا، تتراوح قيمة اشتراكاتهم بين خمسة قروش وخمسة وعشرين قرشًا بلغ مجموعها ٢٦٣ قرشًا(١٧٢). وقد سجل هذا الشهر زيادة في عدد الأعضاء وفي قيمة الاشتراكات، لم يكن يتيح لمصر الفتاة أن تعتمد عليه في ممارسة نشاطها السياسي في مختلف المراحل.

وقد ذكر أحمد حسين بصدد ذلك، عندما أعلن الحزب عن اكتتاب يساعده ماليًا في النهوض بأعبائه فقال "إن المسألة لا تحتاج إلى خطب، ولا تحتاج إلى إثارة حماسة، لا يمكن لحركة من الحركات أن تنهض إلا معتمدة على المال، والمال هو عصب الجهاد وهو عصب الحزب وهو عصب المجد"(١٧٣). وقد كان أحمد حسين في ذلك يقرر حقيقة الأوضاع المالية لمصر الفتاة، فمنذ إعلان قيامها والأعضاء المشتركون غير جادين في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاهها، فقد كان الشغل الشاغل لمصر الفتاة في كل مراحل تطورها، أن تنبه الأعضاء إلى ضرورة تسديد اشتراكاتهم، حتى يتسنى لها أن تستمر في مزاولة كفاحها، من أجل الوصول إلى الغاية التي كرست نفسها لها، وهي إعادة مجد مصر، ففي عام ١٩٣٤ تطالب مصر الفتاة أعضاءها بأن يواظبوا على دفع اشتراكاتهم وسداد المتأخر عليهم(١٧٤). ويشهد عام ١٩٣٨ سيلاً من التعليمات في هذا الصدد، فعندما أدخل الحزب تنظيمًا جديدًا على صفوفه، كان الشرط الثاني والأخير من شروط من يريد الاستمرار في عضويته للحزب، أن يواظب على دفع الاشتراك بعد أن يكون مالكًا لملابس التدريب العسكري(١٧٥). ومن ثم في عام ١٩٤٠ عندما لم تحرز جريدة "مصر الفتاة" رواجًا، يضيف الحزب إلى هذه الشروط، أن يقوم كل عضو بشراء الجريدة(١٧٦). ولم يكن ذلك هو الوضع في المركز

العام لمصر الفتاة، وإنما تعرضت لجانها في الأقاليم لنفس الحالة[١٧٧]. فقد أصبح عدم الوفاء بالالتزام المالي هو القاعدة وما عداه يعد استثناء.

كان عدم التزام الأعضاء بتسديد اشتراكاتهم لمصر الفتاة، فضلاً عـن قلـة أعدادهم كفيلاً بأن تتجه إلى أسلوب آخر لجمع الأموال اللازمة لمواصـلة نـشاطها السياسي، وهو الحصول على التبرعات والهبات من بعض الأنصار، كما حددت ذلك في قوانينها النظامية، وفي هذا يقول أحمد حسين "عندما خرجت مـصر الفتـاة إلى الوجود، كان مستحيلاً أن نقول للناس سلموا مقاليد الأمور لنا، وقد اكتفت بتبيان مبادئها.. وفي هذه الأثناء اقترب منا أشخاص منـهم وزراء سـابقون وأعـضاء في أحزاب، واتصلنا بمختلف الهيئات والجماعات.. وكنا نرحل بالمعونة نتلقاها مـن أي ناحية ونتلمس مظاهر التأييد، وكانت الحركة دائمًا أبدًا في حاجة إلى المال، وكانـت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة بإعانتنا لمصلحة الوطن والأمة. وطرقنا عدة أبواب، وكان من بين هذه الأبواب علوبة باشا، ومحمد محمـود باشا وبهي الدين بركات وعلي ماهر، فرأينا من هؤلاء تشجيعًا وتعضيدًا وبادروا بمد الحركة بالمال، على شكل أقساط شهرية من البعض، وعلى شكل إعانات تدفع مـن حين لآخر"[١٧٨].

وقد انقسمت تلك الإعانات إلى نوعين، أحدهما إعانة لمصر الفتـاة لمواصـلة نشاطها السياسي أما الآخر فقد كان إعانة الجرائد التي اتخذتها لسان حال لها، كـي تساعدها على الاستمرار في الصدور، ففي النوع الأول من الإعانات، شـهد عـام ١٩٣٤ إعانات من كل من: محمد علي علوبة ومحمد زكي علي، سـليمان حـافظ المحامي، عبد الخالق مدكور باشا، إسماعيل وهبي المحامي الذي عرض على أحمد حسين أن أخاه يوسف وهبي على استعداد أن يمنح جمعية مصر الفتاة أرباح حفلة في سـينما وهبي[١٧٩]. وقد تراوحت إعانات هؤلاء بين جنيهين وثلاثة جنيهات إلى مبالغ ربمـا

تزيد عن هذا كثيرًا، أما عام ١٩٣٥ فإنه يشهد اتساع دائـــرة الأشـــخاص الـــذين يتبرعون لمصر الفتاة بأموالهم، وهم عبد الرحمن الرافعي، فكري أباظة، عباس حليم، إسماعيل داود وبهي الدين بركات، وقد تراوحت المبالغ التي تبرع بها كل منهم ما بين جنيهين وعشرة جنيهات، هذا فضلاً عن أن بعض الأعضاء الذين فرضـــت علـــيهم ظروفهم أن يكونوا خارج القاهرة كانوا يتبرعون لمصر الفتاة من وقت لآخر بمبـــالغ تتناسب مع قدرهم المالية[١٨٠].

وفي عام ١٩٣٦، وقبل أن يعود أحمد حسين من رحلته في أوربا إلى القاهرة، أرسل خطابًا إلى فتحي رضوان يطالبه بالاستعداد والتجهيز لإقامة اجتماع ضخم بعد عودته، ويقول له "سوف أعود ومعي كما قلت لك كثير من النقود التي أرسلت إلي من مصر وإذن فإن لم يوجد لديكم نقود للصرف على المطبوعات وجعل الاجتمـــاع ضخمًا فاقترض من أي ناحية"[١٨١]. ولعل هذا يوضح أن أحمد حسين قد حصل على بعض الأموال من أوربا لأنها كان دائم المطالبة بإرسال أموال إليه من مصر قبل ذلك مباشرة[١٨٢]. وسوف نوضح ذلك فيما بعد ويتضح هذا من تصرفات أحمد حـــسين بعد عودته من أوربا، ففي مارس من نفس العام، عمل على تأثيـــث المركـــز العـــام للجمعية وبعض دور اللجان، وقد دفع في ذلك مبالغ كبيرة، ويشير أحد التقارير إلى أنه ربما تلقى إعانات مالية من الحكومة[١٨٣]. ولكننا نرجح أنه عاد من أوربا ومعـــه الكثير من الأموال، وبصدد التزام بعض الأعضاء المؤسسين تجاه مصر الفتاة، فيرسل كمال الدين صلاح، الذي يعمل بالقنصلية الملكية المصرية بالقدس، مبلغًا من المـــال رمزًا لتضامنه مع الجمعية[١٨٤]. أما في عام ١٩٣٧ فإن ذلك العام يشهد قمة تقـــديم الإعانات والتبرعات لمصر الفتاة، خاصة وبعد أن تحولت الجمعية إلى حزب سياسي، وفي عهد وزارة الوفد، فإن التبرعات كانت في غالبيتها من أشخاص عرفوا بعـــدائهم للوفد، وربما كان ذلك من جانبهم عملاً على تقويض حكم الوفد والعمـــل علـــى

هدمه، عن طريق مهاجمة مصر الفتاة له، ففي مستهل العام تصل إلى الحزب مجموعة من التبرعات تبلغ قيمتها سبعين جنيهًا، من أشخاص مختلفين من بينهم أعضاء وأنصار الحزب(١٨٥). كما تلقي الحزب معومات أخرى من شخصيات مختلفة(١٨٦).

وهكذا، استطاعت مصر الفتاة أن تستكمل النقص الواضح في مواردها المالية عن طريق التبرعات، سواء أكانت من أعضائها أو أنصارها إلى أن أصبح لها ميزانية بلغت خمسين جنيهًا شهريًا(١٨٧).

وهذا المبلغ يسجل ارتفاعًا كبيرًا في دخل مصر الفتاة في ذلك العام، فإذا انتقلنا إلى عام ١٩٣٨ فإن ذلك العام يشهد رواجًا من جميع النواحي لمصر الفتاة، ويهمنا هنا الموارد المالية، ففي مستهل حكم محمد محمود، يتبرع لمصر الفتاة بمبلغ للثمانئة وذلك قيمة الضمان المالي لاستخراج رخصة جريدة "مصر الفتاة"(١٨٨). هذا إلى أن مصر الفتاة قد تلقت كثيرًا من الإعانات والهبات، خاصة وأن وزارة محمد محمود وزارة صديقة لها، وأن ذلك ليعطي تفسيرًا واضحًا لتزايد نشاط مصر الفتاة خلال عهد تلك الوزارة — على الأقل في البداية فأحرزت مصر الفتاة نجاحًا ملحوظًا إلى حد كبير، فكيف يتحقق هذا النجاح إن لم يكن مؤيدًا بموارد مالية كبيرة. كانت تلك هي التبرعات والإعانات التي تلقتها مصر الفتاة في خلال تلك الفترة، وأما بقية فترة الدراسة فلم نعثر على أي ذلك لتبرعات أخرى، وهنا ننتقل إلى الجانب الآخر من الموارد وهو المبالغ المدفوعة من جانب الأعضاء لجريدة مصر الفتاة سواء كان ذلك اشتراكًا أم تبرعًا.

وبالإضافة إلى ما كانت تحققه جرائد مصر الفتاة المختلفة (الصرخة — وادي النيل — الضياء — مصر الفتاة) من عائد للتوزيع، فإنها كانت تتلقى إعانات من مختلف الهيئات والشخصيات، لتساعدها على استمرارها في الصدور، ومن بين هذه الشخصيات محمد محمود وإسماعيل صدقي وحنفي محمود فقد دفع كل منهم مبالغ

كاشتراك في جريدة الصرخة[١٨٩]. وعندما اتخذت مصر الفتاة جريدة وادي النيل لسان حالها، فقد كانت هناك إعانات من بعض الأشخاص مثل عباس حليم فقد تبرع بمبلغ عشرون جنيهًا على أنها قيمة إعلانات شركة السجاير التابعة له، وكذلك إعلانات ثمانية محاكم أهلية، وقد كان لمصر الفتاة موقف من إعلانات الشركات الأجنبية، فعندما تولت تحرير جريدة وادي النيل، كانت تلك الجريدة مرتبطة باتفاقات سابقة مع بعض الشركات الأجنبية، فأعلنت مصر الفتاة أنها ستعمل على التخلص منها عندما تنتهي فترة تلك العقود[١٩٠]. وقد أعان علي ماهر تلك الجريدة بمبلغ خمسة جنيهات[١٩١] ويشير تقرير آخر أنه عندما أصبح أحمد حسين عاجزًا عن الاستمرار في إصدار الجريدة تبرع علي ماهر بمبلغ عشرون جنيهًا مساعدة من القصر إعانة للجريدة[١٩٢]. وعندما عادت مصر الفتاة إلى تحرير 'الصرخة" من جديد فقد انهالت عليها الإعلانات الحكومية التي كانت تشكل مصدرًا هامًا من مصادر تمويل الجريدة[١٩٣]. وبالإضافة إلى هذا فقد تلقت جريدة الثغر مبلغ أربعين جنيهًا إعانة من كل من سلطان السعدي وصالح الملوم[١٩٤].

وفي النهاية يمكننا عمل ميزانية لحزب مصر الفتاة وتقدير قيمة الدخل والمنصرف، ففي الفترة من ٥ إلى ٢١ أغسطس، بلغت قيمة المنصرف بالحزب والجريدة مبلغ عشرون جنيهًا وسبعمائة وعشرة مليمات منها تكاليف إصدار الجريدة، وبلغت الإيرادات بما فيها بعض التبرعات تسعة عشر جنيهًا وخمسمائة وستون مليمًا[١٩٥]. فإذا علمنا أن هذا المبلغ الأخير يشمل قيمة المباع من الجريدة إلى جانب الإعلانات، فإن معظمه كان عبارة عن إعانات من الأعضاء مثل إبراهيم شكري وأحمد حسين وغيرهما، وهذا بدوره يجعلنا نتصور حجم ميزانية مصر الفتاة في عام ١٩٣٨، وهو بحق يعد فترة الازدهار بالنسبة لها، فإذا كانت الميزانية بهذه الضآلة دخلاً ومنصرفًا، فإن هذا يوضح مدى ما كانت تعانيه من نقص في ميزانيتها، مما

دفعها إلى أسلوب آخر للحصول على الأموال اللازمة لها، فتطرح اكتتابات بمبالغ مختلفة بين أعضائها وأنصارها، تساعدها على الاستمرار في النشاط السياسي، فعندما فكر أحمد حسين وفتحي رضوان في السفر إلى لندن، طرحت مصر الفتاة اكتتابًا بين الجماهير لتمويل هذه الرحلة(١٩٦). وقد حقق هذا الاكتتاب مبالغ كبيرة، استطاعت مصر الفتاة أن تستبقي جزء منه لتنظيم أعمال الجمعية وإصدار الجريدة بانتظام(١٩٧).

وفي عام ١٩٣٧ يعلن الحزب عن اكتتاب بين أعضاء الحزب ومناصريه، وذلك ليجدد الحزب نشاطه السياسي وليتخذ له مقرًا مناسبًا، ولتقوية الحزب، والاكتتاب يبدأ بمبلغ قرش(١٩٨). وربما كان ذلك امتدادًا لفكرة مشروع القرش بصورة أخرى. وفي عام ١٩٣٨ يطرح اكتتابًا آخر هدفه هذه المرة إصلاح دار الحزب، بعد أن خربها رجال البوليس أثناء اعتقال الأعضاء، في حادث الاعتداء على النحاس في خريف ١٩٣٧ ولشراء الماكينات اللازمة لمطبعة الحزب(١٩٩). ثم يعلن أيضًا في نفس العام عن اكتتاب لطبع بعض الخطب التي ألقاها أحمد حسين، ومن هنا يتضح أن مصر الفتاة، كانت تلجأ إلى طرح الاكتتابات بين الأعضاء والأنصار كوسيلة للحصول على أموال أخرى تساعدها على الاستمرار، إلا أنها كما كانت تسعى للحصول على أموال بطريقة علنية فإنها كانت تسعى لاتصالات أخرى، تحصل منها على أموال.

سعت جمعية مصر الفتاة، لإقامة علاقات مع الخديو عباس حلمي الثاني، وكان واسطة بينهما، عبد الخالق مدكور باشا، وذلك بهدف الحصول على مساعدة الخديو للجمعية(٢٠٠). وعند زيارة أحمد حسين للحجاز لأداء فريضة الحج في عام ١٩٣٥ يقول "قصدت إلى بيت الله الحرام بنية الحج والعمرة، وقد تجلت نعمة الله علي في هذه الحجة اذ ذهبت إليها خالي الوفاض تقريبًا، وعدت منها وأنا محمل بما كان يعتبر في هذا الزمان بالنسبة لنا كثير، وما أعطانا دفعة في كفاحنا وهو ثلثمائة جنيه"(٢٠١)،

فإذا علمنا أن الملك عبد العزيز قد منحه مبلغ خمسة وستون جنيهًا فقط[٢٠٢]. وهنا يبرز سؤال. من أين جاء أحمد حسين ببقية المبلغ المذكور؟ ونترك هذا السؤال معلقًا مع غيره من الأسئلة لنجيب عليه في فصل مصر الفتاة والمسألة الوطنية. وفي جانب آخر، سبق أن ذكرنا أن أحمد حسين عاد من رحلته في أوربا في فبراير ١٩٣٦، وهو يحمل مبالغ كبيرة من المال، وتفسير ذلك أن أحمد حسين عندما كان في لندن كان على اتصال بشكيب أرسلان ثم التقى به في جنيف في ذلك الوقت، وعلاقة شكيب أرسلان بموسوليني واضحة، فمن المحتمل أن يكون أحمد حسين قد حصل على مبالغ من قبل موسوليني عن طريق شكيب أرسلان[٢٠٣]. وكذلك هناك إشارات إلى تلقي مصر الفتاة، إعانات مالية مختلفة من إيطاليا في مختلف المناسبات، منها ٧٠ج إعانة لإصدار جريدة الصرخة من جديد، ٣٥ج عند سفر أحمد حسين إلى لندن عام ١٩٣٥، وحصوله على مساعدات مالية عندما كان في إيطاليا وألمانيا عام ١٩٣٨، وأخيرًا عندما كان أحمد حسين بالحجاز في عام ١٩٤١ فقد كان على اتصال بوزير إيطاليا المفوض وهناك احتمال أن يكون قد حصل على مبلغ منه[٢٠٤]. خاصة وأن نشاط الحزب كان متجمدًا في ذلك الوقت.

فإذا انتقلنا من الحديث عن الموارد إلى الحديث عن الأعباء المفروضة على مصر الفتاة نجد أنها تتمثل في إيجار الدور التي اتخذتها مقرًا للجانها[٢٠٥] قيمة استهلاك النور والمياه والتليفون، تكاليف إقامة الاجتماعات والاستعراضات، شراء الملابس العسكرية لبعض الأعضاء، تكاليف إصدار الجريدة، وقد كانت الجريدة تستنفد الجزء الأكبر من الموارد، فإذا كانت الموارد المالية لمصر الفتاة تعتمد في غالبيتها على الهبات والتبرعات – وليس ذلك دخلاً ثابتًا – فإنها أمام مواجهة تلك الأعباء، كانت تتعرض لأزمات مالية طوال الفترة، كعجزها عن دفع إيجار دارها في ١٩٣٥ لوزارة الأوقاف[٢٠٦]. وتبرز تلك الأزمة أيضًا في عام ١٩٤٠، عندما يرفع صاحب الدار

التي تشغلها قضية ضدها لعدم سداد الإيجار لمدة ستة أشهر، كما أنها لم تستطع أن تدفع بقية ثمن ماكينات الطباعة(٢٠٧). ولم يكن هذا هو حال المركز العام وحده، بل تعرضت شعب الأقاليم لتوقف نشاطها نتيجة لنقص في الموارد، فقد صدرت أحكام لصالح أصحاب دور الشعب، عندما طلبوا إخلائها نتيجة عجزها عن دفع الإيجار(٢٠٨). وتبلغ الأزمات حدها عندما لم تستطع مصر الفتاة إصدار جريدتها، فتلجأ للحصول على قروض من بعض الأصدقاء، ففي هذا الصدد يقترض أحمد حسين مبلغ عشرين جنيهًا من محمد علي الطاهر الفلسطيني صاحب جريدة "الشورى"، لشراء الورق اللازم لطبع الجريدة، ويتضح أن هذا المبلغ قد سبقه مبالغ أخرى(٢٠٩).

تلك كانت الصورة العامة للنواحي المالية لمصر الفتاة دخلاً ومنصرفًا والتي توضح أنه لم يتحقق لها أي دخل ثابت من حصيلة الاشتراكات، وقد اعتمدت أساسًا على الهبات والتبرعات، ومن الصعب أن ينظم حزب من الأحزاب نشاطه السياسي على مصادر مالية غير معلومة، وغير مضمون الحصول عليها، وكانت طريقة الحصول على أموال من جهات أخرى، ربما لخدمة أغراض معينة – يعد عملاً غير مشروع، ولكن أمام الالتزامات المفروضة على مصر الفتاة كي تواصل نشاطها، وأمام إصرار رئيسها وإيمانه العميق بإمكانية بعث مجد مصر على يديها، كان الإصرار على الاستمرار تحت أي ظروف وفي مواجهة أي أزمات، لكن حقيقة الأمر أن مصر الفتاة طوال فترة الدراسة لم تحقق نجاحًا ماديًا أو معنويًا، اللهم إلا بعض النجاح في عام ١٩٣٨، والذي لم يدم طويلاً لانتهاء "شهر العسل" بينما وبين وزارة محمد محمود ١٩٣٨. وهكذا تكون صورة الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة قد تم تشكيلها، ولابد لنا من كلمة في ختام الفصل نلقي بها أضواء على هذا الهيكل.

حقيقةً إن مصر الفتاة قد سعت فى مختلف المراحل التي مرت بها، أن ترسم لنفسها أشكالاً تنظيمية مختلفة، وكانت تتضمن قوانينها النظامية مختلف الأشكال التنظيمية، أبعادها واختصاصات كل منها، وعندما حاولت تطبيق تلك القوانين، وتحقيق تلك الأشكال التنظيمية، كانت تصطدم بالواقع الذي لم يكن يتيح لها الالتزام بها بدقة، فكانت تحاول أن تقيم وحداتها المختلفة في ضوء الممكن المتاح، فإن الجانب التطبيقي للهيكل، يختلف اختلافًا جوهريًا عما جاء في القوانين النظامية المختلفة التي أصدرتها، فكانت دائمة التغيير والتعديل في قوانينها وتعليماتها لأعضائها وأنصارها، وقد كان ذلك ناتجًا عن الإصرار على فكرة معينة منذ البداية، ومحاولة تسخير كل الوسائل لتحقيقها، دون أن تسعى لنشر الإيمان بتلك الفكرة مقدمًا، ثم يأتي بعد ذلك دور التنظيم ليمهد لهذه الأفكار كي ترى النور، ولكن مصر الفتاة لجأت إلى إيجاد أشكال تنظيمية دون أن تنشر الأفكار الأساسية التي تلفت حولها الجماهير، ومن ثم يمكن تنظيمهم وصولاً للهدف المنشود. وحقيقة الأمر إن الأحزاب المصرية، ومنها مصر الفتاة، ظلت بعيدة عن ممارسة الأساليب التنظيمية الحقة، ذلك أنها في الواقع لم تكن تستطيع أن تسمح بتنمية الوعي الاجتماعي للجماهير، أو تتيح لها فرصة المشاركة الجادة في العمل السياسي الحقيقي، فقد ظل الارتجال السياسي طابع العمل الحزبي، وحتى بالمعنى الحزبي الصرف فقد فشلت الأحزاب المصرية ومنها مصر الفتاة، في إيجاد الشكل التنظيمي العلمي للحزب، كما استقر في أنحاء العالم، وفي إيجاد تقاليد حزبية راسخة يمكن في إطارها ممارسة العمل السياسي، ومشاركة الأعضاء الحزبيين في رسم وتوجيه سياسة الحزب.

إن صلة الجماهير بالحزب سواء كانت من بين أعضائه الرسميين أو من المشايعين له، لم تكن تتعدى التجمهر في السرادقات والمواكب، لأعضائها أن يمارسوا العمل السياسي، وبالتالي فشلت في إيجاد أي أساس صالح لبناء تنظيمات

سياسية[٢١٠]. وهكذا فإن مصر الفتاة لم تستطع أن تنهج النهج السليم في الوصول إلى تحقيق الهيكل التنظيمي العلمي لها، وإنما اعتمدت على الارتجال وعدم الالتزام حتى بالإطارات التي وضعتها لنفسها لتتحرك وتنظم نفسها داخلها.

هوامش الفصل الرابع

(١) الصرخة: ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣.

(٢) القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة، كتيب في ١٦ صفحة محفوظ لدينا، ص٧، الصرخة ٣١ مارس ١٩٣٤.

(٣) القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة، ص٨.

(٤) نفسه، ص٩.

(٥) القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة ص ص١١-١٢، الصرخة، ١٢ مايو ١٩٣٤.

(٦) نفسه، ص١٣، الصرخة، ١٢ مايو ١٩٣٤.

(٧) القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة، ص١٤.

(٨) نفسه، ص١٦.

(٩) القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة، ص١٦.

(١٠) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧، القانون النظامي لحزب مصر الفتاة.

(١١) مصر الفتاة، ٢١ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٢) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(١٣) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(١٤) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(١٥) أنشأت وزارة علي ماهر ١٩٣٩/١٩٤٠ الجيش المرابط وهو يتألف من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل ومن ينضم إليهم من المتطوعين ومهمته نشر الروح العسكرية وكذلك القيام بالخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية في زمن السلم، أما في الحرب فيقوم بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال، ومدة الخدمة به لا تزيد عن ستة أشهر وقد أسندت رياسته إلى عبد الرحمن عزام. انظر الرافعي، المصدر السابق، ج٣، ص٧١.

(١٦) المعتقد أن أوراق الأحزاب المصرية مودعة بوزارة الداخلية ولاشك أنها تلقي أضواء على الحياة الحزبية في مصر، ولكنه مع الأسف الشديد فإن كل المحاولات التي بذلت للإطلاع عليها لم تحظ بالموافقة من جانب المسئولين بتلك الوزارة حتى الآن.

(١٧) أحمد حسين، حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(١٨) انتخب فتحي رضوان سكرتيرًا عامًا للجمعية في جلسة مجلس الجهاد بتاريخ ٦ يناير ١٩٣٤، الصرخة ٢٧ يناير ١٩٣٤.

(١٩) الصرخة، ٢٨ مايو ١٩٣٦.

(٢٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥ الأحراز، قرار بتنظيم العمل في الجمعية أثناء غياب أحمد حسين موقع عليه منه ومن فتحي رضوان وأحمد الشيمي دون تاريخ.

(٢١) المقطم، ١ يناير ١٩٣٧.

(٢٢) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(٢٣) مصر الفتاة، ٥ نوفمبر ١٩٣٨.

(٢٤) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(٢٥) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٤. الأحراز، قرار بتوقيع أحمد حسين إلى مجلس إدارة وجهاد مصر الفتاة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٧.

(٢٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٤. الأحراز، خطاب من أحمد حسين إلى فتحي رضوان بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٣٧.

(٢٧) نفسه، خطاب من أحمد حسين إلى فتحي رضوان بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٧.

(٢٨) J.P. Jankowski: op. cit., p. 149.

(٢٩) أحمد حسين، حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(٣٠) J.P. Jankowski: op. cit., p. 236.

(٣١) دار الوثائق القومية. وثائق عابدين، تقارير الأمن العام تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٠.

(٣٢) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٢، من أقوال أحمد حسين في التحقيق.

(٣٣) اتضح ذلك من تقرير رفعه طاهر العربي إلى الداخلية فقال: "أسند إلى اليوم في جمعية مصر الفتاة عمل رئيسي اعتبرت إسناده إلى تقدمًا سريعًا، وكذلك العمل هـو الإدارة العامـة للجمعية وأمانة الصندوق وقد سلموني دفتر قسائم الاشتراكات، نفسه: تقريـر سـري بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤، محفظة رقم ٦، الأحراز في القضية.

(٣٤) الثغرة، ٥ أبريل ١٩٣٧.

(٣٥) دار القضاء العالي، القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٢، ص٢٨٠، من أقوال حسن جريو في التحقيق.

(٣٦) ضم مجلس الجهاد الأول، أحمد حسين، فتحي رضوان، محمد صبيح عبد القادر، أحمد عبد المطلب الشيمي، محمود طاهر العربي، عبد الدايم أبو العطا، مصطفى الوكيل، كمال الدين صلاح وإسماعيل وهبي. دار القضاء العالي، تقرير سري بتاريخ ٢ مايو ١٩٣٥.

(٣٧) ضم مجلس الجهاد الثاني: أحمد حسين، فتحي رضوان، محمد صبيح، عبد الحميد المشهدي، أحمد السيد، محيي الدين عبد الحليم، أنور حوطر، إبراهيم شكري، حمادة الناحل، مصطفى عدلي، محمد حسن الرشيدي، عبد الحميد حسين، إبراهيم طلعت، محمد عفيف، زين الدين نجاتي، محمد عز الدين عبد القادر، السيد سليم، محمد عباس، حسني شعتوت، أنور رجب، زكي صالح، ربيع طراف، كمال سعد، محمود مكي، محمد عثمان نجاتي، عبد الرحيم عنبر، فخري أسعد، بدوي صقر، عبد الفتاح كيرشاه وشـعبان الكاتـب. الـضياء، ٣ ينـاير ١٩٣٧.

(٣٨) الثغر، ٥ أبريل ١٩٣٧.

(٣٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، دفتر الإشارات التليفونية لحزب مصر الفتاة، مدون به جلسة مجلس الجهاد بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٣٧، محفظة رقم ٥ الأحراز.

(٤٠) نفسه، محضر مجلس الجهاد بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٧.

(٤١) مصر الفتاة، ١٢ سبتمبر ١٩٣٨.

(٤٢) نفسه، ٥ نوفمبر ١٩٣٨.

(٤٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 157.

(٤٤) مصر الفتاة، ١٧ يونيو ١٩٣٩.

(٤٥) المقطم، أول يناير ١٩٣٧، الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(٤٦) الثغر، ٥ أبريل ١٩٣٧.

(٤٧) الشبان الوفديين، ١٣ سبتمبر ١٩٣٧.

(٤٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب من عز الدين عبد القادر إلى محمد صبيح بتاريخ ٧ بتاريخ ١٩٣٧.

(٤٩) الثغر، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٥٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، كشوف مقدمة من البوليس السياسي إلى النيابة بأعضاء مجلس إدارة حزب مصر الفتاة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧.

(٥١) مصر الفتاة، ١٢ سبتمبر ١٩٣٨.

(٥٢) مصر الفتاة، ١٤ أغسطس ١٩٣٩.

(٥٣) نفسه، ١٨ نوفمبر ١٩٣٩.

(٥٤) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٠.

(٥٥) مصر الفتاة، ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(٥٦) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٠.

(٥٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج١، ص١٠٠، من أقوال محمد صبيح في التحقيق.

(٥٨) الصرخة، ٩ أبريل ١٩٣٦.

(٥٩) الصرخة، ٢٣ أبريل ١٩٣٦.

(٦٠) J.P. Jankowski: op. cit., p. 133.

(٦١) الثغر، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٧.

(٦٢) نفسه، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٣) مصر الفتاة، ٢٨ مارس، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٨.

(٦٤) مصر الفتاة، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٨.

(٦٥) نفسه، ١٣ يوليو ١٩٣٩.

(٦٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٣٧.
(٦٧) مصر الفتاة، ٣١ يناير ١٩٣٨.
(٦٨) مصر الفتاة، ٩ مايو ١٩٣٨.
(٦٩) نفسه، ١٧ مارس ١٩٣٨.
(٧٠) نفسه، ٢٧ يونيو ١٩٣٨.
(٧١) مصر الفتاة، ٩ مايو، ٤، ١٤ يوليو، ٤، ٢٩ أغسطس، ٥، ١٩ سبتمبر، ٨ أكتوبر ١٩٣٨، ٥ يناير ١٩٣٩، ٦ يناير ١٩٤١.
(٧٢) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة ٦ الأحراز، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤، مدون به محضر جلسة جمعية مصر الفتاة في ٢٢ يناير ١٩٣٤.
(٧٣) دار القضاء، محفظة رقم ٦ الأحراز، تقرير مقدم من عز الدين عبد القادر إلى أحمد حسين عند تكوين اللجان بتاريخ ١٨ يناير ١٩٣٤.
(٧٤) نفسه، كشف بأعضاء لجنة طنطا بتاريخ ١٥ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٣٤، وبه أيضًا محضر جلسة جمعية مصر الفتاة بطنطا، مقدم من حكمدار بوليس مصر إلى دير الأمن العام.
(٧٥) نفسه، محضر جلسة لجنة الشرقية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٤ من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤.
(٧٦) نفسه، محضر جلسة لجنة السيدة زينب بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤.
(٧٧) الصرخة، ٣١ مارس ١٩٣٤، من خطاب لأحمد حسين في المعادي، عقب صلاة عيد الأضحى.
(٧٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٧ أبريل ١٩٣٤.
(٧٩) نفسه، تقرير سري من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٣٥.
(٨٠) نفسه، كشف بأسماء أعضاء مصر الفتاة، مقدم من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤ وقد تضمن أعضاء في الأماكن الآتية: المنصورة،

بورسعيد، قليوب البلد، سنورس بالفيوم، القناطر الخيرية، السويس، بلبيس، ههيا، خط المطرية (الزيتون، عزبة النخل)، ميت أبو خالد وميت غمر بالدقهلية، بنها، شبرا مصر، بولاق، عابدين، الأزهر، الدرب الأحمر، باب الخلق، الحلمية، الجمالية، مصر القديمة، العباسية، بني سويف، أسيوط، ملوي، طره، بيلا، شربين ومحلة روح وصفط تراب بمديرية الغربية، كوم الدكة وباكوس بالإسكندرية، حلوان، المنيا، الجيزة، والزقازيق.

(٨١) F.O. 371/17977, M. Lampson to John simon, No. 367 Confidential, Cairo, 25 April, 1934.

(٨٢) رفعت السعيد: اليسار المصري، ١٩٢٥-١٩٤٠، ص١١٣.

(٨٣) دار القضاء العالي، القضية المذكورة، تقريران عن تأليف لجنتي مشتهر وبورسعيد بتاريخ ٥ يناير، ١١ فبراير ١٩٣٥، الصرخة، ٢٨ يناير ١٩٣٥.

(٨٤) الصرخة، ٢٤، ٣١ مارس، ٩، ٣٠ أبريل، ٧ مايو ١٩٣٦.

(٨٥) الثغر، ٨، ١٢، ٢٦ أبريل ١٩٣٧.

(٨٦) نفسه، ٢٧ مايو، ٣ يونيه، ١٣، ٢٣ سبتمبر، ٤، ١١، ١٨ أكتوبر ١٩٣٧.

(٨٧) نفسه، ٢٠ سبتمبر ١٩٣٧.

(٨٨) تألف مجلس الإدارة للشعبة من ربيع خير رئيسًا، عبد الخالق التكية سكرتيرًا، حلمي أحمد ربيع، محمد حسن الرشيدي، محمود الجيار، أحمد الكواوي، عبد المنعم حسن، فايد، رشاد محمد، أحمد يوسف، حنفي جمعة، محمد عبد الفتاح خير الله، حنفي علي، محمد منير، علي عبد العال، وفؤاد الجزايرلي أعضاء. دار القضاء العالي القضية المذكورة محضر جلسة مجلس إدارة شعبة الإسكندرية بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٧.

(٨٩) نفس المكان.

(٩٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر جلسة مجلس ادارة شعبة الإسكندرية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧.

(٩١) الثغر، ٢١ أكتوبر ١٩٣٧، وتكون المجلس من أنور حوطر، عبد الحميد شحاتة، محمد رشاد محمد، محمد النموري، فهمي خليل، أحمد عبد المجيد سليمان، عبد الحي الزلباني، محمد محمد سليمان، عبد العليم الشبابي، محمد عيسى، نبيه علي طه، فرج يني لبيب، أنور جبر حسن.

(٩٢) نفسه، ١٤، ٢١ أكتوبر ١٩٣٧.

(٩٣) نفسه، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٩٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، ملف الأوراق المرفقة، ج١٨.

(٩٥) الثغر، ١٣، ٢٠ سبتمبر ١٩٣٧.

(٩٦) مصر الفتاة، ٧، ١٠ فبراير، ١٨ أبريل، ٩، ١٥ مايو، ١٣ يونيه، ٧ يوليو ١٩٣٨.

(٩٧) مصر الفتاة، من ٢١ يوليو – ٢٢ أكتوبر ١٩٣٨.

(٩٨) نفسه، ١٠ أكتوبر ١٩٣٨.

(٩٩) مصر الفتاة، ١٥ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٠٠) أحمد حسين، أزهار، دار القلم، ١٩٦٣، ص٥٥٢.

(١٠١) انظر الفصل التاسع بعنوان" مصر الفتاة والأحزاب".

(١٠٢) مصر الفتاة، ٦، ٢٩ يوليو، ١٨ أكتوبر، ٢٢ نوفمبر ١٩٣٩.

(١٠٣) دار الوثائق القومية، وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢١ مارس ١٩٤٠.

(١٠٤) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٤٠.

(١٠٥) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٠.

(١٠٦) نفسه، تقارير سياسية بتاريخ ٦، ١٠ ديسمبر ١٩٤٠ بدون توجيه.

(١٠٧) إسماعيل أحمد ياغي: حركة رشيد عالي الكيلاني، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٨٣.

(١٠٨) الصرخة، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣.

(١٠٩) نفسه، ١٦ ديسمبر ١٩٣٣.

(١١٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦. الأحراز، بيان مقدم من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤.

(١١١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 37.

(١١٢)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، دفتر تحصيل الاشتراكات يناير ١٩٣٥.

(١١٣)روبرت سان جون: الرئيس، قصة حياة جمال عبد الناصر، القاهرة، ترجمة مصلحة الاستعلامات إدارة الثقافة السياسية، ص٥٣.

(١١٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب من أحمد حسين من جنيف إلى كل من صبيح ومشهدي والشيمي، بدون تاريخ، ولكنه كان بجنيف في يناير ١٩٣٦.

(١١٥)J.P. Jankowski: op. cit., p. 37.

(١١٦)دار القضاء العالي: القضية المذكورة محفظة رقم ٦. الأحراز تقرير سري سياسي بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٣٦. دون توجيه.

(١١٧)J.P. Jankowski: op. cit., p. 37.

(١١٨)الصرخة، ٧ مايو ١٩٣٦، تألفت فرقة من مجاهدي مصر الفتاة في مناسبة وفاة الملك فؤاد عام ١٩٣٦.

(١١٩)نفسه، ٣١ مارس، ٩ أبريل ١٩٣٦.

(١٢٠)الثغر، ١٣ مايو ١٩٣٧.

(١٢١)أحمد حسين: أزهار، ص٤٧٧.

(١٢٢)الثغر، ١٩ يوليه ١٩٣٧.

(١٢٣)الثغر، ٢٦ يوليو ١٩٣٧.

(١٢٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥. الأحراز، محضر جلسة مجلس إدارة شعبة الإسكندرية في ٥ سبتمبر ١٩٣٧.

(١٢٥)مصر الفتاة، ١٠ مارس ١٩٣٨.

(١٢٦)كان ذلك القانون بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها قمصان الوفد الزرقاء فاختفت معسكراتها بسرعة مذهلة، وفي نفس الوقت كان له رد فعل قوي جدًا لدى التشكيلات الفاشية الإيطالية من لابسي القميص الأسود، وقد بلغ رد الفعل مداه حتى بلغ إلى الحد الذي تقدم فيه وزير إيطاليا المفوض في مصر، باحتجاج إلى وزير الحقانية أحمد خشبة باشا، بشأن ذلك المرسوم. أرشيف وزارة الخارجية المصرية، مذكرة محررة بإدارة الشئون

السياسية عن احتجاج وزير إيطاليا المفوض في مصر على مرسوم حظر التشكيلات العسكرية، مايو ١٩٣٨.

(١٢٧)مصر الفتاة، ٢٤ فبراير ١٩٣٨.

(١٢٨)نفسه، ١٧ مارس ١٩٣٨.

(١٢٩)دار القضاء العالي:القضية المذكورة، محفظة ٢، ملخص القضية رقم ١٩٣٤/١٧٢١ إدارية الخليفة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٣٤.

(١٣٠)نفسه، محفظة ٦، الأحراز، تقرير سري سياسي عن جمعية مصر الفتاة في ١٠ نوفمبر ١٩٣٤ دون توجيه.

(١٣١)الصرخة، أول سبتمبر ١٩٣٤.

(١٣٢)الصرخة، ٩ أبريل ١٩٣٦.

(١٣٣)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤، دون توجيه.

(١٣٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقارير مختلفة عن جمعية مصر الفتاة إلى البوليس السياسي بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٤، ٢ مارس ١٩٣٥، ٢٥ يناير ١٩٣٦.

(١٣٥)نفسه، تقارير عن جمعية مصر الفتاة إلى البوليس السياسي بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٤، ١٤ يناير سنة ١٩٣٥. دون توجيه.

(١٣٦)نفسه، تقرير من طاهر العربي إلى البوليس السياسي عن حصول مصر الفتاة على أسلحة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٦.

(١٣٧)دار القضاء العالي: محضر تحقيق النيابة ج٢، من أقوال طاهر العربي في التحقيق، الصرخة ١٦ أبريل ١٩٣٦.

(١٣٨)لقاء مع أحمد حسين بتاريخ ١٩٧٢/٩/٩.

(١٣٩)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير من طاهر العربي إلى البوليس السياسي عن التدريب العسكري بالجمعية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٦.

(١٤٠)الصرخة، ١٦ أبريل، ٧ مايو ١٩٣٦.

(١٤١)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٢، من أقوال أحمد حسين في التحقيق.

(١٤٢)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن بتاريخ أول يناير ١٩٣٦ عن اجتماع الحزب الوطني.

(١٤٣)نفس التقرير.

(١٤٤)أحمد حسين، حيانيّ السياسية، الكراسة الثالثة.

(١٤٥)مصر الفتاة ٢١، ٢٨ أبريل ١٩٣٨.

(١٤٦)نفسه، ٢١ أغسطس ١٩٣٩.

(١٤٧) F.O. Copy of Alexandria City Police report, No. 525, in 16/10/1940.

(١٤٨)مصر الفتاة، ٥ ديسمبر ١٩٤٠.

(١٤٩)دار الوثائق القومية، أمن عام، تقرير سري سياسي رقم ٤٦٧٧ في ١٩٤٠/١١/٢٩ من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام.

(١٥٠)الصرخة، ٢٤ مارس ١٩٣٤.

(١٥١)نفسه المكان.

(١٥٢)نفسه، أول سبتمبر ١٩٣٤.

(١٥٣)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز، تقرير سري سياسي دون توجيه بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٤.

(١٥٤)الصرخة، ٣٠ أبريل ١٩٣٦.

(١٥٥)الصرخة، ٣٠ يوليو ١٩٣٦.

(١٥٦)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٦.

(١٥٧)مصر الفتاة، ١٠ فبراير ١٩٣٨.

(١٥٨)نفسه، ٧ يوليو ١٩٣٨.

(١٥٩) F.O. 371/21948. British Embassy to Halifax, No. 1007, Alex. 30 August, 1938.

(١٦٠)مصر الفتاة، ٣١ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦١)مصر الفتاة، ١٢ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٦٢)نفسه، ٢٠ فبراير ١٩٣٩، أغسطس ١٩٣٩.

(١٦٣)نفسه، ٢، ٩، ١٨ مارس، ٢٤ يوليو، ١٢ أغسطس ١٩٣٩.

(١٦٤)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٧ أبريل ١٩٤٠.

(١٦٥)دار الوثائق القومية، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٤٠.

(١٦٦)نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٠.

(١٦٧)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب محمد صبيح إلى حلمي ربيع بالإسكندرية بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٣٧.

(١٦٨)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر جلسات جمعية مصر الفتاة بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٤.

(١٦٩)نفسه، محفظة رقم ٦، الأحراز، دفتر تحصيل الاشتراكات من الأعضاء والأنصار عن شهر يناير ١٩٣٥، الصورة الثانية لقسائم التحصيل.

(١٧٠)دار القضاء العالي: دفتر تحصيل الاشتراكات من الأنصار والأعضاء عن شهر فبراير ١٩٣٥.

(١٧١)نفسه، دفتر تحصيل الاشتراكات من الأنصار والأعضاء عن شهر يناير ١٩٣٧.

(١٧٢)نفسه، دفتر تحصيل الاشتراكات من الأنصار والأعضاء عن شهر فبراير ١٩٣٧.

(١٧٣)الضياء، ٢٤ يناير ١٩٣٧.

(١٧٤)الصرخة، ١٧ ديسمبر ١٩٣٤.

(١٧٥)مصر الفتاة، ٢١ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٧٦)دار الوثائق القومية، وثائق عابدين تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٠.

(١٧٧)نفسه، تقارير سياسية مختلفة من حكمدار بوليس إسكندرية إلى مدير الأمن العام في ٣ مايو، ٣، ١٣٢، ١٦، ٢٦ يوليو، ١٠، ١٦ ديسمبر ١٩٤٠.

(١٧٨)مصر الفتاة، ٢٢ يونيو ١٩٣٩.

(١٧٩)دار القضاء العالي، القضية المذكورة، تقارير سياسية مختلفة في أول نوفمبر، ٢٣، ٢٥ ديسمبر ١٩٣٤ دون توجيه.

(١٨٠)دار القضاء: تقارير سياسية مختلفة في ٢٠ فبراير، ٢ مارس، ١٤ أغسطس، ١٣ سبتمبر، ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ وقد أرسل مصطفى الوكيل من لندن مبلغ ٢ج إسترليني إعانة للجمعية.

(١٨١)نفسه، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب من أحمد حسين بجنيف إلى فتحي رضوان بتاريخ ١٣ يناير ١٩٣٦.

(١٨٢)نفسه: محفظة رقم ٥. الأحراز، خطابات مختلفة من أحمد حسين إلى صبيح ومشهدي والشيمي بدون تاريخ ولكنه كان هناك في شهري ديسمبر ١٩٣٥، يناير ١٩٣٦.

(١٨٣) F.O. 371/20101, M. Lampson to Eden, No. 218 confidential, Cairo, 2 March, 1936.

(١٨٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب من كمال الدين صلاح إلى فتحي رضوان بتاريخ ٢٦ يونيو ١٠٣٦.

(١٨٥)دار القضاء العالي، محفظة رقم ٦ الأحراز، تقرير سري بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٧ يناير ١٩٣٧، دون توجيه.

(١٨٦)تبرع للحزب كل من محمد علام باشا بمبلغ خمسون جنيهًا وبهي الدين بركات بمبلغ عشرون جنيهًا للحزب، وعشرة جنيهات لمصطفى الوكيل الذي فصلته وزارة الوفد من البعثة في لندن، هذا فضلاً عن مبالغ أخرى من كل من بهي الدين بركات ٢٠ج صالح للوم ٥ج، حسن أنيس باشا ٣ج، الخواجة موصيري ٥ج، شركة الأسمنت بطره ٥ج، محمد كامل البنداري ٥ج، حنفي محمود ١٠ج، وقد تبرع كل من أحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية الذي أحيل إلى المعاش في عهد وزارة الوفد بمبلغ ١٠ج، محمد شعراوي بك ٥ج، صالح للوم باشا ٢٠ج، حسن صبري باشا ١٥ج، أحمد بك عبد الغفار مبلغ ٢٥ج جميعًا للحزب من أعيان المنوفية، زكي الأبراشي باشا بمبلغ غير معلومة، مصطفى الوكيل بمبلغ ٣٠ج، وهذا هو المبلغ الذي أعطته له الحكومة نظير تكاليف عودته من لندن، هذا بالإضافة إلى مجموعة من التبرعات لبعض أعضاء الحزب وأنصاره تبلغ قيمتها ثمانية

جنيهات ومائة مليم، نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٦ أبريل ١٩٣٧، وتقارير سياسية أخرى في الفترة من ٢٠ أبريل إلى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧.

(١٨٧)نفسه، محفظة رقم ٥. الأحراز، خطاب من أحمد حسين إلى كمال الدين صلاح بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٣٧.

(١٨٨)أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(١٨٩)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٨، ص٣٨٤، من سؤال رئيس القلم المخصوص من إعانات الجريدة بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٤.

(١٩٠)وادي النيل، أول مايو ١٩٣٥.

(١٩١) F.O., 371/19072. M. Lampson to John Simon, No. 54., Cairo, 15 May, 1935.

(١٩٢) F.O., 371/19073. M. Lampson to Samuel Hoare, No. 710, Cairo, 12 June, 1935.

(١٩٣) F.O., 371/20105. Secret report special section to the oriental secretary, the Residency Cairo, 14 April., 1936.

(١٩٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦. الأحراز، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٣٦ دون توجيه.

(١٩٥)نفسه، محفظة رقم ٥. الأحراز، مسودة بها أسماء ومبالغ ضبطت بخزينة الحزب.

(١٩٦)نفسه، دفتر إيصالات الاكتتاب، الصورة الثانية من القسائم في الفترة من ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ إلى ٤ يناير ١٩٣٦.

(١٩٧)دار القضاء العالي: خطاب من أحمد حسين بجنيف إلى صبيح. مشهدي. الشيمي بدون تاريخ، ولكنه كان بجنيف في يناير ١٩٣٦.

(١٩٨)الضياء، ٢٠ يناير ١٩٣٦.

(١٩٩)مصر الفتاة، ٣١ يناير، ٧ فبراير ١٩٣٨.

(٢٠٠)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٥.

(٢٠١)أحمد حسين: نصف قرن في خدمة العروبة وقضية فلسطين، ص٥٦.

(٢٠٢) F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon, No. 466, Confidential, Cairo, 26 April, 1935.

(٢٠٣)للمزيد من التفاصيل حول علاقة شكيب أرسلان بموسوليني، انظر الفصل العاشر بعنوان "مصر الفتاة والمسألة الوطنية".

(٢٠٤)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقارير سياسية في ١٦، ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥، دار الوثائق القومية، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٤١.

(٢٠٥)اتخذ المركز العام لمصر الفتاة عدة أماكن يصدر منها جرائد ويدير نشاطه الحزبي منها، غرفة في شارع محمد علي بإيجار شهري قدره جنيه، شقة حجرتين في "الفوالة" بإيجار ١,٥ج شهريًا شقة واسعة بعمارة الأوقاف بميدان العتبة، أطلق عليها لأول مرة كلمة "البيت الأخضر" بإيجار شهري سبعة جنيهات، ثم شقة من شارع عبد الحق السنباطي، ثم مقر في شارع الفلكي مجاور لمنزل محمد محمود بإيجار شهري ٢٠ جنيهًا، مقر في شارع الشيخ عبد الله، ثم المقر الأخير في شارع ضريح سعد زغلول وهو مملوك لمصر الفتاة.

(٢٠٦)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦. الأحراز، تقرير سري بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٣٥.

(٢٠٧)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤٠.

(٢٠٨)نفسه، تقارير مختلفة في ٢٩ مايو، ٣ سبتمبر ١٩٤٠.

(٢٠٩)نفسه، تقرير سري بتاريخ أول أكتوبر ١٩٤٠.

(٢١٠)محمد عروق: نظرة تاريخية إلى تطور التنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي العربي، المعهد العالي للدراسات الاشتراكية.

الفصل الخامس

صحافة مصر الفتاة

كانت الصحافة تمثل ركنًا هامًا وأساسيًا في كفاح مصر الفتاة، فقد كانت من أهم الأدوات التي استخدمتها في نشر دعوتها، إلى جانب اعتمادها على الاتصالات الشخصية لنشر الدعوة بين الأعضاء والأنصار كما بينا فيما سبق، فالصحافة وهي الكلمة المكتوبة كانت الوسيلة الأكثر أهمية في نشر أفكار مصر الفتاة، فعن طريقها يمكن توصيل الفكر إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير ولها أهمية قصوى بالنسبة لأي حركة سياسية، فهي وسيلتها وأداتها في نشر أفكارها، وهي أيضًا أداة لأي تنظيم من التنظيمات مهما كانت هويته، فهي تنقل تعليماته وتوجيهاته إلى جماهيره في مختلف البلدان، هذا بالإضافة إلى أنها تعبير صادق عن أفكاره. فإن من المقومات الأساسية لنشر أية مجموعة من الأفكار أن يسبقها نوع من الدعوة لها بمختلف الوسائل المتاحة لنشرها. وقد كانت الصحافة إحدى تلك الوسائل وأهمها على الإطلاق، وفي ظل النظرة لدور الصحافة وأهميتها، كان إيمان مصر الفتاة بأنها هي التي تعبر عن أفكارها، وأنها هي البوق الذي يوصل ما طرحته من أفكار إلى الجماهير، هذا فضلاً عن أنها تعد جزءًا تمًا بل وضروريًا لكي يستكمل الهيكل التنظيمي مقوماته الأساسية.

فمنذ آمن أحمد حسين بمجد مصر القديم وضرورة بعث ذلك المجد، سعى لنشر إيمانه بين زملائه من طلبة الجامعة، وقد شغله التفكير في كيفية تحقيق هذا المجد وإعادته، فطرح أفكارًا جديدة في أوساط الطلبة، منها أن يعسكروا في سفح الأهرام في ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ "عيد الجهاد"، ثم يترلون إلى المدينة في شكل طوابير منظمة. لكن تلك الأفكار لم تلق قبولاً في ذلك الوقت، فلم يوافه بالمعسكر إلا عدد قليل لا يتعد أصابع اليد الواحدة، وكان أحمد حسين قد تولى نشر أفكاره هذه بين زملائه الطلبة معتمدًا على أسلوب اتصاله الشخصي بهم، فلما طرح فكرة تنفيذها ولم

تحقق نجاحًا ملحوظًا، أدرك أحمد حسين أن ذلك راجع لأحد احتمالين، أولهما إمًّا أن تكون الأفكار التي طرحها لم يعتنقها ويؤمن بها سوى عدد قليل من الطلبة، ربما لغموض فكرتها ورمانسيتها وعدم وضوح الهدف منها[1]. أمًّا الاحتمال الثاني أن هذه الأفكار لم تحظ بأسلوب إعلامي ناجح للدعاية لها والإعلان عنها وبيان فكرتها ومراحل تطورها والهدف منها. ويبدو أن أحمد حسين قد اقتنع بهذا الاحتمال، ومن ثم بدأ في توجيه نشاط إعلامي.

ففي العام التالي (١٩٣٠) سعى أحمد حسين جاهدًا للحصول على رخصة جريدة أو مجلة يبثها أفكاره، وتستطيع أن تعبر عن إيمانه وتعمل على نشر فكرته بين مختلف قطاعات الشعب. فاتخذ من مجلة "الصرخة" منبرًا عبر فيه عن إيمانه وأفكاره. وهذا كان إيمان مصر الفتاة بأهمية الصحافة ودورها الهام في نشر دعوتها ما يجعلنا نتناول بالدراسة الصحافة التي اتخذتها مصر الفتاة لسان حالها في مختلف أطوار حياتها، وقبل وبعد إعلان قيام تجمع أو تنظيم سياسي يحمل اسمها.

ويجدر بنا قبل أن نتناول صحافة مصر الفتاة، أن نشير أولاً إلى بداية اهتمام أحمد حسين بالصحافة وإيمانه بالدور الذي يمكن أن تلعبه في حياة أية فكرة، وأن نحدد مدى تمرسه في هذا العمل الصحفي. ففي حقيقة الأمر إن اهتمام أحمد حسين بالصحافة وبدورها، وإيمانه الكامل بأنها من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لنشر مبادئ أو أفكار بذاتها والترويج لها والدفاع عنها، فإن ذلك لم يأت من فراغ، فقد تولى أحمد حسين عندما كان طالبًا بالمدرسة الخديوية الثانوية رئاسة تحرير مجلة المدرسة، وقد كان ذلك بعد رحلته إلى الأقصر وأسوان عام ١٩٢٧، والتي بدأ إيمانه بضرورة بعث مجد مصر يبرز خلالها، فقد بث مجلة المدرسة في العام التالي للرحلة أفكاره في هذه الناحية في سلسلة مقالات بعنوان "رسالتي"[2].

فإذا جاء أحمد حسين في مارس عام ١٩٣٠ واستخدم مجلة "الصرخة"، لنشر مجموعة من الأفكار التي كان يؤمن بها ويسعى لنشرها، لم يكن ذلك حدثًا جديدًا في حياته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فتحي رضوان – الذي شاركه في تحريرها – عندما كان طالبًا بمدرسة بني سويف الثانوية، كان يعد بعض الكتابات القصيرة ويبعث بها إلى بعض الصحف مثل "المصري" و"اللواء" و"الأخبار"[٣]. وهكذا فلم يكن اشتراك فتحي رضوان في تحرير مجلة "الصرخة" في عام ١٩٣٠ نابعًا من فراغ أيضًا.

عندما أدرك أحمد حسين وفتحي رضوان وغيرهما، أن الأفكار التي طرحوها في أوساط الشباب لم توف حقها إعلاميًا، ولم تنل من العناية والاهتمام القدر الكافي، فجاءوا في ربيع العام التالي ١٩٣٠، واتصلوا بأصحاب امتياز مجلة "الصرخة" وهما عبد الرحمن العيسوي وأمين إبراهيم الأزهري، واتفقوا معهما على أن يتولوا تحريرها ومسئولية ما ينشر فيها، على أن تصدر أسبوعية، فصدر العدد الأول منها في ٣ مارس ١٩٣٠، وقد انتظمت في الصدور لخمسة أعداد فقط، في الفترة من ٣ إلى ٢٧ مارس وبعدها تركها أحمد حسين ورفاقه وتولى صاحباها إصدارها[٤].

ولعل عدم استمرار أحمد حسين ورفاقه في إصدار المجلة راجع لأسباب منها، أن الأفكار التي طرحتها لم تلق قبولاً بين الجماهير، ولم يتحمس لها أحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أحمد حسين يعلل ذلك بقوله: "لم نستمر في مواصلة إصدار الصرخة لسبب واحد هو أننا لم نجد موزعًا يوزع الجريدة"[٥]. ومهما يكن الأمر فإن الجماعة لم تواصل حديثها للجماهير حتى تبلور لهم أفكارها وتجعلهم يعتنقونها، واقترب موعد الامتحانات فانشغل هؤلاء الطلبة بالاستعداد لها ولم يواصلوا التجربة فترة أطول حتى يمكن الحكم عليها وتقييمها.

تولى أحمد حسين وفتحي رضوان – وهما من طلبة كلية الحقوق في ذلك الوقت، وحافظ محمود – وله سابقة خبرة بالصحافة – تحرير المجلة، فأثاروا موضوعات وكتبوا مقالات تدور كلها حول الإيمان بمجد مصر والعمل على بعثه من جديد، فقد جاء شعار المجلة في صدور صفحاتها تعبيرًا عن ذلك الإيمان "مصر وقد تحركت عناصر القوة في شبابها الطامح وفلاحها الجريح وعاملها المضطهد، وفتاتها الناهضة، بعد أن طهرتها الآلام لن تموت أبدًا"[٦]. وقد تولى أحمد حسين كتابة سلسلة من المقالات بعنوان "طريقنا إلى العظمة" دعا في المقال الأول منها إلى ضرورة بعث الحيوية المصرية في الشباب، وفي المقال الثاني بعنوان "مصر الفتاة والميليشيا الفرعونية" بلور فيه فكرته التي طرحها عام ١٩٢٩، فتحدث بأسلوب رومانسي عن الشباب الذين التفوا حول الأهرام، ثم ساروا إلى المدينة في موكب أشبه ما يكون بالجيش الذي سيكرس حياته من أجل مصر، وعندما دخل الجيش – المتخيل – القاهرة ودوت أناشيده، بالمجد لمصر، وقد وصفه بأنه الميليشيا الفرعونية وأنه هو مصر الفتاة والتي عن طريقها استقلت الممالك وارتقت، فكانت إيطاليا الفتاة ورومانيا الفتاة وأيرلندا الفتاة وتركيا الفتاة، كل أمة أرادت استقلالاً، أو نهوضًا أو مجدًا اتبعت هذا الطريق، طريق الشباب الملتهب بحماسة الإيمان، فما أحرانا بتكوين مصر الفتاة لنعيد لمصر بهجتها ومجدها[٧].

استمر أحمد حسين يتابع سلسلة مقالاته وكلها تدور حول فكرته في ضرورة بعث مجد مصر، ولكن يبدو أن الإيمان بأفكار جديدة وبأساليب جديدة في الكفاح لم تكن مطروقة ولا معلومة من قبل، فإن ذلك يتطلب كفاحًا طويلاً مستميتًا في سبيل إدخال تلك الأفكار إلى قلوب وعقول الجماهير بعد بيان فكرتها وشرح الهدف منها، ولكن الجماعة لم تستمر في إصدار المجلة إلا لخمسة أعداد فقط، فلم تطل مدة قرعها للآذان بذلك الفكر الجديد حتى يتم الإيمان به.

ومهما يكن الأمر فقد توقف إصدار المجلة، وربما كان ذلك لأن أحمد حسين أدرك أنها لم تحقق هدفه من إصدارها، فلم تحقق جماهيرية لأفكاره، فنادى في العام التالي بفكرة مشروع القرش بهدف كسب المزيد من الأنصار والخبرة بالتنظيم والعمل الجماهيري، وكان عمله بالمشروع يتطلب اتصاله بالصحافة، فقد كانت الصحف تنشر أخبار المشروع ونداءاته، حتى أن "دار الهلال" قد تبرعت بإحدى مجلاتها "الدنيا المصورة" كي تخصص عددًا عن المشروع يخصص دخله لصالح المشروع. فتولى شباب المشروع تحرير ذلك العدد عام ١٩٣٢. وهكذا يتضح لنا أن تلك الجماعة لم تبتعد عن ممارسة العمل الصحفي، فأكسبها ذلك عنصري الخبرة والتنظيم والشهرة بين عنصر الشباب. وبعد أن أتم المشروع هدفه، فكرت الجماعة في الإقدام على تأسيس "جمعية مصر الفتاة" وقد سبق ذلك محاولة إيجاد مجلة أو جريدة تعبر عن أفكار الجمعية لكسب المزيد من الأعضاء والأنصار.

كان الحصول على جريدة أو مجلة تعبر عن أفكار مصر الفتاة، هو الشاغل الأول الذي شغل أحمد حسين ورفاقه، فتقدم هو وفتحي رضوان بطلب إلى وزارة الداخلية للتصريح لهما بإصدار جريدة أدبية اجتماعية اقتصادية سياسية عربية نصف أسبوعية باسم "المجد". ولكن إدارة المطبوعات بالوزارة رفضت التصريح بإصدار تلك الجريدة[٨]. فاتجهوا للبحث عن مجلة "الصرخة" التي أصدروها من قبل عام ١٩٣٠، فوجدوا أن رخصتها قد انتقلت ملكيتها إلى حسن حسني عبد العال المحرر بجريدة "الأهرام" فاتصلوا به واستأجروها منه، على أن يتولوا تحريرها وإدارتها وتحمل مسئولية ما ينشر فيها[٩]. وفي ذلك الوقت أعلنت المجلة أنها ستصدر في ثوب جديد، وسيتولى تحريرها شباب مشروع القرش[١٠]. كذلك أعلنت عنها جريدة "كوكب الشرق الوفدية" وذكرت أنه سيتولى الكتابة فيها كل من طه حسين وتوفيق الحكيم

وحافظ محمود وإبراهيم علام وحسن صبحي وبعض أساتذة الجامعة، هذا بالإضافة إلى كل من أحمد حسين وفتحي رضوان وغيرهم من خيرة شباب مشروع القرش[١١].

وهكذا عادت مجلة "الصرخة" من جديد إلى يد جماعة مصر الفتاة، وصدر العدد الأول منها في ٧ أكتوبر عام ١٩٣٣، بوصفها جريدة سياسية قومية نصف أسبوعية، وإن كانت قد صدرت في البداية أسبوعية، وتولى أحمد حسين وسيد فتحي رضوان إدارتها، وتولى حافظ محمود رئاسة تحريرها[١٢]. أمّا المحررون فقد كانوا كل من حسن صبحي عبد العالم صاحب امتياز المجلة، وأحمد عبد المطلب الشيمي أمين صندوق جمعية مصر الفتاة، وعبد الحميد المشهدي أركان حرب الجمعية، وحنفي محمود جمعة المحامي وأحد أعضاء شعبة الإسكندرية وغيرهم من أعضاء مصر الفتاة ومن شباب مشروع القرش من أمثال نعيمة علي الأيوبي المحامية، هذا فضلاً عن أن المجلة كانت تتلقى المقالات من بعض المؤيدين لسياستها، بعضهم من أساتذة الجامعة من أمثال أمين الخولي وبهجت بدوي، والبعض الآخر من رجال الأحزاب المؤيدة لمصر الفتاة ومجلتها من أمثال عبد الرحمن الرافعي، الذي حيا الصرخة ورجالها ووصفها بأنها صرخة الصدق والإخلاص، وأنها صحيفة عقيدة والعقيدة عدة الأمم في كفاحها[١٣].

استمرت المجلة في الصدور أسبوعيًا، بعد أن تكونت هيئة تحريرها من شباب متحمس لها ولأفكارها، وقد قوبل صدورها بالترحاب من معظم الجرائد والمجلات التي كانت تصدر في ذلك الوقت، وإن كان هذا لا يمنع أن يكون البعض قد هاجمها، فقد هاجمتها الجرائد الوفدية هجومًا عنيفًا، فكانت جريدة "الجهاد" الوفدية أكثرها تطرفا في الهجوم[١٤]. وقد اتخذت الصحف الوفدية موقفًا معاديًا لها على طول الخط، وبدأت تكيل الاتهامات للجماعة التي تصدرها واعتبروها إحدى حركات زكي الإبراشي ناظر الخاصة الملكية وصاحب الحظوة لدى الملك فؤاد، فاعتبروها حركة موالية للقصر في مواجهة الوفد[١٥].

حاول القائمون على المجلة الدفاع عن أنفسهم ببيان الموارد المالية التي تتيح لهم إصدارها، وأن أحمد حسين اقترض مبلغ ٢٠٠ جنيه من بنك مصر بضمان كمال الدين صلاح الذي كان يملك أسهمًا لدى البنك ورثها عن أبيه، كذلك فإن أحمد حسين أعلن أن المجلة تغطي نفقاتها تقريبًا عن طريق التوزيع والإعلانات التي تتلقاها من بعض الشخصيات، ولكن ذلك لم يجد فتيلاً، فقد استمرت حملة الشكوك حول الجمعية ومجلتها، وخاصة من جانب حزب الوفد[١٦].

تركز اهتمام المجلة في البداية في التعبير عن اتجاه الجمعية الإصلاح في أول الأمر الذي يهتم بالتعليم والاقتصاد ومحو الأمية، فقد كانت المجلة زاخرة بالمقالات التي تعالج النواحي الاقتصادية التي تمثلت في الهجوم على سيطرة الأجانب في الاقتصاد المصري، وكما نددت المجلة بالامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، فلم تجد الامتيازات الأجنبية من حاربها كما حاربتها مصر الفتاة ومجلتها الصرخة[١٧].

وعلى الرغم من اهتمام المجلة بالنواحي الإصلاحية في أول الأمر إلا أنها تحولت إلى الاتجاه السياسي الوطني، ففي ١٢ نوفمبر عام ١٩٣٣ بدأت المجلة تأخذ خطًا معاديًا للإنجليز إلى الحد الذي دعت فيه لإعلان الثورة عليهم، فأصدرت السلطة العسكرية الإنجليزية ممثلة في شخص كين بويد – مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية – الأمر بالقبض على أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود وفتشت منازلهم وأودعتهم النيابة السجن الاحتياطي لمدة ٢٣ يومًا، فكانت تلك هي القضية الأولى في حياة مصر الفتاة، وقد اتخذت عدة إجراءات ضد المجلة، منها أن اتصل المسئولين بوزارة الداخلية بصاحب امتياز المجلة ليوقع لهم تعهدًا بإيقاف إصدارها ولكنه رفض، ومنها أن توجهوا لمطبعة "الرغائب" التي تطبع المجلة وحاصروها واضطروا مديرها إلى توقيع تعهد بعدم طبعتها[١٨].

وعلى الرغم من صرامة الإجراءات التي اتخذت ضد المجلة إلا أنها استمرت في الصدور فقد تولت مطبعة "الترقي" طبعها[١٩]. كما تولى أحمد الشيمي الإشراف على تحريرها في فترة اعتقال أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود، وعندما تم الإفراج عنهم تولى الشيمي رئاسة التحرير خاصة وقد أعرب حافظ محمود عن رغبته في التخلي عن ذلك المنصب وإن ظل يشترك في التحرير[٢٠].

ولم يكن القبض والحبس الاحتياطي رادعًا لأحمد حسين وجماعته، فقد استمرت المجلة تندد بالإنجليز وبتدخلهم في جميع مصالح الدولة[٢١]. كذلك تناولت المجلة أمورًا داخلية فهاجمت بعض الوزراء واشتدت في الهجوم على وزير الحربية (صليب سامي). فكان ذلك مبررًا كي تقبض السلطات على أحمد حسين وفتحي رضوان وأحمد الشيمي، وبعد التحقيق أفرج عن فتحي رضوان وحكم على كل من أحمد حسين وأحمد الشيمي، بغرامة ٢٥ جنيهًا لكل منهما بعد أن ترافع عنهم كل من عبد الرحمن الرافعي وفكري أباظة[٢٢]. وعلى الرغم من هذه الاضطرابات التي تعرضت لها جمعية مصر الفتاة من محاكمة رسمية فقد استمرت المجلة تصدر أسبوعيًا بعد آخر[٢٣].

وفي الفترة التالية أثارت المجلة عددًا من القضايا الاجتماعية الهامة، منها أن أفردت إحدى صفحات لمعالجة قضايا العمال في مصر، وعرضت لمشاكلهم واقترحت الحلول لها، كما طالبت العمال بالانضمام إلى النقابات التي تقيهم عسف الرؤساء وأصحاب الأعمال[٢٤]. وهي في هذا يؤيد اتحاد العمال الذي يرأسه عباس حليم في مواجهة اتحاد العمال الوفدي. وعلى الرغم من هذا الاتجاه من جانب المجلة، فإن ذلك لم يغض من شأنها، إذ تناولت تلك القضية الاجتماعية الهامة فكشفت عن بعض المتاعب التي كان يلقاها العمال.

ومن المفيد إلقاء الضوء على مدى انتشار تلك المجلة، فإذا علمنا أنه قد تم طبع ٢٠ ألف نسخة من العدد الأول لم يوزع منها سوى ألفين، فخفض المطبوع إلى

عشرة آلاف ثم إلى سبعة آلاف، وحتى بعد ذلك التخفيض كانت المجلة لا تحقق توزيعًا معقولاً، فإن معظم متعهدي توزيع الجرائد كانوا يرفضوا توزيعها بإيعاز من الحكومة، فارتأت إدارة المجلة أن يتم توزيعها عن طريق البريد(٢٥). وقد افتتحت المجلة مكتبًا لها بالإسكندرية وآخر بطنطا ليقوما بتوزيعها ولكن تلك الفكرة لم تحقق الهدف منها فقد امتلأت المكاتب بالأعداد التي لم توزع(٢٦). فإذا كانت تلك هي حالة المجلة فمن الضروري أن نتناول مواردها المالية التي أتاحت لها الاستمرار في الصدور.

تنقسم الموارد المالية للمجلة إلى عدة أقسام، منها الاشتراكات والعائد من التوزيع والإعلانات، فضلاً عن الهبات. والإعانات. فإذا علمنا أن عدد المشتركين فيها في عام ١٩٣٤ بلغ ٥٥٠ مشتركًا من بينهم معظم الجرائد والمجلات المصرية وبعض الجرائد والمجلات في البلاد العربية(٢٧). ولم يكن ذلك العدد من المشتركين – بالنسبة إلى عدد النسخ المطبوعة – يحقق عائدًا معقولاً يسمح بإخراج مجلة أسبوعية، كذلك كان ما تحققه من عائد للتوزيع لا يساعدها على ذلك أيضًا، فإن نظرة إلى تكدس مخازن المجلة ودورها في القاهرة وطنطا والإسكندرية بالأعداد التي لم توزع ليعطي صورة واضحة عن كمية الأعداد المباعة. وفي الحقيقة فلم تحقق المجلة دخلاً من التوزيع يسمح لها بالاستمرار في الصدور، وإن كانت في تلك الفترة زاخرة بالإعلانات عن الشركات الصناعية والتجارية المصرية، وخاصة شركات عباس حليم وبعض الشركات الأخرى، وربما كان دخلها من الإعلانات يشكل جانبًا هامًا من مصادر تمويلها(٢٨). هذا فضلاً عن الإعلانات والهبات من بعض الهيئات والشخصيات كما سبق أن ذكرنا(٢٩).

استطاعت المجلة أن توصل الصدور رغم ما وقعت فيه من صدامات مع السلطات الحاكمة ومع الأحزاب الأخرى، هذا فضلاً عن هجومها الحاد على الإنجليز. إلا أن ذلك أحدث لها اضطرابات كثيرة تمثلت في القبض على رئيس

الجمعية ومعظم المحررين، ومصادرة بعض أعداد المجلة وهي ما تزال في المطبعة[٣٠].
وكنتيجة لهذه الاضطرابات أرسل حسن حسني عبد العال صاحب امتياز المجلة خطابًا إلى أحمد حسين يعلنه فيه برغبته في إنهاء العقد المبرم بينهما لإصدار المجلة معبرة عن جمعية مصر الفتاة[٣١]. وحقيقة الأمر أن جمعية مصر الفتاة كانت قد تخلت عن إصدار المجلة قبل ذلك، فقد اختفت منها كتابات محرري مصر الفتاة اعتبارًا من ٢٣ مارس ١٩٣٥، وهذا يوضح أن مصر الفتاة قد قطعت علاقتها بها قبل أن يعلن صاحبها أحمد حسين بذلك[٣٢].

ومما يؤكد هذا أن اتفاقًا تم بين أحمد حسين ومحمد أحمد الكلزه صاحب جريدة "وادي النيل" اليومية التي كانت تصدر بالإسكندرية، ومضمون الاتفاق أن يتولى أحمد حسين إدارة الجريدة وإصدارها معبرة عن مبادئ مصر الفتاة، وكان ذلك الاتفاق في ١١ فبراير ١٩٣٥[٣٣].

وهذا بدوره يوضح عزم أحمد حسين على التخلي عن مجلة الصرخة، وربما كان ذلك راجعًا لما كانت تلاقيه من تصرفات على يد رجال البوليس، أو أنه أراد أن يخوض التجربة بعيدًا عن مركزية الرقابة بالقاهرة، وأما أنه أراد أن يرتفع بمستوى جمعيته فيقرع حديثها الآذان كل يوم وذلك بإخراج جريدة يومية. وقبل أن نعالج تلك الجريدة نلقي نظرة على محرري الصرخة.

توفر على تحرير مجلة الصرخة عدد من المثقفين ثقافة عالية من خريجي الجامعات، منهم أحمد حسين وفتحي رضوان وكمال الدين صلاح من خريجي كلية الحقوق، ومصطفى الوكيل من خريجي كلية العلوم، ومحمد صبيح من خريجي كلية الآداب، هذا إلى جانب بعض المحررين الآخرين الذين لم يتموا تعليمهم ومنهم أحمد الشيمي رئيس التحرير، فكان طالبًا بمدرسة التجارة العليا لم تمكنه ظروفه الخاصة من استكمال دراسته، كما كان عبد الحميد المشهدي من طلبة الأزهر. كذلك شارك في

تحريرها أيضًا معظم الناهين من أعضاء الجمعية، وعلى ذلك فقد ضمت هيئة تحريرها عناصر ممتازة.

ويمكن القول أن الصرخة كانت من المجلات التي أحدثت جذوة داخل نطاق الصحافة المصرية في ذلك الوقت، فقد اتخذت المجلة أسلوبًا متطرفًا في معالجة الأمور، فشنت حملات عنيفة على صفحاتها تندد فيها بالإنجليز وبتصرفاتهم في مختلف شئون البلاد، كذلك لم تهادن المسئولين المصريين على اختلاف مناصبهم، وقد عرضها ذلك للمصادرة الدائمة واتخاذ الإجراءات المختلفة لتضييق الخناق عليها، فقد كان أسلوبها هذا مشجعًا لبعض الصحف والمجلات الأخرى كي تحذو حذوها، هذا فضلاً عن أن موقفها المعادي للإنجليز جعل القصر يتبناها وإن لم يعلن ذلك صراحة، وإنما كان ذلك عندما صادرت الحكومة أحد أعدادها الذي يحمل بين ثنايا صفحاته هجومًا عنيفًا على الإنجليز، فإن الموظف الذي صادره تلقى تأنيبًا رسميًا عن طريق مراد محسن وكيل الديوان الملكي في ذلك الوقت، وذلك لمصادرته عدد المجلة الذي يهاجم بريطانيا وهو ما يتمشى مع سياسة القصر[٣٤].

وهكذا أغلقت الصرخة صفحتها مع مصر الفتاة إلى حين، وإن بقي حسن حسني صاحبها يصدرها ابتداءً من ٤ مايو ١٩٣٥ بأسلوب آخر وظل أحمد الشيمي رئيسًا لتحريرها[٣٥]. خاصة وأنه لم يتول رئاسة تحرير وادي النيل إلا في ٢٤ مايو من نفس العام[٣٦]. وقد ظلت مصر الفتاة بدون جريدة خلال هذه الفترة حتى أصدرت جريدة "وادي النيل" اليومية في أول مايو ١٩٣٥ بمدينة الإسكندرية.

كان أحمد حسين قد سافر لأداء فريضة الحج بعد أن بدأ اتفاقه مع صاحب "وادي النيل"، وبعد عودته رأى أن يستكمل الاتفاق، فاجتمع هو ومحمد الكلزه بدار جمعية مصر الفتاة وإنما اتفاقهما معًا، ونوقشت كل التفاصيل حتى الكلزه وافق على تسليمها لجمعية مصر الفتاة لتتولى إدارتها وتحريرها[٣٧]. وعلى أثر ذلك دعا أحمد

حسين مجلس الجهاد للاجتماع لمناقشة مسألة إصدار جريدة وادي النيل اليومية لسان حال لجمعية مصر الفتاة، وقد تم الاتفاق بشأن توزيع العمل بالجريدة حيث أقره المجلس[٣٨]. كما وافق المجلس – فيما بعد – على أن يتولى بعض المحررين إخراج الجريدة دون أن يتلقوا أجورًا على أن توزع أرباح الجريدة عليهم[٣٩]. وهكذا تم وضع كل الترتيبات لإخراج جريدة يومية تعبر عن أفكار مصر الفتاة، فاعتبر ذلك خطوة للأمام، فقد حلت محل مجلة الصرخة لتطالع جماهير مصر الفتاة يوميًا بأفكارها وأخبارها وتعليماتها إلى أعضائها.

تكونت أسرة تحرير الجريدة في ظل عهدها الجديد من أحمد حسين مشرفًا ومديرًا، فتحي رضوان أحد كبار الكتاب بها، أحمد الشيمي رئيسًا للتحرير، حافظ محمود مشرفًا على القسم الأدبي، علي أحمد شكري مشرفًا على السياسة الخارجية، طاهر العربي مندوب الجريدة الأول القاهرة، عبد الحميد المشهدي مندوب الجريدة الأول بالإسكندرية، عبد الحكيم الجهني محرر الجريدة الأول، عبد الحميد حسين ومحمد برهومة مخبرًا الجريدة بالقاهرة، منصور فهمي ونجيب خليل مخبرًا الجريدة في الإسكندرية، محمود إبراهيم عبد الرحمن مخبر الجريدة بالمعاهد الدينية[٤٠]. وهكذا ضمت أسرة التحرير إلى جانب قادة مصر الفتاة بعض المحررين السابقين بالجريدة.

ومنذ أول مايو ١٩٣٥ بدأت الجريدة تطالع الجماهير ومنها جماهير مصر الفتاة بأخبارها كل صباح، وكان أحمد حسين مجموعة المحررين من مصر الفتاة يرسلون مقالاتهم إلى الجريدة بالإسكندرية، ولكن أحمد حسين رأى أن ينتقل إلى الإسكندرية حتى يتمكن من إدارة العمل بالجريدة والإشراف عليها كي تخرج يوميًا وبانتظام، على أن يتردد على القاهرة من وقت لآخر لمتابعة نشاط الجمعية[٤١].

أمَّ عن سياسة الجريدة فقد حددها فتحي رضوان بقوله: "إن الذين يعرفوننا ويقرأون لنا من قبل فسيجدوا (كذا) في جريدة وادي النيل مواصلة لسياستنا، يجدون

فيها صحيفة تلتهب إيمانًا بأن مصر فوق الجميع وبأن المجد لها، وستسموا الجريدة عن الأغراض، وستربأ بنفسها وستقسوا على المنافقين والجبناء المتجرين بالوطنية والسائرين في ركاب خصوم البلاد، والمؤيدين للمغتصبين والطغاة، لن يجد أصدقاء الإنجليز في جريدة وادي النيل إلا مؤدبًا قاسيًا، ينذرهم ثم يأخذهم بيد من حديد، حتى يعودوا إلى حظيرة الوطن وصفوف الشعب جنودًا مخلصين"[٤٢].

وأن المتتبع لاهتمامات الجريدة ليستطيع أن يحدد إلى أي حد التزمت بسياستها التي أعلنتها. فمن الملاحظ أن اهتمامات الجريدة وتبويبها قد اختلفا إلى حد كبير عما كان عليه الحال في مجلة الصرخة، ويبدو أن الجريدة قد احتفظت بسماتها قبل اندراجها تحت لواء جمعية مصر الفتاة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن الواضح أن أخبار وأفكار جمعية مصر الفتاة لم تكن لتغطية صفحات جريدة يومية، ولعل عدم ذكر أن الجريدة لسان حال مصر الفتاة في صدر صفحاتها يعطي تفسيرًا أن الجريدة إلى جانب اهتماماتها الأصلية، ضمت إلى جانبها اهتمامات مصر الفتاة.

تناولت الجريدة بعض الموضوعات التي توفر على كتابتها بعض المحررين المتخصصين، ومنها السياسة الخارجية على مستوى العالم وتغطية أنبائه، قضية العمال في مصر ومناصرة اتحاد عمال عباس حليم، الاستمرار في الحملة التي بدأتها مصر الفتاة على صفحات الصرخة حول ضرورة إلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية[٤٣]. إلى جانب مقالات تحمل هجومًا على الإنجليز وتدعوا إلى الثورة ضدهم[٤٤]. ومقالات تطالب بإعادة دستور ١٩٢٣[٤٥]. إلا أن الحرب الإيطالية الحبشية كانت الموضوع الرئيسي الذي أفردت له الصحيفة صفحات كثيرة، وواصلت طرح القضايا عن تلك الحرب معبرة عن رأي مصر الفتاة في ضرورة أن تقف مصر على الحياد، كما اشتدت في الهجوم على الإنجليز، وعلى مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني مؤكدة ألا حل للقضية المصرية إلا باستخدام القوة[٤٦].

ولعل في هذه الموضوعات ما يؤكد أن الجريدة قد التزمت بسياستها التي أعلنتها منذ العدد الأول إلى حد كبير.

إن فكرة إصدار جريدة يومية تعبر عن جمعية مصر الفتاة الناشئة، كان عملاً شاقًا إلى حدٍ كبير، يتطلب جهودًا كبيرة وأموالاً وفيرة، وهو ما لم يتيسر لها في ذلك الوقت، وربما كان إلقاء الضوء على موارد الجريدة المالية فيه ما يوضح عجز مصر الفتاة عن إصدارها، فالموارد تتمثل في الاشتراكات وعائد التوزيع والإعلانات بالإضافة إلى الإعانات. فإذا علمنا أن الجريدة لم تحقق توزيعًا معقولاً يتيح لها الاستمرار في الصدور، فلم يزد عدد النسخ المباعة عن ١٠% من النسخ المطبوعة[٤٧]. ومن الممكن أن يكون ذلك نتيجة رفض متعهدوا التوزيع، فقد كانوا يرفضون توزيعها لأنها ليس جريدة وفدية، كما رفض الأهرام توزيعها - كما كان يفعل مع الصرخة من قبل - فقد رأى فيها منافسًا له[٤٨]. حتى أن مدينة الإسكندرية التي وجدت فيها من يتولى توزيعها من المتعهدين، لم تكن مجالاً خصبًا لمثل هذه الجرائد التي تهاجم الأجانب[٤٩].

أمّا عن دخل الجريدة من الإعلانات، فقد تهيأ لها في هذا الشأن مورد ثابت، فعباس حليم كان يدفع مبلغ ٢٠جنيهًا شهريًا في مقابل إعلانات شركة سجاير الاتحاد التابع له، كما كانت الجريدة مرتبطة بعقود للإعلانات مع بعض الشركات الأجنبية، وقد كانت مصر الفتاة تقبل ذلك على مضض فكانت - كما أعلنت - تتحين الفرص للتخلص من تلك العقود مع الشركات الأجنبية[٥٠].

فإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الموارد ونعني به الإعانات، فقد استعان أحمد حسين في بداية الأمر بالمبلغ الذي أعطاه له الملك عبد العزيز آل سعود عندما كان في الحجاز وهو مبلغ ٦٥ جنيهًا[٥١]. كما تلقت جمعية مصر الفتاة بعض الإعانات من الأفراد والهيئات وكلها كانت لمساعدة الجريدة على الاستمرار في الصدور ومنهم

الخديو عباس حلمي الثاني عن طريق عبد الخالق مدكور (باشا)[٥٢]. وفي نفس الوقت كانت تتلقى الإعانات من القصر، إما عن طريق علي ماهر أو عبد الوهاب طلعت أو عبد القادر حمزة، وقد تراوحت تلك الإعانات التي دفعها علي ماهر ما بين خمسة جنيهات وعشرين جنيهًا[٥٣]. كذلك دفع القصر عن طريق عبد الوهاب طلعت بعض المبالغ غير المعلومة إعانة للجريدة، أما عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ فدفع عشرون جنيهًا من القصر للجمعية، ومن المعروف أن جريدة البلاغ كانت في ذلك الوقت تعكس سياسة القصر وقد وعد عبد القادر حمزة أحمد حسين بمبالغ أخرى[٥٤].

وعلى الرغم من مساعدات القصر للجريدة، فقد أدرك أحمد حسين أن محاولة إصدار جريدة يومية تعبر عن مصر الفتاة، يعد عملاً شاقًا يفوق إمكانياتها، مما كان يعرضه لضائقة مالية، وكحل لذلك حاول أن يطبعها في القاهرة بدلاً من الإسكندرية على أمل أن يتخذ منها عباس حليم لسان حال لاتحاد عماله[٥٥]. ولكن هذه المحاولة لم تر النور. وظلت الجريدة تتعرض لأزمات مالية طاحنة وخسائر كبيرة، إلى الحد الذي جعل موظفوها ومحرروها يضربون عن العمل نظرًا لعدم حصولهم على مرتباتهم[٥٦]. فكانت تلك الأزمات المالية مبررًا لمصر الفتاة كي تتخلى عن إصدارها.

ففي ١٩ أغسطس من نفس العام (١٩٣٥) غابت عن صفحات الجريدة كتابات مصر الفتاة، وفي ٣ سبتمبر رفع من صفحاتها كل ما يشير إلى مصر الفتاة من شعارات، ومن ثم عادت إلى ثوبها القديم في ١٧ سبتمبر فبدأت تهتم بنشر أخبار الوفد، وإن لم تعلن عن أنها جريدة وفدية[٥٧]. فبعد أن كانت تصدر صباحية أعلن عن تحولها إلى جريدة مسائية حتى يمكن إصدارها إلى جانب ممارسة النشاط السياسي للجمعية، هذا فضلاً عن تخفيض عدد صفحاتها المستمر من ١٢ إلى ٤ إلى ٦ واستقرت في النهاية على ٨ صفحات. ولكن كل تلك المحاولات لم تجد فتيلاً، ولم تكلل بالنجاح، فقد كانت الأزمات المالية أقوى من محاولات الخروج منها والتغلب

عليها، فأعلن أحمد حسين فشل مجهوداته في إخراج جريدة يومية تعبر عن حركته وعاد إلى القاهرة[٥٨]. وظلت مصر الفتاة بدون صحيفة تعبر عنها إلى أن عادت الصرخة إليها من جديد في ٥ نوفمبر ١٩٣٥.

عاودت جمعية مصر الفتاة الاتصال بصاحب امتياز مجلة الصرخة لتعيد إصدارها من جديد وبالفعل تم التعاقد بينه وبين أحمد حسين على أن تبدأ في الصدور في أوائل نوفمبر ١٩٣٥[٥٩]. فصدر العدد الأول منها معبرًا عن جمعية مصر الفتاة في ٥ نوفمبر، وقد فسر أحمد حسين الارتباك وعدم الانتظام في إصدار صحف تعبر عن مصر الفتاة بقوله: "مازلنا على العهد وليس يدخل في حسابنا مظهرنا المادي من حيث الكثرة أو القلة، ومن حيث الغنى أو الإعسار، وليس يعنينا أن تكون لنا صحيفة أسبوعية، أو أن تكون لنا جريدة يومية، أو لا تكون، فكل هذه مظاهر توجدها المادة وتخلقها النقود وليس عارًا أن نكون فقراء، وليس عارًا أن نعجز عن تدبير المال اللازم لإخراج صحيفة.. بل هي المفخرة والصفحة المشرفة أن يعلم الجميع أننا نصدر الصحف دفاعًا عن المبدأ والعقيدة لا للمكاسب والأرباح"[٦٠].

وهكذا عادت الصرخة إلى حظيرة مصر الفتاة مرة أخرى، وتولى أحمد الشيمي إدارتها والإشراف عليها، وحل محله عبد السلام شهاب في رياسة التحرير – وهو ليس من بين محرري مصر الفتاة – ثم حل محله محمد صبيح في رياسة التحرير في ٨ يناير ١٩٣٦[٦١]. وقد واصل كتاب مصر الفتاة السابقين للكتابة في الموضوعات التي طرحوها من قبل، هذا فضلاً عن اهتمام واضح بالحركتين الفاشية والنازية[٦٢]. وعندما أعلن النحاس (باشا) أمام مجلس النواب أن مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية، كان لذلك التصريح أكبر الأثر على الجمعية والمجلة، فقد حاول قادة مصر الفتاة، أن يدعوا لفيفًا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبي الصحافة لاجتماع يدافع فيه أحمد حسين عن مصر الفتاة ويرد عنها عادية الاتهام، ولكن الحكومة لم

تصرح بالاجتماع، ومن ثم نشرت المجلة الخطاب الذي كان سيلقيه أحمد في الاجتماع فكان ذلك آخر عهدها بالانتظام في الصدور، فأصبحت محلاً للاضطهاد والمصادرة عددًا بعد آخر بدون استثناء[٦٣].

وعلى سبيل المثال صادرت وزارة الداخلية عدد المجلة بتاريخ ٢٢ يوليو وهو ما يزال تحت الطبع، وكان ذلك بأوامر من وزير الداخلية شخصيًا، فتقدمت مصر الفتاة ببلاغ إلى النائب العام ورفعت دعوى ضد الحكومة تطالبها بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة المصادرة[٦٤]. ونتيجة لهذه المصادرة المستمرة للمجلة أن امتنعت عن نشر المقالات التي تعالج المسائل السياسية وبدأت تهتم بموضوعات فنية وزراعية وغيرها[٦٥]. إلا أن المجلة رغم هذا لم تنج من المصادرة، ومن الواضح أن حكومة الوفد كانت ترمي بعملها هذا أن تظهر عجز مصر الفتاة المادي، وفي نفس الوقت تعجزها عن مواصلة إصدارها فهي وجمعيتها خصوم للوفد[٦٦]. ومن الواضح أن ذلك يدعونا إلى تناول الموارد المالية للمجلة، خاصة وأن جريدة "وادي النيل" توقفت عن الصدور لأسباب مالية بحتة، فكيف استطاعت الجمعية إصدار الصرخة من جديد؟

اعتمدت جمعية مصر الفتاة في إخراج الصرخة من جديد على الإعانات إلى حد كبير، فقد تلقت إعانات مالية من السلطات الإيطالية في مصر[٦٧]. هذا فضلاً عن الإعانات التي كانت تتلقاها من القصر عن طريق عبد القادر حمزة وغيره[٦٨]. كما تلقت الإعانات من مختلف الهيئات والشخصيات التي كانت تساعدها من قبل، فإذا أضفنا إلى ما كانت تحصل عليه المجلة من أموال كعائد للتوزيع والإعلانات، وإن كانت مبالغ لا تساعد على الاستمرار في الصدور، فرأت الجمعية أمام هذه الأزمات المتوالية، نتيجة المصادرة الدائمة أن تتخلى نهائيًا عن إصدارها[٦٩].

وفي نفس الوقت الذي تعرضت فيه الصرخة للمصادرة بعد اتهام النحاس، اقترب من مصر الفتاة أشخاص وصحف تعاطفًا معها، وكان من بينهم عبد الحميد حمدي صاحب جريدة "الضياء"، وقد بلغ تعاطفه مع مصر الفتاة قمته بأن تم الاتفاق بينه وبين أحمد حسين على إصدار جريدته معبرة عن مصر الفتاة[٧٠]. وكان من المقرر أن تصدر إلى جانب الصرخة ولكن الأوضاع السياسية لم تكن تتيح للجمعية إصدارهما معًا في ذلك الوقت، فتأجل ذلك إلى وقت لاحق بعد أن أغلقت مصر الفتاة صفحتها مع مجلة الصرخة نهائيًا، التي انضوت تحت لواء الوفد فأصبحت إحدى صحفه اعتبارًا من نوفمبر من نفس عام ١٩٣٦[٧١]. وبذلك انضمت الصرخة إلى معسكر الصحف التي تهاجم مصر الفتاة.

كانت الظروف السياسية التي تمر بها مصر في ذلك الوقت، لا تسمح لمصر الفتاة بإصدار جريدة، فقد كانت المفاوضات بين مصر وإنجلترا لإبرام المعاهدة تشغل الرأي العام في ذلك الوقت، وفي نفس الوقت كانت وزارة الوفد أكثر صلابة في معاملة الصحف المعارضة، حرصًا منها على تهيئة الجو المناسب لإبرام المعاهدة، دون أن يرتفع صوت بالمعارضة، وبعد أن تهيأ الجو السياسي بعد عقد المعاهدة وإطلاق الحريات إلى حد كبير، رأت مصر الفتاة أن تتولى إصدار جريدة "الضياء" فصدر العدد الأول منها في ٨ نوفمبر ١٩٣٦، ولم تستقل مصر الفتاة بإصدارها تمامًا، بل تولى صاحبها رياسة تحريرها واشترك في التحرير كل من أحمد حسين وفتحي رضوان، ومحمد صبيح، وعبد الحميد المشهدي، وتولى أحمد الشيمي إدارتها. وإلى جانب هؤلاء كان عباس العقار من أبرز المحررين فيها ومن أهمهم[٧٢].

صدرت الجريدة أسبوعية في أول الأمر، ثم بدأت تصدر مرتين في الأسبوع ابتداء من ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦، وفي ٢٧ فبراير من العام التالي صدرت ثلاث مرات أسبوعيًا[٧٣]. ولكن لم يطل بها العهد تحت لواء مصر الفتاة، فتوقفت عن الصدور

معبرة عنها في ٨ مارس عام ١٩٣٧. فقد وقعت خلافات بين جمعية مصر الفتاة وبين صاحبها الذي تولى إصدارها بنفسه.

بذلت الجريدة اهتمامًا كبيرًا بالمعاهدة المصرية بالإنجليزية، فقد شنت هجومًا عنيفًا على معاهدة ١٩٣٦، تمثل ذلك في مقالات العقاد في نقدها وبيان النقص الواضح فيها، وقد واصلت الجريدة التعبير عن اتجاه مصر الفتاة المتطرف في معالجة القضايا، وقد استطاعت الجريدة أن تحقق نجاحًا كبيرًا في الوقت الذي اشتدت فيه في نقد المعاهدة، فقد لقيت قبولاً لدى الأوساط المعارضة لحكم الوفد، فبلغ عدد المطبوع منها ثلاث مرات في الأسبوع ستة آلاف نسخة لكل عدد[٧٤]. هذا فضلاً عن أن الجريدة والحزب قد صار لهما ميزانية شهرية تبلغ خمسين جنيهًا، ثم أن الجريدة انتقلت إلى مبنى كبير بشارع الفلكي بإيجار شهري ٢٠ جنيهًا بعد أن كان أحمد حسين يصدرها من مكتبه الذي استأجره للمحاماة[٧٥].

وهكذا تكاملت للجريدة كل أسباب النجاح في تلك الفترة القصيرة التي صدرت فيها معبرة عن مصر الفتاة، إلا أن خلافًا وقع بين صاحبها وبين أحمد حسين الذي ذكر في إحدى مقالاته أن الحكومة تفكر في سحب رخصة الضياء، فأغضب ذلك صاحبها عبد الحميد حمدي ورأى أن يستقل بإصدارها بنفسه[٧٦]. وبذلك تكون الضياء قد أغلقت صفحتها مع مصر الفتاة كسابقتيها فجدت مصر الفتاة في البحث عن جريدة أخرى لسان حال لها تعبر عن أفكارها وتعينها على إدارة نشاطها الحزبي.

كان إيمان مصر الفتاة بدور الصحافة الهام لأية حركة سياسية، دافعًا لها على أن تكون لها مجلة أو جريدة تعبر عنها وعن أفكارها، وبرغم ما كانت تعانيه صحافتها من اضطهاد ومصادرة من جانب السلطات الحاكمة، إلى جانب ما كانت تعانيه أيضًا من قلة التوزيع، مما عرضها لأزمات مالية. رغم كل هذه الصعاب التي كانت تواجهها لإخراج جريدة تعبر عنها، كانت دائمًا حريصة على الاستمرار في إصدار

صحيفة أو مجلة تعبر عنها، وكأن الصحافة قد أصبحت هي مسألة المسائل في كفاحها. وهكذا فبعد أن أغلقت صفحتها مع جريدة "الضياء"، وفي وقت كان فيه أحمد حسين معتقلاً، بذلت محاولات من جانب أعضاء الحزب الآخرين للحصول على جريدة تعبر عن الحزب(٧٧).

وفي ذلك الوقت تقدم البعض بعرض جرائدهم لتحل محل الضياء، وكان من بينهم إسماعيل صاحب امتياز جريدة "السياسة"، وكانت متوقفة عن الصدور في ذلك الوقت، وقد أبرم اتفاقًا مع الحزب على أن يتولى إصدارها معبرة عنه، فأعلن الحزب عنها واتخذ الإجراءات لإصدارها، ولكن بعد أن خرج أحمد حسين من السجن تقابل مع محمد محمود باشا الذي أوضح له أن حزب الأحرار الدستوريين مازال حريصًا على جريدته "السياسية"، وأنه سيصدرها عقب مؤتمر مونترو، وبعد تسوية الأمر مع صاحب الامتياز الجديد، وفي ظل هذه الظروف تخلى حزب مصر الفتاة عن فكرة إصدارها. ولما علم سليمان فوزي صاحب جريدتي "الكشكول" و"الثغر" بحقيقة الموقف، أرسل خطابًا إلى أحمد حسين يضع فيه جريدة "الثغر" تحت تصرف مصر الفتاة(٧٨).

صدر العدد الأول من جريدة "الثغر" تحت لواء مصر الفتاة في ٢٠ مارس ١٩٣٧، وقد تولى محمد صبيح رئاسة التحرير، وأحمد الشيمي إدارة الجريدة(٧٩). واشترك في التحرير كل من أحمد حسين، فتحي رضوان، عبد الحميد المشهدي ومصطفى الوكيل بعد عودته من أوربا. كما شارك العقاد في تحريرها، فكان يرسل إليها بعض المقالات.

أثارت الجريدة موضوعات هامة وشنت حملات ضد وزارة الوفد والقمصان الزرقاء، وركزت اهتمامها على مؤتمر مونترو الذي كان ينظر في إلغاء الامتيازات، هذا إلى جانب العدد وتنادي بإقالتها. هذا فضلاً عن المقالات التي تنم عن إطراء

شديد للملكية وشخص الملك[٨٠]. وكذلك كانت الجريدة أداة الحزب في تنفيذ برنامجه، فقد كانت تنقل أخباره وتعليماته إلى جماهيره.

انقسمت الصحف المصرية في ذلك الوقت إلى قسمين، أحدهما مؤيد للجريدة ولحزب مصر الفتاة، وهي الصحف التي تعبر عن أحزاب الأقلية، التي رأت في الحزب والجريدة سندها في مهاجمة الوفد. أما الوفد فقد انبرت صحفه للدفاع عنه ضد هجمات جريدة الثغر، ومن هذه الصحف والمجلات "الاستقلال، المطرقة، غريب، النهار، الصرخة، الشبان الوفديين، الكاتب"[٨١]. وقد شنت هذه الصحف والمجلات حملات عنيفة ضد مصر الفتاة. وعلى سبيل المثال أصدر محمود طاهر العربي جريدة "الاستقلال" معبرة عن رأي الوفد وخصصت للهجوم على مصر الفتاة والعقاد[٨٢].

أمَّا موقف الحكومة الوفدية من الجريدة، فقد كان موقفًا متشددًا إلى حد كبير، فشنت حربًا ضدها مختلفة الأساليب، منها شراء كل أعدادها حتى لا تصل إلى جماهير مصر الفتاة، ومنها تحريض باعة الصحف على مقاطعتها[٨٣]. هذا بالإضافة إلى العديد من القضايا الصحفية التي قدم فيها رئيس التحرير وكاتبي المقالات للتحقيق والمحاكمة، كما تعرضت للمصادرة في أغلب الأحيان، وبلغت حملة المصادرة قمتها عندما أصدرت إدارة الأمن العام أوامرها لأقسام البوليس في القاهرة ومختلف البلدان بمصادرة أعداده[٨٤].

وإزاء ذلك الموقف من جانب الحكومة، فكر الطلبة من أعضاء حزب مصر الفتاة في نشر أخبارهم بطريقة سرية، وقرروا أن يكتتبوا فيما بينهم لشراء ماكينة (رونيو) وآلة كاتبة عربية وكمية من الورق، لطبع ما يريدون نشره من بيانات ومقالات وأخبار خاصة بالطلبة، وذلك بعد أن منعت النيابة السماح بنشر أخبارهم، وسوف يقدم لهم حفني (بك) محمود الآلة الكاتبة العربية هدية منه، وقد كان مصطفى الوكيل هو صاحب هذه الفكرة، ولكنها لم تتحقق[٨٥].

وأزاء هذا الموقف المتشدد من جانب الحكومة ضد جريدة الثغر، رأت مصر الفتاة أن تتخلى عن إصدارها كلية[٨٦]. وهكذا ظلت مصر الفتاة بدون جريدة تعبر عنها، خاصة إذا علمنا أن الحزب قد تعرض لهزة عنيفة بإلقاء القبض على رئيسه وغالبية أعضائه وإغلاق دوره، فكان نشاطه متجمدًا في تلك الفترة في أعقاب الاعتداء على النحاس باشا في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧، ظل الموقف كذلك إلى أن صدرت جريدتها التي تحمل اسمها في مستهل عام ١٩٣٨.

سئمت مصر الفتاة الاستمرار في تجربة الاستخدام صحافة تعبر عنها غير مملوكة لها، فمنذ البداية وهي تسعى للحصول على رخصة جريدة أو مجلة، وعندما رفض الطلب في المرة الأولى، عاودت مصر الفتاة إثارة الموضوع من جديد ولكنه رفض أيضًا[٨٧]. فلجأت في كل مرة إلى اتخاذ جرائد ومجلات لسان حال لها عن طريق استئجارها من أصحاب امتيازها. وكان لحادثة الاعتداء على النحاس باشا رد فعل قوي على الحزب وعلى أعضائه، ولكن تبدل الأوضاع – بإسقاط وزارة الوفد وتولي محمد محمود الحكم (١٩٣٨) كان بارقة أمل لمصر الفتاة، فبعثت الحياة في الحزب من جديد، وأخذ يجد في مسعاه لإصلاح ما أفسدته الظروف التي تعرض لها، فكان من أهم المسائل سعى لتحقيقها في ظل تلك الوزارة الصديقة له، كان الحصول على رخصة جريدة تعبر عن أفكاره هذا فضلاً عن إعادة لم شمل جماهيره وتنظيمها.

وبعد الإفراج عن أحمد حسين، التقى بمحمد محمود باشا وطلب إليه مساعدته في الحصول على رخصة جريدة تعبر عن حزب مصر الفتاة، وأن يتولى أحمد بك عبد الغفار ضمانته لدى إدارة المطبوعات، فوافق محمد محمود وطلب إليه أن يلتقي به مرة أخرى، وفي اللقاء الثاني قدم محمد محمود مبلغ ٣٠٠جنيه لأحمد حسين، وهي قيمة الضمان النقدي لرخصة جريدة، قائلاً أنه فكر في مسألة ضمانة أحمد عبد الغفار وخشي أن تسبب له – أحمد حسين – إدارة المطبوعات أزمات في المستقبل[٨٨]. كما

ساعده محمد محمود لدى إدارة المطبوعات حتى حصل على الرخصة باسم "مصر الفتاة"، وهكذا أصبح للحزب جريدته الخاصة لأول مرة بعد مرور خمس سنوات على نشأة مصر الفتاة، ووفرت عليه مشقة التعاقد مع الناشرين الآخرين[٨٩]. وصدر التصريح بها على أنها جريدة يومية تصدر أسبوعية مؤقتًا[٩٠].

ضمت هيئة تحرير الجريدة صاحبها أحمد حسين، وهو يعد من أبرز كتابها، ومحمد صبيح رئيسًا للتحرير وأحمد الشيمي مديرًا للإدارة، هذا فضلاً عن نخبة ممتازة من المحررين، هم فتحي رضوان، عبد الحميد المشهدي، مصطفى الوكيل، محمد عثمان نجاتي، وحسين محمد يوسف، كما شارك في التحرير أيضًا بعض أعضاء الحزب. هذا بالإضافة إلى ما كانت تتلقاه من مقالات وما تجريه من أحاديث مع بعض الشخصيات الهامة، ومنها بعض أساتذة الجامعة وهكذا فقد توفرت للجريدة كل أسباب الاستقرار، وخاصة بعد أن أصبح لها مطبعتها الخاصة باسم "مطبعة البيت الأخضر". بمقر الحزب رقم ٢٦ شارع الفلكي. وعلى أثر هذا الاستقرار بدأت الجريدة تصدر مرتين أسبوعيًا يومين الاثنين والخميس[٩١].

حددت الجريدة اهتماماتها بقولها إنها ستخوض إلى جانب المسائل القومية في مسائل الأدب والاجتماع والعلم والنقد[٩٢]. وعلى هذا الأساس الذي وضعته الجريدة لاهتماماتها فقد أثارت اهتمامًا واضحًا بقضية وحدة وادي النيل[٩٣]. هذا فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالموقف من الاستعمار الأجنبي في كل دويلات الوطن العربي، مطالبة الدول بالثورة على الاستعمار، ولعل القضية الفلسطينية كانت من أهم الموضوعات التي استغرقت وقتًا وجهدًا كبيرًا من الجريدة[٩٤]. وإلى جانب الاهتمام بقضايا الدول العربية، فقد اهتمت الجريدة أيضًا بالتعريف بفلسفة بعض المذاهب الفكرية كالفاشية والنازية[٩٥].

كذلك اهتمت الجريدة ببعض القضايا الداخلية الهامة، ومنها قضية العمال في مصر، فواصلت سياسة جمعية مصر الفتاة، فوقفت إلى جانبهم تناصرهم وتؤيدهم في كفاحهم العادل من أجل الحصول على حقوقهم كاملة، وبلغ التأييد مبلغه حتى طالبتهم الجريدة بالإضراب العام واستخدام القوة والكفاح والجهاد كي يحصلوا على حقوقهم[٩٦]. كما اهتمت بقضايا أخرى داخلية، منها قضية محاربة الخمور وارتياد دور اللهو، فوجهت الجريدة إنذارًا لأصحاب الحانات قبل الشروع في تحطيمها[٩٧]. هذا إلى جانب تغطية النشاط الحزبي لمصر الفتاة في توجيه النداءات والتعليمات لأعضاء الحزب.

أما عن موقف الجريدة من القوى السياسية المختلفة فقد كان موقفًا عنيفًا من جانبها، فقد هاجمت وزارة محمد محمود هجومًا عنيفًا، كذلك شنت حملة هوجاء ضد علي ماهر رئيس الديوان الملكي، كما ظلت على موقف مصر الفتاة من الإنجليز فهاجمتهم أشد الهجوم. ولعل هذا الأسلوب المتطرف في معالجة القضايا أوقعها في صدامات مختلفة مع القوى السياسية القائمة، فقدم صاحبها ورئيس تحريرها ومعظم كتابها إلى المحاكمة، حتى لقد فاق عدد القضايا التي اتهم فيها أعضاء الحزب في عامي ١٩٣٩/١٩٣٨ حد التصور.

ففي شهر ديسمبر من عام ١٩٣٨، استدعت النيابة العامة أحمد حسين للتحقيق معه في عشر مقالات نشرها خلال شهري نوفمبر وديسمبر، ووجهت إليه تهمة التحريض ومحاولة قلب نظام الحكم ونظام الدولة الحاضر بالقوة، والتحريض على تحطيم الحانات، كما أجري التحقيق مع محمد صبيح باعتباره رئيسًا لتحرير الجريدة[٩٨]. وكان من نتيجة كثرة القضايا الصحفية التي اتهم فيها محررو الجريدة أن تعرض بعضهم للسجن، وعلى الرغم من أن الأحكام التي كانت تصدر عليهم – رغم التساهل في بعض القضايا – كانت تعد أكثر صرامة وقسوة عما كانت عليه في

عهد وزارة الوفد السابقة. فكانت الأحكام بالغرامات تتراوح ما بين عشرة جنيهات ومائة جنيه، وقد فرضت عليهم عدة مرات مما كان يشكل عبئًا ثقيلاً استنزف مالية الحزب والجريدة وأحيانًا عجزوا عن دفعها[٩٩].

وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية تغير شكل الجريدة فأصبحت أكبر حجمًا هذا فضلاً عن أنها تحولت إلى جريدة يومية سياسية ابتداء من ٢ سبتمبر ١٩٣٩، وربما كان ذلك محاولة من جانب حزب مصر الفتاة لكي تتحول جريدته إلى جريدة يومية فتحقق بذلك تقدمًا، وإما أن يكون ذلك بهدف تغطية أخبار وتطورات الحرب الجارية أولاً بأول. وقد صدرت في أول الأمر مسائية ثم عادت فصدرت صباحية مرة أخرى، ثم عادت مسائية مرة أخرى اعتبارًا من ٧ أكتوبر ١٩٣٩، معللة ذلك بأن إخراج الجريدة صباحية، لا يتيح لرئيس الحزب وقادة مصر الفتاة ممارسة نشاطهم الحزبي فإخراج الجريدة صباحية يستغرق كل وقتهم[١٠٠]. ولكن تجربة إصدار الجريدة يومية لم تستمر طويلاً فأعلن حزب مصر الفتاة إخفاقه مرة أخرى في محاولة إصدار جريدة يومية تعبر عنه، وقد برر الحزب ذلك بقوله إن ذلك راجعًا لتعذر الحصول على الورق الكافي، هذا فضلاً عن رغبة الحزب في إعادة تنظيم صفوفه وقيام رؤسائه برحلات إلى الأقاليم للإشراف على الشعب وتنظيمها، ومن ثم عادت الجريدة إلى ثوبها القديم اعتبارًا من ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ فصدرت مرتين أسبوعيًا[١٠١].

كان من الآثار التي فرضتها الحرب إعلان الأحكام العرفية، وفرض الرقابة على الصحف، وقد تعرضت جريدة مصر الفتاة لرقابة شديدة مما جعل أحمد حسين يجأر بالشكوى من ذلك الموقف من جانب الرقابة، فهو يرى أن يستمر في نشر آراء الحزب في الأوضاع السياسية، مادام ذلك لا يمس الحرب – حتى ولو أدى ذلك إلى تعطيل الجريدة أو سحب رخصتها[١٠٢].

وعندما أعلن أحمد حسين عن تغيير اسم الحزب إلى الحزب الوطني الإسلامي (مارس ١٩٤٠) على أن تظل جريدة مصر الفتاة لسان حاله، ولكن السلطات الإنجليزية أدركت خطورة هذا التغيير وخاصة في ظروف الحرب – وهو في ذلك الوقت تعاني من بعض الأزمات في سير الحرب – فبدأت تشدد الرقابة على الجريدة، فمنعت نشر ما يتعلق بالحزب والنشاط الحزبي[١٠٣]. كذلك لجأت الحكومة إلى مصادرة مطبعة الحزب أيضًا[١٠٤]. وهكذا استمرت حملة تضييق الخناق على الجريدة فمنعت من نشر أخبار الحزب، وكذلك منعت الحكومة أحمد حسين عن الكتابة في الجريدة بإيعاز من السلطات الإنجليزية[١٠٥].

اشتدت الحكومة في حملتها ضد الجريدة مما اضطرها أن تعلن أنها لا تعبر عن سياسة الحزب الوطني الإسلامي، وأن الحزب لن يكون مسئولاً عما ينشر فيها من آراء، وأن خطتها الجديدة بعيدة عن السياسة، وأنها ستتوفر على الشئون الثقافية والدراسات القومية. وقد تألفت لجنة من محمد صبيح وفتحي رضوان وعبد الحميد المشهدي ليتولوا إدارتها وتحريرها[١٠٦]. وبعد ذلك أعلنت الجريدة عن عودة أحمد حسين لحظيرتها من جديد ولكنها لم تعلن عن عودتها معبرة عن الحزب الوطني الإسلامي[١٠٧].

استمرت الجريدة في الصدور على الرغم مما كانت تعانيه من اضطرابات وقلاقل، حتى كانت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق وتأييد الحزب لها، فكان ذلك ذريعة تذرع بها الإنجليز في طلب القبض على زعماء وأعضاء مصر الفتاة وإيداعهم السجون والمعتقلات، والأمر بتعطيل جريدتهم نهائيًا، فصدر أمر الرقيب العام بتعطيلها في ٧ مايو ١٩٤١ وآخر عدد منها ما يزال تحت الطبع بالمطبعة "الكمالية" التي تولت طبعها بعد مصادرة مطبعتها[١٠٨]. وهكذا طويت صفحة مصر الفتاة وجريدتها إلى حين حتى تعود مرة أخرى للصدور في خريف عام ١٩٤٤.

وفي حقيقة الأمر فإن جريدة مصر الفتاة كانت من أكثر الجرائد التي اتخذها مصر الفتاة انتشارًا، فقد ظهرت في فترة حققت فيها مصر الفتاة رواجًا، وانتشرت دعوتها في أماكن لم تطرقها من قبل، فلما أحست الحركة بهذا النجاح رأت أن توسع نطاق توزيع جريدتها، فأعلنت عن رغبتها في تعيين مراسلين لها في جميع أنحاء العالم العربي، وعلى الأخص في عدن وصنعاء والبحرين وجدة وعمان، وبعض بلدان الشمال الأفريقي، كما سعت لإيجاد مراسلين لها في بغداد[١٠٩].

وبرغم ما أنسته الجريدة في نفسها من قوة وازدهار، إلا أن السلطات الإنجليزية كانت لها بالمرصاد. فقد صادرتها حكومة السودان ومنعتها من دخوله، ولكن إدارة الجريدة أصرت على تهريبها إلى داخله بطرق مختلفة.

كذلك اتخذت حكومة نوري السعيد في العراق موقفًا مماثلاً من الجريدة فمنعتها من دخول العراق[١١٠]. كما كان إحساسها بالقوة والازدهار دافعًا لها لكي توجه إنذارات للصحف التي تنشر إعلانات الخمور، ومنها "الأهرام والمصري والبلاغ والدستور ودار الهلال وآخر ساعة وروزاليوسف" وغيرها خاصة بعد أن تأكد لديها صحة موقفها من محاربة الخمور والمنكرات"[١١١].

وإلى جانب جريدة "مصر الفتاة" التي أصدرها المركز العام للحزب بالقاهرة، فإن فرع الحزب بالإسكندرية قد أصدر مجلة أسبوعية في أغسطس ١٩٣٨ باسم "الجلاء" وكان عصام عبد المعطي صاحبها ورئيس تحريرها، واستمرت المجلة تحت لواء مصر الفتاة حتى انتقلت إلى القاهرة، وصدر العدد الأول منها في ٢٠ فبراير ١٩٣٩، ولكنها في ذلك الوقت لم تكن معبرة عن مصر الفتاة، وقد بدأ صاحبها يدعو إلى تأليف "كتلة الشباب المصري" وهي ذات ميول يسارية – كما ظهر ذلك فيما بعد[١١٢]. وربما أراد صاحب الجلاء أن يستقطب بعض جماهير مصر الفتاة وفعلاً نجح في ضم بعض الأفراد ومنهم فهي عقل وحسن كمال وعبده دهب حسنين[١١٣].

وكذلك اتخذ الحزب من مجلة "المنتخب" وهي مجلة أسبوعية للرياضة العامة، تولى الإشراف عليها اللجنة الرياضية بالحزب، بعد أن أعلن صاحبها وديع شلبي أنه وقف مجلته وجهوده في سبيل مصر الفتاة. وقد استمرت المجلة في الصدور معبرة عن مصر الفتاة في الفترة من ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٨ أبريل ١٩٣٩(١١٤). وقد اهتمت المجلة بنشر الثقافة الرياضية بين جماهير مصر الفتاة، إلى جانب نشر أخبار الرياضة في العالم، هذا فضلاً عن التعريف بالحركات الرياضية في دول أوربا التي زارها أحمد حسين عام ١٩٣٨، وعلى سبيل المثال عرضت لفرق "السوكول" التي شاهدها أحمد حسين في تشيكوسلوفاكيا.

وعلى الرغم من اهتمام مصر الفتاة بضرورة اتخاذ جرائد ومجلات تعبر عنها بمختلف الأساليب فقد رأت ضرورة نشر الثقافة بين جماهيرها عن طريق إصدار دراسات جادة، فكانت سلسلة "كتب الشهر" التي أصدرتها دار "نشر الثقافة العامة" التابعة لحزب مصر الفتاة والتي كان يديرها محمد صبيح، وقد شملت تلك الكتب عدة سلاسل عن قادة العالم، مثل هتلر، موسوليني، مصطفى كمال، ديفاليرا، الميكادو، ستالين وروزفلت، وعن قادة مصر الحديثة مثل محمد علي، إبراهيم باشا، فؤاد الأول، محمد عبده، مصطفى كامل وسعد زغلول، وعن قادة الإسلام محمد ﷺ، معاوية، عمرو بن العاص، خالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي، ومن الشرق، بوذا، زرادشت، كونفوشيوس وغاندي وبراهما. وأعلنت مصر الفتاة أنه سيشترك في إخراجها علماء وأدباء متخصصون(١١٥). وقد قام بوضع أكثريتها محمد صبيح وفتحي رضوان، وهذه السلاسل تعد بحق الملحق الأدبي لجريدة مصر الفتاة وغيرها من الجرائد التي اتخذتها مصر الفتاة، فقد كانت دراسات جادة إلى حد كبير أحرزت نجاحًا ملحوظًا، وأضفت على مصر الفتاة أهمية خاصة. وقد قام محمد عبد الرحيم عنبر – عضو مصر الفتاة – بدور التمويل المادي لهذه الكتب في أول الأمر ولكن

خلافًا وقع بينه وبين محمد صبيح جعل الأخير ينفرد بإصدارها[١١٦]. بقي بعد ذلك أن نوضح نوعية تلك الصحافة التي استخدمتها الفتاة ومدى ما حققته.

كانت صحافة مصر الفتاة صحافة متطرفة في العداء للإنجليز إلى حد كبير. لقد هاجمت بشدة الاحتلال البريطاني خاصة، والاستعمار في مختلف أنحاء العالم عامة، ونددت بالمستعمرين في كل مكان من العالم العربي. فكان ذلك علة اضطرابها في الصدور، والدافع لمصادرتها المستمرة وأحد الأسباب التي أحدثت لها الكثير من الأزمات المالية التي تعرضت لها، فقد سعت مختلف الحكومات المصرية لإخفات صوتها الذي شهر أقلامه في وجه المستعمر وأعوانه من المصريين، فكانت سيفًا مسلطًا على رقاب الخارجين عن حظيرة الوطن. فلم تأبه الجريدة لما كانت تتعرض له من مضايقات، فاستمرت في نشر دعوتها إلى جانب دورها الهام في ممارسة النشاط السياسي لمصر الفتاة.

وفي حقيقة الأمر فإن صحافة مصر الفتاة كانت تتسم بسمات خاصة لم تشهدها الصحافة الأخرى المعاصرة لها، فقد كانت شديدة التطرف في مهاجمة القصور في أية ناحية من النواحي وربما كان ذلك أحد العوامل بل وأهمها التي لم تمكنها من إحراز نجاح ملموس إلا في بعض الفترات القصيرة مثلما حدث في عام ١٩٣٨. ولم يتكرر ذلك النجاح إلا عندما اشتدت في الهجوم على شخص الملك فاروق عام ١٩٥١.

هوامش الفصل الخامس

(١) طرح أحمد حسين فكرة أن يتوجه الطلبة إلى سفح الأهرام في ليلة عيد الجهاد، حيث يقضون ليلتهم في معسكر يقام هناك يمارسون فيه بعض التدريبات، وتدور فيه بعض المناقشات ثم يرلون في الصباح إلى المدينة في شكل طوابير منظمة، وأطلق عليهم لقب "الجيش" أو "الميليشيا الفرعونية" التي ستستطيع أن تخلص البلاد مما هي فيه، وأن يتولى الجيش تصريف أمور البلاد. انظر الصرخة، ١٠ مارس ١٩٣٠.

(٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الأولى.
(٣) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢.
(٤) الصرخة، ٢٧ مارس ١٩٣٠.
(٥) أحمد حسين: إيماني، ط١، ص٧٣.
(٦) الصرخة، ٣ مارس ١٩٣٠.
(٧) نفسه، ١٠ مارس ١٩٣٠.
(٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣.
(٩) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(١٠) الصرخة، ٣٠ سبتمبر ١٩٣٣.
(١١) كوكب الشرق، ٤ أكتوبر ١٩٣٣.
(١٢) الصرخة، ٧ أكتوبر ١٩٣٣.
(١٣) نفسه، ٢١ أكتوبر ١٩٣٣.
(١٤) الجهاد، ٢٠ أكتوبر ١٩٣٣.
(١٥) روزاليوسف اليومية، ٣ نوفمبر ١٩٣٥.
(١٦) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.
(١٧) نفسه المكان.
(١٨) الصرخة، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٣.
(١٩) نفس المكان.
(٢٠) نفسن، ٢ ديسمبر ١٩٣٣.
(٢١) نفسه، ٩ ديسمبر ١٩٣٣.
(٢٢) أحمد حسين: إيماني ط٢. ص١٤٦.
(٢٣) F.O. 371/17977, M. Lampson to John Simon, No. 367, confidential, Cairo, 25 April, 1934.
(٢٤) الصرخة، ٢٦ مايو ١٩٣٤.
(٢٥) نفسه، ٨ سبتمبر ١٩٣٤.
(٢٦) نفسه، ٢١ يوليو ١٩٣٤.
(٢٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، قائمة بعدد المشتركين في الصرخة، من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٤.

(٢٨) الصرخة: من أول يناير إلى ديسمبر ١٩٣٤.
(٢٩) انظر الفصل السابق، الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة – الموارد المالية.
(٣٠) الصرخة، ٢ يونيو ١٩٣٤.
(٣١) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥، دون توجيه.
(٣٢) الصرخة، ٢٣ مارس ١٩٣٥.
(٣٣) نفسه، ١١ فبراير ١٩٣٥.
(٣٤) F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon, No. 466, confidential Cairo, 26 April, 1935.
(٣٥) الصرخة، ٤ مايو ١٩٣٥.
(٣٦) وادي النيل، ٢٤ مايو ١٩٣٥.
(٣٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٣٥ دون توجيه.
(٣٨) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٣٥ دون توجيه، عن اجتماع مجلس الجهاد.
(٣٩) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢ مايو ١٩٣٥ دون توجيه.
(٤٠) وادي النيل، أول مايو ١٩٣٥.
(٤١) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥ دون توجيه.
(٤٢) وادي النيل، أول مايو ١٩٣٥.
(٤٣) وادي النيل، أول مايو ١٩٣٥.
(٤٤) نفسه، ٢٧ مايو ١٩٣٥.
(٤٥) نفسه، ٥ مايو، ٢٥ يوليو ١٩٣٥.
(٤٦) نفسه، ٢ يونيو، ١٥ أغسطس ١٩٣٥.
(٤٧) J.P. Jankowski: op. cit., p. 32
(٤٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢ مايو ١٩٣٥، دون توجيه.
(٤٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 32.
(٥٠) وادي النيل، أول مايو ١٩٣٥.

(٥١) F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon, No. 466, confidential, Cairo, 26 April, 1935.

(٥٢) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز. تقرير سري سياسي بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٥.

(٥٣) F.O. 371/19072, M. Lampson to John Simon, No. 544, Cairo. 15 May, 1935.

(٥٤) F.O. 371/19073, M. Lampson to Samuel Hoare, No. 793, Cairo. 12 July, 1935.

(٥٥) F.O. 371/19072, M. Lampson to Samuel Hoare, No. 710, Cairo. 21 June, 1935.

(٥٦) J.P. Jankowski, op. cit., p. 32.

(٥٧) وادي النيل، ١٩ أغسطس، ٣، ١٧ سبتمبر ١٩٣٥.

(٥٨) وادي النيل، ٢٦، ٢٩ مايو، أول يونيو ١٩٣٥.

(٥٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥، عن إصدار الصرخة من جديد، دون توجيه.

(٦٠) الصرخة، ٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(٦١) نفسه، ٨ يناير ١٩٣٦.

(٦٢) الصرخة، ٢٤ مارس ١٩٣٦.

(٦٣) أحمد حسين: إيماني ط٢، ص٢٦٥، سنعالج هذا الموضوع في الفصل التاسع بعنوان "مصر الفتاة والأحزاب".

(٦٤) الصرخة، ٢٣ يوليو ١٩٣٦.

(٦٥) أحمد حسين: إيماني ط٢، ص٢٦٥.

(٦٦) الصرخة، ٣٠ يوليو ١٩٣٦.

(٦٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ دون توجيه.

(٦٨) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٥، دون توجيه.

(٦٩) الصرخة، ٣٠ يوليو ١٩٣٦.

(٧٠) نفسه، ٩ يوليو ١٩٣٦.

(٧١) نفسه، ٢ نوفمبر ١٩٣٦.

(٧٢) الضياء، ٨ نوفمبر ١٩٣٦.

(٧٣) نفسه، ١٤ فبراير ١٩٣٧.
(٧٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، خطاب من أحمد حسين إلى كمال الدين صلاح بالقدس، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٧.
(٧٥) نفس الخطاب السابق.
(٧٦) الضياء، ١٩ مارس ١٩٣٧.
(٧٧) البلاغ، ٢٠ مارس ١٩٣٧.
(٧٨) البلاغ، ٢٠ مارس ١٩٣٧، الثغر، ٢٢ مارس ١٩٣٧.
(٧٩) الثغر، ٢٠ مارس ١٩٣٧.
(٨٠) نفسه، ٢٦ يوليو ١٩٣٧.
(٨١) أحمد حسين، حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.
(٨٢) أصدر محمود طاهر العربي جريدة الاستقلال لمهاجمة حزب مصر الفتاة، وطاهر العربي كان يتولى أمانة صندوق مصر الفتاة من قبل، وفي نفس الوقت كان يعمل لحساب البوليس السياسي، فلما اكتشف أمره وطرد منها أصدر الجريدة وكانت وسيلته للحصول على المعلومات عن مصر الفتاة، هي أنه استطاع أن يجند بعض أعضاء الحزب للتجسس عليه ونقل أخباره إليه وهي التي شكلت مادة جريدته، انظر الاستقلال من أبريل إلى ديسمبر عام ١٩٣٧.
(٨٣) الثغر، أول أبريل ١٩٣٧.
(٨٤) نفسه، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.
(٨٥) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز، مذكرة عن مصادرة جريدة الثغر ومحاولة طبع منشورات للطباعة بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٧.
(٨٦) الثغر، أول نوفمبر ١٩٣٧، وهو آخر عدد أصدرته مصر الفتاة.
(٨٧) البلاغ، ٢٠ مارس ١٩٣٧.
(٨٨) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.
(٨٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 140.
(٩٠) مصر الفتاة، ٢٤ يناير ١٩٣٨.
(٩١) نفسه، ٧ فبراير ١٩٣٨.
(٩٢) نفسه، ٣١ يناير ١٩٣٨.
(٩٣) نفسه، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨.
(٩٤) مصر الفتاة، ٢٠ مايو، ٨، ١٥ يوليو، ٢ سبتمبر ١٩٣٨.

(٩٥) نفسه، ٢١، ٢٨ يوليو، أول سبتمبر ١٩٣٨.
(٩٦) نفسه، ١٧ يوليو ١٩٣٩.
(٩٧) نفسه، ١٧ يناير ١٩٣٩.
(٩٨) مصر الفتاة، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨.
(٩٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 169.
(١٠٠)مصر الفتاة، ٥ أكتوبر ١٩٣٩.
(١٠١)نفسه، ٢٢ نوفمبر ١٩٣٩.
(١٠٢)دار الوثائق القومية، وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٠.
(١٠٣)نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٠.
(١٠٤)نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٠.
(١٠٥)نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٤٠.
(١٠٦)مصر الفتاة، ٢٨ مارس ١٩٤٠.
(١٠٧)نفسه، ١٣ يونيو ١٩٤٠.
(١٠٨)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٨ مايو ١٩٤١.
(١٠٩)مصر الفتاة، ١٠ يونيو، ١٥ يوليو ١٩٣٩.
(١١٠)مصر الفتاة، ٩ يناير، ١٩ أغسطس ١٩٣٩.
(١١١)نفسه، ١٢ أغسطس ١٩٣٩.
(١١٢)رفعت السعيد: اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٩٢.
(١١٣)الجلاء، ٢٠ فبراير ١٩٣٩.
(١١٤)المنتخب، ٨ أبريل ١٩٣٩.
(١١٥)الضياء، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦.
(١١٦)أحمد الشيمي: لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

الفصل السادس

الفكر النظري لمصر الفتاة

تبلورت أفكار مصر الفتاة في أربع أفكار رئيسية، يجدر بنا دراستها ومناقشتها وبيان مصادرها وتلك الأفكار هي فكرة القومية المصرية وفكرة العروبة وفكرة الجامعة الإسلامية كنهاية لمراحل التطور الفكري عندها خلال فترة البحث، وأخيرًا قضية الثورة الاجتماعية كمطلب حيوي من مطالب مصر الفتاة، منذ أن نشأت كحركة إصلاحية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويمكن تلخيص أفكار مصر الفتاة فيما أعلنته في برنامج الجمعية بأن غايتها "أن تصبح مصر فوق الجميع إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام"[1].

ويجدر بنا أن نتناول كل فكرة من تلك الأفكار بالدراسة ونبدأ بفكرة القومية المصرية ومراحل تطورها.

ظهرت إلى جانب الدعوة لوحدة الشعوب الإسلامية، دعوة ناشئة تنادي بالقومية المصرية، وتبث الشعور بالوطنية في الأمة، التي تقوم على الجنس لا على الدين، منادية بقصر الاهتمام على المصالح المصرية ومعالجة مشكلاتها مستقلة عن مشاكل الدولة العثمانية والأقطار الإسلامية، وقد كانت هذه الدعوة صدى للاتجاه العالمي نحو فكرة القومية في القرن التاسع عشر، وكان المبشرون بهذه الدعوة في مصر متأثرين تأثرًا واضحًا بالتفكير الأوربي.

ويمكن القول أن هذه الحركة الجديدة نشأت قبيل الثورة العرابية، وكانت هذه الثورة صوتها القوي ويدها الباطشة وقوتها المنفذة، وتمثلت هذه الدعوة في جمعية "مصر الفتاة" السرية التي تألفت في الإسكندرية، وفي بعض الصحف الثائرة التي

برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد مثل صحيفتي "مصر" و"التجارة" لأديب إسحاق، وفي "الحزب الوطني" الذي انضمت إليه جمعية مصر الفتاة، والذي تألف قبيل الثورة العرابية من الرجال الذين تزعموها بعد ذلك[٢]. وظلت هذه الدعوة يتناقلها بعض الأفراد والجماعات، ونبعت منها شعارات منها "مصر للمصريين" وتألفت لهذا الغرض جمعيات في الثلاثينات من القرن العشرين مثل جمعية "المصري للمصري" وإن اختلفت أهداف كل من الدعوتين، وإن كانتا روافد للفكرة الأصلية، ففكرة القومية المصرية، إلى أن كانت إرهاصات مصر الفتاة، متمثلة في إيمان أحمد حسين بمجد مصر، ومطالبته محمد محمود بأن يسعى لإعادة هذا المجد، وتصديه هو للفكرة في عام ١٩٣٠، ثم إخفاق المحاولة، فيعاود الكرة مرة أخرى ويؤلف جمعية مصر الفتاة في عام ١٩٣٣ لهذا الغرض، فظلت تقرع الأذهان بفكرها الذي طرحته منذ عام ١٩٢٩ وهو أن تصبح مصر فوق الجميع. فكيف يتحقق لها ذلك.

إن فكرة أن تصبح مصر فوق الجميع، تنم عن وطنية متعالية آمنت بها مصر الفتاة منذ بداية الإيمان بمجد مصر، والعمل على بعثه من جديد على يد أحمد حسين، وقد كان هذا هو أول شعار فعته مصر الفتاة، فهو يعد أول الأفكار الملموسة التي سيطرت على حركتها في الثلاثينات، وتتلخص تلك العقيدة في أن مصر لها ماض عظيم وأنه يجب إعادة هذا الماضي وبعثه في المستقبل (الآن)، وقد كان شعار "مصر فوق الجميع" هو الذي يوضح هذا الاتجاه، ولم يكن هذا الشعار واضحًا في نفوس المصريين، على أنه دعوة إقليمية للاهتمام بمصر وبمشاكلها دون غيرها. ولكنه استخدم كجزء من دعاية مصر الفتاة، في محاولة منها لخلق جو نفسي أصيل بين المصريين، يفعل فعله في خلق الوطنية المصرية وإعادة المجد لها بعد فترات الاحتلال والإذلال التي عانت منها مصر خلال القرن التاسع عشر وما بعده[٣]. ولكن نوضح

ذلك الشعار، فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أنه من الممكن أن يكون مستوحى من شعار الرايخ الألماني الثاني وهو "ألمانيا فوق الجميع" وقد استخدم بواسطة أحمد حسين في عام ١٩٢٩، قبل أن يتكرر استخدامه بواسطة الألمان في الرايخ الثالث عام ١٩٣٣، ولم يذكر أحمد حسين أو غيره من قادة مصر الفتاة أنهم استخدموا أو قلدوا شعار الألمان(٤). وقد فسر أحمد حسين ذلك الشعار، بأن مصر فوق الجميع أي فوق الأحزاب السياسية والأفراد، ويذكر أن هذا الشعار قد فهمه البعض فهمًا خاطئًا بأن فسروه على أن مصر فوق الدول العربية، وهو ينفي ذلك عندما فكر في استبدال الحزب الوطني الإسلامي بحزب مصر الفتاة(٥). ولكنه يغلب الظن أن أحمد حسين قلد شعار الألمان إذ هو يرى أن مصر لها ماضي مجيد وحضارة عظيمة يتيحان لها أن تكون فوق الجميع.

وأما الإيمان بمصر وبمجدها، فقد كان نابعًا من أنه – كما ترى مصر الفتاة – بينما كان العالم يغط في نومه بين دياجير الظلام، كانت مصر الخالدة ترفع لواء المعرفة وتحمل راية النور والسلام، وعليها أن تستعيد مكانتها فوق الجميع، ولبغاء هذا الصرح الشامخ يجب أن يبذل الشباب روحه ودمه من أجل مصر، ويضحي بشبابه وحياته في سبيلها(٦). فمصر الفتاة كانت تسعى إلى إعادة مجد مصر، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بالنفس حتى الموت من أجل إعادة قوة وعظمة الإمبراطورية المصرية، وقد شكل ذلك الإيمان عقيدة الجيل الجديد من شباب مصر الفتاة، والذين يستطيعون عن طريق نشر الروح العسكرية بينهم، واستخدام وسائل العنف أن يعيدوا لمصر مجدها القديم(٧). ولعل هذا الإيمان يطرح سؤالاً هامًا وهو، ما هي الظروف الموضوعية التي نشأت فيها تلك الجماعات المتطرفة؟ – ومصر الفتاة إحداها – والتي تطرح أفكارًا تعبر عن وطنية متطرفة.

في أثناء كفاح الشعب ضد حكومة صدقي (١٩٣١) وفي سبيل الاستقلال والدستور، برز مطلب الوحدة القومية مرة أخرى، وقد تولى الطلبة الدعوة إلى الوحدة في ظل جبهة وطنية وتم توقيع "الميثاق الوطني" فبدأ الأمر وكأن القيادات الحزبية القومية قد اتحدت، ولكن في حقيقة الأمر كانت القاعدة القومية، وخاصة الطبقة المتوسطة تعاني انقسامات عديدة، كان من نتيجتها أن تألفت بعض الهيئات السياسية تميزت بطابع التطرف القومي، وعكست انحرافات الطرقة المتوسطة نحو التعصب الديني أو العنصري أو القومي، وكان ذلك إيذانًا بانفصال الطبقة المتوسطة عن الرأسمالية القومية، كما كان إيذانًا بظهور نظريات القومية غير الديمقراطية وابتعاد القوميين عن الطبقة العاملة، ورواج أفكار ومذاهب مستمدة من الفاشية والنازية، وقائمة على المثالية الغيبية(٨). وقد تمثلت تلك المثالية الغيبية في المطالبة ببعث مجد مصر القديم، وهكذا فإن اهتمام مصر الفتاة في الثلاثينات كان لتحقيق تلك المثالية، فإن إيمانها وولاءها الأصلي ظل لمصر وحدها، وماضيها وأمجادها والبحث عن وسائل تضع حدًا لتدهورها الحالي وإحياء هذا المجد التليد(٩).

ساعدت الظروف الموضوعية التي مر بها المجتمع المصري، على تبلور فكرة القومية المصرية، في شكل الدعوة الفرعونية من جانب أحمد حسين ومصر الفتاة ومن سبقوه، وقد كان لاكتشاف مقبرة توت عنخ آمون أكبر الأثر في التغني بمجد مصر، وأصبح هذا الكشف يعلي الفرعونية على ما عداها، فانتشرت الأسماء الفرعونية، وغلبت النعرة على الإنتاج الأدبي والفني، وصدرت المؤلفات تتغنى بحضارة مصر الفرعونية، وقد نمت هذه الدعوة بشكل واضح، عندما اعتلت الحكم "وزارة الشعب" في عام ١٩٢٤ برياسة سعد زغلول، وهي أول حكومة تتربع على كراسي الحكم بإرادة شعبية ويساندها أول برلمان مصري، فقد كان ذلك عاملاً مشجعًا على أن يعتز المصريين بأصلهم العريق، وأن يتنادوا ببعث مجدهم القديم(١٠). وقد كان

لاشتراك أحمد حسين عندما كان طالبًا بالمدارس الثانوية في تمثيل روايات فرعونية، وكذلك رحلته إلى الأقصر وأسوان عام ١٩٢٧ ومشاهدته مدى عظمة الفراعنة، من خلال رؤيته لآثارهم العظيمة، كان لذلك أكبر الأثر في إعتناقه للفرعونية، حتى أنه تسمى باسم "احمس"، وبدأ يطرح أفكارًا تدور حول بعث هذا المجد الفرعوني[١١]. ولكن هذه الفكرة أخذت تتضح معالمها بصورة أكبر، فأخذت شكل الدعوة لتأسيس الإمبراطورية المصرية، التي تتألف من مصر والسودان، وقد برزت تلك الفكرة عندما أعلن قيام جمعية مصر الفتاة.

اهتمت مصر الفتاة، منذ بداية تكوينها بالسودان، واعتبرته جزءًا لا ينفصل عن مصر، وإنما يشكلان معًا كيانًا واحدًا، وقد كان ذلك الاهتمام نابعًا من الأفكار التي طرحتها، فالسودان ومصر يؤلفان معًا الإمبراطورية المصرية التي تسعى مصر الفتاة لإقامتها من جديد، وقد كان تصور مصر الفتاة أن مصر، التي تسعى لإعادة مجدها، لا تنتهي عند السودان بل تبلغ خط الإستواء، لذلك فقد كنت مصر الفتاة تسعى لخلق جيل من الشباب يؤمن بهذه الفكرة ويعمل على تنفيذها[١٢]. وفي إطار هذا التصور من جانب مصر الفتاة لمصر، فقد كانت تنادي بوحدة وادي النيل – مثل الحزب الوطني – ولكن بصورة استعلائية نابعة من أن "مصر يجب أن تكون فوق الجميع" وأن كلمة "المصرية" هي العليا وما عداها لغو لا يعتد به، كذلك طالبت مصر الفتاة بإلغاء كل المعاهدات التي تمس سيادة مصر على وادي النيل، أو تعديل هذه المعاهدات على الأقل بما يحقق استقلال مصر والسودان استقلالاً تامًا مطلقًا من كل قيد أو شرط ويجعلها تقف على قدم المساواة مع أية دولة عظمى[١٣].

كان السودان – كما ترى مصر الفتاة – هو الجزء الذي يتمم مع مصر حوض وادي النيل بما فيها جميع الممتلكات "التي كانت لمصر قبل إخلاء السودان والتي كان يعبر عنها بالملحقات، على أن تطبق على الجميع كل الأنظمة المصرية من

اجتماعية واقتصادية وصحية، مع مراعاة الظروف الخاصة، على أن يكون للسودانيين الحق في الاشتراك في الوزارة وفي مناصب الدولة الكبرى ووظائفها العامة، وأن يكون لهم ممثلون في البرلمان، وقد رددت مصر الفتاة تلك المعاني مرارًا، على اعتبار أن السودان هو الامتداد الطبيعي لمصر، وأنه هو معتقد مصر وآمالها في حل مشاكلها وخاصة مشكلتها في تزايد عدد السكان، وطالبت الحكومة أن تنشئ وزارة للسودان تهتم بشئونه الاقتصادية والاجتماعية، وأن تخصص كل وزارة أخرى جزءًا من نشاطها لتصرفه في السودان وتعمل على ترقيته، على أن تتجه مصر بكل جهودها العلمية والاقتصادية والإصلاحية صوب السودان"[١٤]. كان هذا الاهتمام، وهذه المطالب نابعة من فكرة مصر الفتاة، في تكوين الإمبراطورية المصرية.

ولقد وضعت مصر الفتاة تصورًا لما تعنيه الإمبراطورية المصرية التي تدعو إليها، فقد حددها على أنها كل أرض يجري فيها ماء النيل، وتمتد من البحيرات الاستوائية جنوبًا إلى البحر الموسط شمالاً، ومن أعالي الحبشة والبحر الأحمر وحدود سيناء الشرقية شرقًا، ومن الحدود الغربية لمصر والسودان غربًا[١٥]. أي أن مديرية خط الاستواء التي وضعت مصر يدها عليها أيام الخديو إسماعيل تعتبر جزءًا من المجال الحيوي لمصر يضاف إليها بحيرة تانا المنبع الهام للنيل، وأشارت مصر الفتاة إلى أن تحديد الإمبراطورية بهذه الحدود، يختلف عن تحديد الحزب الوطني والأحزاب الأخرى وفهمها لمداول كلمة السودان، فالحزب الوطني يضيف إلى تصور مصر الفتاة هرر وزيلع ومصوع مثلاً، لأنها كانت يومًا ما من الأملاك المصرية ولكن هذه المدن – كما ترى مصر الفتاة – لا تقع في حدود حوض النيل، وليست ماسة مساسًا قويًا بالمجال الحيوي المطلوب لمصر، هذا إلى أن الأحزاب الأخرى – كما ترى مصر الفتاة تفهم كلمة السودان فهمًا غامضًا لا حدود له[١٦]. كان هذا هو تصور مصر الفتاة لتكوين الإمبراطورية المصرية، كنهاية لفكرة إعادة مجد مصر القديم، وذكرت مصر الفتاة أن

ذلك يتطلب تنظيمًا بشريًا واقتصاديًا ودفاعيًا[١٧]. وعلينا الآن أن نوضح كيف رسمت مصر الفتاة لنفسها الطريق الذي يوصلها في النهاية لتحقيق حلمها في إعادة مجد مصر وبناء الإمبراطورية المصرية.

أعلنت مصر الفتاة منذ البداية، أن الطريق لتحقيق حلمها في إعادة مجد مصر، هو الإيمان والعمل، فقد دعت الشعب المصري لعشر سنوات من العمل في كل المجالات، حتى تستطيع مصر الفتاة أن تصل إلى غايتها، وكذلك فهي تدعوه للإيمان بحقه وقوته، كي تصبح مصر فوق الجميع، ونددت بالاحتلال الذي قطع أوصال مصر وحرمها السودان، وتسبب في تخلف ثقافي واقتصادي، وإلى جانب مهاجمتها للاحتلال ومسئوليته عما صارت إليه الأوضاع داخل مصر، فقد دعت الشعب أيضًا لنبذ الخلافات الحزبية، للوقوف صفًا واحدًا في وجه المستعمر[١٨]. كما تبنت فكرة ألا حل للقضية المصرية إلا باستخدام القوة، نابذة أسلوب المفاوضات.

كانت المفاوضة هي الأداة التي استخدمتها الأحزاب المصرية في إدارة العلاقات المصرية البريطانية ووضعها على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية، والمفاوضة أخذ وعطاء، فكان هم المفاوض المصري ألا يعطي إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال، وقد اختارت الحكومة الإنجليزية هي أيضًا المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون – راضين تمامًا أو راضين بعض الرضا – ويحقق لإنجلترا الأغراض التي من أجلها سيطرت على مصر، فكان هم المفاوض الإنجليزي أن يدقق كل التدقيق فيما يمس المصالح التي ادعتها بلاده لنفسها. فالمفاوضة إذن وسيلة لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا[١٩]. كان هذا هو الأسلوب الذي سلكته مختلف الحكومات المصرية سواء كانت حكومات أغلبية أم حكومات أقلية إلا أن مصر الفتاة كانت لا تؤمن بهذا الأسلوب، فهي تسعى لخلق جيل جديد قوي يستطيع أن يكره الإنجليز على الجلاء عن البلاد، ويعيد السودان لمصر[٢٠].

إذن فأسلوب المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية مرفوض تمامًا من جانب مصر الفتاة، والبديل هو استخدام القوة التي تنوي أن يكون أسلوب الجيل الجديد الذي تسعى لتكوينه، لكي يكون جيلاً قويًا شديد الإيمان بمبادئها، فهي ترى أن الإنجليز أعداء طبيعيون لا يضمرون لمصر إلا الويل والفناء، "ذلك أنهم أقوياء ونحن ضعفاء، وسنة الحياة أن يلتهم القوي الضعيف، فقضيتنا مع الإنجليز لا تحل إلا بالحديد والنار، أي بمعنى آخر لا تحل إلا بالقوة ولكن حديث القوة في مصر يبدو غريبًا، لأن مصر وقد تعددت أحزابها، وقد فقدت معنويتها، وقد ضل أبناؤها سواء السبيل، وقد امتلأت النفوس يأسًا وضعفًا، وقد تخنث شبابها وتأنث. مصر اليوم والإنجليز تتحكم فيها والأجانب تسحقها والامتيازات الأجنبية تكبلها، أعجز ما تكون عن التحدث بالقوة، بل محاولة اكتسابها"[٢١]. وظلت مصر الفتاة تؤمن بهذا الأسلوب وتلح في استخدامه، وتسعى لنشر تلك الأفكار داخل المجتمع المصري، وبدأت الفكرة تأخذ شكل التنفيذ ممثلة في تشكيلات القمصان الخضراء، كنواة تسعى بعدها لنشر الروح العسكرية بين الجماهير، وتكوين "الميليشيا الفرعونية" أو "جيش الخلاص" الذي سعت لتكوينه منذ بداية إيمانها بمجد مصر، واعتبرت أنه هو الذي سيحقق لها هذا المجد، ولذلك فقد استمرت تدعو لاستخدام القوة.

أعلنت مصر الفتاة أن من أغراضها، مقاومة الإنجليز ومحاربة الحزبية، ونيل الاستقلال بالقوة المسلحة[٢٢]. ففكرة استخدام القوة لنيل الاستقلال ملحة على فكر مصر الفتاة، فتذكر أنها تؤمن بأنه "لا يفل الحديد إلا الحديد ولا يغسل الدم إلا الدم، وأنه لابد لنا من حياة عسكرية يقوم على جنباتها ذوو القمصان الخضراء يتدربون في كل مكان، ويعدون أنفسهم من كل جهة إعدادًا نفسيًا وماديًا، يدعون غيرهم إلى الاقتناع بأنه لا نجاح لمصر إلا من هذا الطريق، فما استقلت مملكة يومًا بالخطب ولا جلا جيش عن شعب بالمقالات حامية أو باردة، وإذا كنا نكتب ونخطب فما ذلك إلا

نشرًا لدعوتنا وإعداد الأذهان لفكرتنا ومبادئنا، ولكن لابد أن سيأتي اليوم الذي نحطم فيه القلم ونترك السيف يتحدث"[٢٣]. ويحسم أحمد حسين الموقف حول حديث القوة التي يسعى لنشر الإيمان بها بقوله "تعلمنا الطبيعة أن لا تفاهم بين السيد والمسود ولا بين القوي والضعيف، لا تفاهم إلا بالصراع والقتال، الحياة لا تعرف هوادة ولا لينًا، فإمَّا أن تكونوا أقوياء فتعيشوا، وإمَّا أن تكونوا ضعفاء فتموتوا، عبثًا يحاول للشعب الضعيف أن يتفاهم والشعب القوي فإنه يكون كتفاهم الذئب والحمل، فإن أردتم مجدكم القديم وسلطانكم العتيد فليس أمامكم إلا طريق واحد أن تكونوا أقوياء أولاً وأخيرًا"[٢٤]

ظلت مصر الفتاة توالي حديث القوة، مؤمنة بأنها هي السبيل الوحيد للحصول على الاستقلال والدستور، وتحقيق مجد مصر وتأليف الإمبراطورية المصرية، ومن خلال ما تعرض له زعماؤها من محاكمات واعتقال، ازداد إيمانها بهذا الأسلوب، فهي ترى أن الظروف التي مرت بها لا تزيدها إلا إيمانًا بأن القضية المصرية لن تحل بسياسة الخنوع والاستجداء، لن تحل بسياسة الترامي على أقدام الإنجليز، واستجداء الاستقلال والدستور، القضية المصرية لن تحل بسياسة الانتظار والتريث، بل ستحل بطريق واحد وهو أن نكون أقوياء أشداء كرماء أعزاء، وأن نكون صفًا واحدًا، لن تحل القضية المصرية إلا على أيدي شباب مصر الفتاة المجاهدين المكافحين"[٢٥]. وفي ذلك تندد بأسلوب المفاوضات ولا تتوقع للبلاد أن تحصل على شيء من ورائه، وسخرت ممن يعلقون أهمية عليه[٢٦]. في الوقت الذي تتأهب فيه القوى السياسية للدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة. فضرب أحمد حسين مثلاً بالحرب الإيطالية الحبشية موضحًا كيف أن الحبشة لم تستطع إيقاف موجة الغزو الإيطالية، وأخذ يذكر المصريين بأن الدول الضعيفة لا تستطيع أن تجني شيئًا من خلال المفاوضات

والمعاهدات، ولكنه يؤكد على شيء واحد وهو أن يعيد المصريين أسلحتهم للحفاظ على استقلالهم[٢٧].

تمثلت دعوة مصر الفتاة للإيمان بمبدأ القوة في تشكيلات القمصان الخضراء، وقد أخذت توالي الدعوة أملاً من جانبها في أن يصل حجم هذه التشكيلات إلى المستوى المطلوب، الذي يمكنها من تحقيق أهدافها. ومن الواضح أن مبدأ القوة الذي اعتنقته مصر الفتاة لابد وأن يكون مستوحا من التجربة الفاشية في إيطاليا والتجربة النازية في ألمانيا، فلطالما أشاد أحمد حسين في خطبه وكتاباته بهاتين التجربتين، وظل يؤكد على دور الشباب فيها بقوله "اذكروا أيها الشباب معجزة الإيطاليين والألمان كيف استطاع الشباب في هاتين الأمتين أن ينهض بهما من الحضيض إلى ذروة المجد، فإيطاليا التي كانت علمًا على الفوضى، قد أصبحت اليوم من أعظم دول أوربا، وألمانيا التي ظن أنها لن تقوم لها قائمة قد استردت اليوم مكانتها وأصبحت أقوى دول أوربا على الإطلاق، تمت هاتان المعجزتان تحت تأثير العقيدة والإيمان والثقة بالنفس، وهذا هو ما تدعوكم إليه مصر الفتاة"[٢٨]. وأشار أحمد حسين إلى أن مصر الفتاة سوف تستطيع تحقيق أحلامها في إعادة مجد مصر والنهوض بها كما فعلت هاتان الأمتان مترسمة خطواتهما.

كانت تشكيلات القمصان الخضراء. كما ذكرنا – مستوحاة من موجهة القمصان الملونة التي انتشرت في بعض أجزاء العالم، وخاصة من التجربة الإيطالية والألمانية، وقد بدأت مصر الفتاة اهتمامًا بهاتين التجربتين، فأفردت صحيفتها صفحات لدراسة أفكارهما، ومحاولة تتبع نشاطهما منذ نشأتهما، ولعل ذلك كان محاولة من جانب مصر الفتاة لترسم خطواتهما والسير على نهجهما. ويتطلب الأمر أن نعرض لبعض الأفكار التي طرحتها مصر الفتاة، وهناك شبه اعتقاد بأن أصولها الفكرية مستمدة من هاتين التجربتين، فنجد أن مصر الفتاة تدعو في عام ١٩٣٨ إلى

فكرة "ملك واحد وحزب واحد" وهي مستمدة من دعوة ألمانيا "جيش واحد وزعيم واحد" وتؤكد أن مصر في أشد الحاجة إلى هذا التوحيد[٢٩]. وهي في هذا تدعو إلى رفض النظام الليبرالي برمته، وقد تمثل ذلك في هجومها على البرلمان المصري وعلى تكويناته، فرفض أحمد حسين أن يعترف بأن هناك حكمًا ديكتاتوريًا وآخر ديمقراطيًا، فقد أشاد بنظام الحكم في كل من ألمانيا وإيطاليا واعتبرهما "الديمقراطيات الحقيقة" في أوربا[٣٠]. وقد كانت فكرة مصر الفتاة عن الديمقراطية والديكتاتورية فكرة قلقة غير واضحة المعالم.

ففيما يختص بالبرلمان والدستور أعلنت مصر الفتاة أنها تؤمن بالشورى، ولكنها ليست – كما ترى مصر الفتاة – شورى الرعاع والجهال ممن لا يملكون من الأمر شيئًا، ولكنها، "شورى هؤلاء الذين لهم من الأمر كل شيء بجهادهم ونزاهتهم ورغبتهم في الصالح العام وخشيتم من الله في أعمالهم وأقوالهم". وأمّا عن تفاصيل استخدام هذه الشورى وطرق تنظيمها فقد تركته مصر الفتاة للأحداث لتنظيمها[٣١]. أكدت مصر الفتاة بذلك رفضها للنظام البرلماني المعمول به في مصر واعتبرته "بضاعة أجنبية" لا تروج فيها. وإنّما اعتقدت في التجربة الفاشية في إيطاليا، على اعتبار أنها ترى أن الفاشية تعتمد أساسًا على الدين، وأن بها الكثير من تعاليم الإسلام، فيذكر أحمد حسين "أستطيع أن أؤكد أن الفاشستية فيها الكثير من الإسلام، والإسلام هو أصلح النظم لحكم مصر"[٣٢]. وقد عملت مصر الفتاة على تجاهل الفوارق بين ماهية الديمقراطية والديكتاتورية تدعيمًا لفكرتها في الأخذ بالفاشية، فقال أحمد حسين "أنا لا أعتقد مطلقًا أن هناك في أوربا نظامًا ديمقراطيًا ونظامًا ديكتاتوريًا، وأن انجلترا وفرنسا تختصان بالديمقراطية وإيطاليا وألمانيا تختصان بالديكتاتورية، فهي ديمقراطية واحدة ولكنها مختلفة الصور حسب تقاليد كل أمة وعاداتها وما يتفق وطبيعة شعبها"[٣٣].

وذهبت مصر الفتاة إلى القول بأن الفاشية هي النظام الوحيد الذي كانت إيطاليا في ظله تستطيع أن تحقق هذه الأعمال العظيمة التي حققتها حتى الآن، ثم ترى أيضًا أنه هو "الديمقراطية بعينها" وتدلل على الفكرة بقولها "أليس معنى الديمقراطية حكومة من الشعب تعمل لأجل الشعب، لا لمصلحة فرد أو جماعة وهذا هو ما أراه مطبقًا هنا على أجمل الصور، فموسوليني وأعوانه لا هم لهم إلا رفاهية الشعب الإيطالي والارتقاء به"(٣٤). إذن مصر الفتاة ترى في الفاشية النظام الديمقراطية الصحيح، وربما كان عن تعمد لطمس معالم الديمقراطية والديكتاتورية وتذويب الفوارق بينهما، إخفاء لاتجاهها وراء هذا الغرض، وربما كان عن عدم إدراك لطبيعة كلا من النظامين، وإن كان الرأي الأول أقرب إلى الصواب، فلتعمية الجماهير بفكرها ترى أن الفاشية فيها الكثير من الإسلام. وإن كان ذلك لا يمنعها من استخدام الطرق الدستورية المعمول بها في مصر كوسيلة للوصول إلى غايتها التي سعت إليها منذ البداية كوسيلة توصلها إلى تولي الحكم وتنفيذ فكرها، وهذا بدوره يؤكد مدى ما تعانيه مصر الفتاة من اضطراب فكري.

بالرغم من أن مصر الفتاة، هاجمت الدستور والبرلمان، أي وسائل الحكم الديمقراطي، إلا أنها لا ترى ثمة مانعًا من استخدام هذه الطرق الدستورية المعمول بها في مصر للوصول إلى الحكم، وبعدها يمكن إعادة النظر فيها على ضوء فكرها، ثم تتراجع عن هذا الاعتقاد بقولها: "من كان يظن أن طريقنا هو أن نعتمد على البرلمان الحالي أو على الانتخابات تجريها حكومة من أمثال هذه الحكومات، فهو جد واهم لأننا لا نؤمن بهذه الأساليب في مثل ظروفنا التي تعانيها البلاد، فما قيمة هذه البرلمانات بهذه الصورة إلا إضاعة الوقت وبعثرة الأموال وإفساح المجال للدسائس وخلق الأحزاب"(٣٥) ومن ثم تدعو مصر الفتاة إلى الثورة على الأوضاع الموجودة داخل مصر بغية الإطاحة بتلك النظم، فهي ترى أن كل شيء في مصر يحتاج إلى

انقلاب، ففي مقال بعنوان "لابد من انقلاب. لابد من قوة" يؤكد أحمد حسين على ضرورة استخدام الانقلاب العام الشامل، الذي لن يتم إلا باستخدام القوة بكافة مظاهرها وأسلحتها من مادية ومعنوية، "لابد من انقلاب يكتسح هذه الحشرات التي يسمونها وفدًا وأحزابًا ونحاسًا ومكرمًا وبرلمانات. لابد من القضاء على كل هذا التدجيل والإفساد، ولابد وأن يشرق في هذه البلاد عهد كله ورع وكله قوة وكله فضيلة وكله مجد، ولن يتم ذلك إلا بواسطة الانقلاب العام الشامل، وهو ما تدعو إليه مصر الفتاة وهي لا تخشى أن يقال عنها أنها داعية ثورة فهي كذلك بالفعل"[٣٦].

وانطلاقًا من مبدأ رفض أسلوب المفاوضات كوسيلة لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا، والإيمان بمبدأ القوة لتحقيق الاستقلال وتنظيم المجتمع داخليًا، فقد أعلنت مصر الفتاة أنه لابد من قوة، "لنخرج الإنجليز من مصر والسودان، لنسترد ثروتنا وحقوقنا من الأجانب، لنوزع العدل المحروم منه جميع المصريين، لنوزع أراضي الحكومة على المزارعين ونصلح غيرها لتوزع كذلك، لنوجد عملاً للعاطلين ونؤمن معاش العاملين، لنجعل مصر حزبًا واحدًا وشعبًا واحدًا وكتلة واحدة حول عرش الملك، لنجعل الإسلام وتشريعه أساس الحياة المصرية، لنحرر بلاد العرب والمسلمين من الاستعمار، لنحمل للدنيا رسالة الإسلام والإيمان"[٣٧]. وقد أعلنت مصر الفتاة أن هذا هو برنامجها وستبذل أقصى جهودها لتنفيذه، فلا مناص من استخدام القوة لتنفيذه، ثم تتراجع مصر الفتاة عن هذا المبدأ، فتعلن أنها لا تعادي الديمقراطية وأنها ليست من أنصار الديكتاتورية، وهي ترى – أن كل دولة لها نظام معين يصلح لها، ولا يصلح في غيرها، "فالديمقراطية في انجلترا هي أسمى نظام يمكن أن يصل إليه شعب، ولكننا إذا انتقلنا إلى فرنسا لا نجدها كذلك وإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا أن الديكتاتورية هي التي تصلح فيها، أمّا في مصر فلا تنفعنا ديمقراطية أو ديكتاتورية، نريد الشورى كما يفهمها الإسلام والقوانين كما يقرها الإسلام"[٣٨]. ثم تواصل

مصر الفتاة اضطرابها الفكري فتعلن أنها تنكر الديكتاتورية وتتمسك بالديمقراطية لأنها من تعاليم الإسلام[٣٩]. وهكذا نلحظ التخبط الفكري في أيديولوجية مصر الفتاة.

كان إعلان مصر الفتاة أنها تؤمن بالديمقراطية لأنها من تعاليم الإسلام، إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من مراحل التقلب في الأيديولوجية التي تعتنقها، فبعد أن كانت تؤمن باستخدام القوة لتحقيق كل ما تهدف إليه، بدأت تعلن أنها تمقت الديكتاتورية والعنف كأحد أساليبها في تحقيق أغراضها، فالعنف يقضي عليها وعلى تطورها، ولذلك فهي ترى أنها لا تسعى للوصول إلى الحكم عن طريق الديكتاتورية، ولكنها تسعى إليها عن طريق الديمقراطية، على أن يتم ذلك عن طريق استفتاء الأمة، ويحاول أحمد حسين ستر هذا الاضطراب بقوله "وكم من مرة أشدت بالنظام الديمقراطي الإنجليزي، ويهمنا أن يكون الدستور محترمًا وإرادة الأمة واضحة"[٤٠]. فكيف يتحقق هذا يكون الدستور محترمًا وإرادة الأمة واضحة في ظل استخدام القوة التي آمنت بها مصر الفتاة من قبل؟ ولكن من الواضح أن هذا التقلب كان محاولة للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة، تأمل مصر الفتاة الاشتراك فيها، بعد أن يتيسر لها ذلك الاشتراك، لقد طالبت وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٣٨ بإنقاص سن النائب إلى خمسة وعشرين عامًا، ورفعت التماسًا إلى الملك فاروق بهذا المعنى، كان ذلك من جانبها كي تشارك في المعركة الانتخابية، بنفس الطرق والأساليب الدستورية المستخدمة في ذلك الوقت مع أنها رافضة لها تمامًا، وهنا تتضح أهدافها في التقلب، وأنها كانت بهدف إتاحة الفرصة لمصر الفتاة أن يكون لها وجود داخل مجلس النواب، وتتضح بدرجة ملحوظة سياستها التي تؤمن بها، وهي أن الغاية تبرر الوسيلة التي تستخدمها.

دعت مصر الفتاة إلى إجراء انتخابات عامة، وأرادت أيضًا أن تحاول ستر دعوتها هذه لأنها لا تتفق مع ما دعت إليه من قبل، فبررت ذلك بأنها إنما تدعو إلى

إجراء انتخابات لتوحيد صفوف الأمة في ظل الدستور وبقانون الانتخاب المستخدم في ذلك الوقت، وإن كان هذا – كما ترى – لا يعني تسليمًا من جانبها أنهما لا يحتاجان إلى تعديل ليطابقا تقاليد البلاد ودينها، وكذلك فهي ترى أن الإسلام هو الرسالة الوحيدة التي تستطيع مصر أن تحملها للعالم بأسره، وهي في سبيل الأخذ بتعاليم الإسلام ومبادئه، لابد وأن تحتكم إلى الأمة التي ستعلن إرادتها في اختيار نوابها من بين أعضاء مصر الفتاة، الذين سيقومون بثورة إصلاحية، تشمل مختلف النواحي ومنها نظام البرلمانات[٤١]. ومصر الفتاة في هذا الصدد تطرح صراعًا تمثل في الأخذ بالفكرة الإسلامية، التي تنادي بأن تكون كل القوانين والأنظمة مستمدة من التشريع الإسلامي، وبين الفكر العلماني السائد في ذلك الوقت، وإن كان المجتمع المصري يغلب عليه الطابع الديني إلى حد كبير، إلا أنه من الملاحظ أن الاتجاه الإسلامي يغلب على أفكار مصر الفتاة في نهاية الثلاثينات وهو ما سنتناوله بعد قليل.

وفي حقيقة الأمر، فإن مصر الفتاة وإن كانت قد صرحت بأنها تمقت الديكتاتورية، فإن ذلك لم يكن إلا مرحلة مؤقتة لتحقيق هدف معين تسعى للوصول إليه، وهو تولي الحكم عن أي طريق كان، ولم يكن ذلك التصريح إلا شعارًا تخفي وراءه الحقيقة، فكيف يتحقق لها عن طريق الديمقراطية وأساليبها، الوصول إلى البرلمان بأغلبية تتيح لها تولي الحكم، وهي تعلم تمام العلم أنها لن تفوز في أية انتخابات تجريها أية حكومة من الحكومات، سواء كانت حكومة أغلبية أو حكومة أقلية، أو حتى حكومة إدارية محايدة، كيف تستطيع مصر الفتاة أن تحقق حلمها القديم في إعادة مجد مصر، وبناء الإمبراطورية المصرية بأساليب ديمقراطية، حقيقة الأمر أن مصر الفتاة لم تؤمن يومًا بقضية الديمقراطية، وإنما كانت ترى في كل مرة أنه لا سبيل إلى تحقيق أهدافها إلا عن طريق القوة، متمثلة في تشكيلاتها شبه العسكرية التي ظلت تسعى لاستمرار فكرتها رغم حظر وجودها، فقد كانت حريصة على استمرار الاهتمام بالنواحي العسكرية، وما ذلك إلا لإيمانها المطلق بمبدأ استخدام القوة كالسبيل الوحيد

لتحقيق كل أحلامها في إعادة مجد مصر وبناء الإمبراطورية المصرية، وأسبغت على فكرها هذه ناحية دينية إسلامية فرددت أن ذلك مستمد من قول الله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة".

ولعل هذا الاضطراب الفكري الذي كانت تعيشه مصر الفتاة، قد أثار عدة تساؤلات من جانب بعض أعضائها لإدراكهم أن هناك تقلبًا واضحًا في أيديولوجيتها، فمنها أن مصر الفتاة قررت أن الله هو مصدر السلطات ثم تعود فتقرر أن الأمة هي مصدرها، ومنها أنها آمنت بضرورة القيام بعمل حاسم لفرض رسالتها وأفكارها، ثم تعود لتحتكم إلى الأمة وتطالب بإجراء انتخابات تظهر مدى تقبل الأمة لمبادئها، ومنها أنها هاجمت البرلمان كثيرًا وتطالب بمبدأ الشورى ثم تعود إلى طلب إجراء انتخابات عامة، فكيف يكون ذلك؟

رد أحمد حسين على تلك التساؤلات بأسلوب يشتم منه محاولة تبرير هذا التقلب، وإن لم يرد على صلب التساؤلات، فكان رده أقرب للدفاع منه للاقتناع. ففيما يختص بالشورى وضرورة الأخذ بها يذكر أحمد حسين "أن أي انتخابات ستجرى فسوف أتقدم لها ببرنامجي والذي يبدأ بتغيير قواعد الدستور وقوانين البلاد فتكون متفقة مع تقاليد البلاد ودينها، أما لماذا احتكم اليوم إلى الأمة بالقانون الحالي مع عدم رضائي عنه فذلك لأن هذا قد صار هو السبيل الوحيد لتعلن الأمة بواسطته تأييدها لمصر الفتاة وبرنامجها"[٤٢]. ولعل كل هذا التخبط الفكري محاولة لستر إعجابها بالديكتاتوريات القائمة متمثلة في إيطاليا وألمانيا في ذلك الوقت وإن كانت لا تود أن تصرح بذلك علانية.

وعلى الرغم مما كان يبدو في ذلك الوقت من تقارب بين أفكار مصر الفتاة وأفكار الفاشية، ولكن زعماء مصر الفتاة كانوا دائمًا يصرحون بأن الفاشية "بضاعة أجنبية" وهم يقاطعون البضائع الأجنبية، ذاكرين أن كل ما بينهم وبين الفاشية من

شبه هو المظهر – أي ارتداء القمصان – على أنهم يرفضون حتى مجرد هذا ويرون أن القمصان عرفت في التاريخ قبل ظهور موسوليني وأن تحيتهم برفع اليد اليمنى هي تحية مصرية قديمة قبل أن تكون تحية رومانية[٤٣]. ويصر زعماء مصر الفتاة على أنهم لا يقلدون موسوليني أو هتلر في حركتهما، إذ أنهم يرون أن هناك فروقًا كبيرة بين كل من إيطاليا وألمانيا وبين مصر، وأن الأنظمة السياسية كالنباتات، فما يصلح منها في بلد معين ربما لا يصلح في البلد الآخر، مؤكدين أن الفاشية الإيطالية والألمانية مادية لا روحانية فيها أمَّا كفاحهم فيغلب عليه الجانب الروحي، فهم مهتمون بالدعوة الدينية، ويرون في الفاشية أنظمة طغيان يعبد فيها الرئيس ويؤله، أمَّا هم فإنهم يطيعون الرئيس ولكنهم لا يعبدونه[٤٤]. ولعل هذا كان محاولة من جانب مصر الفتاة لإظهار الفروق بين أفكارهم وأفكار الفاشية وإن كانت لا تتسق مع ما أظهروه من إعجاب بالنظم الفاشية والنازية فيما بعد ومحاولتهم الأخذ بها وتطبيقها في مصر.

أدرك زعماء مصر الفتاة منذ البداية تقريبًا أن وصف حركتهم على أنها صدى للحركات الفاشية في أوربا يعد سبة في جبينها، فأخذوا يبعدون عنهم هذا الوصف، ويحاولون دائمًا أن ينفوا كل علاقة لهم بالفاشية التي هي في رأيهم قمة التسلط الاستعماري، أما حركتهم ودعوتهم للشباب للتدرع بالقوة، فقد كانت لكي يكون قادرًا على تحرير بلاده من ربقة الاستعمار، ولعل ذلك يوضح مدى الفارق الكبير بين الحركتين، فإن كل جهاد في سبيل التحرير يعد حركة تقدمية[٤٥]. ولكن وصف مصر الفتاة بالفاشية يغضبهم إلى حد كبير. وفي حقيقة الأمر فإن هناك فوارق بين حركتهم وبين الفاشية إلا أن ذلك لا يمنع من أنهم أعجبوا بها إلى حد كبير، فقد أبدت مصر الفتاة إعجابها بكفاح كل من هتلر وموسوليني على صفحات جريدتهم، فهي ترى أن هتلر هو منقذ ألمانيا وهو الذي ادعاها إلى سابق قوتها ومجدها[٤٦]. ولاشك أن مصر الفتاة قد أعجبت بأساليب الحكم النازي في ألمانيا، وكان لها اتصالات بإيطاليا الفاشية

في الثلاثينات[٤٧]. وقد بلغ الإعجاب بأساليب الحكم النازي ذروته فاهتم زعماء مصر الفتاة بمؤتمر الحزب النازي الذي عقد في نورمبرج راللي **Nuremburg Rally** الشهيرة في عام ١٩٣٦ في محاولة منهم للبحث عن مناهج فكرية يمكن تطبيقها في مصر[٤٨]. وبالرغم من أن ذلك يوضح إلى مدى كان إعجاب مصر الفتاة بالفكر الفاشي، إلا أنها تصر على نفي ذلك، وترى أن إعجابها وتأثرها إنما كان بحركات الاستقلال في أوربا وغيرها.

نددت مصر الفتاة بالسياسة الخارجية للدول الفاشية، وخاصة إيطاليا عندما هددت بالاعتداء على مصالح المصريين، وإن كان ذلك لا يعني عدم إعجابها بإيطاليا وبتجربتها ولم تقلدها، وإنما كانت تركز على أن أول الآثار التي انعكست على أفكارها لم تكن فاشية موسوليني وإنما كانت حركات الاستقلال في كل من أوربا وآسيا، فمن خلال كتابات أحمد حسين يتضح أن التأثير الأول الذي تأثر به لم يكن موسوليني وحركته، وإنما كانت حركة مازيني هي التي أثرت فيه، وفي سلسلة المقالات التي كتبها خلال رحلته لإيطاليا عام ١٩٣٤ يتضح منها العداء "الهادئ" لموسوليني وللفاشية، وقد ادعى فيها أن من التقى بهم هناك "لا يوقرون ولا يحترمون موسوليني بالقدر الذي يتصوره الناس" ولكنهم أظهروا تعاطفًا واحترامًا كبيرًا عند ذكر كل من مازيني وغاريبالدي[٤٩]. وقد كانت تلك محاولة من جانب أحمد حسين ليحبك بها فكرته عن موسوليني ومهاجمته له، وقد ركز أحمد حسين على هذه النقطة عندما اتهمهم النحاس باشا بالعمالة لدولة أجنبية عام ١٩٣٦ بقوله "إن كفاح إيطاليا قد أثر في تأثيرًا كبيرًا ومن الواضح أن هناك تشابهًا بين الإيطاليين والمصريين، وهذه البيانات التي أصدرها مازيني وكانت زاخرة بالإيمان والحماسة، والتي ملأت قلوب الشباب في إيطاليا، قد أذهلتني، فإن كفاحه في المجالين السياسي والاجتماعي كان من أجل إيطاليا الفتاة، والتي تعد مساهمة من جانبه في تكوين الوحدة الإيطالية"[٥٠].

ولم تكن الوحدة الإيطالية هي التي أثرت في كفاح أحمد حسين وفي بلورة أفكاره، فقد ذكر أيضًا كفاح كل من ألمانيا وبولندا وأيرلندا في سبيل الاستقلال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وكيف كانت نماذج ملهمة له في تفكيره من أجل البلاد والسعي لحصولها على الاستقلال، ولقد خلص إلى نتيجة مؤداها، أنه أصبح مؤمنًا بأن الكفاح المستمر والإيمان العميق يؤديان إلى النجاح رغم أية صعوبات تعترض طريق الكفاح. ولقد اهتم رجال مصر الفتاة بالكثير من حركات الاستقلال في العالم، ووجدوا فيها أمثلة يجب عليهم أن يحذوا حذوها، فقد مدح أحمد حسين كفاح بولندا في سبيل استقلالها، وفي عام ١٩٣٧ كتب فتحي رضوان كتابه عن "ديفاليرا" **Eamon De Valera**، والذي مدح فيه الأيرلنديين لخوضهم معركة ضد الإنجليز لم يشهدها التاريخ من قبل[٥١]. كذلك كانت حركة الاستقلال في الهند كمثال يحتذى خارج أوربا، مثار إعجاب من جانب مصر الفتاة، كما أوضحها فتحي رضوان في كتابه عن "غاندي" كذلك كانت اليابان الحديثة مثار إعجاب أيضًا، فقد مدحها محمد صبيح في كتابه عنها ووصفها بأنها "دولة عظيمة"[٥٢].

أمَّا أحمد حسين فقد حاول عقد مقارنة بين تركيا الحديثة – بعد حركة مصطفى كمال – وبين إيطاليا وألمانيا فقال "أن كل الذي قلناه عن إيطاليا وألمانيا يمكن أن يقال عند دولة تركيا الشقيقة. لأن تركيا قد أفسدت واستبعدت يومًا بعد آخر حتى ظهر مصطفى كمال، فحشد بعض الجماعات المتفرقة من الجيش التركي، وبدأ يحارب وأحرز النصر تلو النصر حتى هزم اليونانيين، فانسحب الإنجليز والفرنسيون مذعورين، وهكذا حصلت تركيا على استقلالها وهي دولة قوية الآن، وعلى انجلترا أن تتودد إليها وتلاطفها"[٥٣]. وقد سيقت نماذج الكفاح في كل هذه الحركات سالفة الذكر، وذلك من أجل أن تجد مصر لنفسها منهجًا في النضال

والكفاح يتيح لها أن تصبح قوية ويصبح على انجلترا أن تتودد إليها وتلاطفها أيضا، وهكذا كان إعجاب مصر الفتاة بحركات الاستقلال في العالم كأول المؤثرات على فكرها. وإن كان هذا لا ينفي أنها أعجبت بالفاشية ومحاولة تقليدها واقتباس أساليبها، وإن كان زعماؤها مازالوا يصرون على رفض ذلك.

اهتم كتاب مصر الفتاة في منتصف الثلاثينات أن يظهروا حركتهم كحركة مصرية خالصة، وكيف أنها تختلف في النوع عن الحركات الأوربية المشابهة لها، فأظهروا أن جوهرها "روحي" مع أن الحركات الأوربية حركات "مادية" فنشروا عدة بيانات وتصريحات توضح أنهم ليسوا مقلدين للفاشية الأوربية، "كم يكون كفاحنا مختلفًا عن كفاح كل من موسوليني أو هتلر، كم يكون الفرق كبيرًا بين كفاح مصر الفتاة وكفاحهم. وذلك لأنهم بدأوا كفاحهم بشد الجنود العاطلين، بينما مصر الفتاة عرفت مجدها التليد وأعدت له بالنضال. وهم يعتقدون أساسًا في القوة المادية ونحن نعتقد أساسًا في القوة الروحية والإيمان بالله وبالأديان، فكفاحنا الروحي منبعث من الديانات والشريعة ومن الإيمان. وتلك الحركات اعتمدت على القوة المادية، ولكن مصر الفتاة ليس لها جيش، ولكنها فقط إيمان شبابها وعزمهم على إنقاذ وطنهم والرغبة في إقامة الفضائل والأخلاق وبعثها من جديد"[٥٤]. وهكذا نرى أن مصر الفتاة تحاول أن تبعد عن نفسها أية صلة بالفاشية الأوربية، ولكي تؤكد ذلك نشرت عدة مقالات عدائية ضد إيطاليا في منتصف الثلاثينات، وكان انطباع أحمد حسين المعادي إلى أبعد حد لإيطاليا الحديثة، بعد رحلته القصيرة إليها سنة ١٩٣٤ حلقات في سلسلة محاولتها إخفاء إعجابها بالفاشية وقد جاء كتاب فتحي رضوان عن موسوليني عام ١٩٣٧ تعبيرًا عن هذه الفكرة التي رددها أحمد حسين بعد زيارته لإيطاليا[٥٥]. ولكن كتاب فتحي رضوان عن موسوليني لا يعطي صورة واضحة عن موقف مصر الفتاة من الفاشية، وإن كان قد أعطى صورة مفيدة عن الزعيم الإيطالي.

إلا أن ذلك الموقف يتضح بصورة جلية من مقال لحمادة الناحل – عضو حزب مصر الفتاة – في وقت إخراج الكتاب بعنوان "نؤمن بالثورة الإصلاحية"[٥٦].

كان مقال حمادة الناحل إعلانًا من جانب مصر الفتاة بقبول الفاشية، فالمقال وإن وضعت مصر الفتاة تحفظًا من جانبها يوضح مدى حرصها على إخفاء إعجابها بالفاشية فقالت "جاءتنا هذه المقالة من الأستاذ حمادة الناحل، ونحن ننشرها لما احتوته من أفكار وآراء جديرة بالاهتمام والتقدير، ولكن ليس يعني نشرها أنها تعبر رسميًا عن رأي الجريدة أو الحزب". والمقال يناقش وجهة نظر يوسف حلمي الذي نشر مقالاً بمجلة "الكاتب" بعنوان "نؤمن بالديمقراطية وبممثلي مبادئها" وقد رد عليه حمادة الناحل فهاجمه لإيمانه المطلق بأي شكل من أشكال الحكم بقوله: "أنا لا أنعي على الصديق إيمانه بالديمقراطية وكفره بالديكتاتورية، ولكن أنعي عليه أن يجيء إيمانه بالديمقراطية مطلقًا من كل قيد، وأن يجيء كفره بالديكتاتورية عامًا شاملاً لا استثناء فيه" ثم شرع حمادة الناحل في مناقشة الموضوع، متخذًا أسلوب الربط بين الجانب الإنساني والجانب السياسي. وكانت أولى النقاط التي تناولها والتي عكست وجهة نظر مصر الفتاة في ضياع الوحدة الوطنية للبلاد، والتي تحطمت بفعل "المهاترات والخصومة الحزبية" بقوله "للديمقراطية أمراض فتاكة، قد تنشب جراثيمها أحيانًا في جسم أمة من الأمم الديمقراطية فتفتك به فتكًا ذريعًا ولا تلبث أن تأتي عليها. وأخص هذه الأمراض وأخطرها أثرًا مرض الحزبية"[٥٧].

بعد أن فصل الناحل الحديث عن تلك الحالة المرضية للديمقراطية، ينتقد الديمقراطية ويرى أنها تميل إلى أن تتحكم الأغلبية وتستبد بالأقلية، ويرى فيها أيضًا أنها ليست كفيلة دائمًا بحماية كرامة الفرد، وقد أعطى الناحل علاجًا لهذه الحالة المرضية ولاستبداد الأغلبية بالحكم فقال: "إن الديمقراطية نوع من أنواع الترف، وقد يكون الترف لذيذًا وممتعًا، ولكن ليس من شكل في أنه هدام، يغري الجسم

بالاستزادة منه، ويمعن بدوره فتكًا وتمزيقًا حتى يأتي على صاحبه، إن لم يلحقه ترياق النجاة ممثلاً في الحزم يحمله طبيب ماهر، فيعمل مبضعه فإذا به يستطيع في معظم الأحوال أن يجري عملية إعادة الشباب، فيرد إلى الجسم الميت الحياة وتتم المعجزة، ذلك الطبيب الماهر هو الديكتاتوري"(٥٨). ثم بعد ذلك أعطى الناحل صورة لمنجزات الديكتاتورين موسوليني وهتلر، فهو يرى أن منجزات كل منهما لم تتسم فقط بالطابع المادي، بل كان لها أيضًا طابع ذا صبغة روحية، فإن كل منهما قد ظهر عندما كانت بلاده تعاني من فقدان الروح الوطنية والانتكاسة الوطنية، وكل منهما استعاد لوطنه "الثقة بنفسه" كما يرى أيضًا أن كل منمهما قد حقق أماني كل من ألمانيا الناشئة وإيطاليا الناهضة. وفي النهاية فإن كل منهما قد حمل إلى مواطنيه رسالة الكرامة الفردية فقال: "وإذن فإن الكرامة الفردية في ألمانية النازية أقوى وأبرز منها قبل الحكم النازي، والكرامة الفردية في إيطاليا الفاشستية أقوى وأبرز منها قبل الحكم الفاشستي".

وقد عبر حمادة الناحل عن وجهة نظره في ختام مقاله، بأن كل من الديمقراطية والديكتاتورية يمكن أن يكون نافعًا لأمة من الأمم، طبقًا لظروف الزمان والمكان الذي تعيش فيه، وقد تضمنت وجهة نظره هذه أن اختار لمصر في هذه الظروف التي تمر بها ذلك "الطبيب الماهر" فقال "ومع هذا فلست أنا من أعداء الديمقراطية على طول الخط، ولا من أصدقاء الدكتاتورية على طول الخط، من غير حذر أو احتياط، ولكني من أنصار الثورة الإصلاحية العنيفة القوية السريعة العاجلة أيًا كان حاملوا لوائها، فإن كانوا ديمقراطيين كما في إنجلترا لأن بيئة الشعب تريد ذلك فمرحى بهم حكامًا صالحين، وإن كانوا دكتارة كما في ألمانيا لأن بيئة الشعب تريد ذلك فمرحى به حكمًا نبيلاً ساميًا، على أنه يجب أن نقرر بأن الثورة في حاجة إلى قائد واحد، وإلا

فسد أمرها واختلط الحابل بالنابل، أمَّا مصر وحاجتها إلى هذه الثورة ومن سوف يكونون حملة لوائها وكيف تتم فموعدنا به حديث مقبل إن شاء الله"[٥٩].

ولعل هذا المقال يعطي تصورًا كيف أن حمادة الناحل، وهو في ذلك الوقت شخصية بارزة من شخصيات الحزب، وقد كان هو وبعض الأعضاء لهم تأثير كبير على قيادة الحزب القائمة في نشر مقالات عن الفاشية الأوربية، ويعبر أيضًا عن رغبة ملحة في محاولة محاكاتها من جانب مصر الفتاة، وخاصة وبعد أن برز الجانب الديني في كفاح مصر الفتاة منذ أوائل عام ١٩٣٨. ولعل هذا يوضح إلى أي مدى كان إعجاب مصر الفتاة بالفاشية الأوربية ومحاولتها تقليدها.

وفي أوائل عام ١٩٣٨ بذلك مصر الفتاة جهودًا كبيرة في شرح وتوضيح نظم الحكم الفاشية والنازية، فأبرزت أحاديث وخطب كل من موسوليني وهتلر، وكما أن عبد الرحمن بدوي رئيس مكتب الشئون الخارجية بالحزب، قد بدأ في كتابة تقارير عن السياسة الخارجية لكل من إيطاليا وألمانيا، نشرها جريدة مصر الفتاة، وقد تطورت الأوضاع خطوات أبعد من ذلك، فإن مصر الفتاة قد أصبحت أكثر رغبة في أن توحد بين نضالها، وبين نضال هذه الحركات الأوربية وخاصة ألمانيا، فاعترفت بأن برنامجها مستمد من تلك الحركات الأوربية. ففي مقال عن اجتماعات "نورمبرج" اعترفت مصر الفتاة أنها تأمل أن تحقق في اجتماعاتها ما حققه النازيون من تنظيم دقيق في اجتماعاتهم[٦٠]. وعندما أعلنت مصر الفتاة عن إقامة معسكر الصيف للشباب في عام ١٩٣٨، ذكرت أن للفاشية الفضل في هذه الفكرة، وأن فكرة المعيشة في هذه المعسكرات قد استخدمت من جانب ألمانيا وإيطاليا من قبل. وكذلك تتضح الصورة في كتابات أحمد حسين عن الإعجاب بالفاشية، وبالرغم من أنه يحاول أن يظهر فروقًا بين نضال مصر الفتاة "الروحي" وبين نضالهم، فأطرى كفاحهم كنموذج يحتذى

ويستحق المحاكاة ففي أول حديث عام لأحمد حسين في أوائل عام ١٩٣٨ مدح فيه كلاً من إيطاليا وألمانيا[٦١].

كان مدح أحمد حسين للنظم الفاشية محاولة منه لأن يدعو شباب مصر الفتاة لمحاكاتها فقال "أيها الشباب عليك أن تنظر إلى معجز الإيطاليين والألمان، كيف أن الشباب في هاتين الأمتين كانوا قادرين على أن ينهضوا بأممهم من حالة الفقر إلى ذروة العظمة، فإيطاليا التي كانت علمًا على الفوضى السياسية والاجتماعية، أصبحت اليوم تعد من أقوى الدول في أوربا وألمانيا التي أعتقد أنها لن تقوم لها قائمة بعد ذلك، استردت اليوم مكانتها وأصبحت بلا منازع أقوى دولة في أوربا. وهاتان المعجزتان قد حدثتا بالإيمان والثقة بأنفسهم، وهذا هو ما تدعوك مصر الفتاة إليه"[٦٢]. وهكذا يتناسى أحمد حسين ذكر الفروق التي ركز عليها من قبل، واعتبر كفاحهم كفاحًا ماديًا، وهو الآن يعتبره نضال "روحي" ويضرب على ذلك الوتر فيسوق أدلة مادية يرجع نجاحها إلى أسباب "روحية"، ففي حديثه في ١٤ أبريل ١٩٣٨ بدأ تقييمه لعظمة كل من ألمانيا وإيطاليا يأخذ شكلاً ماديًا، وكيف أن إيطاليا قبل موسوليني "كانت القطارات فيها لا تستخدم ولا تحترم استخدام جدولاً زمنيًا محددًا" وجاء موسوليني وتولى الحكم، وفي ظرف عشر سنوات جعل إيطاليا أقوى دولة في حوض البحر المتوسط بلا منازع، وكيف أنها أصبحت نموذجًا يحتذى، وأن ألمانيا قبل تولي هتلر الحكم، كانت قد خرجت من الحرب فاقدة الثقة في نفسها، وجاء هتلر فاغتصب السلطة فأصبحت مرة أخرى أقوى دولة في أوربا بلاشك، وأمّا أن هذين الديكتاتوريين قد قاما بإنجازات مادية رائعة فإن ذلك إنما يرجع في المقام الأول لأسباب روحية تلخصت في الإيمان العميق[٦٣].

بلغ حديث الإعجاب بالفاشية والنازية ذروته خلال رحلة أحمد حسين إلى أوربا في عام ١٩٣٨، وكان هدفه من تلك الرحلة دراسة مختلف الأنظمة السياسية

والاجتماعية لبلاد أوربا، التي سوف يزورها، وقد كان مهيأ سلفًا، فقال قبل أن يسافر "في إيطاليا وألمانيا سوف أشاهد المعجزات الرائعة التي نهضت بهاتين البلدتين من العدم والموت إلى الحياة". ولكننا نلمس أنه كان أكثر تأثرًا مما شاهده في ألمانيا، فقد أرسل من هناك عدة مقالات كلها تتسم بالإعجاب بالنظام النازي، فكانت أولى هذه المقالات عن زيارته لمعسكرات العمل الصيفية التي أقامها الحزب النازي للشباب، والتي يعمل فيها الناس من كل "الطبقات" جنبًا إلى جنب لا يهتمون بمركز أو تمييز طبقي، وقد طالب بأن يطبق هذا النظام داخل مصر بأن تقيم معسكرات عمل مماثلة. ومن ثم عرض "لجبهة العمل الألمانية" تحت رئاسة دكتور روبرت لي، وذكر أنها حلت مشكلة العمل الألمانية، بتنظيم كل نواحي حياة العامل الألماني الاقتصادية والاجتماعية بقوله "ليس هناك قوة ولا عنف، ولا ضغط أو إكراه ولا استبداد ولا خداع في حل مشاكل الطبقات العاملة، فقد حصلوا على أجورهم المناسبة، فهم على ثقة من مركزهم وأن أحدًا سوف لا يخدعهم لأن الدولة تشرف وتراقب كل شيء وتنظم كل شيء وتتدخل في كل شيء، ليس هناك شيوعية، لأنه ليس هناك كبير ولا صغير فكلهم أعضاء في هيئة واحدة، وكل عامل يعمل من أجل المصلحة العامة قبل مصلحته الشخصية"[٦٤]. وطالب أحمد حسين في ختام مقاله بضرورة إتباع النظام النازي في مجال العمل فقال "إنه عودة إلى المجتمع الإسلامي الحقيقي، حيث لم يكن هناك عامل وصاحب عمل، بل كانوا جميعًا إخوة متعاونين معًا". وقرر أنه بعد عودته إلى مصر سينادي بشرف وجلال العمل، والعمل على تنظيمه لجلب السعادة للعمال وإدماجهم في "جبهة متحدة"[٦٥].

وكان آخر مقال لأحمد حسين من ألمانيا في شكل خطاب وجهه إلى هتلر، وقد صور فيه الحياة على أنها صراع. وأنه يجب على الشعوب أن تكون قوية منظمة حتى تستطيع أن تسترد مكانتها وتزدهر من جديد، وذلك باستخدام الديكتاتورية كما في ألمانيا النازية وقد بدأ الخطاب بالحديث عن منجزات هتلر الروحية فقال "كم

أنجزت أيها القائد في إعادة الروح إلى هذا الشعب العظيم، وأضعهم تحت قيادة واحدة، وراية واحدة، وخطة واحدة، خضت معهم المعارك، معارك الحياة ككتلة واحدة، قويًا قادرًا على أن ترفع رأسها عالية، مليئة بالشرف والوقار، لم تقبل أي خطأ أو إهانة لنفسها. فأنت سيدها أولاً وأخيرًا، ودون أن تكون لأية قوة خارجية سلطة عليها"[٦٦]. وعندما تعرض أحمد حسين للحديث عن منجزات هتلر فقد أبرز تأثره بمقدرةِ الألمان على تعبئة الأمة داخليًا، فقد قضى هتلر على البطالة ومنح العمال الأمن في عملهم، وكذلك قضى على روح الحزبية والتناحر الحزبي، وفوق كل هذا فقد أنهى الصراع الطبقي، وجعل الأمة كلها ذات مشاعر واحدة. وفي ختام خطابه مدح هتلر لقيامه بما كان هو نفسه يحاول القيام به وهو خلق جيل جديد قوي نشيط مؤهل لخوض نضال مستمر من أجل الأمة[٦٧].

كان ما سبق أن ذكرناه عن ألمانيا كبير الشبه بما ذكره أحمد حسين عن إيطاليا، فإن لموسوليني رصيد في الإنجازات لا تقل أهمية عما أنجزه هتلر في المجال الصناعي، فقال "إن المسافر إلى إيطاليا أو ألمانيا اليوم يرى المصانع تعمل ليل نهار". وفي مجال إنجازات موسوليني فيما يختص بالطبقات العاملة فقد أطرى كفاحه في هذا الصدد فقال "إن العامل والفلاح في إيطاليا قد أصبحا يتبوآن المكانة الأولى في الاحترام والوقار في الدولة". ومن المؤكد أن رحلة أحمد حسين إلى أوربا كانت ذات أثر كبير عليه، لدرجة أنه عندما وصل إلى إيطاليا قادمًا من ألمانيا، وقبل أن يدرس النظم الإيطالية، فقد كان راغبًا في إصدار تصريح يعبر عن قبوله للفاشية الأوربية كمثال مناسب وضروري لمصر ولحزبه لكي يتبعه ويقلده في المستقبل، فذكر أن مبادئ حزبه لا تتعارض مع كل من مبادئ روما وبرلين، لأنه لا يعتبر كلٌ من موسوليني وهتلر "دكاتوره"، بل هم انعكاس لشعوبهم، فهم العنصر الأساسي لحياتهم وعظمتهم، وأن

كل من ألمانيا وإيطاليا دولتان ديمقراطيتان في أوربا، وأن الدول الأخرى ما هي إلا منظمات برلمانية رأسمالية(٦٨).

أمَّا عن قبول النازية كفلسفة من جانب مصر الفتاة، فقد جاء ذلك عبر سلسلة مقالات نشرت في جريدتها، وقام بإعدادها عبد الرحمن بدوي رئيس مكتب الشئون الخارجية بالحزب، وقد نشرت خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام ١٩٣٨، وبلاشك فقد جاء نشرها مطابقًا لموقف أحمد حسين المتصاعد من نظم الحكم النازي، وذلك من خلال مقالاته التي بعث بها من ألمانيا، والتي عبرت عن مدى فعالية النواحي الاجتماعية في النظام النازي. فجاءت مقالات عبد الرحمن بدوي تتمة لموقف أحمد حسين من النازية، إذ حاول بدوي أن يلخص فلسفة الحكم النازي لأعضاء مصر الفتاة، وقد كانت السمة البارزة في هذه المقالات هو قبول عبد الرحمن بدوي لمبادئ النازية ومنها مبدأ التمييز العنصري (العرقية). ففي مقالته الأولى عن "نظرية العمل النازية" فقد قبل دعوة النازية في معاملة الطبقات العاملة وقال أنها تسمو عن الاشتراكية التي تركز على المادية فحسب فقال "بينما الاشتراكية الماركسية تقوم أساسًا على الرفاهية والرخاء المادي، فإنها نظرة مادية للحياة، ولكن النازية ترى أن الفرد هو موضوع واقع روحي نبيل يسمو فوق كل الأفراد أو فوق أي جماعة أخرى"(٦٩). وفي مقالته الثانية يشرح هذا الواقع الروحي فيذكر انه هو الجنس وبعد استعراض نظريات العنصرية (العرقية) للنازية، ومناقشة أصولها مع كل من جوبينو وهوستون ستيروارت تشمبرلن Gobineau Houston Stweart Chamberlain تحدث عن مذهب العنصرية في ألمانيا الحديثة فقرر أن "هتلر لم يجد طريقًا أحسن من طريق العنصرية لعيد الروح إلى الشعب الألماني" وقبول مذهب العنصرية جاء من جانبه كمحاولة للدفاع عن شرعية استخدامه في ألمانيا فقال "إن الفرد جزء من الجنس الذي لا يمكنه أن ينفصل عنه. فدمه جزء من

دم جنسه، لذلك فإن صلته بالجنس رباط لا يمكن فصمه إلا بصعوبة شديدة، فإنه لا حياة للفرد خارج نطاق جنسه"[٧٠].

وبعد اعتماد وجهة النظر النازية فيما يختص بالجنس، جاء اعتماد وجهة نظرهم فيما يتعلق بالديكتاتور، ودور الحزب النازي، ففي مقالته عن مبدأ الديكتاتور أثنى على هتلر ووصفه بأنه "ديمقراطي" حقيقة لأنه يناسب وحده وبصفة خاصة طبيعة الشعب الألماني فقال "هذه هي الديمقراطية الحقيقية التي تتميز عن هذه البرلمانات الهزلية التي يدّعون أنها دول ديمقراطية ويتفاخرون بها، هذه الدول التي تتاجر بالكلمات ... هذه النظرية التي أوجدها النازيون والتي تتبعها الدول النازية هي النظام الوحيد الذي ينسجم مع روح الشعب الألماني، وذلك لأنها تقوم على عاملين رئيسيين أولهما: الإخلاص غير المحدود وثانيهما المسئولية الكاملة وهذان العاملان هما الصفات المميزة التي تناسب الجنس الألماني تمامًا"[٧١] وجاءت مقالته الأخيرة عن مكانة الحزب النازي في ألمانيا، فعاد إلى فكرة المبدأ الجدلي "Dialectical" للنازيين على أنهم أقاموا "فرضية جديدة" بين "الفرضية" وما هو "ضد الفرضية" وقال أن مؤيدي "الفرضية" هم الشعب وأن من هم ضد "الفرضية" هي الدولة فقال "إن النازيين قادرون على أن يزيلوا الخلاف بين الشعب والدولة وأن يجدوا بينهم صلة أبدية، وذلك بواسطة العامل الثالث الذي خلقوه، وهذا هو العنصر حيث الجسد الأصلي (الشعب والدولة) فقد تفاعلا حيث ربطهما سويًا وهذا العنصر هو "الفرضية الجديدة" التي أوجدها التناقض بين "الفرضية" و"ضد الفرضية" وهذا العنصر الثالث هو الحزب"[٧٢].

وأخيرًا فإن مقالات أحمد حسين الوصفية التصويرية، وتحليل عبد الرحمن بدوي يبرزان مدى إعجاب والفتان مصر الفتاة الفكري بالفاشية الأوربية. ومنذ شهر سبتمبر ١٩٣٨ فصاعدًا، فإن موقف مصر الفتاة قد تأثر تدريجيًا بتهديد الفاشيست

"للدولة الصغيرة" وللسلام العالمي فأصبحت وجهة نظرها معادية للسياسة الفاشية وذات صبغة عدائية متزايدة، ولكن رد الفعل هذا لم يكن واضحًا وضوحًا كافيًا في مجال نشاط الحزب السياسي، بالرغم من مهاجمة الفاشية لأنهم هددوا مصالح مصر، إلا أن ألمانيا وإيطاليا صرحا بأنهما يوفقان بين ما يمكن أن يسمى حق الحياة، فقد مدح فتحي رضوان هتلر لأنه يعرف أن السياسة مليئة بالخداع وذات وجهين، وإيطاليا رحب بها أحمد حسين لأن أعمالها قضت على كل تردد وكل خداع وكل مصادرة للأحلام، حلم المعاهدات والصداقة[٧٣].

أمّا عن الأثر الذي أحدثه الإعجاب الفاشية كنظام سياسي على الأوضاع الداخلية لمصر الفتاة، فإن اهتمامها صار منصبًا على موضوعين هامين هما موضوع الثورة كأسلوب اعتنقته مصر الفتاة منذ البداية، وكوسيلة لتغيير نظام الحكم القائم في مصر، وموضوع العدالة الاجتماعية وضرورة تحقيقها بين كل أفراد الشعب، وقد أكد أحمد حسين على هذين الموضوعين في أول حديث له بعد عودته من أوربا في عام ١٩٣٨، ففيما يختص بنظام الحكم فإنه لم يستخدم كلمة "الثورة" ولكن بلا ريب وعلى وجه التحديد فقد هاجم نظام الحكم المصري القائم بكل عنف وقوة، وطالب بتغييره على أن يحل محله نظام الحكم المطلق، رافضًا أن يعترف بأي تمييز أو اختلاف قانوني بين النظامين فقال "أنا لا أعرف ما هي الديمقراطية ولا أعرف ماذا تكون الديكتاتورية، ولكني أعرف شيئًا واحدًا وهو الحكم الذي يقوم على خدمة الشعب، والحكومة التي تعمل على رفع مستوى معيشة الطبقات العاملة، نرضى عن أي حكم يعمل على ازدياد سلطة الشعب، أي حكم يهتم بمستوى معيشة الشعب، أي حكم يحرص على صحة الشعب، هذا هو الحكم الذي نرضى عنه، والذي سوف أتحالف معه، في حين أن كلمات الديمقراطية والديكتاتورية، ما هي إلا إصلاحات سياسية استخدمت لأغراض سياسية كدعاية من دولة ضد دولة أخرى من أجل كسب لها[٧٤].

وعندما تعرض أحمد حسين لمناقشة القضايا الداخلية لنظام الحكم، فقد أعلن رفضه الصريح للنظام البرلماني السائد في مصر، وأعلن كذلك أنه إذا كان البرلمان عقبة في سبيل تحقيق خطته التي أعلنها بعد عودته من أوربا، فإنه لن يتردد في القضاء على النظام القائم من أجل تحقيق خطته وبرنامجه فقال "نحن لن نسمح لأي نظام مهما كان، أي هيئة أو أي فرد أو أية قوة أن تقف في طريق تحقيق هذا البرنامج، فإذا ساعدنا البرلمان على تحقيقه فسوف نكون راضين عنه، أما إذا لم يسهم بنصيب في تنفيذه، ووقف عقبة في طريق تحقيقه، عند ذلك قل عني أنني سوف أكون البادئ بالعدوان على البرلمان، لأنني سوف أهاجمه وأقضي عليه"[٧٥].

وفيما يختص بموضوع العدالة الاجتماعية فقد طالب أحمد حسين البرلمان بأن يساعده في تحقيقها. وحقيقة الأمر أن برنامج مصر الفتاة بعد عودة أحمد حسين من رحلته إلى أوربا، كان متسمًا بطلب العدالة الاجتماعية بإلحاح، وكذلك اتصف بإلحاح شديد لإلغاء التمييز بين الطبقات، وينم عن صرخة مدوية من أجل تحقيق المساواة التامة، ويعد في نفس الوقت دعوة إلى ثورة اجتماعية في مصر. وحتى قبل عودة أحمد حسين من أوربا فقد أنذر وحذر من أن حركته سوف تلجأ إلى "ثورة" من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية إذا تطلب الأمر فصرح بأنه ينادي بالعدالة الاجتماعية من أجل الطبقات الكادحة فقال "..إن كل الشباب معنا، هذا بالإضافة إلى أن كل الطبقات الكادحة من الشعب وهي أغلبية في مصر معنا أيضًا. ونحن لا ننوي الثورة ولكننا سوف نلجأ إليها إذا وجدنا أية مساومة أو مناورة أو خداع يعمل على الإقلال من حرية البلاد أو من حقوق شعبها"[٧٦].

ومع إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة في نهاية عام ١٩٣٨، وضرورة أن يكون كل أعضائه مجاهدين فإنه قد صار أكثر اقتناعًا بوسائل الحكم المطلق فيما بعد، فإن نشاط الحزب وثورته خلال عام ١٩٣٩ قد تحولت لتصبح انهماكًا في مسائل

تافهة قليلة الأهمية تتسم بطابع العنف الساذج، فتمثل في مهاجمة وتحطيم الحانـــات، وتوجيه حملة سياسية واجتماعية ضد اليهود، وكلا الأمرين انتهى بالفشل والهزيمـــة وهزيمة "الثورة" وأصبح الحزب مضطرًا أن يوقف كلا النشاطين، وهي أحداث تافهة في تقييم أيديولوجية الحركة(٧٧). وبالرغم من أن الحزب قد أعلن بعـــد ذلـــك، أن سياسته هي إنكار الديكتاتورية والإيمان بالديمقراطية، فقال أحمد حسين "إن وســيلتنا لتحقيق أهدافنا أن نقتحم أية انتخابات تجرى" وتلك تصريحات تدل على الفشل في "الثورة" فضلاً عن الاعتقاد الفكري في الديمقراطية، ففي أواخر ١٩٣٨ قررت مصر الفتاة أن الديمقراطية ترف ورفاهية لمصر، ولكن الأمراض الاجتماعية والاقتــصادية للبلاد لها الأولوية في الاهتمام، ويمكن معالجتها بطريقة أحسن بواسطة هذا "الطبيب الماهر" وهو الحاكم المطلق المستبد. وهكذا يتضح لنا أن مصر الفتاة قـــد أعجبـــت بالفاشية الأوربية، وحاولت تطبيقها داخل المجتمع المصري كنمـــوذج يحتـــذى، وإن جاءت الصورة عند التطبيق مسوخًا مشوهًا للفاشية، فالمجتمع المصري بطبيعة تكونيه وظروفه لم يتقبل تلك الأفكار بدرجة كبيرة، لذلك لم تلق هذه الحركات رواجًـــا أو نجاحًا ماديًا كان أو معنويًا وإنما كانت الفاشية في مصر أو في غيرها ظاهرة عـــابرة في التاريخ، فقد كانت الفاشية في مصر أو في غيرها ظاهرة عابرة في التاريخ، فقد كانت موجة فكرية ظهرت في أوربا وانتشرت منها إلى خارج تلك القارة، ثم اختفت مـــع أول مواجهة حقيقية مع القوى الديمقراطية.

عندما ظهرت بعض القوى في أوربا، وكرســـت نفـــسها لتأييـــد نظريـــات وسياسات ضد الديمقراطية الدستورية، كان لهذه النظريات والسياسات صدى فيمـــا وراء هذه القارة. ولقد أظهر النجاح المؤقـــت لكـــل مـــن الفاشـــية والنازيـــة أن الديمقارطيات الأوربية تعتبر أنظمة حكم ضعيفة، تقوضت دعائمها كأنظمة للحكـــم يمكن اتخاذها خارج أوربا. ولكن كانت أنظمة الحكم الفاشية هي مثـــار الإعجـــاب خارج أوربا، فقد تأثرت مصر بها، وشاركت في الاعتقاد بأسلوب العنف، واستخدام

القوة من أجل تحقيق غايات سياسية[٧٨]. ولم تكن مصر وحدها هي التي اتخذت ذلك الأسلوب، ولكننا نجد أن ظروف سوريا ولبنان كانت أدعى لوجوده، فقد حاولت حركة "الكشافة" في سوريا أن تأخذ بالأفكار الفاشية، فأقامت "القمصان الحديدية" بزعامة منير العجلاني، و"عصبة العمل القومي" برئاسة "الأتاسي بك"، والوحدة اللبنانية بزعامة توفيق أحمد، و"الكتائب اللبنانية" بزعامة شارل عمون الذي حاول أن يسمح لكل الأفراد من مختلف الأديان أن تشترك في كادرات الحزب، وكان ذلك من جانبه كي يعمل ضد "الحزب القومي السوري" برئاسة أنطون سعادة، ويعد الحزب القومي السوري أكثر المجموعات تطرفًا في المنطقة[٧٩]. كذلك ظهر حزب "الفتوة" في العراق[٨٠] هذا ولم تعدم مصر الفتاة الاتصال بتلك الحركات فقد حاولت ذلك. فقد كانت هناك تشابه في الأفكار بينهم جميعًا وعلى الأخص كان الحزب القومي السوري، الذي كان يعمل على توحيد البلاد السورية من جبال طوروس حتى صحراء سيناء، والعمل على إعلاء شأن الوطن[٨١]. وقد رحبت به مصر الفتاة عند إنشائه واعتبرت ذلك سريانًا لمبادئها في سوريا[٨٢].

كان لانتشار الفاشية في أوربا وخارجها ردود فعل قوية لدى أنظمة الحكم الديمقراطية، ففي مصر كان رد الفعل في شكل تساؤل، فنشرت جريدة الأهرام مقالاً بعنوان، "هل أفلست الديمقراطية" جاء فيه "نسأل هذا السؤال لا لضعف إيمان بها، ولكن ذلك لأننا نجد أن الأمم الغربية يتلو بعضها بعضًا في نبذ النظام الديمقراطي، والتحول عنه إلى ضروب من الديكتاتورية تختلف في صورها ولا تتفاوت في جوهرها" ويتناول المقال الأسباب التي أدت إلى نجاح أنظمة الحكم الفاشية بقوله "إن من الأسباب التي سهلت قيام الدكتاتورية الحركات الشيوعية التي فشت بعد الحرب (الأولى) في أمم الغرب وأشاعت الاضطراب والفوضى في صناعتها وتجارتها وحياتها الاقتصادية على العموم، لأنها وجدت مقاومة فوقع التصادم والاضطراب فلما طال

هذا حصل رد الفعل الطبيعي، والشيوعية في إيطاليا هي التي أدت بما أحدثت من الاضطراب إلى قيام الفاشية". وقد تنبأ المقال بانهيار تلك النظم فقال "وهذه كلها أعراض في حياة الأمم قد تثبت وقد تزول، والديكتاتورية نظام معوله على القوى فإذا خلفه ضعيف انهالت وتهدمت"[٨٣]. وكما ذكرنا فإن هذا الانتشار وهذا النجاح الذي حققته الفاشية مهما تكن أسبابه، فإنها قد انتشرت خارج أوربا، وكانت موجة الإعجاب بها قوية والحماس لها كان شديدًا، حتى أن بعض الأحزاب التي تمثل الديمقراطية الليبرالية أخذت بأساليبها، فقد أخذ حزب "الوفد" ببعض أساليبها، وتمثل ذلك في استحداثه تشكيلات القمصان الزرقاء، ورفعه شعارًا فاشيًا بحتًا "الأمة المسلحة" وكلاهما سواء كان المظهر الخارجي، أو الفكر فإنهما مستمدان من أصول فاشية، فجاءت صورة ممسوخة من النظام الفاشي الإيطالي[٨٤]. هذا وإن كانت كل التشكيلات شبه العسكرية، سواء مصر الفتاة بقمصانها الخضراء أو الوفد بقمصانه الزرقاء، يرفضان أو يوصفها بالفاشية.

رفض حزب الوفد أن تكون تشكيلاته فاشية، كما رفضت مصر الفتاة ذلك من قبل، ففي مؤتمر الشبان الوفديين الذي عقد بمدينة الإسكندرية يوم ١٩ يناير ١٩٣٦، أي بعد إنشاء فرق القمصان الزرقاء بأسبوعين فقط، تصدى ممدوح رياض رئيس المؤتمر لشرح أوجه الخلاف بين حركتهم والحركات الأوربية المشابهة فقال "إن نظام هذه الأمم يقوم على تدعيم الفكرة الديكتاتورية أو الأوتوكراتية ويقصد إلى تأييد السلطة الفردية، بينما النظام في بلادنا إن تم له النجاح فسيكون من أهم أغراضه، ما كان من بواعث وجوده وهو تدعيم روح الديمقراطية والسهر على صيانة الحياة الدستورية الحقة التي تكفل حرية الفرد في المجموع وقانونية النيابة عن الفرد"[٨٥]. ولقد ساق ممدوح رياض أن من أسباب إقامة هذه الفرق، "تدعيم روح الديمقراطية والسهر على صيانة الحياة الدستورية". وقد ردد الدكتور عبد العظيم

رمضان هذه المعاني بقوله: "إذا كان النظام الدستورية المصري مفتقرًا إلى الضمانات الدستورية، فإن توفير الحماية له بأي شكل حتى ولو كان هذا الشكل يحمل ملامح فاشية ونازية، يعتبر من وجهة نظرنا لا غبار عليه لاستقرار الحياة الدستورية نفسها، حتى تتولى التشريعات أداء هذا الدور"[٨٦] وفي كلا الرأيين غرابة، فكيف يمكن أن تدعم الديمقراطية وأن تصان الحياة الدستورية بأساليب فاشية، تؤمن بالعنف وباستخدام القوة؟

إن الديمقراطية وأساليبها لا يمكن أن تتوفر لها الحماية إلا بوسائل ديمقراطية بحتة، أمَّا التصدي لهذا الموضوع من جانب الدكتور عبد العظيم رمضان – مرددًا ما قاله زهير صبري – في محاولته تبرير مسلك الوفد في إنشاء هذه الفرق ذات الصبغة الفاشية، والقول بأنها لصيانة الحياة الدستورية وتدعيم الديمقراطية فقول يخالف المنطق وطبائع الأشياء، فالديمقراطية أساليبها ووسائلها التي تحمي وجودها وتدعم فكرتها، فهو في هذا يبرر أن يقيم الوفد تشكيلات شبه عسكرية لها صبغة فاشية، وفي نفس الوقت ينكر على مصر الفتاة أن تقيم مثل هذه التشكيلات، ويهاجمها – رغم ما بينهما من فوارق في تركيبهما – وعلى أية حال فإذا فهم أن تستهوي المثل النازية والفاشية بعض الشباب فينشئوا ما يشبهها، فلم يكن مقبولاً من الحكومة الدستورية التي تستند إلى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه الانحراف بانحراف مثله، فتضفي من حيث لا تدري صفة الشرعية أو الإقرار الضمني على تشكيلات مصر الفتاة[٨٧].

وحقيقة الأمر أن مداعبة الأفكار الفاشية من كلا الفريقين – مصر الفتاة والوفد – وغيرهما كان أمرًا غير مقبول، ولكن الكيل بمكيالين أمر مرفوض تمامًا، إلى جانب أن الموضوعية تقتضينا ألا نقر تصرفًا من جانب ونستنكره من الجانب الآخر ونحاول التبرير، ولكنه يمكن القول بأن التجربة الدستورية التي مرت بها مصر لم تتعمق جذورها بعد، فأصبحت عرضة لهزات عنيفة ألمت بها، وأنه لرسوخ الإيمان

بالديمقراطية ووسائلها فإن ذلك يتطلب وقتًا طويلاً حتى ترسخ هذه التقاليد وتتأصل في نفوس الجماهير، ولعل تأريخ الديمقراطية في معظم دول العالم يؤكد تلك الحقيقة، فليس هناك من خطر على الديمقراطية لتعرضها لهزات، ولكن ذلك ربما يكسبها قوة وصلابة، ويزيد الإيمان بها ويوطد فكرها، وليس أن تدعم وتصان بأساليب فاشية، وفي وقت لم تكن فيه التشريعات ناقصة وعاجزة عن القيام بصيانة الحياة الدستورية وتدعيم الديمقراطية قائمة وكافية.

أمَّا عن مصر الفتاة والفكرة العربية – وهي الحلقة الثانية من سلسلة أفكارها ذات الحلقات الثلاث – فإننا نجد أنها هي الوحيدة التي تبنت منذ قيامها تلك الفكرة، فنادت بتوحيد البلاد العربية، أمَّا ما عداها من الأحزاب السياسية فلم تتضمن برامجها قبل صدور تصريح أيدن وظهور فكرة إقامة جامعة الدول العربية، ما يشير إلى تبنيها لفكرة عربية على أي مستوى من المستويات[٨٨]. وكان اعتناق مصر الفتاة لفكرة العروبة يعد انقلابًا فكريًا طرأ على فكر أحمد حسين – وإن لم يكن انقلابًا أصيلاً في تفكيره – فقد جاء اعتناقه للفكرة العربية من واقع التطبيق العملي، حيث تبين له أن الأخذ بالفرعونية – وكان مشجعًا لها في البداية – صعب التحقيق ومخالف لطبيعة التطور، فليس من السهل استخدام لغة الفراعنة، أو الأخذ بعاداتهم وتقاليدهم واعتناق دياناتهم[٨٩]. إذن وضع الأمر بهذه الصورة – من جانب أحمد حسين – معناه أنه ليس هناك من طريق سوى الأخذ بالفكرة العربية وبدأ يهاجم الفرعونية على أنها تباعد بين المصريين، وبين خمسين مليون عربي، وهو يرى أن هذا العصر هو عصر الكتل الكبرى، فنادى منذ وقت مبكر بالوحدة العربية، فما هو مفهوم هذه الوحدة لدى مصر الفتاة؟

أشار برنامج جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣ إلى قيام تحالف بين الدول العربية ولكن ذلك البرنامج لم يحدد نوعية هذا الحلف، ولم يحدد الخطوات التي يمكن عن

طريقها تحقيق هذا التحالف، ولم يرسم حتى مجرد الخطوط العربية لتنفيذ فكرته هذه. أمّا برنامج "الحزب الوطني الإسلامي" في عام ١٩٤٠ فقد أشار إلى الوحدة العربية إشارة صريحة بحيث يتم توحيد الأمم العربية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وتشريعيًا وتحريرها من كل نفوذ أو سيطرة أجنبية[٩٠]. كما حدد البرنامج الأسس التي تقوم عليها الوحدة العربية بقوله "لكي تتحقق الوحدة العربية لابد من الوصول إليها في خطوات تتم بالاتفاق مع الدول العربية الأخرى فيما يلي:

أولاً: مكافحة الاستعمار في جميع صوره لأي قسم من أقسام البلاد العربية.

ثانيًا: تخفيض الحواجز الجمركية بين البلاد العربية وإلغاء التأشيرات على جوازات السفر.

ثالثًا: تقرير سياسة التفضيل لمنتجات الدول العربية، فتخفض الضرائب الجمركية إلى أدنى حد ثم تلغي هذه الحواجز بصفة نهائية.

رابعًا: توحيد مناهج التعليم الأساسية.

خامسًا: توحيد القوانين الأساسية المستمدة من الشريعة الإسلامية في جميع البلاد العربية.

سادسًا: الارتباط مع الدول العربية في معاهدات دفاعية، يكون من أركانها تبادل المعلومات والبيانات العسكرية والاتفاق على السياسة الخارجية وتوحيدها"[٩١].

وعلى ذلك، فإن النظام الذي سيكون عليه الاتحاد العربي، هو أن تحتفظ كل دولة باستقلالها الداخلي، وأن يبقى لها نظام حكمها الذي اختارته لنفسها، على أن يتولى التنسيق والتخطيط للمسائل المتفق عليها، وهي السياسة الخارجية والتعليم والدفاع مجلس مشترك بين جميع الدول يضم أعضاء توفد هم هذه البلاد ليبحثوا

ويقرروا، ويذكر أحمد حسين أن ذلك النظام ليس عجيبًا ولا شاذًا وإنما هو مطبق في الولايات المتحدة[٩٢].

وعلى كل حال، فإن مفهوم مصر الفتاة للوحدة العربية لم يتحدد بهذه الصورة إلا في عام ١٩٤٠، وقد يبدو أن فكرة الوحدة العربية تتناقض مع غرض مصر الفتاة الأول وهو "تحقيق مجد الوطن بتحرير وادي النيل من منبعه حتى مصبه". لأن وادي النيل من منبعه حتى مصبه يضم قوميات مختلفة وأجناسًا متعددة تتعارض قوميتها جذريًا مع القومية العربية[٩٣] وعلى الرغم من تحديد النقاط التي يتم فيها التحالف وبيان الوسيلة لتحقيقها، فإن فكرة القومية المصرية التي آمنت بها مصر الفتاة منذ إيمانها بمجد مصر، ظلت غالية على أفكار مصر الفتاة ومنها فكرة الوحدة العربية.

لا يمكن أن يفهم من مواد برنامج ١٩٤٠ التي نصت على "الوحدة العربية" أن مصر الفتاة قد تخلت عن فكرة القومية المصرية كمبدأ أساسي من مبادئها انعكس على نشاطها، فإنه لا يوجد نص في البرنامج أو حتى مجرد عبارة بلاغية توضح أن هناك نوعًا "للمواطنة" يوضح أن العرب "أمة واحدة" فقد ظل رجال مصر الفتاة يعتبرون مصر كما كانت سابقًا ذات كيان قائم بنفسه. إلا أن المبادئ العشرة التي أصبحت مبادئ الحزب الوطني الإسلامي في عام ١٩٤١ فقد وجد بها تغيير في الألفاظ فقط يعبر عن ارتباط الحزب المتزايد بفكرة العروبة والارتباط الأبدي مع العالم الإسلامي، فنص المبدأ الثامن منها على "بلادك هي مصر والسودان لا ينفصلان ولا يتجزأن ووطنك هو جميع الأقطار العربية والإسلامية"[٩٤].

أمَّا بقية المبادئ فلا تختلف كثيرًا عما جاء في برنامج ١٩٣٣، فجاء المبدأ العاشر منها يبلور نفس الأفكار "ولتكن غايتك أن تصبح مصر دولة مرهوبة الجانب، تتألف من مصر والسودان وتؤلف مع الأمم العربية كتلة متحدة تحرر الوطن الإسلامي، وتعيد مجد الإسلام، وترفع لواءه في أنحاء العالمين"[٩٥]. وهكذا فقد ظلت

فكرة القومية المصرية لدى مصر الفتاة طاغية على فكرها كما كانت في برنامج ١٩٣٣، وعلى الرغم من أنها قد خطت عدة خطوات على طريق الوحدة العربية، منها أن أصدرت قرارًا نص على: "يقرر الحزب أن سياسة مصر القومية يجب أن تندفع في الوقت الحاضر نحو تعزيز الوحدة العربية والمساهمة في تحرير الدول الإسلامية"[٩٦].

وعلى طريق الوحدة العربية أيضًا، فقد حاولت مصر الفتاة إقامة علاقات وثيقة بينها وبين الدول العربية، فقد أعلنت جريدتها عن رغبتها في أين يكون لها مراسلون لدى الدول العربية في عام ١٩٣٩، كما أعلنت عن رغبتها في أنها ستحاول إقامة علاقات بين كل الهيئات المصرية مع زميلاتها في الدول العربية، وذلك لكي ينسقوا معًا وضع خطة مفصلة مدروسة للعمل على مقاطعة التجار اليهود الذين بدأت مصر في مقاطعتهم – وكان ذلك ردًا على موقف الصهيونية العالمية من فلسطين – في منتصف ١٩٣٩. وبالرغم من أن قيام الحرب قد أحبط هذه الرغبة، ولكن بعد ذلك بعام أرسلت مصر الفتاة مصطفى الوكيل إلى العراق بهدف توثيق العلاقات مع سائر الدول العربية[٩٧]. ولكن الذي يلفت النظر في الأيديولوجيات المصرية المعاصرة في ذلك الوقت هو الخلط بين فكرتي العروبة والإسلام لدى كل المفكرين تقريبًا، ولدى مصر الفتاة أيضًا.

إن اهتمام مصر الفتاة المتزايد بفلسطين ولفت الأنظار إلى الخطر الذي يتهدد العالم العربي من جراء ازدياد حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كان ذلك إيذانًا بأن توالي جريدة "مصر الفتاة" نشر العديد من المقالات عن فلسطين في أواخر الثلاثينات يتضح منها مدى الخلط الفكري لدى مصر الفتاة بين فكرتي العروبة والإسلام، فقد ذكرت الجريدة أن اهتمامها بفلسطين إنما يرجع إلى "أن مصر مهتمة بفلسطين كزعيمة للعالم العربي والعالم الإسلامي" وليست كزعيمة لأحدهما ولكن كزعيمة

للاثنين معًا، كما أن الأهداف العشرة التي سبق أن تناولناها وهي تحت عنوان "لابد من قوة" فإنها لم تميز أيضًا بين العالم العربي والإسلامية، فجاء أحد هذه الأهداف "لابد من قوة لتحرير العالم العربي والبلاد الإسلامية من الاستعمار"(٩٨) وقد انعكس هذا الخلط أيضًا على بعض المهتمين بقضايا العروبة، وقد هاجموا فكرة الوحدة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية مع عدم وضوح الرؤية لديهم فيما بينهما من فروق، ذاكرين أن ذلك يخالف الواقع العلمي، وقد أشاد بعضهم بفكرة التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات، لا أن تقوم وحدة يرى أنها تضر بالعالم العربي أكثر مما تفيده(٩٩).

وفي حقيقة الأمر فقد كانت مصر الفتاة، أول تنظيم سياسي يتضمن برنامجه نصًا على الوحدة العربية، وإن كان بمفهوم معين، إلا أن لها فضل الريادة في هذا المضمار، ولم يكن ذلك نابعًا من فراغ وإنما كانت له جذور تسبق تأسيس مصر الفتاة في خريف ١٩٣٣، وقد سبق أن ذكرنا كيف نأى أحمد حسين عن المناداة بالفرعونية. واعتنق الفكرة العربية، كذلك فقد دعت تلك الجماعة إلى مؤتمر الطلبة الشرقيين، وهو خطوة في سبيل توحيد البلاد العربية وغيرها ثقافيًا وفكريًا على مستوى الشباب في عام ١٩٣٢. هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك اتصالات بين رجال مصر الفتاة وبين الشباب السوري، فقد كان فتحي رضوان على اتصال بمجموعة الشباب السوري من أنصار الفكرة العربية، ومنهم ميشيل عفلق، وشوكت قنواتي وغيرهما، وقد حدثت بينهما مراسلات حول الأخذ بالفكرة العربية، وعتاب رقيق من جانب الشباب السوري لمحاولة مصر صبغ أدبها مصرة، أي بصبغة فرعونية، مع تسليمهم بأن فتحي رضوان من مؤيدي الفكرة العربية والعاملين على تحقيقها(١٠٠). وقد كان سفر كل من فتحي رضوان وكمال الدين صلاح إلى فلسطين وسوريا في عام ١٩٣٢، وكذلك سفر أحمد حسين إلى الحجاز وفلسطين عام ١٩٣٥

خطوات على طريق الفكرة العربية، ومن ثم توجه مصر الفتاة في مستهل عام ١٩٣٦ نداء إلى الشباب العربي لإيجاد صلات منظمة بين هيئاتهم ومصر الفتاة[١٠١].

وخلاصة القول أن الفكرة العربية لدى مصر الفتاة كانت تأتي في المقام الثاني بعد فكرة القومية المصرية التي ظلت طافية على سطح أفكارها ورغم التغير المستمر في الأيديولوجية، فإن فكرة العروبة لدى مصر الفتاة لم تكن فكرة أصيلة فهي عندها مختلطة بفكرة الجامعة الإسلامية، ولعل تراجع مصر الفتاة عن تأييد الوحدة العربية فيما بعد – في أعقاب حرب فلسطين ١٩٤٨ – دليلاً على عدم أصالة فكرتها عن الوحدة العربية.

أمَّا الفكرة الإسلامية لدى مصر الفتاة، فقد كانت تمثل الحلقة الثالثة في سلسلة أفكارها، فالجامعة الإسلامية وتحقيقها يعد نهاية التطور الذي تنشده، ولعل غايتها التي أعلنتها منذ البداية توضح ذلك المعنى، إذ هي ترى أن تصبح مصر إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام، إذن فكرة الجامعة الإسلامية تحت زعامة مصر، هي المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مصر الفتاة الفكري.

لم يكن هذا الاتجاه الإسلامي في فكر مصر الفتاة نابعًا من فراغ، لكن كانت له جذور عميقة في فكر أحمد حسين وقادة مصر الفتاة، وقد سبق لنا أن تناولنا اهتمام أحمد حسين المبكر بالناحية الدينية، فقد كان له نشاط ديني تمثل في تأليفه "جمعية نصر الدين الإسلامي" وهو مازال طالبًا في المدرسة الابتدائية، وقد ظلت صفة التدين والاهتمام بالدين تلازمه حتى أنه كان دائم التردد على "جمعية الشبان المسلمين" في مطلع الثلاثينات وقبل ذلك بقليل، يلقي المحاضرات، ويشترك في المناظرات حول الدين الإسلامي والإسلام عامة، ومجد الإسلام وحضارته، ومن الواضح أن هذا الاتجاه الإسلامي لدى أحمد حسين، يعد انعكاسًا لطبيعة المجتمع المصري، فهو مجتمع

ديني، تجد الدعوة الدينية فيه آذانًا صاغية فإن للأديان تأثيرًا قويًا على الجماهير في أية أمة من الأمم – فكانت الرابطة الإسلامية رابطة قوية تربط المسلمين معًا، وقد برزت الحاجة إلى تقوية أواصرها في صورة "الجامعة الإسلامية" كرد فعل لوقوع معظم الدول الإسلامية تحت نير الاستعمار، وتزايد المد الاستعماري الغربي للدول العربية والإسلامية، فأين كان موقع مصر الفتاة من فكرة الجامعة الإسلامية، وما مدى أصالة فكرها في هذا الموضوع. ولعل ذلك يدعونا أن نلقي الضوء على فكرة الجامعة الإسلامية.

كانت النزعة الإسلامية غالبة على العصبة الجنسية، والرابطة القومية في مصر إلى أوائل القرن العشرين، ولذلك لم يكن المصريون يجدون غضاضة في الاعتراف بسلطة الخليفة التركي، هذا بالإضافة إلى أن المسألة الشرقية كانت ملونة عند معظم الكتاب والمفكرين في هذه الفترة بلون ديني، يكاد يكون امتدادًا للنزاع الصليبي في العصور الوسطى، وقد ساعد على تجميع الشعوب الإسلامية حول راية الخلافة العثمانية ما كان يبدو بوضوح من مطامع الدول الأوربية في هذه الشعوب جميعًا(١٠٢).

وقد لجأ السلطان عبد الحميد إلى سياسة تهدف إلى تقوية فكرة الجامعة الإسلامية كمحاولة من جانبه أن يحفظ الإمبراطورية العثمانية المتداعية من الانهيار. وقد ساعدت كل هذه الأحداث على تنمية الشعور بالرابطة الإسلامية، وتغذية الإحساس بها أمام زحف الاستعمار الغربي المتربص لها، فيدعوها إلى التجمع حول تركيا بوصفها أقوى هذه الشعوب وأقدرها على قيادة المعركة ضد العدو المشترك(١٠٣).

كان مصطفى كامل يتزعم الاتجاه نحو الجامعة العثمانية داخل مصر، فقد رأى مصطفى كامل في تركيا باعتبارها أقوى الدول الإسلامية، قوة يمكنها مساعدته في

الخلاص من الاستعمار البريطاني، فقد كانت الدولة العثمانية قبلة المسلمين إذ بها خليفة المسلمين – حتى إلغاء المنصب في عام ١٩٢٤ – وهكذا تجمعت لدى تركيا كل أسباب قيادة العالم الإسلامي، حتى كانت ثورة كمال أتاتورك فعملت على أن تكون تركيا دولة "علمانية" تفصل ما بين الدين والدولة. وكان إلغاء منصب الخلافة من جانبها أحد الخطوات على هذا الطريق. ولعل ذلك يعد آخر عهد تركيا بزعامة العالم الإسلامي، التي آلت إليها عدة قرون، وقد أدرك فريق من المصريين مدى أحقية مصر في أن تلعب هذا الدور، فتؤول الخلافة إليها، وسنوضح ذلك فيما بعد، إلا أن ذلك ترك بصماته على الفكر المصري، فقد تكاتف المسلمون من كافة المذاهب للدفاع عن الإسلام، وظهرت موجة فكرية لتطوير الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي تمثلت في كتب ومقالات رشيد رضا وقد أضفت هذه الأفكار على الدين صبغة قومية كان لها أثرها على الحياة السياسية في مصر، كما أثرت في التكوين العقلي والنفسي والخلقي للشباب. وقد تمثل ذلك في ظهور العديد من الجمعيات الدينية في أوائل القرن العشرين، التي كانت تنفي عن نفسها بقوة أنها تتدخل في حياة البلاد السياسية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى جمعيات يتعايش فيها كل من الدين و الوطنية، ومن ثم لم تلبث أن نشأت جمعيات أخرى لها طابع مزدوج ديني سياسي ومنها مصر الفتاة[١٠٤].

كانت مصر الفتاة من المنظمات ذات الاتجاهات الإسلامية، ولتحقيق الجامعة الإسلامية يجب – كما ترى مصر الفتاة – أن تسبقها خطوتان هامتان، الأولى: وحدة مصر والسودان، وخلق وحدات عربية ثم خلق الوحدة الإسلامية[١٠٥]. وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية لدى مصر الفتاة مرتبطة بتولي مصر زعامة تلك الجامعة، وقد ارتفعت أصوات تطالب بأن تتولى مصر زعامة العالم الإسلامي، فهي في نظرهم البلد الوحيد المؤهل لهذا الدول، على أن تسعى لتوثيق العلاقات بينها وبين سائر الدول

الإسلامية[١٠٦]. هذا وقد رددت مصر الفتاة هذه الفكرة في خطب رجالها، فقد كانوا حريصين على ذكر الجامعة الإسلامية وتكوين "جبهة إسلامية" في الشرق تكون مصر على رأسها[١٠٧]. وإن لم يوضحوا كيفية تحقيق تلك الجامعة، ولعل ذلك يدعونا إلى متابعة الاتجاه الإسلامي لدى مصر الفتاة في مختلف أطوار حياتها.

لم يرد ذكر الإسلام إلا قليلاً عند متحدثي وكتاب مصر الفتاة في منتصف الثلاثينات، فقد كان اهتمامهم منصبًا على قضايا السياسة الداخلية المعقدة التي أحاطت بعودة دستور ١٩٢٣. وحتى برنامج جمعية مصر الفتاة الذي أعلنته في عام ١٩٣٣ يكتنفه غموض واضح فيما يتعلق بالدين، وعلى الرغم من أنه قد حدد غاية مصر الفتاة في أن يجعل مصر "تتزعم الإسلام" وجاء شعارها ينص على "أن نعبد الله وأنا نعلي كلمته" فإن البرنامج لم يضم سوى أربعة مواد – من مواده الثمانية والثلاثين – تناولت الناحية الدينية، اختصت أحداها بالأزهر فقررت أن عليه دورًا هامًا في مستقبل مصر، وأن عليه أن يستعيد نشاطه ويسترد مكانته القديمة، أمّا المواد الثلاثة الأخرى فقد تناولت "النضال الاجتماعي" للجمعية في الدين والفضائل، ولم تشر الجمعية في هذا المجال إلى الدين الإسلامي بعينه فقالت "إنه من الضروري أن نكن لكل الأديان السماوية كل احترام وتبجيل، إنه من الضروري أن نقيم الفضائل وأن نحارب الرذيلة وشرب الخمر والتخنث، إنه من الضروري أن نكون مستقيمين في نضالنا، وأن نواصل التعاون فيما بيننا وأن يحب بعضنا البعض الآخر[١٠٨]. ومن الجدير بالملاحظة أنه من خلال الحديث عن الفضائل فإن الإسلام لم يذكر على وجه التحديد، ولكن الجمعية أعلنت أنها تحترم وتوقر كل الأديان السماوية، وهكذا فإن مصر الفتاة كانت تسعى لأن تضم الشباب المصري من أي دين ليعمل تحت لواء الوطنية المصرية[١٠٩].

ظل الاتجاه الإسلامي لدى مصر الفتاة يكتنفه بعض الغموض، فقد فسر أحمد حسين الدين الإسلامي على أنه دين الاشتراكية والمساواة والديمقراطية، فهو دين الديمقراطية لأن الله دعا إلى استخدام مبدأ "الشورى" بين معتنقيه، وهو دين المساواة لأن القرآن قد نص على ذلك وأخيرًا فهو دين الاشتراكية، فقد فرض ضريبة الزكاة إجبارية على كل المسلمين، وهي شيء لم يعرفه العالم في نضاله الطويل، كدليل على التكافل الاجتماعي كما نظمه الدين الإسلامي(١١٠). وقد تطور هذا الاعتقاد من جانب أحمد حسين في تفسيره للدين الإسلامي فبلغ به الأمر بأن يدعو إلى الثورة على الأغنياء استردادًا لحقوق الفقراء التي تجاهلوها، مبررًا هذا المسلك بأن الإسلام يدعو للاشتراكية(١١١). وأحمد حسين في هذا يبرر استخدام القوة متمثلة في صورة الثورة لتنفيذ أحد أركان الإسلام، في أن يحصل الفقراء على حقوقهم لدى الأغنياء. فتبرير استخدام القوة ليس من قبيل الإسلام في شيء، وإنما ذلك كان مستمدًا من فكرة مصر الفتاة المبكر والذي يعد إلى حد كبير مستوحا من الأنظمة الفاشية.

وفي عام ١٩٣٨ تبرز لنا الناحية الإسلامية على ما عداها في فكر مصر الفتاة فتدعو إلى زعامة مصر للعالم الإسلامي، وتحقيق الجامعة الإسلامية التي كانت موجودة من قبل(١١٢). وقد بدأت مصر الفتاة تحدد الاتجاهات التي تهيئ لمصر أن تتولى زعامة الإسلام، وتحقيق فكرة الجامعة الإسلامية تحت زعامتها، فنادت بسيادة التشريع الإسلامي داخليًا، مطالبة بأن تكون كل قوانين الدولة المصرية مستمدة من الشريعة الإسلامية، وبأنها إذا أتيحت لها فرصة تولي الحكم فسيكون ذلك أول عمل لها(١١٣). وبمتابعة الاتجاه الديني لدى مصر الفتاة فإننا نجد أن الحزب كان قد آنس في نفسه قوة تتيح له أن يتولى الحكم، فبدأ يطالب بإنقاص سن عضوية مجلس النواب، توطئة لوصوله إلى البرلمان كخطوة أولى على طريق الوصول إلى الحكم، فبدأ يحاول استغلال موجة التدين التي كانت تميز طابع الملكية في ذلك الوقت، وما كان للشيخ مصطفى

المراغي من أثر على فاروق في هذه الناحية، وقد تلقفت مصر الفتاة الكرة، فأرادت مصر الفتاة الكرة، فأرادت أن تلفت إليها الأنظار وتجمع المزيد من الأنصار، فزاد هذا الاتجاه الإسلامي مع بداية عام ١٩٣٨، وإن لم يكن ذلك اتجاهًا إسلاميًا أصيلاً، بقدر ما كان لخدمة أغراض سياسية تهتم بها مصر الفتاة إذ كانت اهتماماتها في تلك الفترة – كما يتضح ذلك من كتابات رجالها، تنصب على نواحي مادية دنيوية أكثر منها دينية أو روحية، فقد لخصت أفكارها في هذه الناحية في أن الإسلام كان دين المساواة اجتماعيًا وسياسيًا، وقد كان تحقيق العدالة الاجتماعية من أهم الملامح التي برزت على غيرها في فكر مصر الفتاة في أواخر الثلاثينات كما سنرى، وأنه دين يدعو إلى القوة، فوصف بأنه دين التسامح والسلام وهو أيضًا دين القوة والشجاعة، فادعى أحمد حسين بأن الملامح شبه العسكرية لحركته إنما هي مستوحاة من اهتمام الإسلام بالقوة(١١٤). ولم يرجعها لأي مصدر آخر، ولعل محاولة أحمد حسين إخفاء طبيعة حركته الفاشية، ومحاولته تبرير أنها مستوحاة من الإسلام الذي يحض على استخدام القوة، يوضح خلطًا من جانب مصر الفتاة بين الفاشية والإسلام، خاصة وأن أحمد حسين قد صرح أكثر من مرة بأن الفاشية الأوروبية فيها الكثير من الإسلام(١١٥).

ولعل تصريح أحمد حسين هذا، والترويج لنظرية "العمل" في النازية، وأن الأخذ بها هو "الرجوع إلى المجتمع الإسلامي الحقيقي"(١١٦). ولعل هذا يفرض سؤالاً وهو: هل يرجع هذا إلى قصور في فهم أحمد حسين لتعاليم الفاشية أم لتعاليم الإسلام؟ إمّا أنها الرغبة في تزويق الفاشية بالإسلام لاجتذاب الجماهير الإسلامية؟ ولعل تذبذب أحمد حسين بين الفاشية والإسلام يعتبر ردًا على السؤال المطروح، ويعتبر من ناحية أخرى أحد المعالم البارزة في فكر أحمد حسين النظري(١١٧). ففي نفس الوقت الذي بلغ إعجابه بالفاشية الأوربية قمته، كانت دعوته إلى الأخذ بالشريعة الإسلامية

لتكون أساسًا للحياة في مصر، وكما سبق أن ذكرنا دعـا إلى استخدام القـوة، لإحداث الانقلاب العام الشامل لتحقيق التغيير الذي ينشده داخليًا بما يطابق الشريعة الإسلامية. وقد ردد محمد صبيح هذه المعاني حول حديث القوة والانقلاب لتحقيـق أهدافهم، وعند محاكمتهم بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم بـالقوة ١٩٣٨، دفع أحمد حسين التهمة بأنه كان يدعو إلى حكم الشريعة الإسلامية، وهذه الـدعوة في بلد دينه الرسمي الإسلام، لا تعتبر جريمة. وكما أشرت من قبل فإن الـدعوة إلى حكم الإسلام من جانب مصر الفتاة، كان ستارًا تخفي وراءه أغراضًا سياسية، منـها محاولة مصر الفتاة دخول البرلمان كمطلب عاجل، ومنـها إثـارة مـسألة الخلافـة الإسلامية والمناداة بفارق خليفة للمسلمين، توطئة لحكم القصر.

عبر أحمد حسين عن هذه الناحية في خطابه إلى الملك فاروق في مستهل عـام ١٩٣٨، فطالبه في بداية الخطاب بإحياء النزعة الدينية لدى المسلمين، "بعد أن تهدم الدين" وطالبه أيضًا بأن يتمسك بكتاب الله وسنة نبيه باعتباره على رأس الـشعب المصري فهو قدوته، ثم يطالبه بإنقاص سن النائب، ويحاول تبرير ذلك مـن جانبـه فيقول: وإن ذلك لكي يدخل إلى المجلس العناصر الشابة، إذ أن العالم كلـه يلقـي بزمامه إلى الشباب، وضرب أمثلة بإيطاليا وألمانيا وذكر أنه حتى إنجلترا نفسها قدلت "إيدن" وزارة خارجيتها وهو شاب، ثم ينتقل إلى مصر فيقول: "فالشباب المصري يا مولاي هو كل شيء في حياة مصر، وإنه ليسعدنا أن يكون من نتقدم إليه بطلباتنـا شابًا، يعمل لكي تكون مصر منارة للشرق وزعيمة الإسلام في ظل مليكها المحبوب. لا بل خليفة المسلمين رغم أنف الجميع بإذن الله. فلتصدر إرادتكم السنية بتعـديل قانون الانتخاب، بأن يصبح لمن بلغ سن الخامسة والعشرين حق التقدم للانتخابـات العامة[١١٨].

وهكذا يتضح أن الاتجاه الإسلامي لمصر الفتاة، كان يهدف تحقيق مكاسب سياسية لها وللقصر أيضًا في شكل حكم فاروق خليفة المسلمين كما نادت بذلك. فقد كانت مصر الفتاة تعد عمامة كبيرة لوضعها على رأس فاروق، تلك كانت عمامة أسلافه، فقالت "انظروا إلى التاج الذي يزين بلادكم، وإلى العرش الذي يفيض جلالاً على أمتكم، انظروا إلى القائد الذي اجتمعت عنده الدنيا بالدين! ألا ترونه لم يدع ناحية من نواحي الحياة المصرية إلا مسح بيده عليها، فالجيش هو على رأسه، والدين هو حاميه، والشباب هو سيده وقائده، ومصر هو رمزها وأملها، وأمم الإسلام وشعوب العربية هو ملتقى أنظارها ومعقد رجائها"(١١٩). ولقد حدثت بعض التصرفات من جانب القصر تؤيد هذا المطلب وهو أن يكون فاروق خليفة للمسلمين، مما اضطر السفارة المصرية في لندن أن تكذب ما جاء في الصحف الإنجليزية والتركية حول هذا الموضوع.

ومع ذلك فقد كانت مصر الفتاة تنادي صراحة بخلافة فاروق وتدافع عن نظام الخلافة "إنّ نظام الخلافة نفسه ليس باطلاً، بل هو نظام صالح للمسلمين حقًا إذا وجد الخليفة الصالح. ويكفي أنْ نذكر من أسباب صلاحيته أنّه يجمع المسلمين ويوحد كلمتهم، ولا يجعل من دولهم وشعوبهم كتلاً متخاصمة ومتطاحنة متناطحة، كما هي الحال في أوربا، بل يجعل منهم كتلة واحدة يرمز لها خليفة واحد... نحن نعرف أنّه لم يدر بعد سعي رسمي في الخلافة ولكن قلوب المصريين تريدها. ونحن ننادي بزعامة مصر للإسلام وخلافة فاروق، وسيتم ذلك إنْ شاء الله برضا جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم بعد فترة قصيرة من الزمن تستكمل مصر فيه سيادتها"(١٢٠). وقد كان محمد كامل البنداري – وكيل الديوان الملكي – والذي نال حظوة لدى فاروق في ذلك الوقت، وخاصة أثناء سفر علي ماهر رئيس الديوان إلى لندن للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة، كان البنداري صديقًا حميمًا لأحمد حسين، ويروج داخل

القصر لهذه الفاشية الإسلامية، وللأخذ بنظام الحكم الإسلامي[١٢١]. ولم تكن فكـرة الدعوة إلى الخلافة تخلو من بصمات الفاشية عليها، ففي سؤال من محـرر جريـدة "النضال" لأحمد حسين حول رأيه في الخلافة وهل آن وقتها؟... "إن الخلافـة هـي نشدة المسلمين جميعًا وهي معقل آمالهم والمسلمون بدون خليفة صالح كـالقطيع... وما كان لمسلم أنْ يعتز بإسلامه إلا معتمدًا على سيف مسلول يشهره في سبيل الله. فعندي أننا بخلق جيش مصري كامل العدد والعدة، ونفخ الروح العسكرية في جميـع المصريين، وبعث روح الجهاد في صفوفهم نخطو الخطوة الحاسمة لإعادة الخلافة"[١٢٢].

ولكن مصر الفتاة لم تتخل عن مناداتها بتولي فاروق الخلافـة فـشاركت في الدعوة إلى تأليف حزب للخلافة. ووجهت هي وغيرها إلى الشعب نـشرة بعنـوان "دعوة من حزب الخلافة الإسلامية إلى".. جاء فيها: "يتشرف فريق مـن إخـوانكم المسلمين بدعوة حضرتكم للحضور يوم الجمعـة ١٩ رجـب ١٣٥٩هـــ، ٢٣ أغسطس ١٩٤٠م في الساعة الثانية بعد الظهر بالجامع الأزهر بمصر، للنظر والتشاور في إنشاء حزب إسلامي يعمل على جمع كافة المسلمين والالتفاف حول مليكنا الصالح خليفة رسول الله ﷺ (فاروق الأول) حفظه الله، وقد عاهدنا الله نحن وبعض رجـال الجيش على العمل حتى الغاية أو الموت في سبيلها، فعلى كل مسلم غيور أنّ يـشد أزرنا ويسعى لإنقاذ بلاده من الخطر الداهم. والله الموفق وهو على كل شيء قدير". وتحمل هذه النشرة توقيعات بعض الشخصيات الدينية والسياسية الهامة[١٢٣].

إذن كانت دعوة الخلافة وتكوين حزب لها في مصر دعوة سياسية في المقـام الأول، ولعل ظروف الحرب قد جعلت المؤيدين للعرش والمناهضين للإنجليز يتجهون إلى تكوين حزب إسلامي يعمل على إعادة الخلافة، في محاولة من جانبـهم لتجميـع المسلمين حول خليفة في مصر، ربما ساعد على إنهاء الاحتلال بتكتل المسلمين عامـة ضد الاستعمار. ولكن من الواضح أنّ هذه الدعوة وذلك الحزب لم ير النور، وذلك

للظروف التي طرحت فيها هذه الفكرة من ناحية ولشخصية الخليفة المقترح من ناحية أخرى.

كانت جماعة الإخوان المسلمين من الجمعيات التي أحرزت نجاحًا منقطع النظير، فقد كان لها ما يشبه الزعامة على الجمعيات الإسلامية الأخرى، وتعاظمت القوى الشعبية التي تؤديها – خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية – وقد كانت من الجمعيات التي تتناول السياسية من ناحية الدين، وهي أيضًا من مؤيدي فكرة الجامعة الإسلامية، وقد رأى فيها وفي مصر الفتاة بعض المنادين بفكرة القومية المصرية وخاصة من الأقباط تفكيكًا للوطنية المصرية، والتشاؤم من هذا الاتجاه نحو الجامعة الإسلامية[١٢٤]. كان هذا التشاؤم من جانب البعض كرد فعل لما أحرزته حركة الإخوان المسلمين من نجاح، وقد انعكس هذا النجاح على أحمد حسين، فأسرع بتغيير اسم حزب مصر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسلامي (مارس ١٩٤٠) لينافس الإخوان المسلمين في الزعامة الشعبية[١٢٥] وكان لقيام دعوة الإخوان على أساس الدين أثر ظاهر في شدة الإقبال عليها، وربما كان الإقبال عليها راجعًا إلى ما كانت تعانيه البلاد من اضطراب سياسي وفكري، فجاء الإقبال عليها كمخرج للجماهير من ذلك الاضطراب[١٢٦]. ومهما يكن أمر النجاح الذي أحرزته جماعة الإخوان المسلمين فإن حزب مصر الفتاة سارع بتغيير اسمه إمَّا لمنافستها في الزعامة الشعبية، أو أنَّه كان يرى أنْ تصبح دعوته عالمية فتنتشر لجانه ومبادؤه في البلدان الإسلامية، كما صرح بذلك أحمد حسين بعد عودته من أداء فريضة الحج عام ١٩٤٠[١٢٧]. ولكن ذلك كان محاولة من جانب مصر الفتاة لامتصاص بعض الجماهير تحت شعار الدعوة الدينية، إذ أنَّ التجربة لم تشهد نجاحًا بدليل عدم تأسيس ولو لجنة واحدة لها لدى أية دولة إسلامية.

كان من بين الموضوعات الهامة التي لازمت التغيير إلى الحزب الوطني الإسلامي، أنْ غير الحزب برنامجه بما يتناسب مع هذا التغيير وإبراز الجانب الإسلامي على ما عداه، فقد نص البرنامج على تحقيق الجامعة الإسلامية، وإحياء مجد الإسلام ونشر رسالته في أرجاء العالمين، وقد حدد الحزب أنّ وسيلته لتحقيق تلك الجامعة هو أنّ يتولى الحكم، كذلك نص على أنّ قوانين البلاد ودستورها لابد وأن تستمد كل أصولها من الشريعة الإسلامية أو بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، هذا إلى جانب أنّ البرنامج حدد مواقف الحزب من مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن جاءت بعض مواقفه مضطربة متناقضة، مما يدل على أنّ الفكرة الإسلامية كانت فكرة قلقة غير مستقرة، ضحلة إلى حد ما، فبالرغم من أنّه يدعو إلى أنْ تستمد القوانين أصولها من الشريعة الإسلامية، فيذكر في مكان آخر من البرنامج بأن المصريين جميعًا على اختلاف أديانهم متساوون أمام القانون. أي قانون يقصد، القانون الوضعي أم القوانين السماوية المستمدة من مصادر التشريع الإسلامي، ثم يعود البرنامج فيؤكد طاعة الأسرة للرجل في حدود الشريعة الإسلامية[١٢٨].

وفي حقيقة الأمر، فإن مفهوم مصر الفتاة للقوانين والمبادئ الإسلامية مفهوم سطحي إلى حد ما، فهي لم تبذل إلا القليل من الاهتمام في محاولة تفسير مبادئ الإسلام أو محاولة تحليل القوانين الإسلامية، وعندما لجأ كتاب ومتحدثو مصر الفتاة إلى تعريف الإسلام، فقد فعلوا ذلك بمفاهيم دنيوية بصفة عامة، فوصفوه بأنه دين المساواة ودين الإيمان بالنضال والكفاح، وعندما طالبوا بأن تستمد القوانين أصولها من الشريعة، كان ذلك في حدود القوانين الإسلامية القائمة، مثل تطبيق الشريعة في القضاء، فلم يطالبوا بدراسة تلك القوانين وإعادة تقييمها لتطابق ما يطالبون به. وفي غياب تلك الدراسة وهذا التقييم للقوانين الإسلامية فإن مصر الفتاة كانت ترى أنّ الأزهر هو الذي يدعم وضع مصر "كزعيمة للعالمين العربي والإسلامي"[١٢٩].

وهكذا كانت الفكرة الإسلامية لدى مصر الفتاة، فكرة سياسية محضة لتدعيم موقفها داخل المجتمع المصري، وأن رجعة إلى الوراء لتوضيح هذا الرأي. ففي عام ١٩٢٩، عندما طالب أحمد حسين محمد محمود بأن يكون كموسوليني، فيحقق مجد مصر، وعندما لم يتحقق ذلك تصدى هو للدور، ومن ثم طالبت مصر الفتاة بزعامة فاروق للإسلام وبعث الخلافة الإسلامية، وعندما لم يتحقق ذلك، تصدت هي للدور أيضًا، وإنْ لم يكن ذلك نابعًا عن اعتناق فكري أصيل، بدليل أنها لم تستطع أنْ تتخلى عن فكرتها المبكرة التي تتسم بالفاشية، ولعل هذا التغير الأيديولوجي يعطي تفسيرًا أوضح لضحالة الفكر النظري لدى مصر الفتاة في مختلف المراحل، وإن كان التراجع عن تجربة التغيير إلى الوطن الإسلامي والعودة إلى اسم مصر الفتاة، يعد تفسيرًا أكثر مطابقة لحقيقة الأوضاع، في أن الفكرة الإسلامية لدى مصر الفتاة لم تكن فكرة أصيلة، وربما كانت ظروف الحرب هي التي حالت دون نجاح تلك التجربة.

وعلى هذا فيمكن القول، إن مصر الفتاة قد نادت باستخدام عدة وسائل لتطبيق أفكارها التي طرحتها، فتمثلت تلك الوسائل – من وجهة نظر مصر الفتاة – في استخدام القوة والعنف إلى الحد الذي يمكن معه إعلان الثورة لتطبيق هذه الأفكار، ومن ثم ترى استخدام الديمقراطية ووسائلها لتحقيق هدفها، وحقيقة الأمر أنّ مصر الفتاة لم تجد ثمة مانع في استخدام أية وسيلة كي ترى أفكارها النور، ممّا كان من نتيجته أنْ عانت من تخبط فكري واضح. تلك أفكار مصر الفتاة في مجال تحديد شخصية مصر ونظامها السياسي، ومن ناحية أخرى كان لها أفكار تتعلق بالمسائل الاجتماعية في المجتمع المصري خلال الفترة.

كان لمصر الفتاة منذ البداية اتجاه إصلاحي يهدف إلى إزالة كل الأسباب التي أدت إلى إرهاق مختلف فئات الشعب، فقد اهتمت اهتمامًا كبيرًا بالقضايا الاجتماعية، وتركز اهتمامها بقضية الطبقات الكادحة من الشعب، وهم العمال والفلاحون، هذا فضلاً عن موقف الفتاة من قضية تحرير المرأة.

كانت مصر الفتاة ترى في الحياة تعبيرًا عن النضال الدائم المستمر – كان ذلك تمشيًا مع فكرها في استخدام التشكيلات العسكرية ذات الصبغة الاستبدادية – ولكن فكرة النضال الدائم تتعارض جذريًا مع تصور رجال مصر الفتاة لتاريخ مصر في الماضي، ويتلخص تصورهم هذا هفي أن مصر دولة سادت وازدهرت في ظل ظروف الوحدة الوطنية التي نعمت بها، وفي ظل وحدة جميع الأديان تحت لواء الوطن، وفي أن العلاقات الاجتماعية في الماضي قد غلبت عليها روح التعاون بين جميع الطبقات. وقد عبَّر رجال مصر الفتاة عن رغبتهم الملحة في تكوين الوحدة الوطنية التي جمعت بين مختلف الطبقات وخاصة الشباب فانصهروا جميعًا في بوتقة ثورة ١٩١٩. وهم في هذا الصدد يرون أن الوحدة الدينة والتكافل الاجتماعي اللذان برزا خلال الثورة، قد قضي عليهما تمامًا، وهم يرجعون ذلك إلى مؤثرات "الإلحاد" و"المادية" اللذين كانا انعكاسًا للمدنية الأوربية على المجتمع المصري. وفضلاً عن ذلك فهم يرون أيضًا أن الوحدة السياسية قد تحطمت كذلك بفعل دسائس الإنجليز ومكائدهم، والتي أدت إلى تبدد المد الثوري الذي عبرت عنه ثورة ١٩١٩، فشجعوا الصراع الحزبي بين الأحزاب المصرية. وقد جاء كفاح مصر الفتاة طوال البحث تعبيرًا عن هذه الأفكار، فقد كانت تناضل من أجل طبقة اجتماعية واحدة من ناحية ومحاولة تحقيق الوحدة من ناحية أخرى.

دافع رجال مصر الفتاة باذلين جهودهم لمحاولة استرداد تلك الوحدة التي تحطمت – في زعمهم – وذلك لكي تقوم بمهمة النضال الدائم ضد أعداء مصر، الإنجليز خاصة والأجانب عامة، ولكن محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين – الوحدة والنضال ضد الأجانب – قد قضي عليها تمامًا في نهاية الثلاثينات، فقد عبرت مصر الفتاة عن أفكار جديدة امتصت هاتين الفكرتين القديمتين، فبرزت إلى السطح أفكار تنادي وتطالب بالكفاح الشعبي تقوده الطبقات الكادحة من الشعب ضد الطبقات العليا الفاسدة، فقد اعتبرتهم مصر الفتاة متحالفين تمامًا مع المحتل الأجنبي حماية

لمصالحهم، ولعل ذلك هو الذي عمل على تحطيم التآلف الصعب بين الوحدة والنضال ضد الأجانب، فبرزت إلى الوجود في فكرها فكرة النضال ضد الطبقات العليا، حتى ولو أدى ذلك إلى إحداث ثورة اجتماعية ضدهم[١٣٠]. ولنتابع فكرة العدالة الاجتماعية في أيديولوجية مصر الفتاة خلال مختلف الأطوار التي مرت بها ومن خلال برامجها ونشاطها في المجالين السياسي والاجتماعي.

لم تتجاهل مصر الفتاة – منذ ظهورها كحركة سياسية – القضايا الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع المصري، فقد اعتبرت نفسها قبل أن تكون حركة سياسية، أنها حركة إصلاحية تهدف إلى إزالة كل أسباب التدهور الاجتماعي والاقتصادي، تهتم بنشر التعليم والثقافة، ومكافحة البطالة، ومحاربة الامتيازات الأجنبية، باعتبارها سببًا من أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وعندما تحول نشاطها إلى نشاط سياسي، لم تهمل الجانب الاجتماعي منذ البداية وإن كان النضال السياسي ضد المحتل الأجنبي، وسيادة الخلافات الحزبية والصراع على كراسي الحكم من جانب المصريين، قد أخّر اهتمامها بالقضايا الاجتماعية بشكل سافر إلى نهاية الثلاثينات، وإن كان هذا لا يمنع من أنها قد نصت في برنامجها في عام ١٩٣٣ على بعض القضايا الاجتماعية العامة، تتناول مشاكل الفلاحين والعمال وبعض الأمراض الاجتماعية، فجاء في برنامجها: "يجب أن نؤمن بأن الفلاح هو تاج مصر وسر قوتها، وأنه الحقيقة الوحيدة التي لم تتبدل في العالم منذ ستة آلاف سنة، وهو الذي أبقى مصر نابضة قوية حتى اليوم. وإذن فيجب أن نعلم الفلاح بأن نقضي على الأمية والجهل، ونرتقي بمعيشته ونضمن له اليسر والرخاء، ونحفظ له صحته بأن ندخل إلى بيوته الجديدة النور والماء والهواء"[١٣١]. كما نص البرنامج على تنظيم التأمين الاجتماعي لكل الأفراد في الأمة، وبحيث أن يصبح لكل فرد في الأمة عمل يتعيش منه، وإذا كان عاجزًا لا يستطيع العمل فيجب أن يجد الملاجئ ليأوي

إليها[١٣٢]. وقد عني البرنامج أيضًا بالمرأة كنواة للأسرة، فقد جاء موقف مصر الفتاة من قضية تحريرها كما يلي: "يجب أن نرقي المرأة ونعلمها العلم الكامل لكي تكون زوجة صالحة ولتكون أمًا تخلق الأبطال، وليكن بيتها نعيم الحياة". كذلك فقد اهتم بمعالجة أحد الأمراض الاجتماعية وهو انصراف الشباب في ذلك الوقت عن الزواج فطالب بإلغاء المهور الباهظة والحفلات الهوجاء[١٣٣].

اهتمت مصر الفتاة بقضايا العمال والفلاحين، فقد خصصت صفحة في كل عدد من أعداد مجلتها الصرخة توالي فيها نشر شكاواهم ومطالبهم، ومهاجمة أصحاب الأعمال سواء كانوا من المصريين أو الأجانب، وتضع الحلول لحل مشاكلهم، وتدعوهم للانضمام إلى النقابات، إن كان تبنيها لقضية العمال في ذلك الوقت المبكر قصد به تحقيق أهداف سياسية، إذ كانت مصر الفتاة ترمي إلى كسب المزيد من الأنصار والأعضاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كانت تعمل في هذا المجال لصالح عباس حليم الذي تبنى قضاياهم[١٣٤]. وقد استمرت مصر الفتاة توالي اهتمامها بقضايا العمال فعرضت لأسباب تأخر الحركة العمالية في مصر، وأرجعت ذلك إلى أن قيادة الحركة العمالية متروكة لطبقة بعيدة كل البعد عنهم من المحامين[١٣٥]. وقد لخص أحمد حسين برنامجه إذا ولِّيَ الحكم بأنه "عمل لكل عاطل"[١٣٦].

كما اهتمت مصر الفتاة أيضًا بقضايا الفلاحين فطالبت بترقية الفلاح اجتماعيًا، بإقامة المساكن الصحية له وهدم المساكن القديمة بالقرى، على أن تدبر الأموال اللازمة لهذا المشروع – كما ترى مصر الفتاة – بتخفيض مرتبات الموظفين وفرض ضريبة على الدخل الذي يزيد على مائة جنيه[١٣٧]. ولم يتعد نشاط مصر الفتاة في هذا المجال سوى النشر في تلك المرحلة.

كما شغل اهتمام مصر الفتاة، قضية المرأة ودورها في كفاحهم، وموقف مصر الفتاة من مشاركتها في الحياة السياسية، وقد كان ذلك أحد القضايا المطروحة خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، فمصر الفتاة ترى أن مشاركة المـرأة في حركتها أمر ضروري، ولكن نظرها للمرأة ليست نظرة غربية أو أوربيـة، فهـي لا تدعو المرأة للنزول إلى الحياة العامة، بل يكفيها أن تؤمن بفكرها وتتحمس لـه[١٣٨].

ويوضح أحمد حسين موقف حركته من نزول المرأة إلى ميدان العمل في مقـال لـه بعنوان "الفتاة المصرية كأم وزوجة وما يجب أن تكون عليه"، ذكر فيـه أن المكـان الطبيعي لها هو البيت، لتتولى تربية الأولاد، ورعاية بيتها، وهـو في هـذا لا يؤيـد خروجها للعمل، وضرب مثلاً بتجربة تشغيل النساء في كل أوربا في فتـرة الحـرب العالمية الأولى، والذي كان من نتيجته أن الرجال بعد نهاية الحرب لم يستطيعوا العودة إلى أعمالهم فتفشت البطالة في أوربا كلها، ويذكر أن كلاً من هتلر وموسوليني قـد كونا جيوشهما من هؤلاء العاطلين[١٣٩]. إذن فمصر الفتاة ترفض فكـرة مـشاركة المرأة في الحياة العامة، وهي قضية اجتماعية هامة.

وإلى جانب ذلك فقد اهتمت مصر الفتاة بقضية أخرى لا تقل أهمية عن قضية المرأة، وهي قضية إضرار الشباب عن الزواج، فتطالب مصر الفتاة الحكومة بأن تطبق تجارب كل من إيطاليا وألمانيا وتركيا في هذا المجال لإرغام الشباب على الزواج[١٤٠]. ولكن الاهتمام بتلك القضايا لم يتعد مرحلة نشر الرأي فيها في جرائد مصر الفتاة.

لكن أواخر الثلاثينات شهدت تطورًا في فكرة تحقيق العدالة الاجتماعية، فقد خطت مصر الفتاة خطوات أبعد في ذلك المجال من حيث استخدام أسلوب متطرف إلى أبعد حد في معالجة هذا الموضوع، وقد تميزت بهذه الصفة خاصة بعد عودة أحمد حسين من أوربا في أغسطس عام ١٩٣٨. وقد بلغ التطرف قمته حتى أنها نـادت بإعلان الثورة لتحقيق أهدافها في العدالة الاجتماعية، فبعد عودة أحمد حسين مباشرة

من رحلته في أوربا، عقد اجتماعًا بمدينة الإسكندرية ألقى فيها خطابًا شاملاً وإن كانت صرخته من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية تعد ذات سمة بارزة على ما عداها من الموضوعات فقال: "دعوني أصرخ هنا بأعلى صوتي، وانقلوها عني في كل مكان، إن حقوق الفلاح في هذه البلاد منهوبة ومسروقة، يسرقها نفر من الأجانب، ونفر من الأغنياء،ونفر من الموظفين، حق الفلاح الأول في أن يكون إنسانًا له حق الحياة، هذا الحق مسروق من الفلاح، والحكومة والأغنياء والأجانب ينظرون إلى هذا الفلاح نظرهم إلى مخلوق حقير يقل عنهم حضارة أو مدنية، وأنهم من طبقة غير طبقة البشر.. دعوني أقل لكم أيها السادة إنّ الحياة الاجتماعية في مصر يمكن أنْ نلخصها على الوجه الآتي: خمسة عشر مليونًا من المصريين يعملون كأرقام وعبيد أذلاء في خدمة مليون أو أقل من الأجانب والأغنياء وكبار الموظفين والوزراء والباشوات"(١٤١).

ولكن أكثر فقرات خطاب أحمد حسين تطرفًا فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، ووجود طبقتين تتنازعان من أجل مصالح كل منهما، وكذلك قضية المساواة بين البشر، والقيام بثورة شعبية لتحقيق تلك المساواة فقال: "لدينا في هذه البلاد خمسة عشر مليون فلاح لا يأكلون إلا (المش) و(البصل) ولا يسترون عورقم إلا بشق النفس ويعملون إجراء لدى أقلية ضئيلة، نريد أن نحرر هذه الملايين ونجعلها تحصل على طعامها كما يأكل الناس، ويعيشون في بيوت كما يعيش الناس، ويتعلمون كما يتعلم الناس، ويأخذون نصيبًا من الحياة كما أراد لها الله. هذا هو ما تريده هذه البلاد، فإذا استطاع الدستور والبرلمان أنْ يوصلنا إلى هذه النتيجة فبها ونعمت، وإلا فقولوا عني أنني عدو الدستور، بل عدو كل نظام يحول دون الفلاح ودون أخذ نصيبه الكامل من الحياة. أنا ضد كل نظام يبقى العمال في هذه الأشغال الشاقة التي يشتغلون فيها مقابل قروش تافهة، أنا ضد كل شخص وضد كل هيئة وضد كل نظام

يحول بيننا وبين إسكان العامل والفلاح في بيت، فإن كان الدستور هو هذه العقبة، فسوف أحارب الدستور وأقضي عليه"(١٤٢).

إن قبول أحمد حسين لفكرة "الثورة" من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية كان لها صداها المسموع، فقد كرر رفضه للنظام البرلماني المصري، وحدد النظام الذي يحل محله والذي أخذ يدعو مواطنيه إليه قال: "أنا رجل احتقر النظم البرلمانية الموجودة في مصر، وأراها كلها أساليب فاسدة لا تصلح لخدمة هذه البلاد وتحقيق العدالة فيها، فهي لا تضم بين جدرانها إلا مجموعة من الأعيان والأغنياء والمحامين الذين يهمهم أولاً وقبل كل شيء الاحتفاظ بجاههم وحماية مصالحهم الخاصة ولذلك فهم لا يفعلون شيئًا إلا استدامة هذا الجاه وهذه المصلحة ليس يعنيهم بعد ذلك مصلحة السواد الأعظم من الشعب.. لا جدال إذن في أن هذا السخف الذي يطلقون عليه كلمة "الديمقراطية" هو أبعد ما يكون عن الديمقراطية الحقيقية ولا جدال في أن ما يطلقون عليه كلمة "الديكتاتورية" هو حكم الشعب الصحيح لمصلحة الشعب"(١٤٣). ولقد جاء وضع الأهداف العشرة للحزب في ذلك الوقت توضيحًا لمدى توسعه في معالجة الشئون الداخلية ونضاله من أجلها، بدلاً من نضاله القديم من أجل الوحدة الوطنية، وبالرغم من أن أحد هذه الأهداف ظل يعبر عن أمل الحزب في بقاء التآلف الوطني، فقد قرر أن القوة حتمية "لكي نجعل مصر حزبًا واحدًا وشعبًا واحدًا وكتلة واحدة تلتف حول عرش الملك" وفي مكان آخر أعلن الحزب الحرب على هؤلاء الذين سيقفون في طريق العدالة الاجتماعية بقوله: "كل من يشترك معنا فإنه معنا، كل من لا يفعل فإنه ضدنا". ولعل المثال التالي يعطي صورة أوضح لشدة حرص أحمد حسين على القيام بالثورة لتحقيق العدالة الاجتماعية فقال: "يجب أن نكون أقوياء أذن، وأن ندعو للقوة تمهيدًا لإجراء الانقلاب ولا ينبغي أن يخيفنا أن يقال عنا أننا دعاة ثورة،

فنحن فعلاً دعاة ثورة على الباطل وثورة على الضعف وثورة على الفساد، ولابد من أن نقضي على كل ذلك بكل الوسائل وبكافة الأساليب"[١٤٤].

وفي حديث آخر لأحمد حسين، تتضح الصورة أكثر فأكثر، فيصر عليَّ القيام بتلك الثورة التي يدعو لها لتحقيق العدالة الاجتماعية، فأعلن أن مصر الفتاة "ثورة في هذا البلد" وقد أصبح موقفه من الحكومة الديمقراطية أكثر تحديدًا، فعبر عن رغبته في أن يتحرك ضد إرادة الشعب إذا تطلب الأمر، من أجل أن يحقق "ثورته الجديدة". وقد أخذ يؤكد هذه المعاني المتقدمة بقوله: "عندما نزلنا إلى الحياة المصرية كما رأيتم كنا ثورة على الأوضاع الموجودة ولازلنا وسوف نبقى دائمًا أبدًا ثورة على هذه الأوضاع حتى نقلبها ونعيد بناءها وتنظيمها، وكنا بالأمس نثور بالقول لنقنع الناس بإيماننا وقد اقتنع الناس بدعوانا، فينبغي أن تكون ثورتنا اليوم بالأعمال لا بالأقوال.. من كان يخيل إليه أننا سننتظر حتى نقنع المصريين فردًا فردًا فهو جد مخطئ لأننا لو مكثنا مائة سنة بعد اليوم لنقنع المصريين لما اقتنع واحد منهم – ذلك أن العمل وحده هو وسيلة الإقناع، ولقد راح زمن الكلام وبدأ دور العمل"[١٤٥]. ويواصل الحزب هجومه على البرلمان بقوله: "منْ كان يظن أن طريقنا هو أن نعتمد على البرلمان الحاضر أو على الانتخابات تجريها هذه الحكومات فهو جد واهم، لأننا لا نؤمن بهذه الأساليب في مثل ظروفنا التي تعانيها البلاد". وقد حدد الحزب الجماعات التي لن يستطيع إقناعها لا بالأقوال ولا بالأعمال فقال: "لن ننتظر كما يخيل للبعض عشرين سنة حتى يقتنع الناس بصحة آرائنا، لن ننتظر حتى نقنع النحاس باشا أن يسير خلفنا، وإلا لاحتجنا للانتظار إلى يوم القيامة، ولن ننتظر حتى يؤمن بنا الباشوات والباهوات والأجانب والإنجليز"[١٤٦]. ثم يعلن أحمد حسين أن ثورته ستؤجل حتى يقتنع بعض الناس العاديين بأسلوب الحزب وبأنهم على استعداد لأن يتبعوه، فقال: "كنا ننتظر حتى نشعر بأن الشعب قد صار يؤيدنا"، ولكنه في نفس الوقت ينفي حتى مجرد إيمانه

السطحي بالإرادة الشعبية فقال: "هل تظنون أن مثل هذا العمل يحتاج إلى إقناع الناس فردًا فردًا بضرورة هذا العمل، أم يكفينا أن نؤمن به نحن ثم نجاهد بكل ما استطعنا في سبيل تنفيذه. وإذن فلابد لتحقيق برنامجنا وغايتنا من قوة... يجب أن نكون من القوة بحيث نستطيع أن نفرض إرادتنا. إرادة الخير على هذه البلاد"(١٤٧). ولعل هذا الحديث الأخير يعد أكثر وضوحًا في دعوة مصر الفتاة في أي شكل من الأشكال، حتى ولو كان ذلك الشكل القيام بثورة تعمل على تغيير أساليب الحكم برمتها(١٤٨). وقد جاء برنامجها في مارس ١٩٤٠ تعبيرًا عن تلك المعاني المتقدمة، فهو يقوم على تحقيق أكبر نصيب من القوة المادية والمعنوية للبلاد. إلى جانب نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، متخذًا الشريعة الإسلامية أساسًا لهذا الاتجاه، فقد نص على منع المعاملات الربوية، وأن الزكاة فرض على كل مصري، واهتم أيضًا بالطبقات العاملة وضرورة انضمام أفرادها إلى النقابات، أمَّا الفلاحين فنص على تحسين حالهم في مختلف المجالات(١٤٩). هذا وإن كانت ظروف الحرب التي صدر البرنامج في ظلها قد حالت دون ترديد أية معاني حول تحقيق العدالة الاجتماعية واختفى حديث "الثورة" من أجل تحقيقها.

ومن خلال استعراضنا لأفكار مصر الفتاة النظرية، فإنه يتضح لنا أن رجال مصر الفتاة كانوا بعيدين تمامًا عن أن يكونوا مجموعة متناسقة متحدة الفكر تسير في اتجاه هدف واحد، هذا فضلاً عن أن بعض كتابها قد عبروا عن ميول ونزعات مختلفة تمامًا عن ميول ونزعات البعض الآخر منهم. ومن الممكن أن نميز بين تيارين فكريين رئيسيين، وهذا التياران يعدان تعبيرًا عن مدرستين للتفكير ظهرتا في الجيل الجديد، وباستعارة المصطلحات الفنية للتاريخ الروسي فإنه يمكن تسمية هاتين المدرستين بالشرقية والغربية. فالمدرسة الشرقية داخل مصر الفتاة، ممثلة أحسن تمثيل في شخص مصطفى الوكيل، وتتلخص أفكار هذه المدرسة في رفضها العملي الكامل للغرب،

وهي ترى الحل في العودة لما فهموه على أنه مبادئ شرقية، وعلى وجه التخصيص لمبادئ الإسلام، وقد كان هذا التيار هو الذي ساد داخل مصر الفتاة في نهاية الثلاثينات، فقد جعل أحمد حسين مصطفى الوكيل نائبًا له، فالحركة تدريجيًا اتخذت المنهج الإسلامي الذي يمثله مصطفى الوكيل. أمّا المدرسة الغربية داخل مصر الفتاة، كانت ممثلة في شخص فتحي رضوان وقد ظل تفكير تلك المدرسة سياسيًا بدرجة أكبر على وجه التحديد، فقد رفضت نبذ الغرب كلية والمطالبة بحل مشاكل مصر المادية بأساليب دينية، منكرة شرعية الحل الإسلامي الذي اتخذه حزبهم في نهاية الثلاثينات[١٥٠]. ولعل هذا التمايز الفكري داخل مصر الفتاة يفرض علينا أن نلقي نظرة على فكر أحمد حسين نفسه.

يقول "لاكور" في هذا الصدد، أنه من الخطأ أن نعتبر أحمد حسين مجرد مغامر فحسب رجل بلا عقيدة سياسية، رجل مستعد لأن يقدم خدماته لأي سيد، فطبقًا لكل الوضوح فهو رجل ذو إيمان قوي، إنه رجل ذو قسوة وقوة في ارتباطه وتعاونه الوثيق مع الفاشية في الثلاثينات، فإنه يعد من أكثر السياسيين المصريين المتطرفين استقامة وثباتًا على المبدأ[١٥١]. وفي هذا القول الكثير من الصواب فرغم التغلب الوضاح في أيديولوجية أحمد حسين التي انعكست على فكر مصر الفتاة النظري إلا أنه ظل أكثر ولاء لفكرة "القومية المصرية" المتطرفة المستمدة من منابع فاشية تؤمن باستخدام القوة، حتى كان إيمانه باستخدامها لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل استخدام الشريعة الإسلامية، هذا فضلاً عن أن أحمد حسين نفسه يعطي تفسيرًا لعدم الاستقرار الفكري لحركته بقوله: "أنا ابتديت كفاحي وأنا صغير في السن فلم يكن لي آراء ثابتة، فكنت أكون آرائي من خلال التجربة ولذلك تغيرت كثيرًا حتى الآن، فأنا الآن أكتب تفسير القرآن"[١٥٢]. ومن الواضح أن أحمد حسين كان موضوعيًا إلى أبعد الحدود في تفسيره لهذا التغير المستمر في أيديولوجية حركته، فقد بدأ كفاحه

السياسي وهو لم يتعد سن الثامنة عشرة بعد، ولعل هذه السن المبكرة لا تتيح له ولا لغيره وضوح الرؤية حول أيديولوجية معينة فكان ذلك التغير وعدم الاستقرار. وربما تعارض رأيه هذا مع ما ذكره "لاكور" إلى حد ما وإن ظل أحمد حسين على ولائه للفاشية حتى بعد كل التغيرات التي مرت بها حركته، وبعد أن تقدمت به السن أيضًا.

هوامش الفصل السادس

(١) برنامج جمعية مصر الفتاة وقانونها النظامي، ص١، وهو عبارة عن كتيب صغير من ١٦ صفحة، محفوظ لدينا.

(٢) محمود حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، القاهرة ١٩٥٤، ص ص٥٠-٥٢.

(٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 271-272.

(٤) Loc. Cit.

(٥) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٠.

(٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز. من مقدمة كتيب صغير عن اللجنة التنفيذية للمدارس الثانوية والخاصة لمصر الفتاة.

(٧) P.J. Vatikiotis: The Modern History of Egypt, 1968, p. 328.

(٨) إبراهيم عامر: المرجع السابق، ص٧٢.

(٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 296.

(١٠) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص ص ٢٧-٢٨.

(١١) نفسه، ص٢٩.

(١٢) الصرخة، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣.

(١٣) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ٢١٣.

(١٤) مصر الفتاة، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٥) محمد صبيح: الإمبراطورية المصرية، محاضرة ألقاها بشعبة المنصورة، مصر الفتاة، ١٥ يناير ١٩٤٠.

(١٦) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص٢١٣.

(١٧) محمد صبيح، الإمبراطورية المصرية، مصر الفتاة، ١٨ يناير ١٩٤٠.

(١٨) الصرخة، ٢١ أكتوبر ١٩٣٣.

(١٩) محمد شفيق غربال، المرجع السابق ص١ من المقدمة.

(٢٠) الصرخة، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣.

(٢١) خطاب أحمد حسين إلى النحاس باشا، الصرخة، ٢٨ يوليو ١٩٣٤.

(٢٢) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٥ ينـاير ١٩٣٥، دون توجيه.

(٢٣) وادي النيل، ٢ يونيو ١٩٣٥.

(٢٤) نفسه، ٢ يوليو ١٩٣٥.

(٢٥) الصرخة، ٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(٢٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتـاريخ ١٨ نـوفمبر ١٩٣٦، دون توجيه عن اجتماع مصر الفتاة.

(٢٧) F.O. 371/20105, r. No. 102 secret, European department, Ministry of Interior to the oriental secretary, the Residency, Cairo, 14 April, 1936.

(٢٨) مصر الفتاة، ٢٤ يناير ١٩٣٨.

(٢٩) نفسه، ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(٣٠) نفسه، ١١ أغسطس ١٩٣٨.

(٣١) مصر الفتاة، ٩ مايو ١٩٣٨.

(٣٢) نفسه، ١١ أغسطس ١٩٣٨.

(٣٣) نفس المكان.

(٣٤) نفسه، ١١ أغسطس ١٩٣٨.

(٣٥) مصر الفتاة، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.

(٣٦) نفس المكان.

(٣٧) مصر الفتاة، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.

(٣٨) نفسه، ٦ مارس ١٩٣٩.

(٣٩) نفسه، ٤ مايو ١٩٣٩.

(٤٠) مصر الفتاة، ٤ مايو ١٩٣٩.

(٤١) نفسه، ٨ مايو ١٩٣٩.

(٤٢) مصر الفتاة، ١١ مايو ١٩٣٩.

(٤٣) الصرخة، ١٠ فبراير ١٩٣٤.

(٤٤) الصرخة، ٣١ مارس ١٩٣٤، حديث لفتحي رضوان مع الصحفي الألماني هاورز.

(٤٥) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص٩٩.

(٤٦) أحمد حسين: الدكتور خالد، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٤، ص٦٠.

(٤٧) P.J. Vatikiotis: The Modern History of Egypt, London, 1969, P. 328.

(٤٨) Anouar Abdel Malek: Egypt. Military Society, New York 1968, p. 21.

(٤٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 340.

(٥٠) أحمد حسين: إيماني، ط٢، ١٩٤٦، ص٦٤.

(٥١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 342.

(٥٢) Ibid. P. 343.

(٥٣) مصر الفتاة، ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(٥٤) مصر الفتاة، ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(٥٥) J.P. Jankowski: op. cit., p. 344.

(٥٦) الثغر، ٢٤ أبريل ١٩٣٧.

(٥٧) نفس المكان.

(٥٨) الثغر، ٢٤ أبريل ١٩٣٧.

(٥٩) الثغر، ٢٤ أبريل ١٩٣٧، لم يزال حمادة الناحل الكتابة في هذا الموضوع كما وعد في ختام مقاله المذكور.

(٦٠) J.P. Jankowski: op. cit., p. 349.

(٦١) مصر الفتاة، ٢٤ يناير ١٩٣٨.

(٦٢) نفس المكان.

(٦٣) نفسه، ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(٦٤) مصر الفتاة، ٢٨ يوليو ١٩٣٨.

(٦٥) نفس المكان.

(٦٦) مصر الفتاة، أول أغسطس ١٩٣٨.

(٦٧) J.P. Jankowski: op. cit., p. 353.

(٦٨) مصر الفتاة، أول أغسطس ١٩٣٨.

(٦٩) نفسه، ١١ أغسطس ١٩٣٨.

(٧٠) مصر الفتاة، ١٨ أغسطس ١٩٣٨.

(٧١) نفسه، أول سبتمبر ١٩٣٨.

(٧٢) نفسه، ٨ سبتمبر ١٩٣٨.

(٧٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 358.

(٧٤) مصر الفتاة، ٢٣ أغسطس ١٩٣٨.

(٧٥) مصر الفتاة، ٢٣ أغسطس ١٩٣٨.

(٧٦) نفسه، ٤ أغسطس ١٩٣٨.

(٧٧) J.P. Jankowski: op. cit., p. 365.

(٧٨) P. J. Vatikiotis: op. cit., p. 315.

(٧٩) Heyworth. J. Dunne: op. cit., p. 89.

(٨٠) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص٢٨٣.

(٨١) البلاغ، ١١ يناير ١٩٣٦.

(٨٢) الصرخة، ١٣ فبراير ١٩٣٦.

(٨٣) الأهرام، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣.

(٨٤) محمد أنيس: ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية، ص٨٤.

(٨٥) كوكب الشرق، ٢٠ يناير ١٩٣٦، من خطبة ممدوح رياض في مؤتمر الشباب الوفديين بالإسكندرية.

(٨٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص١٦٣.

(٨٧) محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور، القاهرة، ص٨٧.

(٨٨) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص١٩١.

(٨٩) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص ص٣٠-٣٢.

(٩٠) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص١٩١.

(٩١) قانون وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي (مارس ١٩٤٠)، وهو كتيب صغير محفوظ لدينا، مصر الفتاة، ١٨ مارس ١٩٤٠.

(٩٢) مصر الفتاة، ٨ يناير ١٩٤٠.

(٩٣) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص١٩١.

(٩٤) مصر الفتاة، ٣ أبريل ١٩٤١.

(٩٥) نفس المكان.

(٩٦) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، السرايات الملكية، البوليس المخصوص، تقرير بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٠.

(٩٧) J.P. Jankowski: op. cit., p. 319.

(٩٨) Ibid, p. 314.

(٩٩) محمد علي علوبة: مبادئ في السياسة المصرية، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٤٢، ص٣١٥.

(١٠٠) المقطم، ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣، خطاب من مجموعة الشباب السوري ميشيل عفلق وغيره إلى سيد فتحي رضوان.

(١٠١) الصرخة، ٢٢ يناير ١٩٣٦.

(١٠٢) محمد حسين: المرجع السابق، ص١.

(١٠٣) نفسه، ص ص٢-٣.

(١٠٤) مارسيل كولومب، المرجع السابق، ص١٧٥.

(١٠٥) عاصم أحمد الدسوقي: المرجع السابق، ص٢١٠.

(١٠٦) الصرخة، ١٦ ديسمبر ١٩٣٣، حديث بين محمد علي علوبة وعبد الحميد المشهدي المحرر بالمجلة حول زعامة مصر الدينية.

(١٠٧)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٣٤، بدون توجيه.

(١٠٨)الصرخة، ٢١ أكتوبر ١٩٣٣.

(١٠٩)J.P. Jankowski: op. cit., p. 308-311.

(١١٠)أحمد حسين: إيماني ط٢، ١٩٦٤، ص١٠٩.

(١١١)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي عن خطاب أحمد حسين في الأزهريين عن الدين الإسلامي بتاريخ أول فبراير ١٩٣٧.

(١١٢)مصر الفتاة، ٩ مايو ١٩٣٨.

(١١٣)نفسه، ٦ يونيو ١٩٣٨.

(١١٤)J.P. Jankowski: op. cit., p. 308-311.

(١١٥)مصر الفتاة، ١١ أغسطس ١٩٣٨.

(١١٦)نفسه، ١٨ يوليو ١٩٣٨.

(١١٧)عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢٣٤.

(١١٨)خطاب من أحمد حسين إلى الملك فاروق، مصر الفتاة، ٧ فبراير ١٩٣٨.

(١١٩)مصر الفتاة، ٢٢ فبراير ١٩٣٩.

(١٢٠)نفسه، ٢٨ يناير ١٩٣٩.

(١٢١)عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢٣٦.

(١٢٢)مصر الفتاة، ٦ يونيو ١٩٣٨.

(١٢٣)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، صورة طبق الأصل من النشرة، وقد كانت التوقيعات لكل من محمد مصطفى المراغي، محمد حسن الفحام، عبد المجيد سليم، عباس مشالي، إبراهيم حموش، مأمون الشناوي، إبراهيم الجبالي، سليمان نوار، عبد الجلي عيسى، عبد الرحمن عزام، الحسيني سلطان، أمين الشيخ، مصطفى عناني، عبد الحميد بصيلة، أحمد شاكر، سعد اللبان، أحمد حسين (مصر الفتاة)، عبد الرحمن عزام، عزيز المصري، عباس حليم، علي ماهر.

(١٢٤)سلامة موسى: المرجع السابق، ص٢٨٦.

(١٢٥)عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص٢١٠.

(١٢٦)محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، ص٨٩.
(١٢٧)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٠.
(١٢٨)مصر الفتاة، ١٨ مارس ١٩٤٠، قانون وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي.
(١٢٩)J.P. Jankowski: op. cit., p. 407.
(١٣٠)J.P. Jankowski: op. cit., p. 324.
(١٣١)برنامج جمعية مصر الفتاة وقانونها النظامي عام ١٩٣٣، مادة ٣، ص٢.
(١٣٢)نفسه، مادة ٣٣، ص٥.
(١٣٣)نفسه، المواد ٣٠، ٣١، ص٥.
(١٣٤)الصرخة، ٢٦ مايو ١٩٣٤.
(١٣٥)مصر الفتاة، ٢٥ يوليو ١٩٣٨.
(١٣٦)نفسه، ٩ مايو ١٩٣٨.
(١٣٧)الصرخة، ٣١ مايو ١٩٣٨.
(١٣٨)نفسه، ٢٦ مايو ١٩٣٤، حديث بين فتحي رضوان والصحفي الألماني هاوزر.
(١٣٩)نفسه، ١٧ مارس ١٩٣٦.
(١٤٠)الصرخة، ٢٦ مايو ١٩٣٤.
(١٤١)مصر الفتاة، ١٨ أغسطس ١٩٣٨.
(١٤٢)مصر الفتاة، ١٨ أغسطس ١٩٣٨.
(١٤٣)نفسه، ٣ نوفمبر ١٩٣٨.
(١٤٤)مصر الفتاة، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.
(١٤٥)نفسه، ١٤ نوفمبر ١٩٣٨.
(١٤٦)مصر الفتاة، ١٤ نوفمبر ١٩٣٨.
(١٤٧)نفسه المكان.
(١٤٨)نفسه، ٩ مارس ١٩٣٩.
(١٤٩)رسالة وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي، كتيب صغير محفوظ لـــدينا، صـــفحات ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥.

(١٥٠) J.P. Jankowski: op. cit., p. 387-388.

(١٥١) Walter Z. Laqueur: Communism and Nationalism in the Middle East, 2nd, London, 1957, p. 251.

(١٥٢) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢.

الفصل السابع

التركيب الاجتماعي لمصر الفتاة

إن من الأهمية بمكان أن ندرس التركيب الاجتماعي لمصر الفتاة كي تتضح حركتها[1]. فقد ارتبط بالأذهان أن الأحزاب المصرية القائمة في فترة البحث كانت تعبيرًا عن فئات وعناصر اجتماعية بعينها دون العناصر الأخرى. وحقيقة الأمر أن الأحزاب المصرية لم ترتبط بفئات دون غيرها، وإن تغلب عنصر من العناصر على العناصر الاجتماعية الأخرى الداخلة في تكوينات حزب دون الآخر. ولكن في النهاية لا يمكن القول بأن الأحزاب المصرية كانت تعبيرًا صادقًا عن مصالح طبقات اجتماعية بذاتها. ولعل هذا يدعونا لدراسة التركيب الاجتماعي لقيادة مصر الفتاة حتى نتبين العناصر الاجتماعية الداخلة في تكوينات قيادتها. وتجيء دراسة هذا الموضوع من خلال جماعة المؤسسين الموقعين على برنامج جمعية مصر الفتاة في أكتوبر ١٩٣٣، ومن خلال القيادة التي اتخذتها فيما بعد متمثلة في شكل مجلسي الجهاد والإدارة.

تكونت جماعة المؤسسين الموقعين على برنامج جمعية مصر الفتاة من اثني عشر فردًا[2]. وقد كانوا جميعًا من طلبة الجامعة وأن تخرج بعضهم في عام التأسيس، وهم ينتمون إلى عناصر اجتماعية مختلفة. فأحمد حسين صاحب فكرة إنشاء جمعية مصر الفتاة ورئيسها ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة، فقد كان والده محمود حسين يعمل كاتبًا للحسابات في الدوائر الزراعية المملوكة لكبار الملاك المصريين وبعض أفراد أسرة محمد علي، ثم شغل وظيفة كاتب حسابات الديوان السلطاني على عهد السلطان حسين كامل، واستقر به المقام في القاهرة حيث تربى أحمد حسين[3].

التحق أحمد حسين بالمدارس الابتدائية فالثانوية فكلية الحقوق عام ١٩٢٩ وتخرج فيها عام ١٩٣٣، وإلى جانب اشتغاله بالسياسة فقد مارس مهنة المحاماة، فقد

الفتح هو وكمال الدين صلاح مكتبًا للمحاماة بمدينة بنها في عام ١٩٣٣ ولكنه لم يستمر طويلاً فأغلق أبوابه[٤]. ثم عاد أحمد حسين فافتتح مكتبًا آخر بالقاهرة في عام ١٩٢٦ يمارس منه المهنة وإن لم يجعل منها عمله الأساسي. وعلى هذا فأحمد حسين ابن البورجوازية الصغيرة التي مارست الوظائف الصغرى لدى كبار الملاك وعاشت في ظلهم وفي كنفهم وعلى هامشهم وإن لم تمتلك أسرته أرضًا زراعية أو عقارات.

أمّا عبد الرحمن الصدر فهو من عائلة الصدر بدمياط[٥]. وهي عائلة من متوسطي الملاك الزراعيين، هذا فضلاً عن اشتغال بعض أفرادها بالتجارة، أمّا الجيل الثاني من أفراد الأسرة ومنه عبد الرحمن فقد كانت غالبيته من الذين أتموا تعليمهم وتولوا الوظائف العامة، فمثلاً تخرج عبد الرحمن في كلية الطلب عام ١٩٣٣، واستكمل دراسته حتى حصل على درجة الدكتوراه ويتولى الآن منصب وكيل جامعة الإسكندرية[٦] فهو ابن فئة متوسطي الملاك الزراعيين الذين مارسوا العمل بالتجارة إلى جانب الاشتغال بالزراعة، وقد ضم الجيل الثاني عددًا من المثقفين.

كذلك كان كمال الدين صلاح من جماعة المؤسسين، وهو من أسرة فلاحية من بلدة "محلة مرحوم" بمديرية الغربية، تلقى والده تعليمه الأزهري وحصل على العالمية وعين في وظيفة قاضي شرعي، وتنقل من بلد إلى بلد حتى أصبح وكيل محكمة بني سويف الشرعية، حيث تعرف كمال على فتحي رضوان الذي كانت أسرته تقيم أيضًا حيث يعمل والده[٧]. وتملك أسرة كمال الدين صلاح أراضي زراعية قليلة تنازل عنها والده لأشقائه بعد تقلده وظيفته.

تلقى كمال الدين صلاح تعليمه الابتدائي والثانوي في مدرسة بني سويف الثانوية حيث تصادق مع فتحي رضوان ومصطفى الوكيل واشتركوا معًا في فريق التمثيل بالمدرسة حيث مثلوا مسرحية "سيرانو دي برجراك" والتحق بكلية الحقوق عام ١٩٢٩ وتخرج فيها عام ١٩٣٣ وعمل في المحاماة فترة قصيرة مع أحمد حسين

كما سبق القول، تقلد بعدها العمل في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية وتدرج في وظائفه حتى وصل إلى منصب السفير، وقد تولى وظيفة رئيس المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة على الصومال حتى استشهد في "مقديشيو" عام ١٩٥٧. وقد ربطت أواصر الصداقة بينه وبين فتحي رضوان وتحولت إلى علاقة مصاهرة إذ تزوج فتحي رضوان من شقيقته. ويمكن القول أن كمال الدين صلاح يمثل عنصر المثقفين أبناء علماء الأزهر.

أمّا محمد صبيح عبد القادر أمين فهو من مواليد قنا في ٢٥ ديسمبر ١٩١٣[٨]. وأن أسيوط هي موطن الأسرة الأصلي[٩]. ولما كان والده عبد القادر أمين من رجال البوليس برتبة "جاويش" فقد كان كثير الانتقال في أنحاء البلاد المختلفة إلى أن استقر به المقام في "المنيا" حيث اشترى له بها مسكنًا، وظلت المنيا محل سكن الأسرة حتى وفاة والده. وقد تلقى محمد صبيح تعليمه الابتدائي في مدارس البلاد المختلفة التي كان يعمل بها والده، ثم الثانوي حتى حصل على "البكالوريا" ولما كانت الوظيفة التي يشغلها والده محدودة الدخل. هذا فضلاً عن أنّه كان يرعى أسرة كبيرة العدد، فقد كان عاجزًا عن إدخال ابنه الجامعة ليستكمل دراسته، فهو لا يقو على مواجهة أعباء الصرف عليه كطالب جامعي، ولذلك فقد هرب محمد صبيح من أسرته بالمنيا وتوجه إلى القاهرة برفقة زميله عبد السلام الشريف (الفنان المعروف). وكان هربه بهدف دخول الجامعة، فقابل طه حسين رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب في ذلك الوقت، وطلب إليه أن يساعده على دخول كلية الآداب مجانًا لأنه فقير ولأنه أحد مواطنيه من المنيا، فوافق طه حسين شريطة أن يلتحق بقسم اللغة العربية فوافق محمد صبيح، والتحق بكلية الآداب قسم اللغة العربية حتى تخرج فيها عام ١٩٣٤[١٠].

كان محمد صبيح يتولى أمر الإنفاق على نفسه، ولذا كان يزاول بعض الأعمال حتى يحصل على المال اللازم لدراسته، لتولى الكتابة في بعض الصحف ومنها صحف مصر الفتاة، فقد كان يأخذ نصيبه من أموال الجريدة كأحد المحررين فترة ثم رئيسًا للتحرير فترة أخرى. هذا بالإضافة إلى أنه أخرى سلسلة "كتاب الشهر" فكانت تدر ربحًا معقولاً، وقد استمر صبيح يمارس العمل الصحفي، فقد عمل بجريدة كوكب الشرق الوفدية إلى جانب عمله بصحف مصر الفتاة المختلفة[١١]. كما شغل منصب السكرتير العام المساعد لجمعية وحزب مصر الفتاة، وكذلك منصب أركان حرب الجهاد للفرق شبه العسكرية التي اتخذتها الجمعية. وظل كذلك حتى قضى هو ومعظم قادة وأعضاء مصر الفتاة فترة الحرب العالمية الثانية في السجون والمعتقلات. وبعد الإفراج عنه في خريف عام ١٩٤٤، أعلن صبيح رغبته في الابتعاد عن مصر الفتاة فأجيب إلى طلبه، وظل يمارس العمل الصحفي في الصحف المصرية المختلفة حتى أصبح رئيس مجلس إدارة مؤسسة التعاون للطبع والنشر.

كذلك كان أحمد عبد اللطيف الشيمي وهو من مواليد "جزيرة المساعدة" من أعمال مركز الواسطى بمديرية بني سويف عام ١٩٠٧، وهو من أسرة تنتمي إلى متوسطي الملاك الزراعيين، فقد كان والده عبد اللطيف الشيمي يملك أراضي زراعية تبلغ ٣٠ فدانًا تقريبًا. وينتمي سياسيًا إلى حزب الوفد، فكانت تعقد بمنزله جميع الاجتماعيات الانتخابية، وكذلك كان يستقبل الزوار من أعضاء الهيئة الوفدية، وكان عبد المطلب الشيمي وفدي شديد التعصب لوفديته وظل كذلك حتى توفي عام ١٩٣٧ وترك أراضيه مدينة للبنوك العقارية نتيجة لاشتغاله بالعمل السياسي وارتباطه بحزب الوفد فقد كان ذلك يكلفه الكثير[١٢].

وقد تلقى أحمد الشيمي تعليمه بمدارس "الواسطى" الابتدائية، وبني سويف الثانوية والتوفيقية الثانوية، وروض الفرج الثانوية حتى حصل على البكالوريا والتحق

بمدرسة التجارة العليا ولكنه لم يكمل دراسته بها[١٣]. وقد انضم وهو طالب بمدرسة التجارة العليا إلى عضوية نادي التجارة الملكي – وكانت عضويته بالانتخاب في ذلك الوقت – وبعد وفاة والده عاد إلى بلدته وترك مدرسة التجارة ليرعى شئون أسرته وليعمل على تخليص أراضيها من الديون. وهكذا ابتعد الشيمي عن ممارسة العمل السياسي من مصر الفتاة، ولكنه بعد فترة قليلة تولى بعض المناصب العامة فعمل مديرًا لإحدى شركات الأتوبيس بالوجه القبلي، ثم ألحقه طلعت حرب باشا ببنك مصر للتأمين حتى أحيل على المعاش في عام ١٩٦٧[١٤].

شارك أحمد الشيمي مشاركة فعالة في مشروع القرش ثم انضم إلى جماعة مؤسسي مصر الفتاة وظل يعمل في كنفها وتحت رايتها، فتولى أمانة صندوق الجمعية، كما رأس تحرير مجلة "الصرخة" ولكن هنا سؤال يطرح نفسه بنفسه، وهو كيف ينضم أحمد الشيمي بن عبد المطلب الشيمي الوفدي شديد التعصب لوفديته إلى جمعية مصر الفتاة،وكيف سمح له والده بهذا خاصة وأن الوفد شارك فيها وفي نشاطها منذ البداية، ثم أصبحت العلاقات بينهما علاقات مضطربة إلى أبعد الحدود؟ ويجيب الشيمي على هذا السؤال بقوله إن الاختلاف في الانتماء السياسي بينه وبين والده كان مثار خلافات بسيطة بينهما لم تصل إلى درجة القطيعة[١٥]. ولعل ذلك يعطي دلالة واضحة على أن الانتماء السياسي للأحزاب والجمعيات السياسية لم يكن ليضم أسرًا بكاملها، فمن الممكن أن ينتمي أفراد الأسرة الواحدة إلى عدة أحزاب، وربما كان أبعد من ذلك فيجمع أحد أفراد الأسرة الواحدة بين عضوية أكثر من حزب أو جماعة سياسية، كذلك كانت الأسر المصرية تقسم نفسها على عضوية الأحزاب المختلفة حتى يظل للأسرة سند قوي في السلطة إذا ما تولى أحد هذه الأحزاب الحكم.

وكما كان متوسطي الملاك الزراعيين ممثلين في جماعة المؤسسين، فإن كبار الملاك الزراعيين كانوا ممثلين أيضًا داخل تلك الجماعة، فقد كان كل من نور الدين طراف، ومصطفى عبد الله الوكيل يمثلان ذلك الجناح من طبقة الملاك. فنور الدين طراف بن علي (بك) طراف من بلدة دمشير بمديرية المنيا. وعائلة طراف من العائلات الكبيرة بتلك البلدة، ومعظم أفرادها من كبار الملاك إلى جانب متوسطيهم، وتقدم كشوف الأعيان بمديرية المنيا في العقد الثالث من هذا القرن العديد من أسماء أعضاء تلك الأسر[١٦]. أمّا علي (بك) طراف والد نور الدين فقد كان يملك أراضي زراعية معظمها حدائق للفاكهة تبلغ ٢٠٠ فدان تقريبًا[١٧]. ولكنها تفتت إلى ملكيات صغيرة بعد وفاته إذ كان له أولاد كثيرون فقسمت الأراضي بينهم.

وبالإضافة إلى أن معظم أفراد عائلة طراف كانوا من أعيان الريف، فقد ضمت أسرهم عددًا من الشخصيات العاملة الهامة، فقد كان طراف (بك) علي شفيق نور الدين الأكبر مديرًا لمصلحة السكك الحديدية عام ١٩٢٨، ثم تولى منصب وزير المواصلات وحصل على رتبة الباشوية بعد ذلك. وقد استطاع أن يكون ثروة عقارية تزيد على المائة فدان بقليل، فطبق عليه قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦١[١٨].

أمّا نور الدين وإن كانت ملكيته الفردية ٢٩ فدانًا بالميراث عن والده وشقيقه طراف (باشا) علي، فهو ابن أسرة من كبار الملاك. وقد تلقى نور الدين تعليمه الابتدائي بمدرسة المنيا الابتدائية، ثم بمدرسة "القربية" الابتدائية بالقاهرة، فمدرسة "السعيدية" الثانوية حيث حصل على البكالوريا والتحق بكلية الطب وتخرج فيها عام ١٩٣٧[١٩]. وقد انضم نور الدين إلى جمعية مصر الفتاة كأحد مؤسسيها وكنتيجة لما بذله من نشاط جم في مشروع القرش، وقد بدأت علاقته بفتحي رضوان في أثناء الدعوة لمؤتمر الطلبة الشرقيين الذي تبنى فتحي رضوان فكرته، فقد كتب فتحي رضوان على صفحات جريدة "الأهرام" يدعو لإقامة المؤتمر، فرد عليه نور الدين على

صفحات الجريدة المذكورة أيضًا بتعليق حبذ فيه فكرة المؤتمر، فكان ذلك بداية العلاقة بينهما، ومن ثم كانت علاقتهما من خلال العمل السياسي في جمعية وحزب مصر الفتاة واستمرت عندما أسسا معًا في عام ١٩٤٤ "اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني".

عمل نور الدين بعد تخرجه من كلية الطب طبيبًا بمركز رعاية الطفل بالجيزة، وافتتح عيادة، وفي عام ١٩٤٩ دخل البرلمان عضوًا في مجلس النواب، وفي عام ١٩٥٢ كان وزيرًا للشئون البلدية والقروية في وزارة علي ماهر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وفي وزارة محمد نجيب تولى منصب وزير الصحة وظل وزيرًا لها حتى عام ١٩٥٨ حيث عين رئيسًا للمجلس التنفيذي بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، وخلفه في هذا المنصب كمال الدين حسين فتولى هو منصب وزير الصحة المركزي، ثم عين عضوًا في مجلس الرئاسة، ثم عين رئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلي، وظل في نفس الوقت عضوًا بمجلس الرئاسة حتى عام ١٩٦٦[٢٠].

أمًا عائلة طراف فهي إحدى العائلات التي تنتمي إلى حزب الأحرار الدستوريين[٢١]. ولعل هذا يعطينا تفسيرًا لاختيار محمد محمود (باشا) لنور الدين طراف كي يشغل وظيفة مدير مكتبه في وزارته الثانية عام ١٩٣٨. وهنا أيضًا سؤال يطرح نفسه، كيف يسمح لابن كبار الملاك الزراعيين أعضاء حزب الأحرار الدستوريين بالانضمام إلى جمعية مصر الفتاة؟ وعلى العموم فيمكن القول أن حزب الأحرار الدستوريين لم يكن يجد غضاضة في أن ينضم أحد أبناء أعضائه من الشباب إلى جمعية مصر الفتاة طالما تعمل على مناوأة حزب الوفد، فقد اعتبروها من بين الجماعات المؤيدة لهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فربما كانت حركة الأحزاب التقليدية القديمة لم تكن تستوعب الشباب وأفكاره التي تتسم بالحماس والجرأة، وخاصة وأن نور الدين كان من أكثر الطلبة تطرفًا وطنيته داخل الجامعة، فكان رئيس

"كتلة الطلبة القوميين" وهي تضم جميع عناصر الطلبة بانتماءاتهم السياسية المختلفة فيما عدا الوفديين منهم، كما كان رئيس "لجنة الطلبة التنفيذيين لمصر الفتاة" أيضًا[٢٢].

أمّا مصطفى عبد الله الوكيل فهو من أبناء كبار الملاك الزراعيين بمديرية بني سويف فوالده عبد الله الوكيل – أحد أفراد أسرة الوكيل ببلدة "الميمون" بمركز الواسطى بمديرية بني سويف – كان يملك أراضي زراعية تقدر مساحتها بما يزيد على المائة فدان، هذا فضلاً عن أنّه كان يستأجر أراضي الجمعية الخيرية الإسلامية بدائرة بلدته في مقابل إيجار نقدي، – كما سبق القول – فقد عجز عن سداد قيمة الإيجار المستحق للجمعية، فوضعت أراضيه الخاصة تحت الاختصاص سدادًا لدين الجمعية، وبذلك حرمت الأسرة من مورد رزقها الوحيد وقد اتضح ذلك بصورة جلية بعد وفاته، حيث تولى ابنه الأكبر حسن رعاية شئون الأسرة في ظل ظروف قاسية.

استمرت أراضي الأسرة تحت الاختصاص إلى أن تمكن محمد عبد الله الوكيل شقيق مصطفى بمساعدة محمد محمود وعلي ماهر وبهي الدين بركات وأحمد حسين من رفع الاختصاص عن بعض هذه الأراضي[٢٣]. وهكذا وإن كان مصطفى الوكيل ابنًا لأسرة من كبار الملاك، إلا أنّه لم يعش نفس الظروف التي يعيشها أبناء هذه الفئة، فقد عاش حياة قاسية كافح فيها طويلاً، وربما انعكس ذلك على فكره، فهو ابن كبار الملاك ولكنه لم يعتنق أفكارهم.

تلقى مصطفى الوكيل تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم التحق بكلية العلوم وتخرج فيها عام ١٩٣٣، ولما كان من المتفوقين فقد أوفدته وزارة المعارف العمومية في بعثة دراسية لمدة ثلاث سنوات إلى لندن للحصول على درجة الدكتوراه في الرياضة، فسافر إلى هناك في ربيع عام ١٩٣٥، وقد فصلته وزارة الوفد عام ١٩٣٦ من البعثة لانتمائه إلى مصر الفتاة، فالتقى بمكرم عبيد في لندن – أثناء توقيع معاهدة

"التحالف والصداقة" في صيف عام ١٩٣٦ – الذي اشترط عليه لكـي يعيـده إلى البعثة أن ينفض يده من علاقته بمصر الفتاة وأحمد حسين[٢٤].

وبرغم الضائقة المالية التي كانت تتعرض لها أسرة مصطفى الوكيل فقد بـذل شقيقه حسن قصارى جهده لكي يواصل أخيه دراسته للحصول على الـدكتوراه، فكان من بين تصرفاته أنّه كان يبيع الفدان من أراضي الأسـرة الموضـوعة تحـت الاختصاص بمبلغ يتراوح ما بين ٥–١٠ جنيهات، ويرسل بها إلى شقيقه في لنـدن. وقد صمم مصطفى على الاستمرار تحت أية ظروف، فاسـتطاع أن يختـصر مـدة الدراسة إلى عامين بدلاً من ثلاثة، رافضًا كل المساعدات المالية التي كانت تصله من مصر أو على الأقل أغلبها. كذلك رفض عرض أستاذه بجامعة لندن الذي عرض عليه أن تمنحه جامعة لندن منحة دراسية على نفقتها لمدة عام، ثم عاد إلى مصر في خريف عام ١٩٣٧ يحمل درجة الدكتوراه في الرياضة البحتة من جامعة لندن[٢٥].

بعد عودة مصطفى الوكيل من لندن زاده موقف الوفد منه تحديًا على تحديـه له، فشارك مشاركة فعالة في نشاط حزب مصر الفتاة، حتى استحق أن يشغل منصب نائب رئيس الحزب بعد عودته بوقت قصير، وظل متفرغًا للعمل السياسي الذي ألقى فيه بكل ثقله رافضًا الاشتغال بالوظائف العامة، حتى أتيحت له فرصـة الـسفر إلى بغداد ليشغل وظيفة مدرس للرياضة البحتة بدار المعلمين العليا هناك. وكان الوكيل متمسكًا بمبدئه في ألاّ يتقلد الوظائف العامة، ولكن أحمد حسين اسـتطاع أن يقنعـه بأهمية السفر وخاصة وأن الحزب في أشد الحاجة لنشر دعوته في البلاد العربية، فوافق الوكيل وسافر عام ١٩٤٠ ثم كانت له اتصالات بحركة رشيد عـالي الكـيلاني، ثم هرب بعد فشل الحركة حيث استقر به المقام في برلين طوال الفترة الباقية من الحرب تقريبًا، حتى توفي على أثر غارة جوية على برلين في مارس ١٩٤٥[٢٦].

كذلك ضمت جماعة المؤسسين عددًا آخر من أفراد الطبقة الوسطى. فقد ضمت كلا من محي الدين عبد الحليم من خريجي كلية دار العلوم الذي اشتغل بالتدريس في المدارس المصرية كذلك محمد نصر الدين من خريجي كلية الآداب، وأحمد البدوي من خريجي كلية العلوم، وكل من محمد عبده حسن خليل ومحمود مصطفى حجاج من خريجي كلية الحقوق[٢٧]. إذن فالصفة الغالبة لجماعة المؤسسين أنهم من عنصر الطلبة سواء كانوا من الخريجين حديثي التخرج أو من الطلبة الذين مازالوا يستكملون دراستهم بالجامعة وإن كانوا ينتمون إلى عناصر اجتماعية مختلفة.

ننتقل بعد هذا إلى دراسة التركيب الاجتماعي لمجلس الجهاد الأول الذي تشكل وفق قانون جمعية مصر الفتاة النظامي[٢٨]. ضم ذلك المجلس أسماء جديدة لم تكن بين جماعة المؤسسين، فكانوا كلا من: فتحي رضوان، محمود طاهر العربي، عبد الدايم أبو العطا البقري وإسماعيل وهبي، ولعل دراسة التركيب الاجتماعي لهؤلاء الأعضاء تضف أبعادًا جديدة للتركيب الاجتماعي الذي لمسناه في جماعة المؤسسين والذين يشكلون معًا مجلس الجهاد، وإن كانت قد اختفت بعض الشخصيات وظهر البعض الآخر منها بين عضوية ذلك المجلس.

كان فتحي رضوان من بين أعضاء المجلس، وهو من مواليد ١٤ مايو ١٩١١ بالمنيا ولكن موطن أسرته الحقيقي كان بلدة "المنير" من أعمال مركز بلبيس بمحافظة الشرقية، فقد كان جده لأبيه أحد الضباط في الجيش التركي، أحيل إلى التقاعد وأقام في "المنير" حيث ولد ابنه والد فتحي رضوان، الذي تلقى تعليمه حتى تخرج من مدرسة "المهندسخانة" فشغل وظيفة مهندس ري بالوجه القبلي، ثم وكيلاً لتفتيش الري، وقد كان يملك أراضي زراعية في بلدة "الخيس" بالشرقية مساحتها ٢٥ فدانًا، فهو من هذه الناحية ينتمي إلى عنصر متوسطي الملاك إلى جانب اشتغاله بالوظائف العامة.

أما فتحي نفسه فقد تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة محمد علي الابتدائية بالسيدة زينب، ثم مدرسة أسيوط الثانوية، فمدرسة بني سويف الثانوية حيث حصل على البكالوريا عام ١٩٢٩، فالتحق بكلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٣٣، حيث قيد في جدول المحامين منذ تخرجه وإن لم يفتتح مكتبًا إلا في عام ١٩٣٦، إذ تفرغ في تلك الفترة بين تخرجه وبين عمله بالمحاماة للعمل السياسي في جمعية مصر الفتاة، ثم اهتم بمكتبه واستمر يعمل بالمحاماة متدرجًا في القيد بها حتى الاستئناف العالي ومحكمة النقض إلى أن اختير لتولي وزارة الثقافة في عهد الثورة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وظل بها حتى أكتوبر عام ١٩٥٨، ثم شغل وظيفة عضو بمجلس إدارة البنك المركزي منذ ١٩٥٩ وحتى الآن، إلى جانب استمراره في العمل بالمحاماة كما كان نائبًا في "مجلس الأمة" عن "مصر الجديدة" عام ١٩٥٩[٢٩].

كذلك كان محمود طاهر العربي – أحد أعضاء المجلس – وهو شقيق الدكتور محمد عبد الله العربي الأستاذ بكلية الحقوق، وقد انضم طاهر العربي لعضوية جمعية مصر الفتاة في ديسمبر ١٩٣٤[٣٠]. ولمحمود طاهر العربي تاريخ طويل في أعمال التجسس لحساب البوليس السياسي، فعلى سبيل المثال كان له دوره الهام والرئيسي في تصفية الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٥[٣١]. ويذكر طاهر في هذا الشأن ما يدل على فخره بتلك الجاسوسية فيقول: "إذا صح أن من يخدم الأمن العام ويخدم الوطن أجل خدمة بمكافحة الشيوعية في أول عهدها يكون جاسوسًا، فإني أفخر كل الفخر بهذه الجاسوسية"[٣٢]. كذلك كان طاهر العربي أيضًا بطل الجاسوسية في قضية الاعتداء على النحاس باشا من جانب عز الدين عبد القادر في خريف عام ١٩٣٧. وقد تبوأ طاهر العربي مركزًا هامًا في جمعية مصر الفتاة أتاح له أن يكون جاسوسًا ممتازًا، أمد البوليس بكل شيء عن مصر الفتاة، وقد ظل كذلك إلى أن اكتشف أحمد

حسين أمره فطرده من الجمعية، أما عن انتمائه الاجتماعي فليس هناك وضوح حول أسرته وميلاده وثقافته.

أما عبد الدايم بو العطا البقري، فهو من خريجي كلية دار العلوم وعمل بالتدريس، ثم أنشأ جمعية تسمى "جمعية الأنصار" وغرضها البحث عن سلالة الصحابة من الأنصار، فأنشأ مدارس لهذا الغرض[٣٣]. ولكن أحد التقارير يشير إلى انه أحد موظفي مصلحة الأملاك الأميرية[٣٤]. كما تشير التقارير أيضًا إلى أنه كان على اتصال بجامعة "بيروجا" الإيطالية ليستكمل بها دراسته على نفقة الحكومة الإيطالية، وهذه الجامعة كانت مخصصة لاستقبال الطلبة الأجانب، كما أنه عكف على دراسة اللغة الإيطالية[٣٥]. حتى أنه حصل في النهاية على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة فيما بعد.

كذلك كان إسماعيل وهبي – شقيق الفنان يوسف وهبي – أحد أعضاء ذلك المجلس، ومن المؤكد أن إسماعيل وهبي لم يكن عضوًا بالمجلس ولا بالجمعية وإنما كان نصيرًا فقط، إذ ترجع علاقته بجمعية مصر الفتاة إلى علاقة صهره عبد الخالق مدكور (باشا) بها. فهو زوج كريمة عبد الخالق مدكور[٣٦]. وعلى الرغم من أن مصر الفتاة قد أعلنت رسميًا على صفحات جريدتها "الصرخة" أن عبد الخالق مدكور وإسماعيل وهبي قد انضما رسميًا لعضويتها[٣٧] إلا أنه ليس هناك ما يؤكد هذه العضوية فلم تضم كشوف العضوية التي أمكن التوصل إليها اسميهما، وربما كانت الأهداف من وراء إقامة علاقة بمدكور باشا هي سبب النشر عضويتهما كما سنرى فيما بعد في الفصل التالي.

ولكن برغم ما تشير تقارير الأمن العام عن عضوية إسماعيل وهبي لمجلس الجهاد فنحن لا نعتبره كذلك، وعلى كل حال فهو من أسرة تنتمي إلى كبار الملاك الزراعيين، وكبار رجال الوظائف العامة، فوالده كان من كبار مهندسي الري

بمحافظة سوهاج، أما عن ملكية الأسرة فليس هناك وضوح حولها، ولكنه شخصيًا يمثل البورجوازية من سكان المدن أصحاب المهن الحرة، فقد كان أحد المحامين الناجحين.

إن إلقاء نظرة على التركيب الاجتماعي لمجلس الجهاد السابق، وكذلك جماعة المؤسسين، يتضح لنا أن حركة العضوية في أعلى مستوى كانت عرضة للتذبذب وتعاني اضطرابًا وعدم استقرار فقد ظهرت أسماء جديدة واختفت أسماء أخرى من المؤسسين. وقد ترتب على ذلك أن التركيب الاجتماعي المتآلف كان عرضة لذلك الاضطراب أيضًا. ومن الأهمية بمكان أن نتابع حركة العضوية وتركيبها الاجتماعي داخل المجلس كي نتبين مدى تطوره وهل دخلت في تكويناته عناصر اجتماعية جديدة.

من متابعة تطور ذلك المجلس يتضح أن التكوين الرسمي التالي له ظهر من خلال الاجتماع الذي عقدته الجمعية في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ للنظر في إقرار تحول الجمعية إلى حزب سياسي باسم "حزب مصر الفتاة" فبلغ عدد أعضائه أربعة وثلاثين عضوًا فيما عدا الرئيس[٣٨]. ومن خلال استعراض أسماء أعضائه يتضح ظهور أسماء جديدة واختفاء شخصيات أخرى فقد اختفى عن التشكيل السابق له كل من أحمد عبد المطلب الشيمي، محمود طاهر العربي، عبد الدايم أبو العطا، مصطفى الوكيل، كمال الدين صلاح. وإسماعيل وهبي[٣٩]. ولعل لكل هؤلاء مبررات تبرر عدم ظهورهم في المجلس.

وقد ضم ذلك المجلس عنصر شباب المثقفين من طلبة الجامعة والأزهر، فكان يضم كل من محمود مكي، زكي صالح، كمال سعد، محمد جمال الدين الشرقاوي من كلية الزراعة، حمادة الناحل، إبراهيم طلعت من كلية الحقوق، عثمان نجاتي، محمد

محمود عفيف من كلية الآداب، محمد حسني شعتوت من كلية الهندسة، زين الدين نجاتي من كلية العلوم، عبد الحميد المشهدي، محمد متولي عباس من الأزهر[٤٠].

كما ضم المجلس إلى جانب هؤلاء بعض فئات البورجوازية الصغيرة من أصحاب المهن الحرة من أمثال: أنور رجب المهندس بمصنع الطرابيش - مصطفى عدلي وعبد الفتاح كيرشاه المحاميان[٤١]، وفخري أسعد طبيب الأسنان "بالزيتون". كذلك ضم هذا المجلس كبار الملاك الزراعيين أيضًا من أمثال محمد حلمي الجيار وإبراهيم شكري، محمد عبد الرحيم عنبر وسيد محمد عثمان أما متوسطي الملاك الزراعيين فتمثلوا في كل من بدوي حسين صقر، دندراوي حسن، فهم من مواطني قنا، فبدوي حسين صقر كان عضوًا بمجلس مديرية قنا إلى جانب ملكية بعض الأراضي الزراعية، أما دندراوي حسن فهو من متوسطي الملاك[٤٢].

أما كبار الملاك فكان منهم محمد حلمي الجيار وهو من "المطرية" بمديرية الدقهلية من أسرة تملك أراضي زراعية كبيرة ليس هناك وضوح حول مساحتها، أما إبراهيم شكري فهو ابن محمود (باشا) شكري الذي كان يشغل منصب ناظر الخاصة الملكية، ثم مدير عام بنك التسليف الزراعي، ثم مدير عام شركة "شيلي" للأسمدة الكيماوية، ثم ناظر الأميرة "شويكار" الزوجة السابقة للملك فؤاد وشقيقة الأمير أحمد سيف الدين[٤٣]. وإلى جانب توليه تلك المناصب فقد كان يملك أراضي زراعية واسعة بمركز شربين بمديرية الغربية آنذاك، فإبراهيم شكري إذن هو ابن رجل من كبار الملاك الزراعيين المتغيبين عن الريف الذين جمعوا بين ملكية الأرض والوظائف العامة وإن كانت علاقتهم بالريف لم تنقطع.

نشأ إبراهيم شكري في كنف فئته الاجتماعية إلا أنه لم يعتنق أفكارها ولم يدافع عن مصالحها بأي شكل من الأشكال، حتى أننا نجده وهو نائب في مجلس النواب عام ١٩٥٠ عن بدلته "شربين" تقدم باقتراح للمجلس يطالب فيه بتحديد الملكية بخمسين

فدانًا وهو ابن رجل من كبار الملاك الزراعيين، ولعل في هذا الاقتراح مساسًا بملكيته الشخصية، ورغم هذا فقد كان متحمسًا للأخذ به.

تلقى إبراهيم شكري تعليمه في المدارس المختلفة حتى التحق بكلية الزراعة وتخرج فيها عام ١٩٣٩، وكان له وهو طالب في الجامعة نشاطًا واضحًا ودورًا بارزًا في حوادث الطلبة عام ١٩٣٥ وعام ١٩٣٧. وبعد أن توفي والده ترك له أراضي زراعية تزيد على المائة فدان فطبقت عليه قوانين الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٩[٤٤].

شغل إبراهيم شكري عدة مناصب عامة منها أمين المهنيين باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، هذا فضلاً عن أنه كان نائبًا عام ١٩٥٠، ثم بعد ذلك نائبًا بمجلس الأمة ومجلس الشعب إلى أن اختير محافظًا للوادي الجديد[٤٥].

أما محمد عبد الرحيم عنبر، فهو أحد أبناء عائلة عنبر بمركز طهطا وهذه العائلة معظم أفرادها من علماء الأزهر، ولكنهم إلى جانب ذلك من الملاك الزراعيين كبارهم ومتوسطيهم، وتقدم كشوف الأعيان وكبار العائلات في العقد الثاني من القرن العشرين نماذج لملكيات بعض أفرادها[٤٦]. انضم محمد عبد الرحيم عنبر إلى مصر الفتاة وشارك في نشاطها، كما قام بدور التمويل المادي لمشروع "كتاب الشهر" الذي أصدر العدد الأول منه بالاشتراك مع محمد صبيح الذي استقل بإصدار السلسلة فيما بعد.

كذلك كان سيد محمد عثمان أحمد أعضاء المجلس وهو من عائلة عثمان التي يقيم أفرادها بمركز طهطا وبمديرية أسيوط. وهي عائلة من كبار الملاك الزراعيين إلى جانب متوسطيهم، وتقدم كشوف الأعيان نماذج لملكيات الأسرة[٤٧]. كما اتسعت دائرة حركة العضوية بالمجلس لتضم أحد النواب السابقين وهو شعبان الكاتب الذي كان عضوًا بمجلس النواب عن بندر دمنهور، وهو ينتمي إلى عائلة الكاتب التي تجمع

بين فئتي كبار ومتوسطي الملاك، وتقدم كشوف الأعيان نماذج لملكيات بعض أفراد هذه العائلة بلغت جميعها أربعمائة فدان إجمالاً[٤٨]. وكما تنتمي تلك العائلة إلى عنصر الملاك الزراعيين فقد ضمت أيضًا بعض المثقفين إلى جانب من مارسوا التجارة من أفرادها إلى جانب ملكيتهم للأرض الزراعية.

كذلك ضم المجلس بعض الفئات الاجتماعية الأخرى مثل أنور خوطر خريج مدرسة الفنون والصنائع، والسيد أبو العلا سليم الذي كان يعمل مدربًا بالنادي الرياضي بطنطا، هذا فضلاً عن عز الدين عبد القادر حفيد أحمد عرابي (باشا) وعبد القادر (باشا) فهمي المهندس المصري الذي أشرف على عمليات حفر قناة السويس، وأسرته سواء كانت لجده أو لأبيه فهي أسرة من كبار الملاك الزراعيين إلى جانب الاشتغال بالوظائف العامة، فقد كانوا يملكون أراضي زراعية كبيرة[٤٩].

تلقى عز الدين تعليمه في مدارس "الفرير" الفرنسية بالزقازيق، ثم التحق للعمل بوزارة الزراعة في وظيفة كاتب باليومية، ثم حاول استكمال دراسته فاتصل بجامعة "مونبلييه" في فرنسا وظل على اتصاله بها حتى حصل على شهادة في الزراعة عام ١٩٣٤، ثم حصل على الماجستير منها أيضًا بعد عام ١٩٤٧ – بعد أن قضى مدة العقوبة التي حكم عليه بها في قضية الاعتداء على النحاس (باشا) – حصل عليها في دراسة حشرة فطرية تصيب النخيل، ثم حصل على الدكتوراه عام ١٩٦ من فرنسا أيضًا، ثم انتقل من فرنسا إلى كندا في الفترة من ١٩٥٨–١٩٦٠ وقام هناك بعمل تجارب في مجال الزراعة والحشرات أيضًا، وظل عز الدين يمارس عمله خارج مصر إلى الآن وإن كان قد عاد أخيرًا إلى مصر[٥٠].

أما حسن عبد الحميد سلومة – عضو المجلس – فهو من أسرة كادحة، فوالده كان يشغل وظيفة صغيرة في تفتيش المساحة ببني سويف[٥١]. كذلك كان محمد حسن الرشيدي أحد أعضاء المجلس، وهو صانع للأحذية بمدينة الإسكندرية، هذا كما أن

عبد الحميد حسين الشرطي السري المفصول من وزارة الداخلية كان عضوًا بالمجلس أيضًا ويقوم بالإشراف على تدريب فرق القمصان الخضراء[٥٢]. كما كان ربيع خير تاجر الخضر "بياكوس" بالإسكندرية أحد أعضاء المجلس ورئيس شعبة الإسكندرية فيما بعد[٥٣].

ولعل إلقاء نظرة فاحصة على تكوين ذلك المجلس تعطي دلالات معينة منها: أن الفئات الاجتماعية وشرائحها المختلفة التي كانت ممثلة في جماعة المؤسسين وفي أول شكل تنظيمي لمصر الفتاة قد برزت أيضًا داخل تركيب ذلك المجلس، وإن ظهرت عناصر جديدة مثل أبناء العلماء، وأصحاب المهن الحرة من الكادحين كالرشيد صانع الأحذية مثلاً. ويمكن القول أن تركيب ذلك المجلس ربما كان انعكاسًا صادقًا لتركيب المجتمع المصري، ولنتابع تطور ذلك المجلس حتى حله في ربيع عام ١٩٣٨.

انعقد مجلس الجهاد الثالث في ٥ أكتوبر ١٩٣٧ فبدأت تظهر داخل تكويناته عناصر جديدة جلها من عنصر الطلبة أعضاء مصر الفتاة الذين انضموا إلى المجلس في ذلك العام وإن كان قد اختفت بعض الشخصيات من تشكيل المجلس السابق[٥٤]. كما ظهرت شخصيات جديدة من عنصر الطلبة الذين أصبحوا الفئة الغالبة داخل المجلس[٥٥]. ومن الواضح أن الارتباك وعدم الاستقرار الظاهر حتى في أعلى مستوى للعضوية داخل تكوينات مصر الفتاة، يرجع في المقام الأول لغياب المبادئ والأهداف الواضحة المحددة لحركة مصر الفتاة. كما أنه لم تكن هناك ضوابط معينة لحركة العضوية من بدايتها حتى درجة عضو مجلس الجهاد، كما كان من المفارقات العجيبة أن ذلك المجلس ضم أشخاصًا ينتمون إلى أحزاب سياسية أخرى، وربما كان ذلك ناتجًا عن عدم النجاح المادي الملموس فكانت مصر الفتاة تتلمس الجماهير في أي مكان ومن أي هوية سياسية.

ضم المجلس الذي نحن بصدده عنصر الطلبة بصفة أساسية وهم ينتمون إلى أصول اجتماعية مختلفة، فمنهم أبناء متوسطي الملاك الزراعيين من أمثال حسين حمدي سالم الطالب بكلية الزراعة وشقيق الطيار المعروف أحمد سالم وأسرته بمركز بلبيس بمديرية الشرقية تنتمي إلى عنصر الملاك الزراعيين كبارهم ومتوسطيهم[٥٦]. أما يوسف مراد ومحمود نصار فهم ينتمون إلى أسر من متوسطي الملاك أيضًا[٥٧]. كما كان إبراهيم الزيادي الطالب بكلية الحقوق من عائلة الزيادة ببيلا بمحافظة كفر الشيخ، وهي عائلة من متوسطي الملاك الزراعيين والتي يعمل معظم أفرادها بالتجارة إلى جانب ملكية الأرض الزراعية[٥٨].

إن من دراسة التركيب الاجتماعي للعنصر الجديد التي انضمت إلى مجلس الجهاد يتبين لنا أنهم جميعًا يمثلون الطبقة الوسطى التي كانت تتيح لأبنائها فرصة تلقي العلم في الجامعات والأزهر. وهنا تبرز علامة أخرى من علامات التركيب الاجتماعي، وهي اختفاء بعض الشخصيات الكبيرة – التي تكبر غالبية الأعضاء في السن – من أمثال شعبان الكاتب نائب دمنهور السابق، وبدوي حسين صقر عضو مجلس مديرية قنا، ودندراوي حسن من أعيان قنا. وإن كان سيظهر بعضها داخل تكوينات مجلس إدارة حزب مصر الفتاة فيما بعد، والشيء الواضح والبارز في تركيب ذلك المجلس أن غالبية أعضائه من الطلبة وفيه عودة إلى نوعية جماعة المؤسسين بعناصرها.

كما تبرز في تركيبه علامة أخرى وهي اختفاء العمال وأصحاب المهن الحرة البسيطة من عضويته أيضًا. ومنهم أنور حوطر خريج الفنون والصنايع وهو أقرب إلى فئة العمال الفنيين كذلك السيد أبو العلا سليم المدرب الرياضي، وربيع خير تاجر الخضر بالإسكندرية، ومحمد حسن الرشيدي صانع الأحذية. ولعل ذلك يوضح أن

المجلس اقتصر بصفة أساسية على عنصر الطلبة الذين يمثلون الطبقة الوسطى المصرية التي خرج من بين صفوفها الوطنيون دائمًا.

أما المجلس الأخير والذي ظهر تشكيله في ١٤ أكتوبر ١٩٣٧، فلم يأت بأشخاص جدد انضموا لعضويته سوى أنور فريد الطالب بكلية الآداب وعبد المنعم الشرقاوي من الطلبة أيضًا(٥٩). وبمتابعة شخصيات ذلك المجلس لم تخرج عن كونها نفس شخصيات المجلس السابق، فلم يحمل تركيب ذلك المجلس سمات جديدة بارزة تميزه على المجلس السابق فظل تركيبه الاجتماعي كما هو. وقد ظل مجلس الجهاد يمارس إشرافه على فرق القمصان الخضراء بعد أن تنازل طواعية عن اختصاصاته فيما يختص بالنشاط الحزبي لمجلس الإدارة – الذي ظهر بعد تحويل الجمعية إلى حزب سياسي عام ١٩٣٧ – ظل كذلك حتى صدر المرسوم الملكي بحظر التشكيلات شبه العسكرية في ٩ مارس ١٩٣٨. وإن ظهر اسمه بعد ذلك وإن لم تظهر شخصيات أفراده، وننتقل بعد ذلك لدراسة مجلس الإدارة.

نظر مجلس جهاد جمعية مر الفتاة في جلسته بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ في أمر تشكيل مجلس إدارة لحزب مصر الفتاة الذي تحولت إليه الجمعية، فاقترح أن يكون نواته كل من أحمد حسين، فتحي رضوان، محمد صبيح، محمد حلمي الجيار، بدوي حسين صقر، عبد الحميد المشهدي، وأحمد السيد المحامي. وكما أطلقنا على مؤسسي جمعية مصر الفتاة جماعة المؤسسين، يمكننا أن نطلق على هؤلاء جماعة المرشحين لتولي عضوية مجلس إدارة الحزب.

ومن استعراض تلك الأسماء المقترحة يتضح أن معظمهم من شخصيات سبق لنا التعرف عليها من خلال دراسة مجلس الجهاد، وإن كان أحمد السيد يظهر لأول مرة، وهو محام ينتمي إلى أسرة من متوسطي الملاك الزراعيين بمركز قويسنا بمديرية المنوفية(٦٠). أما عبد الحميد المشهدي وإن كان عضوًا في مجلس الجهاد إلا أن دخوله

في مجلس الإدارة يدل دلالة واضحة على أن المجلس ضم أبناء الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون شيئًا سوى عملهم في الأراضي الزراعية، فهو ابن الطبقة الكادحة من الفلاحين وإن كان هذا يتنافى مع ما جاء في نصوص تكوين المجلس من أنه يتكون من الشخصيات الكبيرة وأن يكون فيه ممثل لكل مديرية[٦١]. وعبد الحميد المشهدي ينتمي إلى أسرة فلاحية من بلدة "منوف". وربما كان ذلك هو الجديد في تركيب المجلس، وقد تلقى عبد الحميد تعليمه الابتدائي والثانوي بالمعاهد الدينية ثم التحق بالأزهر وأتم دراسته به في عام ١٩٣٨[٦٢].

فإذا انتقلنا لدراسة تركيب أول تشكيل رسمي للمجلس[٦٣]. نجد أنه لم يظهر بين شخصياته لأول مرة سوى عبد الحميد شحاتة كامل – الذي تولى أمانة صندوق الحزب، وهو ابن شحاتة (باشا) كامل كبير الياوران بالقصر الملكي في ذلك الوقت[٦٤]. وعبد الحميد من الحاصلين على دبلوم الزراعة من جامعة بريستول[٦٥]. ولعل من انضمام عبد الحميد شحاتة كامل لعضوية مجلس إدارة الحزب وتولي أمانة الصندوق في حضور أحمد الشيمي الذي تولى ذلك المنصب منذ البداية تقريبًا تبرز علامة استفهام، وربما كانت الإجابة بأن الحزب قد أراد أن يستعين به ماليًا ليساعده في مواجهة الأعباء الملقاة على عاتقه إما عن طريقه أو عن طريق والده.

أما مجلس الإدارة الثاني، فلم يبرز من بين أعضائه شخصيات جديدة انضمت إليه، ولكن ظهر مصطفى الوكيل كأحد أعضائه[٦٦]. وحقيقة الأمر أن مصطفى الوكيل في ذلك الوقت كان ما يزال في لندن وكانت عودته إلى القاهرة في ٢ نوفمبر ١٩٣٧، وهذا يدل دلالة واضحة أن عضوية هذا المجلس كانت تمنح لأشخاص غائبين.

أما المجلس الثالث فقد رؤي أن يقتصر تكوينه على عنصر الطلبة من أعضاء الحزب – كما سبق أن حدث ذلك في مجلس الجهاد – حديثي التخرج من الجامعة

ولذلك فقد جاء تكوينه تحقيقًا لهذا الرأي. فضم لأول مرة كل من نور الدين طراف، فخري أسعد، أنور فريد، علي زين العابدين، محمد الزقاقي، أحمد محي الـدين عبـد الحليم وإبراهيم شكري(٦٧). ومعظم هؤلاء من أعضاء مصر الفتاة، فلم يكـن مـن بينهم أشخاص جدد يضيفوا يضيفوا أبعادًا جديدة للتركيب الاجتماعي، فقد ضاقت الدائرة إلى حد ما، فاقتصرت عضوية المجلس على أعضاء مصر الفتاة القدامى مـن الطلبة وممن تخرجوا حديثًا في الجامعة.

أما المجلس الرابع والأخير فقد تكون في ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ من أشخاص لهم سابق علاقة بمصر الفتاة(٦٨). ولكن كان توليهم لعضوية مجلس الإدارة لأول مرة يعد جديدًا، وقد ظهر من خلال استعراض شخصياته أسماء قديمة من مؤسسي مصر الفتاة كانت قد اختفت فترة طويلة ثم عادت للظهور مرة أخرى مثل محيي الـدين عبـد الحليم.

وفي حقيقة الأمر فإن تشكيل المجلسين الثالث والرابع جاء في حدود أعـضاء مصر الفتاة القدامى ومن تخرج منهم حديثًا من طلبة الجامعة. وربما كان ذلك مـن جانب مصر الفتاة ناتج عن تجربتها في ضم عناصر لا تنتمي إليها إلى عضوية مجالسها المختلفة، وعندما لم تحقق التجربة نتائج مرضية، فلم تضف تلك العناصر إلى مـصر الفتاة جديدًا، وقد هدفت من وراء ضمها إلى أعلى مستوى لها هو أن تـساعدها في تحقيق الجماهيرية التي كانت تسعى إليها، ومصر الفتاة ترى أنها بما فعلت إنما كانـت تسبغ شرفًا على تلك العناصر، ولكن كانت النتيجة على غير ما هدفت إليه، ولغياب الأهداف والمبادئ الواضحة التي انضمت من أجلها تلك العناصر إلى مصر الفتاة فإننا نجدها قد اختفت من عضويتها بأسرع مما انضمت إليها.

إن حركة مصر الفتاة داخل المجتمع المصري كانت حركة سياسية تضم كـل الطبقات الاجتماعية بشرائحها المختلفة، وقد كان ذلك التجمع من بين كل الطبقات

لا يحمل بين طياته تناقضًا أو ملامح صدام محتمل بين أفراده، ولعل ذلك راجع لغموض ما تنادي به مصر الفتاة، فهي أشبه بالتجمع الذي يضم مختلفة العناصر الاجتماعية دون وضوح الرؤية التي يستطيع في ظلها أن يحدد مسار حركته طوال فترة البحث. ويبدو أن مصر الفتاة كانت تحاول أن تسبق الزمن حين وضعت قيادها – ممثلة في رئيسها هدفًا مبكرًا، وهو إعادة مجد مصر – مسخرة كل الوسائل لتحقيقه دون رسم الطريق الصحيح للوصول إليه، فجاءت حركتها عشوائية غير متقنة التوجيه. وقد جعلها ذلك حركة إثارة وهييج داخل المجتمع المصري، ومن ثم أصبحت عرضة لأن يتضامن معها ويؤيدها كل الأحزاب الأخرى والشخصيات المستقلة في مواجهة حزب الوفد، دون الالتزام بما ينادي به.

وثمة ملاحظة هامة وهي أن انضمام أعضاء جدد للتنظيمات الفوقية لمصر الفتاة وخروج أعضاء آخرين طوال الفترة لم يكن يعكس اقتناعًا بمبادئ معلنة أو رفضًا لأخرى مستحدثة حتى يمكن القول أن حركة العضوية والانتماء تتجدد مرحليًا مع كل مرحلة تمر بها مصر الفتاة.

وخلاصة القول، أن مر الفتاة كانت تمثل حركة الطبقة الوسطى المصرية، التي برز من بين أفرادها القيادات التي نادت بتحقيق الاستقلال لمصر، وهو هدف نبيل يطمح إليه كل مصري ولا يختلف عليه أحد، وإن كانت قد سلكت طريقًا جديدًا لم تألفه الحركة الوطنية المصرية، فقد آمنت أشد الإيمان بمبدأ استخدام القوة المستوحى من منابع فاشية، مع رفض المجتمع المصري لذلك الأسلوب في ذلك الوقت للظروف الموضوعية التي كان يعيشها في ظل الاحتلال القائم، وربما كان لأن الأنظمة السياسية كالنباتات فما يصلح منها في تربة معينة لا يصلح في تربة أخرى.

هوامش الفصل السابع

(١) ستجيء معالجة هذا الفصل في ضوء المادة المتاحة وهي عبارة عن بعض الوثائق عن كبار العائلات وملكياتهم في عام ١٩٢١، إلى جانب وثائق الإصلاح الزراعي وقوانينه الثلاثة، وإن اعتمد أساسًا على اللقاءات الشخصية مع عدد غير قليل من قيادات مصر الفتاة، وكان ذلك محاولة لاستجلاء ما غمض في ظل غيبة المادة الأصلية وهي سجلات الحزب وملفات أعضائه وعلى هذا فإن دراسة حركة العضوية والتركيب الاجتماعي في غيبة تلك الأوراق الأصلية يعد اجتهادًا إلى حد كبير.

(٢) تكونت الجماعة من أحمد حسين، عبد الرحمن الصدر، كمال الدين صلاح، محمد صبيح عبد القادر، أحمد عبد المطلب الشيمي، مصطفى عبد الله الوكيل، نور الدين طراف، محمد عبده حسن خليل، أحمد البدوي، أحمد محي الدين عبد الحليم، محمد نصر الدين ومحمود مصطفى حجاج، مصر الفتاة، أول يناير ١٩٣٩.

(٣) للمزيد من المعلومات عن نشأة أحمد حسين، انظر الفصل الثاني بعنوان "مقدمات مصر الفتاة.

(٤) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧٥.

(٥) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤، أحمد الشيمي، لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

(٦) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٧) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧٥.

(٨) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٩) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(١٠) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(١١) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٢) أحمد عبد المطلب الشيمي: لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٣) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٤) أحمد الشيمي: لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٥) أحمد الشيمي: لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٦) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. كشوف الأعيان وكبار العائلات بمديرية المنيا عام ١٩٢١. وعلى سبيل المثال منهم محمد أفندي طراف ويملك ٥٧ فدان، إبراهيم أفندي طراف ٥٠ فدانًا، إبراهيم علي (بك) طراف ٥٦ فدانًا.

(١٧) نور الدين طراف: لقاء بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤.
(١٨) الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، سجلات الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي، القانون الثاني ١٩٦١/١٢٧ (١٠٠-٢٠٠) فدان.
(١٩) نور الدين طراف: لقاء بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤.
(٢٠) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧٥.
(٢١) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.
(٢٢) نور الدين طراف: لقاء بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤.
(٢٣) أحمد الشيمي: لقاء بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤.
(٢٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.
(٢٥) نفس المكان.
(٢٦) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.
(٢٧) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.
(٢٨) برنامج مصر الفتاة وقانونها النظامي عام ١٩٣٣، ص١١.
(٢٩) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ١٧ مارس ١٩٧٥.
(٣٠) دار القضاء العالي، القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة ج٢، من أقوال طاهر العربي في التحقيق، ص٣٧٨.
(٣١) د. الوثائق: وثائق عابدين، تقارير سياسية، التماس من طاهر العربي إلى علي ماهر رئيس الوزراء يلتمس فيه العفو عنه إذ قدم لمصر خدمات جليلة بأن أرشد عن أحد رجال الدولة الثالثة، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٩.
(٣٢) نفس الالتماس السابق.
(٣٣) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.
(٣٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير بدون تاريخ ولا توقيع مبين به أسماء الموظفين المتصلين بجمعية مصر الفتاة.
(٣٥) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقارير مختلفة بتاريخ ١٠ مايو، ٢٩ يوليو ١٩٣٦، بدون توجيه.
(٣٦) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.
(٣٧) الصرخة، ٣١ ديسمبر ١٩٣٤.
(٣٨) المقطم، أول يناير ١٩٣٧، انظر الفصل الرابع لبيان تشكيل المجلس.

(٣٩) كان مصطفى الوكيل في ذلك الوقت في لندن يدرس لدرجة الدكتوراه، أما كمال الـــدين صلاح فقد التحق بالعمل في السلك الدبلوماسي وكان في ذلـــك الوقـــت في القنـــصلية المصرية بالقدس.

(٤٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، دفتر الإشارات التليفونية لحزب مصر الفتاة، مدونة به محضر جلسة مجلس الجهاد بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٧.

(٤١) وإن كان الأخير ليس من بين أعضاء مجلس الجهاد، وإنما ينتمي إلى الحزب الوطني ويمكـــن اعتباره نصيرًا لمصر الفتاة فقط، محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٤٢) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٤٣) أحمد الشيمي: لقاء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٤.

(٤٤) الهيئة العامة للإصلاح الزراعي: سجلات الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي، القـــانون الثالث رقم ١٩٦٩/٥٠. (٥٠-١٠٠فدان).

(٤٥) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٤٦) دار الوثائق: كشوف بأسماء الأعيان وكبار العائلات بمديرية جرجا عام ١٩٢١، وتـــضم على سبيل المثال السيد محمود عنبر ويملك ٨ أفدنة، والسيد عبد الرحيم عنـــبر ويملـــك ١٥٠ فدانًا.

(٤٧) دار الوثائق، تقدم الكشوف أسماء كل من الشيخ سيد عثمان ويملك ١٥٠ فدانًا ويعمـــل مزارعًا، ومحمد السيد عثمان من العلماء ويملك ٤٠ فدانًا، محمد أفندي عثمان عمدة نزلة عمار بمركز طهطا ويملك ٩٥ فدانًا، كامل أفندي عثمان عمدة ديروط الشريف بمديريـــة أسيوط ويملك ١٧٢ فدانًا.

(٤٨) نفسه، وتقدم الكشوف أسماء كل من الشيخ عبد الله الكاتب زعـــيم العائلـــة وشـــعبان الكاتب عضو مجلس النواب، محمد أمين الكاتب عمدة دمنهور، حامد عبد الله الكاتـــب تاجر، محمد طه الكاتب تاجر.

(٤٩) عز الدين عبد القادر: لقاء بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤.

(٥٠) عز الدين عبد القادر: لقاء بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤.

(٥١) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٥٢) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤، حسن سلومة: اللقاء السابق.

(٥٣) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥، الأحراز، كشف به أسمـــاء أعـــضاء مجلس إدارة شعبة الإسكندرية، بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٧.

(٥٤) اختفى من عضوية المجلس السابق كل من: محمد حلمي الجيار، أنور حوطر، السيد أبو العلا سليم، أنور رجب، مصطفى عدلي، زكي صالح، دندراوي حسن، ربيع خير، محمد حسن الرشيدي، بدوي حسين صقر، سيد محمد عثمان، عبد الفتاح كيرشاه، المقطم، أول يناير ١٩٣٧.

(٥٥) ضم ذلك المجلس من عنصر الطلبة كل من: يوسف مراد، محمود نصار، حسين حمدي سالم، عبد القادر غانم من طلبة كلية الزراعة. صالح حنفي، إبراهيم الزيادي من طلبة كلية الحقوق. أنور نعمان، محمد السايح، يوسف الزقاقي من طلبة كلية الطب. إبراهيم خليفة من كلية الآداب، سعد الدين عبد الجواد، محمد الزقاقي من كلية التجارة. محمد عبد الكافي، عبد الرحيم مكي وعبد الرحمن الصوالحي من طلبة الأزهر: حسين محمد يوسف وحسن جريو من خارج عنصر الطلبة: دار القضاء العالي، القضية المذكورة، الأحراز، دفتر الإشارات التليفونية البيت الأخضر، جلسة مجلس الجهاد في ٥ أكتوبر ١٩٣٧، صورة بالفوتوستات.

(٥٦) دار الوثائق القومية، كشوف الأعيان وكبار العائلات. وبها نماذج لملكيات الأسرة بمركز بلبيس شرقية.

(٥٧) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٥٨) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٥٩) الثغر، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٠) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦١) الضياء، ٣ يناير ١٩٣٧.

(٦٢) حسن سلومة: لقاء بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٦٣) انظر تشكيل المجلس في الفصل الرابع "الهيكل التنظيمي لمصر الفتاة"، الثغر، ٥ أبريل ١٩٣٧.

(٦٤) محمد صبيح: لقاء بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦٥) الثغر، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٦) الثغر، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٧) نفسه، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧.

(٦٨) انظر الفصل الرابع لمعرفة تشكيل هذا المجلس.

الفصل الثامن

مصر الفتاة والقصر

تمتلك القوى السياسية المؤثرة في مصر، في قوى سياسية ثلاث هـي القصـر والأحزاب والإنجليز، وسوف نقتصر في هذا الفصل على دراسة علاقة مصر الفتاة بالقصر، أمَّا العلاقة بالأحزاب وبالإنجليز فستكون موضوع الفصلين التاليين:

وفيما يتعلق بدراسة القصر كقوة سياسية مؤثرة، فسوف تشمل الدراسة قوى أخرى تعد امتدادًا لقوته، ولعل في ذلك القول بعض الغموض، ولكننا سوف نعتبر الوزارات المصرية التي تولت الحكم لتعبر عن القصر ومصالحه في مواجهة مصالح الجماهير الشعبية، سوف نعتبرها امتدادًا لقوته، وعلى ذلك فستجيء معالجة هذا الفصل لتشمل القصر والوزارات المختلفة التي يمكن أن نطلق على كل منها "وزارة قصر"[1].

ظهرت جمعية مصر الفتاة في ظل أوضاع سياسية تتسم بالتشاحن والصراع بين قوى سياسية مختلفة، فمنذ أن طبقت التجربة الدستورية في البلاد والتي توزعت فيها القوى السياسية إلى قوى سياسية كبرى ثلاث هي القصر والأحزاب والإنجليز المحتلين للبلاد. منذ ذلك والصراع قائم بين تلك القوى للاستئثار بالسلطة دون القوى الأخرى.

وكان ظهور جمعية مصر الفتاة في ذلك الوقت مثار تساؤل واستفهام من جانب تلك القوى أهي قوة سياسية جديدة وما لونها واتجاهها، أم هي رافد لإحدى القوى القائمة لمساندتها في مواجهة القوى الأخرى، أم هي حركة معادية لهم جميعًا. ظلت تلك القوى في حيرة من أمر هذه الجمعية الناشئة، فلما ظهر برنامجها وضم

شعارها اسم الملك، اطمأن القصر من ناحيتها وأمن جانبها واعتبرها حركة مساندة له تؤيده في مواجهة القوى الأخرى.

ولما كانت شديدة الهجوم على الأجانب عامة وامتيازاتهم الأجنبية وعلى الإنجليز خاصة، فقد اعتبرها الإنجليز حركة معادية لهم على طول الخط، واعتقدوا أنها ربما كانت امتدادًا لتيار معادي لهم من دول أوربا وخاصة إيطاليا وألمانيا فكان عداؤهم لها واضحًا منذ البداية.

أمّا الأحزاب المصرية القائمة فقد انقسمت حيالها إلى قسمين، فحزب الوفد نظر إليها نظرة ريبة وشك خاصة وأن الحركة جعلت الملك جزءًا من شعارها والوفد يعادي القصر والملك، أمّا القسم الثاني فكان أحزاب الأقلية – وعلى رأسها الأحرار الدستوريين – رأت في تلك الجمعية حركة سياسية متطرفة من الشباب يمكن استخدامها للنيل من الوفد الحزب الشعبي المسيطر على مقاليد الأمور في البلاد سواء كان في الحكم أم خارجه، فقد رأت فيها حركة تساندها وتدعم موقفها في مواجهة هذا الحزب الشعبي لهذا لم تر بأسًا فيها وفي القائمين عليها. ولنبدأ بتحديد علاقتها بالقصر.

تألفت جمعية مصر الفتاة في عهد وزارة عبد الفتاح يحيى – وهي إحدى وزارات القصر امتداد لعهد انقلاب صدقي – ولما كانت الجمعية ترى أنها موالية للقصر وللنظام الملكي وترى – من وجهة نظرها – أن احتلال الإنجليز لمصر قد نفذ من ثغرة الخلافات بين الملك والشعب[٢] فقد أرادت الحركة منذ البداية أن تطمئن الملك وتجلب رضاءه من ناحيتها فجعلت شعارها "الله . الوطن. الملك" وقد فسر البرنامج هذا الشعار فكان "يجب أن نعبد الله وأن نعلي كلمته، يجب أن نقدس الوطن ونفنى في سبيل مجده، يجب أن نعظم الملك وأن نلتف حول عرضه"[٣].

ولتطبيق ما جاء في هذا الشعار، وتطبيقًا لسياسة أحمد حسين – كما يـذكر ذلك هو – في مصانعة القصر رفع نسخة من البرنامج إلى الملك ليكون أول من يطلع عليه[٤] ولكن في ذلك الوقت لم يكن هناك رد فعل لتقديم البرنامج إلى القصر، فقـد قال زكي الإبراشي لأحمد حسين بعد سنوات إن الملك فؤاد اطلع على البرنامج وإنه قدره حق التقدير، "وقد استدعيت فجأة في أحد الأيام بعد أن احتـدت الحـوادث لمقابلة محمود فهمي القيسي باشا وزير الداخلية – في وزارة عبد الفتاح يحيى – فأراني نسخة البرنامج التي كنت قد رفعتها للسراي، وأعلمني أنها حولت إليه من القـصر، وأنه في الخدمة"[٥] ولعل ذلك يفسر مدى اهتمام القصر بالحركة وإن كان ذلك قـد تأخر قليلاً ومن المؤكد أن وزارة الداخلية كان لديها تعليمات من القصر بـضرورة مساعدة تلك الحركة وعلى الأخص تقديم مساعدات مالية لها وربما كانت المقابلـة لهذا الغرض.

ولعلن من المناسب هنا أن نذكر أن الإبراشي وإن كان قد ذكر لأحمد حسين واقعة إطلاع الملك على البرنامج وتقديره له، فلماذا لا يكون الإبراشي قد حـصل على توجيه من الملك في نفس الوقت بعمل اتصالات بهذه الجمعية ومساعدته حـتى تظل على ولائها للقصر، خاصة وأنه قد ترددت أخبار في حينها عن قيام علاقة بـين الإبراشي وأحمد حسين[٦]. ويؤكد ذلك بعض أعضاء مصر الفتاة البارزين والـذين لعبوا دورًا هامًا ومؤثرًا في تاريخها[٧]. فإذا علمنا أن الإبراشي كان من الذين يسعون لضم بعض القوى لمساندة القصر، فربما وضح الأمر حول هذه العلاقة. وسواء كان رد الفعل لتقديم البرنامج للقصر ناتجًا عن الاتصال بوزير الداخلية أو العلاقة بين أحمد حسين وزكي الإبراشي فإن علاقة مصر الفتاة بالقصر تعد مؤكدة إلى حد كبير وأنها تلقت إعانات مالية كبيرة منه عن طريق الإبراشي، ومن المصاريف السرية لـوزارة الداخلية عن طريق وزيرها.

استطاع القصر أن يضم جمعية مصر الفتاة إلى جانب القوى الموالية له فاستمرت العلاقات بينهما طيبة إلى حد كبير في البداية بدليل أن الجمعية كانت تهرع إلى ساحة الملك في مختلف المناسبات، كما أنها بدأت ترفع إليه العرائض ومنها عريضة تطلب فيها منه العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية(٨) وقد اعتبرت مصر الفتاة نفسها جمعية مؤيدة من القصر تتجه إليه دون غيره من القوى في المقام الأول بمطالبها وخطواتها التي ترى أن تقوم بها في كفاحها الوطني وإذا كانت تلك هي صورة العلاقات مع القصر في البداية، فإنه من المهم أن نلقي نظرة على موقف وزارة عبد الفتاح يحيى منها.

وكانت خطة مصر الفتاة في علاقتها بالوزارات المصرية المختلفة أن تهادنها فترة عند توليها الحكم ثم لا تلبث أن تهاجمها إذا أدركت أنها لا تحقق ما ينادي به وتعمل على تحقيق جزء من برنامجها، ومن ناحية أخرى فإن مصر الفتاة كانت ترى منذ البداية أنها حركة إصلاحية تهتم بالاقتصاد والتعليم ومختلف النواحي، ولكن بعض قادتها صرح بأن كفاح مصر الفتاة إن لم يكن موجهًا ضد الإنجليز أس هذا الفساد الذين يحاولون العمل لإصلاحه فلا قيمة لكفاحها، ومنذ ذلك الحين ومصر الفتاة تشن هجومًا عنيفًا على الأجانب عامة كما تمثل ذلك في مهاجمة الامتيازات وعلى الإنجليز خاصة باعتبارهم المحتلين لتلك البلاد وسبب تخلفها ومصدر فساد شئونها، فكان هجومهم هذا مصدرًا لحدوث صدامات بينهم وبين تلك الوزارات سواء كان هجومًا على الوزارات أم على الأجانب والإنجليز.

نشرت مجلة مصر الفتاة "الصرخة" عددًا من أعدادها بمناسبة عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر ١٩٣٣ اتسم ذلك العدد بالعنف والتطرف، فكان أحد المقالات التي حواها بعنوان "يا شباب ١٩٣٣ كن كشباب ١٩١٩" وقد رأت فيه الحكومة القائمة دعوة للثورة، فاستصدرت أمرًا من النيابة بالقبض على كل من أحمد

حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود باعتباره رئيس تحرير المجلة وظلوا بالحبس الاحتياطي لمدة ثلاثة وعشرين يومًا[٩]. وكان هذا أول صدام بين الوزارة ومصر الفتاة، توالى بعده القبض على أعضاء وقادة جمعية مصر الفتاة وإيداعهم السجن، ومصادرة مجلتهم لإتباعهم خطة العنف والتطرف في معالجة الأمور. ولكن مصر الفتاة اشتدت في العنف في مهاجمة وزير الحربية والبحرية فيما يختص بالجيش فكان ذلك موضوعًا أثار الوزارة ضد مصر الفتاة وكان له نتائج مباشرة على تصرفاقا، لأهمية ذلك الموضوع سوف نعرض لتفاصيله.

انطلاقًا من فكر مصر الفتاة المبكر في ضرورة بث النظام والطاعة بين صفوف الجماهير فقد اهتمت بالجيش على اعتبار أنّه المدرسة الوطنية الوحيدة التي تحقق بغيتها في بث النظام والطاعة والخلق القويم[١٠]. فتقدم نفر من أعضائها إلى وزير الحربية – صليب بك سامي – بطلب انضمام إلى الجيش المصري على أن تكون مدة الخدمة به سنة واحدة بدلا من خمس سنوات وأن يطبق نظام التجنيد على كل الشباب من أبناء مصر وأن يلغى نظام البدل النقدي الذي حول الجيش والانضمام إليه عنوانًا على الفقر والفاقة[١١]. وفي نفس الوقت كتب أحمد حسين مقالاً على شكل خطاب وجهه إلى وزير الحربية هاجم فيه الجيش القائم ووصفه بأنه جيش من المرضى والضعفاء والجهلاء يخضع لرئاسة اسفنكس (باشا) – مفتش عام الجيش المصري –.

وقد هدد أحمد حسين في نهاية مقاله أنّه إذا رفض طلبهم في الانضمام إلى الجيش فسينضمون إلى الجيش العراقي، ويهاجم وزير الحربية ويصفه بأنه ما هو إلا موظف في وزارة الحربية البريطانية[١٢].

رأت وزارة الحربية في هذا المقال مساسًا بشخص الوزير فاعتقلت الحكومة أحمد حسين كاتب المقال وأحمد الشيمي رئيس تحرير المجلة الذي وافق على النشر وأودعتهما سجن الاستئناف[١٣]. وقد توالى هجوم مصر الفتاة على الجيش والوزير

وطالبته بأن يعمل على تسليح الجيش، ورغم هذا فقد ظلت القضية المتهمة فيها أحمد حسين والشيمي منظورة أمام القضاء حتى أصدرت محكمة الجنايات حكمها بعد أن أبدى أحمد حسين دفاعًا طويلاً أمامها، وشارك في الدفاع عنهما كل من عبد الرحمن الرافعي وفكري أباظة ويقضي الحكم بغرامة ٢٥ جنيهًا لكل منهما(١٤) وقد رفض أحمد حسين دفع الغرامة ولكن مصلحة الجمعية اقتضت خروجه من السجن فدفعها بعد حبس دام أسبوعين(١٥).

ولما لم تجب مصر الفتاة إلى طلبها في الانضمام إلى الجيش المصري تقدم رئيسها أحمد حسين بطلب التطوع في الجيش العراقي بخطاب أرسله إلى المفوضية العراقية في مصر، ولكن المفوضية ردت عليه بأن الخدمة في الجيش العراقي مقصورة على العراقيين(١٦).

اشتدت مصر الفتاة بعد دخول قادها السجن مرتين في الهجوم على الوزارة وعلى الإنجليز، فانتقدت سياسة الملاينة والملاطفة التي يتبعها رئيس الوزراء تجاه الإنجليز موجهة إليه نقدًا شديدًا وتسأله الحساب عما قدمه لشعبه، ومطالبة إياه وزملاؤه الوزراء بأن يتقصوا طريق كل من موسوليني وهتلر وما قدماه لشعبهما(١٧). وعلى أثر هذا الهجوم بدأت وزارة الداخلية تتخذ الخطوات الفعالة للحد من نشاط تلك الجمعية وتعقب أفرادها، فوزعت إدارة عموم الأم العام كتابًا دوريًا على المديريات تطلب منها فيه العمل على عدم نجاح هذه الحركة(١٨).

كان ذلك الكتاب تفويضًا لمديريات الأمن المختلفة كي تمارس نشاطها بحرية أكثر من تشديد قبضتها على أعضاء مصر الفتاة أو من يشتبه فيه على أنه عضو بالجمعية المذكورة، فقامت باتخاذ إجراءات قاسية ضدهم وأصبحوا عرضة للاضطهاد والظلم(١٩) وقد بلغ الاضطهاد والمطاردة مداهما حتى بلغ الأمر بأحد أعضاء الجمعية أن يطالب سكرتيرها العام بأن تكون الجمعية سرية تعمل على نشر مبادئها سرًا

وضرب أمثلة بجمعية "الكاربوناري" في إيطاليا وجمعية "الاتحاد والترقي" في تركيا[٢٠].
وقد استمرت العلاقات متوترة بين الجمعية والحكومة على ما هي عليه بل ازدادت اتساعًا حتى بلغ عدد من دخل السجن من أعضائها خلال العام الأول لها خمسين عضوًا هذا فضلاً عن تعرض الكثير منهم ومن الأعضاء الآخرين إلى تفتيش منازلهم[٢١]. وبعد نهاية ذلك العام بقليل استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى وتولت وزارة توفيق نسيم فبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بينها وبين مصر الفتاة.

استقبلت مصر الفتاة وزارة توفيق نسيم استقبالاً حسنًا كخطتها الدائمة خاصة وأنها أدركت أن الحكومة تنوي إطلاق الحريات للمواطنين[٢٢]. فكان من الأجدر بمصر الفتاة أن ترحب بها لما عانته من اضطهاد في عهد الوزارة السابقة، ولما قامت به تلك الوزارة من استصدار أمر ملكي في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإلغاء العمل بدستور ١٩٣٠ وحل المجلسين[٢٣]. وقد قرب ذلك العمل الوزارة من الشعب وخاصة وأنه في بداية توليها الحكم، فأدرك الشعب أن الوزارة تعمل على عودة دستور ١٩٢٣ وإطلاق الحريات. ثم بدأت تظهر الخلافات بين الجانبين فلم يكد يمضي شهر على تولي الوزارة الحكم حتى بدأت الصدامات بينهما، فمصر الفتاة تشكو من تتبع القلم السياسي بوزارة الداخلية لنشاطها واضطهاد أعضائها بتقديمه تقارير ملفقة إلى الداخلية خاصة بالجمعية واعتبارها جمعية خطرة على الأمن وأنها فوضوية ومهيجة[٢٤]. فبدأت مصر الفتاة تشن هجومًا على الحكومة متهمة إياها بالتفريط في حقوق الأمة وخضوعها للإنجليز[٢٥] ثم تعود فتمدحها لأنها سمحت بإقامة حفلة افتتاح دارها الجديدة، وأثنى أحمد حسين على الوزارة وصرح بأن الجمعية تؤيد الوزارة طالما أيدت التحريات[٢٦].

ظلت العلاقات طيبة بين مصر الفتاة ووزارة توفيق نسيم، وذلك لإطلاقها الحريات فلما تلكأت الوزارة في العمل على تحقيق مصالح البلاد القومية، وهاونت في

إعادة دستور البلاد – دستور ١٩٢٣ المعطل – اشتدت مصر الفتاة في الهجوم على الوزارة وطالبتها على الأقل بإزالة القيود المفروضة على الصحافة وأن تترك لها الحرية بعد أن عطلت البرلمانات[٢٧]. وقد حاول أحمد حسين أن يلتقي برئيس الوزراء عدة مرات ولكنه لم يسمح له بذلك وربما كان لهذا الموقف أثره في تشدد أحمد حسين في هجومه على وزارته فوصفها بأنها وزارة مترددة ضعيفة، يتحكم فيها الإنجليز وتعمل بوحي من إرادتهم وكأن قصر الدوبارة قد أصبح المرجع الأول لها والأخير – كما ذكر أحمد حسين[٢٨] – ولعل هذا الهجوم على الوزارة كان مبررًا لها في أن تسلك مسلك سالفتها في معاملة زعماء مصر الفتاة.

اتبعت الوزارة كرد فعل للهجوم عليها أسلوبًا عنيفًا ضد جمعية مصر الفتاة وكرد فعل من جانب مصر الفتاة أيضًا لمصادرة الوزارة للاجتماعات وتطبيق القوانين الاستثنائية وعدم الاهتمام بإعادة الدستور، اشتدت في مخاصمتها لها إلى الحد الذي جعلها تطالبها بالاستقالة[٢٩] وقد استمرت مصر الفتاة في حملتها التي شنتها على الوزارة ووصفتها بأنها عقبة كأداة في سبيل الأمة، وانتقلت من الهجوم عليها إلى الهجوم على الوفد لسكوته عليها طمعًا في السياسة البريطانية وإبقاء على صلته بالوزارة النسيمية التي وعدته بأن تخلي له الطريق إلى كراسي الحكم[٣٠]. وانتقلت للهجوم على الإنجليز وعلى نواياهم في "عقد معاهدة تجارية" مع مصر وكيف أن الوزارة تنفذ مشيئتهم وتحقق رغباتهم[٣١].

ارتفع معدل التوتر بين الطرفين وقد كان محك ذلك مطالبة مصر الفتاة الوزارة بإعادة الدستور "دستور ١٩٢٣". باعتبار أنه مطالب الأمة جميعًا، وعلى حد تعبير رئيس جمعية مصر الفتاة في هذا الشأن "أعيدوا الدستور وحذار من التسويف، فإن غضب الأمة وسخطها مخيف لا يبقي ولا يذر، أمَّا ما يريده الإنجليز ثمنًا لهذا الدستور فإن مصر بأسرها ترفض أن تمنح الإنجليز مزايا جديدة على حساب الفلاح المصري

وعلى حساب الاقتصاد والمالية المصرية، أعيدوا الدستور فهو حق لنا سواء رضيت إنجلترا أو لم ترض"[٣٢].

توجه نسيم باشا بكتاب إلى الملك في ١٧ أبريل ١٩٣٥ يقترح فيه إعادة دستور ١٩٢٣ بعد تنقيحه كما ينص على ذلك الدستور، وإذا رأى جلالته أي شيء فيه يمكن تنقيحه للصالح العام، أو يوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحًا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات[٣٣]. ووافق الملك على إعادة دستور ١٩٢٣[٣٤]. وقد اعتبرت مصر الفتاة ذلك الكتاب الملكي مسوغًا للوزارة كي تعيد إلى الأمة دستورها ولما كانت وزارة نسيم تنفذ مشيئة الإنجليز، فقد اقتنعت بالتبليغ الشفوي الذي أبلغه لها المندوب السامي البريطاني بأن بريطانيا تعارض في عودة الدستور في ذلك الوقت، ولكنها ترى وضع دستور جديد تقوم به لجنة حكومية على أن تمثل بها الأحزاب السياسية[٣٥]. وقد استسلمت وزارة نسيم لهذا التبليغ، ولكن مصر الفتاة يبدو أنها كانت لا تقدر حقيقة موقف وزارة نسيم حق التقدير فاشتدت في الهجوم عليها، وطالبت توفيق نسيم إمَّا أن يعيد الدستور وإما أن يستقيل ويخلي مكانه لوزارة تكون قادرة على تنفيذ إرادة الملك في عودة الحياة النيابية[٣٦].

اشتدت الأزمة حول إعادة الدستور بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية وقد زاد الأزمة تصريح صمويل هور وزير خارجيتها بأن حكومته لا ترى إعادة دستور ١٩٢٣ لعدم صلاحيته للعمل، ولا دستور ١٩٣٠ لأنه لا ينطبق على رغبات الأمة[٣٧]. وفي أثناء ذلك قامت المظاهرات احتجاجًا على ذلك التصريح، ولكننا نرى لمصر الفتاة موقفًا سلبًا على ذلك التصريح فقد قامت بإعداد المنشورات التي تهاجم فيها الوزارة وقبولها التبليغ البريطاني وعدم إعادة الدستور، وطالبت بإعلان عدم الثقة بها لجميع ما يصدر عنها من تصرفات، وطالبت أيضًا بالتوجه إلى جلالة الملك بالرجاء

في إسقاط هذه الوزارة وتولية وزارة أخرى تكون أقدر منها على تلبية إرادة جلالته السامية في رد الدستور والزود عن حقوق البلاد واستقلالها، وتنظيم مظاهرة قانونية يإذن السلطات يوم ١٢ أكتوبر ١٩٣٥ يعبر فيها الرأي العام عن إرادته في إعادة الدستور[٣٨]. تلك كانت بعض قرارات مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة فيما يختص بموقفها من الوزارة ومن عودة الدستور.

هرع أحمد حسين إلى القصر الملكي فرفع رسالة إلى الملك تطبيقًا لقرارات مجلس الجهاد، فطالبه بإقالة الوزارة وتشكيل وزارة تكون أكثر قدرة منها فقال "إن مصر بأسرها باتت تئن من تلك الوزارة.. إن مصر بأسرها تتطلع إليكم لإنقاذها من هذه الوزارة.. وإني باسم ألوف من الشباب المصري باسم جنود مصر الفتاة المجاهدين أرفع هذه العريضة إلى سيادتكم العالية ملتمسًا إقالة هذه الوزارة وتشكيل وزارة أكثر قدرة منها على تحقيق رغائب جلالتكم وإرادة الأمة، وزارة تكون أكثر حرصًا على استقلال مصر وحقوق مصر، وزارة تعرف كيف تحمل الإنجليز على احترامنا، وزارة ترد للأمة حريتها وتجمع صفوفها وتعلن دستورها وتحقق استقلالها"[٣٩].

لم يكد أحمد حسين يهرع إلى الملك بطلب إقالة الوزارة حتى كان تصريح صمويل هور بعده بأيام قلائل، قد تعقد داخليًا وخارجيًا، فقد اشتدت المظاهرات حتى بلغت قمتها في عيد الجهاد الوطني مما أفضى إلى "ثورة" ١٩٣٥، فاشتدت مظاهرات الطلبة حدة وهي التي كانت موجهة في المقام الأول ضد الإنجليز، وإن كان البعض يرى أن المظاهرات كان لها هدف داخلي بأن تضغط على الوفد حتى يوافق على وجهة نظر الطلبة في تطوين وزارة التلافية دون قيد أو شرط[٤٠].

وكنتيجة لذلك الموقف الداخلي والخارجي تقاربت الأحزاب السياسية وتألفت منهم "الجبهة الوطنية" التي طالبت الحكومة البريطانية بالعودة إلى المفاوضات لعقد معاهدة تحدد علاقة مصر بإنجلترا[٤١].

وفي خلال كل هذه التطورات حول الأزمة لإعادة الدستور لم تلق مصر الفتاة بسلاحها لمهادنة وزارة نسيم ولكنها كلما تأخرت عـــودة الدســـتور اشـــتدت في مخاصمتها، وكرد فعل من جانب الوزارة أخذت تصادر اجتماعات الجمعية وتـــضيق عليها الخناق وكان ذلك مثار قضايا بين الطرفين، فمصر الفتاة تقاضي رئيس الوزراء لمنعه اجتماعًا لها بعد التصريح به[٤٢]. والوزارة تقدم العديد من أعضاء الجمعيـــة إلى المحاكمة فتحكم عليهم بغرامات مالية متفاوتة. وعلى هذا فقد كانت العلاقات بـــين وزارة توفيق نسيم ومصر الفتاة علاقة مواقف مختلفة وأخطاء ارتكبتها وزارة نـــسيم ولم تقبلها مصر الفتاة وسألتها الحساب واحتدت معها فيه، فكانت الصدامات بينهما، ووزارة نسيم لا حول لها ولا قوة أمام بطش الإنجليز وخاصة وأنها وزارة تفتقد لسند شعبي، فهي وزارة مهلهلة تحكم بإرادة قوى سياسية متعارضة إذ أنها خاضعة للإنجليز تمامًا وتنفذ إرادتهم وسياستهم، ولما كانت هي الوزارة الوحيدة التي رضي عنها الوفد وساندها فقد كانت حريصة على أن تعمل على إرضائه وأن تمهد له الطريـــق، وفي النهاية فهي في آخر الأمر إحدى وزارات القصر خاصة وأن توفيق نسيم كان رجل القصر ورئيس الديوان الملكي من قبل فلابد وأن تعمل بوحي منه وتنفـــذ سياســـته، والتوفيق بين تلك الأطراف الثلاثة المتنافرة معادلة صعبة لا تقوي وزارة كوزارة نسيم على حلها. ولعل ذلك يدعونا إلى أن نبين علاقة مصر الفتاة بالقصر وكيـــف كـــان موقفه من كلا الطرفين، خاصة وأن علي ماهر باشا صديق مصر الفتاة تولى رئاســـة الديوان الملكي في عهد تلك الوزارة[٤٣].

أمّا عن موقف القصر من تصرفات وزارتي عبد الفتاح يحيى وتوفيـــق نـــسيم حيال جمعية مصر الفتاة، فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أن الملك فؤاد قد ســـقط فريـــسة مرض خطير استمر طوال عام ١٩٣٤ وحتى وفاته عام ١٩٣٦ ونشأ عن ذلـــك أن أصبح الإبراشي باشا ناظر الخاصة الملكية هو الحاكم الحقيقي للبلاد، مما أثار الاستياء والتذمر في جميع الأوساط وقد انعكس ذلك على الإنجليز أيضًا، فكان أحد مطالبهم

من وزارة عبد الفتاح يحيى التي لم تستجب لها طرد الإبراشي (باشا) من القصر[٤٤]. ولعل ظروف مرض الملك طوال العام جعلت أمور القصر غير مستقرة، فلم يتخذ ما يخفف الضغط على مصر الفتاة، ومن ناحية أخرى لعل الإبراشي لم يجد ما يدعوه إلى التعامل مع مصر الفتاة بطريقة مكشوفة فكان يساعدها في الخفاء، ونزيد على ذلك تفسيرًا ثالثًا وهو تركها تتعرض لما تعرضت له بدافع من التمويه حتى لا تظهر بأنها مؤيدة من القصر فيكون ذلك مبررًا للإنجليز فيتشددوا في تضييق الخناق عليها وخنقها وهي مازالت في المهد.

ومهما يكن الأمر فإن علاقة مصر الفتاة بالقصر في تلك الفترة كان يشوبها شيء من الفتور وتمت في إطار من السرية وخاصة وبعد أن فقدت ركيزتها فيه بخروج الإبراشي (باشا)، ورغم هذا فإن أحد تقارير المندوب السامي البريطاني إلى الخارجية البريطانية يشير إلى أن القصر كان يرعى جمعية مصر الفتاة ويدافع عنها ويتضح ذلك عندما صادرت الحكومة عددًا من أعداد المجلة "الصرخة" كان يحتوي على عنف وتطرف في مهاجمة السياسة البريطانية ووسائل الاستعمار، ومما جعل السلطات البريطانية تعتقد اعتقادًا راسخًا بأن الجمعية تتلقى التأييد من القصر، إن الموظف الذي صادر هذا العدد من المجلة قد أنب رسميًا عن طريق مراد (باشا) محسن وكيل الديوان الملكي، فالقصر لا يؤكد الجمعية التي تناصب بريطانيا والأجانب العداء فحسب بل أنه اعترض على مصادرة عدد من مجلتها يضم مقالة عنيفة ومتطرفة تهاجم بريطانيا[٤٥].

وقد حاولت مصر الفتاة أيضًا أن تظل على علاقة بالقصر وبدوائره فقد أرسل أحمد حسين رئيس الجمعية فتحي رضوان سكرتيرها العام إلى قصر عابدين بعد طرد الإبراشي (باشا) ناظر الخاصة الملكية من القصر، (١٩٣٥) يحمل معه مجموعة كاملة من مجلة "الصرخة" لكي يوضح لدوائر القصر أن المجلة تؤيده، ولكي يبين لهم أيضًا أن

شعار الجمعية هو الله. الوطن. الملك. ولقد قابل فتحي رضوان عبد الوهاب طلعت لهذا الغرض. وعندما عاد من زيارته للقصر بدا عليه أنّه راض تمامًا عن هذه المقابلة. وفي الأيام القليلة الماضية أرسل أحمد حسين أيضًا عبد الرحمن العيسوي إلى عبد الوهاب طلعت ليطلب منه تبرعًا لجريدة "وادي النيل" من جانب القصر، ولقد قرر العيسوي بعد عودته من لقاء عبد الوهاب طلعت أنّه قال له هؤلاء الشبان ممتازون ومخلصون ولكن تنقصهم الخبرة والتجربة(٤٦). ولعل ذلك في حد ذاته يوضح إلى أي مدى كانت دوائر القصر تعطف على مصر الفتاة.

لم يؤثر خروج الإبراشي باشا من القصر على التأييد الذي كانت تناله مصر الفتاة منه بل أن الأحداث التالية جاءت مواتية تمامًا، فبتعيين علي ماهر في رياسة الديوان الملكي قد صار لها ركيزة جديدة في القصر بل ربما ألصقتها بالقصر وبدوائره بدرجة أكبر تفوق ما كانت عليه في الماضي، وسوف نحدد علاقة مصر الفتاة بالقصر في ضوء حركة علي ماهر تجاه مصر الفتاة وهدفه من وراء التعاون معها، وهدفها من ربط عجلتها به، سواء وهو في رياسة الديوان أم وهم رئيسًا للوزراء. ولعل هذه الفترة من العلاقات بين مضر الفتاة والقصر تحمل في طياتها علامات وسمات سنكشف عنها فيما يلي.

تواترت الأخبار عن قرب تولي علي ماهر (باشا) رياسة الديوان الملكي خلفًا أحمد زيور (باشا) الذي استقال من منصبه لسوء الأوضاع السياسية نتيجة للأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، فقد سعت مصر الفتاة إلى أن تقيم علاقات طيبة مع رئيس الديوان الملكي المرتقب، وقام فتحي رضوان بتلك المهمة بتفويض من أحمد حسين، فتوجه إلى علي ماهر في منزله بالجيزة يوم ٣ مايو ١٩٣٥ حيث تعرف عليه فأكد تأييد مصر الفتاة له. ونحن نجهل ما تم في هذه المقابلة سوى أنّه منح فتحي رضوان مبلغ خمسة جنيهات قيمة اشتراكه في جريدة "وادي النيل"(٤٧) وفي ٥ مايو

صدرت الجريدة المذكورة وهي تحمل في طياقما مقالاً افتتاحيًا بعنوان "رئيس الديوان الملكي وماذا يستطيع أن يفعله لبلاده ومليكه" تحدث فيه عن أهمية هذا المنصب وخطورته فهو حلقة الوصل بين المؤسسات الدستورية في البلاد، ويطالب فيه رئيس الديوان المرتقب دون أن يصرخ من هو - أن يدرك بالضبط واجبه وأن يعرف أن مصر تتمزق وتتفتت معنوياقما لهذا الصراع بين هيئاقما فيجعلها أضعف من أن تقف أمام إنجلترا القوية[٤٨].

وفي نفس العدد أيضًا مقال بعنوان "رئيس الديوان الملكي المتوقع" وقد أكد فيه كاتبه أنّه بكل تأكيد علي ماهر (باشا) الذي سوف يقبل المنصب الذي عرض عليه موضحًا أن هذه المعلومات نقلاً عن علي ماهر (باشا) نفسه، وفي العدد التالي من الجريدة أيضًا بتاريخ ٦ مايو نشرت الجريدة مقالاً عن نفس الموضوع بعنوان "علي ماهر باشا وما إذا كان منصب رئيس الديوان قد عرض عليه[٤٩]. وفي مقال آخر بعنوان "علي ماهر باشا ورياسة الديوان الملكي، معارضة الوفد والوزارة" بتاريخ ١٠ مايو وفيه يوضح الكاتب أن رياسة الديوان قد عرضت على علي ماهر وقد أحست الوزارة بهذا المعنى فتجهمت له، واستعانت بالمندوب السامي البريطاني لإيقاف تعيينه في ذلك المنصب، ولكن المندوب السامي كان قد أعلن موافقته على هذا التعيين مع علي ماهر نفسه، والوزارة تخشى من هذا التعيين تدخل علي ماهر باشا كما كان الإبراشي باشا يفعل، والوفد يرى أن شغل علي ماهر لهذا المنصب سيؤثر على مجريات الأمور لغير صالحه[٥٠].

وفي حقيقة الأمر فإن مصر الفتاة قد سعت لإقامة علاقات صداقة بينها وبين علي ماهر حتى قبل توليه منصب رئيس الديوان، فقد تلقفت الكرة حتى قبل أن تبدأ المباراة، فهي حريصة كل الحرص أن تقيم علاقات وطيدة مع القصر ورجاله، وأن تكون شخصية الركيزة التي تتعامل معها شخصية قيادية ومؤثرة. فقد تبنت قضية

تعيين علي ماهر وقامت بالدعاية الواجبة له في جريدها مؤيدة تعيينه، وبذلك تبدأ مرحلة جديدة ومتميزة في العلاقات بينها وبين القصر ورجاله.

سبقت علاقة مصر الفتاة بعلي ماهر توليه منصب رئيس الديوان فبالأخرى أن تزداد العلاقات توثقًا بعد شغله ذلك المنصب، فقد كانت الاتصالات بينهما دائمة، ولم تنقطع تلك الاتصالات حتى في فترة انتقال دوائر القصر إلى الإسكندرية في فصل الصيف، ففي نهاية عام ١٩٣٥ تعرضت أنشطة مصر الفتاة للخمول وتوقفت الاجتماعات، فتوجه أحمد حسين إلى الإسكندرية والتقى بعلي ماهر بناء على موعد تليفوني بينهما، وبعد عودته قرر أن الجمعية سوف تسترد نشاطها وتستأنف جهادها بإعادة عقد الاجتماعات في دار الجمعية – كانت وزارة نسيم قد حرمت عقدها – والطواف في البلاد المختلفة لنشر الدعوة للجمعية[٥١]. ويبدو أن أحمد حسين عرض عليه حالة الكساد التي تتعرض لها الجمعية فتعهد له علي ماهر بإتاحة عقد الاجتماعات واستعادة النشاط ومن المؤكد أنه زوده بمبالغ من المال تبعث الحياة في كيان الجمعية، ومن الواضح أن علي ماهر كان يرمي إلى خطة معينة من جراء اتصاله بتلك الجمعية سوف تتضح أكثر فيما بعد، وهو ما سنعرض له في حينه.

استمر معدل النمو في توثيق العلاقة بين علي ماهر ومصر الفتاة في ازدياد مطرد، حتى أن مصر الفتاة كانت تعتبره الأب الروحي لها – إذا صح ذلك التعبير – فكانت تهرع إلى القصر في مختلف المواقف السياسية، فمثلاً رفعت التماسًا إلى الملك بأن تلتزم مصر جانب الحياد في النزاع الحبشي الإيطالي[٥٢]. وهي في ذلك لا تدري حقيقة الموقف، إذا كانت تعمل بوحي منها أو بتوجيه من علي ماهر فليس هناك وضوح حول تلك النقطة وربما كانت تعبر عن اتجاه القصر وسياسته وخاصة وأن علي ماهر هو المسئول عنها في ذلك الوقت وإن لم يكن في ذلك يعبر عن رأيه الشخصي في هذا الشأن[٥٣]. ولاشك في أن مصر الفتاة قد تلقت المزيد من العون

المالي والتشجيع على ازدياد حركتها فيما تبقى من عام ١٩٣٥ إلى أن يسافر رئيسها وسكرتيرها العام إلى لندن في نهاية ذلك العام، وعند عودتهما سيجدان علي ماهر يتربع على كرسي الوزارة فقد تولى رياسة الوزارة – وهي إحدى وزارات القصر – ولعل ذلك يعطي إحساسًا بأن الخط البياني للعلاقة بعلي ماهر والقصر يوالي ارتفاعه. وقبل أن نتولى تقييم الفترة فإن الموضوع التالي يفرض نفسه علينا كي نعرض له كتقييم لنهاية مرحلة تبدأ قبل تولي علي ماهر رياسة الديوان، وأعني به محاولة مصر الفتاة إقامة علاقات مع الخديو السابق عباس حلمي الثاني.

سبق أن ذكرت بأن العلاقات بين مصر الفتاة والقصر بعد خروج الإبراشي منه شابها شيء من الفتور، فبدأت مصر الفتاة تتجه اتجاهًا آخر وربما كان الاتجاه المضاد تمامًا لاتجاه القصر وسياسته.

حاولت مصر الفتاة في تلك الفترة إقامة علاقات بينها وبين الخديو عباس حلمي الثاني في منفاه، وقد تولى الوساطة بين الطرفين عبد الخالق باشا مدكور والذي كان قد أعلن انضمامه لجمعية مصر الفتاة من قبل(٥٤). وفي تلك الفترة حالو مدكور من جانبه أن يمهد لإقامة تلك العلاقة بل ربما كان هو بطلها، فقد كان يتردد على الخديو في جنيف وفي حيفا والقدس بفلسطين إذ كان الخديو يتردد عليهما. وخلال تلك اللقاءات كان مدكور يحادث الخديو عن الجمعية ومبادئها وأغراضها حتى استطاع أن يحصل على تأييده لها والوعد بمساعدتها في المستقبل.

كانت مصر الفتاة تتوجس خيفة أن ينتشر خبر ذلك الاتصال بالخديو فقد قصرت العلم به على كل من أحمد حسين وفتحي رضوان ومحمد علي علوبة، ومع هذا فقد تسرب الخبر إلى خارج هؤلاء، فقد وجه مندوب جريدة روزاليوسف سؤالاً إلى علوبة باشا حول هذا الموضوع بقوله هل هناك حقيقة مهمة خاصة بمصر الفتاة يقوم بها مدكور باشا في مقابلته للخديو، ولكن الباش كذب ذلك الخبر ونفاه نفيًا قاطعًا،

وأبلغ أنَّه مستاء جدًا لتسرب خبر ذلك الموضوع، وقد علق أحمد حسين آمالاً كبارًا على ذلك الاتصال[٥٥]. فلما عاد مدكور باشا من رحلته هرع أحمد حسين إلى لقائه كي يطمئن على موقف الخديو منه ومن الجمعية، وفي نفس الوقت توجه وفد من الجمعية لتهنئة مدكور باشا بالعودة يضم كل من فتحي رضوان وأحمد الشيمي ومحمود طاهر العربي، وقد أكد لهم مدكور أن الخديو يعرف كل شيء عن الجمعية ووعد بأنه سيساعدها ماليًا ويدعم جريدتها "وادي النيل"، وقد ذكر مدكور في حديثه لأحمد حسين أن الخديو لا يهمه مطلقًا مسألة عرش فلسطين أو سوريا ولكن هناك مفاوضات بينه وبين الإنجليز حول عرض يهمه كثيرًا جدًا، وأهم من فلسطين وغيرها[٥٦] ولعل في ذلك القول من جانب مدكور ظل من الحقيقة، فإن إنجلترا كانت في شك من أمر الوصية التي أعدها الملك فؤاد لولاية العرش، ومن هم الأوصياء، وهل هم أشخاص ترتاح إليهم إنجلترا وتأمن جانبهم، وخاصة وأن الوضع في المنطقة كان ينذر بالتوتر، فالنزاع الحبشي الإيطالي يهدد إنجلترا ووضعها في مصر، هذا فضلاً عن أن صحة الملك فؤاد كانت متدهورة إلى الحد الذي يجعل بريطانيا قلقة على مستقبل الأوضاع في مصر، فلا مانع لدينا من قبول ذلك القول من أنها فكرت في حل تلك المسألة وإيجاد البديل فيما إذا تطورت الأوضاع في مصر على غير ما ترى.

وإن مما يؤكد لنا أن هذه العلاقة قامت بين مدكور والجمعية حول الاتصال بالخديو السابق أن عز الدين عبد القادر – عضو مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة – كان قد توجه إلى فلسطين بدون جواز سفر وكان على اتصال بأحمد حسين الذي كلفه بأن يتصل بمدكور (باشا) أثناء إقامته في القدس فتوجه إليه ولكن مدكور طلب أن يلقاه في حيفا بعد ذلك، فالتقى به هناك حيث مهد له فرصة لقاء الخديو على يخته الخاص "نعمت الله" وكما يذكر عز الدين نفسه – أن لقاءه بالخديو كان على اعتبار أنَّه أحد أبناء رجال الحزب الوطني البارزين والمعروفين لدى الخديو، فهو ابن عبد القادر محمد توفيق بن عبد القادر (باشا) فهي وبهذه الصفة استطاع أن يلتقي بالخديو

ويشرح له رغبته في السفر إلى الحجاز سيرًا على الأقدام فقدم له بعض المساعدات المالية، وقد حضر اللقاء عبد الله البشري سكرتير الخديو، ويؤكد عز الدين أن هذا اللقاء كان بوحي منه شخصيًا وليس بتوجيه من مصر الفتاة[٥٧]. ولكن يمكن القول أن المقابلة كانت بتعليمات من أحمد حسين في خطاباته إلى عز الدين وهو بفلسطين.

كانت محاولة مصر الفتاة الاتصال بالخديو تدل دلالة واضحة على أنها تعمل على تدعيم جمعيتها بأي شكل من الأشكال، فسواء هي التي سعت لإقامة تلك العلاقة أو أن مدكور باشا هو الذي جرها إليها لمصلحته الشخصية فمن المؤكد أنه كان أحد أنصار الخديو والذين يهمهم أن يروجوا له أن في مصر ركائز سياسية يمكن أن تساند حكمه إذا تغيرت الأوضاع وفضلت إنجلترا إعادته إلى عرشه، وجمعية كمصر الفتاة التي توصف بالتطرف يمكن استغلالها في هذا الشأن، وهنا سؤال يفرض نفسه وهو كيف تسمح جمعية مصر الفتاة لنفسها بإقامة علاقات مع الخديو عباس حلمي وهي تعلم تمام العلم أن مجرد ذكر اسمه في مصر يهز أركان القصر الملكي؟ من الواضح أن مصر الفتاة كانت على استعداد أن تتعاون مع الشيطان كي تصل إلى هدفها المبكر في إعادة مجد مصر على يديها – كما تعلن ذلك – فهي لا ترى مانعًا من التعاون مع أية قوة داخلية كانت أم خارجية تقربها من هدفها، ولكن سواء استفادت مصر الفتاة ماديًا عن طريق ذلك الاتصال، أو أنها لم تستفد، فإنه بمجرد أن بدأ يظهر في الأفق تولى علي ماهر رياسة الديوان على نحو ما رأينا فقد أوقفت تلك المحاولات من جانبها للاتصال بالخديو وهي تتوجس خيفة من أن يظهر للقصر ما بدر منها في هذا الموضوع.

عاد أحمد حسين من أوربا ليجد أن كبار مؤيديه يتولون الوزارة فكما كان علي ماهر رئيسًا للوزارة، فقد تولى علوبة (باشا) وزارة المعارف، وتولى حسن صبري وزارة المواصلات والتجارة والصناعة[٥٨]. ويتضح ذلك من خطاب أرسله أحمد

حسين وهو في جنيف إلى فتحي رضوان بعد أن نما إلى علمه تأليف الوزارة "قضي الأمر وجاءت التجربة الشديدة وكم كنت أحب أن تتأخر .. فالوزارة الآن ذات عطف على مصر الفتاة ابتداء من رئيسها وثلاث وزراء فيها أو بالأحرى اثنين علوبة باشا وحسن صبري الذي قابلناه في لندن أخيرا"(٥٩) وإذا كان هذا هو إحساس رئيس مصر الفتاة تجاه الوزارة فقد كانت الوزارة أيضًا قد شرعت في الاعتراف بمصر الفتاة كهيئة جديرة بالاحترام، وقد اتضح ذلك من خلال المقابلات التي تمت بين رئيس الوزراء وأحمد حسين، وفي ظل هذه الظروف المواتية أخذ أحمد حسين يعمل على تثبيت دعائم جمعيته وتنظيم أعمالها الإدارية وماليتها بما يتفق واستقبال العهد الجديد(٦٠).

استمرت العلاقات بين وزارة علي ماهر ومصر الفتاة طيبة ربما كانت أولى فترات الازدهار التي مرت بها مصر الفتاة، ولكن ربما كانت العلاقة بينهما على استحياء خاصة وأن وزارة علي ماهر كانت مهمتها تنحصر في إجراء الانتخابات، فعلاقة رئيس الوزراء بأحمد حسين وجمعيته كانت سرية أكثر منها علنية، ولكن دار المندوب السامي كانت تعلم بها وتتعقبها وتبعث بالتقارير إلى لندن وتنظر إلى نشاطها بعين الحذر بل الاستياء، متهمة إياها بأنها تعمل على إثارة الاضطرابات، ونشر دعاية ثورية على نطاق واسع وأنها تهدف من وراء ذلك إلى إحراز مكاسب من خلال الارتباط الموجود والمتزايد بعد وفاة الملك فؤاد(٦١).

وتهتم دار المندوب السامي بالموضوع وتحاول لفت نظر علي ماهر إلى أنها تعلم تمام العلم علاقته بمصر الفتاة وأنه عمل على حماية نشاطها والدفاع عن أحمد حسين رئيسها. ولكن علي ماهر يصر على خطته في أن تظل العلاقات بينهما على قدر من السرية، فيوضح لدار المندب السامي أنه ليس لديه معلومات عن نشاط أحمد حسين مع وعده بدراسة الموضوع مع حسن (باشا) رفعت وتكيل وزارة الداخلية بعد جنازة

الملك. ولكن دار المندوب السامي لم تنخدع بما ذكره علي ماهر فيؤكد مايلز لامبسون في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية أن علي ماهر على علم بكل شيء وذلك بناء على تقارير كين بويد مدير الإدارة الأوربية، - ولعل تقاريره من أهم التقارير التي دونت عن الأحزاب السياسية في مصر - والذي أكد للمندوب السامي أن علي ماهر يحاول الحصول على مبالغ من وزارة الداخلية ليعطيها لأحمد حسين[٦٢]. وعلى ذلك فإن العلاقة بين علي ماهر وأحمد حسين كانت لاشك فيها ولا حدود لها.

كذلك كانت مصر الفتاة على علاقة بالدكتور أحمد ماهر فضلاً عن علي ماهر، فقد كان يعطف عليها وربما يقود نشاطها، ويوضح أحد تقارير المندوب السامي هذه العلاقة ويبدي خشيته منها بقوله "طبقًا لأحد التقارير التي وردت إلي حديثًا من وزارة الداخلية، فإن أحمد ماهر فضلاً عن شقيقه علي ماهر على اتصال بجمعية مصر الفتاة. ونظرًا لأن هذا التقرير من مصدر موثوق به، فمما لاشك فيه أن القمصان الخضراء سوف تقوم بعمل خطير ذو سمة إرهابية وذلك لسابق خبرة أحمد ماهر بهذه الأعمال، وأعتقد أنّه سيقودها بنشاط وفعالية"[٦٣].

وعند وفاة الملك فؤاد عقدت جمعية مصر الفتاة اجتماعًا ألقى فيه أحمد حسين كلمة رثاء في الفقيد الراحل، ثم أصدرت الجمعية عدة قرارات منها إعلان الحداد رسميًا لمدة ثلاثين يومًا، وارتداء شارة الحداد شريطًا أسود على الذراع الأيسر فوق القميص الأخضر، ومنها تسمية الفرقة المؤسسة لجمعية مصر الفتاة بفرقة فؤاد الأول على أن تشترك في تشييع الجنازة، ومنها مبايعة الملك فاروق الأول وتأييد تنفيذ وصية الملك الراحل بحذافيرها[٦٤]. ومصر الفتاة تنتهز الفرصة لتؤكد ولاءها للملكية وللنظام الملكي فهي ترثي وتودع الملك الراحل وتستقبل الملك الجديد، وتجدد العهد للعمل على مساندة الملكية ومعاضدة القصر في سياسته وخاصة وأن علي ماهر قد

أصبح صاحب الكلمة الأولى وصاحب اليد العليا في تلك الفترة على مسرح السياسة المصرية.

ظلت العلاقات بين مصر الفتاة وعلي ماهر تسجل ارتفاعًا ملحوظًا، ولكن وزارته قامت لغرض محدود وهو إجراء الانتخابات التي أسفرت عن إحراز الوفد لأغلبية أتاحت له أن يؤلف الوزارة التالية، وبذلك تدخل العلاقات بين مصر والقصر مرحلة جديدة في عهد الوزارة الوفدية خاصة وأن علي ماهر لم يعد إلى تولي رياسة الديوان بل لزم بيته في تلك الفترة، ولم يعد إلى رئاسة الديوان إلا في النصف الثاني من العام التالي، فكانت تلك الفترة أشبه بفترة الجمود في علاقتها بالقصر بعد ترك سندها الوحيد فيه لوظائفه الرسمية في الوزارة والقصر معًا وإن لم تنقطع العلاقة بينهما، فقد أصبح منزل علي ماهر ملتقى للمعارضين للوزارة الوفدية حيث يدبرون الخطط لإسقاطها. وبعودة علي ماهر لتولي رياسة الديوان تدخل العلاقات بينهما في طور جديد من أطوارها.

حقيقة لم تكن تلك الفترة فترة جمود تام في علاقات مصر الفتاة بالقصر فقد حاولت أن توطد علاقتها به في العهد الملكي الجديد، فكانت بين حين وآخر تحاول أن تعبر عن ولائها غير المحدود للملك الشاب والنظام الملكي، فقد بادرت بالتهنئة بعيد ميلاد الملك[٦٥]. ومصر الفتاة ترى من جانبها سواء كان لها ركيزة داخل القصر أو افتقدتها إلى حين أن تكون حريصة كل الحرص على أن تظل على ولائها المطلق للملك الشاب وأن تحاول التقرب إلى ساحته، وقد عبر رئيسها عن ذلك بان علاقة حركته طيبة مع السراي في تلك الفترة[٦٦]. ولعل الفكرة التي راودت مصر الفتاة في محاولة إقامة علاقة بالخديو عباس حلمي الثاني قد انتهت تمامًا، خاصة وأن مسألة العرش قد حسمت بتولية الملك فاروق العرش خلفًا لوالده، فقد انتهى كل أمل لديه

في إقامة مثل هذه العلاقة ويبدو أن بريطانيا أيضًا قد لاءمها هذا التغيير خاصة وأنها كانت لها اليد الطولى في اختيار الأوصياء على العرش ممن تثق بهم.

ومن بين المسالك التي سلكتها مصر الفتاة على طريق التقرب من ساحة المليك الشاب أن بذلك جهودًا ضخمة في مناسبة تولية سلطاته الدستورية والاحتفال بتتويجه بعد أن بلغ السن القانونية، فقد أعدت برنامجًا ضخمًا لذلك الاحتفال وشاركت فيه بدور كبير، فكونت فرقة باسم "فرقة فاروق الأول"(٦٧). وبذلك كثيرًا من الجهود لجمع كل أفرادها من مجاهدي لجان الأقاليم لتشارك في حفلة التتويج، وقد سعت سعيًا حثيثًا كي تجمع نفقات هؤلاء من السفر والعودة والإقامة، فتلقت الكثير من الإعانات(٦٨). هذا فضلاً عن بعض التبرعات من أشخاص مختلفين(٦٩).

وفي هذا الشأن يصدر الحزب تعليماته إلى جميع مجاهدي مصر الفتاة بأن يشاركوا جميعًا في هذا الاحتفال واضعًا لذلك أسبابًا منها: أن "جلالة الملك هو رمز الوطن المقدس وهو الذي أقسمنا جميعًا على الإخلاص لعرشه وبذلك أرواحنا ودمائنا في سبيل تثبيت دعائم ملكه". وأن "جلالة الملك فاروق الشاب هو رمز للجيل الجديد أو بالأحرى رمز لمصر الفتاة"(٧٠). وهكذا تبذل مصر الفتاة الجهد في محاولة التقارب بدرجة أكبر من القصر، خاصة في عهد الوزارة الوفدية التي عانت منها ومن قمصانها الزرقاء الكثير وتعرضت في عهدها للاضطهاد، فقد كان الاتجاه الطبيعي لها أن تلجأ إلى ساحة القصر تحتمي فيه من ضربات الوزارة الوفدية. وسوف نوضح ذلك في حينه عند معالجة علاقة مصر الفتاة بالأحزاب.

أعاد الملك الجديد فاروق تعيين علي ماهر في منصب رئيس الديوان الملكي باعتباره صديق موثوق به لوالده الراحل، حيث كان قد شغل ذلك المنصب على عهده في عام ١٩٣٥(٧١). وكما كان لعلي ماهر دور بارز في المناداة بفاروق ملكًا على مصر فقد حفظ له فاروق هذا الجميل، وقد رحبت مصر الفتاة بهذا التعيين

واعتبرته بمثابة عودة الروح لها من جديد بعد أن حاولت وزارة الوفد أن تزهقها، فانهالت عليه برقيات التهاني من أعضائها، وفي نفس الوقت أرسلت إليه عرائضها بطلب سحب الثقة من الوزارة الوفدية[٧٢]. وفي نفس الوقت أيضًا لجأت إليه عندما تعرضت للأزمة القاتلة التي تعرضت لها عقب حادث الاعتداء على النحاس باشا من جانب عز الدين عبد القادر ومحاولة الوفد إحكام قبضته على مصر الفتاة وخنقها تمامًا وهذا ما حدث بالفعل، فلجأت إلى علي ماهر لمساندتها في تلك المحنة[٧٣]. ولكن علي ماهر كان مشغولاً بمسائل أهم وهو العمل على إسقاط وزارة الوفد وإحراج موقفها حتى أقيلت في نهاية العام، وبذلك نجحت مصر الفتاة في مقصلة الوفد، وبتولية وزارة محمد محمود تبدأ العلاقات بين مصر الفتاة والقصر مرحلة جديدة وخطيرة، خاصة وأن علي ماهر كان حريصًا على تجمع عديد من القوى لمساندة القصر، في مواجهة الوزارة الوفدية في أواخر أيامها وكان من بينها الجماعات الدينية وطلبة الأزهر والأزهريين بزعامة الشيخ محمد مصطفى المراغي، وطلبة الجامعة وخاصة مصر الفتاة[٧٤].

ولما كانت وزارة محمد محمود وزارة صديقة لمصر الفتاة – على الأقل في أول الأمر – وتحكم بتأييد وتوجيه من القصر، فقد أصبح لمصر الفتاة سندًا قويًا في كل من القصر والوزارة، وقد أراد أحمد حسين أن يستفيد من تلك الظروف المواتية، فلما أعلنت الوزارة عن نيتها في إجراء الانتخابات حتى تأتي ببرلمان يؤيدها، رأى أحمد حسين أن فرصته وفرصة حزبه قد حانت كي يشارك في رسم السياسة المصرية بنصيب فتقدم إلى الوزارة بطلب إنقاص سن النائب في مجلس النواب إلى خمسة وعشرين عامًا فلما لم تجبه الوزارة إلى طلبه كان لابد وأن يلجأ إلى القصر – الحليف الثاني – يبسط طلبه بين يديه، وفي نفس الوقت يروح لفكرة الدم الجديد بقوله: "إن العالم كله يتجدد يا مولاي ويلقي بزمامه إلى الشباب... فالشباب المصري هو كل

شيء في حياة مصر وأنه ليسعدنا أن يكون من نتقدم إليه بطلباتنا شابًا يعمل لكي تكون مصر منارة للشرق وزعيمة الإسلام في ظل مليكها المحبوب.. لا بل خليفة المسلمين رغم أنف الجميع بإذن الله، فلتصدر إرادتكم السنية يا مولاي بتعديل قانون الانتخاب(٧٥). وعلى هذا يربط أحمد حسين نفسه بدوائر القصر، بل يريد أن يستأثر بعطف الملك الشاب على حركته بل يضرب على نغمة التجديد والشباب، وأن يثير موضوع الخلافة على عهده، وخاصة وأن فاروق في ذلك الوقت كان أسير اتجاهات الشيخ المراغي ومدى تأثيره الذي وضح من تصرفات فاروق وما ظهر عليه من تدين في بداية حكمه، ولعل اتجاه مصر الفتاة وتزايد الاتجاه الإسلامي لديها في تلك الفترة أيضًا كان دافعًا لها للمطالبة بتولية الخلافة، ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الإسلامي كان يلقى استحسانًا من علي ماهر رئيس الديوان وربما كان هو صاحبه.

استمرت العلاقات طيبة بين مصر الفتاة والحليفتين الوزارة والقصر الذي لم يستجب لطلبها، حتى كانت الانتخابات فلم تسمح لها الوزارة بخوض معركتها، فكانت الخصومة بينهما من ناحية، وبين الوزارة وعلي ماهر رئيس الديوان الذي كان يريد أن يظهر دائمًا أن الوزارة تحكم بتوجيه من القصر وطبقًا لسياسته من ناحية أخرى، ولكن بعد أن أسفرت الانتخابات عن أغلبية برلمانية تتيح لمحمد محمود أن يحكم لصالح حزبه وقعت الخصومة بينهما. وقد اختار أحمد حسين موقعه إلى جانب علي ماهر خاصة وأنه لم يحصل على شيء لنفسه ولا لحزبه من الوزارة وكما أنه لا ينسى أنها هي التي أصدرت قانون حل فرق القمصان وأخرجت البنداري باشا صديقه وصديق مصر الفتاة الحميم من الوزارة عند إعادة تشكيلها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القصر كان ذا نفوذ كبير في تلك الفترة بفضل علي ماهر وشخصيته وتأثيره في السياسة المصرية(٧٦). فآثرت مصر الفتاة أن تلتصق بالقصر

وبدوائره، فكان أن أثارت موضوعًا لقيّ اهتمامًا من القصر ومن الملك وهو موضوع الخلافة.

ظلت مصر الفتاة توالي الضرب على نغمة إعادة الخلافة – المحببة لدى فاروق – على أن يتولاها الملك فاروق على مسامع القصر في مختلف المناسبات التي كانت تهرع إلى القصر فيها طالبة عونه ومساعدته، فقد ذكرت أن فاروق خليفة المسلمين رغم أنف الجميع، والآن تطالب أعضاء مصر الفتاة بعد صدور القانون الذي منع ارتداء الأقمصة الملونة بأن يجعلوا مصر فوق الجميع وأن يجعلوا ملكها خليفة للمسلمين(٧٧). وقد لقيت هذه الدعوة استحسانًا من جانب القصر ودوائره، وبدلاً من أن تلجأ مصر الفتاة إلى التلميح إلى هذا الموضوع ففي منتصف عام ١٩٣٨ لجأت إلى التصريح والمجاهرة به وتبنيه كأنه قضية من قضاياها تدافع عنها وبإصرار عنيف لمحاولة كسبها(٧٨). ولكثرة ما أثارته جريدتها "مصر الفتاة". حول هذا الموضوع، فقد توجهت جريدة النضال بأسئلة لأحمد حسين في هذا الصدد، منها أن سألته رأيه في الخلافة الإسلامية وهل آن وقتها؟ فأجاب بأن "الخلافة هي نشدة المسلمين جميعًا، وهي معقل آمالهم والمسلمون بدون خليفة صالح كقطيع من الغنم، فالخلافة نريدها ونسعى لتحقيقها وقد حانت ساعتها"(٧٩).

ويستطرد أحمد حسين في شرح هذا الموضوع ويربطه بمسائل دنيوية لا دينية، فهو يرى أنّه لإيجاد الخلافة وإعادتها لابد من خلق جيش مصري قوي كامل العدد والعدة ونفخ الروح العسكرية في جميع المصريين وبعث روح الجهاد بين صفوفهم، فإنه يمكن عن هذا الطريق إعادة الخلافة قوية يستظل بلوائها أربعمائة مليون مسلم، وحجته في ذلك أن الخلافة كانت مرهوبة الجانب طالما كان المسلمون أقوياء(٨٠). وعندما توجهت إليه الجريدة المذكورة بسؤال حول من هو أجدر المسلمين في الوقت الحاضر للخلافة الإسلامية وما هي أصلح البلاد لها؟ قرر أحمد حسين في هذا الشأن

أن مصر كانت مؤئل الخلافة من قبل وهي الآن أصلحها لهذا الغرض، وكما أن فاروق هو أصلح المسلمين طرا ليكون خليفة للمسلمين بقوله: "فمصر هي اليوم كما كانت بالأمس أصلح البلاد، وكأن الله سبحانه وتعالى يهيئ الظروف لميلاد الخلافة من جديد، فكأن جلالة الملك فاروق الذي رفع لواء الدين وهو في هذه السن المبكرة، فكم بالحري يكون مستقبله في الورع والتقوى، فالفاروق هو أصلح الملوك طرا للخلافة ومصر قاعدتها"[٨١].

لقيت تلك الدعوى استحسانًا من القصر بل ومن فاروق نفسه فقد أراد فاروق – بعد أن لقيّ تأييدًا من جانب الكثيرين لهذه الفكرة – أن يرتفع بنفسه إلى مرتبة الخلافة، وقد قوبلت هذه المطالبة بثورة عارمة من جانب المعارضين من الدول الإسلامية الأخرى مما أدى إلى فشل تلك الفكرة فشلاً ذريعًا في النهاية، ولكن فاروق لم يأبه بهذه المعارضة طالما كان هناك من يروجون له داخل مصر وعلى رأسهم مصر الفتاة التي أطلقت عليه لقب أمير المسلمين[٨٢]. فعمل فاروق على تأصيل هذه الفكرة بأن أرسل بعثة غير رسمية إلى الخارج لنشر هذه الفكرة والدعوة لها إلا أنها قوبلت بإحجام شديد، ولكن جريدة مصر الفتاة عبرت عما حدث لهذه البعثة بقولها "إن بعثة الخلافة في طريقها إلى النجاح وأن الشرق يعد نفسه لأن ينـدرج تحت زعامة مصر"[٨٣] ولكن في حقيقة الأمر إن تلك الفكرة لم تلق اهتمامًا داخل مصر وخارجها من بعض الدول الإسلامية وسلبية من البعض الآخر وماتت في فترة الترويج لها قبل أن ترى النور وتتحقق بعودة الخلافة، ولكن مصر الفتاة لارتباطها الوثيق بالقصر ودوائره لا تود أن تُسلِّم بالفشل الذريع الذي منيت به فكرتها وفكرة الكثيرين في إعادة الخلافة.

وبالرغم من فشل هذه الفكرة فإن علاقة أحمد حسين بالقصر ظلت طيبة فعندما أراد السفر إلى أوربا في منتصف عام ١٩٣٨، قدم إليه القصر إعانة مالية

جديرة بالاعتبار عن طريق علي ماهر وكامل البنداري – الذي شغل منصب وكيل الديوان الملكي بعد خروجه من وزارة محمد محمود – ويقرر أحد تقارير السفير البريطاني إلى الخارجية البريطانية أن أحمد حسين التقى بالملك فاروق الذي أظهر عطفه الشديد عليه وتأثره به[٨٤]. ولعل انضمام كامل البنداري صديق مصر الفتاة إلى القصر قد جعل علاقتها به أوثق ارتباطًا، وأصبحت مصر الفتاة تدرك أن ركائزها في القصر أكثر قوة الآن.

كان دخول البنداري شابًا في خدمة القصر نتيجة أزمة ثقة حدثت بينه وبين رئيس الوزراء ورئيس حزبه محمد محمود باشا، فقد اعتبره صنيعة علي ماهر داخل الوزارة فأصر على إخراجه منها عند إجراء التعديل الوزاري – بعد إجراء الانتخابات – وقد أصر علي ماهر على أن يكون البنداري من بين الأسماء المقترحة لتولي الوزارة ردًا لكرامته وكرامة القصر، وقد تقدم محمد محمود في هذا الصدد بأربعة قوائم بالأسماء المقترحة لتأليف الوزارة ولم يكن من بينهم البنداري، ولكن علي ماهر نصح الملك بأن يستبقي هذه القوائم ويكلف محمد محمود بتقديم قائمة أخرى، فلما تقدم محمد محمود بقائمة خامسة ضمت اسم البنداري رأى علي ماهر أن يكتفي بذلك ردًا لكرامة القصر، فصدر مرسوم تأليف الوزارة دون أن يكون البنداري أحد أعضائها وإنما سعى علي ماهر لدى مولاه أن يوليه منصب وكيل الديوان الملكي، وعمل من جانبه على إقناع البنداري باشا بالقبول وصدر الأمر الملكي بتعيينه وكيلاً للديوان[٨٥].

انتقل كامل البنداري إلى القصر ولكنه لم ينتقل إلى معسكر علي ماهر في مواجهة الوزارة، ولقد كان البنداري أسير فكرة الدم الجديد، ولما كان علي ماهر من رجال الجيل القديم فكان ذلك كافيًا أن يتجه البنداري اتجاهًا آخر، ولم يمض شهران على تعيينه حتى كان علي ماهر يرفع عقيرته بالشكوى منه فقد نما إلى علمه أن

البنداري أصبح رسول فكرة الدم الجديد في القصر وداعية من دعاقا، ورفعت إليه تقارير تفيد أنّه اجتمع ببعض الشبان البارزين في مختلف الأحزاب، وتحادث معهم في الشئون العامة، ففهموا منه أن الملك يعتزم إجراء تغيير إداري وأن يؤلف وزارة منهم نابذًا العنصر القديم، كما عرف علي ماهر أيضًا أن البنداري نفسه قد أصبح صاحب حظوة لدى فاروق فخشي أن تؤثر أفكاره على الملك الشاب فيُغير صدره عليه باعتباره من الجيل القديم[٨٦]. وهكذا اشتد إصرار علي ماهر لإخراجه من القصر.

تسربت أخبار هذه المعركة التي تدور داخل القصر إلى الصحف والصحف البريطانية نفسها، وانتقل خبرها إلى جريدة مصر الفتاة بمقال تحت عنوان "إذا خرج البنداري باشا من القصر، فسيكون إخراجه آخر محاولة للديمقراطية للدفاع عن نفسها" تناول هذا المقال هجومًا عنيفًا على الديمقراطية قائلاً "إن الحياة الدستورية بوضعها الحالي لم تعد تلائم حاجات البلاد.. فتجربة البرلمان والحياة السياسية منذ أربع عشرة سنة دلت على أن الحكم عن طريقها وبوضعها هذا دون تعديل جوهري أبعد عن أن يفيد البلاد، بل على العكس قدم لها كل ضرر وأذى، والجميع بدءوا يحسون بضرورة إجراء هذا التعديل... ونحن نعتقد أنّه إذا كان من مظاهر هذا التعديل خروج البنداري باشا من القصر فسيكون إخراجه آخر جهد تحاول به الديمقراطية أن تدافع عن نفسها"[٨٧] وقد جعل ذلك علي ماهر أكثر إصرارًا على إخراجه فحاول الضغط على الملك فاروق وقمديده، فطلب مقابلة النحاس باشا رغم الدور الذي لعبه في إقالة وزارته، فاستقبله النحاس في بيته في "سان استفانو" بالإسكندرية في صيف عام ١٩٣٨، وقد أنتجت المقابلة أثرًا عكسيًا إذ أثارت كل من الملك والوزارة على علي ماهر، فقد غضب الملك على رئيس ديوانه مما أبقى البنداري بالقصر عامًا كاملاً يتصرف فيه بحرية كاملة إلى جوار مولاه. وجعل علاقة مصر الفتاة به تزداد نموًا[٨٨].

كان سفر علي ماهر إلى لندن لحضور مؤتمر "المائدة المستديرة" لبحث قضية فلسطين عام ١٩٣٩ دون محمد محمود أو وزير الخارجية كما تقضي بذلك التقاليد المرعية، كان ذلك فرصة كي توطد مصر الفتاة، علاقتها بالقصر عن طريق البنداري الذي أصبح أثيرًا لدى الملك وبتأثيره فقد أعلن فاروق في مساء ٢٢ فبراير ١٩٣٩ في خطابه بمناسبة العام الهجري الجديد تفرده بالسلطة فهو يحتفظ بأبرز طبائع والده، وهي بلا تردد الإدارة الفعلية لأمور الدولة والاشتراك الفعلي مع الهيئة التنفيذية، والتمسك كل التمسك بالحقوق التي أبقاها الدستور للملك(٨٩). وخرجت جريدة مصر الفتاة لتشرح مرمى الخطبة الملكية ولتوضح أنها قد تضمنت القول الفصل في الخلافة الذي ثار منذ أن أعلن الدستور المصري وهو هل الملك يملك ولا يحكم أم يملك ويحكم، وقالت الجريدة أنه غير صالح له أن يوقفه ولو أدى الأمر إلى التخلص من الوزارة ومن البرلمان المخطئين، "إذن فقد بطل القول وانتهى الجدال ووجد النظام الدستوري محكمة استئناف أعلى منه". ثم تناولت إشارة الملك إلى الشباب في خطبته فدللت على أنه كان يقصد شباب مصر الفتاة بالذات(٩٠).

أرسل فاروق برقية إلى علي ماهر بلندن يطالبه بالاستماع إلى خطابه، ويقصد أن يستمع إلى العبارة التي يقول فيها أنه مثل أبيه لا يستطيع أن يؤثر فيه أحد، ويذكر أحمد حسين في هذا الصدد عاد علي ماهر إلى مصر فتلقاه الملك ليلة وصوله وكانت مصارحة، وكان حديث حطم البقية الباقية من آمال علي ماهر، وقال له الملك إن العبارة التي كتبها خصيصًا من أجله وردًا على الإشاعات التي يشيعها أقاربه وأخوته من أن علي ماهر باشا هو كل شيء في السراي، خرج علي ماهر من لندن مولاه ونفسه تجيش بالغضب ضد الذين دسوا له عند جلالة الملك، ولم يجد أمامه سوى البنداري باشا يمكن أن يحمله مسئولية ما حدث في غيابه، وقد تصادف أن سمع الملك يثني على البنداري باشا ثناء مستطابًا حتى لقد وصفه بأنه "فذ" وأن جلالته على ثقة

من أن البنداري يحبه[٩١] فكان ذلك هو المحك الذي جعل علي ماهر يشتد في خصومته للبنداري ويعلق أحمد حسين على أخلاق علي ماهر باشا بقوله "إنه من النوع الذي إذا خاصم فجر"[٩٢] فأصر على إخراج البنداري من القصر وإرغام الملك على ذلك.

أرادت مصر الفتاة منذ البداية أن تتجنب نشر أخبار الخلاف بين علي ماهر والبنداري على أمل أن تُصفّى تلك الأزمة بينهما، فنفت حدوث أي خلاف بينهما مؤكدة أن ثقة علي ماهر في البنداري لا حد لها[٩٣] وقد أرجعت علاقتها بالبنداري لطبيعة عمله وكيلاً للديوان، ولكنها كانت تلجأ إلى القصر في كل حين ويتلقى علي ماهر مطالبها، أمّا كونها على علاقة بالبنداري فليس يعني ذلك خصومتها لعلي ماهر[٩٤]. وليس هذا تبريرًا مقنعًا ولكن مصر الفتاة كانت تسعى إلى عدم إثارة موضوع الخلاف أو أن تأخذ جانب فريق ضد الفريق الآخر حتى تتضح معالم الأزمة وما تسفر عنه من نتائج.

في ذلك الوقت كان علي ماهر يرتب المسرح لإخراج البنداري أثير الملك فاروق من القصر بعد أن أحس بأن نجمه يأفل في السراي، وكان قد صفى ما بينه وبين الحكومة البريطانية من سوء تفاهم أثناء لقائه باللورد هاليفاكس في لندن وبقي أن يصفي علاقته بالسفير البريطاني. ويذكر أحمد حسين أن علي ماهر هو الذي سعى للتقرب من السفير، فلم يكد يصل إلى مصر حتى أخذ ينفي أي خاطر لديه في المساس بالسفير، وأخذ يؤدب له المآدب، ويذيع أن العلاقات بينه وبين السفير قد صارت على ما يرام وأن سوء التفاهم العارض بينهما قد زال[٩٥]. وسواء كان علي ماهر هو الذي سعى للتقارب من السفير أو أن الأخير الذي سعى فإن التقارب قد حدث خاصة وأن الخارجية البريطانية قد أحاطته علمًا بما دار في لقاء علي ماهر باللورد هاليفاكس، ومنه علم السفير أن علي ماهر لَمح إلى قرب توليه الحكم فكان لابد من

التقارب بينهما، وقد أزالت هذه المقابلة الشكوك من أذهان البريطانيين حول شخصية علي ماهر باشا[٩٦].

بعد أن وضح موقف الإنجليز من علي ماهر تقدم إلى الملك يطلب إخراج البنداري باشا من القصر، فلما رأى رغبة الملك في استبقائه، تقدم باستقالته من منصبه وهو يعلم أنه قد شل يد الملك في قبولها. فقد تقدم بها في الوقت الذي عقد فيه المحالفة مع الإنجليز فكان معنى ذلك – كما يقول أحمد حسين – التحدي .. والتحدي المطلق[٩٧]. ويشرح أحمد حسين ذلك فيقول "على أي الأسس والقواعد جرى التآلف والتفاهم والتحالف بين علي ماهر باشا والإنجليز؟ تلك مسألة يجب أن يجلوها السيد علي ماهر إذا أراد أن يدافع عن نفسه في هذه المسألة الخطيرة التي ننسبها له، وهي أنه ظاهر الإنجليز وانضم إلى جبهتهم.. إن علي ماهر باستقالته في هذه الظروف وبالطريقة التي تمت بها كان يرتكب خطيئة كبرى نحو مولاه ونحو بلاده"[٩٨]. وهكذا انتهت المعركة بانتصار حاسم لعلي ماهر، فلم يجد فاروق بدًا من أن يخضع لإرادة رئيس ديوانه، وأبلغ البنداري باشا يوم ٥ مايو ١٩٣٩ بأنه قد أعفي من واجباته في السراي، وعين البنداري وزيرًا مفوضًا لمصر في بروكسل[٩٩]. وقد نتج عن ذلك هجوم مصر الفتاة الشنيع على علي ماهر باشا وشرحها حقيقة الخلافة مراميه بعد أن كانت لا ترى أثارته عسى أن تعود الأوضاع إلى سابق عهدها ويتم تصفية الأزمة بين علي ماهر والبنداري.

كان من الطبيعي أن تتأثر مصر الفتاة بخروج البنداري من القصر، الذي كان هو سندها الوحيد فيه بعد أن ألقت بكل ثقلها وتركيز علاقاتها به، وخاصة وأنها شنت هجومًا عنيفًا على علي ماهر باشا بسبب إخراج البنداري، وبذلك فقدت ركيزتها في القصر، فقد خسرت الاثنين معًا وفي وقت واحد، وبذلك أيضًا فقدت الأمل في قيام حكم القصر المطلق بخروج البنداري منه، وقد قضى ذلك أيضًا قضاء

مبرمًا على أية فرصة محتملة لانتصار الفاشية التي كانت تروج لها آنـذاك ويتبناها كامل البنداري داخل القصر، وكررت مصر الفتاة المحاولة فحاولة مرة أخرى إعادة العلاقات مع علي ماهر بعد توليه الوزارة.

استقبلت مصر الفتاة تولي علي ماهر للوزارة عام ١٩٣٩ استقبالاً حسنًا في محاولة منها لإعادة العلاقات الطيبة بينهما، إذ أنها تعلم تمام العلم أنها إحدى وزارات القصر وهي حريصة دائمًا على أن تظل علاقتها بالقصر طيبة، فأعلنت أنها على استعداد للتعاون مع علي ماهر في كل ما الخير للبلاد رغم ما كان بينهما من خصومة(١٠٠). وعقب تولية علي ماهر الحكم عقد حزب مصر الفتاة اجتماعًا لمجلس الإدارة والجهاد للنظر في الموقف السياسي وتحديد مركز الحزب إزاء الوزارة الجديدة(١٠١). ويوضح أحمد حسين موقفه وموقف حزبه من تلك الوزارة بقوله إن ما حدث بينه وبين علي ماهر باشا في الفترة الأخيرة لم تكن خلافات شخصية وإنما كانت لصالح البلاد، وهو يرى أن علي باشا ماهر هو الوحيد الذي يصلح لتولي الحكم في هذه الظروف(١٠٢).

كما قرر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣٩، أن يرحب بالوزارة الماهرية، ويتمنى لها التوفيق في خدمة البلاد، وإنفاذ الإصلاحات التي ترجوها الأمة في جميع مواقفها الحيوية وعلى الأخص ما اتصل منها بالدين والدفاع الوطني وإنصاف الطبقات العاملة والفقيرة. وقد انتدب المجلس كلا من الدكتور مصطفى الوكيل ومحمد صبيح وفتحي رضوان لتبليغ هذا القرار إلى الحكومة، فالتقوا بعلي ماهر باشا وبمجموعة من الوزراء(١٠٣). ولعل أحمد حسين لم يجرؤ على لقاء علي ماهر باشا بعد الهجوم العنيف الذي شنه عليه، وكانت هذه المقابلة من جانب بعض الأعضاء لعلي ماهر محاولة لجس النبض حول إمكانية التعاون معه من جديد، ومن المرجع أن علي ماهر لم يمانع في التعاون مع هذا الحزب مرة أخرى، خاصة وأن

الحرب كانت على الأبواب والموقف جد رهيب فإن تناسي الخلافات الشخصية في ذلك الوقت يعد أمرًا مفيدًا.

داهمت مصر أنباء اندلاع الحرب في أوربا في مطلع سبتمبر ١٩٣٩، وكان من جراء ذلك أن تبدلت الأوضاع داخل مصر، فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف بناء على طلب السفارة البريطانية من حكومة علي ماهر الذي أعلنها في أول سبتمبر وأصبح الحاكم العسكري للبلاد(١٠٤). وفي ظل هذه الأوضاع وجهت مصر الفتاة النداءات إلى الشباب وإلى الشعب المصري عامة تطلب إليهم الوحدة وتناسي الأحقاد والخلافات والحزبية، فلا مناقشة ولا جدال، بل صوت واحد وإرادة واحدة وصف واحد حول شخص الملك لندافع عن أوطاننا وعن عرشنا وديننا حتى آخر رمق(١٠٥). ومصر الفتاة في هذا تؤيد الملك وتدعو الجميع إلى الالتفاف حول عرشه اتقاء لخطر الحرب.

كان إعلان الأحكام العرفية ذا أثر كبير على نشاط مصر الفتاة وكل القوى السياسية الأخرى، فإن ممن ضروريات الوضع أن يلزم الجميع الهدوء والسكينة ومراعاة النظام والقانون فكانت تلك الفترة خلال الحرب وحتى نهاية فترة الدراسة في منتصف عام ١٩٤١ أشبه بفترة جمود إلى حد كبير في علاقة مصر الفتاة بالقصر ووزاراته المختلفة.

ظلت العلاقات بين وزارة علي ماهر ومصر الفتاة علاقات طيبة طوال الوقت، وكانت مصر الفتاة تحاول أن توضح ولاءها له في مختلف المناسبات، فلما أعلن علي ماهر عن رغبته في زيارة السودان بادرت بتهنئته على هذا العمل الجليل، وشارك أحمد حسين في وداعه عند سفره، ومصر الفتاة ترى أن السودان هي المتنفس الطبيعي لحركة تزايد السكان في مصر، وكما ترى أيضًا أن يفتح السودان أبوابه ليستقبل

الهجرة المصرية والأيدي العاملة المصرية، وترى أيضًا أن ذلك تأكيد لأحد مبادئهـا وهو أن مصر والسودان معًا لا ينفصلان[(١٠٦)].

كذلك ساندت مصر الفتاة موقف علي ماهر من دخول مصر الحرب ومحاولته تجنيبها ويلاتها، إلا أنه قد وقعت بعض الأحداث التي أغضبت مصر الفتاة فقد تعرضت دار الحزب للتفتيش والبحث عن أسلحة[(١٠٧)]. وربما لم يكن ذلك هو اتجاه الحكومة وإنما كان مفروضًا عليها من جانب السفارة البريطانية، إذ يذكر أحمد حسين أن السفارة البريطانية طلبت من علي ماهر أن يعتقل أعضاء مصر الفتاة عند بداية الحرب فأهمل الطلب[(١٠٨)]. فلعل إجراء التفتيش وما أشيع عن نية الحكومة حل الحزب والقبض على أعضائه كانت من جراء طلب الإنجليز.

وعندما تأزمت العلاقات بين وزارة علي ماهر وبين السفارة البريطانية بعد إعلان إيطاليا الحرب في ١٠ يونيو ١٩٤٠، وذلك لأن علي ماهر أصر على تجنيب مصر ويلات الحرب فقد ساندت مصر الفتاة موقفه على طول الخط، فتقدمت بعرائض وبرقيات إلى الملك لتأييد الوزارة في موقفها الوطني، وكان نص إحدى البرقيات بعد اجتماع عقدته مصر الفتاة بالأزهر لهذا الغرض:

"حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، المجتمعون اليوم بساحة الأزهر عقب صلاة الجمعة يؤيدون الوزارة في موقفها الحازم ويعلنون عن آيات سخطهم العنيف على كل محاولة يقصد منها العبث باستقلال البلاد وحريتها، ويؤكدون استعدادهم القوي للزود من حياض الوطن تحت لواء العرش"[(١٠٩)]. وتوجه وفد من مصر الفتاة وعلى رأسهم مصطفى الوكيل إلى السراي وهتفوا بحياة الملك ورئيس الوزراء، وسلموا أحد المختصين بالقصر عريضة تأييدهم للوزارة وانصرفوا[(١١٠)]. ولكن الحكومة البريطانية لم تجد بدًا من أن تستخدم صيغة التهديد فوجهت إنذارًا إلى الملك فاروق تعلنه عن طريق سفارتها بالقاهرة بأنه لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة

علي ماهر فلم يجد فاروق بدًا من قبول استقالته التي تقدم بها في ٢٧ يونيو ١٩٤٠، فكانت استقالة علي ماهر بمثابة انتهاء العلاقة الوطيدة بين مصر الفتاة والقصر ووزاراته المختلفة.

كان علي ماهر يدرك قيمة تلك الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية ومنها مصر الفتاة، فهي تمثل ركنًا هامًا في البناء السياسي، وكان يرى أن يستعين بهما في وضع سياسة إسلامية كجزء من برنامجه السياسي في الحكم، ولكنه كما يبدو لم يدرس الموضوع بعناية كاملة، كما أنّه لم يدرك أن رؤساء هذه الجمعيات مثل أحمد حسين وحسن البنا لهم طموحهم الخاص، وكان من غير السهل السيطرة عليهم، وربما أدرك علي ماهر هذا الموضوع، ولكنه كان يود أن يعتمد عليهم كركائز تعوضه عن الإطارات الحزبية التي ابتعد عنها، وخاصة وأنه كان يرى فيهم براعة في النفاذ إلى قلوب الجماهير وإمكانية تأليفها حوله ومساندته في مواجهة الإنجليز[١١١]. ولكن كان إصرار الإنجليز على استقالة وزارته أمرًا مخيبًا لآماله ولخططه.

أمّا مصر الفتاة فكانت ترى في علاقتها بعلي ماهر في مناصبه المختلفة أنّه هو الأب الروحي لها يؤيدها ويدعمها، وهي في نفس الوقت تنظر إليه وتتعامل معه على أنّه هو الذي سيمهد لها الطريق لتصل إلى الحكم، فالطرفان يتعاملان معًا وكل منهما يهدف إلى غاية من علاقته بالآخر، فكانت ظروف الحرب وفرض الإنجليز لسياسة معينة يعتقدون أنها تحقق أمن المنطقة وسلامتها وفيه أمنهم، لم يكن هناك بد من جانبهم من طلب استقالة وزارة علي ماهر، وبذلك فإن العلاقات بين مصر الفتاة وبينه قد توقفت. وقد حقق علي ماهر بعض خططه ضد الوفد في عام ١٩٣٧ بإسقاط وزارته ولكن خططه بشأن تجنبي مصر ويلات الحرب أوقعت بينه وبين الإنجليز وجعلتهم يتشددون في موقفهم خاصة بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جوار ألمانيا. أمّا مصر الفتاة فلم يقدر لخطتها وهدفها من علاقتها بعلي ماهر أن ترى النور وهي أن يوصلها إلى الحكم.

تولى حسن صبري الوزارة – خلفًا لعلي ماهر – وهو صديق لمصر الفتاة وساهم بنصيب في مساعدتها من قبل، وكانت العلاقات بينهما طيبة في حدود ما تسمح به ظروف الحرب، وقد سعى أحمد حسين لإقامة علاقات بينه وبين حسن صبري في موقعه الجديد، فزاره في دار رئاسة مجلس الوزراء(١١٢). ولكن الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب على النشر بوضع الرقابة على الصحف جعلت تباين علاقة مصر الفتاة بالوزارة أمرًا صعبًا لندرة المادة التي بين أيدينا. ولكننا نلجأ إلى الجانب الآخر وهو تقارير البوليس السياسي في تحديد تلك العلاقة وإن كانت قليلة أيضًا لأن نشاط مصر الفتاة قد تجمد أيضًا إلى حدٍ كبير.

وعندما عين أحمد حسنين في منصب رئيس الديوان الملكي – الذي ظل شاغرًا منذ تركه علي ماهر في أغسطس ١٩٣٩ – حاولت مصر الفتاة أن تقيم علاقات معه علها تبدأ حلقة جديدة في سلسلة علاقاتها بالقصر ولكن الأوضاع القائمة لم تسمح بذلك، وقد تقدمت إليه طالبة السماح لها بعقد اجتماع عام – وكان ذلك محظورًا زمن الحرب – ترد فيه على دعوة أحمد ماهر بوجوب دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا(١١٣). ولكنها لم تتلق رده، وأكرر القول بأن الأوضاع القائمة كانت لا تسمح بإظهار تقارب من أي نوع.

أمَّا علاقة مصر الفتاة بوزارة حسن صبري فقد استمرت علاقات طيبة، وكان أحمد حسين على اتصال به، وفي نفس الوقت رفض طلب الإنجليز اعتقال أعضاء مصر الفتاة كما فعل سلفه علي ماهر(١١٤). كذلك رفضته وزارة حسين سري أيضًا، حتى كان موقف مصر الفتاة المؤيد لحركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، واشتراك الدكتور مصطفى الوكيل في أحداثها، ومساهمته بجهد كبير لإنجاحها، عاملاً من العوامل التي جعلت وزارة حسين سري لا تستطيع التردد في الأمر باعتقال رئيس وأعضاء مصر الفتاة جميعًا على وجه التقريب، وإيداعهم المعتقلات رغم علم حسين

سري بأنها هيئة مؤيدة للعرش وتعمل لصالح القصر الذي تعد وزارته إحدى وزاراته، ولكنه لم يستطع أن يتردد في ذلك بعد أن كشفت عن وجهها في معاداة الإنجليز في ذلك الوقت. وقد وزع حزب مصر الفتاة منشورًا يهاجم فيه الحكومة لتصرفاتها ضده وضد أعضائه وهو بعنوان "في سبيل الله والوطن والمسلمين"[١١٥].

بدأ المنشور بتوضيح عطف مصر الفتاة على حركة العراق وخاصة بعد اشتراك مبعوث الحزب الدكتور الوكيل في أحداثها، إذ انخرط في سلك الجيش العراقي وتولى الإذاعة يوميًا من محطة بغداد للإهابة بالمصريين والعرب لنصرة العراق وشد أزرها. فلم تكد الوزارة تلمس هذا العطف من جانب مصر الفتاة حتى بدأت سلسلة من البطش والاضطهاد ضد الحزب وأعضائه ونشاطه، منها أن حاولت اعتقال أحمد حسين ومحمد صبيح في ٤ مايو ١٩٤١، وبادرت بإلغاء جريدة مصر الفتاة بدون سبب، وأغلقت دار الحزب بعد أن اعتقلت كل من كان فيه وقت الإغلاق وعددهم خمسة وعشرون عضوًا، وقبضت على كثير من الأعضاء وفتشت المئات من منازل الأعضاء بحثًا عن أحمد حسين ومن ترى اعتقاله من أعضاء الحزب[١١٦]. إلا أن معظم الأعضاء آثر الهرب، ولكن الوزارة سخرت كل قواها للقبض عليهم وإيداعهم المعتقلات التي استمرت طوال فترة الحرب تقريبًا. ولعل ذلك كان بأوامر مشددة من السلطة العسكرية الإنجليزية خاصة وأن تطورات الموقف الحربي لم تكن في صالح الحلفاء في ذلك الوقت فكان ولابد من القبض على الجماعات المناهضة وتقييد حركتها.

وتعتبر الفترة الباقية من الحرب العالمية الثانية، فترة جمود لنشاط مصر الفتاة، فلا حزب ولا جريدة ولا حتى أعضاء فالجميع تقريبًا دخلوا المعتقلات إلا من قلة ليست مؤثرة ولا ذات نشاط فعال بقيت خارج المعتقلات وبذلك تجمد نشاط الحزب إلى فترة تالية تربو إلى السنوات الثلاث، حتى يعود إلى مسرح السياسة

المصرية مرة أخرى عند نهاية فترة الحرب العالمية الثانية تقريبًا. وهكذا أغلقت مصر الفتاة صفحة علاقتها بالقصر للظروف الموضوعية التي مرت بها، وإن كان ارتباطها بالملكية والقصر لم يحل دون تعرضها لما تعرضت له من أوضاع في وقت كانت فيه السلطة العسكرية الإنجليزية لا تتهاون مطلقًا فيما يمس أمن بريطانيا ووضعها في المنطقة، ويتضح ذلك بدرجة أكبر في موقفها من القصر نفسه ومن شخص الملك الجالس على العرش في ٤ فبراير ١٩٤٢. ولعل هذا يعطي تفسيرًا أن القصر لم يتدخل لإنقاذ مصر الفتاة مما صارت إليه أوضاعها.

وخلاصة القول أن مصر الفتاة ظلت موالية للقصر وللنظام الملكي طوال فترة البحث – وإن كان ذلك لا يختلف كثيرًا عن موقف الأحزاب المصرية القائمة التي كانت ترى أن العرش فوق الأحزاب جميعًا، وإن اختلفت فيما بينها بعض الشيء – ولكن المتتبع لتاريخ مصر الفتاة يرى أنها انقلبت على ولائها للملكية وشخص الملك فانبرت تهاجم فاروق هجومًا عنيفًا على صفحات جريدتها عام ١٩٥١.

---

(١) تمثلت هذه الوزارات في فترة البحث في وزارات كل من: عبد الفتاح يحيى ١٩٣٣/١٩٣٤. توفيق نسيم ١٩٣٤/١٩٣٥. علي ماهر في وزارتيه عام ١٩٣٦، ١٩٣٩/١٩٤٠. حسن صبري. حسين سري ١٩٤٠/١٩٤٢. نحن نعتبر هذه الوزارات محسوبة على قوة القصر لأنها تعبر عن اتجاهه في الحكم إلى حد كبير، وإن تفاوتت في التعبير عن هذا الاتجاه، فخضع بعضها للقوى الأخرى الوفد والإنجليز تارة كوزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٥، وخضع البعض الآخر للإنجليز فقط في فترة الحرب لأن بيدهم مقاليد الأمور، ولكن هذه الوزارات رغم تعرضها لضغوط من القوى السياسية الأخرى مجتمعة تارة ومنفردة تارة أخرى، إلا أنها في النهاية كانت لا تنسى أنها وزارات من صنع القصر وتحكم بتأييد منه، فكانت تعمل على تنفيذ اتجاهه في الحكم ما وسعها ذلك، وبما سمحت لها به الأوضاع السياسية القائمة إلى حد كبير.

(٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(٣) برنامج جمعية مصر الفتاة وقانونها النظامي عام ١٩٣٣، ص١، وهو كتيب صغير محفوظ لدينا.

(٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثالثة.

(٥) نفسه.

(٦) الصرخة، ١٧ نوفمبر ١٩٣٤، العقاد يتهم مصر الفتاة بأنها على صلة بزكي الإبراشي باشا وقد نشرت الصرخة ما جاء في المقال بهذا الخصوص.

(٧) عز الدين عبد القادر: لقاء بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤، وقد أكد لي أن العلاقة بين أحمد حسين والإبراشي كانت علاقة وطيدة.

(٨) الصرخة، ١٥ مايو ١٩٣٤.

(٩) الصرخة، ٢ يونيه ١٩٣٤.

(١٠) نفسه، ٢٠ يناير ١٩٣٤.

(١١) نفسه، ٢٧ يناير ١٩٣٤، كان الذين طلبوا الانضمام كل من: أحمد حسين، سيد خليل، أحمد الشيمي، عز الدين عبد القادر، مصطفى الوكيل، مصطفى عبد الهادي، محمد حمزة النادي، محمد صبيح، إبراهيم إبراهيم علي وكمال الدين صلاح، ويشير المقال إلى أن هناك ألوف على استعداد لنفس التطوع.

(١٢) الصرخة، ٢٧ يناير ١٩٣٤.

(١٣) نفسه، ٤ فبراير ١٩٣٤.

(١٤) أحمد حسين: إيماني ط٢، ص١٤٦.

(١٥) نفس المكان.

(١٦) الصرخة، ١٧ نوفمبر ١٩١٣٤.

(١٧) خطاب من فتحي رضوان إلى توفيق نسيم رئيس مجلس الوزراء، الصرخة، ٤ فبراير سنة ١٩٣٤.

(١٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، كتاب دوري من إدارة عموم الأمن العام، القسم المخصوص إلى المديرين حول جمعية مصر الفتاة والعمل على عدم إنجاحها بتاريخ ٧ مارس ١٩٣٤ بتوقيع المدير العام بدوي خليفة.

(١٩) الصرخة، ١٧، ٢٤ مارس ١٩٣٤.

(٢٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفوظة ٥ الأحراز، خطاب من جمال الدين الـشيال عضو الجمعية إلى فتحي رضوان بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٤.

(٢١) أحمد حسين: إيماني. ط١، ص ص٩٧-٩٨، الصرخة: ٢٨ أكتوبر ١٩٣٤.

(٢٢) الصرخة: ٢٥ نوفمبر ١٩٣٤.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢، ص١٩٣.

(٢٤) الصرخة: ١٧ ديسمبر ١٩٣٤.

(٢٥) نفسه، ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤.

(٢٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٣٤،دون توجيه.

(٢٧) الصرخة: ٢٨ يناير ١٩٣٥.

(٢٨) خطاب من أحمد حسين إلى توفيق نسيم، الصرخة: ١٨ فبراير ١٩٣٥.

(٢٩) الصرخة: ٢ مارس ١٩٣٥.

(٣٠) نفسه، ١٦ مارس ١٩٣٥.

(٣١) نفس المكان.

(٣٢) وادي النيل: ٢ مايو ١٩٣٥.

(٣٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٢، ص١٩٨.

(٣٤) نفسه، ص١٩٩.

(٣٥) نفسه، ص٢٠٠.

(٣٦) وادي النيل: أول يونيو ١٩٣٥.

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٢، ص٢٠١.

(٣٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة ٦، الأحراز، منشور أصدرته جمعية مصر الفتاة بعنوان "أيتها الأمة اللاهية متى تستيقظين". بدون تاريخ.

(٣٩) الصرخة: ٥ نوفمبر ١٩٣٥.

(٤٠) J.P. Jankowski: op. cit., p. 75.

(٤١) Ibid, p. 76.

(٤٢) وادي النيل: ٩ مايو ١٩٣٥.

(٤٣) نفسه: ٢٩ مايو ١٩٣٥.

(٤٤) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، ص ص٧٦٦-٧٦٧.

(٤٥) F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon No. 466, Confidential, Cairo of 26 April, 1935.

(٤٦) F.O. 371/19072, Secret report about young Egypt, Cairo, 8 May, 1935.

(٤٧) F.O. 371/19072. M. Lampson to John Simon, No. 544, Cairo, 15 May, 1935.

(٤٨) وادي النيل: ٥ مايو ١٩٣٥.

(٤٩) F.O. 371/19072. M. Lampson to John Simon, No. 544, Cairo, 15 May, 1935.

(٥٠) وادي النيل: ١٠ مايو ١٩٣٥.

(٥١) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز، تقرير سري عن اجتماع جمعية مصر الفتاة بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٥.

(٥٢) F.O. 371/19077, M. Lampson to S. Houare, No. 1254, Secret, Cairo, 2 November, 1935.

(٥٣) ولمزيد من الإيضاح حول تلك النقطة، انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(٥٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ ويوضح انضمام مدكور باشا للجمعية.

(٥٥) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٥.

(٥٦) نفسه: تقرير سري سياسي بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٥، وربما كان مدكور يعني في حديثه أن العرش الذي يهم الخديو هو عرش مصر.

(٥٧) عز الدين عبد القادر: لقاء بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤.

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٢١٣.

(٥٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٥، الأحراز، خطاب من أحمد حسين إلى فتحي رضوان من جنيف بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٦.

(٦٠) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٦.

(٦١) F.O. 371/120107. No. 491, M. Lampson to Eden, Cairo, 2 May 1936.

(٦٢) F.O. 371/120107. No. 491, M. Lampson to Eden, Cairo, 2 May 1936.

(٦٣) Ibid. 371/120107. No. 576, Secret, M. Lampson to Eden, Cairo, 21 May 1936.

(٦٤) الصرخة: ٧ مايو ١٩٣٦.

(٦٥) الضياء: ١٤ فبراير ١٩٣٧.

(٦٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة ٥ الأحراز، خطاب أحمد حسين إلى كمال الدين صلاح بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٧.

(٦٧) الثغر، ١٢ يوليه ١٩٣٧، وإن كانت في حقيقة الأمر هي فرقة فؤاد الأول التي تشكلت عند وفاته.

(٦٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير من البوليس السياسي إلى مدير الأمن العام بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٣٧، وقد ساهم في تلك النفقات كل من: هدى شعراوي وحسن صبري باشا بمبالغ مختلفة.

(٦٩) نفسه، تقرير سري من البوليس إلى مدير الأمن العام بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٣٧، ويوضح أن أحمد عبد الغفار باشا جمع مبلغ ٢٥ جنيهًا من أعيان المنوفية لهذا الغرض.

(٧٠) الثغر: ٢٦ يوليو ١٩٣٧.

(٧١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 288.

(٧٢) الثغر: ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧.

(٧٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. التماس خطي من أحد أعضاء مصر الفتاة إلى علي ماهر في ديسمبر ١٩٣٧.

(٧٤) J.P. Jankowski: op. cit., p. 288.

(٧٥) خطاب من أحمد حسين إلى الملك فاروق، مصر الفتاة، ١٧ فبراير ١٩٣٨.

(٧٦) J.P. Jankowski: op. cit., p. 140.

(٧٧) مصر الفتاة: ١٠ مارس ١٩٣٨.

(٧٨) نفسه: ٦ يونيو ١٩٣٨.

(٧٩) نفس المكان.

(٨٠) نفس المكان.

(٨١) مصر الفتاة ٦ يونيو ١٩٣٨.

(٨٢) نفسه: ٢ فبراير ١٩٣٩.

(٨٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 182.

(٨٤) F.O. 371/21947, M. Lamson to Lancelot Oliphant; un-unmbered., Cairo, 25 May, 1938.

(٨٥) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦–١٩٤٥، ص٢٢٧.

(٨٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦–١٩٤٥، ص٢٢٩.

(٨٧) مصر الفتاة: ٢١ يوليو ١٩٣٨.

(٨٨) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦–١٩٤٥، ص٢٣٠.

(٨٩) نفسه: ص٢٤٥.

(٩٠) مصر الفتاة: ٢٢ فبراير ١٩٣٩.

(٩١) مصر الفتاة: ١٠ يوليو ١٩٣٩.

(٩٢) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٢.

(٩٣) مصر الفتاة: ٢٩ أبريل ١٩٣٩.

(٩٤) نفسه، أول مايو ١٩٣٩.

(٩٥) مصر الفتاة: ٨ يوليو ١٩٣٩.

(٩٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦–١٩٤٥، ص٢٤٨.

(٩٧) مصر الفتاة: ١٧ يوليو ١٩٣٩.

(٩٨) نفس المكان، ١٧ يوليو ١٩٣٩.

(٩٩) نفسه: ٦ مايو ١٩٣٩. وقد تم ذلك التعيين بناء على طلب البنداري كما ذكرت مصر الفتاة.

(١٠٠)مصر الفتاة: ١٩ أغسطس ١٩٣٩.

(١٠١)نفسه: ٢١ أغسطس ١٩٣٩.

(١٠٢)أحمد حسين: موقفنا من الحكومة الجديدة، مصر الفتاة: ٢١ أغسطس ١٩٣٩.

(١٠٣)مصر الفتاة: ٢٤ أغسطس ١٩٣٩.

(١٠٤)عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٧٣.

(١٠٥)مصر الفتاة: ٢ سبتمبر ١٩٣٩.

(١٠٦)مصر الفتاة: ٢٢ فبراير ١٩٤٠.

(١٠٧)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠.

(١٠٨)أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٧٢.

(١٠٩)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٤٠.

(١١٠)نفسه، تقرير بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٠.

(١١١)عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص٢٠٨.

(١١٢)مصر الفتاة: ٤ يوليو ١٩٤٠.

(١١٣)دار الوثائق الوقمية: وثائق عابدين، خطاب من أحمد حسين إلى أحمد حسنين باشا بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(١١٤)أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٧٢.

(١١٥)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقري سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام، بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٤١، ومرفق به صورة طبق الأصل من المنشور.

(١١٦)دار الوثائق القومية: نفس التقرير السابق، ولكن أحمد حسين هرب من تنفيذ الأمر الصادر باعتقاله في ٤ مايو ١٩٤١ وظل كذلك متنقلاً من مكان إلى آخر حتى قبض عليه في طنطا، مختفيًا في زي المشايخ وكذلك أطلق لحيته وتسمى باسم الشيخ حسن عبد الجواد في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤١.

الفصل التاسع

مصر الفتاة والأحزاب

أمّا الأحزاب السياسية القائمة في البلاد والتي كانت تمثل القوة الثانية من القوى السياسية، فقد كانت كيانات سياسته ذات اتجاهات جد مختلفة وإن التقت جميعها حول هدف واحد وهو طلب الاستقلال التام للبلاد، ويمكننا أن نحدد علاقة مصر الفتاة بها جميعًا على ضوء موقف كل منهم منها ومن نشاطها، خاصة وأنه قد سبق أن ذكرنا أن هذه الأحزاب انقسمت حيالها إلى فريقين، أحدهما مؤيد والآخر معارض ومناهض لها ولحركتها، ولنبدأ بالفريق الثاني ونعني به حزب الوفد.

ترجع علاقة مصر الفتاة بحزب الوفد إلى ما قبل إنشاء جمعية مصر الفتاة التي تعد امتدادًا لمشروع القرش، فقد عارض الوفد المشروع منذ البداية واعتبره أحد أعمال وزارة صدقي، ولكن عندما اتضح للوفد أن المشروع يهدف إلى خدمة الاقتصاد المصري لم ير ما ينفع من مساهمته فيه، فتبرع له النحاس باشا ومكرم وغيرهما من رجالات الوفد[1]. ولكن موقف الوفد من الجمعية عند نشأتها كان موقف المتشكك فيها، وأن حمل طابع العداء لها فيما بعد، فقد رأى فيها حركة مساندة ومؤيدة للقصر في سياسته التي ترمي إلى سلب مكاسب الشعب لصالحه، فكان ذلك كافيًا كي يقف الوفد منها موقف الخصومة، كما لا يغيب عنه أنها مؤيدة بأحزاب الأقلية مثل الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وغيرهما. وعلى هذا فقد كان الوفد يسعى لإعاقة نشاطها خاصة وأنه كان يخشى أن تستهوى دعوتها الشباب من أنصاره فتستقطب جانبًا من جماهيره من الشباب وهم عدته في كفاحه، فرأى الوفد منذ البداية محاربتها والعمل على إحباط نشاطها فيوجه الوفد تعليمات إلى

شبانه في هذا الشأن، ولقد قام زهير صبري رئيس لجان الشباب الوفديين بنقل تعليمات الوفد إلى الشبان وتقضي بمحاربة مصر الفتاة والقضاء عليها في مهدها[٢].

أمّا مصر الفتاة كانت لا ترى مناصبة الوفد العداء في تلك الفترة المبكرة من نشاطها وخاصة وأنها تقف على أرض صلبة تمكنها من ذلك، بل كان اتجاهها في ذلك الوقت أن تحاول الحصول على اعتراف من الوفد بها وبوجودها، فهي رغم معاداتها له إلا أنها لم تجاهر بذلك العداء، وإن كانت قد استطاعت أن تقيم علاقات مع القصر وأحزاب الأقلية في فترة مبكرة من وجودها، إلا أنها كانت تقنع بذلك وترى أنها لن تكسب شرعية وجودها إلا باعتراف الوفد بها، باعتباره الحزب الذي يضم غالبية قوى الشعب، فكان نشاطها في العامين الأولين من حياتها ينصب على هذه المحاولة.

حاول كُتاب مصر الفتاة مهادنة الوفد وإزالة الريب والشكوك التي تساوره ضد جمعيتهم[٣]. ويؤكدون بأنهم "وفديون" ولا يرون غضاضة في أن تقوم إلى جانب الوفد جمعية متطرفة. وهم يرون أن الوفد أكبر الهيئات السياسية "وأعظم الأحزاب المصري وماضيه حاف بجلائل الأعمال والأمة تحبه وتجله"[٤]. ولهذا السبب كان إصرار مصر الفتاة للحصول على اعتراف الوفد بها، وقد جاء في تصريحات أحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة ما يفيد قيام محاولات التقارب من جانبه "إننا لا نحمل للوفد ولزعيمه إلا كل حب واحترام وإننا نرى فيه الهيئة الوحيدة التي عملت منذ نشأتها بإيمان وإخلاص للقضية المصرية وإنه يتمثل في الوفد اليوم جهاد الأمة البريء"[٥]. ولما لم تجد هذه التصريحات لم يجد أحمد حسين بدأ من أن يوجه خطابًا مفتوحًا إلى النحاس باشا مباشرة يطلب إليه فيه الاعتراف بجمعية مصر الفتاة ويبسط له أن الجماهير لا ترى تعارضًا بين الوفد وبينها، كما طالب أحمد حسين بالتعاون بين مصر الفتاة والوفد، وأوضح أن حركته تلقى تأييدًا من الوفديين وخاصة في الإسكندرية "حتى أن الأستاذ عبد الفتاح الطويل عميد الوفدية في الإسكندرية تطوع

للدفاع عني وبعض نفر من كبار المحامين الوفديين، فرأيت من الواجب إزاء ذلك أن أتصل بدولتكم من جديد لنتفاهم تحت ضوء الحوادث الأخيرة"[٦]. وفي ختام الرسالة يطالب أحمد حسين النحاس باشا أن يقول كلمته في هذه الجمعية ومبادئها.

وعلى الرغم من أن مصر الفتاة لم تتلق ردًا على كل المحالات التي بذلتها للتقارب من الوفد، إلا أنها ظلت على خطتها في محاولة كسب وده كي يعترف بها، فعندما أعلن الوفد عن عقد المؤتمر الوفدي عام ١٩٣٥، أعلنت مصر الفتاة أنها رغم ما رماها به الوفديون من تهم وطعن في شرفها، فإنها تتناسى كل ذلك وتطلب إلى المؤتمرين السماح لها ولأعضائها كشباب بحضور هذا المؤتمر لتدلي بوجهة نظرها في الكفاح، وأن تعرض على المؤتمر طريقها إلى الاستقلال، وأعلنت عن استعدادها لتنفيذ ما يقرره المؤتمر بعد أن تشترك في وضع قراراته[٧]. ورغم كل هذه المحاولات فإن الوفد آثر أن يتجاهل هذه الحركة الناشئة ومصر الفتاة تصر على أن تحصل على اعترافه بها أو أن يقول كلمته فيها دون جدوى.

وطبقًا لنفس الخطة التي رسمها أحمد حسين للحصول على اعتراف أن الوفد به وبجمعيته، فقد رفع خطابًا إلى جلالة الملك فؤاد يشرح له فيه الأوضاع التي تعاني منها البلاد، وخصوصًا في فترة مرض جلالته الذي أعطى الفرصة للإنجليز كي يتدخلوا تدخلاً سافرًا في شئون البلاد، ويرى أن وزارة عبد الفتاح يحيى لم تستطع أن تلقمهم حجرًا عندما تطاولوا على حقوق العرش وعلى شخص الجالس على العرش، وفي نهاية خطابه يطالب الملك باسمه وباسم الشباب الذي يتولى رئاسته أن يعيد الوفد لتولي الحكم فهو ومن خلفه القوى الشعبية تسانده بقادر على أن يقف في وجه أطماع الإنجليز وتطاولهم ويرد للبلاد دستورها وحريتها[٨]. وحتى ذلك الوقت ورغم المحاولات المتكررة من جانب مصر الفتاة لاستمالة الوفد، إلا أنه لا يخرج عن خطته في تجاهل تلك الجمعية وإن كان بعض أعضائه يعطفون عليها ويؤيدون نشاطها[٩].

ولكن مصر الفتاة ترى أهم أفراد إنما يعبرون عن أشخاصهم فقط وهي تريد الحصول على اعتراف الوفد كهيئة سياسية بها.

وعلى الرغم من خطة الوفد في تعامله مع مصر الفتاة وهي التـزام الـصمت والتجاهل تجاهها، إلا أنه قد جرت بعض المحاولات من جانبه لتقويض دعائم تلـك الجمعية، فقد كان الدكتور عبد الرازق السنهوري المدرس بكلية الحقوق آنذاك يتولى قيادة حركة الشبان الوفديين في الجامعة، رأى السنهوري أن يقيم علاقات بين حركة الشبان وبين جمعية مصر الفتاة، وقد رتب لهذا الأمر صلاح ذهني الطالب بالجامعـة فاتصل بمحمد صبيح وفاوضه مبدئيًا في فكرة انتساب لجان الشبان الوفديين إلى جمعية مصر الفتاة، فعرض صبيح الفكرة على أحمد حسين ولكنه لم يتخذ فيها قرارًا لأنـه خشي أن يكون الوفد عازمًا على هدم جمعيته بإدماج هؤلاء الشبان فيها(١٠). ومصر الفتاة رغم أنها لا تود أن تهاجم الوفد إلا أنها تتعامل معه بحذر شديد، فهي تعاديه ولا تثق في حركته تجاهها ولكنها في نفس الوقت لا تريد أن تجاهر بهذا العداء.

وعندما تتأزم الأوضاع السياسية في البلاد على عهد وزارة توفيق نسيم الـتي أبطلت العمل بدستور ١٩٣٠، ولم تعد دستور ١٩٢٣ فأصبحت البلاد بلا دستور، وما ذلك إلا لتدخل إنجلترا في شئون البلاد تدخلاً سافرًا في عهد تلـك الـوزارات الضعيفة التي لا تستند إلى أي سند شعبي، في ذلك الوقت تقدمت مصر الفتاة بدعوة إلى كل الأحزاب والهيئات السياسية كي تتحد وتتعاون للخلاص من تلك الأزمـة، ولكي يكونوا قادرين على الوقوف في وجه أطماع الإنجليز(١١). كانت مصر الفتـاة أول من رفع شعار الاتحاد والتعاون بين الأحزاب المختلفة، لكن الأحداث الجارية لم تتح لهذا الاتحاد أن يرى النور إلا في شهر نوفمبر من نفس العام. لم تتلق مصر الفتاة ردًا على دعوتها التي دعت إليها، فهي تطالب زعماء الأمة بأن يجتمعوا لمعرفة غايات الأمة ومطالبها، ولعلها تدرك تمامًا أن غايات الأمة هي عودة الوفد لتولي الحكم كي

يستطيع أن يوقف تدخل إنجلترا في شئون البلاد الداخلية، وبالرغم مما ترمي إليه مصر الفتاة فإن الوفد ظل على خطته في تجاهلها، وأدرج أن استمراره في تأييد وزارة توفيق نسيم كي تمهد له العودة إلى الحكم لا يجعله بحاجة إلى أن يصغي لجمعية هو شاك فيها وفي اتجاهها منذ البداية.

نفذ صبر مصر الفتاة في مهادنة الوفد، فلم يستطع أحمد حسين أن يكبح جماح نفسه أكثر من هذا بل حاول أن يخرج عن صمته ويهاجم الوفد، تخرج بمقال طويل بعنوان "الوفد بين الأمس والوفد" لماذا كنا من جنود؟ ثم اختلفنا معه. وفي ذلك المقال عقد مقارنة بين الوفد عندما كان "يرغب" الإنجليز وهم في أوج قوتهم، أما اليوم لقد أصبح الوفد الآن يدعو إلى صداقة الإنجليز، ويهاجم قرارات المؤتمر الوفدي التي تدعو المصريين إلى التفاهم مع الإنجليز ورعاية مصالحهم المشروعة، ثم يندد بتصرفات النحاس باشا، وتتضح خطة أحمد حسين من هجومه هذا بقوله "إن الخلاف بيننا وبين الوفد، أن الوفد يحاول وصم كل حركة بعيدة عنه سواء كانت مصر الفتاة أو اتحاد العمال الخاص بالنبيل عباس حليم"[١٢]. وينم هذا المقال عن العداء "الهادئ" للوفد ولرئيسه مع محاولة لتبسيط الخلاف وهو أن الوفد يرفض قيام أية كيانات إن لم تندرج تحت رايته، وأحمد حسين عاتب على الوفد تصرفه هذا.

وتشتد مصر الفتاة في مهاجمة الوفد إلى حد ما، فيوجه أحمد حسين خطابًا إلى النحاس باشا يحمله فيه مسئولية ما آلت إليه أوضاع البلاد على يد وزارة نسيم التي يؤيدها، ويحدد أحمد حسين في هذا الخطاب سياسته تجاه الوفد في المستقبل ويوضح أنه على الرغم من أن الوفد قد وجه له إهانات شخصية بأن اتهمه بأنه اختلس أموال مشروع القرش وقامت المظاهرات تنادي بسقوطه "حرامي القرش" فإن أحمد حسين لم يخرج عن خطته ولم يهاجم الوفد طوال العامين الماضيين، إلا أنه هذه المرة لديه رغبة شديدة في مهاجمة الوفد، وإن كان يبرر هجومه بأنه لمصلحة البلاد فهو يهاجم الوفد هجومًا – موضوعيًا – ويهاجمه لأنه يرى أن ما تعانيه البلاد على يد نسيم باشا إنما

الوفد هو المسئول عنه، بل يحمل الناس باشا شخصيًا مسئولية ما يحدث، ولكنه يخفف نغمة الهجوم فيذكر أنه لا يقصد من ورائه إلا الخير فالوطن في خطر(١٣). وعلى الرغم من أن أحمد حسين قد أعلن أنه سيهاجم الوفد إلا أن نغمة العداء الهادي ظلت مستمرة، فلم يكن هجومًا عنيفًا وربما لأن مصر الفتاة لم تكن تستند إلى سند قوي في تلك الفترة.

ويخرج الوفد عن صمته وتجاهله فيكتب العقاد - كاتب الوفد الأول في ذلك الوقت - مقالاً يهاجم فيه مصر الفتاة ويعتبرها إحدى حركات زكي الإبراشي (ناظر الخاصة الملكية) ويتساءل العقاد عن المصادر التي تموّلها وأنى لها بإصدار جريدة وافتتاح مكتب لها في القاهرة، وآخر في الإسكندرية، إذن العقاد في هذا يعبر عن رأي الوفد فهو من كبار كتابه، وبذلك يفصح الوفد عن تشككه في مصر الفتاة، وعلى الرغم من أن أحمد حسين وفتحي رضوان توجها لمقابلة العقاد وشرحا له كل ما يتعلق بهم وبجمعيتهم، إلا أنه لم يقتنع بوجهة نظرهما وعاد فهاجمهما واعتبرهما وجمعيتهما صنيعة من صنائع السراي(١٤). وعلى هذا بدأ الوفد يجاهر بالعداء، فعندما سافر أحمد حسين وفتحي رضوان إلى أوربا في ديسمبر ١٩٣٥ للدعاية للقضية الوطنية، قاطعتهما لجنة الطلبة المصريين بباريس وهم في الغالب من الطلبة الوفديين(١٥). ولعل الوفد كان يتجاهل الجمعية طالما كان نشاطها نشاطًا داخل مصر إما أن ينتقل إلى المحافل الدولية فذلك ما لا يرضى عنه الوفد، والوفد طوال حياته السياسية يرفض وبإصرار أن تقوم إلى جانبه كيانات سياسية تستقطب بعض نشاطاته في الخارج وتدعي أنها تمثل الأمة.

استطاع الوفد أن يسترد أنفاسه التي انتهكتها مطرقة صدقي، وشرع ينظم صفوف جماهيره في عهد وزارة توفيق نسيم، فتكونت "رابطة الشبان الوفديين" برئاسة زهير صبري المحامي ومن بين أعضائها كان تكوين فرق القمصان الزرقاء(١٦).

عاد أحمد حسين من أوربا ليجد أن تلك الفرق قد تم تأليفها، وبذلك دخلت خصومته للوفد مرحلة جديدة وانتهت مرحلة العداء الهادئ التي مارسها منذ البداية، فمع أنه أظهر سروره في البداية لأن فكرة مصر الفتاة في النظام والعسكرية قد انتصرت، إلا أنه عاد بعد أيام فهاجم هذه الحركة ووصفها بأنها "حركة زائفة" وأنها قامت على تقليد حركة القمصان الخضر، فلن تلبث أن تزول[١٧]. على أن أحمد حسين عاد أيضًا ليجد كبار مؤيديه قد تولوا الحكم، علي ماهر رئيسًا للوزارة، وعلوبة باشا وزيرًا للمعارف، وغيرهما، "فالوزارة كلها صديقة لمصر الفتاة".

في ظل تلك الظروف المواتية لم يجد أحمد حسين مفرًا من أن يشتد في الهجوم على الوفد، خاصة وأن كبار أصدقائه يساندونه، وقد استغل هؤلاء تجاهل الوفد وتجهمه تجاه الجمعية وعملوا على ضمها إلى صفوفهم، فيذكر أحمد حسين بنفسه أن الوفد هو الذي أحجم عن فتح قلبه لجمعيته فهو يطالبه بأن يعلن خطة للكفاح المستميت، وليعلن الحرب على الخوف، وليدع للتضحية وتنظيم الصفوف لخلق القوة في نفوس الشباب، لتكن أول من ينضوي تحت لوائه ونكون لجنة من لجانه[١٨]. ولما كان الوفد لا يخرج عن خطته في التجاهل سنحت الفرصة أمام الأحزاب الأخرى الشخصيات السياسية كي تتصل بمصر الفتاة، ولما كانت الحركة في حاجة دائمة إلى المال، طرقت عدة أبواب من بينها علوبة باشا، محمد محمود باشا، بهي الدين بركات باشا، وكان على رأسهم حماسة ورغبة في تأييد مصر الفتاة علي ماهر ويليه محمد محمود ثم بهي الدين بركات[١٩]. وفي ذلك الوقت تضافرت كل تلك القوى ضد الوفد فهؤلاء الأشخاص وأحزابهم هم الأعداء الطبيعيون للوفد، أما مصر الفتاة فقد رأت فيه العدو الأول لأنه يهاجمها ويعمل على خنقها، وعقبة في سبيل انتشار "النور الجديد"، فاتفق الطرفان إذ اتحدت مصلحتهما في أن يعملا على صرع الوفد والتغلب

عليه. وعلى ضوء تلك النظرية التي اعتنقها أحمد حسين أخذت العلاقات تسوء بينه وبين الوفد يومًا بعد آخر.

عاد أحمد حسين من أوربا فوجد أصدقاءه في كراسي الحكم، فالتقى بهم كثيرًا وأخذ نشاط جمعيته يزداد قوة واتساعًا، فقد عقدت الجمعية اجتماعات ضخمة عقب عودته وقد كانت هذه الاجتماعات مثار خلافات وصدامات بين القمصان الزرقاء التي حاولت مهاجمتها والعمل على فضها، وكان البوليس يتدخل لصالح مصر الفتاة[٢٠]. وهنا يمكن القول أن تكوين فرق القمصان الزرقاء التي ألفها الوفد كانت محكًا للاشتباكات الدائمة والعنيفة بين الطرفين، فقد اتسعت دائرة الصدام واتخذ الخلاف والصراع مظهرًا عنيفًا سيتطور حتى يصل إلى قمته عند نهاية عهد وزارة الوفد في عام ١٩٣٧ باعتداء عز الدين عبد القادر علي النحاس باشا.

اشتد الوفد في مخاصمة مصر الفتاة، وقد رأت أن تتصدى لها بعد أن وجدت نفسها مؤيدة بقوى كثيرة ولعل أهمها في ذلك الوقت الوزارة وعلى رأسها علي ماهر، والقصر يعطف عليها ويساندها، وقد استمرت تلك الفترة إلى أن تولت وزارة علي ماهر إجراء الانتخابات في ظل الجبهة الوطنية، فأسفرت عن فوز الوفد بأغلبية كبيرة أتاحت له أن يؤلف الوزارة (١٩٣٦). وهنا تدخل العلاقات مرحلة جديدة، وعلى الرغم من أن مصر الفتاة رحبت بوزارة النحاس وأطلقت عليها الوزارة الدستورية، وأنها تؤيدها كلما دافعت عن الدستور وعودة الحياة النيابية إلى البلاد، وخاصة وأن رئيسها أعلن برنامجًا نص فيه على إتمام الاتفاق مع الإنجليز وتسوية المسائل المعلقة التي تشوب استقلال مصر، وأنه سيضمن العدالة والحرية لجميع الأحزاب على السواء[٢١]. وهكذا استقبلت مصر الفتاة وزارة الوفد عساها تبدأ صفحة جديدة من العلاقات الطيبة ولكن واقع الأحداث التالية لم يدل على ذلك. وفي نفس الوقت الذي كان فيه الوفد يتجاهل جمعية مصر الفتاة تجاهلاً تامًا وبعد أن

قررت أن تتصدى له، فإن محاولات كانت تجري بينهما لتحسين العلاقـات، فأحمـد ماهر باشا على علاقة بمحمد صبيح الذي كان يعمل معه في جريدة "كوكب الشرق" الوفدية، وفي نفس الوقت كانت هناك اتصالات بينه وبين أحمد حسين، وقد أثنى أحمد ماهر على نشاط الجمعية وأبدى سروره لوجود جمعية متطرفة معادية للإنجليز، ووعد بمساعدتها وأنه سيبذل أقصى جهده للعمل على تحسين العلاقات بينها وبين الوفد[٢٢].

ويذكر أحمد حسين "أنه منذ وصل النحاس باشا إلى الحكم قدرت أنه يجب أن يأخذ فرصته كاملة وقد استقبلنا حكومته استقبالاً حسنًا، وفكرت في مشروع أشغل به نفسي ولا يدخلني في اصطدام مباشر مع الحكومة، ففكرت في أن أقوم برحلة مـن أسوان مخترقًا الصعيد سيرًا على الأقدام وتطوع معي سبعة أو ثمانية مجاهدين.. وإذا بي أفاجأ بدعوة لمقابلة حسن باشا رفعت وكيل الداخلية.. فنقل إلى رغبة النحاس باشـا في ألا أقوم بالرحلة، فإذا كان ولابد فعلي ألا ألبس القميص الأخضر"[٢٣]. أصر أحمد حسين على أن يقوم بالرحلة رغم المخاوف التي بثها فيه حسن رفعت بأن حياتـه في خطر، فتوجه إلى لقاء كين بويد (مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية) وأبلغه بمـا حدث بينه وبين حسن رفعت فطمأنه كين بويد وأحسن استقباله وأكـد لـه أن لا خوف على حياته، وظل يطمئن على أحواله طوال الرحلة رغم التعليمات من وزارة الداخلية للمديرين في الوجه القبلي بتضييق الخناق على الرحلـة وعـدم الـسماح لأفرادها بارتداء القميص الأخضر واستبداله بقمصان "كاكية"[٢٤].

وعلى الرغم من الحصار الذي فرضه النحاس باشا – وزير الداخلية – علـى الرحلة إلا أن أحمد حسين ارتاح لنتائجها، خاصة حين قدم هارون باشا سـليم أبـو سحلي نائب فرشوط استجوابًا في البرلمان جاء فيه "هل أصدر وزير الداخلية أمـرًا بمنع سفر أعضاء مصر الفتاة في رحلة إلى الصعدي، ماداموا يلبسون القميص الخاص بهذه الجمعية؟.. وهل يعلم دولته أن رئيس الوزراء قد استعرض هو ووزير الزراعـة

شبانًا يلبسون قمصانًا زرقاء في سيدي جابر، وأنه أعلن رضاؤه عنهم وعن نظامهم؟ فإذا كان دولته يعلم ذلك فهل هناك نص في الدستور أو القانون يبيح لجماعة ما يحرمه على جماعة أخرى"[٢٥].

رد النحاس باشا على الاستجواب بقوله أنه ثبت لوزارة الداخلية أن جماعة مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية، وقد جرت محاولات داخل المجلس من بعض النواب لاستجلاء الموضوع وحمل النحاس باشا على إلقاء مزيد من الضوء عليه، فوقف النائب فكري أباظة يقول أنه نظرًا لأن التهمة تهم أعداء هذه الجمعية كما تهم أصدقاءها، ونظرًا لأن كثيرًا من الشباب متصل بهذه الجمعية فإنه يرى تأجيل الاستجواب حتى تودع الحكومة وثائق الاتهام في المجلس ليطلع عليها الأعضاء ولو في جلسة سرية، فإذا تبين لهم أن هذه التهمة الخطيرة ثابتة، استطاعوا أن يحولوا دون خطر هذه الجمعية على البلاد، أما إذا كانت التقارير محل نظر استطاع النواب أن يناقشوا بالحجة والمنطق. على أن النحاس باشا رفض رفضًا باتًا إيداع أية وثائق في مجلس النواب، قائلاً أن الوزارة متثبتة مما قدم إليها من الأدلة، وأن هذه المسائل تتعلق بسياسة الدولة العامة وهي من أسرار الدولة ولا يمكن أن تتقدم بها ولن تتقدم، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار والوزارة مسئولة أمامكم، فإما أن تعطوها ثقتكم، وإما أن تسحبوا منها هذه الثقة والرأي الأخير لكم[٢٦].

استمرت المحاولات من جانب فكري أباظة والنائب عبد المجيد إبراهيم صالح – الأحرار الدستوريين – لإقناع النحاس باشا إيداع الوثائق بالمجلس، أو تقديم أعضاء هذه الجمعية إلى المحاكمة، ولكنه أصر على رفضه معلقًا الأمر بثقة المجلس في الحكومة، وإزاء هذا الإصرار أدرك النواب أن لا جدوى من المناقشة فوافقوا على إلغائها. وبذلك ظل الاتهام معلقًا فوق رأس مصر الفتاة[٢٧]. وإن لم يقدم النحاس باشا الدليل عليه.

كان رد فعل ذلك الاتهام لدى مصر الفتاة عنيفًا، فقد بعث فتحي رضوان سكرتير عام الجمعية ببرقية إلى النائب العام نصها "أتهم دولة رئيس الوزراء جمعية مصر الفتاة اليوم في مجلس النواب بأنها تخدم دولة أجنبية وهذه تهمة الخيانة العظمى.. نطلب التحقيق معنا لتحديد المسئولية". هذا وقد اجتمع مجلس الجهاد وقرر إيفاد ثلاثة منهم ليقدموا أنفسهم للنيابة عن الجمعية[٢٨]. فاعتذر النائب العام بأن الحكومة لم تكلفه بذلك، ومن ثم انهالت برقيات التأييد على جمعية مصر الفتاة من أعضائها بعد أن لم يقدم النحاس ما يثبت اتهامهم، ورفض النائب العام التحقيق معهم، ورأت الجمعية أن ترد على اتهام رئيس الحكومة بعقد اجتماع في مسرح "برنتانيا" ولكن ذوي القمصان الزرقاء هاجموا الاجتماع وعملوا على فضه ولكن القمصان الخضراء أظهروا شجاعة في الدفاع عن أنفسهم فاضطر البوليس إلى فض الاجتماع[٢٩].

كذلك أراد أحمد حسين أن يعقد اجتماعًا يدعو فيه لفيفًا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ورجال الصحافة ليلقي فيهم خطابًا يدافع فيه عن نفسه وعن حركة مصر الفتاة، وأرسل بطاقات الدعوة إلى أكثر من مائة فرد من المدعوين الذين تم اختيارهم ولكن الحكومة لم تسمح بهذا الاجتماع وصادرته، ولذلك اضطرت مصر الفتاة إلى طبع الخطبة وتوزيعها ونشرها مجلة الصرخة فكان ذلك آخر عهدها بالانتظام في الصدور[٣٠]. كان ذلك إيذانًا بازدياد معدل التوتر واضطراب العلاقات بين مصر الفتاة والوفد.

ولقد كانت النتيجة المباشرة لتصحيح النحاس باشا باتهام مصر الفتاة بالعمالة هو اتساع دائرة الصدام القائم بين القمصان الزرقاء والخضراء، وبدأت الاضطرابات بينهما تزداد شدة خلال شهري يوليو وأغسطس في كثير من المدن المصرية، وكان أكثر هذه الحوادث خطورة ما وقع في نهاية شهر يونيو، حيث كانت تعليمات النحاس باشا تقضي وتحرض القمصان الزرقاء بالهجوم على اجتماعات القمصان

الخضر، ويتحمل الوفد مسئولية هذه الاشتباكات في بداية الأمر. وفي هذه الفترة بدأ كل من الجانبين يعمل على تسليح نفسه بالسكاكين والعصي الغليظة والحجارة والمقاليع، وأسفرت الصدامات عن انتصار القمصان الزرقاء لكثرتهم وانتشارهم في كل مكان، وفي منتصف يوليو أعلن مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة أنه لا يحمل ولا يكن أية عداوة للقمصان الزرقاء ويناشدهم وضع حد لهذا العداء ولكن ذلك لم يتح لهم أن ينجوا من الاعتداء، فأصدر أحمد حسين أوامره لأعضاء مصر الفتاة بألا يرتدوا أزياءهم الرسمية علانية في الشوارع كي يسود الهدوء البلاد[٣١].

وبالرغم من تعليمات أحمد حسين للمجاهدين من أعضاء جمعيته بألا يرتدوا الملابس الرسمية فإن ذلك لم يجعلهم يسلموا من الاعتداء أيضا، وانتشرت الحوادث في طول البلاد وعرضها، وكان أكثرها خطورة ما وقع في دمنهور في شهر أغسطس عندما قتل أحد أصحاب القمصان الزرقاء، فقد جرت معارك دموية، وقد اتهم بقتله عبد الرحمن أبو الوفا عضو مصر الفتاة وقدم معه للمحاكمة سبعة من أعضاء الجمعية[٣٢]. وكان ذلك الحادث هو الذي أقنع وزارة الوفد بفشل هذا الأسلوب في محاربة مصر الفتاة، فرأت أن تتدخل بقوة الدولة السافرة فأصدرت أوامرها بإغلاق دور مصر الفتاة في أنحاس البلاد، وكذلك زادت الحكومة في إجراءاتها فمنعت جريدة الجمعية "الصرخة" عن الصدور وفي ذلك الوقت قرر صاحبها أن يقطع علاقته بمصر الفتاة تمامًا[٣٣]. وقد امتد نشاط الوفد للتضييق على مصر الفتاة ومهاجمتها إلى خارج مصر، فكان فصل مصطفى الوكيل من البعثة دليلاً جديدًا على مدى فساد السياسة الحزبية التي مارسها الوفد.

كان مصطفى الوكيل يدرس لدرجة الدكتوراه في بعثة دراسية بلندن على نفقة وزارة المعارف ولما جاءت وزارة الوفد وتولت الحكم، كان من تصرفاتها للتضييق على مصر الفتاة وخنقها أن فصلت مصطفى الوكيل عن البعثة لا لشيء إلا لأنه

ينتسب لجمعية مصر الفتاة وعلاقته برئيسها أحمد حسين، فلما كان وفد المفاوضات في لندن لتوقيع المعاهدة، التقى مصطفى الوكيل بمكرم عبيد وسأله عن سبب فصله من البعثة، فطلب إليه مكرم أن يقطع علاقته بمصر الفتاح وبأحمد حسين وهو على استعداد أن يعيده إليها مرة أخرى، ولكن مصطفى الوكيل رفض، وازداد إصرارًا على علاقته بمصر الفتاة، واستطاع أن يتم دراسته لدرجة الدكتوراه في الرياضة البحتة من جامعة لندن في عامين بدلاً من ثلاثة وهي فترة البعثة وعاد إلى مصر في نوفمبر ١٩٣٧[٣٤]. وهكذا يتخذ الوفد من الخصومة السياسية تكأة لكل تصرفاته المشينة والوقوف في سبيل نابغة من نوابغ الشباب المصري في تلك الفترة فيحاربه في أعز شيء لديه وهو تهديد مستقبله، ولكن ثقته بنفسه جعلته ينجز دراسته في أقل من المدة المقررة لها.

أخذ أحمد حسين عهدًا على نفسه بألا يهاجم الوفد طالما المفاوضات بينه وبين الإنجليز جارية لعقد المعاهدة، وإن كان يعتقد مقدمًا بان النحاس سوف يقضي عليه بعد توقيع المعاهدة لأنه سيسلم في حقوق مصر بما لم يقبل به محمد محمود باشا وصدقي وغيرهما من الوزراء المصريين، معللا ذلك بأن المفاوضين يتساهلون مع الإنجليز لإبقائهم في الحكم وقد بنى ذلك على امتداح الصحف الإنجليزية لهم، ولكنه يذكر أن الشباب المصري لهم بالمرصاد فإذا لم ترضه المعاهدة فسيقضي على القائمين بها[٣٥].

بعد أن ساد جو نسبي من الحرية بعد توقيع المعاهدة حتى تتاح الفرصة كي يصدق عليها البرلمان، وبعد أن تم التصديق رأت الحكومة أن يدها مطلقة في الحكم تفعل ما تشاء، وخاصة بعد أن اطمأنت إلى تأييد الإنجليز لها بعد أن ظفروا منها بالمعاهدة التي روجت لها الحكومة فسمتها "وثيقة الشرف والاستقلال"، وكان الإنجليز أكثر لهفة على بقاء الوزارة في الحكم باعتبارها أقدر الحكومات على تطبيق

المعاهدة[٣٦]. وقد لاح في الأفق أن الحكومة تنوي البطش بمصر الفتاة، فأعلنت مصر الفتاة عن نيتها في عقد مؤتمر في نهاية عام ١٩٣٦ لينظر في الموقف السياسي المترتب على إبرام المعاهدة، ولكن النحاس يصدر أمره بمنع الاجتماع فيشتد أحمد حسين في الهجوم عليه[٣٧]. ويرسم لنفسه خطة مع "حلفاء" الأمس كي يعملوا جميعًا على إسقاط وزارة النحاس بعد أن اشتدت في مخاصمتها لمصر الفتاة وسارت في الحكم سيرة الحكم المطلق، فارتكبت في ثلاثة أشهر ضد مصر الفتاة ما لم تتعرض له منذ نشأتها[٣٨].

ولم يركن علي ماهر إلى السكون والراحة بعد أن أخلى منصب الوزارة للوفد ولزعيمه ويقنع بكرسيه في مجلس الشيوخ، بل شرع يعد الخطط ويحكم التدابير لإزاحة وزارة الوفد، فقد تحول منزله إلى معسكر يعمل لتوجيه الضربات للوفديين فكان يستقبل كبار الموظفين وله فيهم بعض أصدقاء أو قل صنائع، فكانوا يمدونه بأسرار الحكومة ما جرى وما سيجري، وكان بعض النواب من جميع الهيئات يتصلون به كذلك، وهكذا كان علي ماهر باشا يعمل بالليل والنهار متعقبًا الوفد[٣٩]. ولما اشتد الوفد في هجومه على مصر الفتاة كان ولابد وأن تلتقي مع علي ماهر في منتصف الطريق وأن تعمل إما بتوجيهاته، أو بوحي من داخلها على صرع الوفد والاستماتة في إحراجه متعاونة مع كل القوى لإسقاط وزارته فقد ركزت جهودها طوال العام التالي عام ١٩٣٧ لتحقيق هذا الهدف.

شرع أحمد حسين و"حلفاؤه" الطبيعيون يدبرون الخطط لإقالة وزارة النحاس فقد تحولت جمعيته إلى حزب سياسي، وخاصة أن المعارضة التقليدية للوفد كانت تسانده وتؤيده للمضي في حركته لتقويض دعائم الوزارة[٤٠]. وبناء على هذه الخطة شرع أحمد حسين يشتد في هجومه على وزارة الوفد ويطالب بإسقاطها فينشئ مقالاً بعنوان "برنامجنا السريع إسقاط وزارة صاحب المقام الرفيع"[٤١] ولكنه يتدارك في نهاية

المقالة فيعلن أنه سوف يرجئ هذا الأمر حتى يتولى جلالة الملك سلطاته الدستورية، ولقد كان ذلك المقال سببًا في اتخاذ الحكومة إجراءات ضده فألقي القبض عليه وقدم إلى المحاكمة، وأودع سجن الاستئناف ولكن حاجة الحزب إليه اقتضت دفع الكفالة - التي حكم عليه بها - وخروجه من السجن(٤٢). خرج أحمد حسين ليوجه الحملة ضد الوزارة حتى يحقق هدفه وهدف حلفائه من ورائها.

وعندما قرر أحمد حسين تأجيل المطالبة بإقالة الوزارة، اهتم بمسائل أخرى كانت تحرج موقفها أمام البرلمان، فلما كان أحمد حسين ينتهج موقف الدفاع عن الإسلام بإزاء ما يتهدده من أخطار فقد اتهم - القمصان الزرقاء بالاتحاد ووصف الحكومة الوفدية بأنها قبطية النزعة، خاصة وأن كل من مكرم عبيد وواصف بطرس غالي قد أسند إليهما وزارتا المالية والخارجية، ولم يكن ذلك الموقف شيئًا جديدًا فإن الأحرار الدستوريين وصفوا الوفد منذ عام ١٩٢٩ بأنه حزب يمثل الأقباط المتعصبين(٤٣). ومن هذا المنطلق سعى أحمد حسين لإثارة هذا الموضوع فيتقدم النائب عبد العزيز الصوفاني بسؤال في مجلس النواب عن بعض الوظائف التي تقلدها موظفون من الأقباط، وكذلك يتقدم عبد الحميد بك سعيد - وكلاهما من رجال الحزب الوطني - بسؤال آخر حول نفس الموضوع لوزير المعارف، كما أن السيدة نبوية موسى كانت تقوم بإحصاء الإعانات الحكومية التي منحت للمدارس الحرة "القبطية" منذ أن تولت وزارة الوفد الحكم وقررت أن هذه المبالغ زيادة عن المألوف(٤٤). وعلى ذلك تهتم مصر الفتاة بإحراج موقف الوزارة أمام البرلمان رغم الأغلبية التي تؤيدها.

وفي نفس الوقت برزت إلى الوجود مسألة الامتيازات الأجنبية وهي المجال الآخر الذي ستنازل فيه مصر الفتاة الوفد وتعمل على مهاجمته، ففي يناير من عام ١٩٣٧ دعت حكومة الوفد الدول صاحبة الامتيازات إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد

في مدينة "مونترو" بسويسرا يوم ١٢ أبريل من نفس العام وذلك للمفاوضة في إلغاء هذه الامتيازات، وقد استجابت تلك الدولة لهذه الدعوة[٤٥]. ومنذ أن أعلنت الحكومة عن نيتها في عقد المؤتمر شرعت مصر الفتاة تعد العدة لعقد مؤتمرات في الجامعة والجامع الأزهر وطالبت فيها بإلغاء الامتيازات بجرة قلم من جانب الحكومة المصرية، وأن تلغي المحاكم المختلطة بعد إنذار الدول بعام واحد[٤٦]. ومصر الفتاة تضع نتائج مسبقة للمؤتمر وترفض ما عدا ذلك.

وبعد أن تواترت أخبار المؤتمر في مصر وموقف الوفد المصري ومشروع الاتفاق الذي قدمه للمؤتمر، هاجمت مصر الفتاة المشروع واشتدت في الهجوم على شخص النحاس باشا متهمة إياه بالتهاون في حقوق مصر – كما ترى مصر الفتاة – فقد كانت ترى أن يعلن النحاس باشا في المؤتمر أن الحكومة المصرية قد قررت ابتداء من يناير ١٩٣٩ أن تلغي المحاكم المختلطة[٤٧].

وأعلنت رفضها البات للمطالب التي تقدمت بها الحكومة المصرية، ووجهت نداء للمصريين تشرح لهم فيه حقهم الكامل في إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة، وأن كل تفرط في هذه الحقوق وإعطاء الأجانب ضمانات خاصة وتنظيم ما يسمونه بفترة الانتقال هو عدوان جديد على سيادتهم واستقلالهم[٤٨]. وشرعت تهاجم مشروع الاتفاق بنشر الآراء المختلفة حوله، ومنه أن نشرت أن محمد محمود باشا اعتبر أن ما وصل إليه المؤتمرون لا يرضي مصريًا واحدًا[٤٩]. وكذلك أنشأ عباس العقاد – وكان قد خرج على الوفد – مقالاً بعنوان "أقل النتائج في أحسن الظروف" هاجم فيه ما وصل إليه المؤتمر واعتبره أقل بكثير مما كان يمكن الحصول عليه[٥٠]. ولم يكتف حزب مصر الفتاة بذلك بل أصدر بيانًا طويلاً حدد فيه موقفه من اتفاقيات مونترو، فأعلن في ختامه "أنه لا يرضى بإلغاء المحاكم المختلطة بديلاً وأن يكون إلغاؤها ناجزًا وشاملاً كاملاً. ولذلك فهو لا يعترف باتفاقيات مونترو حتى ولو وافق

عليها البرلمان"[٥١]. وعلى الرغم من أن مصر الفتاة قد بذلت الكثير في الهجوم على اتفاقيات مونترو إلا أنها كانت خطوة مرحلية للخلاص من الامتيازات وما ينتج عنها وهي بلا شك خطوة إلى الأمام فقد حققت بها مصر رسميًا سيادتها على الأجانب في التشريع والإدارة والقضاء.

كانت تلك الكتابات التي نشرتها مصر الفتاة قبل سفر الوفد إلى المؤتمر ومهاجمتها ما سوف يصل إليه المؤتمر مقدمًا مثار تحقيق ومساءلة من جانب النيابة لكل من أحمد حسين ومحمد صبيح على اعتبار أنه رئيس تحرير جريدة "الثغر" والمسئول عما ينشر فيها، فقد تم القبض عليهما، وأودعا سجن الاستئناف لمدة ١٤ يومًا على ذمة التحقيق[٥٢]. وفي ذلك الوقت كثرت القضايا التي قدم فيها أعضاء مصر الفتاة ورئيسها للمحاكمة حتى أن هذا العهد يمكن أن نسميه عهد القضايا والمحاكمات، فبلغ عدد القضايا المنظورة أمام القضاء في شهر أبريل وحده ست قضايا وقد طلب أحمد حسين ضمها جميعًا أمام دائرة قضائية واحدة[٥٣]. وكانت في جملتها قضايا نشر صحفية نتيجة اشتداد الجانبين في معاملة الآخر، والذي أدى إلى حدوث الكثير من الصدامات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها والتي تمثلت في اعتداءات القمصان الزرقاء على قمصان مصر الفتاة[٥٤]. هذا فضلاً عن تعرض منازل أعضاء مصر الفتاة للتفتيش وإلقاء القبض على بعض أعضائها في عرض الطريق[٥٥]. ومحاولات من جانب القلم السياسي استخدام عملاء له من بين الأعضاء[٥٦].

استمر الموقف هكذا بين الطرفين، فلم تكف مصر الفتاة عن تحريض الطلبة من أعضائها وأنصارها على إثارة الشغب والإضراب والإخلال بالأمن العام[٥٧]. وكذلك رسم حزب مصر الفتاة خطة لإحراج موقف الوزارة وذلك باستئناف رحلة الصعيد وإثارة الفلاحين والعمال ضدها[٥٨]. واستمر الحزب في ذلك المخطط فلما لجأت الحكومة إلى مصادرة اجتماعاتهم وجريدتهم، عقد أعضاؤه المتحمسين النية على

أن يتحول حزبهم إلى جمعية سرية تحارب الحكومة وتوزع المنشورات بكل الوسائل لإثارة جميع الطبقات من العمال والطلبة والفلاحين والموظفين ضد الحكومة، ومحاولة كسبهم إلى صفة في مواجهة أعمال العنف التي تتخذها الحكومة وقمصانها الزرقاء حياله، كما أن الحزب يرى أن حلفاءه وأصدقاءه سيؤيدونه تمامًا بكل الأساليب في تنفيذ خطته ضد الوزارة وأنهم سوف يمدونه بكل مساعدة ممكنة(٥٩).

تعددت أساليب ذلك المخطط الذي رسمته مصر الفتاة بالتعاون مع حلفائها لإسقاط الوزارة، فإلى جانب نشر المقالات التي تحوي هجومًا عنيفًا على الوزارة والتنديد بها وبتصرفاتها، فقد سعت أيضًا إلى العمل على بث الفرقة بين صفوف الوفديين خاصة بعد إخراج النقراشي من الوزارة عند إعادة تأليفها بعد تولية الملك سلطاته الدستورية، فكان ذلك الانقسام في صفوف الوفدية. فقد عمدت إلى إظهار ذلك الانقسام وتوسيع مداه(٦٠). هذا فضلاً عن إثارة الطلاب ضدها بإحداث الاضطرابات داخل المدارس والجامعة عند بدء الدراسة بها.

وتتابع مصر الفتاة تنفيذ مخططها فتتقدم بالتماس في شهر أغسطس إلى الملك بطرد الوزارة. وفي شهر سبتمبر يطرح الحزب استفتاء على صفحات جريدة "الثغر" حول الوزارة القادمة التي ستحل محل وزارة الوفد، وفي شهر أكتوبر تتوجه بنداء إلى زعماء البلاد جميعًا أن يشتركوا في ائتلاف لإنقاذ البلاد(٦١). ويكرر أحمد حسين محاولة اللجوء إلى القصر طالبًا إقالة الوزارة، فليس أدل على فساد حكمها وتصرفاتها من استقالة أحد أعضائها محمود غالب باشا وزير الحقانية احتجاجًا على تصرفات الحكومة في الشئون المالية(٦٢). وتحاول مصر الفتاة أن توسع نطاق المعارضة فتطلب من أعضائها في مختلف البلدان ضرورة التوجه بعرائض إلى الملك بطلب إقالة الوزارة(٦٣). فتتوالى العرائض على القصر تحمل مئات التوقيعات من مختلف لجان مصر الفتاة بالأقاليم(٦٤). ولم يقتصر تقديم العرائض على داخل البلاد بل لجأ أحمد

حسين إلى أسلوب آخر، فأرسل نسخًا من العريضة التي أعدها ضد الوزارة إلى الجمعيات المصرية في كل من فرنسا وسويسرا وإنجلترا كي يوقعها أعضاء تلك الجمعيات ويرسلوها إلى الملك، كذلك أرسل أحد علماء الأزهر نسخًا منها إلى أعضاء البعثات الأزهرية في الخارج(٦٥).

وعندما عين علي ماهر في منصب رئيس الديوان دون علم الوزارة، كان ذلك بداية الصدام بينها وبين القصر وإن كانت قد سلمت بالأمر الواقع(٦٦). وقد كان خضوعها للأمر الواقع بداية التفريط في الدستور وحق الشعب – بعد عقد المعاهدة – فكان يجب أن تقف الموقف الحازم الذي يصون للوطن حقوقه ويزود عنه سلطان القصر(٦٧). وقد أدركت مصر الفتاة أن هذا التعيين في صالحها فعلي ماهر صديقها وعلى ذلك ستكون كفتها هي الراجحة في صراعها مع الوفد وأنه لم يمضي سوى أسابيع قليلة حتى يكون النحاس خارج الحكم(٦٨).

وعندما تولى علي ماهر رياسة الديوان الملكي في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ انهالت العرائض على القصر من أعضاء مصر الفتاة بالأقاليم بطلب إقالة الوزارة(٦٩) ولكن قمة المخطط تتمثل في حركة الجامعة، فقد قرر طلبة مصر الفتاة بالجامعة إحداث الشغب بها، فخطب فيهم حمادة الناحل الطالب بكلية الحقوق وترددت الهتافات ضد النحاس باشا ووزارته، فحدثت الاضطرابات والمشاجرات بينهم وبين الطلبة الوفديين(٧٠). وفي اليوم التالي رأى الطلبة أن ينظموا أنفسهم ليتوجهوا إلى الملك في ٢٥ أكتوبر، كما هتفوا بسقوط الحكومة، واشترك معهم طلبة الأزهر ومدارس التجارة والصنايع والمدارس الثانوية وأضربوا عن الدروس(٧١). وفي ٢٤ أكتوبر حدث الصدام بين الطلبة الوفديين وبين طلبة مصر الفتاة وأنصارهم فتدخل البوليس معتديًا على حرمة الجامعة، وألقي القبض على العديد منهم، وقد اتصل الطلبة بزعماء

المعارضة من أمثال محمد محمود، إسماعيل صدقي وغيرهما[٧٢]. وقد أسفرت تلك الحركة عن استقالة أحمد لطفي السيد مدير الجامعة احتجاجًا على انتهاك حرمتها.

على أن أحمد حسين في موقع آخر يوضح سبب عدم إتيان حركة الجامعة نتيجتها لما ترتب على المقابلة التي تمت بين جلالة الملك والنحاس باشا فقد خيل للناس أن الغاية بعيدة بعد تصريحات رئيس الوزارة، وبمجرد إعلان هذه التصريحات أرسلت خطابًا شديد اللهجة إلى علي باشا ماهر قلت له فيه أن حركة الجامعة كان يمكن أن تثمر ثمرها لولا هذه المقابلة، وذكرت له أن الشباب غضب من أجل الملك، فلم يكن منتظرًا قبول اعتذار النحاس على حساب هؤلاء الطلاب. وما أن وصل علي باشا ماهر حتى استدعاني لمقابلته وشرح لي ما تم وذكر لي الخلاف بين النحاس والملك حول تعيينه رئيسًا للديوان وأوضح لي أن الملك مُصر على ألا يتهاون مع النحاس باشا في أي حق من حقوقه وأن الوزارة لابد وأن تسقط قريبًا"[٧٣]. ولكن مصر الفتاة لم تعد تكرار المحاولة فقررت إثارة الاضطرابات داخل الجامعة مرة أخرى في مناسبة عيد الجهاد في يوم ١٤ نوفمبر[٧٤].

وفي هذا الصدد أيضًا وزعت مصر الفتاة منشورًا على أعضائها تحثهم فيه على الاحتفال بعيد الشهداء احتفالاً قويًا يندد فيه بتصرفات الوزارة وإثارة السخط عليها، ومنها تنظيم المظاهرة لوداع الملك في الإسكندرية واستقباله في القاهرة، على أن تنهال التلغرافات من لجان مصر الفتاة على رئيس الديوان لتهنئة الملك بالعودة والمطالبة بإقالة الوزارة[٧٥]. وإلى جانب المنشورات فقد وجهت خطابات إلى الأشخاص البارزين في مصر الفتاة بنفس المعنى وتطالب بتحريك الشباب ضد الوزارة وإعلان السخط العام عليها[٧٦]. وقد رأى البعض أن تتسع دائرة السخط على الوزارة بأن ترفع صور من العرائض إلى الصحف الأجنبية وإلى السفارة البريطانية

ولكن ذلك الاقتراح لقي اعتراضًا من أحمد حسين وفتحي رضوان لأن الوفديين يلجأون إلى السفارة البريطانية فلا مجال هنا لكي تلقى "عرائضنا اهتمامها"(٧٧).

كان الخلاف الذي حدث بين القصر والوزارة فرصة طيبة للمعارضين للوفد فقد التفوا حول القصر، فأخذوا يجمعون الأنصار من هنا وهناك مستغلين أخطار الوزارة، وصار الخلاف حول العديد من الموضوعات كتعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وتعيين كبار موظفي القصر، والمطالبة بحل فرق القمصان الملونة، كل تلك موضوعات تمسك بها القصر وأثارها واشتد في إثارتها، فلم تنجح محاولات إزالة أسباب الخلاف بين الجانبين(٧٨). استمرت تلك الخلافات بين القصر والحكومة إلى أن وقع حادث كان له أكبر الأثر على مصر الفتاة وهو حادث إطلاق عز الدين عبد القادر أحد أعضاء مصر الفتاة النار على سيارة النحاس باشا في أواخر عام ١٩٣٧.

ففي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ حاول عز الدين عبد القادر أحد أعضاء مصر الفتاة أن يقتل النحاس باشا، فأطلق على سيارته أربع رصاصات لم تصبه ولكنها أصابت باب سيارته وقبض الحرس المرافق للنحاس باشا على الجاني، فكان ذلك الحادث بمثابة الفتيل الذي أشعل القنبلة التي انفجرت فأحالت حزب مصر الفتاة إلى حطام. استغلت الحكومة ذلك الحادث فألقت القبض على كل من له صلة بمصر الفتاة، حتى بلغ عدد المقبوض عليهم على ذمة التحقيق في ذلك الحادث ٢٩٤ عضوًا(٧٩).

هذا فضلاً عما قامت به النيابة بتفتيش دار الحزب بالقاهرة ومنازل زعمائه وأعضائه المعروفين للقلم السياسي كما أمرت بتفتيش شعب الحزب في بلاد القطر ودور الأعضاء التابعين لها(٨٠). كذلك أجرت تفتيش منزل محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، كما ركز البوليس على اعتقال الطلبة منتهزًا الفرصة ليقبض على كل زعماءهم ويقدمهم للمحاكمة سواء كانوا متعاطفين مع الأحزاب

المعارضة للوفد في قليل أو كثير[٨١]. وعلى هذا ولصرامة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد مصر الفتاة وأعضائها في كل بلاد القطر، هذا فضلاً عن المعاملة السيئة التي لقيها المقبوض عليهم، كل تلك أساليب وضح فيها الانتقام أكثر مما وضحت حاجة التحقيق في جريمة من الجرائم[٨٢].

إذا حاولنا أن نلقي نظرة على الدوافع التي أدت إلى الحادث، فإن عز الدين عبد القادر يرويها لنا بنفسه، فهو يرى أن معاهدة عام ١٩٣٦ لم تكن في صالح مصر، وأن ذلك قد تولد لديه من خلال اجتماعات الحزب الوطني التي عقدها لنقد المعاهدة وبيان أوجه القصور فيها، كما أن الحكومة كانت تمنع عقد اجتماعات حزب مصر الفتاة، فأدرك أن هناك خنقًا للحريات، فقر عزمه على أن يرتكب الحادث بنفسه وبدون توجيه من أحد[٨٣].

اعتبر الوفد أن هذه الحوادث نتيجة تدبير محكم بين مصر الفتاة وحلفائها من المناوئين لحزب الوفد ورئيسه، فعند سؤال النحاس باشا أمام النيابة قرر أنه "كان هناك اتفاق على إحداث الشغب والثورة ولو أدى ذلك إلى سفك الدماء، ومن ذلك تحضير الشغب وتدبيره في الجامعة والأزهر وفي الحفلات وابتدأ في الجامعة في بدء افتتاح المدارس والكليات وفي يوم أول أكتوبر ١٩٣٧ واستمر التحريض عليه طوال هذا الشهر، وكذلك يوم افتتاح البرلمان الغير عادي في يوم ٢٣ أكتوبر، وكذلك الحال عند عودة جلالة الملك من الإسكندرية إلى مصر. وكانت الأخبار تأتي إلى إدارة الأمن العام أولاً بأول في التحريض عليها والمساعدة بالمال وأشخاص المساعدين، فمن المساعدين بالمال علي باشا ماهر، محمد باشا محمود، إسماعيل صدقي باشا، محمد علي علوبة باشا، بهي الدين بركات بك وغيرهم مما هو مذكور في التقارير المحفوظة بوزارة الداخلية[٨٤]. ولعل النحاس باشا بهذا يريد أن يضيف إلى الحادث أبعادًا جديدة.

لم يكتف النحاس باشا بما قاله في التحقيق، بل تقدم ببلاغ إلى النائب العام يطلب إجراء التحقيق مع الشخصيات سالفة الذكر، بعد أن ضم إليهم كلا من النبيل عباس حليم وعبد الخلق مدكور باشا. ويذكر أيضًا أن جميعهم على صلة سياسية بأحمد حسين تدل على اتفاق في الأغراض والخطط[٨٥]. وقد أحال النائب العام هذا البلاد إلى رئيس نيابة مصر لفحصه فرد عليه بقوله – وكانت وزارة النحاس قد سقطت – "وبما أن التحقيق قد تناول جميع ما طلب رفعته وبخاصة الإعانات المالية، وحيث أننا استخلصنا من التحقيقات أنه لا علاقة بين الشخصيات المذكورة وبين ما وقع من الجرائم، لهذا لا نرى ما يستوجب سؤالهم"[٨٦].

من الواضح أن التحقيقات كانت قد أسفرت عن أن الجريمة عمل فردي من جانب عز الدين عبد القادر فجاء في قرار الإحالة ما ينص على ذلك "لم يقم أي دليل يؤيد اشتراك الأستاذ أحمد حسين في الشروع في تهمة القتل العمد وكذلك محمد صبيح لأنه كان صديق المتهم..، وبما أن ما ضبط من الرصاص والأسلحة البيضاء والبارود بدار الحزب وعند بعض أعضائه فإن التحقيق لم يكشف عن اتصالها بهذه الجريمة..، وبما أنه مما تقدم يكون ما نسب إلى أعضاء حزب مصر الفتاة والشخصيات التي ورد ذكرها في الأوراق على غير أساس، لذلك نأمر بقيد الحادثة جناية ضد عز الدين عبد القادر محمد توفيق، وتقدم القضية لحضرة قاضي الإحالة"[٨٧]. وبقيت القضية منظورة أمام القضاء حتى صدر الحكم في ٢٨ مارس ١٩٣٩ ويقضي "من حيث أن المحكمة ترى من ظروف القضية وملابساتها التي أحاطت بالمتهم فضلاً عن حداثة سنه وسرعة تأثره بالحوادث رأت النزول من عقوبة الأشغال المؤبدة المقررة قانونًا لجريمته إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين"[٨٨] وهكذا أصدر القضاء حكمًا قضائيًا في الحادث ولكن الأمر يتطلب أن نحاول أن نصدر فيه حكمًا تاريخيًا أيضًا.

إن من يتابع المخطط الذي رسمته مصر الفتاة مع حلفائها لإسقاط وزارة الوفد يرى أن ارتكاب ذلك الحادث ساعد على فشل ذلك المخطط وكشف عن ارتكاب مصر الفتاة لأعمال تصل إلى درجة قتل المعارضين لها ولحلفائها وهي بهذا سوف تفقد عطف الجماهير عليها، بل سيثيرها ضدها لتعمل على تحطيمها تمامًا، خاصة إذا علمنا أن الوفد مستحوذ على ثقة جماهيرية وله الغالبية المطلقة وهي ليست حريصة تمامًا على أن تصل إلى هذه النتيجة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حلفاءها لم يكونوا من السذاجة السياسية بحيث يخططون لارتكاب حادث كهذا يؤدي إلى نتائج عكسية لما رسموه من خطط، إذ أن ذلك الحادث سوف يثير عطف جماهيرهم على الوفد ورئيسه، ومع هذا فنحن نرى أن ذلك الحادث كان أحد العوامل التي أرجأت سقوط الوزارة حتى نهاية العام وأتاح لها فرصة البقاء في الحكم طوال هذه المدة. فالحادث في رأينا عمل فردي من جانب المتهم وربما كان له دوافع شخصية من جانبه.

اشتدت حكومة الوفد فيما بقي لها من أيام في الحكم في الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر الفتاة وكل من تحس منه معارضة، فقد تعرض المعتقلون لأقصى أنواع المعاملة، واشتدت النيابة في التحقيق، وعلى الرغم من ذلك فقد أفرج عن الغالبية العظمى من المتهمين في عهدها، ولكن تولى وزارة محمد محمود الحكم كان ذا أثر واضح على سير القضية، فقد استتبع تغيير الحكومة إجراء التغيير في الهيئات القضائية، فكان ذلك التغيير في صالح القضية وصالح مصر الفتاة، فقد أفرج عن معظم زعمائها في عهد تلك الوزارة وصدر قرار الإحالة أيضًا في عهدها، والذي قرر فيه النائب العام بأن القضية عمل فردي بحت وليس لأي فرد أو هيئة اتصال بالحادث من قريب أو بعيد، ولكننا يمكن أن نذكر أن طبيعة العلاقات المتوترة بين مصر الفتاة والوفد ورئيسه طوال الفترة السابقة على الحادث، وهو ما كان يتردد صداه داخل اجتماعات مصر الفتاة التي كان يحضرها المتهم، فإن ذلك قد يكون دليلاً على أن

مصر الفتاة لم تكن بعيدة تمامًا عن التحريض على محاولة الاغتيال وإن لم تصرح بذلك.

وبخروج مصر الفتاة من تلك المحنة التي تعرضت لها سليمة على عهد وزارة محمد محمود الصديقة لها، تدخل العلاقات بينها وبين الوفد مرحلة جمود تام فإن أثر الضربة القوية التي تلقتها مصر الفتاة في أواخر عهد وزارة الوفد، لم يكن من السهل تناسيها إذ أنها عرضتها لهزة عنيفة كادت تودي بها وبكل تنظيماتها، وجعلت أنصارها يفرون من حولها نجاة بأنفسهم لولا أن تولت الحكم وزارة صديقة أتاحت لها أن تسترد أنفاسها وتتحرك بحرية على الأقل في أول الأمر، ولكن عندما دب الخلاف بين حلفاء الأمس حين تضاربت مصالحهم[٨٩]. وعندما فقدت مصر الفتاة كل أمل في تحقيق حلمها القديم بإعادة مجد مصر على يديها وبمساعدة حلفائها وأصدقائها، رأت أنه لابد من أن تعود إلى حزب الأغلبية الشعبية تتودد إليه مرة أخرى على أن تتعاون معه في حدود الإيمان بالديمقراطية ونبذ فكرة الديكتاتورية التي كانت تسعى لنشر الإيمان بها.

عندما كانت الأوضاع السياسية تنذر بقرب وقوع الحرب العالمية الثانية، أرسل أحمد حسين برقيات إلى محمد محمود رئيس الوزراء، وإلى رئيس الديوان الملكي، وإلى النحاس باشا يدعوهم جميعًا للاتحاد في مواجهة الخطر المحدق بالبلاد متناسيًا ما بين مصر الفتاة وبينهم من خصومات كانت برقيته إلى النحاس باشا "أعلنت مصر الفتاة مهادنتها للحكومة (محمد محمود) نظرًا للخطر المحدق بالوطن وهو ما يدفعني اليوم للاقتراب منك، كذلك ناسيًا هذه الخصومة الحزبية التي فرقت بيننا لنتعاون سويًا على إنقاذ البلاد"[٩٠] ولما أدركت مصر الفتاة أنها أصيبت بخيبة أمل فلم تحقق علاقتها بوزارة محمد محمود أية مكاسب، رأت أن تعود إلى التقرب من الوفد عساها تستطيع أن تبدأ معه صفحة جديدة من العلاقات الطيبة، فبعد أن قامت

وزارة محمد محمود بإجراء الانتخابات التي أسفرت عن أغلبية من مؤيدي الحكومة وأنصارها، رأت مصر الفتاة أن تقلق بال الحكومة - خاصة وقد اشتدت في مخاصمتها لمصر الفتاة - فأرسل أحمد حسين برقية للنحاس باشا نصها "يرى حزب مصر الفتاة ضرورة العودة إلى الأمة لمعرفة إرادتها ورسم سياستها في الخارج والداخل فرأيت أخطاركم"[٩١] وكأن مصر الفتاة بهذه الدعوة تعلن عدم ثقتها بوزارة محمد محمود ولا بمجلس النواب الذي جاء نتيجة للانتخابات التي أجرتها وزارته، وإنما ترى العودة لمعرفة رأي الأمة وهي تعلم مقدمًا أن ذلك معناه أن الأمة ستعلن ثقتها بالوفد من جديد مما يرتفع به إلى كراسي الحكم.

وبقيام الحرب تدخل العلاقات بين الوفد ومصر الفتاة مرحلة جديدة، فمصر الفتاة تأخذ خطًا معاديًا للسياسة الإنجليزية فهي بطبيعة الحال موالية للمعسكر المعادي للإنجليز فلما تقدم الوفد بمذكرته إلى السفير البريطاني ليرفع إلى حكومته في أبريل ١٩٤٠ والتي تضم المطالب المصرية التي يجب أن تصرح بها بريطانيا من الآن[٩٢]. رأت مصر الفتاة في ذلك خروجًا ونقضًا لما جاء في المعاهدة التي وقعها، ومن ثم كان ذلك كما يذكر أحمد حسين مبررًا كي تقترب منه مصر الفتاة وتؤيده، بعد أن كانت هي الوحيدة التي تناصب الإنجليز العداء، وكان الوفد يلوذ بهم ويرجع إليهم بعد عقد المعاهدة، فكانوا يسندون حكمه على أنه أقدر الأحزاب على تنفيذ ما جاء بالمعاهدة، أما اليوم وقد انتفض على المعاهدة والإنجليز وبدأ يهاجمهما فلم تر مصر الفتاة مانعًا من أن تتقرب إليه طبقًا لخطتها[٩٣].

أحدثت هذه المذكرة ردود فعل قوية لدى الجماهير، فقد عبرت عن مدى ثورية الوفد وهو خارج الحكم، ولعل ذلك أعاد ثقة جماهيره به، بل وجماهير الشعب المصري جميعًا، ومنهم جماهير مصر الفتاة، فقد ازداد الناس ثقة في الوفد وأنه المدافع عن البلاد والأمين على قضيتها الوطنية، فلما كان رد الخارجية البريطانية على

المذكرة الذي أبلغه السفير للوفد شديد اللهجة وينم عن توجيه اللوم إلى النحاس باشا لأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية[٩٤]. جعل ذلك الوفد أكثر إصرارًا على تحقيق مطالبه فرد على رسالة الخارجية البريطانية بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى، وإزاء هذا الموقف جرت اتصالات كثيرة بين أحمد حسين والنحاس باشا ومكرم عبيد للتهنئة بموقف الوفد وتأييده[٩٥]. وكان هذا الموقف آخر ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين خلال فترة الدراسة.

ومن المهم هنا أن نحدد أن علاقة مصر الفتاة بالوفد قد مرت بمراحل ثلاث متميزة، مرحلة التقارب والمهادنة في أول الأمر، ثم مرحلة الخصومة الشديدة، ثم العودة مرة أخرى إلى التقارب ومحاولة مسايرة الاتجاه الشعبي الديمقراطي ونبذ فكرة الديكتاتورية. ولكن ظروف الحرب لم تتح لهذه المرحلة الأخيرة أن تثمر ثمارها، فمصر الفتاة في ظل هذا التخبط بين القصر تارة وبين أحزاب الأقلية تارة أخرى وبين الكثرة الجماهيرية الممثلة في حزب الوفد تارة ثالثة، والتي تعتقد تمامًا أن لا شرعية لوجودها إلا بالحصول على اعترافه بها وتأييده لها، أقول أن هذا التخبط كان راجعًا لعدم وضوح الرؤية، واتباع سياسة معينة دون ركوب كل موجة، فإن المبادئ والأهداف غير الواضحة جعلا حركتها عشوائية نفعية تركب كل موجة كي تصل إلى أهدافها، ولكنها لم تحدد المسار الصحيح لتلك الحركة كي ترى أمانيها النور.

أما وقد أدركت مصر الفتاة منذ البداية أنها لن تستطيع أن توثق علاقتها بحزب الوفد فقد كان من الطبيعي أن تكون حركتها موالية ومؤيدة لأحزاب الأقلية ومنهم حزب الأحرار الدستوريين، ولعل ذلك كان يتم على استحياء في أول الأمر ودون المجاهرة به، فلما أدركت أن لا أمل في إقامة علاقات طيبة مع الوفد لتشككه في مسلكها، فقد جاهرت باتجاهها وتشددت في الهجوم على الوفد، وقد كان عدم الثقة بها من جانبه دافعًا لها كي ترتمي في أحضان المعارضة التقليدية له، تعمل بوحي

من توجيهاتها للنيل من شعبيته، واستقطاب بعض جماهيره وخاصة من بين صفوف الشباب. ولما كان حزب الأحرار يرى في نفسه أنه الحزب الثاني في البلاد، فإذا ما استطاع أن يصرع الوفد ويعمل على إبعاده عن السلطة كان هو المرشح كي يخلفه فيها، فكانت حركته تعبيرًا عن ذلك الهدف، ولما كان موقف الوفد المعادي لمصر الفتاة، كان ولابد أن تأخذ الاتجاه المضاد له وهو أن تتحالف مع القصر كما ذكرنا ومع الأحزاب المناهضة له أيضًا.

وفي حقيقة الأمر فإن علاقة أحمد حسين – رئيس مصر الفتاة – بالأحرار الدستوريين ترجع إلى ما قبل إنشاء جمعية مصر الفتاة بوقت طويل، ففي عام ١٩٢٩ عندما طرح محمد محمود مشروع معاهدته مع هندرسون، وحاول الحصول على تأييد الشعب لها، فقد كان أحمد حسين وكيلاً "لجماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة" التي ألفها برئاسة حافظ محمود للترويج لتلك المعاهدة[٩٦]. وعلى الرغم من أحمد حسين يرى أن ذلك ليس دليلاً على انتمائه لحزب الأحرار الدستوريين، إلا أن ذلك ينهض دليلاً على الخط السياسي الذي سيسلكه عندما يؤسس جمعية مصر الفتاة من أجل تحقيق الهدف الذي كان يطالب به محمد باشا محمود وهو إعادة مجد مصر، فيتصدى هو للدور بنفسه. وسواء كان الأحرار الدستوريين هم الذين سعوا لإقامة العلاقة مع أحمد حسين أم أنه هو الذي سعى إليها فإن العلاقة بينهما قامت منذ ذلك الوقت المبكر.

استمرت العلاقات منذ ذلك الوقت وحتى بعد إنشاء مصر الفتاة بفترة طويلة علاقات طيبة وإن كانت كما ذكرت تقوم على استحياء وبشيء من السرية، فقد كانت مصر الفتاة على اتصال دائم بالأحرار تتلقى إعاناتهم المالية[٩٧]. وربما تعمل أيضًا بوحي من توجيهاتهم، ولما أدركت أن لا جدوى من مهادنة الوفد، كان ولابد أن تلتصق بحلفائها الطبيعيين من الأحزاب المعارضة، فكان موقفها المعادي للوفد

ولوزارة توفيق نسيم بداية لخلافاها مع الوفد والتي بلغت قمتها عندما أبرمت معاهدة "الصداقة والتحالف" بين مصر وبريطانيا اشتدت مصر الفتاة مع الحزب الوطني في التنديد بها وبيان فسادها ومدى قصورها عن تحقيق الأماني الوطنية[٩٨].

وعلى العموم فإن بداية التصاق مصر الفتاة بالأحرار يرجع إلى عهد وزارة الوفد في عام ١٩٣٦، فلما اشتد الوفد في مخاصمتها عندما صرح النحاس باشا في البرلمان بأنها تعمل لحساب دولة أجنبية، كان الأحرار الدستوريون هم الذين تولوا الدفاع عنها، ومنهم النائب عبد المجيد إبراهيم صالح، إذن فإن مرحلة العمل بشيء من السرية والاستحياء قد انتهت وإنما أصبحت العلاقة واضحة على أعلى مستوى وهو مستوى الدفاع وتبني قضيتها أمام البرلمان المصري. ومنذ ذلك الوقت ومصر الفتاة أشد تقاربًا من الأحرار الدستوريين، إذ وضح لها أنهم مستعدون للدفاع عنها وعن كيانها، فكان ولابد وأن يتحرك الحلفاء الطبيعيون ليخططوا لإقالة وزارة النحاس.

ارتأت المعارضة أن تتوانى قليلاً في شن الحملة على وزارة الوفد حتى يتولى الملك سلطاته الدستورية، فيشددون حملتهم وينفذون مخططهم ويطالبون الملك بإسقاطها، ولكن مصر الفتاة تعرضت في أواخر عهد وزارة الوفد لمحنة قاسية في حادثة الاعتداء على النحاس باشا، كادت هذه المحنة تطيح بحزب مصر الفتاة، فرأى الأحرار أن من واجبهم أن يتولوا شئونه ورعايته، والعمل على تلافي أثر تلك الضربة القاضية التي وجهتها إليه وزارة الوفد، فقد تولى أحمد عبد الغفار باشا قطب الأحرار الدستوريين عقد اجتماعات حزب مصر الفتاة والإشراف على نشاطه[٩٩]. ويشير تقرير آخر أن ذلك تم بناء على طلب أحمد حسين من أحمد عبد الغفار باشا أن يتولى إدارة الحزب وفتح أبوابه للأعضاء في ظل الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها[١٠٠].

جمعت المحن التي تعرضت لها المعارضة كل أفرادها وأحزابها حول هدف واحد وهو العمل على الإطاحة بوزارة الوفد، وقد استطاعت مصر الفتاة أن تواكب هـذا الاتجاه بنجاح فقد كانت مؤيدة من القصر كما سبق القول ومن الأحرار الدستوريين وغيرهم، حتى استطاعوا أن يحققوا ما أرادوا وأن يروا ثمار غرسهم بإقالة الوزارة في نهاية عام ١٩٣٧، وسواء أكان ذلك راجعًا لأحكام المخطط الذي رسموه لإقالتـها وانضمام القصر إليهم في ذلك المخطط والمساعدة على تنفيذه بتخطيط علي ماهر، أم أن الظروف والخلافات التي نشبت بين القصر والوزارة هي التي أدت إلى إقالتها. فإن الحلفاء أدركوا أنهم قد حققوا بغيتهم ونالوا مأربهم، وإن كانت مصر الفتاة لم تشارك في جني ثمار غرسها عند نضجه، فإن زعماؤها مازالوا في السجون، ولكـن ذلـك التغيير قد أتاح لهم فرصة طيبة إذ أفرج عن البقية الباقية منهم، وخرجوا من السجن ليجدوا وزارة صديقة لهم على الأقل في أول الأمر، ويتولى محمد محمود والأحـرار الدستوريين الحكم تدخل العلاقات بينهم وبين مصر الفتاة طورًا جديدًا.

توجه أحمد حسين في نفس اليوم الذي أفرج عنه فيه إلى منزل محمـد محمـود باشا، وقد رأى محمد محمود أن يترضاه ويستجيب لمطالبه، وخاصة وقد جنى حـزب الأحرار الدستوريين ثمار جهوده وجهود حزبه. لقيه محمد محمود فكان حديث الحلفاء فطالب أحمد حسين – كما يذكر هو بأن يتولى عزيز المصري منصب مفتش الجـيش المصري، وأن يكون أحد أعضاء مصر الفتاة إلى جوار محمد محمود ورشح لـه نـور الدين طراف، الذي تولى منصب مدير مكتبه[١٠١]. كما أنه طالبه بأن يقوم أحمد عبد الغفار باشا بضمانته لدى إدارة المطبوعات للحصول على رخـصة جريـدة، ولمـا استدعى للقاء محمد محمود باشا ثانية قدم له الباشا مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمـة التـأمين النقدي للحصول على الرخصة المذكورة[١٠٢]. وهكذا يستجيب محمد باشا محمـود لكل مطالب أحمد حسين، ويعرض عليه أنه على أتم الاستعداد كي يوظف مـصطفى

الوكيل في أية وظيفة يريدها في الحكومة، ولكن مصطفى الوكيل يرفض هذا العرض ويعلن عزمه على الاستمرار في الجهاد[١٠٣].

رأت مصر الفتاة أن فرصتها لتحقيق أهدافها في إعادة مجد مصر على يديها قد دنت، فرأت أن تتقدم إلى تلك الوزارة الصديقة بمطالبها التي تحقق لها ما تهدف إليه، فتقدمت بطلب تعديل قانون الانتخاب ليصبح سن النائب في مجلس النواب خمسة وعشرين عامًا بدلاً من ثلاثين[١٠٤]. حتى يتاح لأعضائها التقدم إلى الانتخابات القادمة، وأن يكون لها ممثلون داخل البرلمان كخطوة أولى تقربها من هدفها الذي تسعى لتحقيقه بعد أن تتولى حكم البلاد. فلما كانت مصر الفتاة تعمل بحرية تامة في ظل عهد تلك الوزارة الصديقة فقد عقدت اجتماعاتها بحرية كاملة وحضرها الآلاف، وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يقدر عدد حاضري اجتماعاتها بالآلاف، فقد عقد أحمد حسين اجتماعًا بعد الإفراج عنه في ١٥ يناير عام ١٩٣٨، واجتماعًا آخر في ٢٤ من نفس الشهر حضره في رواية جريدة الحزب خمسة عشر ألفًا واتخذت فيه قرارات عن وجهة نظر الحزب وعن أمله في تحقيق أهدافه ومنها المطالبة بحل مجلس النواب – الوفدي – وإنقاص سن النائب إلى خمسة وعشرين عامًا[١٠٥].

وعلى الرغم من أن مصر الفتاة قد أسرفت في التفاؤل فيما يتعلق بموقف وزارة محمد باشا محمود منها، إلا أنها لم تتلق ردًا على مطالبها السابقة ولم يكن هناك استجابة من جانبها لمطالبها، رأت مصر الفتاة ألا تزج بنفسها في معركة الانتخابات القادمة، فوجه أحمد حسين نداء إلى طلبة مصر الفتاة بألا يشاركوا في هذه الانتخابات فلا فائدة من ورائها لمصر، "فهي معركة لا تعني الجيل الجديد بعد أن حيل بينه وبين الاشتراك فيها"[١٠٦]. وقد كان الإحساس بالمرارة واضحًا من خلال ذلك النداء، فأحمد حسين ومصر الفتاة كانا يعلقان أملاً كبيرًا على مساعدة تلك الوزارة لهم،

ولكن الأحرار الدستوريين كانوا يرون أن مصر الفتاة قد انتهت مهمتها وتمت ترضيتها.

كان ذلك بداية لإدراك مصر الفتاة أن الوزارة في خطتها لا تراعي مطالبها تمامًا، فلما علمت مصر الفتاة أن الحكومة بصدد إصدار قانون بحل فرق القمصان الملونة، رأت مصر الفتاة أيضًا إسرافًا منها في التفاؤل أن تستثني القمصان الخضر من الحل(١٠٧). وهي بذلك لا تدرك حقيقة وضع وزارة محمد محمود وخضوعها للقصر آنذاك، وبالرغم من ذلك فإن مصر الفتاة لم تردد سوى نغمة اللوم الهادئ للوزارة على أمل أن تغير من سياستها تجاهها، هذا فضلاً عن أن معظم أعضائها من أصدقاء مصر الفتاة وعلى الأخص محمد كامل البنداري باشا وزير الصحة والذي كان يتولى الدفاع عن أعضاء مصر الفتاة في حادثة الاعتداء على النحاس باشا.

استمرت نغمة اللوم الهادئ للوزارة ولتصرفاتها حتى اشتدت مصر الفتاة في نقدها أثناء الانتخابات إلى حد ما وخاصة بعد أن صدر المرسوم الملكي بحل فرق القمصان الملونة في ٩ مارس ١٩٣٨، رأت مصر الفتاة أن تشتد في حملتها على الوزارة، فبدأت تنعي عليها تصرفاتها فيما يختص بالنواحي الإصلاحية، فهي تطالب بزيادة عدد الجيش وأن تحل الأزمة داخله – التي حدثت بعد تعيين عزيز باشا المصري مفتشًا له ثم إيقافه عن العمل – كما تطالب بإلغاء البغاء الرسمي وإصدار القانون الخاص بذلك(١٠٨).

كان رد الفعل لدى الحكومة لتشدد أحمد حسين في مقالاته التي ندد فيها بها أن بادلته نفورًا بنفور بعد أن انقلب عليها، فراحت تصادر اجتماعاته وتمنع عقدها(١٠٩). فاشتد أحمد حسين في الهجوم وأراد أن يثير النواب الجدد ضدها، وفي نفس الوقت يهدد هؤلاء النواب إن لم يعملوا لصالح البلاد فلن يكون حظ برلمانهم أحسن حالاً من البرلمانات التي سبقته(١١٠). وبدأ يطالب الحكومة بمطالب سريعة منها

أن تعدل الوزارة ليخرج منها كل العناصر الضعيفة، وأن تحل أزمة الجيش وأن يلغي البغاء والحد من نشاط الحانات[١١١]. ولكن وقع حادث قلب الأوضاع بينهما رأسًا على عقب، ألا وهو حادث تعديل الوزارة وخروج البنداري باشا منها.

كانت العلاقات بين محمد محمود وعلي ماهر رئيس الديوان علاقات يشوبها عدم الارتياح من جانب محمد محمود لتدخل القصر المباشر في شئون الحكم، فلما انتهت الانتخابات لصالح محمد محمود وحزبه، وجد من حقه أن يحكم البلاد لصالح حزبه، ولقد كان ذلك مثار خلافات بين القصر والوزارة تمثل في التعديل الوزاري الذي أجرته وزارة محمد محمود ورأت إخراج كامل البنداري من الوزارة، كان ذلك الحادث بداية للهجوم العنيف الذي شنته مصر الفتاة على الوزارة فكتب أحمد حسين مقالاً بعنوان "إبقاء لطفي السيد باشا وزيرًا للدولة معناه أن الوزارة أصبحت ملجأ للشيوخ وإخراج البنداري باشا معناه أنها لن تصلح لشيء"[١١٢]. واشتدت أكثر فأكثر في الهجوم على الوزارة وعلى تصرفاتها، وقد كانت اللطمة التي وجهها علي ماهر للوزارة كفيلة بأن تجعلها تدرك تمامًا أنها رهن إشارة القصر، ترتفع بإشارة منه وتسقط بإشارة منه، وقد اختار أحمد حسين مكانه إلى جانب القصر حيث قد ضم إلى جانب صديقه القديم علي ماهر صديقًا حميمًا له هو كامل البنداري الذي عين وكيلاً للديوان الملكي.

انقلب أحمد حسين على محمد محمود باشا وعلى أصدقاء الأمس من أعضاء وزارته وأخذ يشن عليهم هجمات أشد وأنكى مما كان يشنه على الوفديين، لأنها كانت هجمات الصديق الذي كان يعرف الكثير ليقوله، والذي اشترك في الكثير أيضًا، فقد فضحت جريدته كيف ألف علي ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا، وكيف أن علي ماهر هو الذي جعل من محمد محمود بطل الانقلاب الحاضر[١١٣]. وكذلك فقد استنكر أحمد حسين محاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه بعد إجراء

الانتخابات – التي تلاعبت فيها الوزارة – فقال "لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه، فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات"[١١٤]. وهكذا يكشف أحمد حسين كل أوراقه ضد الوزارة إلى درجة الإساءة إلى كرامة رئيسها الشخصية بعد إخراج البنداري.

وإسرافًا في شدة الهجوم يتقدم أحمد حسين باقتراح أن تؤلف وزارة قومية يرأسها علي ماهر وتضم كلا من السعديين والوفديين والدستوريين على أن يتولى كامل البنداري وزارة المعارف وعزيز المصري وزارة الحربية، وهو يرى أن هذه آخر وزارة تمثل الجيل القديم وسوف يتولى بعدها الجيل الجديد حكم البلاد[١١٥]. وبالرغم من شدة الهجوم من جانب مصر الفتاة فإن رد الفعل لدى الوزارة لم يكن مماثلاً، فقد لجأت إلى بعض الإجراءات البسيطة للتضييق على مصر الفتاة إلى حد ما[١١٦]. فلما جرى تعديل الوزارة مرة أخرى في ٢٤ يونيه ١٩٣٨ بإدخال السعديين فيها رأت مصر الفتاة أن تلجأ إلى المهادنة مرة أخرى، وإن كان ذلك في تقديري يرجع إلى علاقتها الطيبة بالسعديين، فالحزب يهادن الوزارة ويؤيدها "طالما عملت جاهدة على تنفيذ نصائح المليك"[١١٧]. فلما كان تعديل المعاهدة على يد محمد محمود بتخفيض نفقات بناء الثكنات الإنجليزية في منطقة القناة التي نصت عليها المعاهدة، كان لا مناص أن تقدم مصر الفتاة التهاني لمحمد محمود على خطوته تلك[١١٨].

وعندما توتر الموقف الدولي وأصبح ينذر بخطر الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٣٨ أرسل أحمد حسين برقية إلى محمد محمود يعلنه فيها بأنه على استعداد هو وأعضاء حزبه لحمل السلاح دفاعًا عن الوطن[١١٩]. ولعل هذا يعطي تفسيرًا واضحًا وهو أن أحمد حسين ومصر الفتاة يتناسيان الخلافات والصدامات وقت المحن والشدائد التي تتعرض لها البلاد، وبعد أن تنقشع سحابة الأزمة يعود إلى مهاجمة

الوزارة، ويتشدد أكثر في الهجوم عليها ويطالبها بالاستقالة كي لا تتحمل تبعات كل المساوئ التي تعاني منها البلاد في الوقت الحاضر(١٢٠).

ولما لم تستجب الوزارة لنصيحة أحمد حسين فتستقيل، فيدعو إلى الانقلاب العام الشامل باستخدام القوة التي تطيح بالنظام القائم ككل فيذكر "لابد من انقلاب يكتسح هذه الحشرات التي يسمونها وفد وأحزابًا ونحاسًا ومكرمًا وبرلمانات.. نحن لا نخشى أن يقال عنا دعاة ثورة فنحن فعلاً دعاة ثورة"(١٢١). وإزاء هذا الموقف من جانب أحمد حسين فإن الوزارة لم تجد مناصًا من أن تجري معه النيابة تحقيقًا حول عدة مقالات نشرت خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٣٨، اتهمته النيابة فيها بالتحريض على تحطيم الحانات ومقاومة المنكرات بالقوة(١٢٢). وبالرغم من كثرة الاتهامات الموجهة إلى أحمد حسين إلا أن النيابة قد أطلقت سراحه في نفس الوقت.

وفي ظل تلك الأوضاع التي بلغت قمة التوتر بين مصر الفتاة ووزارة الأحرار، رأت مصر الفتاة أن تدعو أن عقد مؤتمر على شكل جمعية عمومية، وقد خططت له على أن يعقد في يومي ٥، ٦ يناير من عام ١٩٣٩ وأن يحضره خمسون ألف مواطن(١٢٣). وهذا في حد ذاته يدل دلالة واضحة أن حركة مصر الفتاة كانت تمر بفترة ازدهار – في تقدير أحمد حسين – بالرغم من العلاقات المتوترة بينها وبين الوزارة، ولكن الوزارة هذه المرة ترى أن خطر مصر الفتاة يتزايد خاصة وأنها دعت صراحة إلى قلب نظام الحكم بالقوة، إذن فهي في نظر الوزارة تعمل على إقامة حكم ديكتاتوري يطيح بالنظام الحالي برمته، فكان أن بدأت تنهج نهجًا أشد صرامة في مواجهة أساليب مصر الفتاة ضدها، فرأت وزارة الداخلية أن تصدر أمرها بمنع عقد المؤتمر(١٢٤). ولعل الوزارة كانت تدرك مدى خطورة عقد اجتماع يحضره عدد كبير من المواطنين تردد فيه مصر الفتاة أفكارها التي تدعو إلى قلب نظام الحكم بالقوة

لمعرفتها بمدى قدرة أحمد حسين على إثارة الجماهير واستثارة حماستهم فرأت أن تمنع عقده.

كان رد الفعل لدى مصر الفتاة قويًا، إذ غضبت أشد الغضب لمنع الوزارة عقد مؤتمرها فرأت أن تدعو وتشتد في دعوتها لإسقاط الوزارة، فتألفت المظاهرات في بعض المدن المصرية معلنة سخطها على تصرف الوزارة(١٢٥). ويسفر أحمد حسين عن وجهة في مهاجمة الوزارة "بعد أن قعدت عن الحسنة الوحيدة التي لها في هذا العهد وهي إطلاق الحريات" على حد تعبيره(١٢٦). وتبادله الوزارة عنفًا بعنف، فتأمر بتفتيش دار الحزب وإجراء التحقيق معه فيما نسبته إليه(١٢٧). وكان من نتيجة ذلك التحقيق أن قررت نيابة الاستئناف رفع الدعوى العمومية على أحمد حسين ومحمد صبيح رئيس تحرير جريدة "مصر الفتاة" ووجهت إليهما تهمة العمل على قلب نظام الحكم الدستوري(١٢٨). وفي نفس الوقت أصدر القضاء حكمه بإدخالهما سجن الاستئناف(١٢٩). وكذلك تعرض الكثير من أعضاء مصر الفتاة للقبض عليهم والتحقيق معهم حتى بلغ عدد من أودعوا السجن خلال شهر يناير وحده خمسة عشر سجينًا(١٣٠).

اتسع مجال الصدام بين مصر الفتاة والوزارة، فقد شغلت مصر الفتاة في ذلك الوقت ببعض الأوضاع الخلقية والدينية، فدعت إلى تحطيم الحانات، والمطالبة بإلغاء البغاء الرسمي ولعل ذلك راجع لتزايد الاتجاه الإسلامي لديها منذ عام ١٩٣٨، فكان ذلك سببًا لوقوعها في صدامات مع الحكومة استدعت المزيد من القبض والتحقيق وإيداع السجون وكثرة القضايا المعروضة أمام القضاء ضد أعضائها، فقد شهد النصف الأول من عام ١٩٣٩ تقديم الكثير من زعمائها وأعضائها للمحاكمة في حوادث تحطيم الحانات، ولنشر مقالات شديدة اللهجة ضد الوزارة، تدعو إلى الثورة وكذلك السب والقذف والطعن على الحكومة، حتى بلغ عدد القضايا في يونيه من

نفس العام إحدى عشرة قضية وهي قضايا نشر، ولكن الأحكام التي صدرت كانت أكثر صرامة عما كانت عليه في عهد وزارة الوفد السابقة، فحكم عليهم بغرامات مالية تراوحت ما بين عشرة جنيهات إلى مائة جنيه، وقد فرضت عليهم عدة مرات مما شكل عبئًا ثقيلاً استنزف مالية الحزب(١٣١).

وإزاء هذا الموقف المسافر من جانب الوزارة تجاه مصر الفتاة، إن كان رد الفعل لديها قويًا رغم ما تعرضت له من طعنات أصدقاء الأمس فقد اجتمع مجلس إدارتها واتخذ قرارًا بالمطالبة بإقالة الوزارة فورًا، وعلى أن يعقبها وزارة قومية يرأسها علي ماهر(١٣٢). وإن كان ما قررته مصر الفتاة قد سبق أن طالبت به إلا أنها خطت هذه المرة خطوة أبعد فتقدمت بعريضة إلى الملك تلتمس فيها إقالة هذه الوزارة بعد أن عددت مساوئها وأهمها خنق الحريات(١٣٣). وازداد معدل التوتر بين الجانبين حتى أن أحمد حسين أدخل السجن عدة مرات(١٣٤). وكذلك الكثير من أعضائها وحيل بينها وبين عقد اجتماعاتها وإغلاق دار الحزب نفسها فتوجهوا مرة أخرى إلى الملك لرفع الطغيان الواقع عليهم من قبل الوزارة(١٣٥). وسجل عدد القضايا المتهم فيها زعماء مصر الفتاة وأعضائها ارتفاعًا ملحوظًا فبلغ ست قضايا خلال شهر أبريل اتهم فيها كل من أحمد حسين، محمد صبيح ومصطفى الوكيل(١٣٦).

وإزاء هذا الموقف من جانب الوزارة، رأى أحمد حسين أنه لا مفر من موقف الهجوم عليها، فيعود إلى ترديد نغمة العداء الهادئ ضد الوزارة، بل إلى اتخاذ أسلوب المهادنة معللاً ذلك بتوتر الموقف الدولي مرة أخرى في أبريل من عام ١٩٣٩، ففي نفس اليوم الذي أفرج عنه فيه أرسل برقية إلى محمد محمود باشا أعلنه فيها أن حزبه قرر إيقاف كل معارضة أو خصومة للوزارة مع دعوة من جانبه للتعاون معها في كل ما يصون البلاد ويرفع دعائم عرشها(١٣٧). وعلى الرغم من مهادنة مصر الفتاة للوزارة فإن ذلك لم يجعلها تحيد عن خطتها في معاملتها، فقد طلبت شعبة الإسكندرية

السماح لها بعقد اجتماع في ٢١ مايو ١٩٣٩، إلا أن وزارة الداخلية لم توافق على عقده، وتعلق جريدة "مصر الفتاة" على هذا الموضوع بقولها "لقد كنا نؤمن بأنه بعد إعلان الحزب مهادنته للوزارة، وبعد أن فكت النيابة عقال المسجونين وتجلت براءة الحزب، كنا نظم أن هذه الظروف المجتمعة من شأنها أن تبرر السماح بعقد هذا الاجتماع"[١٣٨]. وهكذا لم تغير الوزارة موقفها المعادي من مصر الفتاة، فطالبت مصر الفتاة بإسقاطها بعد أن فقد محمد محمود السيطرة على الموقف.

فلما أوعز الملك فاروق إلى محمد محمود بالاستقالة، فاستقال في ظروف تشبه الإقالة، كان ذلك دليلاً على أن وزارة محمد محمود رغم ما تعرضت له من قلاقل واضطرابات وتعرضها للتعديل الدائم لم تكن إلا إطارًا زائفًا لحكم القصر هي وغيرها من وزارات الانقلاب، فهي ترتفع بإشارة منه وتسقط بإشارة أخرى. وتنفست مصر الفتاة الصعداء بسقوط الوزارة إذ أنها قد تعرضت للكثير على يديها فيعرب أحمد حسين عن سروره لإسقاطها موجهًا نداءه إلى شباب مصر الفتاة فقال "لقد نصركم الله على عدوكم فأحرى بهذا النصر أن يضاعف في شجاعتكم، فأجهروا بدعوتكم في كل مكان، وليخرج من صمته كل من كان الاضطهاد قد أسكته، ولتنظم الصفوف من جديد"[١٣٩]. ويرى أحمد حسين أن سقوطها سقوط للجيل القديم بأكمله، وأن فرصة الجيل الجديد قد دنت.

ويتولى علي ماهر رياسة الوزارة وقيام الحرب العالمية الثانية تدخل العلاقات بين مصر الفتاة والأحرار الدستوريين دور التجمد، ولكن بعد أن حاولت مصر الفتاة التقارب من الوفد بعد تقديم مذكرته المشهورة في ربيع ١٩٤٠، رأت أيضًا أن تتقرب من الأحرار الدستوريين، خاصة وأن ظروف الحرب قد أوقفت كل نشاط حزبي بعقد الاجتماعات أو حتى مجرد النشر في الصحف، فالأحكام العرفية معلنة، فلم يكن هناك ما يبقي على الخلافات السابقة بينهما، أو ربما كان ذلك طبقًا لموقف

مصر الفتاة في وقت الأزمات فهي تتناسى الخلافات والمنازعات وتنادي بالاتحاد، وفي هذا السبيل تجري اتصالات كثيرة بين أحمد حسين وأحمد عبد الغفار باشا[١٤٠] كذلك يشير أحد التقارير أيضًا إلى لقاء تم بين محمد حسين هيكل باشا وأحمد حسين في نادي الأحرار الدستوريين[١٤١]. وبعد وفاة محمد محمود ودعوة عبد العزيز باشا فهمي إلى تولي رئاسة حزب الأحرار الدستوريين فإن علاقات تنشأ بينه وبين أحمد حسين[١٤٢]. ولكن هذه اللقاءات والاتصالات لم يكن هناك مجال للإفصاح عن الهدف منها ولم تسنح ظروف الحرب بتبيان ثمارها.

وهكذا فإن علاقة مصر الفتاة بالأحرار الدستوريين قد مرت بثلاث مراحل متميزة، ففي المرحلة الأولى كانت العلاقات بينهما تتم على شيء من السرية، أما المرحلة الثانية فكانت تشكل مرحلة العمل المشترك بينهما وبتوجيه من القصر للعمل على صرع الوفد وإبعاده عن السلطة، وفي نهايتها يرى الأحرار أن مصر الفتاة لا تعدو أن تكون أداة استخدموها وانتهى دورها وكوفئت على عملها، فكان ذلك على عكس ما كانت تؤمله فيهم، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت قمة الصراع بين الحليفين، فقد وجهت الطعنات من كلا الجانبين، وإزاء شدة الوزارة في موقفها من مصر الفتاة رأت الأخيرة أن تتراجع وأن تهادن الوزارة إلا أن ظروف الحرب قد أنهت تلك المرحلة فتجمدت العلاقات. وفوق هذا لابد من القول أن كل من الطرفين كان يرى في علاقته بالآخر رأيا، فالأحرار يرون استخدام مصر الفتاة لتحقيق أغراضهم ومصر الفتاة ترى أن علاقتها بهم ربما ساعدت في الوصول إلى هدفها المبكر بإعادة مجد مصر على يديها فلما اتضحت النوايا كان الافتراق والصدام بينهما.

أما عن علاقة مصر الفتاة بالحزب الوطني فإننا نجد أن مصر الفتاة تشعر منذ البداية أنها تعمل بوحي من مبادئ مصطفى كامل وعلى الأخص ما يتعلق منها بقوله "أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة". ولعل حركتها كانت تعبيرًا عن هذا

القول، حتى أن مبادئ الحزب الوطني كانت تستهوي الكثير من قادتها وتستحوذ على اهتمامهم، فعندما تأسست جمعية مصر الفتاة لقيت الترحيب الحار من جانب الحزب الوطني وتمنى لها الثبات والتوفيق في ميدان الكفاح[١٤٣]. وقد كان الحزب الوطني يعتبر هذه الجمعية الناشئة تعبيرًا عن اتجاهه في معالجة المسألة المصرية، وكذلك أرجعت الدوائر البريطانية ظهور هذه الجمعية إلى جهود الحزب الوطني، وخصت عبد الحميد سعيد بذلك وهو في ذلك الوقت رئيس جمعية الشبان المسلمين وأحد نواب الحزب الوطني[١٤٤]. وقد ربطت تلك الدوائر أيضًا بين أفكار مصر الفتاة وأفكار الحزب الوطني ورأت أنها متقاربة[١٤٥].

وربما كان عدم تحديد اتجاه الحركة بوضوح دافعًا لأن ترى فيها معظم القوى الأخرى رأيًا، فكما اعتبرها الإنجليز من صنع الحزب الوطني، فقد اعتبرها البعض الآخر من صنع القصر، ورأي ثالث يرى أنها من صنع الاثنين معًا فهم يرون أن هناك علاقات وطيدة بين الحزب الوطني والقصر في ظل حكم الملك فؤاد - كما كان ذلك قائمًا من قبل بين الخديو عباس حلمي الثاني ومصطفى كامل[١٤٦]. فأصحاب هذا الرأي يرون أن علاقة الحزب الوطني بالقصر علاقة طيبة وفي نفس الوقت فالحزب الوطني يمد يده لمصر الفتاة، وتعليل ذلك أن برنامج مصر الفتاة قد حوى ما يوضح اهتمامها بإقامة الحلف العربي بين مصر والدول العربية وأن تتزعم الإسلام، وهذا الاتجاه الإسلامي يلقى قبولاً من الحزب الوطني وربما من القصر أيضًا.

استمرت العلاقات بين الطرفين طوال الوقت طيبة إلى أبعد الحدود حتى أن جمعية مصر الفتاة كانت تبذل أقصى جهودها في مختلف المناسبات التي يهتم بها الحزب الوطني، كالاحتفال بذكرى مصطفى كامل في كل عام[١٤٧]. فالتقارب بينهما موجود وإلى أبعد الحدود، ورغم أن مصر الفتاة هي التي قامت بالاحتفال بالذكرى إلا أن كبار رجال الحزب الوطني هم الذين تبرعوا بنفقات الحفل[١٤٨]. كما كان

رجال الحزب الوطني يتبنون قضاياها ويعدون أنفسهم المدافعين عنها، فعندما اتهمها النحاس باشا في مجلس النواب بالعمل لصالح دولة أجنبية، تصدى للدفاع عنها ومحاولة التشكيك في حقيقة هذا الاتهام نواب الحزب الوطني ومنهم فكري أباظة وعبد العزيز الصوفاني(١٤٩).

ولا يرى كلا الطرفين فاصلاً واضحًا بينهما إذ يعتبر كل منهما الآخر مكملاً له، فكما نهجت مصر الفتاة نهجًا عسكريًا منذ البداية بإقامة تشكيلات القمصان الخضراء، فقد رأى الحزب الوطني أن يمارس التجربة أيضًا، كما سبق أن ذكرنا عندما حاول أن يقيم تشكيلات شبه عسكرية مماثلة أطلق عليها اسم "جمعية البازي" وربما كان ذلك تشبها "بحزب النازي" في ألمانيا، فاتجاه الحزب الوطني في هذا الصدد معروف، فقد كان الحزب الوطني يسعى لبث الروح العسكرية في الشباب المصري من أعضائه(١٥٠). ولابد وأن رئيسه حافظ رمضان كان يرى أن ذلك الاتجاه هو خير وسيلة لإخراج الإنجليز من مصر وتحقيق استقلالها بنشر الروح العسكرية والعمل على إيجاد القوة المادية لإخراجهم عملاً بمبدأ الحزب الوطني في رفض أسلوب المفاوضات.

ولما عقدت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا كان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة جديدة بين الطرفين، فقد شكلا جبهة متحدة لنقد المعاهدة والتعريض بها(١٥١). وقد أتاحت لهم تلك الظروف العمل في ميدان واحد كجبهة واحدة، كان ذلك من جانب الطرفين للوصول إلى هدف محدد وهو إحراج وزارة الوفد والعمل على إسقاطها بعد أن تبين ما في المعاهدة التي عقدتها من نكوص عن تحقيق الأماني الوطنية للبلاد، فكان ذلك مبررًا كي يشتد الطرفان في موقفهما من وزارة الوفد، وقد بلغ ذلك مداه عندما حاولت مصر الفتاة الاتصال بمختلف لجان الحزب الوطني داخل البلاد لإثارتها

ضد الوزارة، هذا فضلاً عن الاتصال بالطلبة من أعضاء الحزب الوطني في جامعات أوربا لمناهضة الجمعيات الموالية للحكومة هناك[١٥٢].

وفي الحقيقة فإن موقف الحزب الوطني من مصر الفتاة كان ينم عن التأييد المطلق لكل أعمالها على طول الخط، فإن هناك تقاربًا في الأفكار المطروحة من كليهما في تلك الفترة وإن اختلفت أساليبها إلى حد ما لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ فمصر الفتاة كانت ترى أن الحزب الوطني – مهما كان موقفه من كفاحها – فهو يمثل الجيل القديم وهي ترى أن لا خلاص لمصر ما تعانيه إلا على يد الشباب، وتعتبر نفسها ممثلة لهذا الجيل الجديد منهم وإن كان هذا الخلاف النظري لم يمنع من محاولات التقارب بل الاتحاد بينهما في مختلف المواقف، فلما كانت ظروف الحرب الثانية وما فرضته من قيود على النشاط السياسي والحزبي، رأى الحزبان أن يوحدا جهودهما بأن تضمهما لجان واحدة في الأقاليم[١٥٣]. ولكن ذلك المشروع لم ير النور لأن الأوضاع التي فرضتها الحرب حالت دون ذلك، وهكذا تكون العلاقات بين الطرفين قد دخلت في طور الجمود المفروض عليهما.

أما عن علاقة مصر الفتاة بالهيئة السعدية التي تألفت بعد إخراج كل من النقراشي وأحمد ماهر من الوفد، وقد ظل النقراشي بعد إخراجه من وزارة الوفد في سبتمبر ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد، وتضامن أحمد ماهر مع النقراشي في موقفه وتصدى لموقف الوفد منه، فلما أقيلت وزارة النحاس، وتألفت وزارة محمد محمود ألفًا مع بعض الوفديين المتضامنين معهم حزبًا جديدًا أسموه "الهيئة السعدية" واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيسًا لها[١٥٤].

ولكن علاقة مصر الفتاة برئيس تلك الهيئة ترجع إلى ما قبل تأسيسها بكثير، فمنذ أن كان داخل صفوف الوفد وهو على علاقة طيبة بها، وبالرغم من العلاقات المتوترة بين الوفد وبين مصر الفتاة، فإن موقف أحمد ماهر منها كان موقفًا مغايرًا

لموقف الوفد، فهو يرى أنها حركة وطنية خالصة، فهو يؤيدها ويناصرها "مادام الباعث على القيام بهذه الحركة خالصًا لوجه الوطن"(١٥٥).

وقد كان رأي أحمد ماهر هذا يخالف تمامًا موقف الوفد منها، هذا فضلاً عن أن محمد صبيح السكرتير العام المساعد لجمعية مصر الفتاة في ذلك الوقت، كان على اتصال وثيق بأحمد ماهر فقد كان يعمل معه في جريدة "كوكب الشرق" الوفدية ولم يجد منه إلا كل عطف وتأييد لمصر الفتاة.

فإذا ما حدث الانشقاق داخل صفوف الوفد في عام ١٩٣٧ بإخراج النقراشي من الوزارة ثم من الوفد، وتضامن أحمد ماهر معه، فإن مصر الفتاة أعلنت تأييدها لذلك الجناح لسابق علاقتها الطيبة بأحمد ماهر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها كانت ترى أن هذا الانقسام مما يساعد على كسر شوكة الوفد ويسرع بزوال حكمه، فقد وقفت إلى جانب عناصر الطلبة المؤيدين للنقراشي في موقفه، وعملت على ازدياد الانقسام بين جناحي الوفد، فإذا ما تألفت الهيئة السعدية كان موقفها منها موقفًا معتدلاً خاصة وأن أحمد ماهر قد مدح كفاحها، وهاجم فرق القمصان الزرقاء وما آلت إليه حالتها، فقد "تحولت إلى أخلاط المتعطلين الذين يجردون للاعتداء على الحريات" – على حد قوله –(١٥٦). وفي نفس الوقت الذي هاجم فيه أحمد ماهر تلك الفرق، فقد ذكر أن النحاس كان يحرم ظهور فرق أخرى هي فرق القمصان الخضر، كما أنه اتهمها بأنها تعمل لحساب دولة أجنبية دون أن يقدم الدليل، سوى قوله أنه مقتنع ويرى أحمد ماهر أن تلك سابقة خطيرة يمكن أن يستخدمها أي رئيس وزراء آخر(١٥٧). ومصر الفتاة هي في ذلك لا تطلب من أحمد ماهر ورجال الهيئة السعدية أكثر من ذلك، فكانت بداية حسنة لإقامة علاقات طيبة بينهما.

ظلت العلاقات طيبة بين الطرفين إلى أن كان إدخال السعديين في وزارة محمد محمود، وقد تولى النقراشي وزارة الداخلية وفي فترة ساءت فيها العلاقات بين مصر

الفتاة والوزارة إلى حد كبير على نحو ما رأينا فكانت وزارة الداخلية هي الأداة التي سلطتها الحكومة على مصر الفتاة فتعرضت لظروف أقسى مما عانته على عهد وزارة الوفد(١٥٨). فلما كان ذلك هو موقف السعديين المشتركين في وزارة محمد محمود فقد ساءت العلاقات بينهما إلى حد كبير.

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية، وثار جدل طويل داخل المجتمع المصري عن موقف مصر من دخول الحرب إلى جانب إنجلترا، فقد اتخذ السعديون موقفًا مغايرًا لكل الآراء التي طالبت "بتجنيب مصر ويلات الحرب" كان أحمد ماهر وحزبه ينادون بوجوب دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا، فكانت هي الهيئة الوحيدة التي سمح لها بعقد اجتماعاتها التي تردد فيها هذا المطلب، وقد استطاع بعض أعضاء مصر الفتاة أن يندسوا وسط تلك الاجتماعات، ولما أرادوا أن يناقشوا أحمد ماهر بعض آرائه، فلما لم يسمح لهم بذلك أثاروا الشغب في داخل تلك الاجتماعات فأخرجوا منها بالقوة، بعد أن وقع عليهم اعتداء كان من نتيجته إصابتهم بإصابات سطحية(١٥٩).

فلما كان ذلك الموقف من جانب السعديين تقدم أحمد حسين بالتماس أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي كي سمح له بعقد اجتماع يناقش فيه آراء أحمد ماهر في وجوب دخول مصر الحرب ويرد عليها، فإذا لم تسمح الظروف الحاضرة لعقد مثل هذا الاجتماع فقد طالب بحظر اجتماعات الدكتور علي ماهر، قائلاً "إنه من غير المعقول أن يظل الدكتور علي ماهر دون غيره في هذه البلاد هو صاحب الحق في أن يكتب ويخطب ويجاهر بدعوة سياسية تصادر الأمة في عواطفها وخطتها التي تجمع عليها"(١٦٠). وفي نفس الوقت أرسل أحمد حسين خطابًا مماثلاً إلى أحمد ماهر نفسه يطالب فيه بأن يسمح له بحضور اجتماعاته ليناقشه آرائه، فإذا استطاع أن يقنعه بوجهة نظره، فإنه سوف ينضم إلى جانبه ويؤيد آراءه(١٦١). ولكن على ما يبدو فإن مصر الفتاة لم تتلق ردًا على هذين الخطابين، فاستمر الموقف من السعديين على ما

هو عليه يحوي خلافًا في وجهات النظر، وقد بادرت مصر الفتاة فطلبت السماح لها بعقد اجتماع يوم ٢١ أكتوبر، ووجهت الدعوة إلى السعديين ولأحمد ماهر لحضور ذلك الاجتماع(١٦٢). ولكن وزارة الداخلية لم تصرح بعقد الاجتماع وأصدرت أوامرها بتبليغ أحمد حسين ومصر الفتاة قرار المنع فأذعن لذلك ولم يعقد الاجتماع المقترح(١٦٣). ومصر الفتاة منذ أن فكرت في عقد ذلك الاجتماع وهي تعلم مقدمًا أنه لن يصرح به وأن أحمد ماهر لن يحضره، فاستمرت العلاقات بينهما تحمل ذلك الخلاف في وجهات النظر إلى أن تجمد نشاط حزب مصر الفتاة تمامًا في منتصف عام ١٩٤١.

فإذا انتقلنا لمعالجة موقف مصر الفتاة من الجمعيات والجماعات الدينية، فإن مصر فتاة كانت على علاقات بها توضح موقفها منها، ولعل أهم تلك الجماعات جماعة الإخوان المسلمين التي بدا أن نشاطها في تزايد مستمر، وأن حركة العضوية بها تسجل ارتفاعًا ملحوظًا فقد بدأت دعوة الإخوان المسلمين دعوة دينية ترى أنه لا خلاص من الشرور التي تتعرض لها البلاد بغير العودة إلى الإسلام في منابعه الصافية الأولى، ولم يكن العنصر السياسي واضحًا في الدعوة في أول أمرها، ولذلك انضم إليها كثيرون ممن بهرتهم فصاحة حسن البنا وإلمامه الواسع بالدين، وما وهب من قدرة خطابية وما كان عليه من صبر وأناة وحسن تنظيم(١٦٤). ولذلك لم يجد الكثير من أعضاء مختلف الأحزاب غضاضة في الانضمام إليها أو ما يتعارض مع ولائهم لأحزابهم السياسية والآراء التي تمثلها.

ويمكن القول أنه ربما كان الاضطراب السياسي الذي كانت تعاني منه البلاد في ذلك الوقت دافعًا للجماهير كي تنضم إلى صفوفها، وقد استطاعت أن تكون جماعة متماسة تدين بالطاعة والتوجيه لقائد واحد، ولقد كان هناك تشابه بين دعوة مصر الفتاة والإخوان، فقد جاءا بنوع جديد من التفكير قائم على التكتل من أجل

دعوة دينية أو وطنية عن طريق تأليف تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية، أو إنشاء تنظيمات متماسكة في شبه شبكة تشمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها والتعصب لدرجة الخصومة للمخالفين(١٦٥).

فلما بدأ الاتجاه الإسلامي يتضح لدى مصر الفتاة، ظهر هناك اتجاه يدعو إلى ضم جهودها إلى جهود جماعة الإخوان في هذا المجال، وقد أعرب مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني إلى صديقه عزيز المصري بضرورة الاستفادة من حسن البنا وجهوده، فبذل عزيز المصري جهوده في محاولة توحيد جهود مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين(١٦٦). ولكن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح، فقد رفض حسن البنا هذا الاندماج، ولكن الجماعة استطاعت أن تستقطب الكثيرين من أعضاء مصر الفتاة في عام ١٩٣٩(١٦٧). وعلى الرغم من محاولة ضم الجماعات والجمعيات الدينية في وحدة واحدة، فإن مستقبل الحوادث أثبتت عكس ذلك فقد تصدى الإخوان المسلمون لمصر الفتاة، فبدأوا هجومًا شخصيًا على قادة مصر الفتاة قائلين أن أحمد حسين لا يصلي، وفتحي رضوان يحارب الصلاة ومصطفى الوكيل ضد الدين إلى آخر هذه الاتهامات(١٦٨). ويبدو أن الإخوان المسلمين كانوا يرفضون وجود جماعات ذات صبغة دينية تقوم إلى جانبهم فبدأوا يشككون في مدى تمسك قادة هذه الجماعات بمبادئ الدين.

ولكن ذلك الموقف المعادي لم يدم طويلاً من جانب الإخوان المسلمين فعندما قدم أحمد حسين للمحاكمة بتهمة العمل على قلب نظام الحكم عام ١٩٣٨، كتب حسن البنا مقالات في مجلة "النذير" يدافع عن أحمد حسين لموقفه من الدين الإسلامي، وطالب النيابة بأن تجري تحقيقًا مع الإخوان لأنهم منذ ست سنوات يرددون نفس المعاني التي ذكرها أحمد حسين في مقالاته عن الدين، واشتد الإخوان في هجومهم على تصرف الوزارة حيال أحمد حسين، فوجهت النذير خطابًا مفتوحًا إلى النائب العمومي

بعنوان "قلب النظام الدستوري هو ما يعمل له الإخوان المسلمون نتحداكم أن تقدمونا إلى المحاكمة" وفي هذا مظاهرة لأبعد الحدود لموقف أحمد حسين من الدستور والنظام البرلماني، فلما كانت قضايا تحطيم الحانات التي قام بها حزب مصر الفتاة، واتهم فيها أحمد حسين وغيره وقبض عليهم، تراجع حسن البنا عن خطة تأييده لأحمد حسين ولما قام به حزب مصر الفتاة في هذا الصدد بقوله "نحن لا نوافق على تحدي القانون بهذه الصورة... فكلمتنا إلى هؤلاء الشبان أن يكفوا عن هذه الوسيلة وأن يعملوا على تحقيق أغراضهم في حدود القانون"(١٦٩).

كان ذلك الموقف المتغير من جانب الإخوان المسلمين مثار دهشة مصر الفتاة، ولكن إبقاء للعلاقات الودية بين الجانبين، فقد آثر أحمد حسين ألا تتعرض مصر الفتاة للإخوان المسلمين فتهاجمهم ويطالب كلا الطرفين بالإخلاء إلى السكينة والبعد عن ترديد المهاترات بينهما وأن تسود روح المودة علاقتهما(١٧٠). وقد كان أسلوب المهادنة هذا من جانب مصر الفتاة محاولة من جانبها لبدء مرحلة جديدة من مراحل التعاون مع الإخوان، فلما كان الاتجاه داخل المجتمع المصري يدعو إلى التضامن مع الفلسطينيين في قضيتهم، وخاصة بعد أن اتضح موقف إنجلترا من القضية بعد انتهاء مؤتمر المائدة المستديرة في لندن الذي لم يتقدم بالقضية خطوة إلى الأمام، رأى أحمد حسين أن يتقدم بدعوة إلى الإخوان للتعاون معًا في مقاطعة المتاجر اليهودية، وقد ذكر في خطابه إلى حسن البنا "وكم يسرني أن تتعاون جهودنا في هذا السبيل وأن تؤلف منا لجنة اتصال تجمع مندوبين من الطرفين ليضعوا الخطط العملية لتنفيذ فكرة المقاطعة"(١٧١). ومن ثم توجه أحمد حسين أيضًا بدعوة إلى الإخوان والشبان المسلمين لتوحيد الجهود لإعلان السخط على ما يحدث في فلسطين من مذابح تفتك بالأطفال والنساء، ويوجه نداءه إلى الجماعتين طالبًا تأليف لجنة منهم جميعًا تشرف على تحقيق هذه الأغراض بمختلف الأساليب(١٧٢).

وإزاء أسلوب المهادنة الذي بدأته مصر الفتاة تجاه الإخوان بعد أن تنكروا لما قامت به في تحطيم الحانات، فقد كان رد الفعل من جانب الإخوان واضحًا عندما أعلن حزب مصر الفتاة عن تحويله إلى الحزب الوطني الإسلامي فقد رحبت بقيامه صحافة الإخوان المسلمين واعتبرت ذلك الاتجاه من جانب مصر الفتاة اتجاهًا صحيحًا نحو التشريع الإسلامي في ظل الوحدة العربية فالجامعة الإسلامية التي نادت بها مصر الفتاة، وأوضحت تلك الصحف أن الإخوان قد نادوا بهذه المبادئ وعملوا لها من قبل، ولكنه يسرهم أن يجدوا جهود العاملين تتجه نحوها(١٧٣). ومن المؤكد أن الإخوان رأوا أن ذلك الاتجاه من جانب مصر الفتاة يعد انتصارًا لمبادئهم وانتشارًا لها، ولكنهم لم يدركوا حقيقة أهداف مصر الفتاة من وراء التغيير، فقد كانوا يرون استقطاب جزء من جماهير الإخوان بعد أن حققت دعوتهم نجاحًا منقطع النظير حتى ضمت بعض جماهير مصر الفتاة نفسها.

ورغم تباين أهداف الطرفين فإن التعاون بينهما صار واضحًا دون أن يحدث الاندماج الذي أراده عزيز المصري من قبل، فلما كانت دعوة اتحاد طلبة الجامعة إلى رؤساء الجمعيات الإسلامية ونقابات العمال لعقد اجتماع بدار الاتحاد مساء يوم الخميس ٢٤ أبريل عام ١٩٤١ للبحث في أسلم الطرق لتوحيد كلمة الأمة في ظروف الحرب، فقد لبى كل من الطرفين الدعوة إلى جانب الكثير من الجمعيات الدينية الأخرى، ورأوا عدم الزج بمصر في أتون الحرب الدائرة(١٧٤). وربما كانت تلك آخر فرصة يتعاون فيها الطرفان إذ تجمد نشاط مصر الفتاة بعد ذلك ولكنه ستجرى محاولات أخرى للتعاون بينهما فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن القول بأن العلاقات بين مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين كانت علاقات يشوبها شيء من التردد من جانب الإخوان والخوف من مغبة الدخول مع حركة مصر الفتاة في علاقات مباشرة ربما عرضتها لهزات عنيفة، فجماعة الإخوان

بتنظيمها الدقيق والمحكم وبالسرية والغموض اللذان كانا يكتنفان حركتها كانا كفيلين بألا يسمحا لجمعية مصر الفتاة التي عرفت بمجاهرتها بكل شيء وانتهاجها نهجًا متطرفًا بأن تتقارب منها، ولكن في حقيقة الأمر فإن الجماعتين يتشابهان في أنهما انحراف عن القواعد الديمقراطية السليمة، ولكن مصر الفتاة رغم أنها لم تستطع أن تحرز الكثرة العددية التي أحرزتها جماعة الإخوان فإنها في تلك الفترة كانت أكثر فاعلية منها[١٧٥].

وإلى جانب تلك الأحزاب والجماعات القائمة، فقد نشأ حزب جديد في منتصف عام ١٩٣٩ وهو "حزب الفلاح الاشتراكي" بزعامة أحمد كامل قطب، وقد استقبلته مصر الفتاة استقبالاً حسنًا، ورحبت برئيسه كذلك وأطرت جهاده منذ أن كان طالبًا في كلية الحقوق يعمل "بمشروع القرى" الذي عمل على مكافحة الأمية داخل القرية المصرية وأنه آلى على نفسه أن يكرس جهوده من أجل الفلاح المصري، وإمعانًا في مساندة ذلك الحزب فقد طالبت أعضاءها في كل مكان بأن يعطفوا على جهود هذا الحزب ورئيسه وأن يساهموا في كل حركة تعود على الفلاح بالخير، معلنة أن ذلك الحزب دليل على أن الكلمة تتحول إلى الشباب[١٧٦].

أما عن موقف مصر الفتاة من التنظيمات الشيوعية في فترة الدراسة، فإن المنطق يقتضينا أن نقرر أن مصر الفتاة تحمل في طياتها عداءًا سافرًا للاتجاهات اليسارية في مصر وإن لم يكن هناك مواقف معينة توضح هذا العداء، فاليسار المصري مضروب في ذلك الوقت وأعتقد أنه لم يسترد أنفاسه بعد الضربة التي وجهت إليه في عام ١٩٢٥.

وعلى الرغم مما كان يعانيه اليسار المصري في الثلاثينات من تفكك واضح، إلا أنه ظهرت بعض التنظيمات ذات الصبغة الشيوعية في تلك الفترة، ففي عام ١٩٣٩ ألف عصام عبد المعطي وعبده دهب حسنين (سوادني من وادي حلفا) وهما

من أعضاء حزب مصر الفتاة "كتلة الشباب المصري" وهي ذات اتجاهات يسارية، فقد كان عصام عبد المعطي وعبده دهب من اليساريين، كما ضمت الكتلة إلى جانبهم أعضاء آخرين من مصر الفتاة مثل فهمي عقل وحسن كمال وإن لم يكونوا يساريين[١٧٧]. وهكذا نرى أنه على الرغم من الموقف المعادي من جانب مصر الفتاة لليسار واليساريين فقد ظهر من بين أعضائها من يؤمنون بالمبادئ اليسارية، وربما ظهرت ذلك بصورة أكبر في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ خرج الكثير من اليساريين المصريين من بين صفوف مصر الفتاة.

وإلى جانب تلك التنظيمات سواء كانت تنظيمات سياسية معلنة مثل الأحزاب أو كانت تنظيمات شبه سرية مثل التنظيمات الشيوعية إن وجدت، فإن مصر الفتاة كانت على علاقات ببعض الشخصيات السياسية التي لا تنتمي لتلك التنظيمات السياسية، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم جماعة المستقلين عن الأحزاب، وإن كان بعضهم له انتماء حزبي من قبل، وهم مجتمعون – على اختلاف اتجاهاتهم – يمثلون قوة سياسية أخرى تضاف إلى القوى السياسية القائمة، وقد كان من بين هؤلاء كل من عباس العقاد بعد خروجه على الوفد، فقد مال إلى صفوف مصر الفتاة ككاتب في جريدة "الضياء" عام ١٩٣٦، وكانت كتابته تتركز حول الهجوم على المعاهدة[١٧٨]. وبهي الدين بركات وقد كان ذا عطف كبير على مصر الفتاة وعبر عن رأيها وقاد المعارضة للمعاهدة في مجلس النواب عند عرضها عليه لإقرارها. إلى أن كان الخلاف بينهما عندما تولى وزارة المعارف في عهد وزارة محمد محمود، ومن ثم تولى رياسة مجلس النواب فتراجع عن موقفه من المعاهدة فاتهمته مصر الفتاة بالتراجع عن موقفه[١٧٩].

ولعل أهم تلك الشخصيات التي قامت لمصر الفتاة علاقات بها كان عزيز باشا المصري، وقد بدأت علاقته بأحمد حسين بناء على طلب عزيز المصري لقاءة، فأعرب

له عن سروره لأنه يعمل مع زملائه في مكافحة الاستعمال، وطلب إليه أن يعتبره أبًا لهم ومستشارًا وأن بابه مفتوح لهم في كل وقت(١٨٠). ومن ناحية أخرى فإن مصر الفتاة قد أعجبت بشخصية عزيز المصري لآرائه التي يبثها داخل مدرس البوليس عندما كان مديرًا لها، والتي تدعو إلى تحرير مصر من ربقة الاستعباد(١٨١). وإزاء هذا الإعجاب بشخصية عزيز المصري والثقة المطلقة من جانب مصر الفتاة في وطنيته، فقد طالب أحمد حسين بأن يتولى عزيز المصري منصب مفتش الجيش المصري في وزارة محمد محمود الثانية عام ١٩٣٨، إلا أن الإنجليز أبطلوا فاعلية توليه هذا المنصب، فلما كانت وزارة علي ماهر ١٩٣٩ عين عزيز المصري رئيسًا لأركان حرب الجيش المصري ومنح رتبة الفريق وأطلقت يده في إصلاح الجيش، وكان ذلك بداية اتصاله بالضباط الشبان(١٨٢). يقصد الضباط الأحرار.

كان عزيز المصري يقف للبعثة العسكرية البريطانية في مصر بالمرصاد، وكان في جولاته بين وحدات الجيش المصري يشيد أمام الضباط المصريين بالعسكرية الألمانية ويقلل من شأن العسكرية الإنجليزية والفرنسية، ولاشك في أن تتأثر مجموعة الضباط الصغار الوطنيين مما أوقع هؤلاء الضباط في بلبة شديدة حول طبيعة الصراع الذي كان يدور بين المحور والحلفاء، وجذب بعضهم إلى التعاطف مع المحور لا حبًا أو حتى فهمًا للفاشية ولكن كراهية وشماتة في المحتلين الإنجليز، وكان هذا موقف غالبية الشعب المصري(١٨٣).

ومن المؤكد أن موقف عزيز المصري هذا كان يتفق تمامًا مع اتجاه مصر الفتاة وموقفها من الصراع القائم بين المحور والحلفاء، فقد كانت دائمًا إلى جانب المحور فكانت اتصالاتها به على هذا الدرب، وقد استمرت العلاقات بينهما حتى كانت فترة الحرب ومحاولات عزيز المصري الثلاثة المعروفة للهرب من مصر والانضمام إلى صفوف الألمان، وقد أخبر عزيز المصري محمد صبيح بأنه سيتصل بهم عن طريق

الراديو وعن طريق رسل يحملون أمارات معينة، فعليهم أن يجتهدوا في أن يظلوا خارج المعتقلات والسجون وأن يحافظوا على أسلحتهم، فنشط محمد صبيح في هذا الاتجاه وفي الاتصال بزملائه، إذ أدرك أن الساعة الحاسمة قد اقتربت، وأن الحركة الوطنية العربية إذا كانت قد أصابتها ضربة اليمة في العراق – يقصد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني – فمن الممكن أن تداوي هذا الجرح في مصر[١٨٤]. ولكن محاولات عزيز المصري باءت بالفشل فكان أن تم اعتقاله واعتقال معظم أعضاء مصر الفتاة طوال الأعوام الباقية من الحرب[١٨٥].

كانت علاقة عزيز المصري بمصر الفتاة ترجع إلى الكراهية الشديدة من كلا الطرفين للمحتلين الإنجليز، فقد كانت علاقتهم وثيقة طوال الفترة وربما كانوا يعملون بوحي من تعليماته، هذا وقد كان الإنجليز منذ البداية يقفون لعزيز المصري بالمرصاد يحدون من تصرفاته إلى أن اضطروا على ماهر لإبعاده عن منصب أركان حرب الجيش المصري في وزارته عام ١٩٣٩.

كان موقف الأحزاب المصرية القائمة في تلك الفترة من مصر الفتاة موقفًا متباينًا إلى حد كبير، ففي الوقت الذي رحب بها بعض الأحزاب فقد هاجمها البعض الآخر، وربما كانت موقف كلا منها ينم عن ابتغاء المصلحة الشخصية، فحتى الأحزاب التي رحبت بها كانت ترى أنها أداة يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى أهدافها في تولي الحكم بعد أن تتمكن من صرع الوفد والقضاء عليه، أما مصر الفتاة فكانت ترى في علاقتها بتلك الأحزاب أنها ستمهد لها الطريق لتنفيذ برنامجها في إعادة مجد مصر على يدي شبابها من رجال الجيل الجديد الذي تمثله، فكانت علاقتها مع الأحزاب المختلفة على أمل تحقيق هذا الهدف المبكر ولكن ذلك أدخلها في صدامات وخلافات مع تلك الأحزاب، فلما اتضحت النوايا كان الافتراق.

أمَّا الجانب المعارض لمصر الفتاة ونعني به حزب الوفد فقد ظل على موقفه منها إلى حد كبير، وإن حدث بعض التقارب في فترات متفاوتة، وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن حركة مصر الفتاة كانت في ركاب أحزاب الأقلية تؤيدها وتساندها في مواجهة الأغلبية الشعبية بعد أن فشلت في التعاون معها والحصول على اعترافها بشرعية وجودها.

هوامش الفصل التاسع

(١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الثانية.

(٢) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٨ يناير ١٩٣٤.

(٣) الصرخة: ١٠ فبراير ١٩٣٤.

(٤) نفسه، ٣١ مارس ١٩٣٤.

(٥) نفسه، ٩ يونيه ١٩٣٤.

(٦) خطاب من أحمد حسين إلى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، الصرخة: ٢٨ يوليو ١٩٣٤.

(٧) الصرخة: ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤.

(٨) الصرخة: ٣ نوفمبر ١٩٣٤.

(٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ يوضح علاقة إسماعيل وهبي بالجمعية وهو وفدي.

(١٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥، دون توجيه.

(١١) وادي النيل، ١٣ مايو ١٩٣٥.

(١٢) نفسه، ٢٠ مايو ١٩٣٥.

(١٣) وادي النيل، ٢٣ يونيو ١٩٣٥.

(١٤) الصرخة، ١٢ نوفمبر ١٩٣٥.

(١٥) نفسه، ٢٤ ديسمبر ١٩٣٥.

(١٦) J.P. Vatikiotis: op. cit., p. 317.

(١٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٦.

(١٨) نفسه، ص٢١٤.

(١٩) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٤.

(٢٠) F.O. 371/20101, M. Lampson to Eden, No. 218, confidential, Cairo, 2. March, 1936.

(٢١) الصرخة: ١٤ مايو ١٩٣٦.

(٢٢) F.O. 407/219. M. Lampson to Eden, No. 579, confidential, Cairo, 22 May, 1936.

(٢٣) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(٢٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(٢٥) مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة السادسة ٢٢ يونيو ١٩٣٦، حيث تمت مناقشة الاستجواب في غيبة مقدمة.

(٢٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٩.

(٢٧) نفسه، ص٢٢٠.

(٢٨) الصرخة، ٢٥ يونيو ١٩٣٦.

(٢٩) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(٣٠) أحمد حسين: إيماني، ط٢، ١٩٤٦، ص٢٦٥.

(٣١) J.P. Jankowski: op. cit., pp. 106-107.

(٣٢) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(٣٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 108.

(٣٤) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(٣٥) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٦، بدون توجيه.

(٣٦) أحمد حسين: أزهار، ص٥١١.

(٣٧) الضياء، ٦ ديسمبر ١٩٣٦.

(٣٨) نفسه، ١٣ ديسمبر ١٩٣٦.
(٣٩) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص١٧٣.
(٤٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٧، بدون توجيه.
(٤١) الضياء، ١٠ يناير ١٩٣٧.
(٤٢) المقطم، ٢٩ يناير ١٩٣٧.
(٤٣) مارسيل كولومب: المرجع السابق، ص١٠٦.
(٤٤) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٧.
(٤٥) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٣٠٧.
(٤٦) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣٧، عن مؤتمر الامتيازات الأجنبية بالجامعة.
(٤٧) الثغر: ١٥ أبريل ١٩٣٧.
(٤٨) الثغر: ٢٢ أبريل ١٩٣٧.
(٤٩) نفسه، ٢٦ أبريل ١٩٣٧.
(٥٠) نفسه، ٣ يونيه ١٩٣٧.
(٥١) نفسه، ٥ يونيه ١٩٣٧.
(٥٢) نفسه، ١٧ مايو ١٩٣٧.
(٥٣) الثغر: ٣ أبريل ١٩٣٧.
(٥٤) نفسه، ١٥ أبريل ١٩٣٧.
(٥٥) نفسه، ٢٢ مارس، أول أبريل ١٩٣٧.
(٥٦) نفسه، ٢٢ مارس ١٩٣٧.
(٥٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٧، بدون توجيه.
(٥٨) نفسه، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٣٧.
(٥٩) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٣٧.

(٦٠) دار القضاء العالي: محفظة رقم ٥، الأحراز، خطاب كامل أمين بطنطا إلى محمد صبيح بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٣٧ يعلن فيه عزمه على إثارة الفرقة والانقسام بين الوفديين عند زيارة النحاس باشا للمدينة.

(٦١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 133.

(٦٢) الثغر: ١٦ سبتمبر ١٩٣٧.

(٦٣) نفسه، ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧.

(٦٤) نفسه، ١٤ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٥) دار القضاء العالي، القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٦) الثغر: ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٧) محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص٣٤٨.

(٦٨) الثغر: ٢١ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٩) نفس المكان.

(٧٠) الثغر: ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧.

(٧١) نفس المكان.

(٧٢) الثغر: ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧.

(٧٣) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٤، الأحراز، محضر جلسة مجلس الجهاد في ٥ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧٤) نفس المكان.

(٧٥) دار القضاء العالي: بيان لشعب مصر الفتاة حول ما يجب عمله لإسقاط وزارة النحاس بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧٦) دار القضاء العالي: خطاب خطي من محمد صبيح إلى شعبان الكاتب عضو الحزب بدمنهور بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٣٧.

(٧٧) نفسه، مذكرة من البوليس السياسي بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧٨) محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، ص٣٤٨.

(٧٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، قرار الإحالة المقدم من النائب العام إلى محكمة الجنايات.

(٨٠) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، قرار الإحالة المقدم من النائب العام إلى محكمة الجنايات.

(٨١) من تقرير للسفير الألماني إلى وزارة خارجية بلاده، انظر: J.P. Jankowski, op. cit., p. 134

(٨٢) محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور، ص١٩٦.

(٨٣) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة، ج١، ص٢، ص١٤، من سؤال عز الدين عبد القادر.

(٨٤) دار القضاء العالي: محضر تحقيق النيابة، ج٣، سؤال النحاس باشا في القضية بتاريخ أول يناير ١٩٣٨.

(٨٥) نفسه، القضية المذكورة بلاغ مقدم من النحاس باشا إلى النائب العام بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٨.

(٨٦) نفسه، رد رئيس نيابة مصر على النائب العام بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٨.

(٨٧) دار القضاء العالي: قرار الإحالة في القضية مقدم من النائب العام في ٢١ فبراير ١٩٣٨.

(٨٨) نفسه، نص الحكم في القضية بجلسة يوم ٢٨ مارس ١٩٣٩.

(٨٩) سوف نعرض لهذا الموضوع عند معالجة "علاقة مصر الفتاة بحزب الأحرار الدستوريين".

(٩٠) مصر الفتا: ٢٩ أبريل ١٩٣٨.

(٩١) نفسه، ١١ مايو ١٩٣٨.

(٩٢) طالب الوفد بأن تنسحب القوات العسكرية البريطانية من مصر بعد نهاية الحرب، وأن تشترك مصر في مفاوضات الصلح والدخول في مفاوضات بين مصر وإنجلترا يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان.. إلخ، انظر الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٧٧.

(٩٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين أمن عام، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٤٠ عن اجتماع مجلس إدارة الحزب.

(٩٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٧٨.

(٩٥) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، أمن عام، تقارير بتواريخ ٣، ٤، ٨ من شهر أبريل ١٩٤٠.

(٩٦) انظر الفصل الثاني، لمزيد من الإيضاح حول تلك الجماعة.

(٩٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة، ج٨، ص٣٨٣، سؤال أحمد مختار خليل رئيس القلم المخصوص بالداخلية.

(٩٨) سنتناول الموقف من المعاهدة في الفصل التالي بالتفصيل.

(٩٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير من ضابط مباحث عابدين إلى البوليس السياسي بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٣٧.

(١٠٠) نفسه، تقرير سري بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧. وكان ذلك التبليغ عن طريق السعيد حبيب المحامي، والذي كان زعيمًا للطلبة الوفديين من قبل ثم انشق على الوفد.

(١٠١) أحمد حسين: حياتي السياسية، الكراسة الرابعة.

(١٠٢) نفس المكان.

(١٠٣) نفس المكان.

(١٠٤) مصر الفتاة، ٢٤ يناير ١٩٣٨.

(١٠٥) مصر الفتاة، ٣١ يناير ١٩٣٨.

(١٠٦) نفسه، ٢٨ فبراير ١٩٣٨.

(١٠٧) نفسه، ٢٤ فبراير ١٩٣٨.

(١٠٨) مصر الفتاة: ٢٤، ٢٨ مارس ١٩٣٨.

(١٠٩) اللطائف المصورة: ٢٨ مارس ١٩٣٨.

(١١٠) مصر الفتاة: ٤ أبريل ١٩٣٨.

(١١١) نفس المكان.

(١١٢) نفسه: ٢٨ أبريل ١٩٣٨.

(١١٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢٢٥.

(١١٤) مصر الفتاة: ٧ يوليو ١٩٣٨.

(١١٥) نفسه، ٦ يونيه ١٩٣٨.

(١١٦) مصر الفتاة: ٢٠ يونيه ١٩٣٨.

(١١٧)نفسه، ٢٧ يونيه ١٩٣٨.

(١١٨)نفسه، ٨ أغسطس ١٩٣٨.

(١١٩)نفسه، ٢٦ سبتمبر ١٩٣٨.

(١٢٠)نفسه، ١٧ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٢١)نفسه، ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٢٢)مصر الفتاة، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٢٣)J.P. Jankowski: op. cit., p. 142.

(١٢٤)مصر الفتاة: ٥ يناير ١٩٣٩، نص خطاب منع عقد المؤتمر من مديرية الجيزة إلى أحمد حسين بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٢٥)نفسه، ٥ يناير ١٩٣٩.

(١٢٦)مصر الفتاة: ٥ يناير ١٩٣٩.

(١٢٧)نفسه، ٩ يناير ١٩٣٩.

(١٢٨)نفسه، ١٢ يناير ١٩٣٩.

(١٢٩)نفسه، ١٤ يناير ١٩٣٩.

(١٣٠)

(١٣١)J.P. Jankowski: op. cit., p. 169.

(١٣٢)مصر الفتاة: ٢٨ يناير ١٩٣٩.

(١٣٣)نفس المكان.

(١٣٤)نفسه، ٨ أبريل ١٩٣٩.

(١٣٥)نفس المكان.

(١٣٦)نفسه، ١٠ أبريل ١٩٣٩.

(١٣٧)نفسه، ٢٩ أبريل ١٩٣٩.

(١٣٨)مصر الفتاة: ٢٠ مايو ١٩٣٩.

(١٣٩)نفسه، ١٤ أغسطس ١٩٣٩.

(١٤٠)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤٠.

(١٤١)دار الوثائق القومية: تقرير سري سياسي بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٠.

(١٤٢)مصر الفتاة: ١٣ فبراير ١٩٤١.

(١٤٣)الصرخة: ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، مقال لعبد الرحمن الرافعي بعنوان "تحقيق إلى الصرخة ورجالها".

(١٤٤) F.O. 371/17977, Mr. Yencken to John Simon, No. 46, Confi, Cairo, 19 January, 1934.

(١٤٥) Ibid, 371/17977, M. Lampson to John Simon, No. 367, Confi, Cairo, 25 April, 1934.

(١٤٦) F.O. 371/17977. M. Lampson to John Simon, No. 367, Confi., Cairo, 25 April, 1934.

(١٤٧)الصرخة: ١١ فبراير ١٩٣٥، مصر الفتاة، ١٠ فبراير ١٩٤١.

(١٤٨)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير بتاريخ ١١ فبراير ١٩٣٥، يوضح أن كل من فكري أباظة وعبد الرحمن الرافعي وزكي علي تبرع كل منهم بمبلغ على ذمة مصاريف الحفلة.

(١٤٩)الصرخة: ٢٥ يونيو ١٩٣٦.

(١٥٠)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتاريخ أول يناير ١٩٣٦.

(١٥١)سنفصل الكلام عن الموقف من المعاهدة في الفصل التالي.

(١٥٢)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٣٧.

(١٥٣)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠.

(١٥٤)عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج٣، ص٦٠.

(١٥٥)الصرخة: ١٤ مايو ١٩٣٦.

(١٥٦)خطاب أحمد ماهر في اجتماع انتخابي "بالخليفة"، مصر الفتاة: ٢٨ فبراير ١٩٣٨.

(١٥٧)نفس الخطاب السابق.

(١٥٨)انظر علاقة مصر الفتاة بالأحرار الدستوريين.

(١٥٩)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦٠)نفسه، وثائق عابدين، وخطاب أحمد حسين إلى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦١)نفسه، خطاب أحمد حسين إلى أحمد حسنين باشا بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦٢)نفسه، وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦٣)نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦٤)محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، ص٨٨.

(١٦٥)نفسه، ص٨٩.

(١٦٦)Hyworth J. Dunne: op. cit., p. 36.

(١٦٧)J.P. Jankowski: op. cit., p. 186.

(١٦٨)مصر الفتاة: ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦٩)حسين البنا: الإخوان المسلمون في عشر سنوات، النذير ١٧ ذي الحجة ١٣٥٧هـ، مصر الفتاة: ٢٣ يناير ١٩٣٩.

(١٧٠)مصر الفتاة، ٢٢ مايو ١٩٣٩.

(١٧١)نفسه، ٨ يوليو ١٩٣٩.

(١٧٢)خطاب من أحمد حسين إلى كل من حسن البنا وعبد الحميد سعيد، مصر الفتاة ١٤ أغسطس ١٩٣٩.

(١٧٣)مصر الفتاة: ٢٨ مارس ١٩٤٠.

(١٧٤)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤١.

(١٧٥)طارق البشري: المرجع السابق، ص٧٤.

(١٧٦)مصر الفتاة: أول يوليو ١٩٣٩.

(١٧٧)رفعت السعيد: المرجع السابق، ص٢٩٢.

(١٧٨)الضياء: ٢٢ نوفمبر ١٩٣٦.

(١٧٩)مصر الفتاة: ٢٢ يونيو ١٩٣٩.

(١٨٠)أحمد حسين: انسانيات، بيروت، دار الإرشاد، ١٩٦٨، ص٥٥.

(١٨١)أحمد حسين: أزهار، دار القلم، ١٩٦٣، ص١٣.

(١٨٢)نفسه، إنسانيات، ص٦٦.

(١٨٣)محمد أنيس: المرجع السابق، ص٤٥.

(١٨٤)إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص٣٦٢.

(١٨٥)أحمد حسين، وراء القضبان، القاهرة، شركة التوزيع المصرية، د.ت، ص٢٩.

الفصل العاشر

مصر الفتاة والمسألة الوطنية

عندما ظهرت جمعية مصر الفتاة إلى الوجود رأى أحمد حسين رئيسها أن يتجه نشاطها اتجاهًا إصلاحيًا في مختلف شئون الحياة بعيدًا عن التعرض للاحتلال القائم. وإنما رأى البعض الآخر أن معالجة هذه الشئون دون التعرض للاحتلال سبب الاختلال القائم في مختلف النواحي يعد عملاً جانب الصواب إلى حد كبير، وإن كان برنامجها في عام ١٩٣٣ قد نص على ضرورة وضع الأجانب في مركزها الطبيعي ضيوفًا على مصر وليسوا أصحابها وذلك يكون بإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكمة المختلطة[1]. كان ذلك تطبيقًا لرأي أحمد حسين في معالجة الشئون الداخلية، أما البرنامج فلم يتعرض للاحتلال صراحة ولا للوسائل الموصلة للخلاص منه.

وعندما لقي رأي أحمد حسين في كفاح مصر الفتاة معارضة من بعض زملائه، جعله ذلك يتحول إلى التصدي للاحتلال والتنديد به، ومن ثم شنت مصر الفتاة هجومًا عنيفًا على الأجانب عامة وعلى الإنجليز خاصة لأنها ترى أنهم هم سبب التأخر الواضح الذي تعاني منه البلاد، كما أنهم عقبة في سبيل الإصلاح الذي تنشده. فكان أن تركز نشاطها في البداية في العمل على إزالة ما أسمته "الضربات العشر" التي تعيش تحت وطأة البلاد وهي: "الأراضي المصرية مرهونة للأجانب، رؤوس الأموال المصرية جلبها ملك للأجانب، الديون المصرية كلها في يد الأجانب، التجارة المصرية في يد الأجانب، البرلمان المصري قصار عن التشريع للأجانب، القضاء المصري قاصر عن الحكم على الأجانب، البوليس المصري قاصر عن إيقاف المجرمين الأجانب، الحكومة المصرية قاصرة عن فرض ضريبة على الأجانب، تجارة السموم في مصر

يروجها الأجانب، وأن الشعب المصري لا يحترمه الأجانب". ورأت مصر الفتاة أن ذلك يهدم السيادة القومية، ويسد عليها طريق الإصلاح ويؤخرها عن بلوغ المجد[٢].

تركز كفاح مصر الفتاة في البداية للخلاص من هذه الحالة بالعمل على إزالة تلك الضربات، فكان ينم عن كراهية شديدة من جانبها للأجانب، فهل كان ذلك هو حقيقة موقفها منهم؟ حقيقة أن كفاح مصر الفتاة اتسم بالعداء الشديد للأجانب ومقاطعة كل ما هو أجنبي، فقد نصت المبادئ العشر التي اعتبرها مصر الفتاة دستورها، فكان أحدها ينص على لا تشتر إلا من مصري، ولا تلبس إلا ما صنع في مصر، ولا تأكل إلا طعامًا مصريًا (المبدأ الثاني). كذلك احتقر كل ما هو أجنبي بكل نفسك وتعصب لقوميتك حتى الجنون. (المبدأ السابع) [٣] وهكذا يتضح موقف مصر الفتاة من الأجانب في أول عهدها.

وتحسم مصر الفتاة هذا الموضوع فتوضح أنها تحتقر الأجانب وتحرم على الوطنيين من أبنائها التعامل معهم مباشرة أو عن طريق مصنوعاتهم[٤]. وعندما اشتد الإنجليز في معاملة مصر الفتاة كرد فعل لموقفها من الأجانب يضع أحمد حسين النقاط على الحروف فيكتب مقالاً بعنوان "هل نحن نكره الإنجليز والأجانب ونكره كل تعاون معهم" فيؤكد أنهم لا يكرهون أحدًا، فهم لا يكرهون الإنجليز ولكنهم خصوم لسياستهم التي ترمي إلى إذلال مصر وتجريدها من حريتها واستقلالها وأمام ذلك فلا مناص لهم من الكفاح ضد هذه السياسة[٥]. ثم يحدد أحمد حسين الموقف من الأجانب بدرجة أكبر، وخاصة بعد أن اشتهر لدى مختلف القوى كره مصر الفتاة للأجانب فقال: يجب أن يعرف الأجانب بأننا لا نرض لهم بأي امتياز في هذه البلاد يجعلهم في وضع يختلف عن المصريين[٦]. ولعل في هذا إشارة إلى المدخل الذي دلفت منه مصر الفتاة في معاداة الأجانب وهجومها الحاد عليهم في مسألتي الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

بذلت مصر الفتاة جهودًا كبيرة في محاربة الامتيازات الأجنبية، فقد تركز هجومها عليها وعلى الآثار التي فرضتها على المجتمع المصري. فطالبت بأن تقوم مصر بإلغائها من جانبها[٧]. كذلك فقد أفردت جريدتها الصفحات لنشر أبحاث عن الامتيازات وبداية تطبيقها، قائلة أنه كما سن قانون أو معاهدة لقيامها فإنه يمكن أن يلغى هذا القانون في وقت آخر[٨]. وفي هذا المجال خطت مصر الفتاة خطوات أبعد من ذلك، فأرسل أحمد حسين خطابًا إلى وزير اليونان المفوض طالبه فيه بضرورة إلغاء الامتيازات، فأبدى الوزير استعداد بلاده إذا تحركت الحكومة المصرية في هذا السبيل[٩]. كما قامت بحملة واسعة النطاق للدعاية ضد الامتيازات وضرورة إلغائها[١٠]. وتوجت حملتها هذه بالتوجه إلى الملك بعريضة طالبت فيها بالعمل على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة موضحة أنهما قد صارا عبئًا ثقيلاً على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية[١١].

وفي حقيقة الأمر، فإن الامتيازات الأجنبية قد تعرضت لهجوم من جانب مصر الفتاة إلى الحد الذي طالبت فيه بتنظيم مظاهرة في يوم ٢ مايو ١٩٣٤ وذلك لإعلان السخط عليها، ولكن الحكومة حالت دون قيام المظاهرة وصادرت عددًا من مجلة "الصرخة" خصصته مصر الفتاة لهذا الغرض[١٢]. وقد ظل هذا موقفها من الامتيازات إلى أن كان موقفها من مؤتمر "مونترو" الذي نظر في مسألة الامتيازات وقرر إلغائها، كما رأينا من قبل.

اتخذت مصر الفتاة من مسألتي الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مدخلاً لتوضح منه موقفها المعادي للأجانب عامة كي تصل إلى ما تريده في مهاجمة الإنجليز المحتلين للبلاد، فدعت إلى الثورة عليهم لإخراجهم من البلاد بالقوة وأخذت تندد بهم وبتدخلهم في شئون البلاد الداخلية وتغلغلهم في كل مصالح الحكومة موضحة أن الإنجليز يحطمون استقلال البلاد. وأضافت أن الإنجليزي يسيطرون على كل شيء

"فاسفنكس باشا" يتولى منصب مفتش عام الجيش المصري، و"رسل باشا" حكمدار بوليس العاصمة، و"كين بويد" مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية و"أبلت" حكمدار بوليس القناة، "وبيكر" مساعد حكمدار العاصمة[١٣].

وكرر فعل من جانب الإنجليز لهذا الهجوم أن أدخل أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود السجن لأول مرة (١٩٣٣) وكنتيجة لذلك فقد اشتدت مصر الفتاة في موقفها، فكتب حافظ محمود مقالاً صرح فيه بأن الإنجليز هم الأعداء الحقيقين لمصر وعلى المصريين أن يتحدوا في مواجهتهم[١٤]. وهكذا وحدت مصر الفتاة دون أن تدري بين جهود الإنجليز خاصة والأجانب عامة لمحاربتها والعمل على إسكات صوتها[١٥]. ويتوج أحمد حسين جهوده في هذا المجال فيرسل خطابًا إلى رئيس وزراء إنجلترا باسم مصر الفتاة طالبه فيه بأن يستمع إلى صوت الجيل الجديد من الشباب الذي تمثله مصر الفتاة وأن يستجيب لما يطالبون به، وهو عودة السودان لمصر كاملاً، وكما أنهم يريدون استقلال بلادهم كاملاً أيضًا، وفي حالة رفض الاستجابة لمطالبهم فإنهم سيجاهدون للوصول إلى تلك المطالب[١٦].

وعلى الرغم من التشديد الواضح من جانب مصر الفتاة في الهجوم على الإنجليز، فإنهم وإن كانوا قد أشاروا على السلطات المصرية باتخاذ بعض الإجراءات ضد زعمائها، إلا أن الإنجليز وقفوا موقف عدم الاكتراث واللامبالاة لما تقوم به مصر الفتاة استهانة بشأنها. فعندما توجهت مصر الفتاة بخطاب إلى المندوب السامي البريطاني ذكرت فيه أن كل ما تعاني منه مصر من ويلات إنما كان مرتبطًا بمؤامرة محكمة للنفوذ البريطاني في مصر، وطالبت إنجلترا بالنظر في مسائل الامتيازات وفصل واحة جغبوب والسودان عن مصر، كما أشر الخطاب إلى مهزلة الدستور والبرلمان في مصر، ورغم شدة اللهجة التي جاء بها الخطاب فإن تعليق الخارجية البريطانية على

ذلك بأن مصر الفتاة لا تمثل تحديًا خطيرًا للوفد في ذلك الوقت[١٧]. فمن باب أولى أنها لا تمثل تحديًا أو خطرًا عليهم في مصر.

من ثم سادت فكرة لدى الأجانب المقيمين بمصر عامة والإنجليز خاصة أن مصر الفتاة معادية للأجانب على طول الخط، وقد كان موقف مصر الفتاة من الحرب الإيطالية الحبشية ومن معركة إعادة الحياة النيابية للبلاد – في ظل دستور ١٩٢٣ – تعبيرًا صادقًا عن موقفها المعادي للإنجليز. فقد نبهت مصر الفتاة إلى خطر الحرب المتوقع نشوبها بين الإنجليز والإيطاليين في أعقاب الهجوم الإيطالي على الحبشة، فهاجمت وزارة نسيم لاتفاقها مع "مايلز لامبسون" للوقوف على جانب إنجلترا في ذلك النزاع. وقد أعلنت مصر الفتاة أن الموقف الطبيعي لمصر تجاه الحرب المنتظرة إنما هو موقف الحياد الدقيق وذلك اتقاء لويلات الحرب ونفقاتها[١٨]. وكذلك عقد مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة اجتماعًا اتخذ فيه قرارات في هذا الشأن منها "ضرورة وقوف مصر على الحياد من النزاع الحاضر بين إيطاليا والحبشة، وامتناعها عن تقديم كل ما يشتم منه المساعدة للسياسة الإنجليزية"[١٩]. كذلك تقدمت مصر الفتاة برسالة إلى الملك فؤاد حول هذا المعنى فأكدت من جديد أن موقف مصر الطبيعي في ذلك الصراع هو أن تقف على الحياد، كما أوضحت الرسالة مدى عداوتها لإنجلترا بقولها "وعلينا أن نقاوم أية رغبة لإنجلترا في الزج بنا لخدمة مصالحها والدفاع عن خططها"[٢٠].

وفي الوقت الذي وقف فيه الشعور الوطني المصري مساندًا قضية الأحباش اتخذ أحمد حسين موقفًا معارضًا فأعلن أن هؤلاء الذين يريدون الدفاع عن الحبشة أن يدافعوا عن مصر. وقد بدت دعوته في ذلك الوقت دعوة غريبة شاذة وأن أخذ الرأي العام يهجس بأنها دعوة مدسوسة وأن للإيطاليين فيها دخلاً[٢١]. ولعل هذا الموقف من جانب مصر الفتاة يوضح مدى عداوتها للإنجليز.

وعندما لم تسارع وزارة توفيق نسيم بإعادة دستور ١٩٢٣، شنت مصر الفتاة هجومًا على الوزارة وطالبت بإسقاطها، كما شنت هجومًا على الإنجليز وطالبت الوزارة قائلة "أعيدوا الدستور لأنه حق لنا سواء رضيت إنجلترا أو لم ترض ولا تخافوا من عدم رضائها"[٢٢]. وفي الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا عن رفضها لعودة دستور ١٩٢٣ أو دستور ١٩٣٠ "مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة"[٢٣] وفي نفس الوقت اشتدت مصر الفتاة في الهجوم على الإنجليز لموقفهم المتعنت من عودة الحياة النيابية إلى البلاد فوجهت نداء للمصريين جميعًا بالكفاح من أجل عودة الدستور والحياة النيابية[٢٤]. وإزاء ما أحست به مصر الفتاة من خطر يهدد استقلال البلاد، توجهت بدعوة إلى الأحزاب السياسية للاتحاد والتعاون لمواجهة ذلك الخطر ولمجابهة الإنجليز[٢٥].

وبلا شك فإن تصريح صمويل هور في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كان له ردود فعل كبيرة لدى المصريين جميعًا، فقد سحب الوفد تأييده لوزارة نسيم، كما هاجم السياسة البريطانية لتدخلها في شئون مصر الداخلية[٢٦]. أما مصر الفتاة فقد كانت تخطط لإقامة اجتماع كبير للاحتفال بعيد الجهاد ١٣ نوفمبر، وفي ذلك اليوم بدأ الصدام بين المتظاهرين من الطلبة وبين البوليس ولكن مصر الفتاة لا تشارك الطلبة مظاهراتهم – كما يذهب أحد المؤرخين المعاصرين – وإنما كان شغلها الشاغل هو حراسة مكان الاجتماع المزمع عقده. وعندما اشتدت المظاهرات في اليوم التالي لم تشارك فيها مصر الفتاة أيضًا، وقد اعترفت قيادة الجمعية بذلك معلنة أن دورها في تحريك الجماهير لا يقل أهمية عن المشاركة الفعلية. ولكن مما يجعلنا نشك في هذه الرواية أنه في أثناء المظاهرات والصدام مع البوليس تردد الشعار المميز لمصر الفتاة وهو "مصر فوق الجميع" ولعل ذلك يشير إلى اشتراكها في المظاهرات[٢٧]. ويمكن

القول بأن مصر الفتاة قد اشتركت في المظاهرات كأفراد وإن لم تــشارك كجماعــة سياسية منظمة.

ومما يدل على اشتراك مصر الفتاة في حوادث الطلبة عام ١٩٣٥، أن إبراهيم شكري أحد أعضائها كان من بين المصابين برصاص البوليس، وقد نقــل جنبًــا إلى جنب مع الشهيد محمد عبد المجيد مرسي إلى مستشفى قصر العيني حيث أجريت لــه عدة عمليات جراحية أنقذت حياته(٢٨). وكما أصاب رصاص البوليس عــددًا مــن الطلبة الآخرين منهم محمد عبد الحكم الجراحي(٢٩). وقد كتَب الجراحــي بدمائــه خطابًا باللغة الإنجليزية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ إلى رئيس وزراء إنجلترا بعد إصابته ورد فيه ذكر شعار مصر الفتاة "مصر فوق الجميع"(٣٠) ولعله كان من بين أعــضائها في ذلك الوقت ولكنه استشهد بعد إصابته بأيام قلائل.

وفي حقيقة الأمر، فإن اشتراك مصر الفتاة في "ثورة" ١٩٣٥ قد دلت عليــه معظم القرائن هذا فضلاً عن أن شعور المصريين جميعًا والشباب خاصة كان متــأثرًا بموقف إنجلترا من دستورهم، فلا أقل من أن تشارك مصر الفتاة هذا الشعور. ولكن واقع الأحداث التالية يؤكد أن مصر الفتاة في شخص رئيسها وســكرتيرها العــام يتركان المجال في مصر وفي ظل ظروف "الثورة" القائمة ضد الإنجليز من أجل عــودة الدستور والتي ازدادت اشتعالاً بعد تصريح هور الثاني في ٥ ديسمبر ١٩٣٥ الذي أكد عناد بريطانيا وعدم موافقتها على إعادة الدستور(٣١). وقد أدى ذلك الموقــف لتأليف الجبهة الوطنية التي طالبت الملك بإعادة دستور ١٩٢٣، وطالبت الإنجليــز بالعودة إلى المفاوضات لوضع معاهدة تحدد العلاقات بين الطرفين.

في وسط تلك الظروف التي تعيشها البلاد، سافر أحمد حسين وفتحي رضوان إلى أوربا بهدف الدعاية للقضية المصرية – كما أعلنا في ذلك الوقت – كما طرحــا اكتتابًا لتغطية نفقات الرحلة أسفر عن جمع مبلغ ٢٠٠جنيه دفع الجزء الأكبر منــه

علي ماهر وصدقي ومحمد محمود وعلوبة[٣٢]. غادر وفد مصر الفتاة المسافر إلى أوربا محطة القاهرة في يوم ٤ ديسمبر وكان في وداعه علوبة وعبد القادر حمزة، وقد أعلن أحمد حسين في – المحتشدين – في المحطة أنه مسافر للدفاع عن القضية المصرية[٣٣]. ثم سافر الوفد من الإسكندرية في يوم ٥ ديسمبر على الباخرة "النيل" إلى مرسيليا ومنها إلى باريس. وفي باريس وصلت الأنباء عن تأليف الجبهة الوطنية وعودة الدستور فكان ذلك مشجعًا لهما – على حد تعبير أحمد حسين – فواصلا الرحلة إلى لندن. وكان يشغلهما في ذلك الوقت أن يلتقيا بزميلهما مصطفى الوكيل هناك لينضم إليهما ويشاركهما نشاطهما[٣٤].

بدأ وفد مصر الفتاة نشاطه بلندن فضم إليه مصطفى الوكيل، كما اتصل ببعض المقيمين هناك ومنهم بعض المتصلين بمكتب الصحافة المصري هناك، فقد وثق الوفد علاقته بهم، وذلك لأنهم يهدفون القيام بنشر الدعاية للقضية الوطنية هناك، فكان من ذلك أن طلبوا عقد لقاءات مع بعض رؤساء تحرير الصحف، كما اتصلوا بمستر "لانسبوري وباللورد لامنجتون" وكذلك اتصلوا بحزب العمال، كما كانوا على اتصال وثيق بالنادي الملكي المصري هناك[٣٥]. كما أعد الوفد مذكرة وزعت في إنجلترا ضمنها المطالب الآتية:

أولاً: قيام تعاون حر وتحالف شريف بين مصر وإنجلترا.

ثانيًا: استقلال مصر التام وسيادتها الكاملة.

ثالثًا: إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

رابعًا: إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية.

خامسًا: حق مصر في تقوية دفاعها طبق حاجاتها الضرورية وجعل التجنيد إجباريًا.

سادسًا: الاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان. وقـد أعلـن الوفد أن هذه هي مطالب مصر لاستكمال استقلالها وأنه إنما جاء ليطالب بها لمصلحة مصر وإنجلترا[٣٦].

وبالإضافة إلى ذلك النشاط فقد قام الوفد بالاتصال ببعض الشخصيات البريطانية بلندن وبالصحف وإقامة الاجتماعات العامة لشرح القضية المصرية، فيوضح أحمد حسين هذا النشاط بقوله: "تلقيت بالأمس رسالة من مصري اسمه محمد يحيى يحدثني عن رغبته في تعريفي بأحد زعماء العمال وقد رددت عليه شاكرًا، وصلني خطاب من اللورد لمنجتون يدعوني فيه لمقابلة في ٩ يناير ١٩٣٦، بعثت بعدة خطابات للصحف السياسية في طلب تحديد موعد لمقابلات، بعثت بخطاب لوزير الخارجية أطلب عقد مقابلة لأحدثه عن مصر، بعثت بخطاب للمستر لانسبوري والمستر دالتون أطلب تحديد مواعيد للمقابلة، انتهينا من إعداد مذكرة صغيرة عن مصر الفتاة لتقديم إلى "وليم كنت" صاحب مجلة إنجلترا والشرق، جاءني محمد يحيى اليوم ليرتب لنا اجتماعًا مع طلبة جامعة لندن من الإنجليز"[٣٧].

ومن بين الأنشطة التي قام بها الوفد هناك أيضًا، أنه عقد اجتماعًا للمصريين المقيمين هناك، خطب فيه أحمد حسين خطابًا ضمنه مطالب مصر – التي ذكرناها من قبل – وأبرق بها إلى الحكومة البريطانية[٣٨].

كما حدثت مراسلات بين فتحي رضوان وبين مستر فنربركواي – سكرتير حزب العمال – المستقل – الذي أوضح لفتحي رضوان أن مستقبل العلاقات بين مصر وإنجلترا ربما حقق تقدمًا ملحوظًا عندما يتولى حزب العمال الحكم في إنجلترا[٣٩]. كما ألقى أحمد حسين خطابًا في مؤتمر الطلبة الاشتراكيين البريطانيين بجامعة "كرديف" أصدر المؤتمر في نهايته قرارات منها أن المؤتمر يؤكد تأييده المطلق لكفاح الطلاب المصريين من أجل الدستور وحقهم في الاستقلال والانضمام إلى

عصبة الأمم، وأنه يبدي استنكاره الشديد للأساليب التي يتبعها بعض الإنجليز بمصر في قمع المظاهرات، وأن حزب العمال يؤيد بكل قوة كفاح المصريين. وقد وافق المجتمعون على هذه القرارات بالإجماع[٤٠].

ومهما يكن النشاط الذي قام به وفد مصر الفتاة في لندن، فقد حقق بعض النجاح إلى حد كبير في الدعاية للقضية الوطنية وشرحها أمام بعض قطاعات الرأي العام البريطاني، ولكن أحمد حسين رأى أن ينقل نشاطه في الدعاية للقضية المصرية إلى المحافل الدولية، فيسافر من لندن إلى جنيف – ويعود فتحي رضوان إلى مصر – حيث يقوم هناك بنشاط كبير، فيتقدم في ٣٠ يناير ١٩٣٦ بمذكرة طويلة إلى السكرتير العام للعصبة وفي مناسبة انعقاد مجلسها للنظر في المشكلة الإيطالية الحبشية. وقد أعد الدكتور حيدر رأفت له هذه المذكرة قبل سفره إلى أوربا، وقام بترجمتها إلى اللغة الفرنسية زكي علي الذي كان مقيمًا بجنيف في ذلك الوقت، كما اتصال هناك بعلي الغاياتي صاحب جريدة منبر الشرق والذي عرفه بكثير من المصريين المقيمين هناك[٤١].

استهل أحمد حسين خطابه إلى سكرتير عام العصبة بقوله "لي الشرف أن أوجه لكم رفق هذا مذكرة عن المسألة المصرية باسم جماعة مصر الفتاة بالقاهرة والتي تمثل الشبيبة المصرية التي بذل الكثير منها دماءهم فداءً لوطنهم وسقطوا ضحية القمع البريطاني، وتتمنى كل الأمة المصرية أن تصبح في التو عضوًا في عصبة الأمم، وأن تدعي عن طريقها لشغل مكانها الذي يخوله لها حقها"[٤٢].

وعلى العموم فإن الهدف من الرحلة قد حقق نجاحًا في نشر الدعاية للقضية المصرية في أوربا، ويذكر أحمد المؤرخين أن الرحلة كان لها هدف آخر وهو تأسيس لجان دائمة للطلبة المصريين للدعاية للقضية المصرية في أوربا، ولكن الرحلة لم تنجح في تحقيق هذا الهدف[٤٣]. فإن واقع الأحداث لم يهيئ لها ذلك، هذا فضلاً عن أن لجنة

الطلبة المصريين في باريس أعلنت أنه ليس لها علاقة بوفد مصر الفتاة، وإنما هي تقوم بالدعاية للقضية المصرية تحت راية الوفد المصري، وفي جنيف أعلنت لجنة الطلبة المصريين أنه ليس لها أي اتصال بوفد مصر الفتاة أيضًا. وهكذا فقد قوبل وفد مصر الفتاة إلى أوربا والإعراض التام عن التعامل معه من معظم الطلبة المصريين في أوربا. وعلى الرغم من ذلك فإن الرحلة لم تكن عديمة القيمة لمصر الفتاة ولكنها هيأت لها فرصة الشهرة الواسعة عن طريق الصحافة المصرية وغيرها، ونبهت الرأي العام الخارجي لأول مرة إلى الجمعية وخاصة من خلال نشاط وفدها في لندن[٤٤]. أما فتحي رضوان وهو أحد قطبي الرحلة فيذكر – الآن – أن الهدف من الرحلة أن أحمد حسين كان يرى أن مصر الفتاة في حاجة إلى دعاية لنفسها في الداخل وأن رحلة لنا – مصر الفتاة – في الخارج قد تظهرها في ثوب الدعاة للقضية المصرية، وأننا نفعل ما لا تفعله الأحزاب الأخرى، ونسقط على أنفسنا ثوب مصطفى كامل[٤٥]. ولعل ما ذكره فتحي رضوان هو حقيقة الهدف من الرحلة.

عقدت جمعية مصر الفتاة عدة اجتماعات كبيرة في القاهرة بعد عودة وفدها، فعقد فتحي رضوان اجتماعًا في ٥ فبراير ١٩٣٦، قرر فيه أن على مصر ألا تدخل في صدام مع إنجلترا الآن ما لم تكن قادرة على تكوين جيش قوي يتولى مهمة الدفاع عنها، كما طالب بنشر الروح العسكرية بين المواطنين لإكراه بريطانيا على تحقيق أماني المصريين القومية، كما ردد أحمد حسين في الاجتماعات التي عقدها بعد عودته نغمة العداء لبريطانيا، مؤكدًا أن القوة هي الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال لمصر. وإزاء هذا الموقف من جانبه طالبه علي ماهر رئيس الوزراء في ذلك الوقت بأن يمسك عن الدعاية ضد إنجلترا حتى لا تؤثر على المفاوضات المقبلة مع بريطانيا فوافق على طلبه ولكنه لم يلتزم بذلك تمامًا، فأعلن أنه في حالة فشل المفاوضات فإن جمعية مصر

الفتاة يجب أن تكون نواة لجيش يحارب الإنجليز وأن يكون ذوو القمصان الخضراء طليعة هذا الجيش[٤٦].

وعندما صدرت التعليمات للصحف المصرية على مختلف اتجاهاتها بأن تمتنع عن نشر ما يعكر المفاوضات الجارية، لم تلتزم صحافة مصر الفتاة بهذه التعليمات واعتبرتها مؤامرة لكم أفواه الصحافة واشتد أحمد حسين في مهاجمة الإنجليز[٤٧]. وقد أثار هذا الهجوم قلق دار المندوب السامي البريطاني، وبتعليمات من المندوب السامي اتصل "مستر سمارت" بعلي ماهر وأكد له أن المندوب السامي البريطاني يتابع باهتمام نشاط أحمد حسين، وأنه على علم بتأييده لهذا النشاط وحمايته، وأنه يحمله مسئولة هذا النشاط الثوري المتزايد. ولكن علي ماهر أنكر علمه بهذا النشاط في ذلك الوقت وأنه سيبحث الموضوع[٤٨]. كذلك فإنه عندما أعلن أحمد حسين عن قيامه برحلة إلى الصعيد في ٢٨ مايو ١٩٣٦ والمفاوضات لا تزال جارية فقد اعتبرت السلطات الإنجليزية في مصر أن الهدف من هذه الرحلة هو العمل على نشر دعاية ثورية مضادة لبريطانيا بين الفلاحين، هذا فضلاً عن أن هذه السلطات قد أعربت أيضًا عن اهتمام السلطات الإيطالية في مصر بهذه الرحلة مما أثار شكوكها ومخاوفها[٤٩].

ولكن حقيقة الأوضاع التي ساءت أثناء قيام الرحلة تنفي هذه الشكوك من جانب السلطات البريطانية، فقد سبق أن ذكرنا أن أحمد حسين كان على اتصال بكين بويد الذي أزال مخاوف أحمد حسين من اعتداء الوفديين عليه، فلو أن بريطانيا كانت تخشى نتائج الرحلة لوضعت العراقيل في وجهها ولكن ذلك يبدو ناتجًا عن الحساسية الشديدة الناتجة عن ميول مصر الفتاة نحو الإيطاليين.

كان ذلك هو الجو السائد في العلاقات بين مصر الفتاة وبين ممثلي إنجلترا في مصر، وموقف كل منهما من الآخر في الفترة السابقة لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عجل الوضع الدولي في منطقة البحر المتوسط بعقدها[٥٠]. ولقد قاد المعارضة

للمعاهدة الحزب الوطني ومصر الفتاة وبعض المستقلين من أمثال محمد علي علوبة وبهي الدين بركات، ولقد تكون منهم جميعًا نوع من الائتلاف، كما ترددت بعض الشائعات في نهاية عام ١٩٣٦، تردد أن علوبة والحزب الوطني ومصر الفتاة سيؤلفون حزبًا جديدًا بعد أن يندمجوا معًا، وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد المزعوم لم يظهر إلى الوجود إلا أنهم تعاونوا معًا وبنشاط جم في نقد المعاهدة[٥١].

وسارت مصر الفتاة في ركب المعارضة تندد بالمعاهدة وتصفها بأنها معاهدة "الخزي والاحتلال" فيوجه أحمد حسين نداء إلى ذوي القمصان الخضراء بأن عليهم تمزيق المعاهدة وتخليص البلاد من ربقتها[٥٢]. وفي هذا الشأن كتب العقاد سلسلة مقالات نقد فيها المعاهدة في جريدتها فقال في أحدها "أن الوصول إلى معاهدة خير من هذه المعاهدة في الوقت الحاضر قد كان في الإمكان لولا ما آنسه الإنجليز من جانب المفاوضين المصريين من الجهل بالأحوال الدولية"[٥٣] وفي حقيقة الأمر، فإن معاهدة ١٩٣٦ وإن كانت قد حددت وضع مصر بإزاء إنجلترا، واستردت بموجبها جزءًا كبيرًا من حريتها الداخلية والخارجية فقد نصت على إنهاء الاحتلال، وكان أمل المفاوض المصري أن المعاهدة تكف يد الإنجليز عن التدخل في الشئون المصرية ولكن ذلك لم يحدث[٥٤].

لم تتخل مصر الفتاة عن فكرتها في التنديد بالمعاهدة، فعندما سافر أحمد حسين إلى أوربا عام ١٩٣٨ سعى سعيًا حثيثًا للمطالبة بتعديل المعاهدة موضحًا صعوبة تنفيذها وخاصة فيما يختص بالثكنات العسكرية والبعثة العسكرية والطرق الحربية[٥٥]. وتتمة لموقف أحمد حسين من المعاهدة فقد تقدم بنداء إلى الحكومة والشعب البريطاني طالب فيه بعدم بناء الثكنات للجيش البريطاني في منطقة القناة من مال مصري، والحصول على تعديل في المعاهدة في مدة خمسة أعوام مع الاحتفاظ بالمحالفة بين البلدين[٥٦]. وعندما استطاع محمد محمود تعديل المعاهدة فيما يختص

بنفقات بناء الثكنات العسكرية هنأته مصر الفتاة على ما وصل إليه من نجـاح، وإن كانت قد أعلنت أنها تطالب بتمزيق الكثير من قيودها[٥٧]. وقد ظل ذلك هو موقف مصر الفتاة من المعاهدة فطالبت بتعديل موادها حتى يتاح للطرفين تعاون حر من كل القيود[٥٨].

وفي عام ١٩٣٧ تدخل العلاقات بين مصر الفتاة والإنجليز مرحلة جديـدة، فتصرح مصر الفتاة بموقفها وتتشدد فيه، فعندما عين القصر علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي دون علم وزارة الوفد، اتصل النحاس ومكرم عبيد بدار السفارة البريطانيـة وطالبا بتدخلها لمنع هذا التعيين أو إرجائه لفترة، وقد سعى مستر "كيلـي" القـائم بأعمال السفارة لهذا فاتصل بالسراي واتصل بعلي ماهر. وقد اعتبر أحمد حسين هذا تدخلاً من جانب الإنجليز في شئون مصر الداخلية واعتداءً على إرادة الجالس علـى عرش البلاد، وأرجع كل هذا إلى المعاهدة المشئومة، وقد احتج على هذا التصرف من جانب "مستر كيلي" فأرسل إليه برقية نشرت في حينها "إن ما قمتم به من سـعي في مسألة رئاسة الديوان هو اعتداء على استقلال مصر ومبادئها احتج عليه بكل شـدة باسم شباب مصر بأسرها بل باسم المصريين كافة، وسوف ترون أن إنجلتـرا تخـسر كثيرًا من جراء هذه التصرفات والمجد لمصر"[٥٩].

وفي شهر مايو عام ١٩٣٨ يوجه أحمد حسين خطابًا إلى "مـايلز لامبـسون" يطالبه فيه بمنحه تسهيلات لزيارة إنجلترا كصحفي على نفقته الخاصة، على أن يتاح له لقاء رئيس وزراء ووزير خارجية إنجلترا[٦٠]. فيقابل السفير طلبه بشيء من عـدم الاهتمام ويكتب لوزارة خارجية بلاده يسترشد برأيها في هذا الشأن، فأفادت بأنـه ليس لديها مانع من منحه التسهيلات كصحفي على أن يهمل طلبه فيما يخص بلقاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية كما حدث ذلك من قبل عندما طلب لقـاء وزيـر الخارجية أثناء زيارته السابقة للندن[٦١].

سافر أحمد حسين إلى أوربا في صيف عام ١٩٣٨ مبتدئًا بإنجلترا، وهناك وجه نشاطه للاتصال بدور الصحف حيث شرح في كتاباته لها الأعباء التي فرضتها المعاهدة على مصر فيما يختص ببناء الثكنات العسكرية. وطالب بإنفاق المال المخصص لبنائها في تسليح الجيش وزيادة عدده ليحل محل الجيش البريطاني في الدفاع عن مصر عامة وعن قناة السويس خاصة[٦٢]. هذا فضلاً عن بعض اللقاءات التي عقدها مع بعض النواب البريطانيين، فالتقى مع السير مردوخ مكدونالد النائب البريطاني، كما عقد اجتماعًا لأفراد الجالية المصرية بلندن، وكان نشاطه يدور حول التخلي عن مسألة بناء الثكنات والدعوة لتقوية الجيش المصري[٦٣]. ومن الواضح أن أحمد حسين أعجب بإنجلترا وبشعبها من خلال تلك الزيارة، فجعله ذلك أقل عداء لها وتخلى بعض الشيء عن عدائه السافر.

وسجل إعجابه هذا حين كتب لسير مايلز لامبسون فأشاد بالتحالف القائم بين مصر وبريطانيا فهو "أمر طبيعي"[٦٤] وإن كان هذا الإعجاب لم يمنع أحمد حسين من مطالبة إنجلترا بالجلاء عن مصر بعد أن يتيسر لها جيش قوي يستطيع الدفاع عن قناة السويس وعن سلامة المواصلات الإمبراطورية معلنًا ن تلك هي رغبة الطرفين[٦٥].

رد سمارت – السكرتير الشرقي – باسم السفارة على أحمد حسين مشيرًا إلى وصول رسالته ويبدو أن أحمد حسين اتخذ من ذلك ذريعة لمواصلة الكتابة إلى السفارة مشيدًا بمستر سمارت بوصفه أحد الشخصيات العظيمة آملاً في أن تقوم بينهما علاقات صداقة وثيقة. وكان أحمد حسين يدرك خطورة الموقف الدولي فأوضح في رسالته للسكرتير الشرقي رأيه في أن مصر لن تدخل الحرب إذا لم تهاجم، ونصح إنجلترا بأن تعلم عزمها على الجلاء عن مصر ورد حقوقها في السودان إليها[٦٦]. وبذلك حدد أحمد حسين موقفه من دخول مصر الحرب في المستقبل ووضع لذلك

شروطًا، منها أن تعلن إنجلترا عزمها على تحقيق أماني المصريين بالجلاء عن بلادهم وإعادة السودان إليهم في حالة انتصارها، ولعل هذا الموقف المسبق من أحمد حسين سيكون هو موقفه من اندلاع الحرب بالفعل.

ولكن انفراج الأزمة الأوربية وتسويتها مؤقتًا جعل أحمد حسين ينسى موقفه من الإنجليز فيدعو في أواخر عام ١٩٣٨ إلى إحداث الانقلاب في نظام الحكم في مصر باستخدام القوة فينشئ مقالاً بعنوان "لابد من انقلاب. لابد من قوة" لابد من قوة لنخرج الإنجليز من مصر لنسترد ثروتنا وحقوقنا من الأجانب[٦٧]. ولعل هذا الموقف المتغير لأحمد حسين يدل دلالة واضحة على ارتباكه وعدم استقراره على سياسة معينة، متأثرًا بتطورات الموقف الداخلي في مصر، وموقف الحكومات المتعاقبة منه ومن جماعته.

وعندما يتأزم الموقف الدولي من جديد وينذر بقرب وقوع الحرب، أخذ أحمد حسين يدعو إلى الوحدة الوطنية في مواجهة الأخطار التي ربما تعرضت لها البلاد[٦٨]. كما دعت مصر الفتاة إلى الاستعداد لمواجهة تلك الأخطار، فطالبت بجعل التجنيد إجباريًا، وتقوية سلاح الطيران، وتحصين الحدود، وإنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة، وأن على أبناء مصر أن يدافعوا عن بلادهم[٦٩]. ولكن عندما اشتدت الأزمة وتأكد بأن الحرب وشيكة الوقوع، أكدت مصر الفتاة موقفا السابق، وعبر مصطفى الوكيل عن ذلك من منطلق ديني بقوله "إن موقف إنجلترا وفرنسا بالنسبة لفلسطين وباقي الدول الإسلامية يجعلنا لا نقف إلى جوارهم في الحرب المقبلة"[٧٠].

ولكن أحمد حسين يتراجع عن هذا الذي أعلنه من قبل، وقد تحول إلى المناداة بدخول الحرب إلى جانب إنجلترا[٧١]. وفي هذا الشأن كتب سلسلة مقالات برر خلالها أهمية دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا وكيف أن هذه الحرب هي الفرصة الوحيدة لمصر كي تحقق أمانيها ولأن النصر سيكون حليفها هي وإنجلترا بقوله "فإن

ألمانيا وإيطاليا لا يمكن إلا أن ينهزما في نهاية الحرب لأن التاريخ يحتم هذه الهزيمة"[٧٢] وتأكيدًا لهذا الموقف المتغير من دخول الحرب يصدر مجلس إدارة حزب مصر الفتاة عدة قرارات منها "يعلن الحزب بصورة قاطعة أنه في حالة قيام حرب فعلى مصر أن تضطلع بأكبر عبء من الدفاع عن حدودها ضد الاعتداء الخارجي، وأن تقف إلى جوار إنجلترا حتى يتحقق النصر النهائي ليكون ذلك أساسًا لبناء مستقبل مصر المجيد وتحرير الدول العربية"[٧٣].

وعندما تندلع نيران الحرب بالفعل يتراجع أحمد حسين عن موقفه السابق ويحاول تبريره بقوله "يظهر أن البعض قد أساء فهم موقف الحزب في حالة إذا ما قامت الحرب، فقد ظن البعض أننا ندعو لوقوف مصر إلى جانب إنجلترا في جميع ميادين القتال بغير أن تكون لمصر مصلحة في هذا الموقف وقبل أن تحصل على ما سبق الحزب أن قرره من مقابل لهذه الحرب، وهو استرداد السودان واستكمال استقلال البلاد وحل قضية فلسطين حلاً عادلاً وسريعًا بما يحقق مطالب العرب"[٧٤].

وعلى الرغم من موقف أحمد حسين المتقلب من دخول الحرب إلى جانب إنجلترا، فإن السلطات البريطانية في مصر تدرك تمامًا أنه يوجه نشاطًا معاديًا لها فيذكر أحد التقارير أن مصر الفتاة تتعاون مع أنشطة شبه فاشية مثل الجيش المرابط وتعمل على إغراء شباب البلاد بالانضمام إليه وإلى نادي الرماية الملكي ونادي الصيد واتحادات الطلاب للتدريب على الأعمال العسكرية[٧٥]. وتتهم السلطات البريطانية علي ماهر بتبني هذه الاتجاهات المعادية لهم وخاصة وأن الثلاثي عبد الرحمن عزام وعزيز المصري وصالح حرب من أشد المعادين لهم وهم يد علي ماهر في تنفيذ سياسته[٧٦]. وقد اشتد الإنجليز في موقفهم من هذا الثلاثي فضغطوا على علي ماهر بإبعاد عزيز المصري عن منصب رئيس أركان الجيش المصري، فمنحه علي ماهر أجازة ثلاثة أشهر ونصف. وقد أغضب ذلك مصر الفتاة بدرجة كبيرة، فعقد مجلس

إدارتها اجتماعًا أصدر فيه عدة قرارات منها "يرى المجلس أن هناك تدخلاً في الشئون المصرية وهذا مخل بالتحالف، ضرورة عودة عزيز (باشا) المصري إلى الجيش، كما يرى أن السفير أصبح له شخصية خاصة تخرج عن السفير والتزاماته ولذلك فالمجلس يطالب بسحب السفير لأنه يسئ إلى علاقة مصر بإنجلترا"[٧٧]. وقد أسفرت مصر الفتاة عن وجهها في ذلك الوقت فأبلغت تلك القرارات إلى السفير البريطاني[٧٨]. كما ردد بعض أعضائها هتافات في مطار القاهرة في مناسبة عودة علي ماهر من زيارة السودان بضرورة سحب السفير من مصر، وقد أغضبه ذلك إلى أبعد الحدود وأعتقد أن ذلك بتوجيه من علي ماهر فشكا إلى الملك فاروق[٧٩].

وعندما تقدم حزب الوفد بمذكرته الشهيرة التي ضمنها المطالب الوطنية في أول أبريل ١٩٤٠، أعلنت مصر الفتاة تأييدها لما جاء بها، واشتد طلبتها في الجامعة في موقفهم من إنجلترا وهتفوا بسقوطها وسقوط المعاهدة المصرية الإنجليزية[٨٠]. وفي ذلك الموقف ظهر إلى الوجود شبه تحالف بين مصر الفتاة والوفد لتأييد الوفد في مذكرته، واتصل أحمد حسين بكل من النحاس ومكرم عبيد مهنئًا، ويرى أحمد حسين أن على الوزارة والأحزاب أن يتحدوا في مواجهة الإنجليز وفي مظاهرة الوفد وتأييده من كل الجهات الشعبية والحكومية[٨١]. حتى أنه تردد أن مصر الفتاة انضمت إلى حزب الوفد في ذلك الوقت[٨٢]. ولكن حقيقة الأمر أن هذا الانضمام لم يحدث وإنما كان مظاهرة من مصر الفتاة للوفد في مطالبه التي هي مطالب الأمة جميعها والتي عبر عنها الوفد.

ولما اشتدت المخاطر التي تتعرض لها البلاد عند اقتراب الحرب من أراضيها، توجه أحمد حسين بنداء إلى الأحزاب لنبذ الخلافات القائمة بينهم والوقوف صفًا واحدًا في مواجهة الخطر المشترك[٨٣]. كما بذلك جهودًا في هذا السبيل للتوفيق بين زعماء الأحزاب – كما يذكر هو – لتكوين الجبهة الوطنية[٨٤].

إلا أن الموقف الأكثر تشددًا الذي وقفته مصر الفتاة كان عندما طالبت السلطات البريطانية الحكومة المصرية بإعلان الحرب على ألمانيا وإيطاليا وذلك بعد أن أعلنت إيطاليا دخولها الحرب في ١٠ يونيه ١٩٤٠ إلى جانب ألمانيا. أعلن علي ماهر أمام مجلس النواب والشيوخ في جلسة سرية في ١٢ يونيه موقف حكومته من دخول إيطاليا الحرب، وفي ذلك الوقت اشتدت السلطات البريطانية في موقفها من علي ماهر وأعربت للملك عن تعذر تعاونها معه. وقد ظاهرت مصر الفتاة علي ماهر في موقفه فأعربت عن تأييدها المطلق لخطواته كما أرسلت برقية إلى الملك بهذا المعنى[٨٥]. كما أرسلت وفدًا برئاسة مصطفى الوكيل إلى القصر فقدم عريضة تأييد للوزارة في موقفها[٨٦].

كان موقف الإنجليز المتشدد من علي ماهر دافعًا لمصر الفتاة كي تعد للقيام بثورة ضدهم، فبدأت بنشر دعاية ثورية وتهيئة الشعب للثورة ضد الإنجليز[٨٧]. وقد ركزت على نشر تلك الدعاية بين أعضائها على أن يقوموا هم بنشرها في بلدانهم[٨٨]. وقد أوضح أحمد حسين هذه الفكرة بقوله "كان الحزب في حالة تنظيم حركة ضد الإنجليز، ومؤدى هذه الحركة أن نختار بعض القرى التي تحيط بالمركز (مركز البوليس) وفي كل قرية منها عدد من الشبان يهجم على بيت العمدة ويستولى على (السلاحليك) ويزحفوا على المركز وتتكرر هذه العملية في المحافظات في الوجه البحري أما في الصعيد فتقطع السكك الحديدية كما تطبع منشورات بعنوان من قيادة الثورة إلى الجماهير[٨٩] ولكن هذه المحاولة للقيام "بالثورة" وفي فترة الإعداد والتخطيط لها انكشف أمرها، فقد استطاع البوليس المصري أن يحصل على بعض المنشورات التي أعدتها مصر الفتاة للدعوة إليها.

أعدت مصر الفتاة المنشورات التي تدعو الجماهير للثورة فكان منها منشورات بعنوان "منشور القيادة رقم ١ إعلان الجهاد ضد الإنجليز" دعت فيه إلى الجهاد ضد

الإنجليز وأشياعهم من الخونة المارقين والضعفاء المأجورين، وقد وقع هـذا المنـشور بتوقيع القيادة الرباعية للثورة المصرية الإسلامية[٩٠]. وإلى جانب إعداد المنـشورات فقط استطاعت الفتاة أن تجمع بعض الأسلحة "والديناميت" استعدادًا لتنفيذ فكرهـا في إعلان الثورة على الإنجليز ووضعتها في مخابئ لهذا الغرض[٩١].

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه مصر الفتاة تمهد للقيام بثورة ضد الإنجليز، حاول هؤلاء الاتصال بأحمد حسين وضمه إلى صفوفهم وخاصة بعد أن أعلن علـي ماهر إصرار حكومته على رفض إعلان الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا. فاتصل المسئولون الإنجليز في مصر بعبد القادر (بك) مختار صديق أحمد حسين وطلبوا إليه أن يمهد لهم الاتصال به، فعرض ذلك على أحمد حسين الذي وافق أن يلتقي مع "شـيرر" أحـد رجال المخابرات البريطانية البارزين في ذلك الوقت، فأعد تقريرًا عن تلك المقابلـة رفعه إلى المسئولين الإنجليز اقتراح فيه ضرورة التعاون مع أحمد حسين، فأرسلوا إليه خمسة ضباط، وكما يذكر أحمد حسين أنه استطاع إقناعهم بأنهم لابد وأن يغيروا من سياستهم بالنسبة لمصر، وأن يعملوا على تأليف وزارة من كل الأشـخاص الـذين يحاربونهم وهم علي ماهر، عزيز المصري، صالح حرب وعبد الرحمن عـزام فكتـب هؤلاء الضباط تقريرًا على مايلز لامبسون ضمنوه مقترحات أحمد حسين ولكنه رفض الأخذ بها[٩٢].

أما تقارير البوليس فتعترف بالاتصالات بين أحمد حسين والسفارة البريطانيـة فتشير أحداها إلى أنه فضلاً عن مطالبته إنجلترا بجلاء جنودها بعد الحرب فإنه طلـب مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه ومرتب للجريدة[٩٣]. ولكن أحمد حسين ذكر لأعضاء حزبه أن الإنجليز هم الذين حاولوا شراءه فعرضوا عليه أن يقدموا له المال الـلازم لإنعـاش جريدته وصدورها بانتظام ويعيدون فتح مطبعة الحزب ويجعلون له مركزًا ممتازًا[٩٤].

وعندما ترددت الشائعات عن قرب هجوم الإيطاليين على مصر بجيوشهم الموجودة في ليبيا، نبه أحمد حسين إلى هذا الخطر وطالب بأن تظل مصر على موقفها من الحرب[٩٥]. ومن ثم توجه بخطاب إلى حسين صبري رئيس الوزراء في ذلك الوقت، طالبه فيه بالاحتجاج على الحكومة الإيطالية لانتهاكها حرمة الأراضي المصرية، كما طالبه بضرورة استعداد مصر لصد هذا الهجوم وللدفاع عن نفسها رغم موقفها في الامتناع عن دخول الحرب[٩٦].

وفي نفس الوقت الذي نادى فيه علي ماهر بضرورة تجنيب مصر ويلات الحرب وأيده في موقفه معظم الهيئات السياسية المختلفة ومنها مصر الفتاة، ورغم ذلك فقد خرج السعديون بدعوة جديدة تطالب بدخول مصر الحرب إلى جوار إنجلترا، وقد أثارت تلك الدعوة عواطف الأمة جميعًا، فأرسل أحمد حسين خطابًا إلى الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يطالبه بالسماح له بمقابلته ليناقشه آراءه التي يدعو إليها، كما أرسل خطابًا آخر إلى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت طلب إليه فيه السماح له بعقد اجتماع يرد فيه على دعوة أحمد ماهر ولكن الطلبين أهملا[٩٧]. ولعل ذلك يوضح موقف أحمد حسين المتشدد في مناهضة تلك الدعوة.

وعلى الرغم مما أبدته مصر الفتاة من حماسة لمهاجمة الدعوة لدخول مصر الحرب، إلا أنها تحاول التقارب من الإنجليز مرة أخرى علها تستطيع أن تجد مخرجًا من الأوضاع التي تمر بها والتي تشبه الجمود إلى حد كبير. وفي هذا الشأن يقوم أحمد حسين باتصالات بوزير اليونان المفوض لينقل إليه موقفه وموقف مصر الفتاة من الإنجليز، ويدعوه لزيارة دار الحزب فيلبي الدعوة، ولعله من المرجح أن تكون هذه الزيارة محاولة من جانب أحمد حسين كي يسمع هذا الوزير موقف مصر الفتاة من الإنجليز في ذلك الوقت ويشير أحمد التقارير أن تلك الزيارة تعتبر بدء تحول في خطة

الحزب نحو بريطانيا، وأن أحمد حسين يتقرب منها فيظهر أن شعور الحزب في صفها، فينقل الوزير بدوره هذا الشعور إلى السفارة البريطانية – باعتباره وزير دولة حليفة لهم – وبهذا لا يجد الإنجليز مانعًا من التعاون مع مصر الفتاة[٩٨]. ولكنه يبدو أن تلك المحاولة من جانب أحمد حسين لم تكلل بالنجاح وإن لم يقطع علاقته ببعض المسئولين الإنجليز كما سنرى فيما بعد.

وعندما لم تثمر محاولة أحمد حسين في التقارب من إنجلترا ثمرتها المرجوة، نجده يعود إلى أسلوبه القديم في الهجوم عليها مجددًا حماسته وحماسة مصر الفتاة في الدعوة لتجنيب مصر ويلات الحرب، وقد تمثل ذلك في منشور أعدته مصر الفتاة بعنوان "شباب الجامعة واستقلال البلاد" طالب المنشور بإقالة وزارة حسين سري على أن يتولى حكم البلاد بعض العنصر القوية التي تستطيع مقاومة المطامع الإنجليزية، والتي تستطيع أيضًا أن تعلن حياد مصر في الحرب[٩٩]. وقد عمل أحمد حسين على توزيع هذا المنشور على طلبة الجامعة، فعهد إلى إبراهيم الزيادي عضو الحزب والطالب بكلية الحقوق توزيعه عليهم[١٠٠]. كما كانت اجتماعات مصر الفتاة تعبيرًا عن هذا الاتجاه الجديد في الهجوم مرة أخرى على سياسة إنجلترا في مصر. فقد هاجم محمد صبيح تصرفات الإنجليز وتدخلهم في شئون مصر الداخلية وخاصة فيما يتعلق بما طلبه السفير البريطاني "سير مايلز لامبسون" من وزارة حسين سري باعتقال بعض الشخصيات المصرية الهامة، وكذلك طلبه منها بأن يبتعد علي ماهر عن القاهرة، كما هاجم صبيح تعليمات الوزارة التي تقضي بالقضاء على جنود المظلات الألمان الذين يعثر عليهم أحياء، قائلاً "فكيف تسمح حكومتنا بأن تشترك في عمل لا نتيجة له وليس من مصلحتنا خصوصًا ونحن غير مشتركين في الحرب"[١٠١]. ولعل محمد صبيح في هذا الرأي الأخير يعبر عن سياسة مصر الفتاة الموالية للمحور وخاصة في فترة كانت فيه انتصاراته على الحلفاء ظاهرة للعيان.

كان الإنجليز – على الرغم من محاولاتهم إقامة علاقات مع أحمد حسين ومصر الفتاة، أو سعيه هو لإقامة العلاقات – متشككين تمامًا في موقفه منهم ولم يحيدوا عن فكرتهم في أنه من العناصر المناوئة لهم وللأجانب عامة فكانوا يراقبون نشاطه ونشاط حزبه باهتمام بالغ، وكان من رأيهم منذ بداية الحرب أن يعتقل أحمد حسين وبعض أعضاء حزبه، وقد أبلغت السلطات البريطانية رغبتها هذه إلى علي ماهر وحسن صبري وحسين سري رؤساء الوزارات التي تولت الحكم في تلك الفترة، إلا أن هؤلاء لم يجدوا ما يبرر اعتقال جماعة مخلصة للقصر الذين هم ووزاراتهم تعبيرًا عن اتجاهه فأهملوا الاستجابة لرغبة الإنجليز كما يذكر أحمد حسين[١٠٢]. فلما كانت حركة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنجليز في العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها كان من المتوقع بل ومن المؤكد أن تشتد السلطات الإنجليزية في المطالبة باعتقال أحمد حسين ورجال حزبه بعد أن أسفر عن وجهه وجاهر بدعوته في ضرورة الثورة على الإنجليز كما فعل العراق، وبعد أن تأكد لديهم أن محاولات التقارب التي بذلها أحمد حسين من قبل لم تكن سوى محاولات زائفة يقصد من ورائها مكاسب معينة. فأصدر حسين سري أوامره باعتقاله وأعضاء حزبه، وإن كان خبر أمر ذلك الاعتقال قد وصل إلى علم أحمد قبل صدوره[١٠٣]. فقرر ألا يمكّن السلطة منه فهرب.

وإلى جانب ذلك فقد اتخذت عدة إجراءات منها، إلغاء جريدة "مصر الفتاة" والقبض على كل من يمت إلى الحزب بصلة، وإزاء ذلك الموقف قد عزم أحمد حسين ألا يخضع للأمر الصادر باعتقاله وألا يمكن قوات البوليس التي اشتدت في البحث عنه من القبض عليه[١٠٤]. كما قام بعض أعضاء الحزب بترويج شائعات عن هروبه إلى سوريا إمعانا من تضليل البوليس[١٠٥]. أما أحمد حسين فكان يرى في الهرب فرصة يظل بعيدًا عن الاعتقال حتى يتضح الموقف الدولي فربما كان في صالحه. وكان رد الفعل لتلك الإجراءات أن اشتد بعد أعضاء مصر الفتاة في الهجوم على الإنجليز

فأصدروا لذلك عدة منشورات تفضح أساليبهم منها "النشرة القومية، خطة الإنجليز وإنذارنا للخائنين" وهي عبارة عن قمديد لمن يساعد الإنجليز من المصريين في تنفيذ خطتهم في اعتقال أحمد حسين وغيره(١٠٦). هذا وقد عاد أعضاء مصر الفتاة الباقون خارج المعتقلات إلى محاولة بث دعاية ثورية ضد الإنجليز فيلصقون منشورات صغيرة على أعمدة الترام بمدينة القاهرة نصها "الله. الوطن. الملك. أحمد حسين زعيم الثورة"(١٠٧). وقد استمرت هذه الحملة في نشر الدعاية ضد الإنجليز.

قابلت السلطات العسكرية هذا النشاط من جانب مصر الفتاة بالحزم والشدة فقد اعتقلت الكثير من أعضاء الحزب، وفصلت بعض الموظفين منهم، كما فتش البوليس بضع مئات من بيوت أعضائه وبيوت أقاربهم في جميع أنحاء البلاد بحجة البحث عن أحمد حسين، وإن كان ذلك استجابة لرغبة الإنجليز في القضاء على كل من ينتمون لمصر الفتاة، وقد ظل أحمد حسين هاربًا حتى تأكد لديه أن ميزان الحرب أصبح في صف الحلفاء بعد الانتصارات التي أحرزوها على المحور، وهو ما كان يعلق عليه آمالاً لو حدث العكس فقرر تسليم نفسه ولكن البوليس ضبطه متخفيًا في طنطا في ٢٣ يوليو ١٩٤١ قبل أن يسلم نفسه وأودع سجن الأجانب(١٠٨). ولكن أحمد حسين على الرغم من موقفه من السلطات الإنجليزية في مصر لم يعدم المحاولة في تجديد العلاقة بينه وبين الإنجليز وإن كان هذه المرة من داخل سجن الأجانب. وربما كان ذلك محاولة من جانبه أدرك أنها ربما ساعدته في الخلاص من سجنه، فأرسل خطابًا للجنرال كلايتون مدير المخابرات بالجيش البريطاني ولأهمية ذلك الخطاب ننشره بنصه.

"سجن الأجانب في ١٩٤١/١٢/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيز الجنرال كلايتون

أحبيك من كل قلبي – كنت قد بدأت أكتب لك قبل اعتقالي منــذ خمسة شهور مظهرًا ارتياحي إلى بعض الخطوات التي خطتها السياسة البريطانية كإعلانها استقلال سوريا وترحيبها بالوحدة العربية، حدث بعد ذلك أنني اعتقلت فتوقفت عن الكتابة خوفًا من أن تفسر كتابتي بأنها نوع من المداهنة أو الرغبة في أن يطلق سراحي ولذلك فقد آثرت الصمت طوال هذه المدة، وعندما بدأت الحملة الإنجليزية علــى ليبيا شعرت برغبة شديدة في أن أكتب لك لأعرب لك عن تمنياتي الصادقة لنجــاح هذه الحملة ولكن نفس السبب القديم منعني من هذه المرة أيضًا، على أنه جد أخــيرًا عاملان شجعاني على الكتابة من جديد، أما الأول فهو أنني كتبت لوزارة الداخليــة أعلنها برغبتي الصريحة في ألا تطلق سراحي وأنني أفضل البقاء في الاعتقــال لعــدة أسباب شخصية وعامة. أما العامل الثاني فهو انقضاء مرحلة الأعمال الأولى في ليبيــا توقفها استعدادًا لمعارك مقبلة وقد ملأ ذلك رأسي بأفكار وآراء حملتني على أن أكتب لك أخيرًا.

لقد كان رأيي الذي بسطته لك منذ مقابلتنا الأولى وظلت متمسكًا به في كل الظروف والأحوال أن مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلية تقضي بضرورة تعاونها مع إنجلترا في هذه الحرب تعاونًا على أوسع نطاق ممكن، بما ذلك التعــاون العــسكري الكامل، فإن وقوف مصر بعيدًا عن هذا النزاع الذي يتصل بكياننا هو موقف شاذ، لا يتفق مع ما تريده هذه البلاد لنفسها من مستقبل مجيد كأمة حية تقــود العــرب وتتزعم الإسلام، ولكن الحق أن اللوم في ذلك يقع على عاتق الجانب البريطاني الذي رفض حتى الآن أن يطمئن مصر على هذا المستقبل ويرسم لها حدوده حتى تكــون على بينة من أمرها بالنسبة لكل مشترك في هذه الحرب، وهذا ما يجعل شخصًا مثلي ولست إلا واحدًا من عديدين نقف هذا الموقف السلبي مع أننا أكثر الناس استعدادًا للعمل الشاق المتواصل دفاعًا عن حرية بلادنا ومستقبلنا وقضيتنا التي هــي نفــس قضيتكم في هذه الحرب.

ولكن يظهر أنه قدر علينا أن نلتزم هذا الجانب السلبي طويلاً وهذا ما يجعلني لا أملك ما أقوله الآن إلا أن أتمنى لكم التوفيق في دحر أعدائكم الذي يتحولون إلى أعداء لنا إذا قدر لهم أن يغلبوكم على أمركم (لا قدر الله). وإني لأرجو لك صحة جيدة وتحياتي إلى جميع من تشرفنا بمعرفتكم من زملائنا الضباط".

أرجو التكرم بإشعاري بوصول الخطاب إليكم.

المخلص

أحمد حسين

بسجن

الأجانب [١٠٩]

ولعل هذا الخطاب يوضح مدى علاقة أحمد حسين بالشخصيات الإنجليزية المسئولة في مصر، والتي سبق أن عرضنا لبعضها، ولكن هذا الخطاب حسم موقف أحمد حسين من دخول الحرب، وأن كانت نغمة العداء للإنجليز التي اتسم بها نشاط مصر الفتاة في فترة الحرب تكاد لا نلمسها في عبارات ذلك الخطاب. ولعله من المؤكد أن أحمد حسين على الرغم من أنه صرح في الخطاب بأنه خشي الكتابة إلى كلايتون حتى لا تفسر على أنها نوع من المداهنة أو الرغبة في إطلاق سراحه ولكنه أراد أن يشير إلى رغبته في الإفراج عنه من طرف خفي فهي محاولة من جانبه لتقديم خدماته للإنجليز في حالة الإفراج عنه وخاصة وأنه في نهاية الخطاب يتمنى لهم دحر أعدائهم، إلا أن السلطات الإنجليزية لم تعر خطابه هذا اهتمامًا فظل في الاعتقال حتى نهاية الحرب تقريبًا.

وفي حقيقة الأمر، فإن مصر الفتاة منذ البداية وهي على علاقات سيئة تمامًا بالأجانب عامة وبالإنجليز خاصة، وقد تمثل ذلك في نشاطها المعادي لهم طوال فترة الدراسة، إلا أن هذا الموقف من جانبها لم يجعل الإنجليز يسفرون عن رغبتهم في

القضاء عليها إلا في الفترة التي كان يتعرض فيها وضع بريطانيا في مصر للخطر فاشتدت في معاملتها، أما في الفترة السابقة على إعلان الحرب فقد كان موقف الإنجليز من مصر الفتاة ينم عن عدم الاكتراث لما تقوم به من نشاط معاد لها استهانة بشأنها ولأن الإنجليز كانوا يعلمون حقيقة وضعها وحجمها ودرجة تأثيرها في المجتمع المصري. وعلى الرغم من تأكدهم أيضًا من أنها حركة موالية لإيطاليا وألمانيا فلم يتغير موقفهم منها إلا في فترة الحرب كما رأينا. ولعل الإشارة إلى أن مصر الفتاة كانت موالية لإيطاليا وألمانيا، يدعونا إلى دراسة علاقاتها بهاتين الدولتين كقوى سياسية مؤثرة لتحديد الهدف الذي سعت من أجله مصر الفتاة في إقامة علاقات معهما، وربما كان مرتبطًا بموقفهما من المسألة الوطنية لتحقيق تقدم فيها بمساعدة تلك الدول.

كان موقف مصر الفتاة من الإنجليز والذي اتضح أنه كان يتسم بالعداء لإنجلترا باعتبارها الدولة المحتلة للبلاد والتي أخرت تقدمها في مختلف النواحي، وعلى الرغم مما مرت به العلاقات بين مصر الفتاة والإنجليز من مراحل وما بذل من محاولات للتقارب، فإن مصر الفتاة لم تستطع أن تتخلى عن فكرتها القديمة المعادية للإنجليز، ولعل ذلك كان دافعًا لها لإقامة علاقات مع الدول الأوربية المعادية لإنجلترا، وخاصة إيطاليا وألمانيا وستقتصر معالجتنا لهذا الجانب على أظهار مدى الإعجاب الذي أبدته مصر الفتاة بهاتين الدولتين، ومتابعة المراحل التي مر بها إلى الحد الذي جعلها ترى في أنظمة تلك الدول مثالاً يحتذى به ويمكن تطبيقه في مصر على يديها. ولنبدأ بعرض علاقة مصر الفتاة بإيطاليا منذ نشأتها وحتى نهاية فترة البحث.

يرجع إعجاب أحمد حسين بموسوليني إلى ما قبل تأسيس جمعية مصر الفتاة، ففي عام ١٩٢٩ – وربما فيما قبلها – كان إعجابه بمنجزات موسوليني في إيطاليا وبشخصيته إعجابًا لا حد له إلى الدرجة التي جعلته يطالب محمد محمود بأن يكون لمصر كموسوليني في إيطاليا – كما سبق أن ذكرنا – كما أن الإعجاب بإيطاليا كان نابعًا مما قام به موسوليني من خطوات على طريق إعادة مجد روما، وهو ما كرس أحمد

حسين نفسه له منذ إيمانه بمجد مصر، وعندما أعلن قيام جمعية مصر الفتاة في عام ١٩٣٣ تحرق أحمد حسين شوقًا للوقوف على مدى ما أحرزته إيطاليا من نجاح على يد موسوليني وإن كانت مجريات الأمور لم تحقق له هذه الرغبة إلا في العام التالي، وفي خلال ذلك العام دأبت جريدة مصر الفتاة "الصرخة" منذ نشأتها على.. التنديد بإيطاليا ومحاولاتها الاستعمارية، ففي عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ هاجمت في عنف الدعوة التي وجهتها إيطاليا إلى الطلبة الشرقيين في أوربا لعقد مؤتمر في روما، وقد وصفتها مصر الفتاة في هذا المقال بأنها هي الدولة التي لا يعرفها الشرق إلا طاغية جبارة في طرابلس تقتل أبناءه وتستحل حرماته وتستعمر أرضه[١١٠].

وعندما سنحت الفرصة لأحمد حسين عام ١٩٣٤ لزيارة إيطاليا على ظهر الباخرة "النيل" - وهي أولى سفن شركة مصر للملاحة التي أسسها بنك مصر - وقد سافر أحمد حسين كصحفي، كما وصف إيطاليا حيث أعلن أنها دولة متخلفة وأن النظام الفاشستي مرتبط بموسوليني فقال: "وقد لمست روح الشعب الإيطالي وتبين لي أن كل ما يقال عن إيطاليا اليوم ليس إلا ضجيجًا من قبيل الدعاية الواسعة النطاق، وأن الشعب الإيطالي متخلف وقدرته محدودة وأن النظام الفاشستي بأسره يتلخص في موسوليني فإذا مات موسوليني مات هذا النظام معه"[١١١]. وبعد عودته من إيطاليا شن هجومًا عنيفًا عليها حتى اضطرت السلطات الإيطالية إلى طلب التحقيق مع أحمد حسين ومحاكمته بتهمة إهانة دولتهم[١١٢]. ولعل هذه الزيارة قد بددت أحلام أحمد حسين، وقد ظل ذلك موقف مصر الفتاة من إيطاليا وهو ينم عن الجفاء والخصومة، فظل كذلك حتى الحرب الحبشية الإيطالية والتي وقف فيها أحمد حسين وفتحي رضوان موقفهما الذي ذكرناه، حتى أن مجلة اللطائف المصورة علقت على ذلك الموقف بقولها: "نحن نريد أن نذهب في حسن الظن بجمعية مصر الفتاة بل برئيسها وبزميله إلى أبعد مدى، ولكن لا نستطيع مهما غالينا في ذلك أن نبرئ

حملتهما المصطنعة من الرغبة في الدعاية لإيطاليا وخدمة مآربها، فهل أفلح وزير إيطاليا المفوض الجديد حيث أخفق سلفه"[١١٣].

وفي ظل نظام الحكم الفاشي حاولت إيطاليا نشر نفوذها في منطقة الشرق الأدنى وأفريقيا وهي تتوق إلى ضم أراضي جديدة إليها، فأبدت اهتمامًا متزايدًا بالبلاد العربية وخاصة مصر حيث توجد لها جالية كبيرة، وقد انتشرت بها دعاية مناهضة لإنجلترا قامت بها "الوكالة المصرية الشرقية" وهي فرع تابع لوكالة الأنباء الإيطالية[١١٤]. ومن هذا المنطلق ومن نظرة إيطاليا حاولت ضم بعض القوى السياسية الداخلية في مصر – وفي غيرها – لتمهد لها هذا السبيل بالدعاية الموالية لها. وفي هذا المجال سعى "أنيس داود" المحرر بجريدة "كوكب الشرق" إلى لقاء مع أحمد حسين، فبسط له فكرته في أن تناصر جمعية مصر الفتاة إيطاليا في موقفها ضد إنجلترا، فأبدى أحمد حسين موافقته[١١٥]. ويشير تقرير من دار المندوب السامي إلى "صمويل هور" وزير الخارجية البريطانية أن أنيس داود اتصل بأحد أعضاء جمعية مصر الفتاة واعترف له بأنه على علاقة بالمفوضية الإيطالية ويعمل بوحي من توجيهاتها، كما يشير التقرير إلى أحد المصريين باسم "يوسف عوني" وأنه يقوم بأعمال الجاسوسية والدعاية للمفوضية الإيطالية وأنه حصل على مساعدات مالية من مكتب الدعاية الإيطالي بجريدة "دوريانتي" مدعيًا أنه عضو بجمعية مصر الفتاة[١١٦].

وتشير تقارير أخرى إلى أن علاقة مصر الفتاة بأجهزة الدعاية الإيطالية في مصر قد توثقت على حد كبير، فتتقدم مصر الفتاة بالتماس إلى الملك تطلب فيه أن تقف مصر على الحياد في النزاع الحبشي الإيطالي ويظاهر موقفها محمد حسين الجوهري وهو شاب مصري فيرسل برقية باسم سكان عابدين إلى كبير الأمناء يؤيد فيها وجهة نظر مصر الفتاة، وكانت تلك الحركة بتوجيه من "أوجو دادون" المسئول عن النشاط الدعائي لإيطاليا في مصر الذي منح الجوهري مبلغ خمسة جنيهات في

نظير قيامه بهذا العمل – كما يشير التقرير إلى أن "دادون" دفع مبالغ ضخمة على جمعية مصر الفتاة ليمكنها من استعادة جريدة "الصرخة" لنشر وجهة نظرهم السابقة(١١٧). كذلك فقد تلقت مصر الفتاة مبالغ أخرى لإصدار "الصرخة" من جديد، ومبالغ عند سفر أحمد حسين لأوربا في نهاية عام ١٩٣٥(١١٨). وعندما تولت وزارة الوفد الحكم في عام ١٩٣٦ استند النحاس باشا على تقارير مماثلة للتقارير التي سبق ذكرها فدمغ مصر الفتاة في البرلمان أنها تعمل لحساب دولة أجنبية، ولعل استناد النحاس باشا إلى تقارير وضعت في عهد وزارته لا تقنعنا بأن هذا يكفي لإلقاء التهمة، خاصة وأن الوفد خصم سياسي لمصر الفتاة، ولذلك فقد ساور الجميع الشك في بيان النحاس باشا والشك دائمًا لمصلحة المتهم، وإن كان النحاس لم يفصح عن صحة هذه الاتصالات وبدايتها عندما ألح عليه بعض الأعضاء في ذلك، فهو قد اتهم ولم يقدم الدليل(١١٩).

ولاشك في أن مصر الفتاة قد تلقت مساعدات مالية من إيطاليا – فهي متعطشة لجمع الأموال دائمًا – ولعل علاقتها بشكيب أرسلان ولقاء أحمد حسين به في جنيف في يناير ١٩٣٦ دليلاً جديدًا على تلقيها مبالغ من إيطاليا، خاصة إذا علمنا أن شكيب أرسلان على علاقة بموسوليني منذ عام ١٩٢٢، حين سافر الوفد السوري إلى إيطاليا لإقناعها بعدم التصديق على الانتداب الفرنسي، فالتقى بموسوليني الذي أيد موقفهم في جريدة "بوبولوديتاليا"(١٢٠). وقد توطدت علاقة موسوليني بهم فيما بعد توليه الحكم، حتى أنهم في عام ١٩٣٥ عرض على "إحسان الجابري" القيام بثورة ضد بريطانيا في فلسطين فوافقه، وتسلم منه مبلغ ١٦ ألف جنيه سلم منها ٧ آلاف للمفتي الحاج أمين الحسيني وثلاثة آلاف لشكيب أرسلان، ومبالغ لغيرهما، وقد دفع موسوليني هذه المبالغ بقصد الدعاية لإيطاليا في البلاد العربية(١٢١). فإذا علمنا أن

أحمد حسين التقى بشكيب أرسلان في الفترة التالية لأخذه هذا المبلغ فمن المرجح أن يكون قد منح أحمد حسين مبالغ للقيام بهذا الغرض في مصر.

وتشهد الأعوام التالية محاولات من جانب إيطاليا للتقارب من مصر الفتاة، ففي عام ١٩٣٦ تعرض السلطات الإيطالية في مصر على أحمد حسين إرسال خمسة من أعضاء جمعيته يختارهم للسفر إلى جامعة "بيروجا" ليستكملوا دراستهم الجامعية على نفقة الحكومة الإيطالية. وهذه الجامعة مخصصة لاستقبال الطلبة الأجانب[١٢٢]. وفي نفس الوقت كان هناك بعض أعضاء مصر الفتاة معجبين بإيطاليا ومنهم عبد الدايم أبو العطا الذي عكف على دراسة اللغة الإيطالية، وقد التحق بالجامعة المذكورة حتى استطاع أن يحصل على درجة الدكتوراه منها فيما بعد. وكما كان على اتصال بإدارة جريدة "جورنالي دوريانتي"[١٢٣]. ولكن ذلك الإعجاب ومحاولات التقارب لا تستمر على نفس معدلها، ففي عام ١٩٣٧ ينبه أحمد حسين إلى الخطر الإيطالي الذي يهدد المنطقة فيما لو اشتعلت الحرب العالمية الثانية، وقد تنبأ بوقوعها في عام ١٩٣٨، أو ١٩٣٩. وقد أوضح في مقاله أطماع موسوليني في أن يجعل البحر المتوسط بحيرة رومانية، ويرى أن الحرب ستكون مصر ميدانها بين إيطاليا وإنجلترا[١٢٤]. وفي ربيع عام ١٩٣٨ تثني مصر الفتاة على موسوليني رجل إيطاليا الأول بل رجل أوربا الأول – على حد تعبيرها – ولكنها في نفس الوقت تهاجم سياسته الرامية إلى حشد الجنود في ليبيا وتعتبرهم الجيش المعد لغزو مصر، وتطالب موسوليني إذا أراد أن يحظى بثقة المصريين أن يسحب جنوده منها[١٢٥].

وفي شهر مايو من عام ١٩٣٨ يتقدم أحمد حسين بطلب إلى وزير إيطاليا المفوض في مصر للسماح له بزيارة بلاده، فاستقبله الوزير في المفوضية الإيطالية في يوم ٢١ مايو حيث تلقى تأكيدات منه بأن بلاده سوف تحسن ضيافته وأنها سترتب له لقاءات مع السنيور موسوليني، كما منحه الوزير بعض المساعدات المالية[١٢٦]. ومن

ثم سافر أحمد حسين لزيارة أوربا لدراسة الأنظمة الأوربية، فزار كـلاً مـن ألمانيـا وإيطاليا وغيرهما، ففي إيطاليا استقبله لفيف من الحزب الفاشـستي وإدارة الثقافـة الشعبية وجمعيات الشبيبة الفاشستية وبعض الصحفيين(١٢٧). وفي إيطاليا صرح أحمـد حسين لمحرر جريدة "لافورو فاشيستا" في لقاء له معه بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٨ مـن أنه جاء لإيطاليا ليرى نظم العمل والنظم النقابية والمالية وليرى عن كثب المؤسسات الاجتماعية. وفي خلال ذلك اللقاء أعرب عن شعوره الطيب نحو إيطاليا بقوله: "نحن نرغب من صميم قلوبنا أن نكون أصدقاء لإيطاليا، فنحن نعيش على شواطئ بحـر واحد ولنا مدينة مشتركة قديمة والعالم مدين لكلينا".. كما أبدى إعجابـه الـشديد بموسوليني بقوله: ".. ولكنني معجب به إلى أبعد حد وإني أستطيع أن أقر أنه أحـد الدعائم الكبرى التي تقوم عليها الحياة في عصرنا الحديث"(١٢٨). وقد بلـغ حـديث الإعجاب قمته خلال تلك الزيارة لإيطاليا، وهناك صرح أحمد حـسين أنـه مثـل موسوليني فقد أراد أن يناضل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولهـذا حـضر إلى إيطاليا ليدرس عقد العمل الفاشستي(١٢٩).

أثناء زيارة أحمد حسين لإيطاليا، عرضت فكرة أن تتعاون مصر الفتـاة مـع موسوليني ولكنه رفض أن يتعاون معها، قائلاً إن عليه أن يحترم اتفاق "الجنتلمـان" الذي وقعه مع إنجلترا لتهدئة الموقف وحالة التوتر التي كانت تسود البحر المتوسط – وكان ذلك الاتفاق قد وقع في أبريل ١٩٣٨ – ولقد كان اعتذاره رقيقًا ومهذبًا – كما يذكر محمد صبيح(١٣٠). ولكن صبيح لم يذكر أكثر من ذلك في هذا الموضوع، ولكنه يدل ضمنيًا على أن نوعًا من التقارب من إيطاليا حاولته مصر الفتاة على يـد رئيسها ولم تشجعه إيطاليا، وقد استمر ذلك الوضع من العلاقات الفاترة بين مـصر الفتاة وإيطاليا حتى إعلان قيام الحرب وموقف مصر منها بعد دخول إيطاليا الحرب.

وعندما أخذت الأوضاع تنبئ بقرب وقوع الحرب العالمية الثانية، فقد أعلنت مصر الفتاة أنها سوف تحارب إيطاليا إذا شرعت في الهجوم على مصر[١٣١]. وعلى الرغم من أن إعلان مصر الفتاة الوقوف إلى جوار إنجلترا في الحروب المقبلة. فإن هذا كان متغيرًا كما رأينا. وفي نفس الوقت كان أصدقاؤها "القصر والوزراء" لهم ميول محورية، فالملك فاروق كانت له اتصالات بإيطاليا سبقت إعلان الحرب، وهي محاولة من جانبه كي يضمن مساعدة دول المحور في حالة إعلان مصر الحياد في الحرب المقبلة، وهذا ما أعربت عنه إيطاليا وعن حسن نيتها على يد وزيرها المفوض "الكونت ماتزوليني"[١٣٢]. وفي نفس الوقت كان علي ماهر ومجموعته من أمثال صالح حرب وعبد الرحمن عزام وعزيز المصري من أشد المؤيدين للمحور[١٣٣]. وكان "دادون" رئيس مركز الاستعلامات الإيطالي من ألمع الشخصيات الإيطالية الدبلوماسية وأكثرها حركة، فكان له أصدقاء كثيرون من بين الشخصيات المصرية[١٣٤]. كما كان على علاقة بعلي ماهر حتى أنه عندما طلب الحصول على تأشيرة خروج من مصر، رأت وزارة الداخلية بناء على رغبة الإنجليز أن تسوف وتماطل في منحه التأشيرة تمهيدًا لاعتقاله، ولكن علي ماهر اتصل بإدارة الجوازات وألح في استعجال منحه التأشيرة حتى ذهب بنفسه وحصل على جواز سفر "دادون" وسلمه إليه فغادر مصر رغم أنف السلطات البريطانية"[١٣٥]. وعلى الرغم من موقف أصدقاء مصر الفتاة السالف من المحور، فإنه لم تبد في الأفق أية علاقات لها بذلك الموقف على عهد وزارة علي ماهر أو ربما خلال فترة الحرب حتى نهاية الدراسة.

وعندما تواترت الأخبار عن قرب مهاجمة إيطاليا للحدود المصرية في أغسطس ١٩٤٠ بعد دخولها الحرب – طالب أحمد حسين بالاستمرار في الأخذ بمبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب، على ألا يمنعها ذلك من الاستعداد للخوض في غمارها إذا فرضت الظروف ذلك[١٣٦]. وعندما هاجمت القوات الإيطالية الحدود المصرية

اجتماع الحزب في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠، واتخذ عدة قرارات منها أن تبادر الحكومة المصرية بالاحتجاج على الحكومة الإيطالية لانتهاكها حرمة الأراضي المصرية وتسألها تفسيرًا عن هذا العمل، وتحتفظ لنفسها بحق الحرية في العمل دفاعًا عن نفسها وكيانها إذا هي لم تتلق ردًا من الحكومة الإيطالية في ظرف ثلاثة أيام على أن حزب مصر الفتاة يرى أن تعمل الحكومة على تعبئة قوى الشعب المصري المختلفة(١٣٧). وفي حقيقة الأمر أن موقف مصر الفتاة من إيطاليا في فترة الحرب لم يكن يدل دلالة واضحة على اتصال بين مصر الفتاة والإيطاليين، ولكن مجمل موقفها كان التصدي للهجوم الإيطالي إذا هدد الأراضي المصرية، ولعل ذلك الموقف كان ناتجًا عن موقف مصر الفتاة المتغير من إنجلترا في فترة الحرب، وربما كان موقف مصر الفتاة من إيطاليا محاولة لتطمئن إنجلترا من ناحيتها وإن كانت في نفس الوقت تتمنى أن تحرز دول المحور انتصارًا على الحلفاء في نهاية الحرب انطلاقًا من فكرها في معاداة إنجلترا. ولكن ظروف الحرب وتطوراتها لم تجعل من تمنياتها حقيقة، فقد دارت الدائرة في النهاية على قوات المحور، كما تجمد نشاط مصر الفتاة في ذلك الوقت بدخول قادتها السجون بأوامر السلطة العسكرية.

أما عن علاقة مصر الفتاة بألمانيا فقد كانت محاولة من جانبها للتعاون مع عدو إنجلترا اللدود في أوربا في ذلك الوقت، أملاً من جانبها في أن تساعدها تلك العلاقة في الخلاص من الاستعمال البريطاني لبلادها. وقد مرت تلك العلاقة بمراحل مختلفة، فقد مرت بمحاولات تقارب وإعجاب من جانب مصر الفتاة بألمانيا، ومراحل أخرى تنم عن العداء والهجوم الشديد عليها، وعلينا متابعة تلك المراحل.

حاولت مصر الفتاة أن تقيم علاقات مع السلطات الألمانية في القاهرة، ففي يونيو ١٩٣٤ قام أحمد حسين بزيارة وزير ألمانيا المفوض "د. أبرهارد فون اشتوهرر **Dr. Eberhard Von Stohrer.**" وقد قرر الوزير أن أحمد حسين زاره

لكي يعبر له عن تعاطفه مع ألمانيا الجديدة، وليطلب تأشيرة دخول لزيارة ألمانيا، وقد رفض الوزير لقاءه مرة أخرى عندما طلب أحمد حسين ذلك، بل أرسل لإدارة الأمن العام المصرية تقريرًا بما تم في مقابلته معه، ويشير تقرير الوزير أن حركة أحمد حسين بالغة الضعف وأنها ليست لها أهمية(١٣٨). وعلى الرغم من ذلك الموقف من جانب ألمانيا، فإن أحمد حسين لم يكف عن محاولة عقد المقارنة بين كفاحه وكفاح هتلر في ألمانيا هذا فضلاً عن محاولة مصر الفتاة الأخذ بالأساليب النازية التي استخدمها هتلر، ففي عام ١٩٣٧ سعت لإعادة تنظيم صفوفها على أساس الخطط النازية(١٣٩).

ومن المحتمل أن يكون موقف وزير ألمانيا المفوض من أحمد حسين سببًا في أن العلاقات بين الطرفين قد أصابها الجمود في الفترة التالية، إلى أن يجدد أحمد حسين المحاولة مرة أخرى في عام ١٩٣٨ حيث طلب الموافقة على زيارة ألمانيا ولكن هذه المرة لقي ترحيبًا من وزيرها المفوض بمصر، فقد تلقى ردًا على طلبه ينم عن الترحيب الكامل مع الوعد بتقديم كل التسهيلات الممكنة وقد استقبله الوزير الألماني في يوم ٢١ مايو عام ١٩٣٨، وأكد له أنه سوف ترتب له لقاءات مع هتلر ومن المؤكد أنه قدم له بعض المساعدات المالية(١٤٠). ولعل تغير الوضع الدولي في تلك الفترة هو الذي جعل الألمان يغيرون موقفهم من مصر الفتاة.

وعندما زار أحمد حسين ألمانيا في يوليو عام ١٩٣٨ بهدف دراسة الأنظمة، فقد اطلع هناك على نظم الحزب النازي وتاريخ حركته كما زار معسكرات شباب هتلر(١٤١). واتصل بزعماء النازية حيث تلقى دعوة منهم لزيارة معسكرات العمل للتعرف على نظامها والروح التي تعمل بها، وكان بصحبته سكرتير الجمعية الشرقية وأحد كبار الضباط من مصلحة العمل. وقد أعجب أحمد حسين كثيرًا بالنظام المستخدم في ألمانيا والذي يتخلص في أن كل ألماني بلغ سن التاسعة عشرة عليه أن يعمل ستة أشهر قبل دخوله الجيش في أعمال يدوية عامة لخدمة ألمانيا، فيجتمع خلالها

الأفراد من كل الطبقات، كما زار معسكر الفتيات أيضًا[١٤٢]. وخلال تلك الزيارة لمعسكرات العمل تلقى أحمد حسين دعوة من المسئولين الألمان لإيفاد نحو خمسين شابًا من شباب مصر الفتاة لينضموا إلى هذه المعسكرات في فترة تدريب الشبان فأبدى استعداده مبدئيًا[١٤٣]. ولكن تلك الفكرة لم تر النور، ولكن عندما عاد أحمد حسين إلى مصر دعا إلى تنفيذ كل تلك الأفكار فيما يختص بالعمل والعمال حتى أنه أنشأ مزرعة لمصر الفتاة بالإسكندرية تمارس فيها بعض الأعمال التي يمارسها الألمان في معسكراتهم إلى حد كبير[١٤٤].

وفي أثناء تلك الزيارة حاول أحمد حسين أن يبذل محاولات للتقارب من هتلر، فقد أرسل إليه خطابًا بمجرد وصوله إلى ألمانيا عبر فيه عن إعجابه بنهضة الشعب الألماني، كما أرسل خطابًا آخر عند مغادرته ألمانيا عبر فيه عن رغبته أن تصرح ألمانيا بأنها في كفاحها إنما تبغي التقدم والتطور ولا تبغي البطش بأحد أو استعمار أو استبعاد أي بلد من البلدان فهي تستطيع أن تكسب عطف الدول الشرقية بصفة خاصة والدول الصغيرة على العموم وأن تغنم صداقتها[١٤٥]. ولكن أحمد حسين يغير موقفه من سياسة هتلر، فموقفه من اليهود يعد مغالاة لا تتفق مع التطور الإنساني – كما يرى أحمد حسين – فإن كل ضغط على اليهود في ألمانيا ينعكس على فلسطين، ولذلك فأحمد حسين لا يقر موقفه في معاداة اليهود[١٤٦]. وعندما تأزم الوضع الدولي في خريف عام ١٩٣٨، كتب أحمد حسين مقالاً بعنوان "إذا قامت الحرب الآن بعد كل الجهود التي بذلتها إنجلترا وفرنسا والتضحيات التي قبلتها تشيكوسلوفاكيا، فإن معنى ذلك أن هتلر يكون رجلاً مجنونًا يريد أن يخرب العالم إرضاءً لغطرسته وطغيانه"[١٤٧].

ولعل ذلك الموقف الهجومي من جانب أحمد حسين يدل دلالة واضحة على أنه وإن كان قد أعجب بمنجزات هتلر في ألمانيا إلا أنه لم يعجب بشخصيته وسياسته يوما

ما[١٤٨]. ولعل ذلك الموقف كان ناتجًا عن الاستقبال الفاتر الذي استقبل بـه أحمـد حسين عند زيارته لألمانيا ومحاولته أن يلتقي بهتلر. ولكن يبدو أن سياسة حزب النازي ألا يلتقي أعضاءه إلا بمن لهم صفة رسمية، ولذلك لم يقابل أحمد حسين بالترحاب مكان موقفه هذا من هتلر[١٤٩].

وتعبيرًا عن موقف أحمد حسين من هتلر فقد كتب إليه خطابًا باللغة الفرنسية يدعوه فيه إلى اعتنق الإسلام، فأخذ يسرد له ما في الإسلام من مبادئ سامية في كل المجالات وقال له في معرض ضرورة قبوله تلك الدعوة "قد تبدو هذه الدعوة غريبـة مني قد تسخر منها كما سيسخر منها الكثيرون عند السماع بها، ولكنك في هـذه الحالة تكون مخطئًا نحو عظمتك وتكون قد ألحقت بها نقصًا لن تقدر على إكماله أبدًا، ولكنني أدعوك إلى تفحص هذه الدعوة فقد يكون من وراء قبولها خيرا!"[١٥٠].

وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية فقد كانت القوى التي ساندت إيطاليا هي نفس القوى التي تؤيد ألمانيا وتتقارب بدرجة واحدة مع محور برلين – روما، وعلـى الرغم من ذلك فقد بدت محاولات تقارب بين ألمانيا وعباس حلمي الثاني في نفـس الوقت الذي كانت اتصالاتها بالملك فاروق قائمة، فلما نما إلى علم فاروق ذلك أبدى استياءه لما يجري بين ألمانيا وعباس فقطعت الاتصالات بينهما وظل القصر على ولائه للمحور وعدائه للإنجليز[١٥١]. ولكن الشيء الواضح أن اتصالات مصر الفتاة بالألمان خلال الحرب لم تكن قائمة، اللهم إلا محاولتهم استخدام مصطفى الوكيل لصالحهم، بعد هروبه من بغداد على أثر فشل حركة رشيد عالي الكيلاني ورفضه التعاون معهم وبقي ببرلين حتى استشهد في مارس ١٩٤٥ على أثر غارة جوية على برلين[١٥٢].

وهكذا وعلى الرغم مما أبدته مصر الفتاة من عطف وإعجاب بألمانيـا إلا أن سلسلة علاقتها بها لم توضح ذلك، ولعل موقفها من أحمد حسين كان دافعًا له كـي يهاجم زعيمها هتلر. ولعل إعجابه بموسوليني كان يفوق إعجابه بهتلر، وقـد أرادت

مصر الفتاة أن تحقق كسبًا للمسألة الوطنية من خلال ارتباطها بتلك الأنظمة الفاشية والنازية التي تكن عداء سافرًا لإنجلترا، ولكن اندحار تلك الدول في الحرب بدد تلك الآمال التي علقتها مصر الفتاة على ارتباطها بها.

وهناك مسألة أخرى هامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموقف مصر الفتاة من الاستعمار ومحاولة الخلاص منه بأي شكل من الأشكال لتحقيق تقدم في المسألة الوطنية فكانت علاقتها بالدول العربية محاولة لتحقيق هذا الهدف وهو ما سنعرض له في الصفحات التالية.

حاولت مصر الفتاة أن تكون على علاقة بقضايا الدول العربية، وذلك انطلاقًا من فكرتها في إقامة الحلف العربي، فقد نص برنامجها على أن تصبح مصر دولة عظمى تحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام. فالحلف العربي هو الحلقة الثانية من سلسلة أفكارها – كما أوضحنا ذلك في الفصل السادس – وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف خطت مصر الفتاة خطوات على هذا الطريق بهدف توثيق العلاقات بينها وبين تلك الدول خلال فترة البحث. ولعل من أهم القضايا التي استغرقت نشاطها كانت قضية مهاجمة الاستعمار في كل مكان من العالم عامة، وفي الوطن العربي خاصة. ومن المفيد أن نعرض لموقف مصر الفتاة في القضايا العربية.

إن اهتمام رجال مصر الفتاة بقضايا الدول العربية يرجع إلى ما قبل قيام جمعية مصر الفتاة في عام ١٩٣٣، فقد كانت هناك محاولات لإقامة اتصالات وثيقة بينهما، وقد تمثل ذلك في الدعوة لمؤتمر الطلبة الشرقيين حيث سافر فتحي رضوان وكمال الدين صلاح إلى فلسطين وسوريا للدعوة لهذا المؤتمر ولتوثيق العلاقات مع شباب تلك البلاد[١٥٣]. كذلك أثمرت هذه العلاقات اتصالات بين فتحي رضوان وجماعة الشباب السوري قبل قيام مصر الفتاة أيضًا[١٥٤]. فلما كان وضع برنامج مصر الفتاة عام ١٩٣٣ اقتنع أحمد حسين بأهمية إيجاد كتلة عربية قوية فنص البرنامج على ذلك،

ومنذ ذلك الوقت ومصر الفتاة تعلق أهمية كبرى على إيجاد ما أسمته الحلف العربي فسعت لإقامة صلات منظمة بينها وبين شباب فلسطين وسوريا والعراق وغيرها من البلاد العربية(١٥٥). ولعله من المفيد أن نتابع علاقة مصر الفتاة بتلك الدول ولنبدأ بالسودان باعتبارها الجزء الذي يتمم مع مصر "وادي النيل" وكذلك الإمبراطورية المصرية التي تسعى لإقامتها.

اهتمت مصر الفتاة بالسودان منذ بداية تكوينها، فاعتبرته الامتداد الطبيعي لمصر الذي يكون معها الإمبراطورية المصرية التي تسعى لتحقيقها كخطوة لبعث مجد مصر، فكان أن طالبت بفتح أبواب الهجرة إلى السودان أمام المصريين وخاصة الشباب منهم لنشر العلم في ربوعه، ولزراعة الأراضي الصالحة للزراعة هناك، وكذلك إقامة المدارس مع مطالبة الأزهر كي يقوم بدوره الديني في حماية السودانيين بعد أن أصبحوا عرضة لنشاط المبشرين الأوربيين من مختلف المذاهب(١٥٦). وعملاً من جانب مصر الفتاة لتحقيق ذلك فقد سعت لإقامة فروع لها في السودان، فكان لها شعبة في وادي حلفا كان أعضاؤها عرضة للاضطهاد من جانب السلطات الإنجليزية بالبلدة(١٥٧). كما كان لها شعبة في أم درمان وإن كانت غير معلنة وظلت سرية خشية اضطهاد السلطات الإنجليزية(١٥٨).

وانطلاقًا من اهتمام مصر الفتاة بالسودان فقد قام أحمد حسين بزيارته في ٣ ديسمبر ١٩٣٨ بهدف التعرف على الأوضاع فيه، ولكي يقف على نزعات الشباب السوداني واتجاهه السياسي ومحصوله الثقافي وقد شاهد هناك "ملجأ القرش" وقد نفذت فكرة مشروع القرش في إنشائه(١٥٩) وبعد عودته أشاد بجهود الأمير عمر طوسون فيما يختص بالسودان، كما رفع خطابًا إلى الملك فاروق طالب فيه بإنشاء وزارة تهتم بشئون السودان الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتجه مصر بكل جهودها العلمية والاقتصادية والإصلاحية صوب الجنوب، فالسودان هو معقد آمال مصر في

حل مشكلتها في تزايد السكان، وفي نفس الوقت طالب بحماية السودانيين من تصرفات السلطات الإنجليزية ضدهم(١٦٠) وقد ظلت مصر الفتاة تردد أن السودان هو المتنفس الطبيعي لمصر لحل المشكلة السكانية وأن ازدهار السودان لن يتحقق إلا على أيدي المصريين(١٦١). كذلك فقد تبلور اهتمام مصر الفتاة به إلى الحد الذي أنشأت مكتبًا يهتم بشئونه(١٦٢). وحقيقة الأمر أن مصر الفتاة كانت تعلق آمالاً كبارًا على تحقيق الإمبراطورية المصرية، التي تشمل مصر والسودان، ولكن ذلك لم يتعد كونه آمالاً لم تتحقق ولم تر النور، وإن ظلت مصر الفتاة تتشدق به طوال فترة البحث.

كما قامت لمصر الفتاة علاقات "بحزب الإصلاح الوطني" في المغرب الأقصى، فجرت اتصالات بين مصر الفتاة وبين رئيسه عبد الخالق الطريس، وقد وصفته مصر الفتاة على أنه زعيم القمصان الخضر بالمغرب، وقد زار هو وسكرتير الحزب مصر الفتاة حيث اقترح أحمد حسين ضمهما إلى عضوية مجلس الجهاد فوافق المجلس(١٦٣). ولسنا ندري أية تنظيمات كانت تتبعها مصر الفتاة حتى يقترح رئيسها ضم رئيس حزب من دولة عربية أخرى لعضوية مجلس الجهاد، وإن كان ذلك المجلس في ذلك الوقت من الناحية الفعلية غير قائم بعد إصدار قرار من الحزب بحله! ولكنه يمكن القول أن مصر الفتاة كانت تتلمس إقامة علاقات بأي شكل من الأشكال.

لم تحظ قضية من قضايا الدول العربية باهتمام مصر الفتاة بقدر ما حظيت به قضية فلسطين، فمنذ وقت مبكر من تاريخ مصر الفتاة وهي تنبه إلى الخطر الصهيوني في فلسطين، فعلى الرغم من أن السنوات الأولى لمصر الفتاة قد انقضت في مشاكل مصر المحلية، فإن قضية فلسطين سرعان ما بدأت تفرض نفسها بحيث تستولي على اهتمامها(١٦٤). ولقد كان "لثورة" الطلبة المصريين في نوفمبر ١٩٣٥ أثره على الأوضاع في الدول العربية، ففي فلسطين قامت الثورة على المحتلين الإنجليز وعلى

العصابات اليهودية(١٦٥) ولاشك في أن قيام الفلسطينيين بثورتهم قد لفت الأنظار، فوجهت أغلبية الدول العربية اهتمامها بفلسطين وبقضيتها، فلما كانت محاولات تقسيم فلسطين وإقامة دول يهودية بناء على تقرير اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٧ هاجمت مصر الفتاة ذلك التقرير ومشروع التقسيم موجهة الأنظار في مصر إلى الخطر المحدق بها من جراء قيام دولة يهودية في قلب الوطن العربي، مذكرة بأن اليهود وإن كانوا قد منحوا شريطًا ساحليًا ضيقًا في التقسيم، فإن ذلك ليس إلا أول الغيث – على حد تعبيرها – ولن يلبث حتى ينهمر فيبتلع البقية الباقية من فلسطين(١٦٦). هذا فضلاً عن خطورة قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية.

وعندما تكررت المحاولات من جانب إنجلترا لإجهاض الثورة الفلسطينية، كانت مصر الفتاة توجه الرأي العام المصري لذلك الخطر، فاهتمت الحكومة المصرية بالقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٣٧ فصاعدًا، وذلك بغرض الوصول إلى حل عادل للقضية فسمحت بمشاركة مصر في مؤتمر "بلودان" عام ١٩٣٧، ثم ساهمت بجهود كبيرة في عقد المؤتمر البرلماني الدولية للدول العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين بالقاهرة عام ١٩٣٨، هذا بالإضافة إلى مشاركة مصر الفعالة في مؤتمر المائدة المستديرة بلندن عام ١٩٣٩(١٦٧). على الرغم من ها فقد اعتبرت مصر الفتاة أن النشاط الذي تقوم به الحكومات المصرية حيال فلسطين وقضيتها هو دون ما يفرضه عليها وضعها في ذلك الوقت، فوجهت لومًا شديدًا لمحمد محمود باشا عام ١٩٣٨ لموقفه من القضية(١٦٨). وتستنكر مصر الفتاة بشدة محاولات التقسيم وترى فيه خطرًا على مصر يجب أن يقاوم بكل ما في المصريين من عزم وقوة، فهو يفصل الأقطار العربية في آسيا ويحول دون التعاون والتعامل معها، ويعرقل الاتصال الاقتصادي والثقافي بها، ويجعل حدود مصر الشرقية بيد أجنبية غير مأمونة الولاء(١٦٩). كما هاجم أحمد حسين مشروع التقسيم أيضًا عندما كان في لندن عام ١٩٣٨ في

الاجتماع الذي عقدته الجمعية العربية برئاسة "عزت طنوس" فذكر فيه أن مصر كامة يمثلها حزب مصر الفتاة تقاوم في الحال والاستقبال هذه السياسية[١٧٠]

كما اشتدت مصر الفتاة في الهجوم على سياسة بريطانيا التي ترمي إلى إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين مهددة بأن المصريين لا يمكنهم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام إيطاليا وألمانيا طلبًا لمساعدتهما ضد إنجلترا، وهما يريدان ذلك[١٧١]. وبلغ الأمر مداه بأن أنذر أحمد حسين بريطانيا بقوله "إذا انقضى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ولم تغير إنجلترا موقفها تجاه فلسطين ولم يتنازل اليهود عن مزاعمهم فسوف أعلن الحرب والجهاد عليهم باسم الله وليكن ما تريده إنجلترا وما يريده اليهود"[١٧٢]. وأحمد حسين يحاول أن يضم الدول الإسلامية إلى جانب الدول العربية في مهاجمة إنجلترا لموقفها من فلسطين، وربما كان ذلك ناتجًا عن نمو الاتجاه الإسلامي لدى مصر الفتاة في نهاية الثلاثينات وبفعل تأثير مصطفى الوكيل.

بلغت حماسة مصر الفتاة قمتها في مناصرة القضية الفلسطينية إلى الحد الذي شكلت فيه لجنة خاصة بفلسطين متفرعة عن لجنة الطلبة التنفيذية لمصر الفتاة، ومهمتها التنسيق مع الهيئات الجامعية الأخرى التي تعمل لمناصرة فلسطين ليتعاونوا معًا في عمل مشترك. هذا بالإضافة إلى تكوين كتيبة من المجاهدين من أعضائها باسم "كتيبة فلسطين عام ١٩٣٩" ولكنها لم تظهر إلى الوجود، كما اشتدت في الهجوم على يهود مصر عندما تأكد لديها أنهم "صهاينة" يتضامنون مع اليهود في كل مكان، فدعت إلى مقاطعتهم، فأصدر مجلس الجهاد عدة قرارات تنادي بمقاطعة اليهود، وتأليف لجنة لتنظيم المقاطعة والإشراف عليها وأسندت رئاستها إلى محمد صبيح وسكرتاريتها إلى محمود مكي من مصر الفتاة[١٧٣]. وكما أقامت هذه اللجنة عدة فروع لها بالأقاليم، وقد قامت تلك اللجنة بنشاط موفور لأداء مهمتها ونجحت إلى حد كبير في نشر أسماء اليهود الذين ستطبق المقاطعة عليهم، كما قامت بإعداد

نشرات لهذا الغرض، وكان من نتيجة ذلك أن تعرض بعض أفرادها للاعتقال من جانب الحكومة. واستمرت تلك الحملة ضد اليهود حتى كان إعلان قيام الحرب العالمية الثانية فتوقف ذلك النشاط[١٧٤].

فلما أعلنت الحرب العالمية الثانية، طالبت مصر الفتاة حكومة علي ماهر أن تطلب من إنجلترا حلاً عادلاً لقضية فلسطين قائلة بأنه قد تم الاتفاق بينها وبين الإخوان المسلمين على توحيد جهودهم لمؤازرة قضيتها[١٧٥]. وهكذا كان موقف مصر الفتاة من قضية فلسطين انطلاقًا من برنامجها في العمل على توحيد البلاد العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة لازدياد الاتجاه الإسلامي لديها في نهاية الثلاثينات. وتعد مصر الفتاة من الهيئات المصرية التي اشتدت في الدفاع عن القضية وتبنيها من منطلق عربي وإسلامي.

أما عن علاقة مصر الفتاة بسوريا، فقد كانت علاقة غير مباشرة، فهي علاقة موقف من الاستعمار الفرنسي هناك تندد به وبتصرفاته حيالها، وقد كان ذلك انطلاقًا من معاداتها للاستعمار في كل مكان من العالم، وفي العالم العربي خاصة، وقد سبق أن ذكرنا أنه كانت هناك اتصالات بين شباب مصر الفتاة والشباب السوري، وقد تمثل ذلك في المراسلات بين نفر منهم وبين فتحي رضوان قبيل تأليف جمعية مصر الفتاة[١٧٦]. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال يفرض نفسه وهو، هل قامت اتصالات بين مصر الفتاة كحركة تمثل الشباب المصري وبين الحركات المشابهة لها في سوريا ونخص بالذكر الحزب القومي السوري؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول إنه قامت محاولات للاتصالات تمثلت في بعض المراسلات بينهما ولكنها لم تتعد هذا المستوى أما إقامة اتصالات منظمة ودائمة فذلك ما لم يحدث، ولكنه ربما كانت الاتصالات بهدف الوقوف على نشاط كل منهما[١٧٧].

انبرت مصر الفتاة تشن حملة عنيفة ضد الاستعمار الفرنسي في سوريا، تندد بتصرفاته حيال الوطنيين هناك، وقد بلغت هذه الحملة قمتها بمثال كتبه أحمد حسين بعنوان "سوريا تحركي وانهضي فقد حانت ساعة استقلالك وخلاصك"[١٧٨] كما أرسل خطابات إلى رئيس الوزراء السوري وإلى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - زعيم المعارضة - يدعوهما إلى الثورة وتحريض الشعب ضد فرنسا. كما نددت مصر الفتاة بتصرف فرنسا عندما تنازلت لتركيا عن "لواء الإسكندرونة" السوري، وهاجمت تركيا لأنها - كما ترى - عادت من جديد لبذل المحاولات لتوسيع نفوذها[١٧٩]. وقد احتج أحمد حسين على هذا العمل احتجاجًا شديدًا فأرسل برقية إلى المندوب السامي الفرنسي في بيروت نصها "تلقينا باستنكار واشمئزاز عدوانكم المخيف على استقلال سوريا ودستورها وليس ذلك إلا حلقة في سلسلة عدوانكم المتواصل على العرب والمسلمين. وباسم الشباب المصري أعلنكم بمقتنا لكم وعزمنا على محاربتكم بكل ما نملك من وسائل فأبلغوا ذلك لحكومتكم الفرنسية. والله أكبر"[١٨٠]. وقد ظل هذا هو موقف مصر الفتاة مما يجري في سوريا فهي تستنكره وتشتد في الهجوم على الاستعمار الفرنسي هناك من منطلق عربي وإسلامي أيضًا. كما تعرف أحمد حسين على بعض الزعماء السوريين مثل سعد الله الجابري وجميل مردم عندما كان لاجئين في الحجاز عام ١٩٣٥[١٨١].

ومنذ وقت مبكر فقد نشأت لمصر الفتاة اتصالات بالحجاز، فقد كانت حريصة على أن تكون لها صلات بملوك العرب والمسلمين في البلاد العربية، فأرسل فتحي رضوان خطابًا مفتوحًا لهؤلاء الملوك في عام ١٩٣٤ شرح لهم فيه حركة مصر الفتاة وأهدافها وطلب إليهم إبداء رأيهم في كفاحها[١٨٢]. وتحقيقًا لذلك الاتصال قرر أحمد حسين في عام ١٩٣٥ تأدية فريضة الحج، فسافر إلى الحجاز في ٨ مارس عام ١٩٣٥ وهناك أتيحت له فرصة لقاء الملك عبد العزيز آل سعود، وكان بصحبة

بعض المصريين من أمثال سيد خشبة "باشا" فاستأذن أحمد حسين جلالة الملك وألقى كلمة مدح فيها جلالته وأشاد بأعماله، فقربه ذلك من الملك الذي أعطاه مبلغ خمسة وستين جنيهًا، وخصص له سيارة يسافر بها إلى المدينة، مع وعد منه بالمساعدة المالية من وقت لآخر، بعد أن قدم له أحمد حسين بعض أعداد مجلة "الصرخة" مع تأكيد من جانبه بأنه سيكتب في جريدة الجمعية "وادي النيل" لتأييد جلالته والإشادة بأعماله الجليلة[١٨٣]. كما ادعى أحمد حسين أنه نشأت لجمعيته شعبة في "المدينة المنورة"[١٨٤]. ولكن ليس ذلك صحيحًا فلم يرد ذكر لهذه الشعبة سوى في هذا التقرير.

استمرت الاتصالات قائمة بين أحمد حسين وبين الملك عبد العزيز، فقد تردد أحمد حسين على الحجاز بغرض أداء فريضة الحج عدة مرات كان في كل منها يلقي خطبًا عن أمجاد الإسلام، كان يلقي عليها عطفًا متزايدًا من الملك عبد العزيز. ففي عام ١٩٤٠ سافر هو ووالده ووالدة زوجته وعبد الحميد المشهدي عضو مجلس إدارة الحزب لأداء الفريضة، ونزلوا في ضيافة الملك عبد العزيز، ويعرب أحمد حسين عن شكره لجلالته لما لاقوه من حسن الوفادة ومما غمرهم به من رعاية وعطف[١٨٥]. كما توجه في العام التالي ١٩٤١ لأداء الفريضة وبصحبته إبراهيم شكري وعبد القادر بك مختار وهي الحجة الثالثة له[١٨٦]. وفي كل مرة كان أحمد حسين يلقي خطابًا سياسيًا أمام الملك ووفود الدولة الإسلامية، يدعو إلى ضرورة قيام الجامعة الإسلامية، حتى أنه كتب مقالاً ذكر فيه "ما ذهبت مرة إلى الأراضي المقدسة وعدت منها إلا وتضاعف إيماني بعظمة الدين الإسلامي والقوة الكامنة في معتنقيه واقتراب الساعة التي يسترجعون فيها مجدهم وعزمهم"[١٨٧].

كان أحمد حسين يجد الفرصة سانحة أمامه كي يسمع صوته إلى رجالات العرب والمسلمين عندما يلتقي بهم في الحجاز ليردد أمامهم دعوته إلى تحقيق الجامعة الإسلامية، ولعل ذلك راجعًا لأنه لم يكن يستطيع أن يمارس نشاطه بحرية في مصر

نظرًا لظروف الحرب القائمة، هذا فضلاً عما كان يلقاه من عناية وعطف من الملك عبد العزيز آل سعود، وعلى هذا فقد استمرت علاقة أحمد حسين بالسعوديين علاقة طيبة طوال الفترة وربما حققت نجاحًا كبيرًا.

اهتمت مصر الفتاة منذ البداية بالعراق، وعلى سبيل المثال فقد تقدمت بطلب لانضمام بعض أعضائها إلى الجيش العراقي كما سبق القول، ولسنا ندري سببًا لاختيار العراق بالذات، وفي محاولة لتفسير ذلك فإنه يمكن القول أن الجيش العراقي في ذلك الوقت – كما ذاع ذلك – يمثل القوة العربية الحقيقية، وربما كان ذلك ناتجًا عن دراسة لأوضاع العراق وأن بها حركات مشابهة لحركة مصر الفتاة تقوم على أساس شبه عسكري، مثل حركة الكشافة العراقية، ثم حاولت مصر الفتاة أن تقيم صلات بينهما، فقد فكرت في عام ١٩٣٥ في إيفاد عز الدين عبد القادر إلى العراق ليقيم تلك الاتصالات[١٨٨]. وربما كان ذلك ناتج عن لقاء أحمد حسين ببعض شباب الكشافة العراقية عندما كان بالحجاز عام ١٩٣٥، وفي نفس الوقت بكثير من الشعوب الإسلامية الأخرى وأقسموا على "المصحف" جميعًا بأن يعملوا بإخلاص لمقاومة الاستعمار وتهيئة الرأي العام للثورة ضده في كل البلاد الشرقية[١٨٩]. وقد استطاع عز الدين عبد القادر أن يحصل على تأشيرة دخول من القنصلية العراقية بالقاهرة[١٩٠]. وسافر عن طريق فلسطين ولكن يبدو أنه لم يواصل السفر وعاد إلى القاهرة.

ولم تعدم مصر الفتاة محاولة إقامة صلات بينها وبين العراق، فقد استطاعت أن يكون لها مراسلون لجريدتها من العراقيين يوافونها بالأخبار عن شئون العراق، كما كان هناك من المصريين من قام بهذا العمل أيضًا[١٩١]. وفي أكتوبر ١٩٤٠ سافر مصطفى الوكيل إلى العراق ليتولى منصبًا للتدريس في دار المعلمين ببغداد. كان ذلك في الظاهر، ولكن أحمد حسين يقرر أنه أرسل فعلاً من جانب الحزب ليقيم علاقات

مع زعماء القوميين العرب في كل من العراق وسوريا وفلسطين[١٩٢]. فيذكر أحمد حسين "ولاشك أن الدكتور مصطفى الوكيل سيكون خير سفير لنا يمثل شباب مصر الفتاة ويحمل إلى العراق رسالة مصر الفتاة"[١٩٣]. سافر مصطفى الوكيل إلى العراق يوم ٥ أكتوبر عام ١٩٤٠ وصحبه أحمد حسين وعبد القادر مختار حتى ودعاه في "القنطرة"[١٩٤] وقد زوده أحمد حسين برسالة إلى مفتي فلسطين "الحاج أمين الحسيني" والذي كان يقيم هناك[١٩٥]. فسهل له ذلك مهمة الاتصال بالقوميين العرب في العراق، فأقام علاقة مع رشيد عالي الكيلاني، وقد شارك في كتابة مقالات ضد الإنجليز بعث بها إلى الصحافة العراقية[١٩٦].

وعندما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ في العراق ضد الإنجليز، فقد أيدها الشعب المصري باعتبارها حركة وطنية موجهة ضد الاستعمار، فقد كانت المتنفس الحقيقي للوطنيين المصريين، فتابعوا أنباءها بحماسة بالغة وعلقوا عليها آمالاً واسعة، ويودون لو فعلوا مثلما فعل الكيلاني[١٩٧]. وقد انضم مصطفى الوكيل إلى هذه الحركة بكل قوته وانخرط في سلك المجاهدين، وكان مصممًا على الاستشهاد – على حد قول أحمد حسين – لولا أن المفتي كلفه بمهمة في الإذاعة إلى جانب "صديق شنشل" – مدير الدعاية العام في حكومة الكيلاني – فكنا من أشد المهاجمين لبريطانيا عنفًا في أحاديثهما الإذاعية[١٩٨]. فقد وجه الوكيل إذاعته إلى مصر يمدح ويؤيد فيها حركة الكيلاني، ويدعو المصريين أن يهبوا بدورهم ضد بريطانيا، كما أرسل برقية باسم الحزب الوطني الإسلامي يؤيد فيها الحركة[١٩٩]. وإن كان ذلك تعبيرًا عن وجهة نظر الحزب، فقد ذكرت إذاعة "باري بإيطاليا" ما يؤيد ذلك "جاء من القاهرة أن الرأي العام المصري يتتبع باهتمام وعطف الاصطدام بين الكيلاني والإنجليز وقد أرسل الوطنيون الشبان من حزب مصر الفتاة يشجعون الكيلاني على الكفاح ويصفونه بالبطل للعروبة"[٢٠٠]. ولعل هذا يؤكد أن الحزب هو الذي أيد الحركة وهو

الذي أرسل البرقية وليس مصطفى الوكيل دما يذكر أحمد حسين. وعلى كل حـال فقد كان ذلك كفيلاً بأن تشتد السلطات الإنجليزية في مصر في طلب اعتقال أعضاء مصر الفتاة ورئيسها، فصدر الأمر في ٤ مايو ١٩٤١ باعتقال أحمد حسين وبعـض الأعضاء(٢٠١). وهكذا انتهت العلاقات مع العراق عند هذا الحد.

وخلاصة القول فإن حركة مصر الفتاة داخل المجتمع المصري كانت تعبيرًا عن العداء الواضح للأجانب والاستعمار بصفة عامة في كل مكان من العالم، وخاصـة في الوطن العربي، وعلى الأخص كان عداؤها للإنجليز المحتلين لبلادها، وعلى هذا فقـد كانت علاقتها وصلاتها سواء بالدول الأوربية المعادية للإنجليز مثل إيطاليا وألمانيا، أو بالدول العربية في محاولة منها لإيجاد الحلف العربي ليكون كتلة قوية تعمل في مواجهة الاستعمار، كان كل ذلك تطبيقًا لموقفها من الاستعمار وفي محاولة للخـلاص منـه وتحقيق الاستقلال للبلاد عن أي طريق كان وبالعمل على أي مستوى.

هوامش الفصل العاشر

(١) برنامج مصر الفتاة وقانونها النظامي، ص٢.

(٢) الصرخة: ١٤ أكتوبر ١٩٣٣.

(٣) الصرخة: ١٦ ديسمبر ١٩٣٣.

(٤) نفسه، ١٧ فبراير ١٩٣٤.

(٥) نفسه، ٢١ مايو ١٩٣٦.

(٦) مصر الفتاة: ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(٧) الصرخة: ٢٣٨ أكتوبر ١٩٣٣.

(٨) نفس المكان.

(٩) نفسه، ٥ مايو ١٩٣٤.

(١٠) نفسه، ٢١ أبريل ١٩٣٤.

(١١) نفسه، ٥ مايو ١٩٣٤.

(١٢) أحمد حسين: إيماني ط٢، القاهرة، مطبعة الرغائب، ١٩٤٦، ص١٥١.
(١٣) الصرخة: ٩ ديسمبر ١٩٣٣.
(١٤) نفسه، ١٦ ديسمبر ١٩٣٣.
(١٥) نفسه، ٩ ديسمبر ١٩٣٣.
(١٦) خطاب من مصر الفتاة إلى رئيس وزراء إنجلترا، الصرخة: ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣.
(١٧) F.O. 371/17977, Yencken to John Simon, No. 46, Confi., Cairo, 19 January, 1934.
(١٨) وادي النيل: ٧ أغسطس، ١٩٣٥.
(١٩) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، منشور أصدرته جمعية مصر الفتاة بعنوان "أيتها الأمة اللاهية متى تستيقظين" وبه قرارات مجلس الجهاد. بدون تاريخ. وإن كان من المرجح أنه نشر في شهر سبتمبر عام ١٩٣٥.
(٢٠) الصرخة: ٥ نوفمبر ١٩٣٥.
(٢١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٥.
(٢٢) وادي النيل: ٢ مايو ١٩٣٥.
(٢٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، ص١٨٢.
(٢٤) وادي النيل: ٨ مايو ١٩٣٥.
(٢٥) نفسه، ١٣ مايو ١٩٣٥.
(٢٦) Mahmud Y. Zayid: Egypt's struggle for independence Beirut, 1965,p. 153.
(٢٧) J.P. Jankowski: op. cit., pp. 91-93.
(٢٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محضر تحقيق النيابة، ج٢. من اقوال أحمد حسين أمام النائب العام، ص٣٣٩.
(٢٩) الجهاد: ١٥ نوفمبر ١٩٣٥.
(٣٠) اللطائف المصورة: ٢ ديسمبر ١٩٣٥.
(٣١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 75.
(٣٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢١٦.

(٣٣) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري سياسي بتـــاريخ ٤ ديـــسمبر ١٩٣٥. بدون توجيه.

(٣٤) أحمد حسين: إيماني، ط٢. القاهرة، ١٩٤٦، ص ص١٩٨-١٩٩.

(٣٥) F.O. 371/20096. Senret report to F.O. (Mr. Norton) 11 January 1936.

(٣٦) جمعية مصر الفتاة: سبعون يومًا للدعاية في أوربا، القاهرة ١٩٣٦، ص٤٥. وهي رســالة حوت كل نشاط الوفد في أوربا.

(٣٧) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير من أحمد حسين عن أعمال الوفد بلندن بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥، مرفق بخطاب منه إلى صبيح ومشهدي والشيمي.

(٣٨) الصرخة: ٨ يناير ١٩٣٦.

(٣٩) F.O. 371/20096, Mr. Fenner Brockway to Mr. Radwan, London, 9 January, 1936.

(٤٠) الصرخة: ١٥ يناير ١٩٣٦.

(٤١) أحمد حسين: إيماني، ط٢، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

(٤٢) F.O. 371/20098, Ahmed Hussein to Secrétaire genéral de la Société de Nations, Geneve, 4 February, 1936.

(٤٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 59.

(٤٤) Ibid, op. cit., p. 96.

(٤٥) فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٢.

(٤٦) F.O. 371/200101, M. Lampson to Mr. Eden, No. 218 Confi, Cairo, 2 March, 1936.

(٤٧) الصرخة: ١٧ مارس ١٩٣٦.

(٤٨) F.O. 371/20107, M. Lampson to Eden, No. 491, Cairo, 2 May, 1936.

(٤٩) F.O. 407/219, M. Lampson to Eden, No. 549 Confi, Cairo, 22 May, 1936.

(٥٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، ص١٩٦.

(٥١) J.P. Jankowski: op. cit., p. 109.

(٥٢) الضياء: ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦.

(٥٣) نفسه، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦.

(٥٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، ص٢٠٢.

(٥٥) مصر الفتاة: ٢٧ يونيه، ٤، ٧ يوليو سنة ١٩٣٨.

(٥٦) اللطائف المصورة: ١١ يوليو ١٩٣٨.

(٥٧) مصر الفتاة: ٨ أغسطس ١٩٣٨.

(٥٨) نفسه، ١٤ أبريل، ٩ مايو ١٩٣٨.

(٥٩) الثغر: ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧.

(٦٠) F.O. 371/21947, M. Lampson to Lancelot oliplant, un numbered, Cairo, 25 May, 1938.

(٦١) Loc. Cit.

(٦٢) مصر الفتاة: ٢٤ يونيه ١٩٣٨.

(٦٣) نفسه.

(٦٤) F.O. 371/21948, A. Hussein to M. Lampson, un numbered, Cairo, 25 August, 1938.

(٦٥) Loc, Cit.

(٦٦) F.O. 371/21978, A. Hussin to M. Smart, Unnumbered, Cairo, 18 September, 1938.

(٦٧) مصر الفتاة: ١٠ نوفمبر ١٩٣٨.

(٦٨) مصر الفتاة: ١٣، ٢٩ أبريل ١٩٣٩

(٦٩) نفسه، أول مايو ١٩٣٩.

(٧٠) نفسه، ٢١ أغسطس ١٩٣٩.

(٧١) مصر الفتاة: ٣١ أغسطس ١٩٣٩.

(٧٢) نفسه، ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.

(٧٣) نفسه، ٣١ أغسطس ١٩٣٩.

(٧٤) مصر الفتاة: ٢ سبتمبر ١٩٣٩.

(٧٥) F.O. 407/224, M. Lampson to Halifax No. 12 Cairo, 7 February, 1940.

(٧٦) Loc. Cit.

(٧٧) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين تقارير من الأمن العام. تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٠.

(٧٨) دار الوثائق القومية: تقرير سري بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٤٠.

(٧٩) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٠.

(٨٠) نفسه، السرايات الملكية، البولي المخصوص، تقرير بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٤٠.

(٨١) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٠.

(٨٢) نفسه، تقرير سري بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٠.

(٨٣) مصر الفتاة: ١٣ مايو ١٩٤٠.

(٨٤) نفسه، ١٦ مايو ١٩٤٠.

(٨٥) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٠.

(٨٦) نفسه، تقرير سري سياسي بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٤٠.

(٨٧) نفسه، وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٠.

(٨٨) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٤٠.

(٨٩) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٨ يوليو ١٩٧٢.

(٩٠) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس إسكندرية إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٤٠، ومرفق طيه صورة المنشور.

(٩١) أحمد حسين: الدكتور خالد، ص ص٢٠٨-٢١٥.

(٩٢) نفسه، لقاء بتاريخ ٨ يوليو ١٩٧٢.

(٩٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٠.

(٩٤) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٠.

(٩٥) مصر الفتاة: ١٥ أغسطس ١٩٤٠.

(٩٦) نفسه، ٢٦ سبتمبر ١٩٤٠.

(٩٧) للمزيد من التفاصيل عن موقف مصر الفتاة من دعوة السعديين دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا، انظر: الفصل التاسع.

(٩٨) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٠.

(٩٩) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٤١ ومرفق به صورة المنشور عاليه.

(١٠٠) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٧ أبريل١٩٤١.

(١٠١) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٤١.

(١٠٢) أحمد حسين: لقاء بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٧٢.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٣ مايو ١٩٤١.

(١٠٤) نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤١. ومرفق صورة طبق الأصل من بيان أصدرته مصر الفتاة عن موقفها من الإجراءات التي اتخذت ضدها بأوامر السلطة العسكرية.

(١٠٥)نفسه، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ١٧ مايو ١٩٤١.

(١٠٦)دار الوثائق القومية: تقرير بوليس إسكندرية إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤١. ومرفق صورة بالفوتوستات للنشرة المذكورة.

(١٠٧)نفسه، وثائق عابدين، السرايات الملكية (البوليس المخصوص) تقرير عن منشورات بتوقيع أحمد أحمد كامل بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤١.

(١٠٨)خطاب من أحمد حسين إلى رئيس الوزراء حسن صبري باشا، مصر الفتاة: ٢٦ سبتمبر ١٩٤٠.

(١٠٩)دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. تقارير الأمن العام، تقرير من السرايات الملكية، البوليس المخصوص بتوقيع أحمد أحمد كامل بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤١ ومرفق به صورة طبق الأصل من خطاب أحمد حسين المذكور بعاليه.

(١١٠)الصرخة: ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣.

(١١١)أحمد حسين: إيماني، ط٢، ص ص١٥٣-١٥٤.

(١١٢)نفس المكان.

(١١٣)اللطائف المصورة: ٢٦ أغسطس ١٩٣٥.

(١١٤) Mahmud Y. Zayid: op. cit., p. 144.

(١١٥)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٣٥ بدون توجيه.

(١١٦) F.O. 371/19075, Kelly to Samuel Hoare, No. 1018, Secret, Cairo, 4 September, 1935.

(١١٧) F.O. 371/19077,M. Lampson to Samuel Hoare, No. 1259, Secret, Cairo, 2 November, 1935.

(١١٨)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقريران بتاريخ ١٦، ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ بدون توجيه.

(١١٩)عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢٢٢.

(١٢٠)السياسية: ٢٦ أكتوبر ١٩٢٣ من مقال لشكيب أرسلان من جنيف بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٣.

(١٢١)كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٦٥-٣٦٨.

(١٢٢)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز، تقرير سري بتاريخ ١٠ مايو ١٩٣٦ دون توجيه.

(١٢٣)نفسه، تقرير سري من حكمدار بوليس مصر إلى مدير الأمن العام بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٦.

(١٢٤)الثغر: ١٨ أكتوبر ١٩٣٧.

(١٢٥)مصر الفتاة: ٤ أبريل ١٩٣٨.

(١٢٦) F.O. 371/21947, M. Lampson to Lancelot Oliphant, Cairo, 25 May, 1938.

(١٢٧)مصر الفتاة: ٢٨ يوليو ١٩٣٨.

(١٢٨)مصر الفتاة: ٤ أغسطس ١٩٣٨.

(١٢٩) Walter. Z. Laqueur: op. cit., p. 248.

(١٣٠)محمد صبيح: من العلمين إلى سجن الأجانب، القاهرة ١٩٣٦، ص٢٣،

(١٣١)مصر الفتاة: ٢٨ أغسطس ١٩٣٩.

(١٣٢)عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥، ص٢٤٧.

(١٣٣) J.P. Jankowski: op. cit., p. 219.

(١٣٤)محمد أنيس: المرجع السابق، ص٦٦.

(١٣٥)محمد التابعي: أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف ١٩٧٢، ص٢٠٢.

(١٣٦)مصر الفتاة: ١٥ أغسطس ١٩٤٠.

(١٣٧)خطاب من أحمد حسين إلى رئيس الوزراء حسن صبري باشا، نفسه، ٢٦ سبتمبر ١٩٤٠.

(١٣٨)نقلاً عن سجلات الخارجية الألمانية.

(١٣٩)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، تقرير سري بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣٧. بدون توجيه.

(١٤٠) F.O. 371/21849, M. Lampson to Lacelot Oliphant, Cairo, 25 May, 1938.

(١٤١)مصر الفتاة: ٢٥ يوليو ١٩٣٨.

(١٤٢)اللطائف المصورة: ٢٥ يوليو ١٩٣٨.

(١٤٣)مصر الفتاة: ٢٨ يوليو ١٩٣٨.

(١٤٤)نفسه، ٤ يوليو ١٩٣٨.

(١٤٥)نفسه، أول أغسطس ١٩٣٨.

(١٤٦)نفسه، ٢٩ أغسطس ١٩٣٨.

(١٤٧)مصر الفتاة: ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨.

(١٤٨)فتحي رضوان: لقاء بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٢.

(١٤٩) John, Roy. Carlson, Cairo to Damascus, New York, 1951, p. 55.

(١٥٠)مصر الفتاة: ٦ يوليو ١٩٣٩.

(١٥١)محمد أنيس: المرجع السابق، ص ص٧٦-٧٨.

(١٥٢)أحمد حسين: الدكتور خالد، ص ص٥٤٨-٥٥١.

(١٥٣)الصرخة: ٢٢ يناير ١٩٣٦.

(١٥٤)المقطم: ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣.

(١٥٥)الصرخة: ٢٢ يناير ١٩٣٦.

(١٥٦)الصرخة: ٤ أغسطس ١٩٣٤.

(١٥٧)رفعت السعيد: المرجع السابق، ص٢٩١.

(١٥٨)دار القضاء العالي: القضية المذكورة، خطاب من هاشم الكمالي بأم درمان إلى محمد صبيح بتاريخ أول نوفمبر ١٩٣٧.

(١٥٩)مصر الفتاة: ٥، ١٩ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٦٠)خطاب من أحمد حسين إلى الملك فاروق، مصر الفتاة: ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٦١)نفسه، ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩، ٢٢ فبراير ١٩٤٠.

(١٦٢)نفسه، ١٤ أغسطس ١٩٣٩.

(١٦٣)مصر الفتاة: ٦، ٨ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦٤)أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص٤٢.

(١٦٥)الصرخة: ١١ يونيو ١٩٣٦.

(١٦٦)الثغر: ١٢ يوليو ١٩٣٧.

(١٦٧)J.P. Jankowski, op. cit., p. 174.

(١٦٨)مصر الفتاة: ١٩ مايو ١٩٣٩.

(١٦٩)بيان حزب مصر الفتاة عن تقسيم فلسطين، نفسه: ٢٣ مايو ١٩٣٨، المقطم: ٢٣ مايو ١٩٣٨.

(١٧٠)مصر الفتاة: ٤ يوليو ١٩٣٨.

(١٧١)مصر الفتاة: ١١، ١٨ يوليو ١٩٣٨.

(١٧٢)نفسه، ١٠ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٧٣)نفسه، ١٣، ١٧ يوليو ١٩٣٩.

(١٧٤)J.P. Jankowski: op. cit., p. 179.

(١٧٥)مصر الفتاة: ١٠ سبتمبر ١٩٣٩.

(١٧٦)المقطم: ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣.

(١٧٧)بناء على طلب من الزميل "سمير مصاروة" الذي كان يعد رسالته لنيل الماجستير عن "الحزب القومي السوري" والذي توجه لمقابلة بعض قادته الباقين على قيد الحياة، أن يسأل عن الاتصالات بين حزبهم وبين مصر الفتاة، فأجابوا على هذا السؤال بأنه كانت هناك مراسلات قليلة بينهما وإن كانت هناك متابعة لنشاط كلاً منهما، أما المادة المتاحة فلم تعط أية إشارات لاتصالات بينهما.

(١٧٨)مصر الفتاة: ٢٨ يناير ١٩٣٩.

(١٧٩)نفسه، ٣ يوليو ١٩٣٩.

(١٨٠)من أحمد حسين إلى المندوب السامي الفرنسي، بيروت، مصر الفتاة: ٢٢ يوليو ١٩٣٩.

(١٨١)أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص٥٦.

(١٨٢)الصرخة: ٢٥ فبراير ١٩٣٤.

(١٨٣)F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon, No. 466, confi., Cairo, 26 April, 1935.

(١٨٤) Loc. Cit.

(١٨٥) مصر الفتاة: ٢٢ فبراير ١٩٤٠.

(١٨٦) نفسه، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠.

(١٨٧) نفسه: ٦ فبراير، ٦ مارس ١٩٤١.

(١٨٨) دار القضاء العالي: القضية المذكورة، محفظة رقم ٦، الأحراز، تقرير سري عن محاولة سفر عز الدين إلى العراق بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥، دون توجيه.

(١٨٩) نفسه: تقرير سري سياسي بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥.

(١٩٠) F.O. 371/19071, M. Lampson to John Simon, No. 502, Confi., Cairo, 20 May, 1935.

(١٩١) مصر الفتاة: ١٠ يونيو ١٩٣٩.

(١٩٢) J.P. Jankowski: op. cit., p. 232.

(١٩٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، تقارير الأمن العام، تقرير سري من حكمدار بوليس مصر إلى وكيل الداخلية لشئون الأمن العام بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٩٤) مصر الفتاة: ١٠ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٩٥) أحمد حسين: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، ص٧٣.

(١٩٦) J.P. Jankowski: op. cit., p. 232.

(١٩٧) أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، القاهرة ١٩٥٧، ص٩٩.

(١٩٨) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص٣٦١.

(١٩٩) J.P. Jankowski: op. cit., p. 233.

(٢٠٠) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين. تقارير الأمن العام، مرفق بها نص إذاعة "باري" الساعة ٨ مساء يوم ٢ مايو ١٩٤٠.

(٢٠١) أحمد حسين: وراء القضبان، القاهرة د.ت، ص٥.

الخاتمة

ظهرت في المجتمع المصري أنظمة سياسية ذاتِ اتجاهات فكرية مختلفة، اختلفت مع الأنظمة القائمة في البلاد، فقد جاءت تلك الأنظمة تعبيرًا عن أفكار انتشرت في أوربا في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وقد اعتمدت تلك الأنظمة في تكويناتها على عنصر الشباب بحماسته المتدفقة وسرعته في التأثر والإيمان المطلق بما أرادت أن تنشره من أفكار جديدة كانت غير مألوفة ولا مستخدمة في تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وقد لجأت بعض تلك الدول لهذا الأسلوب حتى يتاح لها استعادة وضعها السابق وتجديد شباب دولها عن طريق الشباب وحماستهم. وربما كان الإخفاق والهزيمة القاسية التي منيت بها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى دافعًا للتغني بتلك المبادئ التي تنادي بسيادة العنصر الجرماني، وهي دعوة عنصرية "عرقية" لعلها مرتبطة بناحية نفسية طبيعية، تصاب بها أية كيانات عندما تتعرض لهزة عنيفة، وليس هناك أقوى من رد فعل الحرب وظروفها على المجتمعات المختلفة.

فقد هيأت ظروف الحرب التي تعرضت لها هذه المجتمعات الفرصة لظهور تلك النظم السياسية المختلفة، التي تنادي بضرورة بعث مجد روما في إيطاليا، وسيادة العنصر الجرماني في ألمانيا.

وعندما استطاعت تلك الأنظمة الأوربية أن تحقق نجاحًا منقطع النظير في الوصول إلى تحقيق النظريات التي طرحتها، وقد تمثل ذلك في النجاح الذي حققه موسوليني في إيطاليا بعد استيلائه على السلطة عام ١٩٢٢، حيث نهض بإيطاليا نهضة اندهش لها الغرب والشرق معًا في ذلك الوقت، كذلك استطاع هتلر أن يقفز إلى السلطة في عام ١٩٣٣ وأن يعيد لألمانيا جزء من هيبتها بعد أن مزقت الحرب أوصالها وقضت على شبابها، فاستطاع هتلر أن يجمع حوله بعض العناصر التي شاركته في العمل على إعادة ألمانيا إلى سابق عهدها، وقد نجح هو أيضًا في هذا الشأن. فكان ذلك النجاح الذي شهدته تلك الدول في ظل أنظمة حكم ديكتاتورية

تقوم على الفرد، كما تقوم على طبيعة عسكرية استخدمت قوتها في الوصول إلى الحكم وتغيير شكل المجتمع، كانت مثار إعجاب من معظم دول العالم إلى الحد الذي رأت فيها بعض الدول والشعوب نماذج تحتذى.

كان رد الفعل للنجاح الذي أحرزته الفاشية والنازية في أوربا قويًا في منطقة الشرق وخاصة في الدول التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار، فقد ظهرت بها تيارات فكرية تؤمن باستخدام الأساليب الأوربية الفاشية، لتحقيق تقدم في قضاياها الوطنية فنتج عن ذلك ظهور بعض التجمعات السياسية من أحزاب وجماعات، ومنها على سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني[1]. ومصر الفتاة في مصر و"الكشافة في العراق" و"الكتائب اللبنانية" و"عصبة العمل القومي" و"القمصان الحديدية" و"الوحدة اللبنانية" و"الحزب القومي السوري" في سوريا. كما ظهرت أيضًا في بعض دول العالم المختلفة أنظمة حكم فاشية مثلما حدث في أيرلندا واليابان والأرجنتين وأسبانيا ورومانيا، وقد اختفت تلك الأنظمة الشمولية بعد أول مواجهة عسكرية، فانهار معظمها نتيجة للهزيمة المروعة التي تعرضت لها على يد الدول الديمقراطية في أوربا في الحرب العالمية الثانية وإن بقي بعضها قائمًا في رومانيا والأرجنتين واليابان بعد نهاية الحرب.

أما عن تأثير تلك الموجة الفكرية التي غمرت أوربا في مصر، فقد انعكس على أحمد حسين وهو شاب صغير، راعه ما حدث في إيطاليا وما حققه موسوليني لها رافعًا شعار إعادة مجد روما – فقد ازداد هو الآخر اعتقادًا في ضرورة بعث مجد مصر بعد زيارته لآثار الفراعنة ووقوفه على مدى عظمتهم وعظمة مصر – وربما كان أحمد حسين يحاول البحث عن "موسوليني" آخر في مصر يقوم بنفس الدور الذي قام به "موسوليني" في إيطاليا. ولكن أحمد حسين لم يدرك تمامًا حقيقة وضع مصر والظروف الموضوعية التي تمر بها في ظل الاحتلال البريطاني المعادي لهذا الفكر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأنظمة السياسية كالنباتات، فما يصلح في مكان لا يصلح في المكان الآخر، ولكن أحمد حسين لم يقدر تلك العوامل وإنما ازداد إيمانًا بمرور الزمن في

ضرورة العمل على بعث مجد مصر متخذًا لهذا الغرض عدة أساليب وتغيرات طرأت على أسلوب كفاحه.

اعتقدت مصر الفتاة في أسلوب العمل الذي اتخذته الفاشية الأوربية لتنفيذ فلسفتها فآمنت باستخدام القوة نابذة أسلوب المفاوضات الذي ارتضاه المصريون كأساس لتحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا الدولة المحتلة، أما مصر الفتاة – فترى – أن هذا الأسلوب لا يحقق للبلاد بغيتها، فالمفاوضة بين الضعيف والقوي غير مجدية ولا تحقق تقدمًا في المسألة الوطنية، فإن لم تكن المفاوضات بين ندين فستكون نتيجتها فرض إرادة القوي على الضعيف.

ومن هذا المنطلق، وخاصة بعد أن استخدم السياسيون المصريون أسلوب المفاوضات فترة طويلة لم تؤت ثمرتها بتحقيق الاستقلال التام للبلاد، كان ذلك إيذانًا بزيادة اعتقادها في الأسلوب الذي ارتضته لتحقيق استقلال البلاد. فاتجهت إلى ترديد حديث القوة في البلاد مطالبة المواطنين بعشر سنوات من العمل كي تعوض ما فاتهم في السنوات العشر السابقة على نشأتها في المهاترات الحزبية والخلافات وفي إضاعة الوقت في المفاوضات مع المحتل دون التوصل إلى تحقيق أماني المصريين القومية في الاستقلال.

استخدمت مصر الفتاة أساليب الفاشية في تطبيق فكرها، فاتخذت منذ البداية تشكيلات شبه عسكرية كانت – كما ترى – هي "الميليشيا الفرعونية" التي ستساعدها في الوصول إلى هدفها في إعادة مجد مصر، وقد كرست نفسها لنمو الإيمان بتلك الأفكار والتي ستؤدي حتمًا إلى ازدياد عدد ونمو حجم تلك التشكيلات. ولكن واقع المجتمع المصري بتكويناته الاجتماعية والسياسية وواقعه وظروفه الموضعية لم يسمح بنمو هذه الفرق الفاشية العسكرية إلى الحد الذي يمكن مصر الفتاة أو غيرها من تحقيق ما هدفت إليه وما كرست نفسها له، فكان ذلك مجرد خيالات نشأت في فكر أحمد حسين ولم يتح لها أن تحقق ما حاول أن ينفذ في مصر، مستلهمًا فكره من التجربة الإيطالية ومحاولاً استخدام أساليبها.

وعلى الرغم من أن محاكاة الفاشية الأوربية لم تثمر الثمرة المرجوة منها، فقد ظل ذلك الفكر يلح على مصر الفتاة، حتى بعد أن تحولت إلى الحزب الوطني الإسلامي وقبل ذلك عندما منعت الدولة قيام مثل تلك التشكيلات في المجتمع المصري – ظلت مصر الفتاة تلح في محاولة نشر الفكر العسكري الذي ينادي باستخدام القوة، ولكن الواقع الذي مرت به مصر الفتاة كحركة سياسية في مصر لم يهيؤ لها تحقيق هذا الفكر لأن مثل هذه الأفكار كانت تعد أفكارًا رومانسية بعيدة المنال صعبة التحقيق.

ولما كانت تلك الأفكار التي طرحتها مصر الفتاة وما تتسم به من رومانسية، فإنها لم تستهو سوى الشباب من أعضائها وأنصارها – على قلتهم – حيث كان هؤلاء لا يمثلون طبقة اجتماعية معينة تطرح أفكارًا تعبر عن مصالح أفرادها، وإنما كان هؤلاء الشبان من طبقات اجتماعية مختلفة، تعد انعكاسًا للتركيب الاجتماعي للمجتمع المصري في تلك الفترة. فهي في هذا لا تختلف كثيرًا عن غيرها من التنظيمات السياسية القائمة وإن كانت الصفة التي تميزها عنهم أنها اعتمدت أساسًا على عنصر الشباب المليء بالحماسة والتطرف في معالجة الأمور.

ولما كانت الحركة لا تمثل عنصرًا اجتماعيًا معينًا فقد اضطرت أن تكون حركتها موالية لكيانات سياسية أكبر منها، فرغم محاولاتها المستمرة في مسايرة التيار الشعبي الذي ساد البلاد في تلك الفترة ممثلاً في حزب الوفد وجماهيره العريضة، والعمل تحت رايته ككيان مستقل ولكن ذلك التيار الشعبي كان يرفض قيام أية كيانات سياسية تقوم إلى جانبه إن لم تكن كلها تدور في فلكه، وعلى هذا اضطرت إلى أن تنأى بحركتها عن هذا التيار.

ربطت مصر الفتاة نفسها بالقصر وبأحزاب الأقلية وتصدت معها لمواجهة التيار الشعبي، وهي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب لها تساعدها على تنفيذ برنامجها، أما تلك القوى فكانت ترى فيها أداة تساعدها على تنفيذ سياستها في التصدي للتيار الشعبي وصرعه عليه، وما يترتب عليه من انتكاسة يواجهها في كل

مرة تتغلب عليه، فالصراع بينهما محتوم وكانت القضية الوطنية هي الضحية، فإن ما تعرض له التيار الشعبي من هزات وانقلابات كانت بهدف سلب مكاسب الشعب التي كافح طويلاً من أجل الوصول إليها، وما الانقلابات الدستورية التي تعرضت لها البلاد إلا تعبيرًا صادقًا عن ذلك الصراع.

ومصر الفتاة وإن كانت حركتها موالية للقصر وأحزاب الأقلية في مواجهة التيار الشعبي إلا أنه لم تلتزم بذلك التزامًا مطلقًا فقد خرجت عليه في بعض الأحيان، فهاجمت بعض وزارات تلك الأحزاب وانضمت إلى جانب القصر تارة، وتارة أخرى حاولت التقارب مع الكثرة الجماهيرية ممثلة في حزب الوفد، وإن كانت في النهاية لا تستقر على سياسة معينة. فكانت حركتها تعاني اضطرابًا شديدًا في مواقفها المختلفة من القضايا المطروحة داخل البلاد. ولعل ذلك راجع لعدم وضوح الرؤية حتى على أعلى مستوياها... فعندما اتضح لها موقف تلك القوى التي ربطت نفسها بها كان الافتراق والخلاف معها، وأدركت أن ما هدفت إليه من وراء التعاون معها ومساندها ليس إلا سرابًا.

فإذا انتقلنا إلى تحديد موقف مصر الفتاة من المسألة الوطنية ومن قضية الاستقلال، فإنه من الواضح أنها منذ البداية وهي حركة معادية للمركز الذي صنعه الأجانب لأنفسهم في مصر وللإنجليز خاصة، فقد ظلت تندد بهم وبتصرفاهم وتستخدم أسلوبًا متطرفًا عنيفًا ضدهم، وتطالب وتسعى جاهدة لتهيئة الأذهان للثورة ضدهم، وظلت تعمل من أجلها طوال فترة البحث. ولكن إمكانياها المادية والفكرية لم تتح لها النجاح في هذا الميدان، هذا فضلاً عن الظروف الموضوعية للبلاد في ظل الاحتلال. وكنتيجة لموقف مصر الفتاة من الإنجليز فقد انعقدت آمالها وآمال قادها على الدول المعادية لإنجلترا، فكان إن جاءت علاقتها بإيطاليا وألمانيا والإعجاب بهما وبأنظمة الحكم التي أقامتاها في أوربا، وكان ذلك هو موقف غالبية الشعب المصري، وليس ذلك ناتجًا عن حب أو فهم لطبيعة الفاشية وإنما كان شماتة في المحتلين الإنجليز.

أما الإنجليز فقد كان موقفهم من تلك الحركة المعادية للأجانب وهم موقف المتربص بها للقضاء عليها، فلما تأكد لهم أنها موالية للإيطاليين والألمان لم يكن هناك بد من محاولة إخفات صوتها، حتى كانت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق في عام ١٩٤١ والتي أسفرت فيها مصر الفتاة عن وجهها فأيدتها تأييدًا مطلقًا وطالبت المصريين أن يحذو حذوها فيهبوا بثورتهم ضد الإنجليز، إزاء ذلك الموقف لم تر السلطات البريطانية مفرًا من إصدار الأوامر بإلقاء هؤلاء الشبان في المعتقلات والسجون طوال فترة الحرب تقريبًا، وفي الوقت الذي كانت فيه إنجلترا تعاني من أزمات في سير الحرب.

وهكذا توارت مصر الفتاة كواقع عملي في المجتمع المصري خلال فترة البحث. وحقيقة الأمر فإنها وإن كانت قد فشلت في تحقيق ما قامت من أجله وهو إعادة مجد مصر، فإنها قد أحدثت جذوة في البلاد، وأتت بأفكار جديدة لم يألفها المصريون من قبل وحاولت استخدام أساليب جديدة للخلاص من الاستعمار الذي كرست جل وقتها لمناوأته والتصدي له. وقد دفعها ذلك للتعامل معه جهات متعددة ربما رأى البعض في تعاملها معها خروجها على الخط الوطني ولكن مصر الفتاة رأت أنها على استعداد للتعاون مع الشيطان حتى تحرز تقدمًا في المسألة الوطنية وتحرير البلاد. ولكن ما صارت إليه أوضاعها في فترة الحرب قد جمد نشاطها، وإن استأنفت نشاطها قرب نهايتها من جديد.

خرج أحمد حسين وصحبه من الاعتقال في أكتوبر عام ١٩٤٤ فحاول إحياء حزب مصر الفتاة من جديد، وإن كان كما يذكر هو أنه لم يجد بجواره أحدًا من أعضاء مصر الفتاة القدامى إلا المخلصين منهم أو من شاركه الاعتقال، فبدأ بداية جديدة تمامًا وإن تركت الحرب بصماتها على تفكيره، كما أظهرت تيارات فكرية أخرى، وإن ظل أحمد حسين رغم ذلك يردد أن تصبح مصر دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام. وإن تغيرت طريقتها في الكفاح فدعت إلى النهوض بالصناعة المصرية وإدخال الصناعات وإقامة جيش قوي.

ظلت مصر الفتاة تواصل كفاحها حتى كان مقتل أحمد ماهر في عام ١٩٤٥ على أثر إعلانه في مجلس النواب دخول مصر الحرب إلى جوار إنجلترا، كان أحمد حسين من الذين قدموا للمحاكمة بتهمة الاشتراك في الجريمة، كذلك كان أحمد حسين من أوائل من تحوم حولهم الشبهات عندما تتعرض البلاد لحوادث أخرى، فكان مقتل النقراشي وحسن البنا وغيرهما من القضايا مبررات للقبض على أحمد حسين والتحقيق معه.

وفي عام ١٩٤٨ أعد أحمد حسين برنامجًا جديدًا لحزبه وإن لم يكن هناك ما يبرر ذلك، ومن الواضح أنها محاولة من جانب أحمد حسين لإنعاش الحزب كما يذكر هو ذلك، وفي عام ١٩٤٩ أعلن تحول حزبه من حزب مصر الفتاة إلى حزب مصر الاشتراكي واضعًا له برنامجًا جديدًا يطالب بتطبيق المبادئ الاشتراكية، ولعل ذلك كان ناتجًا عن انتشار تلك الأفكار في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد غمر الفكر الشيوعي أجزاء كثيرة من العالم، وإن لم يكن تحولاً أصيلاً نحو الفكر الاشتراكي.

وفي انتخابات عام ١٩٥٠ ولأول مرة وآخر مرة في تاريخ مصر الفتاة — نجح إبراهيم شكري في دائرة "شربين" كعضو في مجلس النواب، فأسمع صوت الحزب الاشتراكي للبرلمان وطالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانًا وهو من أسرة تنتمي إلى كبار الملاك الزراعيين.

وفي عام ١٩٥١ اشتدت مصر الفتاة في الهجوم على النظام الملكي وعلى شخص الملك وأخذت تندد بتصرفاته وتنعي حال الشعب المصري من رعاياه في ظل حكمه الفاسد، فشنت حملات غاية في التطرف ضد الملك فاروق.

وعندما حدث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وهو لغز محير في التاريخ المعاصر كان أحمد حسين هو المتهم الأول في القضية فقد حاولت كل القوى السياسية أن تلصق به تهمة الحريق، فالقصر يريد التخلص منه لاشتداده في الهجوم عليه وعلى شخص الملك والوفد يريد إلصاق التهمة به حتى يداري القصور الواضح في موقفه

الذي عرَّض القاهرة للحريق، والإنجليز يرون في الحريق فرصتهم للقضاء على المقاومة الشعبية التي اشتدت ضدهم في منطقة القناة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر. ومهما يكن الرأي في الحريق وهو الذي لم تتكشف خباياه حتى الآن، فقد حاولت كل القوى إلصاق تهمة الحريق بأحمد حسين وحزبه حتى أفرج عنه بعد أن تغيرت الأوضاع تغيرًا جذريًا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي رأت في الأحزاب المصرية القائمة مثار خلافات ومنازعات ليست هي في حاجة إليها في تلك الفترة فطالبتها بتصحيح أوضاعها، وربما كان ذلك من جانبها تمهيدًا للإطاحة بالحياة الحزبية برمتها التي مرت بها البلاد في النصف الأول من القرن العشرين وأن تضع نهاية لها فأصدرت قرارها بحل الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة في عام ١٩٥٣.

ولعل الموضوعات والقضايا التي أشرنا إليها في تاريخ حركة مصر الفتاة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إلغاء الأحزاب المصرية في عام ١٩٥٣ تفرض نفسها لكي تكون الجزء الثاني من هذه الدراسة حتى تتضح حركة مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية.

هوامش الخاتمة

(١) كان الحزب الوطني يميل إلى الأخذ بالأفكار الفاشية الأوربية ويعمل على تأليف تشكيلات شبه عسكرية، وقد كان ذلك نتيجة لاهتمام حافظ رمضان رئيسه بهذه الأفكار والإعجاب بها، وإن لم تظهر هذه التشكيلات إلى الوجود فكان مجرد إعجاب بتلك الأفكار.

المصادر

أولاً : الوثائق

[أ] وثائق غير منشورة باللغة العربية:

١- دار القضاء العالي : المتحف القضائي

* قضية الجناية رقم ١٩٣٨/١٤٣ مصر الجديدة :

المتهم فيها عز الدين عبد القادر محمد توفيق وآخرون بالاعتداء على النحاس باشا وتشمل:

- محضر تحقيق النيابة، محاضر التفتيش، قرار الإحالة، الحكم في القضية في مارس ١٩٣٩.

* الأحراز في القضية المذكورة وتشمل:

- تقارير الأمن العام عن جمعية وحزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٧.
- بعض محاضر جلسات مجلس جهاد مصر الفتاة في عام ١٩٣٧.
- بعض النشرات والكتيبات السرية التي أصدرتها مصر الفتاة.
- المراسلات المتبادلة بين قادة مصر الفتاة في فترة البحث.
- دفاتر قسائم اشتراكات أعضاء مصر الفتاة في عامي ١٩٣٥، ١٩٣٧.
- دفتر التبرعات لمصر الفتاة في عام ١٩٣٧.
- كشف بيان حساب أحمد حسين الجاري ببنك مصر في الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٧.
- دفتر التبرعات لمصر الفتاة في عام ١٩٣٧.
- كشف بيان حساب أحمد حسين الجاري ببنك مصر في الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٧.

- كشف بيان حساب محمد صبيح الجاري ببنك مصر عام ١٩٣٧، وهي كشوف رسمية مقدمة من البنك بناء على أمر المحكمة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٣٧.
- مجموعة قرارات أصدرها أحمد حسين لتنظيم العمل بالجمعية والحزب في عامي ١٩٣٥، ١٩٣٧.
- بلاغ مقدم من النحاس باشا إلى النائب العام بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٨، يتهم فيه محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وعلي ماهر باشا وبهي الدين بركات بك ومحمد علي علوبة باشا والنبيل عباس حليم وعبد الخالق مدكور باشا،ويطلب إجراء التحقيق معهم لتدبيرهم حادث الاعتداء مع أحمد حسين ومصر الفتاة.

٢- دار الوثائق القومية :

مجموعة وثائق عابدين وتشمل :

- تقارير الأمن العام عن جمعية وحزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٣-١٩٤٢.
- تقارير سياسية عن عامي ١٩٣٣، ١٩٣٩.
- تقارير البوليس المخصوص بالسرايات الملكية في الفترة من ١٩٣٣-١٩٤١.
- مجموعة التماسات مقدمة من بعض أعضاء مصر الفتاة إلى علي باشا ماهر رئيس الديوان الملكي في سنوات ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩.
- صورة خطاب أحمد حسين إلى الجنرال كلايتون بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤١.

٣- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :

- بطاقات منقولة عن أرشيف وزارة الخارجية المصرية، علبة رقم ٣٧٣٩ ملف ١/٧/٢٠٢ ج٤، احتجاج وزير إيطاليا المفوض في مصر على مرسوم حظر التشكيلات شبه العسكرية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٣٨.

- كشوف بأسماء الأعيان وكبار العائلات في عـــامي ١٩١٩، ١٩٢١ وتـــضم ملكيات الأسر والأفراد بالمديريات المختلفة.

٤- الهيئة العامة للإصلاح الزراعي :

- سجلات الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي.
- القانون الثاني رقم ١٩٦١/١٢٧ (١٠٠-٢٠٠ فدان).
- القانون الثالث رقم ١٩٦٩/٥٠ (٥٠-١٠٠ فدان).

[ب] وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية والفرنسية :

وثائق الخارجية البريطانية P.R.O.F.O

- 371/17977, (J295/9/16), No. Confi., Cairo, 19 Jan., 1934.
- 371/17977, (J 1086/9/16) No. 367, Confi., Cairo, 25 April, 1934.
- 371/19071, (J 1716/110/16) No. Confi., Cairo, 26 April, 1935.
- 371/19071, (J 1933/110/16) No. 502, Confi., Cairo, 7 May, 1935.
- 371/19072, Cairo, 8 May, 1935.
- 371/19072, (J 2056/110/16) No. 544, Cairo, 15 May, 1935.
- 371/19073, (J 2575/110/16) No. 710, Cairo, 21 June, 1935.
- 371/19073, (J 3027/110/16) No. 793, Secret, Cairo, 12 July, 1935.
- 371/19074, (J 4068/110/16) No. 956, secret, Cairo, 17 August, 1935.
- 371/19075, (J 4831/110/16) No. 1018, Secret, Cairo, 4 Sept. 1935.
- 371/19077, (J 7032/110/16) No. 1254, Secret, Cairo, 2 November, 1935.
- 371/19079, (J 9029/110/16) No. 1395, Secret, Cairo, 6 Dec. 1935.
- 371/20096, London, 9 Jan. 1936.
- 371/20096, (J 397/2/16) London, 11 Jan., 1936.

- 371/20098, (J 1104/2/16) Geneve, Le 30 Janvier, 1936. (In French).
- 371/20101, (J 1899/2/16) No. 218, Confi., Cairo, 2 March, 1936.
- 371/20105, (J 3535/2/16) R. No. S. 2, 102, Cairo, 14 April, 1936.
- 371/20107, (J 4456/2/16), No. 491, Cairo, May, 1936.
- 407/219, (J 4999/2/16), No. 579, Confi., Cairo, 22 May, 1936.
- 371/20107, (J 5000/2/16), Cairo, (In French). N. D.
- 371/21947, (J 2191/6/16) Decyphor, Cairo, 25, May, 1938.
- 371/21948, (J 3122/6/16), No. 721, Rome, 1 August, 1938.
- 371/21948, R. NO., 530, Copy, Rome, 29 (Aeo) 1938. (In French).
- 371/21948, (J 3632/6/16), Cairo, 25 August, 1938.
- 371/21948, (J 3509/6/16) No. 1007, Alex. 30 August, 1938.
- 407/224, (J 5801/92/16), No. 12, Confi., 7 Feb. 1940.
- 407/224, (J 5801/92/16), No. 464, Cairo, 4 May, 1940.
- 371/23336, (J 4329/21/6), r. No. 522, Alex. 16. Oct., 1949.

[ج] وثائق منشورة باللغة العربية:

- برنامج جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣.
- القانون النظامي لجمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣.
- القانون النظامي لحزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧.
- قانون وبرنامج الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠.
- مضابط مجلس النواب عام ١٩٣٦.

ثانيًا : المذكرات

- أحمد حسين: حياتي السياسية، وهي عبارة عن مجموعة ذكريات سجلها اعتبارًا من ١٩٧٢-١٩٧٤ ومازال يوالي كتابتها وقد اطلعت على خمس كراسات منها.

ثالثًا : اللقاءات الشخصية

- مجموعة لقاءات في فترات متفاوتة مع كل من:
- أحمد حسين ١٩٧٢-١٩٧٤.
- فتحي رضوان ١٩٧٢-١٩٧٤.
- نور الدين طراف ١٩٧٤.
- إبراهيم شكري ١٩٧٢.
- محمد صبيح ١٩٧٤.
- أحمد عبد المطلب الشيمي ١٩٧٤.
- حسن عبد الحميد سلومة ١٩٧٤.
- محمد متولي عوض ١٩٧٢، ١٩٧٣.

رابعًا : دراسات

محمد صبيح: الإمبراطورية المصرية، مصر الفتاة، ١٥، ١٨ يناير ١٩٤٠.

حسين مؤنس: تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وللدميتا، آخر ساعة، ١٢ سبتمبر ١٩٧٣.

يونان لبيب: أثر قانون المطبوعات في الحركة الوطنية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩٠٩-١٩١٢، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٨.

مازن البندك: عبد تعبير عن إيديولوجية مرحلة كاملة، مجلة الصياد، بيروت، ٥ أكتوبر ١٩٧٢.

جلال كشك: معلم عبد الناصر مصاب بشلل في عين السيدة، مجلة الحوادث، بيروت، ٢ يوليو ١٩٧١.

خامسًا : المراجع

[أ] المراجع العربية :

إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، دار النديم ١٩٧٥، ص١٠٢.

أحمد حسين: أزهار، القاهرة، مطبعة مصر ١٩٦٣، ص٥٨٩.

ــــــــــ: الاشتراكية التي ندعو إليها، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٠، ص١٩٧٤.

ــــــــــ: إنسانيات، بيروت دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٦٨، ص١٤٣.

ــــــــــ: إيماني ط١، القاهرة، مطبعة الرغائب، ١٩٣٦، ص٣١٩.

ــــــــــ: إيماني ط٢، القاهرة، مطبعة الرغائب، ١٩٤٦، ص٣٢٤.

ــــــــــ: الدكتور خالد، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٤، ص٥٩٤.

ــــــــــ: سبعون يومًا للدعاية في أوربا، إصدار جمعية مصر الفتاة، القاهرة د.ت، ص٥٤.

ــــــــــ: في ظلال المشنقة، مطابع جريدة المصرية، ١٩٥٣، ص١٤٥.

ــــــــــ: قضية التحريض على حريق مدينة القاهرة، المطبعة العالمية، د.ت، ص٥٥٩.

ــــــــــ: نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧١، ص١٤٣.

ــــــــــ: واحترقت القاهرة، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٨، ص٥٥٩.

ــــــــــ: وراء القضبان، القاهرة، شركة التوزيع المصرية د.ت، ص١٤٠.

أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن ج٣، القاهرة، دار "مجلتي" للطبع والنشر، د.ت، ص٣٥٠.

أحمد شهاب: إنجلترا في مصر، القاهرة، مكاتب النشر والتأليف ١٩٢٨، ص١٢٨.

أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص٢١٥.

ــــــــــ: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣.

إسماعيل أحمد ياغي: حركة رشيد عالي الكيلاني، القاهرة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص٥٤٨. (رسالة ماجستير غير منشورة).

أمين مصطفى عفيف: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص٥٢٧.

أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٧، ٢٥٨ص (الهلال – ٧٦).

جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر، منذ الكساد العالمي الكبير، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥، ص٢٥٨.

حافظ عفيفي باشا: على هامش السياسة، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٨، ص٢٢٥.

راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٣٢٩.

رفعت السعيد: اليسار المصري ١٩٢٥–١٩٤٠، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص٣٠٤.

رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩–١٩٥٢، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص٣٥٨.

روبرت سان جون: الرئيس، قصة حياة جمال عبد الناصر، ترجمة مصلحة الاستعلامات ج٢، إدارة الثقافة السياسية، د.ت، ص٢٩١.

سامي عزيز: الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص٣٦١.

سلامة موسى: تربية سلامة موسى، ط٢، القاهرة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، د.ت، ص٣٥١.

شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢–١٩٥٦، القاهرة، الدار المصرية للكتب، ١٩٥٧، ص٢٤٧.

طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص٥٨٧.

عاصم الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٧١، ص٢٥٦. (رسالة ماجستير)

عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج١، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٥٩، ص٣٣٤.

———: في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٣٨٥.

———: في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص٣٤٤.

عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة، دار الكاتب العربي، د.ت، ص٨٣١.

———: تطور الحركة الوطنية في مصر، منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص٤٧٩، (رسالة دكتوراه).

عبد اللطيف حمزة: المدخل في فن التحرير الصحفي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٦، ص٣٣٩.

فتحي رضوان: موسوليني، ط٢، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٣٨، ص١٥٩.

———: المهاتما غاندي، حياته وجهاده، د.ن، ١٩٣٢، ص٣٠٣.

كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص٦٤٥. (رسالة دكتوراه).

كريستوفر هيبرت: بنيتو موسوليني، ترجمة خيري حماد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٤٥٥.

لوكاز هيرزويز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص٤٤٠.

مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، تقديم أحمد عبد الرحيم، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص٣١١.

محسن محمد: تاريخ للبيع، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٧٢، ص١٤٤. (كتاب اليوم - ٥٥).

محمد أحمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص٩٥.

محمد التابعي: أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، ١٩٧٢، ص٣١٨. (الكتاب الذهبي-١٩٥)

محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج١، القاهرة، مكتبة الآداب ومطبعتها، ١٩٥٤، ص٣٦٦.

محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص٤٤٢.

ـــــــــــ: مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٣، ص٣٨٢.

محمد رفعت: التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، ١٩٦٤، ص٤٨٨.

محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور: ١٩٢٣-١٩٥٢، القاهرة، روزاليوسف، ١٩٥٥، ص١٩٠.

ـــــــــــ: أقدام على الطريق، القاهرة، دار الكاتب للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص٤٩٤.

محمد شفيق غبريال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢، ص٣٢٨.

محمد صبيح: من العالمين إلى سجن الأجانب، القاهرة، دار القاهرة للطباعة ١٩٦٣.

محمد عروق وآخرون: منهج التنظيمات السياسية والجماهيرية، الاتحاد الاشتراكي العربي، المعهد العالي للدراسات الاشتراكية، ١٩٦٧، ص٢٩١.
(كتاب مصور)

محمد علي علوبة باشا: مبادئ في السياسة المصرية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٢، ص٣١٨.

هارولد لاسكي: تأملات في ثورات العصر، ترجمة عبد الكريم أحمد، مراجعة عبد المعز نصر، القاهرة، دار القلم، د.ت، ص٥١٧.

[ب] المراجع الأجنبية :

Abdel-Malek, Anour :
Egypt; Military Society; the Army Regime the Left, and social change under Naser. New York, Random house, 1968. p. 457.

Carlson, John Roy :
Cairo to Damascus. New York, Alfred A. Knopf, 1951. p. 474.

Dunne, Heywort H, J. :
Religious and Political Trends in Modern Egypt. Washington, Published By the Author, 1950. p. 126.

Groger, James. :
The ideology of Faccism; the rationale totalitarianism. New York, The Free Press, 1969, p. 393.

Jankowski; James Paul, :
The young Egypt party and Egyptian nationalism, 1933-1945, University of Michigan, 1967. p. 511. (Un published. ph. D.).

Jacouture; Jean and Simonne. :
Egypt in Transition. London Methuen and Co. Ltd., 1958, p. 532.

Laqueur; Walter. Z. :
Communism and Nationalism in the Middle East, 2nd ed., London, Routledge and Kegan Paul 1957, p. 375.

Marlowe, John. :
Anglo Egyptian Relations 1800-1956. 2nd ed. London, Frank Cass and Company, Ltd., 1965, p. 468.

Smith, Anthony, D. :
Theories of Nationalism, London, Gerald Duckworth, 1971, p. 344.

Vatikiotis, P. J. :
- The Egyptian army in Politics; Pattern From Newnations Indiana, Bloominjton, Indiana University Press, 1961, p. 300.
- The Modern History of Egypt. London, Weidenfeld and Nicholson, 1969, p. 512.

Zayid; Mahmud. Y. :
Egypt's Struggle for independence. Beirut, Khayats, 1965, p. 258.

سادسًا : الدوريات

[أ] دوريات مصر الفتاة :

الصرخة: ١٣٠، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦.

وادي النيل: ١٩٣٥.

الضياء: ١٩٣٦، ١٩٣٧.

الثغر: ١٩٣٧.

مصر الفتاة: ١٩٣٨-١٩٤١، ١٩٤٤-١٩٤٩.

الجلاء: ١٩٣٨-١٩٣٩.

المنتخب: ١٩٣٨-١٩٣٩.

[ب] دوريات أخـــرى :

- الاستقلال: ١٩٣٧.
- الأهرام: ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٧.

- البلاغ: ١٩٣٦، ١٩٣٧.
- الجهاد: ١٩٣٥، ١٩٣٦.
- الدنيا المصورة: ١٩٣٢.
- روزاليوسف: ١٩٣٥.
- السياسة: ١٩٢٣، ١٩٢٩، ١٩٣١.
- الشبان الوفديين: ١٩٣٧.
- الفجر الجديد: ١٩٤٥، ١٩٤٦.
- كوكب الشرق: ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٨.
- مصر: ١٨٧٧.
- مصر الفتاة: ١٩٠٨.
- المصري: ١٩٤٢.
- المقطم: ١٩٣٣، ١٩٣٧، ١٩٣٨.
- النذير: ١٣٥٧هـ.

صدر من هذه السلسلة

١- د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤.

٢- رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.

٣- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.

٤- د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.

٥- د. علية عبد السميع الجنزوري: غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.

٦- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج١، ١٩٨٧.

٧- د. عبد المنعم ماجد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.

٨- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.

٩- د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.

١٠- محمود فوزي: توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.

١١- شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.

١٢- د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.

١٣- د.عبدالعظيم رمضان:أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط١،١٩٨٨، ط٢،١٩٩٤.

١٤- د.سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.

١٥- د. علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.

١٦- د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.

١٧- د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.

١٨- د. علي السيد محمود: الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.

١٩- د. أحمد محمود صابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.

٢٠- د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.

٢١- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج١، ١٩٨٨.

٢٢- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.

٢٣- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج٢، ١٩٨٨.

٢٤- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.

٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ترجمة د. أحمـــد عبـــد الـــرحيم مصطفى، ١٩٨٩.

٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.

٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.

٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.

٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.

٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٢، ١٩٨٧.

٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنـــة ورؤيـــة مستقبلية، ١٩٨٩.

٣٤- د. يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.

٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.

٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة د. أحمـــد عبـــد الـــرحيم مصطفى، ١٩٩٠.

٣٧- د.سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.

٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.

٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.

٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.

٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.

٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.

٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.

٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.

٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.

٤٦- د. عبد الرءوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩- ١٩٥٩، ١٩٩١.

٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.

٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.

٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.

٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا والوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.

٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١) ، ١٩٩٢.

٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.

٥٣- د.محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.

٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.

٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.

٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.

٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.

٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.

٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.

٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.

٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.

٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٣، ١٩٩٣.

٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.

٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.

٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.

٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.

٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣،

٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.

٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نوبية موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.

٧٠- أ. س. ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج١، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.

٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.

٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.

٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.

٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧٨- نعمات أحمد عثمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.

٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.

٨٠- د.السيد حسين جلال:قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.

٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.

٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.

٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج١، ١٩٩٤.

٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، القسم الأول، ١٩٩٤.

٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.

٨٦- د.أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية(١٨٤٠- ١٩١٤)، ١٩٩٥.

٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج٢، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.

٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.

٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.

٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.

٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.

٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.

٩٤- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.

٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).

٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو.

٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.

٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج٢.

١٠٠- د.عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة) ، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.

١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفافي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.

١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).

١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.

١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).

١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).

١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

١٠٧- دليب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.

١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٤.

١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٥.

١١٠- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج١.

١١١- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج٢.

١١٢- د. محمد الجوادي: إسماعيل باشا صدقي.

١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.

١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.

١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢.

١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.

١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.

١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.

١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.

١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.

١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).

١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٦.

١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.

١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.

١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٧.

١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٨.

١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.

١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.

١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).

١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).

١٣١- ترجمة: د. عبد الرءوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.

١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج١.

١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج٢.

١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني للدارندلي.

١٣٥- د. محاسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيــزة ٦٤٨ - ٩٣٢هـــ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م.

١٣٦- تقديم : عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.

١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.

١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.

١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.

١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عــشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـــ/ ١٨١١ - ١٨٤٨م.

١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.

١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ط٢، ١٩٩٩.

١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالمة في القرنين الثاني والأول ق.م.

١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.

١٤٥- د.منيرة محمد الهمشري:النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس(٢٨٤-٣٠٥م).
١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.
١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البنا: متى.. كيف.. لماذا؟
١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقص وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.
١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.
١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).
١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.
١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).
١٥٣- د. علية عبد السميع الجنزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.
١٥٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.
١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥- ١٨٨٣).
١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٣.
١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٤.
١٥٨- د.محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).
١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج١.
١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج٢.
١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
١٦٢- د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦- ١٩٥٣).
١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.
١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
١٦٧- د. صفي علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.
١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
١٦٩- د. صفي علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م).

١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك(٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م.
١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج١.
١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج٢.
١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨).
١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.
١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.
١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م).
١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.
١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج١).
١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج٢).
١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.
١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المنوفية في القرن الثامن عشر.
١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.
١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).
١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج١.
١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج٢.
١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.
١٩٠- د.عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي:العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣م).
١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج١.
١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج٢.
١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.
١٩٤- د. فتحي الصنفاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.
١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.
١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢- ١٩١٤).

١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.

١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية .

١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.

٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢- ٢٣ أبريل ١٩٩٨).

٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧- ١٧٩٨.

٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.

٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.

٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥- ١٩٤٥).

٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي(٢١- ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م)

٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٩.

٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.

٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١.

٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج٢.

٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرص والحروب الصليبية.

٢١١- د. علية عبد السميع الجنزوري: إمارة الرها الصليبية.

٢١٢- شلبي إبراهيم الجعيدي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م).

٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).

٢١٤- د.علية عبد السميع الجنزوري:الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.

٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ/ ٦٥١م).

٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧) ، ج١.

٢١٧- د. سيد عشماوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢- ١٩٥٢).

٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧- ٩٣٢هـ/ ١١٧١- ١٥١٧م).

٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.

٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.
٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.
٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عـــام ٣٣٢ق.م)، ج١.
٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عـــام ٣٣٢ق.م)، ج٢.
٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).
٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.
٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.
٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤)
٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج١.
٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.
٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.
٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.
٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧) ، ج٢.
٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.
٢٣٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج١.
٢٣٥- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج٢.
٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.
٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بـــالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢- ٢٣ أبريل).
٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦- ٩٦هـــ/ ٧٠٥- ٧١٥م).
٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.
٢٤٠- د. حسين كفافي: هنري كوربيل الأسطورة والوجه الآخر.
٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية).
٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨- ١٩٥٦).

٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج١، الدراسات السياسية.

٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج٢، الدراسات الحضارية.

٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج١.

٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج٢.

٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.

٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج١، العلاقات المصرية البريطانية.

٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج٢، نصوص محاضر المفاوضات.

٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤- ١٩١٤).

٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج١.

٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٢.

٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٣.

٢٥٥- د. مرفت أسعد عطاالله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.

٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.

٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨- ٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م).

٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.

٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج٢.

٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.

٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج١.

٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج٢.

٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.

٢٦٤- جان إيف إمبرور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.

٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: هزات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.

٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.

٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.

٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧- ١٩٣٩).

٢٦٩- د. أحمد دراج: المماليك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.

٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي - بليغ- الطويل، ٢٠٠٩.

٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥- ١٩٦٩)، ٢٠٠٧.
٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادهـا الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج١، ٢٠٠٨.
٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادهـا الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج٢، ٢٠٠٨.
٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤- ١٩٣٦)، ٢٠٠٨.
٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.
٢٧٦- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.
٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.
٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.
٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
٢٨٠- محمد مبروك : الإدارة المالية في عصر محمد علي ، ٢٠٠٩.
٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء المماليك في مصر والشام ، ٢٠٠٩.
٢٨٢- د. صفاء حافظ: الموانئ والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠١٠.
٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠١٠.
٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.
٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسي إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة ٢٠١٠.
٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.

وبين يديك العدد الأخير:

٢٨٧- د. علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، ٢٠١٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg